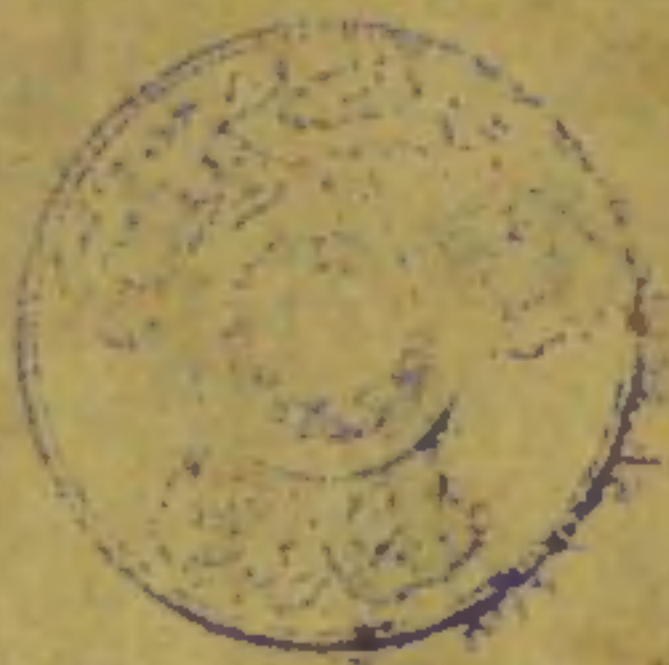




طه حسن حسن

1



٤٨٨

Süleymaniye Kütüphanesi	
Yazar	AMEA ZADE
Yer	HÜSEYİN PASA
Eski	388



بسم الله الرحمن الرحيم وبسْمِ رُبِّ الْخَيْرِ الْخَيْرِ

الحمد لله الذي شرع صدور ارباب الاذقان لا يصحح معاني الكلمة بمديح البيان ونور قلوب اصحاب التحقيق والتهيين لتسوير مباح الحكم باقوى البرهان طيبسهم هب على مشا قلوب العالمين يس توجيده واعذب تسيم صبي على عطاء عقول العالمين تسيم تجيده فبحانه من حكيم دبر امور عباده على طبق مقتضى الحال وتلاش دون احصاء الاله لان التفصيل والاجمال والصلوة والسلام الاثنان الاكملان الاجدان على السبيل استل من سلاله عمقان المبعوث بكتاب عجب ببلاغته مقبلا خطباء تخطان محمد سبيله الاخير قاطبة ومطهر الكل في الطاف الرحمن لولا جناب حبيب الله ما برز في الكون سلاله محمد حقت بامكان علمه السلام مسكنه وابل ورجت دمج شوق غلبه البيان وعلى اصحاب رماة جمة الفصاحة والبيان وحجة طريق الهداية والتهيين الذينهم يدور معالم الدين وشوس عوالم الايمان ما خست حمود دياض الحزن بالتمتتان اعلموا معاشر طلاب اليقين سلام عليكم لا تتبعني الجاهلون ان اقصى معارج كمالات نوع الانس على ما اطلت عليه انباء كل زمان هو التحلي باصناف العلوم والنواع العرفان والاحاطة بما فيه التكت بالاعتقان فانها اشرف ما يستشرف علم الامم وارفيع ما يرفع الامم على التيم وان فن البلاغة من ينهها محتوي على اسباب النجاح ومنطوق على قواعد الفلاح اذ غاية الفوز بالسعادة العظمى من التصديق باعجاز كلام الله ونزائيه الوصول الى الله وله الكبر من الازعان نبوة رسول الله وقد صنف فيه كتاب ترتاج لمطالعنا الارباب ولا كاشع الشهور لتليق الصفات فانه كتاب اعترف بسمو منزلته لكان واذ عن لعلو مرتبة المعاندون وكيف لاوقد سطوى على زهرة نتايج انظار المتقدمين وامتوى على خلاصة ابحار افكار المتأخرين وكالشمس الخفي قدرة لكل مكان ولذا اسار بذكره الربان ولله در من قال وخير ما صنف الناس في علم وما جمعوا مثل المطول في ضبط واجاز لو ادعى قصبا سبق صاحبه كفى به آية دلت باعجاز واني مذمتني الشفعة بالعروج الى اقصى مدارج الفضائل على ارتضاح اختلاف تحقيقات الاواخر والاوائل كنت حركة الحمة لا تستعفاء فوايده قلق الرغبة في ان او في كيل من فوايده تامعا الى استطلاع طلع ببايع رموزه فوق القليل الى ماء صداء مشوقا الى استكشاف كنز رابع كنوز مشوق العليل الى العافية في الشفاء

عجز

متفوقا

متفوقا لاستقامت افاديق الجهور متقطبا في درك دقايقه كل احد من الجدة معلوم وانما جود عماء من قطرتا الى النون فزت من مزماريته بقطرتا فوقفت على عشرة وسمة وعرفة ما يتلقن الملقى من يمينه وقد كنت قدما علقت على بعض ابحاث الفصاحة والبلاغة انموذجا مما استغفرت من الافاضل والنقطة من كلام الاوائل او سمج به الخاطر الفاتر وسخ للناظر القاصر فافاض من منصفق اخواننا في الاستغراب وقالوا ان هذا الشيء عجاب ووضعوا ما كتبت على الراس والعين واوا تمامه فرض العين لكن لم اجد في ذلك حركة نشيطة بل جردة تشيطة لا يعجز في شانه او قصور في بيانه كيف والبيان انما ابو عذره ومقتضيتي خلق ومرة بل لما اري عليه طبع ابتداء الزمان من الميل الى الله والنعمة وظهروا لي فيهم الفاد ولان هذا العلم قد نصب ماؤه وانتقص واؤه وتخطت اريه وصار طلبه شيئا فريا لم يبق من اوطان الادمنة لم تكلم من اوفى ولا يرى من كانه الاخر ببله عجزني ابن الذين عرفت من سادة عرب واين او لك الاقوام غفت الذيار وذل عنهما فكانا وكاتم احلام وكلما كتبت المدا فمة مرة بعد اخرى لا سعالى بما هو الاثم واخر تواتر منهم الاتماس والسؤال ولم يبق المظل والمدا فمة متع وبجال فاجبتهم ايا سوالهم وتناج الخط يقتضى الاجام اخذت في تحرير ما سخر لي وتورع القلب لمنع الاقدام ولا مع من الاذكياء من يميل ولا من الاصحاب من يمنع ويرد مفرعا بما جعت في قالب الحسن والكمال موجها متقا لكتاب التوجيه الذي هو سحر اطلال في عالم القيل والقيل مستعدا من روحه الاسلاف الكرام بزمهم الله وايتانا دار السلام متعبا من انوارهم مستفيا من شمسهم اقارهم كالبحر يسفيا السحاب وامال فضل عليه لانه من مائة وطفن ان هذا لا يعد عيبا بين الانام فانه ليس اول قادورة كسرت في الاسلام ولا اعترض على من ما ملك القلم والمراد في خبر ما يقصد الصلاح لا الفاد على ان خلوا الزمان عن هذين سماء المهرة الاعلام هو الذي جرتني على هذا المرام وسخه الغايض في الحجة والتأثر في نجم ما اورعته من فرايد الفوايد ومهدت فيه من موائد الفوايد وان كان ذو عيب في رعيب قليات كحديث مثله اولعت بغيظ في جلم فان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم والمأمول من الازكياء التحسين







[illegible]

والرافعة الرحمة كذا في الجمل وفي الصحاح الرافعة اشد الرحمة واجتماع الرؤوف مع الرحيم في مؤا  
 كثيرة من القرآن المجيد مع اطرار تقديم الاول على الثاني بعد ما فلا نسب نظم القرآن ما نقله  
 الرازي عن الثعالبي من ان الرافعة مبالغة في رحمة مخصوصة وفي دفع المكروه وازالة الضرر  
 فذكر الرحمة بعد ما تكون اعم واشمل والفرق جمع فرقة وهي الجماعة والانام اسم جمع بمعنى  
 الاناس وقال الامام الزبيدي الانام الخلق ويجوز الانيم وقال الامام الواحد قاله  
 الليث الانام ما على ظهر الارض من جميع الخلق والافضل الاحسن واصافة الطرق الى الامام  
 من قبيل اضافة المشبه الى المشبه كما في الحبيب الماء او لامية تشبهاً بالقضاء المشتغل على الطرق  
 والصلوة على محمد سلك طريق الاجال ثم التوضيح ولم يقدم اسم الذات كما في الحمد رغمنا الى  
 ان الاستحقاق مخصوص بفتح والنسب فيعمل بمعنى فاعل في البناء وهو لاخبار يقال بناء  
 وانباء ونبأ ان اخبره جمع بنا وكعبا وكما في قوله يا خاتم النبيا انتم مرسل وجمع ايضا  
 علم انبياء وتصغيره بنى على وزن ينبيع ذكره الجوهري ومنه ايضا نص عليه سيبويه  
 واقتضته القاعدة او بمعنى مفعول من التنبؤ بمعنى الارتفاع وجمع ما ارتفع من الارض  
 كذا في الصحاح ومنه يقال بناء على فلان اذا ارتفع وعلا وقيل في النبی وهو الطريق ثم  
 قوله محمد عطف بيان لنبية لا صفة له لتصريحهم بان العلم ينبت ولا ينبت به وما ذكره  
 صاحب الكافي في سورة الملائكة في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من ان يجوز في حكم الاعراب ارتفاع اسم  
 صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خيرا لما يصح بناء على تأويله بالمعرف باللام  
 كالمستحق للصلاة والافتخار بفتح اسم الاشارة بما ليس معروفا باللام وما ليس بموصول  
 مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضا بامتناع كل من الامرين في المفصل وايضا  
 صرح في اوائل الكافي بان هذا الاسم لا يوصف به واستدل به كذا على علمية ثم البدلية  
 وان يجوز وما في قوله تعالى ذكر ربك عبده ذكره يالكن الاظهر ان المقاصلة معنا ايضا  
 الصفة السابقة وتقرير النسبة تتبع والبدلية يستدعي العكس خيرا من تتبع صفة لمح  
 لالنبية والالتقدم على عطف البيان كما هو القانون والنبوع بالعين المهملة المحرور يقال  
 ينبع الماء ينبع بالحر كات الثلثة في عين المضارع نبوعا الى خروجه والينبوع عين الماء



والضيق في الأصل وكذا الموضوع والوثوق وعن بعضهم ضيق على وزن قيل  
 ذكره في كتاب الحزمة مع الضاد من الغايق والكرم اشارة الى غير الخير والساعة الجود والبر  
 بالعين المعجمة الظهور والد وجمعة الشجرة العظيمة من اي شجرة كانت والجمع روح  
 واللين بالتحريك الغصاة وقد سئ بالكرم فهو لئ كذا في الصحاح وفي شرح المقامات  
 لابن البار السق الغصاة في الشر ولا يقال ذلك في الخير والله اعلم ثم الاضافة في  
 ضيق الكرم وروحة اللين لا مية اذا اريد بالمضافين آدم وابراهيم وسعيد  
 عليهم السلام ببيان ان قصص المبالغة تلا أي لمع والغرة في الأصل بياض في وجه المرء  
 فوق الذرهم استعير لكل واضح معروف والمحق على انه صفة مشبهة لكل كلام او اعتقاد  
 طابعت الواقع والصدق على ذلك ايضا لكن اذا نسب الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق  
 بهذا الاعتبار هو ان الواقع امر من ثابت حقه ان ينسب اليه الشيء بالطبق وعدمه فاذا  
 عكس فقد بولغ في مبالغة الشيء بجعله أصلاً في التحقيق فكان او لم باسم الحق الذي  
 هو بمنزلة الثابت وناسب ان يراد به الشريعة المحمدية الواجبة الاتباع واما تخصيص  
 الصدق بالاعتبار الثاني فلان المنظور اولاً في هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف به المعنى  
 الاصيل للصدق وهو البناء عن الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة اشعار بان ظهور  
 دين الاسلام انما هو من حضرت الرسول عم لكن كمال وضوح انما هو بر وايات الال  
 والاصحاب والائمة واجماعاتهم ثم لا يخفى ما في هذا الكلام من الاستعارات المكنية والتورية  
 والترشيع حيث شبه دين الاسلام بمطية يومئذ ركبها الى المرام واشتد له لادلم شبه  
 اعني العزة والفرقة ما يلزم معناه المحقق اعني التلا والاشراق الاضاءة والدين  
 وضع اليه سابق لذو العقول باختيارهم المجدد الى الخير بالذات ويضاف الى الله تعالى  
 لصدوره عنه تعالى والنبى عم لظهوره منه عم والى الامة لتبنيهم به والقياد عم له  
 كذا ذكره الشارح في شرح تلخيص الجامع والاصح لال الزوال والاكثاف والجمع جمع  
 دجينة وبع الظلمة والباطل خلاف الحق والمراد به الكفر المشبه بالليل واللعان الاضاءة  
 والنور كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيره والضياء اقوى منه واتم ولذلك اضيف

لا الشئ في قوله تعالى وهو الذي جعل الشمس ضياء والنور نوراً وقد يفرق بينهما بان الضياء  
 ضوء ذلة والنور ضوء عارض وقد يقال ان يتبع ان يكون النور اقوى على الاطلاق لقوله  
 تعالى نور السوات والارض الآية وانت خبير بان هذا انما يتبع اذا لم يكن يعني النور الآية  
 الكريمة بمعنى المنور وقد حمل اهل التفسير على ذلك واليقين العلم بزوال الشك ولهذا لا  
 يوصف به الباري تعالى وفي تفسير القامح اذ اليقين اتقان العلم بنفع الشك والشبهة عنه بالاستدلال  
 وفيه بحث اذ يشك بقوله تعالى لتروا عين اليقين وبالحمد المشاهدة اعلم مراتب اليقين ثم لا يخفى  
 ما في هذه الفقرة ايضا من اللطائف المذكورة في الاول فتأمل واستخرج وبعد من  
 الظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه من باب اخذ في منه اتما وجعل الواو مكانه روم  
 للاختصار مع الربط الصدور ولذا الزم الغاء بعده والعامل في الظرف اما المتقدمة  
 او الغاء عما توقع اما والعامل فيه ما يلزم من السباق مثل اقول او اعلم واحق بمعنى اليقين  
 والاستيعاب الاستحقاق والنجاة التزوين والاتصاف والمراد بالعلوم والمعارف التصورات  
 والتصديقات او ادراك الكليات والخبريات او ادراك المركبات والسايطات والعطف  
 تفسير والتصديق التعريف للشيء بالاقبال عليه والظاهر ان المراد بالتصديق الاحكام  
 ما يتبعها عن تحصيلها والاتصاف بها لا مجرد الاقدام المقابل للاجرام كما ظن لانه وان كان  
 فضيلاً بالنسبة الى الاجرام الا ان ادعاء كونه اسبق الفضائل في استيعاب التعظيم مع ان  
 المراد السابق بالشرف بعينه جده الا ان يحمل على المبالغة فان قلت كيف جاز عطف والتصديق  
 وهو خبر في المنة عن المعطوف وحده اعني واستترا على التحمل وهو خبر عن المعطوف عليه  
 اعني احق الفضائل قلت بل كل من الخبرين المتعاطفين خبر عن كل من اللذين اخبر عنهما  
 وكولم يوجع العطف ان مال المعنى وان كان على التوزيع الا ان القصيدة الظاهر لانه التباس الى ربط  
 المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع قال الشارح في شرح الكافي هو نظير قوله زيد وعمرو قام ابوهم ووجه  
 اخبر عن ان الضمير في قوله زيد وفي اخبر وعمرو لا بد في مثل هذا اعتبار التقديم والتأخير ورده  
 الشرف بانه اذا اعتبر تقدم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يبق للواو في خبر المعطوف عليه وجه  
 وجعل تاركه لصوت الخبر بالخبر عنه قصور وعجز فير بحث لا في ذلك الاعتبار بالنسبة الى التوزيع







التفسير واما بحسب القواعد العربية وهو التأويل وفيه بحث لان تعيين احد المحتملات  
بالادلة العقلية خارج عن القسمة اذ لا هو بالنقل ولا بحسب القواعد العربية كما قال صاحب  
في قوله تع ان الله على كل شئ قدير ان المراد على كل شئ مستقيم فلا يدخل تحت الحاشا وقال في الكواشف  
التاويل ما يتعلق بالمرآة والتفسير بالرواية وعليه كلام الرازي والثاني في شرحه للكشاف  
وفيه بحث ايضا لا يلزم ان التفسير قد يكون انزل اذ الرواية غالب بالاحاد والتاويل بالعرف  
الحكم الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف الاجماع ويمكن ان يجاب بان لما كانت الرواية من حيث  
يعتبر طريق بيان المعلوم سميت تفسيرا لانها طريق كشف المعلوم وسببه وان لم يحصل العلم للرواية  
اما المعرفة عن الظاهر فليس من حيث هو طريق للعلم كذا في التفسير الفايحة للجموح حاصل ان  
السمية بالتفسير والتاويل نظرة الى طريق العلم لا الى نفس الحاصل وبذلك الاعتبار لا يكون  
التفسير انزل من التأويل وقيل التفسير بيان ما يحتمل اللفظ احتمالا ظاهرا وتاويل بيان ما يحتمل  
احتمالا باطنا فوجه اضافته الى التاويل على هذا الظاهر واعتراضه عليه وعلى الذي قبله بان  
اللفظ الذي له معنى واحد وهو المراد والموضوع له ولا رواية فيه خارج عن القسمين والجواب  
ان المنقسم اليها هو بيان المعنى المحتاج الى البيان اذ بيان المبين تحصيل الحاصل وذلك يخص  
في القسمين فايق عال تبيان مصدر بين على الشدة واذ انقياس فتح الفاء ولم يحى بالكسر  
الاتيان وتلقاه وقد يفرق بينه وبين البشايان التبيان يحتمل على كذا الخاطر وعلى القلب  
وقريب منه ما قيا التبيان بيان مع دليل وبرهان فكانه مبني على ان زيادة البناء لزيادة المعنى  
وهذا الحكم الكثر لا كما اذ هو فيما بين لفظين من جنس واحد فلا ينتقض بالصفة الشبهة الى  
تدل على زيادة المعنى وهو البتة والجمالية مع انه اخصر من اسم الفاعل كذا وحاذر وحسن  
وحاسن ثم هو بمعنى الفاعل اي المبين وكذا انظيره وانما اختار في المصدر اشارة الى اسماء  
الكتب المصنفة في العربية او على تقدير مضاف الى ذواتها وكذا انظيره بل هو باقية على  
مبالغة كما في رجل عدل بنا واما ما ذهب اليه ابن الحاجب من عدم اشتراط الاشتقاق في التبع  
وترك العطف بين القرانين لمجئهما على نحو التقديم والمراد به لا يلائم الاجاز واسرار البلاغة النكتة  
القيمة الموجودة في نظم القران والمعالم جميع معلوم وفي الاثر الذي استدل به على الطريق كذا

يمكن

او هو

التمية

في الصحاح

في الصحاح وقيل هو الموضع الذي ينصب فيه العلامة على الشئ وكذا ايضا المعالم الاليجاز ببيان  
النكتة الكثيرة التي يشتمل عليها النظم كقوله تع ولكم في القصاص حكمة وامثال والمراد بانها القصاص  
الاطناب والمساوات او ما يتقار وغيرهما مما يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه فيكون  
من عطف العام على الخاص تخييصا لغوا في شكل كتاب الله تعالى قال الجوهري التلخيص التبيين  
والشرح وفي النهاية يقال خصت القول اذا اختصت فيه واقصر منه على ما يحتاج اليه قيل وفيه تفسير  
احب واضافه المشكل الى الكتاب من قبيل اضاف الصفة الى الموصوف ان كتاب الله تع المشكل  
ولهذا اضاف الفواضع اليه مع اتحادهما في المودس وهو عدم الموضوع او يقال هذه الاضافة  
تنبيه على المبالغة في الاشكال كما ان في امثال من خيار الخيار وعيون العيون مبالغة في المختارة  
والعطف من الحاصل الامر اذا كان مغلطا لا يستلزم لوجهه او اعطى فلان اعيان امره  
يتعدي ولا يتعدي والغوي التناول تحت الماء يقال غاص في الماء وانما عاده منها بغير تخمين  
معنى الاطلاع والفراد جمع فريدة وفي الدرزة الكبيرة وفي تشبيه الاطلاع على ما في كتاب الله تع  
من الاسرار والحقائق باستخراج الدر من قعر البحر استعصا ولا يخفى لفظ التعريف عن اشارة  
الى ذلك قواعد كافية تاكيد لما سبق واستيناف والضوء الضياء وكذا الضوء بالضم يقال ضاءت  
النور ضوء او ضوءا او ضاوت مثلا يتعدي ولا يتعدي والمصباح في الاصل السراج والمراد به  
ههنا النور العاقل او الحركات العنكبوتية الشبيهة بالمصباح وقوله انوار التاويل متعلق بفضوء  
المصباح لما فيه من معنى التاويل والافضاء او بفتح راء المصباح الموصول اذا جاوز حذو الموصول  
مع صلته كما قيل او موصولا وجعله طريق الوصول الى انوار التاويل مطلقا محتاجا الى مصباح  
مضيئ يستر به اليها من اجل اضافته الى ما سبق فيما سبق لاشعار الدقة بالخفاء والموارد  
جمع مورد وهو موضع الورد واداء الماء والالتزام بالتوقد والاكباد جمع الكبد والكبد كالكبد  
او الكذب وقد يقال كبد بالتخفيف كخفة والاسرار متعلق بالالتزام بتضمين معنى الاشتقاق والكتاب  
جمع اللب وهو خلاصة كل شئ وصيغ ان كثرتم والاظهر ان المراد بانها تتركيب التفسير لما يتناول  
خواصا ومزايا المعاني الوضعية فقط وفي الاصل بيان ما من رسم الشئ وكثر ترابنه العلم  
بالنظر اليها عند كتاب الطاب القباب بالضم معضم الماء وعباب البحر وسط واساليب التفسير انواع

الغياض

والتقريب



كالحكم والمفسر والنظر والظاهر والمخفي والمشكل والمجمل والمتشابه وغيره من الاساليب كالجين  
 والصفا وبالمثل خلاف الكدر والحصر المستعاد من تقييد الطرف في الفقرتين ايضا بالتقييد  
 الى ساير العلوم لا يدركه الواصف المطر البيت اعتذار عن الاقتصار في المدهم علم هذا  
 القدر والمطر اسم فاعل من الاطراد وهو المبالغة في المدهم واصلة من الطراوة لان المدهم  
 يتهزج به الماده فيظهر في وجهه طراوة والخصايص جمع خصيصته ومع الفضيلة والتبوق  
 التقدم وما في ما وصفا مصدريه وما زعم السريه من ان الفعل بعد ما هذه لا يكون  
 خاصا فتقول العجينة ما يفعل ولا تقول العجينة ما يخرج غلط يشهد به تتبع موارد  
 الكتاب الجيده او موصولة بتقديره ولا تقدير في الاول لان ما للمصدريه حرف عند غير الانش  
 واليكم لا يجوز ان يعود اليها ضمير وما يجوز صاحب الكشاف مصدريه ما في قوله تعالى واتبع  
 الذين ظلموا ما اترفوا فيه فليس على تقدير رجح الضمير المحرور اليها كما زعم ابن هشام واعتراه  
 عليه بل مبنى على انه عايد الى الظلم المنهوم من ظلموا وفي المصاحبة مثل قوله تعالى فخرج عا قومه  
 في زينته والمعنى والتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم والالف في وصفا الاشباع والمعنى  
 ان الواصف المبالغ لا يدركه فضايده وان كان مترقيا عن كل وصف الى اخره ان وصفا في غير النما  
 ثم لا يخفى ما في هذه القرائن ايضا من اللطائف البليانة ثم انه قد وقع قيل هو معطوف على قوله  
 فانه كشاف ونتم لاستبعاد مضمون الجملة الثانية اعني وقوع هذا الفن في ايده هذه  
 الجماعة عن مفسر الجملة الاولى وهو انصاف بما ذكره من الفضل والشرف كما في قوله تعالى ثم انشاه  
 خلقا اخر وفيه نظر لان المعطوف عليه تحليل لما سبق على ما هو الظ والمعطوف لا يصلح لذلك  
 فالحق انه من عطف القصص على القصص والمعطوف عليه مجموع الجمل اسوة لمدهم هذا الفن  
 من قوله لا سيما وذكر الايدى تنبيه على انه لم يعمل الى قلوبهم والاسراء جمع اسير على الشدة  
 لان فعلا بمعنى المفعول باب ان يكسر على كسر جي وقينا وقد شذفتلا واسراء صريح في الفعل  
 والاسير من الاسار وهو اتعدهم لا يخفى بذلك لانهم كانوا يشدون بالقيد يقال اسر الرجل  
 اسرا واسارا فهو اسير وما سور والجمع اسرى واسار ويقال هذه الكباش اسره ان بقعه  
 ثم استعماله في معنى كمل لظهور التشابه والتقليد باعتقاد جازم غير ثابت وطيف بفتح الفاء

واي بك  
 وابو

وكسر فن افعال المتعارفة يقال طفق يطفق طفقاً كعرف يعرف عرفاً وحيا لا خفراً طفقوا  
 وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس كذا في شرع الرضى والتعاطي التناول اعني الاخذ  
 باليد فهو مناسب لقوله في ايده جماعة وفيه تأكيد لا فانهم والتوثيق الاحكام والتسديد  
 التوثيق للتسداد وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل ثم الجملة تفصيل للمد والواقع  
 في ايده اسراء التقليل ولهذا الالف بالفاء لان موضع التفصيل بعد الاجمال كما قيل في  
 قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال الآية يكونون ايدي ورون تركه العطف لانه اما خبر  
 بعد خبر لطفق او صفة لجماعة او تأكيد لما سبق او استيناف كانه قيل كيف يتعاطون  
 من غير توثيق فاجاب به فان الاستيناف البين لا يلزم ان يكون جوابا عن سؤال مقدر  
 عن العلة لما يستفهم في باب الفصل والوصل وبهذا يتبين ان الالف متعوض عن قوله تعالى وحفظا  
 من كل شيطان مارد لا يستمعون يجوز ان يكون استينافا جوابا عن سؤال عن حال الشياطين  
 بعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب الكشاف القول بعدم صحة الاستيناف البين بناء على ان  
 سائلا لو سأل لم يحفظ من الشياطين فاجيب بانهم لا يستمعون لم يستمع غير سديد والتخبر  
 ثم ضرب الكلام وقد يطلق على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيان بالعبرة ومتاعده  
 الفن اصول وفواعله والقبيل والقال اسمان بمعنى القول وفي الحديث في رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عن قيل وقال وعن افراد انهما فعلا استعمال الاسماء وتركا  
 على مكانا عليه من البناء ومعنى الحديث في عن قول قيل كذا وقال فلان كذا في كثرة الكلام  
 ومعنى دورانهم حول القبيل والقال نقلهم الاقوال المختلفة من غير اهتمام الى تحقيق المرام  
 والقام والحال اصطلاحان لا يهل هذا الفن وستعرف معانيها والفرق بينهما والريقة  
 على ما في شرع المفتاح للشرين وغيره مما فيه عمدة غري وفيه نظر لان المذكور في الصحاح والقال  
 وغيرهما من كتب اللغة ان الريقة الواحدة من العروة وفي الحديث خلع ربة الاسلام  
 من عنقه والجمع ربق ورياق وانما الجمل المذكور هو الربق على وزن الرقيق ثم ربة التقليل  
 كالجين الماء او مكينة او تحييلية بان يشبه التقليل شخص له ربة يشد بها يجمعهم سره اي يرب  
 وتفسير السرة هي بالاسامة والاطلاق ليس كما ينبغي بل الاولى تفسيره بالسوم في الصحاح



سامة الماشية تسوم سو ما ان رعت واستمر انا الى اخرتها الى الرعي نعم قديمي السرح  
متعه يالكن المذكور هنالذم كما لا يخفى والرياض جمع وروضة وجمع موضع فيه البقل  
والعشب واصلة روافض قلب الواو ياء لكسرة ما قبلها ورياض التحقيق كالجين الماء  
وذكر الشرح تريح او مكينة والاحداق جمع حدة وجمع السواد الاعظم للعين قيل في  
اسناد السوم الى الاحداق رفر الى اتم على تقدير خروجه عن قيد التقليد متعمر ون  
عياظوا الماشية ولا يتجاوزون الى تقتل الحقايق فيناسب المقصود وهو المبالغة في الدم  
ويرد عليه ان قوله بعد هذا حتى ينطبع دقايق التعمق في ضمائرهم اب عنه اذا لا يخفى  
ان حال الخروج عن رتبة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب واحدا بل في الاسناد  
المذكور رفر الى اتم عيا تقدير خروجه عن اشتغالهم بالتدبر والفكر يعلمون الحقايق  
علم اليقين كأنهم يعاينون باجسادهم ولا يبعد ان يكون هذا الدخول في الذم مما ذكره  
ذلك القائل فتأمل والغشاوة بالحركات الثلاث في الغين المعجمة العظيمة وبنوع العين  
المهملة من الغش بالقصر وهو داء في العين يمنع الابصار بالليل ومنه الاغش والاول  
اصح رواية ودرية والتعصب من العصبية بمعنى الحماقة وغشاوة التعصب كربة  
التقليد في الاضافة والبصائر جمع البصرة وجمع في القلب بمنزلة البصر في الراس شبرا  
بالمر يا او با بصار حال بينا وبين مراكها حائل فاثبت لها الغشاوة والانطباع  
الانتقاص والضمير في الاصل ما يخفيه الرجل في نفسه ثم اطلق على محله وهو القلب  
كل بضاعتهم بيان لما قبله والبضاعة طائفة من ماله يبغها الى التجارة والحجاج  
التمادي في الخصومة وقيل بالكره يلج لجاجة ولجاجة والعناء المكابرة في العماد عانه  
معاندة وعناد اعادته وجل الشئ معظم الصناعة الحرفة والاعراف المبل  
والهائج الطريق الواضحة والرشاد خلاف اليق فريتها اذا كان حالهم ما ذكر بعبثهم  
وهو اسم فعل يجوز في اخره الفتح والكر الضم كلها بتقوين وبلا تنوين يستعمل مكررا  
ومفردا جمع قول الشاعر فريهات هيرهات العقيق واهله وهيرهات خل العقيق  
مواصل وما نقله صاحب الموقبل عن الشيخ من عدم استعماله الا مكررا منقوفا بالنقل

عن الموثوق بعربيتهم ولا غفران الجواد قمر يكبوا وانصارهم قد ينهوا قالوا المفتوحة  
الافر مفردة وتاء في التثنية كعرفه ولذا يكتبها الواو في ما فيقول هيرهاه والفتحة  
مقلوبة عن ياء لان اصلها هيرهاه من المضاعف كز لزللة واما المكسورة فيجمع المفتوحة  
فاصلها هيرهاه فحذف الهمزة والوقوف عليها بالتاء كسلمات والهمزة في الاصل الاشارة  
بالحاجب فلا يخفى حتى وصفه بالدقة والاشارة في الاصل مصدر بمعنى الطلب والقصد  
يقال شانت شانة اي قصدت قصدة سمي بالامر الذي هو واحد الامور تسمية المفعول  
بالمصدر لكونه مما يطلب كما ان تسميته بالامر كذلك مما يؤمر به او التفتن التفتن  
الابصار بنظر خفيف من غير امعان والمراد بها هيرها النكتة اللطيفة وغشاوة مكانا كناية  
عن غشاوة نفس لا تستلزم اية ثم ايتار او عيا الواو في قوله او التفتن ليفيد عموم  
كما ذكر في قوله ولا تطلع منهم انما او كفورا وان بعد ما قضيت شروع في سبب تصنيف  
في الفن وانتقال من الحالات المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة بنفسه وتصدير  
الجملة بان الكمال العناية بمضمونها والوقوف بالحاجة وقضاة استيفاء واجلت من  
الاجالة ومع الادارة واستودعته وديعة اذا استخفظته اياها والقياح بالكسر  
وهو السهم قبل ان يرش ويركب عليه نعله وايشار فاعلم السهم مناسب لما سبق من  
فضائل الفن لاشعاره بان التمام بهذا الفن او يحول عيا التواضع شبه النظر بالسهم  
فاضاف اليه المشبه به او شبهه بذر سرام فاثبت له والاحالة كناية وتخيلا وتزججا  
والحق اسم له القلب اذا وصل الى احد الجرم والفتح لغة فيه وجمع في الاصل من تمت  
الشئ اتم مقاما اذا قصده وفي الارتفاع متعلق بها والمدارج جمع الدرجة ومع المدحوب  
والسلك شبه الكمال بالجبل الشامخ ولهذا اورد الارتفاع والفرط التجاوز عن الحد  
والشعق من شقة الحب اي احرق قلبه او رده صاحب الديوان في باب فعل يفعل بفتح  
العين فريها ففعل هذا يدل على ان العبارة الشوق بكون العين لان المصدر من  
هذا الباب الفعل بالكون والنفوس بحكم الاستمرار اشد اليه صاحب الامور لكن المشهور  
فتح العين ثم المراد به هيرها شدة الحرص والرجل الانتقال وكذا الهمزة والارحال وهو ازم

هيرهاه

ونظير ما ذكره صاحب الكشاف في اخره السجدة في قوله  
واعلم بان ما في هذا الكتاب من غشاوة التعصب واحدا بل في الاسناد  
المذكور رفر الى اتم عيا تقدير خروجه عن اشتغالهم بالتدبر والفكر يعلمون الحقايق

جمع القدم

دسين



في الاصل مملكة معروفة على جميع انحاءها مدون كثيرة لكلمات وخبوق ونحوها والمجانية  
نسوبة الاجرجان بلدة فيما يقال لها اركنج كانت في الاول من السلطنة ومع التي قد  
اشتهرت الآن بخوارزم وفي خراسان بلدة ايضا اسم جرجان بناءه يزد بن مذهب  
بن ابي صفرة فاضافة الجرجانية الخوارزم لزيادة التوضيح ورفع الاشتباه والخط  
المفتر من الخط وهو الالتقاء والرحال جمع الرحل وهو سكن الرحل ويستخرج من الاثنا  
ولا يخفى ما في الترحل والرحال من صنعة شبيهة الاشتقاق والمجتم موضع الاقامة يقال  
خيم بالمكان اي اقام به والبوايق جمع بايقة ومع الداهية والحراثة الحفظ والطوارق  
البوايق الحادثة في الليل من طرق فلان اذا جاء بليل فخص الطوارق بالذكر لان اكثر  
النوازل انما يحدث بالليل والتحرز منها فيه اصعب وكذا قيل الليل اخفى للويلد والويلد  
مصدر بمعنى الحادثة وليس بتشنية الحديث بمعنى الليل والنهار كما توهم وكذا لم يقل  
طوارق الحديث نعم قد مطلق عليها فشتمت معطوف على مقدر اي نزلت ههنا فشتمت  
يقال شتمت ازاره اي دفعه والجد الاجتهاد في الامور يقال منه جند في الامور حجة وكجند  
بكل العين وضما واجد مثله وساق الجند مكينة وتخييلية وشتمت تترشح وقيل اراد  
بالجد نفسه على خط رجل عدل والافتناء متعلق بشتمت لتضمينه معنى الميل اي شتمت  
عن ساق الجند ما نزل الى افتناء او ملت شتمت عن ساق الجند الى افتناء وتعلقه بالجند جائز  
ايضا بتضمين الميل والافتناء الاكتاب والذهاب جمع ذخرة ومع ما ينفذ لوقت الحاجة  
واضافتها الى العلوم ببيانها والافتناء الاقطاع والانساء جمع انسان العين وهو  
الذي يبر في سواده واصله اناسية قلبت النون ياء على خلاف القياس صرفت اي بدلت  
الخط النصف وجمع اشطر وقوله عليه السلام في الحايض يقعد شطر عمره على تسمية البعض  
شطر او شيعا في الكلام كذا في الرازي وارجع اه اشارة الى ان الرجوع من الطرفين  
وفصله عما قبله لكونه كالبيان قيل اراد بالشيوخ ناصر الدين الترمذي وعلاء الدين  
السبكي وبرا الدين الحلواني والموز الجع والقصب جمع القصبة والسبق التقدم والميدان  
الميدان وكانت عادة العرب في سابق النمرسان ان يفرسوا قصبة في آخر الميدان في اخذ

بعد وفرة بعد سابقا وكان له الفضل والنفل فاستعمل كناية عن الكمال في فن من الفنون  
والخداق جمع خادق وهو الماهر في صنعة وكثيرا ما نصب على الظرف ومالكيد معنى الكثرة  
والعامل ما يليه واسم كان الضمير الثاني او على المصدر اي يحتاج حينئذ كثيرا او يحتاج كثيرا  
يحتاج مفاعلة بمعنى الفعل كما فرقت من خيل خيل فلما اذا جذب وانتزع كان اطلاقا على حق  
المختص مع احتياجه الى الشرح بصيرة بحيث لا يقدر على امساك نفاذ باقي معنى اللفظ  
اي ينافر كان ما ذكره بحركة وما عناه من انه ايد الزمان ببسطه في الراوي خارجا قلبي  
امر اي نادى عنى منه فكر ففعل هذين الوجهين ان الشرح فاعل يحتاج وقلبي مفعوله وقد  
يفسر الحاجة بالتحرك والاضطراب فتح قلبي فاعل يحتاج وان الشرح ظرف بتقدير في او  
بالعكس اذ يجوز حذف في في الظرف المجازي او يكون احدهما مفعولا للحاجة بطريق اخر  
وايصال الفعل توسعا والنسب صنعة الكتاب او صفة التخييل والامام الذي يقتضيه  
والجمع امام ايضا ذكره في انقاموس ونظيره هجان فعلم بهذا ان ما ذكره الجوهري في  
ومن تبعهما في قوله واجعلنا للمتقين اماما تحمل لا ضرورة اليه وكثيرا ما يجمع على  
ايمة والاصول ائمة علماء وزن افعلية والعمدة ما يعتمد عليه والقدرية بضم القاف  
وكسره من يعتمد عليه والتجربة العلم وغيره التعلق فيه والتوسع ودمشق بكسر الهمزة  
الميم وسكون الهمزة قصبة الشام وقيل كسر الميم ايضا قال البكري سميت بدمشق بن عمرو  
بن كنعان وانه هو الذي بناها وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل صلوات الله عليه وكانت  
حبيبا وانه نمرود بن كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسمي ما به  
وقيل غير ذلك والله اعلم والشايب جمع شوبوب وهو الرفع من المطر وغيره والغفران  
والمغفرة التغطية والستر وغفران تسمى ان يصون العبد من مس الغدا فكان  
تغطاه حفظا له عنه والفراديس جمع فردوس وهي الحديقة وقيل الفردوس في الاصل  
هو البستان الذي يجمع الكرم والتخل والمراد به ههنا على درجات الجنان والجنان  
جمع الجنة وهي البستان ومنه الجنان والعرب تسمي التخييل جنة وقيل المراد بالاصول  
الدلائل عما ان الاصل بمعنى ما بين على الشيء وبالقواعد المسائل والترادف ظاهريا

والجدة خبر موصو



جامعا والعوائد جمع غائرة ومع المنفعة محتويا قال الجوهري حواه يحويه اي يجمع واحوا  
 مثله وتعديته بجمع التفيين معنى الاشتغال والانطواء مطاوع طوى يقال طواه يطويه طيا فانطى  
 وتعديته كنعمة الاعتناء ثم المنصوب بجمع قوله مختصرا اما اوصاف متواليه واحوال مترددة  
 او متداخلة والخيال جمع تخيل وفي ما يقع في الخيال يعنى به الامارات والتميز لا غنة  
 وكل ما لطف ودق ما خذه فهو سحر والبيت ليطوطا اوله كتابك فخذ الزين يكل حديقه  
 مكلمة الاطراف باللطف والبر والروضة وروضة وقد سبق بيانها والمعنى جمع منية وهو المطلوب  
 والعقب الكسر القلادة والدرج جمع درة وفي التولود وفي جميع عماد رر ودرات وكان يعونى معطو  
 على كان بخارجها والصوق المنع وذكر كاشارة الى ان الشرح والتعظيم التفرغ والمشاغرة جمع شغل بمعنى محض  
 والعامه جمع معمر وهو الوضع الذي كنت تعمر به شيئا اي تعرف والمراد به العلماء والمدراس والكتب  
 والمصادر جمع المصدر من الصمد مفتحين وهو الرجوع وقيل المراد بالمصادر والوارد المعلوم  
 والتعلمين ومراسم الشئ محال اثاره وغنت اي اندرست والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع  
 من اثار الاراء شغيت اي شرتت وقربت ونموسا الفصل العلماء وقيل المراد بها علوم الفضل وجمع  
 العلوم العربية التي كانت كالشمس ظاهرة وفيه بعد والاستيطان انحاء الوطن والجنود ضمه  
 الشرة تلحق على الشئ اذا تحسر والاندراست الانحما والتاسف انظار الحزن والاذكياء جمع  
 ذكي من الزكاء وهو عفة الفؤاد وهكذا يذهب الزمان بمرير ان ما ذكره من انعكاس احوال  
 القضية والفضلاء ليس مختصا بهذا الزمان بل هو امر مستمر بل متفرق ودرس الاثر احواله والخواه  
 يقال درس الرسم ودرسته الرمح يتعدى ولا يتعدى وفي اكثر النسخ على العجزة قوله يذهب  
 الزمان وهو يفتح العين جمع عبرة بمعنى الدمع وبكسره جمع عبرة ومع اسم من الاعتبار والمعنى ظاهر  
 لكن الظاهر انه ليس من عبارة الكتاب بل هو للاحاق قصده موافقة الاثر ويؤيد ان المذكور  
 بيت من ابنيات الحماسية قصيدة الرجل من بني اسد يبرئ بها اخاه مطلقا بعدت من يومك  
 الفرار فاجاوزت حيث انتهي بك القدر وبعد لو كان ينبغي من الرد له احد غياكي عما جابك  
 الحذر يبرك الله من اخر ثمة ليس في صفه فوجه كدر فكذا ايند هب الزمان وينفع العلم فيه  
 ويرس الاثر فالظاهر ان الشرح قصده التفيين لكن لما رايت آه استدر اكه مما سبق

فضل

من البحر المنزح

لشعاره

لشعاره بعدم الاقام على الشرح واورده عليه انه مناف لما سبق من تعطيل الشرح  
 والمعاهد والمصادر والموارد والجواب يستغن عن البيان والتوقر استكثر التمام والرغبة  
 في الشئ الادارة المتعارفة للمرضاء من رغب بالكسر لان رغبته عن الشئ اذا لم ترده وورثته  
 فيه وكان تعديته بصيا لملاحظة الاستعلاء وامتدادا عنا قهره تطاولا وهو كناية عن كمال  
 الميل وفيه استعارة مكينة مع التخيل والافطرا انه تمثيل من تشبيه الهيئة بالهيئة والخوا  
 بمعنى الجمة والجمال جمع جملة من الاجمال الذي هو ضد التفصيل وانما سميت بالان افادتها  
 انماح باجتماع المفردات وارتباط بعضها ببعض لا بتفصيلها ولو قال جملة وتفصيله  
 لكان انشبا بقوله وتخصيله حرموا على البناء المفعول ان منعوا والتوفيق تهيئة اسباب  
 الخير ونتيجة اسباب الشر والاعتناء وجدان ما يوصل الى المطلوب والسر الذي يكتم و اراد  
 بالرموز والاسرار المطلوبة النكات المنطوية فيه اذ لم يقع علمه للحرمان والحرمان جمع خربة  
 ومع المحبة من النساء وفي الاساس الغدراء ولؤلؤ خربة لم يشق شبها بالسائل الشكلة  
 في الاستار والتركيب في احتمال للوحيين مثل قول المعنى فيما نقل عن وجوه الاعجاز استارها  
 وسيجى من الشرح بياننا اثر استيناف وجمع الفعل المستند الى ضمير البعض في المواضع  
 ميل الى المعنى كما في قوله تعالى في كل مكان يسبحون والمتعال مصدر من قال والحال والحالة واحدة  
 احوال الشئ وحالاته طرائق الطرائق جمع طريق ولما معان كثيرة والظا انما معناها بمعنى  
 المذهب ولو قال طرقه حتى يكون جمع طريق وهو السبيل يذكر ويؤنس لكان اظهر كما لا  
 يخفى وبالجاء المراد بطريقة الفاظه وعباراته الموصلة الى المعاني وسلوكها حلها والليل  
 المرشد فاضلوا كثيرا وفضلوا الاظهر ان يقال فضلوا او افضلوا لان قصد موافقة البعض  
 من قوله ولا تتبعوا اصواء قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وفضلوا عن سواء  
 السبيل فخلصت الى اسبغت جواب لما والاثناء جمع ثني واثناء الشئ تضاعفه وثني  
 الجبل والوادي منعطفان وتقول انخذت هذا في ثني كناية اي في طية والفرص جمع فرصة  
 ومع النوبة وما في البحر مصدرية وتخرج الماء مثلا شرب شيئا فشيئا وكذا التفرغ واشال  
 مما جاء من باب التعلل للعلل ليدل على ان اصل الفعل قد حصل مرة بعد اخرى يعتبر

في الشئ بالكسر وتعديته  
 اراده







منه نزلت في بني قريظة

كما زعم الخطابي وهم والنساء الغطاء وكذا النشوة بالحركات الثلاث في الغين الموحدة مع كون  
الشين والنبال جمع نبل ومع السوام العربية ومع مؤنثة لا واحد لها من لفظها وقيد جمع  
علم النبيل والنبال عاملها والنبال صاحبها وانما قال اولاً رماه وثانياً فوادى ايماء الى  
ان المراد بالحوادث من لفظها ظاهراً هو الشخص لكن المعنى حقيقة هو القلب وفي اختيار  
اذن اذا اصابته ايدان تحقق وقوع المصيبة واختيار سببها على سببهم لاقامة الوزن  
ولبيان الواقع والافالمبالغة فيه اكثر كما لا يخفى والنصال جمع نصيل ومع حديد السهم والسيف  
والسكين والرمح وبعده التبيين المذكورين. وهان في باب باله زاي لا لا ما استغنت  
بان ابا. وذلك ان الرمي المذكور والتوارد التعاقب وتغاقم الامور عظمه والعشائر  
جمع عشيرة ومع القبيلة واللام بدل من المضاف اليه اي عشائر واخوان وتلاطم امواج  
البحر ضرب بعضها بعضاً والقيمة التعويذة التي تجعل في عنق الصبي لتلاخاف وحلها  
في تلك الديار كناية عن اقامته الى وقت الشباب فيها والاول نقيض الاخر واصله اول  
علم وزن افضل مهور العين فقلبت المعزة واو اعلى غير القياس واغم يعل على  
هذا قولهم اول منى وجمع علم اوائل او اول من اول فقلبت المعزة واو او اول  
وقال قوم اصد وقال علم وزن فوعلى قلبت الواو الاولى معزة وانما لم يجمع علم او اول  
لاستشغالهم الواوين بينهما الف الجمع وبأجله واول ارض معطوف على ديار علم  
مفعول مستقيم للوزن تراها فاعله ونكتة يا بالعرف علم ان الظان المصراع تعنيين  
لما انشده ابو النصر الاسدي وهو احب بلاد الله ما بين صارة الى قنوة ان يجمع  
سحابها بلادها ينطق علم تامل واول ارض مستعمل تراها ورعاية حركة ما  
قبل حرف الروي وان كان من قبيل الاسلام ما لا يلزم الا انه لا نزاع في حسن اوله  
من الصنایع البدیعیة والبناء فيه مرفوعة هذرا عن الاقواء فتراها مرفوعة لا غير  
ثم مستعمل جلد كناية عن تولده هناك فلقد جرد في موضع التحليل كما سبق واللام  
لتوطئة القسم وتجرید السين انتضاؤه والا فانه كالا هلا يجمع الاهد زاده والتاء فيها  
على خلاف القياس فكانا جمع اهلا كذا الموصل والعهود ان الظلم والابادة الاهلاك

سحابها

جمع اهله

لم يدع

لم يدع اي لم يتركه من ودع يدع ودعا وما زعمت الادباء من ان العرب اما تو لم يمت  
ومصدره محمول على قلة الاستعمال والافانبي صلي الله عليه وسلم افصح العرب وقدر  
عنه ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه السلام يستمرق اقوام عن ودعم الجمع او ليختن  
الله على قلوبهم اي عن تركهم اياها وقال ابن عمر لم يمت شعري عن امير ما الذي قال في الحب  
حتى ودعه وعن عروة وبجاءه رضي الله عنهما انها قراء ما ودعه بالتخفيف في الاساس  
الدمية مع البتة التي سورها اصلها وبالت وبعثت مواشيم فيها وفي الصالح الدمنة  
اشار النكس وما سود واوام او في اسم الحبيبة وهذه الفقرة تلج الى مطلع قصيدة  
زهير بن سلمى هو امن ام او في دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمشلم اي امنه منازل  
الحبيبة المكينة بام او في دمنة لا يجيب ثلها بمنزلة الموضوعين كانه لم تعرف تلك الدمنة  
يقينا لفرط تغييرها او من اثارها وحذف التاء من تكلم قياسا اما كبر الميم فللوزن  
وكسر لان التاكن اذا حركه حركه بالكسر والخرب الطائفة ببلد اسم موضع غير منصرف  
للعلمية والتاينث علم تاويل البتة اولاً منقول عن الفعل من قولهم بلدج اذا خلف  
في الوعد عجف جمع عجيف كمر من جمع مريفي والعجف بالتحريك المزال والاعجف الممزول  
وجمع عجاف على غير قياس لان افعل فعلا لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سيمان  
والعرب يبنون الشيء على ضده كما قالوا عذوة بناء على صديقة مع ان فعولا اذا كان  
بمعنى فاعلا لا يبدل الهاء او من امثالهم في الحزن على الاقارب لكن ببلد قوم عجف واول  
من تكلم البيت للفتب بنحامة لما راى قومه في غيبته واهله في شدة كان لم يكنه تعنيين  
اذ البيت لعمر وبن الحارث لم يزل يقول قال بنجر تاجر ما نفع مع شيرة من مكة شرفها الله تعالى  
الى اليمن كما اشار اليه في قوله وكنا ولات البيت من بعد ثابت. نظوف بذلك البيت  
والخبر ظاهر. فاخر جنا من المليك بعدة كذلك بالانسان تجرر المتعذر. بل نحن كنا اهله  
فابكونا حروف اليبال والجد ود العواشر. والجوف بفتح الحاء جبل بمكة في حضيضها  
مترتها والصفا معروف ومعنى البيت كان لم يكن بين اجزاء الجوف متبركة الى الصفا  
مانوس ب ولم يتحدث بالليل فيه يتحدث وكان من عادة العرب السمر الحديث بالليل

تليح



خصال امر بالذكر والمجران ضد الوصل يقال مجره مجره او مجرانا من باب نصر ونجت من نج  
 الثوب ينسج نسجا من باب ضرب ونصر والعناكب جمع العنكبوت خذفت التاء كما هو القاعدة  
 في جمع التماسي عما فاعل كما يقال في جمع الفرزدق فرزد عماري وقوله نسجت عما صيغة  
 المبني للمفاعل لان العنكبوت ناسجة او للمفعول كما قال الشاعر في اخر مباحث التشبيه  
 ولا نسوجة عليها العناكب وذلك بتقديم المضاف اي بوبت العناكب او الحمل على المبالغة  
 ثم نسج العناكب على الشيء كناية عن الماجورية مجابا مستورا اي اذا استمر كما يقال سبل  
 مغم اي ذوافغام ويجوز مبالغة انه مجاب من دون مجاب او مجب فهو مستور بغيره او مجاب  
 بستران يبصر فكيف يبصر المحتجب به والشك في الشكاية وتقييم الى الله تعالى المحصور واختار  
 في جانب الاساءة اذا وفي جانب الاحسان ايماء الى ان الاول مقطوع والتا مشكوك فيه  
 ثم الجاد في معطوف على رما في او على طرحت وشم للترافخ والابحار الاضطراب فرط المال  
 كثرة التاء والبالا القلب وضيق كناية عن سوء الحال واللفظ الرمي رفع اي مكان  
 مرفوع الى خفض اي مكان منخفض مطمئن وفي الكلام ايماء الى ان انتقال من ارض  
 الى ارض اضطرار ثم لا يخفى حسن الجمع بين اللفظ والجور والرفع والخفض ان تحت  
 الحمل فاستنا في ابركة فيكون فاعلم انما محذوف او متروكة مراد به مجرد الاقامة  
 والحركة المحفوظة وهرة بنق لها مدينة مشهورة بخراسان عماها اي حفظ اذ الاقا  
 جمع افي ومع الداهية يمين على لفظ المفرد والمثنى ومن في منها تجريرية كما في رايته من زيد اسدا  
 والمراد من جهتها او غيرها وفي الكلام استعارة وبلدة عطف بيان لجنحة النعيم جريته للمدح  
 لا لايضاح المتبوع ان لم يشترط في عطف البيان التعريف كما يفهم من كلام الزمخشري  
 في قوله من ماء صديد وقوله قيع كفاة طعام ساكين بدل منها ان اشترط فيه ذلك  
 عند البصرية كما نص عليه ابن هشام وضعف قول الزمخشري في الايتين والقوانين ليس  
 بشرط صريح في الثقات والطيب خلا في الخبيث وكرم صفة شعبة من كرم الرجل بالضم  
 من الكرم وهو تقيض اللوم ووصف المقام به مجاز اي كريم اهله كما في الكتاب الحكيم  
 او من كرم الارض اذا ركبها والعنف المشبهة بماء ابناء من اللازم واذا ركبته شتاقا

في ايراد على وجوب الانضمام  
 والاولى في ان يكون  
 على لفظ المتبوع

من المتعدي يجعل لازما بالنقل الى فعل بالضم كما في رعين ورجيم والمحسن جمع عين عا خلافا  
 القياس واليمين البركة سطعت اي ارتفعت فمدت النار من باب فم ودخل سكن لهما بها  
 ولم يطغ جمرها واليران جمع نار كان نور ونور واصلة نودان لان النار واوية بدليل تصغيره  
 على نويرته والفواية سلوكه طريق لا يوصل الى المطلوب ونيران الجهرل كالجين الماء ووجه  
 النسب الالهلاكه ظل اي صار والظل معروف الملك بالضم الملكية وقيل السلطنة ومع  
 الاستبلاء مع ضبط وتمكن من التصرف شبه الملك شجرة واثبت له الظل والظل الامداد  
 مكينة وتخيلا وترشحا واللواء الراية والشرع في النسخ الاظهار والمراد به معنى الطريقة  
 المخصوصة المشروعة بيان النبي صلى الله عليه وسلم وبالفراغ بالغلبة اما حال عن  
 لواء او متعلق بمحمود اي مربوطا محكما وعاد من العود بالفتح وهو الرجوع والعود  
 بالضم الخشب وجمع عيدان واعواد والعود الذي يتجرب به ويقال له العطر والذي  
 يطرب به والعظم في اصل اللسان والدواء بالضم المنظر الحسن واضن اي عاد ومنه  
 ايضا وقلم على البناء للمفعول اي جمع والشمل ما شئت من الامر وما اجتمع منه  
 فهو من الامداد وكل من المعنيين جائز الارادة لكن التا اظهر كما لا يخفى والشتات  
 التفرق ووصل من الوصل لافعال الوصول والبنات القطع وارتبعوا بالعين المملة  
 اي اخذوا رابعهم اي منزلتهم ودارهم او اكلوا في الربيع او اقاموا في الربيع ويروى  
 ارتفعوا بتا يئين مثنيين من فوق اي اكلوا ما شاؤوا من قولهم ريعت الماشية اي  
 اكلت ماشيات قال النابغة جملتي ذنب امرئ وتركة موكد التريكون غيره وهو راقع  
 ويروى ان العبارة المقررة على المص ارتفعوا بالغيث العجوة من اربغ فلان ابله اذا  
 تركها ترك الماء كيف شاء واليما من جمع يمن والدولة اسم لما يتداول بين الناس يكون  
 مرة لمراد مرة لذاك والسلطان الوالي من السلطة ومع القهر ظل الله قيل وجهه  
 ان ظل الشيء ما يملكه الجمل ويحكمه والسلطان كذلك فانه ينتظم بوجوده مملكة كما ينتظم  
 سلسلة الملك بوجود الحق سبحانه وتعالى لان الظل ينتظم به وبجاء اليه عند اقتدام الحركه كالتسلط ينتظم به  
 وبلغا اليه عند اضطراب شر الشر والرقا جمع رقية ومع مؤخر اصل العنق وقيل يجمع على رقب ورتبا



وارقب وقد يطلق الرتبة على ذات الملوكة ونفسه والامم جمع امية وفي الجماعة مفرد لفظا جمع  
 معنى وكل من ليس من الحيوان امية الحامي قد تفسره والماء الميرتل ولا يخفى ما فيه من خسر القلب  
 والقوية بمعنى المستقيمة والبسط من البسط وهو التمهيد والتوطئة والماء والعرش وجمع  
 امية ومهد بفتحين والاساس اصل البناء والجوار الميل الى الحق والوالي المالك من باب  
 ضرب والولاية بالكلية لا توليت به وبالفتح مصدره والافاق جمع افق بالغم والكون  
 وهو الناحية والنصب الاقامة والسرادق واحد السرادق وهو التمة فوق معنى الدار وكل بيت  
 منكم سيف فهو سرادق واشتمل امره اعتقاده وعمل على مثاله ونص القرآن والسنة ما دل ظاهر  
 لفظيهما عليه من الاحكام وقد يطلق على نفس النظم والافادة على الاول لا امية وعلم التا بيا نية  
 والطوية الغيرة والكلمة شتق من الكلم وهو التاثير سمى اللفظ بالان يوتثر في النفس فحدا وانبا ظا  
 ان كان طيبا وحيا وانتباضا ان لم يكن قال امر القيس وجرج الساجد اليد بل قوس كما قيل  
 جرحا السنان لها التيام ولا يلتام ما جرحه الله وفيه ثلث لغات فتح الفاء مع كسر العين ويكون  
 وكسر الفاء مع سكون العين والمراد بالكلمة ههنا الكلام التام اعني كلمة الشهادته والقرآن كلمة على ما كان  
 عليه المتقدمون من عدم الفرق بين الكلمة والكلام صرح الشيخ في شرح التبيين وهو الذي  
 انزل عليه كتاب او امر بكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب او نزل عليه جبرائيل وامر بالتبليغ  
 والتبيين ثم قد يرد به القدر المشترك بينهما وهو المرسل لدعوة عباده كان جبرائيل شريفا ام لا  
 وعليه ورد قوله لا ايمان ان يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فلو جرد الايمان  
 بالانبياء عليهم السلام مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالمرسل لان الانبياء تابعين لهم فيكون  
 بشريهم فكان الايمان بهم ايمانا بالانبياء وتصديقتهم خليفته خبر مبتدأ محذوف ان هو خليفته  
 والخليفة في الاصل كل من خلف غيره في امر من الامور او قام مقامه وسد مسده بخلفه بالغم خلافة  
 والخليفة تشبه بالام مباغتة فيما لا نفسا كما يتوهم من كلام الصحاح ثم جعل الخلفين خلقا غيره  
 في الملك والناء فيه لنقل في الوصفية الاسمية او لتاثير بتقدير الموصوف مؤنثا ان نفس خليفته في الامور  
 الخليفة خلافة وفي الصحاح الخليفة السلطان الاعظم وجمعا جارا على الاصل خلافتين كثيرتين وكرام  
 وجمعا على خلفاء يحول على استقامتها وبناء على انه لا يتبع الا على من ذكر اذ الفعلية باناء لا يجمع على

واعلا كلمة الله تعالى  
 تنفذه احكامها

حيث قال الخليفة  
 بلس الحاء وتفسيره  
 السلام المخلوفة

ملك

ملك ان تعرف والسطوة المرة في سطا بسطا اي قهره بالبطش والجمع سطوات واشار المرة على الجمع  
 ايذان بان السطة الواحدة منه كافية لملك الافاق واسناد ملكه السطة على افعالها قبيل  
 الاسناد الى السبب والمراد بالحق خلافا لباطل اوله تيمم وهو منصوب خبر لكان قد علم  
 اسم وهو مداه للاعتناء او مرفوع مبتدأ واسم كان مستتر راجع اليه ومداه خبره والمداه الغاية  
 واية تانيث ان والتونين عوض عن المضاف اليه والمفعول اية طريقة سلكها لا ذهب كان غاية سلوكه  
 اظرا للحق واعلا كلمة الله تعالى والالف في سلك الاشياء والذري كل ما استنقذ به يقال انا في  
 ظل فلان وفي ذراه اي في كنفه وستره والرواية في العالمون كسر اللام لافتح كاتر الجحيم في موقع المصير  
 اي حومان مثل ماتر فان قلت لا يصح ظاهر تشبيه حومان العالمين حول ذري الخليفة برؤية  
 الجحيم معتبرا لعدم الجاهل فاما وجه التشبيه قلت قد تقرر عندهم ان التشبيه لا يلزم ان يلي الكافي بل  
 يكفي ان يستفاد مما ذكر في جنس ما فالمعنى معناه مثل حومان الجاهل حول البيت وقد رويهم معبرين  
 ثم للخطاب في قوله كاتر عام لكل من يتاخر من الرواية كما ذكر في قوله واذ اريت ثم ديت نعيما وملك  
 كبير او الجحيم مع الجاهل كالجحيم بالضم والتجاء في اللغة القصص وفي العرف قصص مكة للنسك معتبرا  
 اي من دنا محمول ثان لانه ان كان من الرواية بمعنى العلم وحال من مفعول الاول ان كان بمعنى  
 الابصار وظاهر العبارة ان يقول معتبرا اي معتبرا لا اسنادا الى الغير الجحيم فالوجه ان يقدر  
 الموصوف اي قوما معتبرا ويحتمل ان يجعل من قبيل لابن وتامر ولو جعل معتبرا اسم مكان علم  
 ان يكون حالا من بيت الله والرواية بمعنى الابصار او معتبرا اي معتبرا كالمعتبر في الجحيم الى ما ذكر  
 والنسيم البرية الطيبة يقال منه نسيم البرية كضرب سيماء وشما نالتحريك طيبة ونسيم كلجيين  
 الماء ونسيم من راجع الى الخليفة لا مذكورة المعنى والمراد باحياء الزمان اعطاء نصارتها باضام الخبرات  
 الى اهلها ولم خبرية مفيدة للتشويق وحملها رفع على الابتداء وخبره وهكذا المعاني في الاصل الاستقبال  
 في الحرب لوجهه ليس دون ترمس والمراد به المعارض والظفر النار والبا كسبية ومتعلقة بملكه من  
 سخطه ان عدم رفاه مستقر في موقع الصفة للظفر لا نحو متعلق بها والالف في هلك كما في سلك  
 والمشهور ان هلك من باب ضرب لكن ذكر طماحب الكافي في قوله وبملك الحوث والنسل في سورة  
 البقرة انه قراء الحسن ويملك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وچه لغة غوالي يان و ذكره الاحتقا

القصص المأثمة



ان قرأ من قبل يملك الا القوم المستوفون بفتح الياء وكسر اللام وفتح من هكرو هكرو اطار من  
 اطار العصفور من الزرع في المصادر الاطارة بفتح الهمزة والصادقة تار سقط من السماء في رعيه  
 شديده كذا في الصحاح وفي الكشاف الصاعقة رعد شوق من هاشقة من نار لا تتر من شئ الا اهلكته  
 والاول هو المناسب ههنا والسمكة اسم لكو كين احد ههنا من منازل النور ويسمى سمكة الاخرى  
 والاخر ليس من منازل ويسمى سمكة الرامح والظرف متعلق بسمكة اي ارتفع وقد يحسن بمعنى  
 رفع كما في قول ان الذي سلك السماء بنى لنا بيتا البيت فعلا الاول سمكة بمعنى الناعلة على الثاني  
 مبنى للمفعول او الناعل بان يكون لواء الشراع منصوبا على المفعولية وصادق الشراعي  
 وجد الطريق المستقيم والنفخ خلاف الرشيد والانهماك الجرد والنجاح في الامر والمجمل في محل  
 الجمر صفة المتعسف قريب العين اي ذات قرحة والقرحة بالضم بالها وبمدون البرودة نقول  
 هم قررت في عيننا بالفتح والكسرة قررة وقرورا فيها ورجل قريب العين وقد قرحة عينه  
 قرح وقر بالفتح والكسرة نقضت قيل هو كناية عن الراحة عند العرب لان بلادهم كانت  
 حارة جدا فالراحة عندهم في البرودة وفيه ان اضاخ القرحة الى العين على هذه الوجه مبرودة جدا  
 والظاهر ان كناية عن السور فان دمعة السور باردة ودمعة الحزن حارة ولذلك يقال قرحة  
 العين وسخما للجبون والمكره وذكره الفصح وغيره من اهل التفسير في قوله وقرت عيننا وقيل  
 معناه صارت عينه ذات قرحة ان ستمرة لا تضطرب بالنظر الى الجوانب رجاء من يجهل ويعتيم  
 شعاعه كما ينبغي والابتناسم كل لبسم اول مراتب الفحك وقد بسم كسرب والمبسم كالمجلس  
 الشرا قبل نقض ادبر والاقبال الدولة والقر والظرف متعلق بمسك كالمسك  
 والضمير في عكرا جمع الخليفة اي ارتفع الخليفة في الجرد والشرف وارجاعه الى الدين  
 فكيف بتعيين رجوع الضمير المعطوف اعني فاصبح الى الخليفة وهو ههنا ليس من العلوة  
 لانه في المكان بل من العلاء وهو الشرف قال الخطيب عمير عينية بن حمين حيث غرأ بني  
 عامر فادركه بشأرا بنه ما كذا الذي قتلوه وباع نبية بعضهم بخنارة وبعثت لذيان العلاء  
 بما كذا ان اشترت بقوم من الشرف بابكر المضارع من التامع كما انه من اول يعملو لكن  
 القياس والشايع على بالكسر وكان على يعا من التامع او على لغة من يقول في بفتح

يدعاه في قوله  
 بفتح ج

منه اليك الطويل

يدعوه التوركي خبر اصبح ان جعل بفتح صار وكان وحال ان كان بفتح دخل في الصباح  
 رقيما فتحا اريث ظرف لغو وما مصدرية اي ساعة فتحهم في المغرب اسملة رقيما فعل  
 كذا اي ساعة فعله وقد يستعمل بدون ما نقوله لا تصعب الامر الاريت تركبه وفي الكلام  
 ايام لطيف لجواز ان يراد بالعين الحاسة المخصوصة وان يراد عين الفعل من ملك  
 والملك مفعول من الالوكة وج الرسالة واصلا ما لك على انه اسم مكان او مصدر بمعنى  
 المفعول قدم اللام على المفعول فصار ملاءكة ثم تركت المفعول لكثرة الاستعمال وردت  
 في الجمع سمى الملك بل لانه واسطة بين الله وبين عباده في ايراد الجوهري في فصل الميم من  
 باب الكاف ليس كما ينبغي والحق ايراده في فصل اللام من ذلك الباب والحب ان  
 اوردته فيه مع زيادة الميم واورد المالك في فصل الكاف من باب النون مع ان  
 الميم فيها اصلية ولو كان على تمفعل كتمكن على ما توهم ليقول تمكون وهو ظاهر والنجاح  
 الذي بذل الجهد والديا تانيث الاد في من الدنو وهو القرب سميت الدنيا بالدنو  
 والجمع دنة كالكبر والكبر واصلة دنو والا قرب في قصر يغنيان الواو ونحو كذا وانفتاح ما قبلها  
 قلبت النائم حذف لا لقاء الساكنين وذكر الجوهري انه حذف لا لقاء الساكنين  
 فتامل والعبات اسم من اغاثة فاغاثة واصلة غوث وفي المصادر الاغاثة فر ياد  
 خواستن وفر ياد رسيده وكترت بفتح الكاف وسكون الراء والتاء فوقاينة لقب دال  
 على التعظيم في عرفهم والافطار جمع قطر وهو اناء مية والمشرق من اشرق الشمس  
 اضاءت ويحتمل اشرق الرجل دخل في شروق الشمس والاعضان جمع غصن وكذا الغصن  
 والعصنة بكسر العين وفتح البواة والمورق من الشجر ما خرجت اوراقه والعنايت القصد  
 وفي الكلام مكينة وتخييل وترشيح والتشبيها لا حكام من الشيد وهو الجص بكسر الجيم  
 كذا في التلخيص لابن حلال وفي الصحاح الشيد بالكسر كل شئ طليت به الحايط من جص  
 او ملاط والبنيان الحايط انما اشرق عقيب ما قرب في المصادر الاندلس ويران شدين  
 والامطار افعال من المطر يقال مطرت السماء من باب فم مطرا بفتحين وامطر الله وقدر  
 يستعمل مطر وامطر بفتح السحاب والسحاب جمع السحابة والاشبال العطف والشقة والاطواق

في السحاب

تمت

بفتح ان حذف الضمة اول الفعل على  
 الواو في حذف الواو لا يجمع الساكنين

والجانب



جمع طوق وكل ما استدار بشيء فهو طوق والجماع فتح الحاء جمع عمامة وبكره الموت والمراد  
 ان نعمة مقيمة رقاب الناس كما ان الاطواق في الاعناق كذلك وقرأت الآية كناية عن  
 اظهار زوال الخزة والحرز بفتحين كالحزن بضم الحاء وسكون الزاء ضد السرور  
 وقال الشاعر في قوله فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف المتوقع والحزن على الواقع وفيه  
 بحث لقوله تعالى اني ليخزيه ان تذهبوا به ويمكن ان يقال المغيث قصده ان تذهبوا به  
 والتقصده حاصل في الحال وبهذا يندفع اعتراض ابن مالك على قول جمهور النحاة وان احده  
 فائدة لام الا بتماء تخصيص المفعول بالحال بان الذهاب في الآية الكريمة مستقبل فلو  
 كان يخزيه حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله انما اثره ووجه البناء  
 للمفعول ان مررت ذابحة ووجه العلامة ووجه لطف العام واللفظ في العمل المرفق  
 فيه وقيل في قوله تعالى الله لطيف بعباده اي به يحسن اليهم بايصال المناقش برفق والغبطة  
 ان تتم مثل حال المغبوط من غير ان تبرزوا له عنه وبتتم عن الحسد مخطوطا ان ذا حظ  
 ونصيب من الرزق فشد ذلك ان قور اتصاف بما ذكر والعضد السعد وهو ما بين المرفق  
 والكشف فيه ست لغات غصن بفتح العين مع ضم الضاد وكسرها وسكونا وعصيد كفتل  
 وعصيد وعصيد ككبر وعصيق ذكرهما صاحب القاموس ومعز من عطف ان حركة بعض  
 جانيه على ان من تعييفيته وهو كناية عن حصول بعض الارتياح فيه وقد يقال هو العطين  
 كناية عن ازالة الغفلة لان الغافل يثبته بجرير جانيه والاول انب ثم هذا ان عطف على  
 ثم الجاء في المحدث الارشاد والدلالة بذكر ويؤنف ويقال هذا الله الذي يهدي هدى  
 وهديا وهداية فتتري واهتدي وهذا في سواء الطريق لغة اصل الحجاز وغيرهم  
 يقول هديته الى الطريق والدار وقد ورد في الكتاب العزيز على ثلاثة اوجه متعدي  
 بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام نحو الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا  
 ان هدانا الله سواء الصراط والفرق الذي ذكره الشاعر والفاضل المحشي في حاشيتهما للكش في  
 بين المتعدي بنفسه والمتعدي بواسطة الحرف من ان معنى الاول الاذهاب الى المقصود  
 والا يصال ولذا يفسد في الله تعالى خاصة كقول تعالى لنهدينهم سبلنا ومعنى الثاني الدلالة

عنه يعقوب عليه السلام

وارادة الطريق فيسند الى النبي صلى الله عليه وسلم مثل انك لنهتدي الى صراط مستقيم والقرآن  
 مثل ان هذا القرآن يلهي حتى تقوم مع ان لا يساعده كتب اللغة منقوش بقوله تعالى  
 عن ابراهيم يا ابت ان قد جاء في هذا العلم ما لم ياتك فاتبعني اهدك صراطا سويا وعن موسى  
 من آل فرعون يا قوم اتبعوا اهدكم سبيلا الرشاد وعن فرعون وما اهدىكم الا سبيلا الرشاد  
 والمجل على الخذف والا يصال مما لا يقبل سبحانه علم للتبسيط مصدر سبي بمعنى نزهة تنزهنا  
 بليغا من سبي اذا ذهب وبعد لا نك ابعدت من سبعة عما نزهة او من السبع بمعنى الفراغ  
 عن الشغل كما جعلته فارغا عنه ولما قصده ان يكون التنزيه الله تعالى لفظ براسه مخصوص به  
 جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبايح لا زعم الاضافة اليه في حيث لا يتقطع عنها في اللغة  
 الفصيحة وقول سبحانه من علم الساعة على كون المضاف منوينا بجعل عدم التنوين في الاسم المتكلم  
 ودليل ادعاء التبعية مع رعاية الوزن ثم قول العلامة في الكش في والمنفصل يدل على ان علم  
 سواء اضيف ام لا وان غير منصرف للالف والنون مع العليقة وزعم ابن الحاجب وموافق  
 انه اذا استعمل مضافا لا يكون على بل اسم المصدر اذا الاعلام لا يضاف واذا افرغ عن الاضافة  
 كان على غير منصرف وقول سبحانه ثم سبحانه فهو ذم منصرف للضرورة وقد يستعمل سبحانه عند  
 التعجب والسر فيه ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب من بعد ما نزه عنه من المنزه  
 فكانه قيل وما ابعد من هذا فتارة يقصد التنزيه اصالة والتعجب تبعا وتارة يعكس  
 كما يشهد به موارد الاستعمال وانتصابه دائما بفعل مضمرة مفعولها اظهاره تقديره اسم سبحانه  
 ثم نزل من فعل الفعل وسد مسدده ودل على التنزيه البليغ من جميع القبايح التي يضيفها اليه اعداءه  
 سبحانه كذا في الكش في وهو منها جملة مضمرة لكونه بتقدير الفعل لا محل لها من الاعراب وفتحت  
 في اثناء الكلام لتكتم التنزيه على ما صرح به الشاعر في اوخر الباب الثاني والتساوي الوسيط  
 والسبحان بكسر السين وتخفيف اللام جمع سجد بفتح السين وهو الذل اذا كان فيه ماء البقرة  
 شئ الامر بالهتوف اي القيام لذلك الشئ والرجل جمع راجل وهو خلاف الفارس والخيال الزراف  
 اعني الركب على الفرس وهو اسم جمع لا واحدا مثل حال الاستغاثه لينفتح الكتاب بكل ما يمكن  
 بان يستعان منه بحال من استعان بجنده من الخيالة والرجالة على اعداءه في مطلق الاستعانة

س

وكان في قوله تعالى سبحانه الذي الهدي سبي  
 كان في قوله تعالى سبحانه الذي الهدي سبي



وذلك اشارة الى الرجوع وكونه اشارة الى طرح الاوراق يا باه السباق كما لا يخفى على المنصف  
 الفاعل المنكسر من فتر يغتر فتورا والسجود الظهور فجاء بحمد الله اس ما جمعت عقيب رجوع وافضا  
 اليه ما ذكرته ملتبسا بحمد الله كثر المنصور بجاء لتفمينه معنى الصبرورة مدفونا صفة كاشفة  
 لكن ان الكثرة المال المدفون ومن في جوارحه الفوائد ببيانته وليس في هذا المقام زايدة للسو  
 كيد كاتون الجوهري اذ لا يجوز استقاطها بخلافها في جاز من احيه والظرف منقطة متعلقة بالكون  
 التام لا الناقص لتعريف التعديرات وهو صفة كاشفة لكن ان المشيئة الملوك والتخفة ما اتفق به  
 الرجل من البر واللفظ والجمع تحف ومضرة الرجل قرب وفناؤه وهو كناية عن نفس  
 الرجل والعلية فاعيلة من العلوة وهو الارتفاع والخدمة مصدر من خدمه بخدمة  
 بالضم والكسر وعلم على الكتاب يجوز والسدة باب الدار وجمع سدد والسنة فاعيلة  
 من السناء بالمد وهو الرفعة والمجاء والملاذ واحد وهو المعاذ وعصن حصين بين  
 الحصانة والباء في البني للقسم والخلال جمع خليل وهو الصديق من الخلقة بالضم  
 وهو الصداقة والمخلص جمع خالص والاخوان جمع اخ وقديح جمع الاخ علم اخوة بكسرة  
 المعزة وفيها والسبة الى الاخ اخوتى بفتح المعزة والاخت اخوتى بفتحها وكثيرا كما عمل  
 الاطوان في الاصدقاء والاخوة في الولادة وقديح جمع بالواو والنون والاخوان المخلص الذين  
 خلا فؤادهم عن شوب التناق يشيخو في ان يجعلوا في مصاحبها من الاشاعة يقال اشاعه  
 السلام ان جعله مصاحبكم وتابعا فالبا في مصاحب الدعاء زايدة او على تفمين الاشاعة  
 معنى الذكر والشكر الثناء على المحسن بما اعطى من المعروف يقال سكرته وسكرته واللام فيصح  
 كذا في الصبح ولا يتعدى الى المفعول التا البتة صرح به النقات فلا استفادة مما جوزه  
 الشارح والمحسن في شرحها للمفتا في قول الشاعر ساشكر عرافا تراخت منبته ايادي  
 لم تمنن وان مع جلت من كون ايادي مفعولا ثانيا لا شكركم اللهم الا ان يجعل على المسامحة هذا  
 وان الباء في بما عانت على ما في بعض النسخ للمقابلة اي بمقابلة ما عانت والكد الشدة  
 في العمل والفناء بالمد المشتق ومعنى المعانات ربح كشيعة فعاينت العناء على ما هو مال  
 المعنى مثل تناهيت غاية الوسخ في احواله للوجوهين ولو قرئ عانيت من المعاناة لكان

اظهر

اظهر لكن الرواية لا يساعده وتضرع الى الله اذا استكان وتذيل اليه طلبا لمعرفه وكذا  
 تعرض وفي المصادر والتضرع دارس كردن والناكب من كتب عن الطريق اي عدة كفرن  
 ودخلوا المبين من الابانة ووج الظهور وهذا اي المحصلون الموصوفون بالصفا المذكورة  
 لعمرى اللام للابتداء وعمرى مبتدا حذف خبره وجوبا لتجواب القسم مدة تقديره  
 لعمرى قسم والعمر بفتح العين وخبرها البقاء ولا يستعمل في القسم الا بالفتح ثم قول لعمرى يمكن  
 ان يجعل على حذف المضاف كواهب عمرى وكذا امثاله مما اقسام فيه غير الله كقوله والثمن  
 والليل ونظائره ابن ورب الشمس آه ويمكن ان يكون المراد بقوله لعمرى وامثاله ذكر صورة القسم ثانيا  
 مضمون الكلام وترويح فقط لانه اقوى من سائر الموكدات واسلم من التاكيد بالقسم بالله تعالى لوجوب البرية  
 وليس النقص اليقين الشريح وتشبيه غير الله تعالى به في التعظيم حتى يرد عليه ان الحلف بغيره منقذ  
 عز وجل مكره كما صرح به النووي في شرحه بل الظاهر من كلام شيخنا ان كثر ان كان باعقدا ان  
 حلف بحب البرية ورام ان كان بدونه كما صرح به بعض الفضلاء وقد قال عم ان الله قد نهاكم  
 عن ان تحلفوا بايمانكم فمن كان حالفا فليحلف بالله او ليصمت وعن ابن عباس رضي الله  
 عنه لان احلف بالله تعالى فاثم خير من ان احلف بغيره تعالى فاثم وعنه ابن مسعود مثله  
 صورة القسم على الوجه المذكور لا بأس به ولهذا شاع بين العلماء كيف وقد قال عم  
 قد اقبل وابيه وقال عمر من قاتل لعمره انهم لن يسكرتم بعمهون فمذاجرى على رسم اهل  
 اللغة وكذا اطلاق القسم على امثاله والعره خلاف الذن والمراد به العقلة لان العرة تقتضي  
 العقلة غالبا المرام مصدر رمى من رام يروم روماً وهو هنا بمعنى المفعول والمعنى ان  
 المحصلين المذكورين قليل مطلوبهم من حيث انه مطلوب في الوجود وقلة المطلوب بهذا الوجه  
 كناية عن قلة الطالب ضرورة انه لو كان الحق المبين بصنفة المطلوبية كثر كان الطالب ايفر  
 كثيرا ففهم نفع للمزوم نفع لازم وقديح جعل هذا اشارة الى الحق المبين والمرام بمعنى الفاعل  
 والعره اما على المعنى المذكور او بمعنى الغلبة اي الحق المبين قليل الطالب او غالب طالبه لان الحق  
 يعلم ولا يعلم ولو اتي المصدر على معناه الحقيقي لكان اظهر ان الحق المبين قليل طلبه والطباع  
 والطبع السجية التي جبل عليها الانسان والله دشرة الخصومة فلا ضاف في قوله تعالى وهو الخصاص







وهذا حاصله بالاداء المذكور فهو مقصود في ضمن قصد هما ولهذا قال من شكر نعمائه  
مع تقديم الحمد ايماء الى قوله تعالى لنن شكرهم لا يزيدكم ولا ينقص انما اذا كان المقصد ذلك الربط  
والجلب كان تقديم الحمد على المجلوب الذي هو التاليف واجبا فعلق الافتتاح بالحمد الاداء المذكور  
ايما هذه النكتة على انه يجب ان الاطراد والانعكاس غير لازم في السبيل والمقتضيات  
الافتتاح بالحمد بالاداء لا يقع فيه حصول بغيره الطريقة وقد جاب بانه تعليل لا فتح باعتبار  
ما شتم عليه من التمجيد لانه تجميد مخصوص ويرد الفرق الظاهر من تقديم الحمد والحمد المعتم  
وبانه تعليل محمدا لا لا فتح وفيه ان المقصود بالبيان الافتتاح بالحمد فابقاوة بلا علة  
وجعل العلة للتعدي باباه الذوق وبيان الشكر وان حصل بجزء الحمد لكن اذا وقع لا يحصل  
الابتداء الحمد وفيه ان كون التقديم على تاليف الكتاب حق شكر النعماء استيعابا لعدم  
يجب تقديم الشكر عند الربط والجلب لاجلها لا لاجل كونه حق الشكر على معنى ان الحق هو نعمنا  
مثله في ما شكرناك حق شكره كما سنده الآق وعن التاليف الاخبار بشوق جمع الحمد لله  
عين الحمد كما ان قول القائل الله واحد عين التوحيد وبيان القول المذكور وامثال الاخبار  
واقع موقع الانشاء اي استعماله في معناه مجازا اذ الظاهر ان التكليم ليس في صدر الاخبار  
والاعلام لان الخاطبة هو الله تعالى وفيه وضع الظاهر موضع المضموع ومعنى الحمد لله الحمد يارب  
فمقصود المتلفظ به انشاء تعظيمه تعالى بوصفه بالجميل واجاده بهذا اللفظ والقول بانه شتمه  
بين الاخبار والاثبات كصريح العقود لا يلتمز اليم لان الصريح المذكور في اخبارات في اللغة  
نقلها اثار الى الانشاء لمصلحة الاحكام والاثبات النقل في امثال ما نحن فيه بلا ضرورة  
داعية مشكلا جذا <sup>حق شئ مما يجب عليه من شكر نعمائه</sup> يحتمل ان يكون من الاول <sup>بمعينة</sup>  
والثانية ببيان ان المراد بالشكر صرف العبد جميع ما انعم الله الى ما خلقه لاجله اعني الشكر  
العرفي فان الشكر بهذا المعنى واجب ايضا كما صرح به في كتب الاصول وصرق الله الى اظهار  
تعظيم الله بعض منه ويحتمل العكس والمعنى شئ هو ما يجب بعض شكر نعمائه اذ وجوب العرفي  
يتضمن وجوب الغفوي لكن الانسب بلهذين الوجهين التعريف لشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكون  
من بياينة في الموضوعين فالاول ببيان شئ والثانية ببيان لما يجب والمراد بالشكر الشكر الغفوي الذي يتضمن

الى ههنا لاننا قد انما كان مستطاع عليه والمقصود على التقادير ان المقصود اذ شئنا من الشكر كما هو  
مقدربنا اعتقاد خلوص طوبى فهو المراد بحق الشكر وفيه رفر الى ان قوة الحمد في حق شئ  
من الشكر وان لم يقدر على ان يشكره حق شكره **قول** هو الله تعالى بالذكر او رد عليه ان قيمة بالبيان  
ستدركه لان الشناء لا يكون الا به واما قوله عليه السلام لا احصى ثناء عليك انما كانت على  
بحول علم المجاز والحمد عليه قصدا كلة واجيب بانه بيان للواقع وتوطئة للفرق بينه وبين  
الشكر في مقابلة قوله سواء كان ذكر بالثناء وبانه لدفع احتمال التجوز عن اطلاق الشناء على  
ما ليس بالثناء مجازا وهذا اعني ذكر لفظه يدفع احتمال التجوز من الذي قبله هو السبيل في اصطلاح  
الاصول ببيان التقرير فلا يرد ان صرف اللفظ الى حقيقة لا يحتاج الى دليل والحق ان اختصاص  
الثناء بالثناء غير مجزوم به بل المفهوم من الصحاح ومن الكشاف في تفسير قوله تعالى واذكر ما فيه  
وغيرها من الكتب هو ان الشناء هو الاتيان بما يشتمل على تعظيم مطلقا نعم ذكر في الجملة ان الشناء  
الكلام الجميل لكن بعد تسليم اختصاص الكلام باللفظ ربما يكون محولا على الاشتركة اللفظية فان  
قلت كيف يختص الحمد للغفوي بالثناء وقد قال عز من قائل وان من شئ الا يسبح بحمده واكثر الاشياء  
لا ان لا قلت لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل من الثقات من ارباب اللغة تحمل ما ذكر عندكم  
علم المجاز **قول** علم الجميل لم يتعرض للمجود به لدلالة الشناء عليه دون الحمد عليه وانما ترك ذكر الحمد  
عليه اللازم في المختصر كتنافى بقوله سواء فعلق بالثناء وترك ههنا قيمة قصدا تعظيم ايضا لما ذكر  
من دلالة الشناء عليه فان قلت اذ اثنى احد على ظالم على ما فعله من نهب الاموال وقتل النفوس  
بغير حق على قصدا تعظيم فالظالم حمة ولم ايدم هذا الحامد لان حمة لم يقع في محله مع انه ليس على  
الجميل قلت لو سلم فالجميل اعلم من ان يكون في الواقع او عنده المنة والظن ان الحامد في الصورة  
المذكورة بعد الحمد عليه محمدا وتصوره بصورة فان قلت انهم صرحوا بوجوب كون المجود  
عليه في الحمد اختياريا وان لم المجود به على الاشهر ووجه اختياره على المدح بانه مشتم  
بالاختيار الذي هو القاعدة العظيمة في اصول الدين دون المدح لصحة قولهم مدحت الفولة  
على صفاتها والتعريف المذكور حال عن التقييد به فليس بمطرد قلت اجاب الشارع في شتم  
الكشاف بان الوصف مقدم على الفعل الجميل والظن المتبادر من الفعل ما يكون بالا اختيارا على



ما صرحوا به ان قلت فيلزم ان لا يكون الثناء على الصفة القويمة عند الاستناد تلك الصفة الى الذات  
ليس بالاختيار واللازم عند ثبوتها على ما هو المشهور المقرر في علم الكلام وتوسل فليت من قبيل الافعال  
الهم الان بصرف الحمد على الاجاد ما قلنا ما كانت الذات كافية في اقتضاء تلك الصفة جعلت بمنزلة  
افعال اختيارية سئل با فاعلم الاول ان تلك الصفة بمبدأ الافعال اختيارية والحمد عليها باعتبار  
تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختيارية في التحقيق والمأل وقديقال الحمد فيها ذكر مجاز عن الممدوح  
كما في قوله تعالى ان يبعث ربك مقام محمدا واما المصير الى ما ذهب اليه الامم من تجويز  
استناد القويمة الى المختار وتجويز ان يحمل على تلك الصفة حقيقة بهذه الاعتبار كما نرى الخطأ فيهما لا  
يقبل في هذا المقام اذ لا يفيها العملية كما عرفت على انه لا يصح فيها توقف على الفعل الاختياري  
كالعلم والقدرة والالتسلسل او تقدم الشيء على نفسه ويمكن دفع اعتراض الفعلية بان اصل اللغة  
يطلقون الفعل على الصفة ولهذا يطلقون على العالم اسم فاعل **سواء** متعلق بالفضائل  
او بالفواضل سواء اسم بمعنى الاستواء بوصفه كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى والواحدة  
سواء بيننا وبينكم وهو هنا خبر الفعل بعد اعني متعلق به في تاويل المصدر مبتدأ كما صرح بمثله  
الفرخسري في قوله تعالى سواء عليهم داند رتم ام لم تنذرهم لا يؤمنون والتقدير متعلق بالفضائل  
ومتعلق بالفواضل سببان وسواء لا يثبت ولا يجمع على الصحيح ثم الجملة استئناف او حال بلا واو  
واعترض بنوع هنا شبهة وهي ان امر لا عمل المتعدد وهو التسوية انما يكون بين المتعدد لا بين  
احده فالصواب الواو بدل ام ونظرة او بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو غير مسموح وقد اشار  
الرفعي الى تصحيح التركيب بما يلخصه ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف ان الامر ان سواء ثم  
الجملة الاسمية وآلة على جواب الشرط المتقدرا ان لم يذكر المحذرة بعد سواء صريح كما في شالنا او المحذرة  
وام مجرد تان علم معنى الاستفهام متعلتان ومعنى ان واو لعلامة ان ان والمحذرة متعلتان فيما لم  
يتعين حصوله عند المتكلم واو وام لاحد الشيئين او الاشياء والتقدير مثلا ان متعلق بالفضائل  
او بالفواضل فالامر ان سواء والشبهة انما ترد اذا جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدأ  
ثم الضمير في قوله بعلق راجع الى الثناء اشارة الى عموم الجميل المتعلق والرجوع الى نفس الجميل موجب  
ركاكة في المعنى اذ يكون من قبيل قولنا الغيوان جسم حسان سواء بعلق بالانسان لا واما الرجوع

الى الحمد مستبعد والفضائل جميع فضيلة ومع كل خصلة ذاتية والخواصل جميع فاضلة وهي المرتبة  
الشمسية والمرتبة بالشمس ههنا متعلق بالغير في تحققة وجوبا كالانعام اعطى النعمة لا الاستقبال  
كانوهم واللام يجمع الحمد والشكر اصلا لان الحمد عليه فعل اختيارية البتة والفعل لا يقبل الاستقبال  
اصلا والشكر فعل آه فان قلت لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع انه غير مذكور  
في الكتاب قلت لانه لما كان قريبا من الحمد وقد فسر له كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان الشكر  
فعل هو هذا ففسره وبين الفرق تخلصا للسامع عن ورطة الحيرة وليس المراد ان الحمد في هذا  
المقام من قبيل الشكر والمادة مادة الاجتماع لان الشارح صرح بان في الكلام تبيينا على تحقيق  
الاستحقاقين ومغيرة الاستحقاق الذاتية الاستحقاق بصفاته الذاتية فالحمد ههنا على الصفة الذاتية  
مع صفة الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل اللهم الان يلاحظ ههنا  
حمدان احدهما بازا والصفة الذاتية المستفادة من التعليق باسم الله والاخر من التعليق بالانعام  
ويعتبر كل منهما على حاله ويجعل الشكر متحدا مع التواضع في ما فيه من الشكف **قول** يبين عن تعظيم  
المنعم ان يشعر في هذه البحوث كلما اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحققة هذا المعنى في الشكر الجنان  
اذ لا يقدر فيه الجهل بالمنعم كما لا يقدر في دلالة اللفظ الموضوع لعينه الجهل بالوضع وعدم استعمال  
على ان يجوز ان يطلق على اعتقاد ان كراهية اخبار الغير او بالانعام او باخبار المعتقد في فعله ويكون  
المنعم بلا واسطة عن تعظيم المنعم بالنظر الى الغير على كل من الاعتقاد لا غير ههنا  
بحث وهو ان الالباء عن الشيء لا يستلزم تحققة فضلا عن قصده ولا شك ان قصده التعظيم  
معتبر في الشكر لا عند ان يبذل قوله يبين عن بقوله يقصده به فليعلم **قول** بسبب الانعام متعلق  
بالفعل ولم يعيد الانعام بكونه على ان الشكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به المصنف ثم ان الام  
في الانعام عوض عن الاضافة الى انعام **قول** او اعتقادا ومحبة بالجنان عطف على سابقه  
باو وعطف لاهقه عليه بما يدل على ان مجرد الذكر اللطيف او العمل الانكا في شكر ولا يدافع ما اشير اليه  
في حواشي المطالع من ان الذكر اللطيف او العمل الانكا في لا يكون شكرا ما لم يطابقه الاعتقاد  
ويجاءل افعال الجوارح في الاول لان تلك المطابقة وعدم المطابقة شرط خارج ثم المراد من الاعتقاد  
التصديق جازما او راجحا ثابتا او لا وقيل بل المراد به الجزم واعلم انهم صرحوا بان الشكر بالجنان



اعتقاد اتصاف النعم بصفات الكمال او اعتقاد اتصاف بصفة الانعام وان في النعم في مقابلة انعام  
لا مجرد المحبة ولا مجموع الاعتقاد والمحبة وان لزمت فلا لطف لمعطف المحبة على الانعام ثم ان قد  
من موارد الشكر التي تكون اظهر في الابداء ووسط الاعتقاد الذي هو شرف الافراد من  
ان في الامور اسطر **او** خلا او خدمته بالاركان اما عطف الخدمة على العمل بغيره على ان  
العمل انما يكون شكر اذا كان على وجه الخدمة واما اذا كان بالاجرة فلا **او** وعده حال من  
الش على تاويله بالنكرة عند سبويه او منفردا وذهب الاصمعي الى ان التعريف فيه وفي نظائره  
للمعنى الذي لا الخارجى والعمود الذي معنى نكرة في المعنى ولهذا يعامل معاملة كما سيجرى  
فلا يحتاج الى التاويل وقال ابو علي الفارسي ان منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة  
ان يتوهم ان يكون مورد الحمد نوعا فاعلم هذا يكون قيمة النسبة المحصورة المستفادة  
من ضمير الفصل في قوله هو الاش وغنى الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال وعده لامع غيره  
**قوله** نعم النعمة اي الانعام بما اذا الفواضل هي المزايا القايمة بالشخص متعمدة الى غيره  
**قوله** على الوصف بالعلم والشجاعة ليس الباء صلة للوصف وان كالمبتدأ وذلك حتى  
يرد عليه ان الوصف بهما يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فلا يتحقق عدم صدق الشكر في هذه  
الصورة بل هو للمناسبة والسببية على الوصف بآراء العلم والشجاعة فان قلت الشجاعة علمية  
غير اختيارية فكيف يكون الوصف بآراء العلم والشجاعة قد اشترط اخبارية المتعلق فيه قلب الشجاعة  
قد يطلق على انما تلك الملكة ايضا كالحوض في الهالك والاقسام في المعركة ومع المرادة ههنا **قوله**  
الله اسم للذات المراد بالاسم ههنا ما يتا بالصفة او اللقب او الكنية فان قلت وضع العلم  
بآراءه فرع تعقله وحين لم يعلم حقيقة شيء لم يتصور ذلك قلت لا نزاع في وقوع تعقله في  
بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية والفعلية على قدر ما ظهر من الغبط الالهي وانما  
المنسج تعقله كونه حقيقة وهذا غير لازم في وضع العلم كما في وضع العلم للمعنى الخاص على انه انما يتم  
ذلك اذا لم يكن الواضح مطلقا او واضح هذا الاسم هو الحق في واما اذا كان وضع فعله غير بالانعام  
او الوحي فلا وذات الشيء قد يقال على حقيقة وقد يقال على معوية الخارجية وقد يقال على  
ما يتا بالوصف والمراد ههنا هو الله وهو يستعمل استعمال النفس استعمال الشيء ولذا يجوز تركه

وتابته وخص بالذكر في تعيين الذات من صفاته العلم الوجوب الذاتي الذي ينصرف اليه مطلق الوجوب  
لاختصاصه به ولا لظواهره على سائر صفاته لانه معدن لكل كمال ومبعد عن كل نقصان ثم ذكر  
استحقاق جميع المحامد الدال على ان كمال ونوال بجانبه في توطئة لما يذكر من وجه تعليق الحمد  
على هذه الاسماء والمحامد جميع محمودة بكسر الميم اثنا مصدر بمعنى الحمد **قوله** ولذا لم يقل في قوله على  
تحقق الاستحقاق بل ان يكون لفظ الله على الذات من حيث هو لا صفة مخصوصة من صفاته  
تعلق الحمد عليه تنبيها على استحقاق الذات عليه من حيث هو من غير ملاحظة خصوصية وصف  
واعترض عليه بان لا اشعار في الكلام بالاستحقاق الذاتية اذ لم يبعد من قواعدهم ان تعليق امر باسم  
غير صفة يدل على منشأية مدلوله على انه لو سلم ذلك فانما هو اذ لم يضر بان جهة الاستحقاق غير الذاتية  
وقد صرح ههنا بقوله على ما انعم والجواب ان هذا انهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للنعم لانه ان تعليق  
امر باسم يدل على منشأية مدلوله وذكر وصف الانعام محمدا عليه بعد افادة الاستحقاق الذاتية  
لا يضره ولا يغيره على ان لفظ الله تعالى لما دلت على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر اتصاف  
تلك الذات بهذه الصفات فمن هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق به في حكم التعليق بالمشتق  
الدال على منشأية جمع الصفات وقوله بل انما تعرض احزاب عن المقدار كان سائلا بان هذا  
الابرام لا يضر اذ الاختصاص بصفة الانعام ثابت في نفس الامر كما في الشكر ولهذا تعرض المعنى  
فعال ليس الامر كذلك بل انما تعرض آه وههنا بحث آخر وهو ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع  
الاصناف كما اشار اليه السيد في حواشي الكافي فعلمنا ندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرد  
بالذكر واجبا بان ذلك كما نصريح بان ادنى الواجب بما تقرر عندهم واشتهر من ان شكر المنعم  
واجب عقلا وشرعا فتأمل ويمكن ان يجاب بان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاصناف  
الذاتية فانما لم تكن غير الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام على ان  
الاستحقاق بجميع الاصناف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد فافهم ان ذكر الانعام نصري بالاستحقاق  
الوصفي واما ان كل صفة من صفاته في مستغل بافادة الاستحقاق هذا وقد يقال المراد  
بالاستحقاق الذاتي انه اذا وقع النظر عن غير الذات كان كاستحقاق جميع التعظيمات ولا شك ان الله تعالى  
يستحق التعظيم لانه لان الاستحقاق المعبودية وصف متضمن ذات كوجوده ولزوم تعلق

مر 2



بالفواصل والفضائل لا يقتضيه ان لا يحوز ان يكون الفاعل متعلقا بالذات ان  
يعظم عما فعله فتدبر **قول** وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيدا اهتماما به شيئا في بحث تقديم الحمد  
اليه انك تقتضيه على اسم فتقدم نارة وتجعلك عند اليه وتؤخر اخرى فتجعله فاعلا كل ذلك يستدعي  
نكتة ولا حاجة في ذلك الى اعتبار ان متاخر في الاصل او متقدم فسواء اعتبر الحمد متاخر في الاصل  
بان يكون التقديم الحمد لله حمد الله او يكون مقدما بان يكون الحمد لله بغير الله يستقيم فلا وجه للاستدعاء  
بان النكتة انما هي الزايل عن موضع لا للفتاة والحمد ههنا فاق فيه لانه مبتدأ ثم انه لم يرد باقتضاء  
المقام ما هو المصطلح في هذا الفن اذا الاهتمام ليس مقتضى الحال بل حال اقتضى تقديم الحمد ومقتضى  
الحال هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذي هو مقتضى تاليفه يقتضيه اهتماما بان الحمد واراد  
بقوله مزيدا اهتمام به ان الاهتمام المعارض للحمدة بمحونة المقام او بالبرعاية من الاهتمام الثابت  
للإسم الزايل على اهتمام غير مقتضى لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقة مقتضى المقام مع فصاحة  
لكن فيه بحث وهو انه يشكل بقوله تع فله الحمد رب السموات الاله وقوله تع وله الحمد في السموات والارض  
وقوله تع في السورة التعانين وله الحمد الى غير ذلك حيث قدم اسم الحمد في هذه الايات مع ان المقام  
مقام الحمد والجواب منع ان المقام في الايات المذكورة مقام الحمد بل مقام بيان اخفاف الله تع  
واختصاصه بالحمد كما اشار اليه في الكشاف وهذا يقتضيه تقديم النظر كما لا يخفى **قول** على ان  
صاحب الكشاف اختار ان المحاجب ان الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف اي والتحقيق ثبات  
على ان آه قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير تحقيق ثم جئ بما هو التحقيق فيما ثم انه  
اشار الى دفع ما يتوهم من ان تقديم الحمد فوات التخصيص المقصود في هذا المقام ويؤيده  
تصريح صاحب الكشاف في سورة التعانين بانه قدم الطرف في قوله تع له الحمد وله الحمد ليدل على الاختصاص  
فما ذكره من اقتضاء المقام تقديم الحمد معارض بفعوات المحرر المطلوب فيه وحاصل الدفع ان  
صاحب الكشاف صرح بوجود الاختصاص في الحمد لم يقع كما في له الحمد فلا مانع من التقديم مع  
وجود المقتضى اعني المقام ان قلت فاق وجه ما ذكره في سورة التعانين قلت عبارة هناك  
ليدل بتقديمها واستعرف النكتة في اختيار التخصيص الحاصل بالتقديم فان قلت لا وجه لاختيار  
التخصيص في الجاني في كلامي من ان النكتة بالجملة القصيرة يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب

وخطاه

وخطاه والمخاطب ههنا هو الله تع كما ذكرنا فيما سبق قلت الوجوب المذكور في القصر الاضا في  
دون الحقيقي والقصر فيما نحن فيه حقيق و لو ادعائيا ونظيره اياك نعبد والله اعلم  
**قول** وقد صرح بان فيه اي في الحمد لله بتقديم الحمد ايضا اي كما فيه بناخيره وهذا اعني ارجاع الخبر  
الى ما ذكره هو المناسب لكلام العلامة حيث قال اجراء الصفا الربوبية والانعان بجلال النعمة  
ودقايقها والمكرم على الله تع بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق في قوله الحمد لله دليل على ان  
من هذه صفة لم يكن احد حق منه بالحمد والشاء عليه بما هو اهل **قول** وبهذا يظهر آه ان تصريح  
صاحب الكشاف بان في الحمد لله دالة على اختصاصه بالحمد لله تع يظهر انه ليس في الاستغراق  
بناء على انه مناف لمذهب الاعتزال كما ذهب اليه كثير من شراحه اذ اختصاص الجنس بتلزم اختصاصا  
جميع الافراد فلا فرق بينهما في انهما فيان بحسب الظاهر قاعدة خلق الاعمال وكل منهما يقبل  
تاويلات تدفع به تلك المناقاة كما ذكره الفاضل المحشي فلا ترجيح لاختيار احد على الآخر من  
هذا الوجه نعم بينهما فرق من حيث ان منافات اختصاص الافراد لتلك القاعدة ذاتية ومنافاة  
اختصاص الجنس بواسطة استلزام اختصاص الافراد لكن بهذا القدر من الفرق لا يوجب احد على  
والحكم بان الاخر وهم كما لا يخفى على الفطن فان قلت لعل كثيرا من الناس الذين عللوا اختصاص الجنس  
ونفي الاستغراق بما ذكره حملوا تعريفي الجنس المذكور في الكشاف على العهد الذهني الذي هو من فروعه  
كما هو الظاهر في المشبه بغير الحركة في اسلم الحركة وما ذكره من ابطال التعليل السابق انما  
يتوجه اذا حمل تعريفي الجنس على تعريفي الطبيعة من حيث هي قلت لو سلم ان تعريفي الجنس اذا قبل  
بالاستغراق فربما يرد به العهد الذهني فاخصاص فرد ما ايضا يستلزم اختصاصا بجميع الافراد  
لان معناه ثبوت فرد بالله تع وانتفاؤه عن غيره فيستلزم ثبوت جميع الافراد والسرفه ان  
المعهود الذهني نكرة في المعنى ومعنى التخصيص يتضمن معنى النفي فيكون في المعنى كالنكرة الوا  
في سياق النفي فيعني ثم الحق ان صاحب الكشاف كما يمنع كون الاستغراق معنى اللام يمنع كونه  
مرادا في المقام اما المنع الاول فلطام كلامه فيه مع ان الوجه الاخير الذي هو منقول عنه كما صرح به  
في شرح الكشاف في يدل ايضا على ذلك ولانه حصر في الفصل فابية اللام في التعريفي والتعريفي في العهد  
والجنس اما المنع الثاني فلانه مفهوم من كلامه فمنا كما ستطلع عليه فالظاهر ان هذا الكثير من الناس



عللوا بما ذكره واكون الجرح في هذا المقام محولا على الجنس دون الاستغراق اما باعتبار المعنى الضمني  
 او بان حملوا قول صاحب الكشاف فان قلت ما معنى التعريف في المحرم على معنى ما المراد بالتعريف اللام  
 في الجرح لا طلب بيان مدلوله الوضع ونظيره قوله تعالى واولئك هم المفلحون معنى التعريف في المحرم في الالة  
 على ان التعريف هو الجنس الذي يملكه انهم يملكون في الاخرة او على انهم الذين ان حصلت منهم للفلي بن آه  
 فانه اراد معنى التعريف ههنا احد صورته حيث رده بين العهد وغيره وسيجي نفع الفاضل الخ  
 بان المعنى الذي ذكره من فروع التعريف بالجنس في كلام الكشاف في ما ذكره وان كان مخالفا لما ذكره  
 ان رجوع الفاضل الخ في حاشيته الى كونه هو المناسب لكونه بيان مراد المقام لا بيان مجرد مودى  
 اللام وانما قلت الظاهر هذا اذ لو حمل على انهم عللوا به ذلك كون مدلول اللام بحسب الوضع للجنس  
 دون الاستغراق لزمهم حمل كلام الكشاف في اثبات اللغات بالمراد وهو مستبعد من تلك النحول  
 على ان نفي كون الاستغراق مدلول اللام بنا دعيا مجرد منافاة لمذهب الاعتزال بعينه كل البعد  
 اذ المناهضة ارادة الاستغراق ولا شك ان وضع لفظ معنى لا يقتضيه ارادة ذلك المعنى منه في كل  
 مقام واذا ثبت ان التعليل الذي ذكره كثير من الناس موقوف لبيان كون الجرح محولا في المقام على الجنس  
 دون الاستغراق ظهر ان باق الوجوه المذكورة ههنا صفا ان شاق ايضا ذلك لتلايل سابق الكلام  
 ولا حجة على ان الشرح في شرح الكشاف على الوجهين الاولين باشعارهما يكون اللام للاستغراق  
 في الجملة عند الترخيص مع بطلانه ولم يورد الوجه الثالث هناك ولم يرد عليها ما عرفت بما ذكره هناك  
 وذكر الوجه الثالث وسماه اوله مع انه يرد عليه وورد اظاهرا ما اوردته هناك على الوجهين الاولين  
 فلو كان الكلام ههنا موقفا لبيان ان مدلول اللام بحسب الوضع للجنس دون الاستغراق كما ينبغي  
 عنه ظاهر قوله من ان اللام في الجرح تعريف للجنس دون الاستغراق لا لبيان كون الجرح محولا في المقام  
 على الجنس دون الاستغراق لكان اختياره وتسميته اوله في غاية البعد فعلم هذا بنى الشرح  
 كلامه واورد على الشرح ما اوردته فان قلت من اين يفهم منع صاحب الكشاف كون الجرح  
 محولا في المقام على الجنس دون الاستغراق قلت قبل من قوله وهو تعريف للجنس لان اطلاق الجنس  
 على الاستغراق وافى وفيه في موضع المواضع الا ان الاصطلاح منعقد على تخصيص اسم تعريف للجنس  
 وتعريف الطبيعة بالاشارة الى الحقيقة من حيث هو وصاحب الكشاف في جرح ههنا على الاصطلاح

المذكور بتعريف ذكر الاستغراق ههنا في مقابلة المشهور تخصيص تعريف الطبيعة والحقيقة بذلك  
 وهو المذكور في التلويح وفي بحث تعريف المسند اليه باللام من حاشية الفاضل الخ واما ما ذكره  
 الفاضل الخ من ان الدال على ذلك انه صرح بالجنس في موضعين ولم يتعرض لانضمام الاستغراق  
 فيه ايضا تعقبا اما اوله فلانه صرح بالجنس في سورة العصر ولم يتعرض لانضمام الاستغراق  
 اصلا مع انه لم يجعله دليلا على نفي الاستغراق بل صرح بان المراد الاستغراق فان قلت الاستثناء  
 قرينة قوية ظاهرة على ارادة الاستغراق فكيف به ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ولا ذكره في شيوخ  
 ارادة الاستغراق في المقام الخطا بية قلت ادعاء كون قرينة الاستغراق كذا دعيا علم يدفع  
 عنه التعريف ويمكن ان يدفع بان المراد من القرينة المدعى كونها كذا دعيا علم القرينة المجوزة  
 للاستغراق والاستثناء في الآية الكريمة قرينة موجبة له فالفرق ظ واما ثانيا فلان يصرح  
 بالجنس وعدم التعرض لانضمام الاستغراق اصلا لا يدل على اقتضائه في معنى الجرح على الجنس  
 من حيث هو اذ يجوز ان يكون ذلك للاشارة الى احتمال الجنس من حيث هو والجنس من حيث  
 وجوده في ضمن جميع افرادة وكذا الحال في قوله اختصاص المحرم دون ان يقول اختصاص  
 بقرينة بحث ذكره جرحنا شمس الملة والدين الفنا في تفسير الفاتحة حاصلا ان الحمل على  
 الجنس لا ينافي مذهب الاعتزال بخلاف الحمل على الاستغراق فانه ينافي ذلك لان اختصاص  
 الجرح الذي ذكره صاحب الكشاف مستفاد من لام الله على ما هو المختار وهو الاختصاص في الاثبات  
 لا الثبوت واثبات الجنس المذكور لا يغيره لا ينافي ثبوته للغير ولو عرفت المثلث ولذلك قال السكاكي  
 وقد يكون عام النسبة والمراد تخصيصه بعين نحو جاني ذبه وعمر وذهب وهذا بخلاف اثبات  
 جميع الافراد المذكور فانه ينافي ثبوت شيء من الغير المذكور عند المثلث ههنا كلامه وانت فهم  
 بان صاحب الكشاف في قال بالاختصاص الثبوت في سورة التغابن وغيره بالظاهر ان مراده  
 بالاختصاص في قوله ههنا بعد الدلالة على اختصاص المحرم به حقيقة الثبوت فلا ينافي الاستغراق  
 سواء حمل الاختصاص على الثبوت او الاثبات لمناخاة منه لانه الان يقال قوله بالاختصاص الثبوت  
 مني على التاويل ولا ضرورة ههنا مع ان اظهار منهجه واداءات التصليب فيه مناسب لا وابل  
 كتابه الا ترى انه صدر فيما نقل عنه بقوله الجرح الذي خلق القرآن ثم غيره الى انزل لوجوه ذكرها







اختصاص جميع الافراد آه وكلام الشيء خلوعن ذلك فلم يزدده قلت قد اشار في السابق  
بقوله وبهذا يظهر ان آخره الى هذه النقيض فلعله اكتفى عن ذكره ههنا بما اشار اليه سابقا  
انه لا فائدة بعينه بما في ذكر قوله وعلى اختصاصه بالله مع لان المفيد لذلك الاختصاص على ما  
صرح به نفسه في احوال المسند هو اللام الجارة الاختصاصية وتلك الافادة لا تفاوت  
حالا في الجنس والاستغراق وفي ههنا بحثان الاول ان الدليل المروي عن صاحب الكشاف  
الذي نقله اثاره بقوله او على ان اللام آه منقوض اجمالا لتختلف الحكم عنه في صورة العلة  
الخارج مع انه من معاذ اللام عنه كما صرح به في الفصل اذ يقال اللام لا يدل الاعلى التعريف  
لا يدل الاعلى مسماه وهو نفس الحقيقة او الفرد المنشرف اذا لا يكون ثم عرّف خارجي لا يقال هناك  
وضع اخر للمجموع باذ او المهود لا نأقول فلا يتج بالدليل المذكور وحده عدم كون اللام للجنس  
بل ينبغي ان يتعرض لعدم الوضع في المجموع باذ الافراد فان قلت ذلك معلوم لا يحتاج الى  
قلت وكذا المقدمة المطوية في التعليل الثاني التي اشيرت اليها هناك البحث الثاني ان المفهوم من  
كلامه ان الحقيقة والاستغراق لا يجتمعان في مقام واحد بحسب اقتضاء ظاهر الحال لانهم  
ذكر وان المعرف باللام اذ لم يكن حصته من الماهية معروفة فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة  
الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الافراد حمل على الحقيقة وان كان حمل على الاستغراق او العلة  
الذاتية فظهر منه ان ارادة الطبيعة انما يجوز اذ لم يكن المقام مقام ارادة الحقيقة من حيث  
الوجود فمقام الحمد اما ان لا يكون من هذا المقام فليزم الحمل على الجنس لاجل هذا ولا يكون  
امرا مختارا على الاستغراق وان كان فلا وجه لقصد الجنس فضلا عن ان يزعم بعدم  
الاحتياج الى الاستعانة بالمقام ويمكن ان يوجه اختيار الجنس بان يقال المقام مقام ارادة  
الطبيعة من حيث الوجود فنظر الى الظاهر لكن قصد الجنس على خلاف مقتضى الظاهر  
ومن ان ان البتة على وجه الاختصاص مقتضى طبيعة الحمد لا لازم وجوده مع ان فيه  
دلالة على اختصاص جميع الافراد **قول** على ما انتم الظاهر انه ظرف مستتر خبر خبر  
ليظهر تحقق الاستحقاقين لا لغو متعلق بالحمد فصل بينه وبين عامل تبينه على ان الاستحقاق  
الذي اقدم من الوصف كما قيل فندبر **ال** فقد تصف وجه التعريف اما ان كانا بال

التعريف الخرج عن الطريق بغير ضرورة  
هوز

يجوز عند المحققين وان جوزه البعض كما في الوجه الاول فان من في المبدل منه لا يجوز  
في غير الاستثناء عند الجمهور صرح به الحاجب لغوات ما هو المقصود اعني التوطئة والتمهيد  
واما ان كتاب ما لا يحسن كما في الوجهين الاخيرين فان الرفع والنصب على المدح وان كانا لطيفين  
في نفسهما لكنه لا ينفك بيان ما علم بما لم نعلم مدحا وههنا وجه الاول ان ينز الفعل اعني  
علم منزلة المصدر عطفا على الموصول وذلك لان الفعل يدل على الحدث والزمان وقدر كجدة  
في بعض المواضع لاحد مدلوله مجازا الثاني ان يكون ما لم نعلم تفسير الضمير اليهم المحذوف في  
الثالث ان يكون من قبيل وضع الظاهر موضع الضمير العايد الى الموصول كل ذلك تعسف  
واما الاول فلفظية ندرته وايضا الاصل الحقيقة فلم يتغير لا يصح الى المجاز واما الثاني  
فلعلم جواز حذف الضمير اليهم بمثل ما ذكر في عدم جواز حذف المبدل منه واما الثالث فلكونه  
خلاف الظاهر مع عدم احتمال على كونه بتعريفه **ال** امكن من مكن بالضم مكانه اخذ  
مكانه يريد ان الحمد على صفة المنعم اشترطنا في القلب وقبوله عنده كما دل عليه تعريفه  
واما الحمد على نفس النعم فحسب سبيل الجوز بناء على اننا اشترطنا الصفة **ال** لقصور العبارة ان الضمير على هذه التوجيه يوجب  
عن الاحاطة ولولا مجموع اختصاصه بشيء دون شيء مجموع الامر من علة واحدة لحذف  
منقول الانعام وتقريره ان التعريف للفعول اما على سبيل الشمول اجمالا او تفصيلا واما  
بطريق التعريف للبعض فالجهد الاول من العلة ناظر الى الاول والثاني ان يشر ان قصور  
العبارة عن الاحاطة بالمنعم به كذا علم من ان يكون حقيقة كما في التفصيل وان نعت وانتم  
الله لا خصوصنا او ادعاء كما في الاجمال وانما اتجه في المختصر لفظ الابرام المراد به الاشعار اذ الوهم  
احراق مطلق الشعور والادراك ايماء الى اعتبار القصد في الخواص والمزايا على ما تقرر  
عندهم فوردى ما في الشرحين واحد وتوهم المخالفة وهم ثم ان ضمير اختصاصه فيه وجها ان  
اختصاص الانعام بشيء دون شيء اخر واختصاص الحمد على اسم انعام دون اخر  
ولا يتعد في تحقق الوهم افادة تعليق الحمد على اسم الذات الاستحقاق بجميع الاوصاف المذكورة  
فانهم وقوله دون شيء معناه متجاوزا شيئا اخر وسيجب تحقيقه في بحث الفقر **ال** وليد  
فقد سارع كل من ذهب ممكن الظاهر ان يكون هذه العلة ايضا مع قوله لقصور العبارة عن الاحاطة  
فانما لا يجوز حذفه نحو الذي مررت

في الاصل تامرنا به ولو كان الحمد والمجوز  
في الاصل تامرنا به ولو كان الحمد والمجوز  
في الاصل تامرنا به ولو كان الحمد والمجوز

في الاصل تامرنا به ولو كان الحمد والمجوز  
في الاصل تامرنا به ولو كان الحمد والمجوز  
في الاصل تامرنا به ولو كان الحمد والمجوز



[illegible]

بـ علة واحدة لطلق الحذف فيكون في ايضه علة عدم التعرض للبعث واما ما جعله علة مستقلة  
فغير د عليه ان ذهاب نفس الـ مع الـ ما ذكر يحصل في صورة ذكره بـ لقط العموم ويجوز ان  
يجعل الحذف لمجرد الاختصار وهذا وكذا ان تقول نزل النعم منزلة اللازم بقطع النظر عن تعلقه  
بالمفعول بواسطة بـ بغيره بواسطة خطا بـ المقام انتاب فعل الانعام الى الله تعالى وجه  
في رد عليه ان ذهاب نفس الـ مع الـ ما ذكر يحصل في صورة ذكره بـ لقط العموم ويجوز ان  
يجعل الحذف لمجرد الاختصار وهذا وكذا ان تقول نزل النعم منزلة اللازم بقطع النظر عن تعلقه  
بالمفعول بواسطة بـ بغيره بواسطة خطا بـ المقام انتاب فعل الانعام الى الله تعالى وجه  
في رد عليه ان ذهاب نفس الـ مع الـ ما ذكر يحصل في صورة ذكره بـ لقط العموم ويجوز ان  
يجعل الحذف لمجرد الاختصار وهذا وكذا ان تقول نزل النعم منزلة اللازم بقطع النظر عن تعلقه  
بالمفعول بواسطة بـ بغيره بواسطة خطا بـ المقام انتاب فعل الانعام الى الله تعالى وجه

لاحتياجها الى ادوات يستمر حضورها في جميع الاوقات وايضا الكثرة باقية بعد انقضاء حاجتها  
 الاعلام فقد يلزم ان يطلع على المراد من الايراد اطلاق عليه **وهو** والمنطق النصب  
 المعرب عما في الضمير الغضبي ما بمعنى الناطق فلا معنى له واما بمعنى المظهر فالمعرب من معنى عنه  
 او بمعنى الخالص من النكتة فلا يظهر تركه ايضا اذ المراد بالبيان ههنا يتميز به نوع اللفظ  
 وربما لا يكون فصيحيا بالمعنى المذكور ولعله اراد به معنى المظهر وجعل المعرب تفسيره  
 ثم ان الاجتماع شروع في بيان اصلية نعمة القوانين ونعمة البعثة والمجهرات المنفردة عليه  
 عما ذكر في الصلوة وتبيين المناسبات بين ما ذكر في الصلوة وبين ما ذكر في الحمد **وهو** يتفق الجميع  
 عليه قبل ضمير عليه يرجع الى المعاملة والعدل باعتبار ما ذكر والعدل فقط **وهو** لا يتناول  
 الجزئيات الضمير المحصورة وانما قال يتناول بالا افراد مع ان مرجع الضمير المعاملة والعدل  
 اما باعتبار كل واحد وكذا الكلام في قوله بل لا بد لها حيث لم يقل لها وقيل في الافراد ملاحظة  
 تعيين المعاملة بالعدل ثم ان النجاة قد منحها من تعريف غير اللام مع كونه مضافا وان كان كونه  
 ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العربا بل في عبارات بعض العلماء كانوا جعلوه بمعنى المخاطر  
 بل لا بد لها من قوانين كلية اي لا فرق فيها من قولهم بده يده بده اي فرقة والتبديد  
 اي التفرقة وتبدي اي تفرق او لا عوض عنها فان البديهي بمعنى العوض ايضا ثم الجار  
 والمجرور اعني لما متعلق بالمنع اعني به خالفا قول البقرة اذ يبين حيث اجاز والاطالع جبلا  
 بشركة تنوين الاسم المنون اجراء له بحرف المضاف كما اجري مجراه في الاعراب وخرجوا عما ذكر قوله  
 صلح لا مانعها اعطيت ولا معطى لما منعت والبصريون اوجبوا في مثل تنوين الاسم لكونه  
 مضارعا للمضاف معربا خيلا خيرا من زيد وجعلوا متعلق الطرف فيما ينال الاسم فيه على الفتح  
 كما فيما نحن محذوق هو خبر المبتدأ اي لا بد ثابت لها وقوله من قوانين خبر مبتدأ محذوف اي البه  
 المنع من قوانين كلية وهذه الجملة الاسمية تبينية لا محل لها من الاعراب لانها مستأنفة لفظا  
 ويجوز ان يكون من قوانين متعلقا بما دل عليه لا بد اي لا بد من قوانين وقد اشار الشرن في اواخر  
 الفتحة لان الطرف في مثل خبر اللاحق قاله قوله لا يتلغ لاثرب ان لا يشار به ليس معولا للتلغ  
 والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا فتا مل وفس على ما ذكرنا في هذا التركيب



**في** المعجزات المعجزة امر خارج للعادة اظهره الله في علمه من على النبوة في قوله  
 في دعواه وهو كما يسمى معجزة باعتبار اعجازه بآية باعتبار كونه علامة على صدق  
 الدعوى **و** اعيا معجزات نبينا هو القرآن اما انه معجزة فلما ذكر في كتب الكلامية واما انه  
 اعيا فلانه متفاجئ بفتح به باب الشريعة المشتملة على السعادة في الثانيين ولا يبق على  
 وجه كل زمان دابر من بين الكتب على كل زمان بكل مكان وفي بعض النسخ واعيا معجزات  
 النبي على ان يكون اللام للمعجزة او الاستغراق وقوله الفارق بين الحق والباطل اي ان قوله  
 وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة **من** عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستمالة  
 وتبنيها على جلال نعمة البيان البراعة مصدر يراد الرجل اذا فاق اصحابه والاستمالة اول  
 الصبي ثم استعمل في كل شئ فبراعة الاستمالة بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء وفي الاصطلاح  
 كون الابتداء مناسباً للقصد وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء لكنه يسمى باسم التثنية  
 على كماله في السببية ثم البراعة هي هنا اما باعتبار ان الفعول المشروعة فيها يتعلق بالبيان بالمعنى  
 المراد ههنا وهو المنطق العربي عما في الضمير او باعتبار ان اثارها تشارك البيان المذكور ههنا  
 في الاسم كما سيجي وان اختلف البيانان في المعنى وهذا المقدار يكفي ببراعة الاستمالة واعلم ان  
 الخاص من علم العام شمل علم امرين افراده بالذكور بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق العطف  
 والمنبذ على جلال نعمة البيان هو الاثر الذي ذكرنا في اوسط الباب الثامن ان ذكر الخاص  
 بعد العام انما يكون تبنيها على فضلها ومرتبته اذا كان ذلك بطريق العطف دون الوصف  
 والابدية ثم كون افراد الخاص بعد العام شراً بجلالة نعمة البيان باعتبار انه يوجب ان  
 الخاص يبلغ في الشرف والكمال الى حيث يرفع عن الفعول تحت العلم **ف** كما اشير اليه في قوله  
 خلق الانسان علم البيان حيث حققه بالذكر من بين النعم الواصلة الى الانسان بعد خلقه  
 وايضا ذكره في اواخر السورة الشتملة على نعم الله وقرنه بتعليم القرآن وخلق الانسان  
 وحما نعمتان جليلتان والضمير اليه راجع الى الجلالة باعتبار انه بمعنى الشرف او بانه ما اول  
 بان مع الفعل **م** ما لم نعلم مفعول ثان لنعلم والاو لم نذكر في ان علمنا ولا ضمير في ذلك  
 اذ ليس علم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاختصار على احد مفعولي كيف وقد وقع الاختصار

في قوله تعالى وان من آية الا ان يقرن العلم بالبيان  
 في قوله تعالى وان من آية الا ان يقرن العلم بالبيان  
 في قوله تعالى وان من آية الا ان يقرن العلم بالبيان  
 في قوله تعالى وان من آية الا ان يقرن العلم بالبيان  
 في قوله تعالى وان من آية الا ان يقرن العلم بالبيان

في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمنا ولو كان من افعال القلوب لكان مفعول الاول غير انما اذ يعي من  
 دواخل المبتدأ والخبر فظهر ان القول بان الاختصار وقع على كلا المفعولين او ان علم منزل  
 منزلة اللازم ومنه البيان متعلق به وما لم نعلم بدل منه بدل البعض من الكل فكيف يستغنى  
 عنه ثم ان النصير على ما لم نعلم وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم تنصيف على ان الله في  
 ثقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ولقد انعم الله ورسوله وله في التوهم ان المراد بالتعليم تذكير  
 ما ليس بخوفا كما سبق مثله وعندنا ان المراد ما لم تكن تعلم باخبارنا نادقوانا  
 رعاية السمع فيل عليه يحصل رعاية بان يقال وما لم نعلم من البيان علم ورد بانه تركيب آخر  
 والكلام في تقديم من البيان في هذا التركيب الذي قدم فيه وعلم على ان فيه ايضا تركيب خلاف  
 الظاهر وهو تقديم المفعول المتحصل **ل** خبر من نطق انما اختار غير من نطق على سائر الصفات  
 المادحة له لم يناسب ما ذكر في الحمد من التعريف نعمة البيان واخبار النطق على القول لئلا يجتمع  
 ان يقال انه عام خص منه البعض وهو انتم وفيه ايماء الى قوله وما ينطق عن الحيوي  
 للشارع المقتضى للقوانين اشارة بتوصيف الشارح بما ذكره السبب الدعاء له وايضا لما كان  
 عام واسطة في وصول نعمة الاسلام اليها مع ما في الدعاء له من المثوبات الموعودة كان الدعاء  
 تلو الشئ له على الله **ف** عيا ما في الكشف في ايماء الى ان ههنا معنى اخر وقد مر في شرح  
 اليساجية فيما الانسب ان يكون المراد بمن نطق بالصواب الانبياء وعم وبمن اوتي الحكمة وفصل  
 الخطاب الرسل صلوات الله عليهم اجمعين فان النبي هو الانشأ المبعوث الى الخلق عموماً وخصوصاً  
 بملاحظة معنى الانبياء عند الله في كماله والرسول هو الانشأ المبعوث بملاحظة الرسالة اليهم  
 مؤيداً بالمعجزة ومع كونه شتملاً على الحكمة وهذا مبني على اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو  
 المشهور وذكره صاحب الكشف وان رد عليه بان عدد الرسل يزيد على عدد الكتب فتأمل  
 ولغظة اوجه آه اما دلالة على انه ليس من عند نفسه فيض او ما دلالة على انه من عند ربه  
 فملاحظ ان بيان الحكمة لا يصلح الا لله في كماله وقوله وتركه الفاعل لان الفعل لا يصلح الا لله في  
 مستغنى عنه اللهم الا ان يجعل توضيحاً سابقاً **ف** اشارة الى المعجزة او ادب بالمعجزة المشار  
 اليها في القرآن فاللام للمعجزة والاشارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصدقه عليه وليس

لان المفعولين مقارنان  
 كما في قوله تعالى وان من آية الا ان يقرن العلم بالبيان

في قوله تعالى وان من آية الا ان يقرن العلم بالبيان

في قوله تعالى وان من آية الا ان يقرن العلم بالبيان

في قوله تعالى وان من آية الا ان يقرن العلم بالبيان

في قوله تعالى وان من آية الا ان يقرن العلم بالبيان

في قوله تعالى وان من آية الا ان يقرن العلم بالبيان

في قوله تعالى وان من آية الا ان يقرن العلم بالبيان

في قوله تعالى وان من آية الا ان يقرن العلم بالبيان

في قوله تعالى وان من آية الا ان يقرن العلم بالبيان



المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الا واما من ظاهر الدليل لان المراد منها  
اما الكتب المنسوبة على الرسول ومما يتناول بالاعتبار في غير القرآن غير ظاهر لتصريحهم بان باقي الكتب ليست  
منسوبة للاعجاز واما ما يبعث وشبهها فالامر ظاهر **فصل الخطاب** البين من الكلام انما لم  
يقول الكلام البين كما قال في المختصر الخطاب المفصول **ومر** ان اضافة الصفة الى الموصوف ببعض  
من البيان **ولا** يقتضيه من مخاطب به ولا يلتبس عليه اي بعلمه لانه روي فيه جميع ما لا بد في  
الافهام فالتبين صحتها بمعنى العلم والنعم ولذا عذر في نفسه واما الذي بمعنى الظهور فهو لازم واعتبر  
عليه بان فصل الخطاب **بمعنى** يتناول القرآن وفيه من الشبهة ما لا يتبين من مخاطب به ولا يلتبس عليه  
واجب بان معناه ان خطاب خالص ما يوجب الا بهام وصعوبة فهم المرام مما يحل بفصاحة الكلمة  
والكلام والافهام ان يجاب بان الكلام مبني على مذهب المتأخرين من ان الركنين في العلم يعلمون  
تاويل المشابهة وهم المخاطبون بان الخطاب توجه الكلام نحو الغير للافهام فالنظر ان مخاطب الباري  
فمعجب ان يفهم ما هو طوبى به وهم يتنوفوا ولا يلتبس عليهم او بان الخطاب براه هو الرسول صلعم وسماه  
والله اعلم **فصل** او بمعنى فاصل قبل البقاء الفصل علم معناه الحقيقة الذي هو التميز او التمييز ومنه  
الخطاب براه على طريق الباطنة كما في رجل عدل انجب بما عليه ائمة المعاني ما نص عليه الشيخ رحمه الله  
في قوله وانما ج اقبال وادبار وفيه بحث لان الفصل اذ البع علم معناه الحقيقة كان مضاعفا الى  
معوله الذي هو له فلا يحسن جعل تلك النسبة مجازا عقليا وما يستعمل عن الشيخ في نسبة المصدر  
الى ما تقدمه مما هو له لا فيما اضيف اليه الا بمرئ انك لو قلت انما في عدل السلطان ولم ترد بالعدل  
الى العادل بل ابقية علم معناه كانه منسوب الى ما هو له نسبة حقيقة ولا لطف في جعل تلك النسبة مجازا  
بل المجاز هو نسبة الانجاء اليه واما اذا قلت انما في سلطان عدل فاعتبار التميز والعقل في نسبة  
العدل الى السلطان على طريق الباطنة عين اللطف نعم بقاء الفصل على حقيقة علم ان لا يرتكب  
تجاوزا صلا ليس بعيدا فتدبر **فصل** اصله اهل قايديل الماء حمزة توصلا الى الالف ثم ابدلت  
الحمزة الغال لان قلب الهاء ابتداء العالم يحيى في موضع اخر واما قلبها حمزة فمحمدة كما اصله  
ماه بدليل مياه واما قلب الحمزة الفاقية **فصل** بدليل اهل وجر استند الى البصيرة ان  
التصغير بدلالة اشياء الى اصله ولم يسمع في تصغير ال اهل ولو كان اصله غير اهل لسمع تصغيره

ويبين ان علم طوطم البصيرة يتبدل الى العلم والادراك  
معجزة لم يتبدل العلم في تلك الحالة بل هو في شدة  
الاشارة في قوله فاقيد الله من شدة حمزة في حاد  
اصلها وقد قال بعض الناس من واو بدلا  
فالواو اذا دخل قلب الهمزة في واو بدلا  
التي هي من موضع اخر فتناس علمه واذا

فصل الخطاب هو الكلام الذي هو المراد به  
فصل الخطاب هو الكلام الذي هو المراد به  
فصل الخطاب هو الكلام الذي هو المراد به

فصل الخطاب هو الكلام الذي هو المراد به  
فصل الخطاب هو الكلام الذي هو المراد به  
فصل الخطاب هو الكلام الذي هو المراد به

في الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشواق لا يستلزم استواءه بالتبريق فيجوز تصغيره من اد  
خطره وتعليمه على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اول الاخطار العظيمة واما القول  
بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشواق ذلك فقد ينافي فيه بان تصغير  
التعظيم فرع التحقير كما صرحوا به **فصل** استواء الهاء في الاشواق ومن له خطر يريد ان فيه تخصيصين  
الاول انه لا يضاف الى غير العقل فلا يقال آل الاسلام وآل مصر ومثالهما والى لا يضاف من  
العقل والاني من له خطر فيلما ارتكبوا في الآل التغيير للفظ بتغيير الهاء ارتكبوا التخصيص الاول  
توفيا للامثلة بين اللفظ والمعنى ولما كان الهاء حرفا متقبلا كونهما في اقصى الخلق نظرا الى الكلمة بسبب قلبها  
الى الالف الذي هو حرف خفيف نعت فيون ارتكبوا التخصيص الثاني جبر الى هذا النقص **فصل**  
اطرا جمع طاهم كصاحب واصحاب او رد عليه انه صرح في شرحه الكافي بان اطرا جمع طاهم بمعنى طاهم  
كعدل بمعنى عادل وقال الحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت كما نعت عليه الجوهري حتى قبل ان جمع  
صاحب صعب وصحاب وصحبة واصحاب جمع صعب بالكسر تخفف صاحب كثر واغار واما المثال المشهور **فصل** انية والصحيح  
اعني احبا ووا وانا وانا من الذين جنوا على هذه الديار هم الذين بنوها فقد قال الجوهري ان  
ان المثال جناتنا بناها الا ان يكون هذا من النوادر على ما بين في الامثال وقد يقال مراده كون  
الاطار جمع طاهم بحسب المعنى لانه جمع صيغة لا فلا يخالف بين كلاميه **فصل** وصحابه الاختيار  
الصحاب في الاصل مصدر يقال معبه صحبة وصحابة اطلق على اصحاب خير الانام عليه وعليهم  
السلام ولكننا اخص من الاصحاب كوننا بغلبة الاستعمال واصحاب رسول الله عليه وعليهم  
السلام كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابة اليها بخلاف الاصحاب ثم المختار عندهم جمهور اهل الحديث  
ان الصحابة كل مسلم راي رسول الله صلعم وقيل وطالت صحبة وقيل وروى عنه وقيل اوزاه  
الرسول صلعم والاصح ان اللغوي لا يحتاج الى ما عدا الرواية مما ذكره العرف بحسب العرف والظ  
ان المراد منها كل مسلم مميز بصحبة النبي عم ولو ساءت واما الملازمة المفهومة من نحو اصحاب الجنة  
 واصحاب النار فمعرف متجدد هذا قبل كان اهل الرواية عنه وفاته صلعم مائة الف واربعه  
عشرا **فصل** جمع خير بالتشديد يداى صورته او تقديره بان يكون جمع خير تخفف خير صفة مشبهة  
كأحوال جمع ميت وهو احراز عن خير بالتخفيف مطلقا اسم تغضيل فانه لا يشي ولا يجمع ولا يوث

في الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشواق لا يستلزم استواءه بالتبريق فيجوز تصغيره من اد  
خطره وتعليمه على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اول الاخطار العظيمة واما القول  
بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشواق ذلك فقد ينافي فيه بان تصغير

في الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشواق لا يستلزم استواءه بالتبريق فيجوز تصغيره من اد  
خطره وتعليمه على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اول الاخطار العظيمة واما القول  
بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشواق ذلك فقد ينافي فيه بان تصغير

في الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشواق لا يستلزم استواءه بالتبريق فيجوز تصغيره من اد  
خطره وتعليمه على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اول الاخطار العظيمة واما القول  
بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشواق ذلك فقد ينافي فيه بان تصغير

في الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشواق لا يستلزم استواءه بالتبريق فيجوز تصغيره من اد  
خطره وتعليمه على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اول الاخطار العظيمة واما القول  
بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشواق ذلك فقد ينافي فيه بان تصغير







شم امر من شئت البرق اذا انطرت اليه المعنى لما سقط استأنا قلت لعبد الله شمس  
والوجه ما تقدم وهو انه ظرف ينعلم استعمال الشرط لانه اذا التحد معناه بمعنى الاسم كان  
هو ايضا اسما فان الاسمية والحرفية يدوران على المعنى واعترض ابن خروفى على مدعى  
الاسمية بجوازها كرميتم امس اكرمك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عاملا للجواب والواقع  
في اليوم لا يكون واقعا في امس واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرمك امس اكرمك  
وهذا مثل قوله ان كنت قلته قلته قلته فان الشرط لا يكون الاستعلاء ولكن المعنى  
ان ثبت اني كنت قلته وعلم توابعها لم يرد به ان المضاف مفعول عطف على المضاف  
السبق اعني علم البلاغة بان يكون لفظها مفعولا باقاة مقام المضاف في الاثر  
كما هو المشهور او مجرورا واعلم بجوابه سيبويه ابقاء على اعرابه كما قيل في المثال السابق ما كل  
سود او قمر ولا يبيضا شجرة اي كل بيضاء اذ لو لم يفتقر ذلك لزم العطف على مفعول عام  
مختلفين وذا عنه لا يجوز وانما قلنا لم يرد ذلك لان توجيه الضمير في بعضه لا يلزم بل  
اذا دان توابعها معطوف على المضاف اليه السابق اعني البلاغة بان يكون البلاغة علما  
للقنين المخصوصين كالعربية لجميع العلوم الادبية والبيان وغو ذلك يكون  
علم البلاغة من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو كذا قيل وفيه ان يلزم الاخذ  
في ضمير توابعها وان يكون الاضافة في المعطوف عليه بيانية وفي المعطوف لامية علم ان  
المشهور وسينكره اشارة في آخر المقدمة ان علم القنين علم البلاغة والتوجيه الخالي  
عن شائبة التصف ان يراى بعلم البلاغة علم لزيادة اختصاصه بالبلاغة وهو علم المعالي  
والبيان كما ينهم من قول اشارة في آخر المقدمة وسما علم المعالي والبيان علم البلاغة  
لما كان فيه اختصاصا لها بها ويكون توابعها مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد العلم  
المضاف اليها يكن في افراد ضميره وههنا بحث وهو ان الزمخشري حصر علم الادب في كتابه  
المستتر بقسطاس العروض في اثنا عشر علما اشارة الى السبب في منتهى شرحه للمفتاح  
ولم يعد البديع فساير ما جعله ذيل علم البلاغة وكذا السكاكي فلم عده المص  
فتاير ما جعله مع القنين الذين هم الغاية القصوى من العلوم الادبية في قرف

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
موسعة واسعة لا تحصى  
الحدود ولا تملأ القلوب  
ولا تنفذ القدرات  
ولا تحصى النعمان  
ولا تحصى العباد  
الحمد لله الذي جعل العلم  
موسعة واسعة لا تحصى  
الحدود ولا تملأ القلوب  
ولا تنفذ القدرات  
ولا تحصى النعمان  
ولا تحصى العباد

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
موسعة واسعة لا تحصى  
الحدود ولا تملأ القلوب  
ولا تنفذ القدرات  
ولا تحصى النعمان  
ولا تحصى العباد  
الحمد لله الذي جعل العلم  
موسعة واسعة لا تحصى  
الحدود ولا تملأ القلوب  
ولا تنفذ القدرات  
ولا تحصى النعمان  
ولا تحصى العباد

واحد وايضا جعل هذه العلوم الثلاثة من اجل العلوم محلا بان كشف الاستار عن وجوه  
الاعجاز بما مع انه لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان اعجاز  
القرآن لكونه في اعلى طبقات البلاغة وايضا لانم دخل البديع في معرفة دقائق العربية بل النحو  
اقرب منه في ذلك اذ به يعرف مالا يد منه في الافادة والجواب عن الاول ان الحق في يد المص اذ  
لا يخفى ان البديع له موضوع متين من موضوع علم البلاغة بالحيلولة المعبرة في موضوعات العلوي  
والغاية متينة ايضا فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه وعن الاخرين ان البديع  
لما كان تابعا للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم بالاجلية والادقية واجرى التعليان على ذلك  
ايضا **قوله** لانه لم يجعله اجل جميع العلوم اذ التعليل بحسب الكشف عن وجوه الاعجاز وكذا  
بحسب معرفة دقائق العربية في هذه الفن يقتضيه اجليته من العلوم العربية التي تتعلق  
بالنظم من حيث ان لها دخلا في افادة البلاغة في الجملة بل جعل طائفة من العلوم  
اجل ما سواها الظاهر ان الفعل التفضيل اعني اجل ليس من قبيل ما قصد به الزيادة  
بل من قبيل ما قصد به الزيادة على المضاف اليه فان قلت يشترط في هذا القسم دخول المضاف  
في المضاف اليه كما تقرر في النجوم ان اضافة سوي الى ضمير المضاف ما مع عن هذا الدخول قلت  
الظاهر انه لا وجه لا لشرط الدخول على مذهب الشيخ عبد القاهر وابن السراج والمجروقي  
واجب على حيث ذهبوا الى ان الاضافة تفتيحه بمعنى من الابتدائية اذ لم يبق فيه فرق بين  
افضل القوم وافضل من القوم وانما وجهه علمه سيبويه وهو ان الاضافة فيه  
معنوية بمعنى اللام كما في القسم الاول المسند على كون الاضافة فيه محضة بمعناها وكذا  
يتعرف المضاف من المضاف اليه بالاتفاق وفي القسم الثاني بالاختلاف وان ابيت الا ان  
تجعل الاضافة من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة فالاول الطائفة بالجمع حتى لا يفتقر  
المطابقة لمن هو الواجب في هذا المعنى **قوله** وجعله من هذه الطائفة وفي بعض النسخ  
وجعله عاونا ويل المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم الثلاثة اذ به يعرف دقائق  
العربية ان اللغة العربية وانما ترك ذكر الموصوف ليوم ان دقائق الفنون الادبية باسرها  
يعرف بهذا العلم فيفيد هذا الايام تفخيما لثنا واسرارها قبل التصير راجع الى الدقائق

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
موسعة واسعة لا تحصى  
الحدود ولا تملأ القلوب  
ولا تنفذ القدرات  
ولا تحصى النعمان  
ولا تحصى العباد  
الحمد لله الذي جعل العلم  
موسعة واسعة لا تحصى  
الحدود ولا تملأ القلوب  
ولا تنفذ القدرات  
ولا تحصى النعمان  
ولا تحصى العباد

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
موسعة واسعة لا تحصى  
الحدود ولا تملأ القلوب  
ولا تنفذ القدرات  
ولا تحصى النعمان  
ولا تحصى العباد  
الحمد لله الذي جعل العلم  
موسعة واسعة لا تحصى  
الحدود ولا تملأ القلوب  
ولا تنفذ القدرات  
ولا تحصى النعمان  
ولا تحصى العباد

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
موسعة واسعة لا تحصى  
الحدود ولا تملأ القلوب  
ولا تنفذ القدرات  
ولا تحصى النعمان  
ولا تحصى العباد  
الحمد لله الذي جعل العلم  
موسعة واسعة لا تحصى  
الحدود ولا تملأ القلوب  
ولا تنفذ القدرات  
ولا تحصى النعمان  
ولا تحصى العباد

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
موسعة واسعة لا تحصى  
الحدود ولا تملأ القلوب  
ولا تنفذ القدرات  
ولا تحصى النعمان  
ولا تحصى العباد  
الحمد لله الذي جعل العلم  
موسعة واسعة لا تحصى  
الحدود ولا تملأ القلوب  
ولا تنفذ القدرات  
ولا تحصى النعمان  
ولا تحصى العباد

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
موسعة واسعة لا تحصى  
الحدود ولا تملأ القلوب  
ولا تنفذ القدرات  
ولا تحصى النعمان  
ولا تحصى العباد  
الحمد لله الذي جعل العلم  
موسعة واسعة لا تحصى  
الحدود ولا تملأ القلوب  
ولا تنفذ القدرات  
ولا تحصى النعمان  
ولا تحصى العباد

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
موسعة واسعة لا تحصى  
الحدود ولا تملأ القلوب  
ولا تنفذ القدرات  
ولا تحصى النعمان  
ولا تحصى العباد  
الحمد لله الذي جعل العلم  
موسعة واسعة لا تحصى  
الحدود ولا تملأ القلوب  
ولا تنفذ القدرات  
ولا تحصى النعمان  
ولا تحصى العباد







ما يوجد دلالة او يتعلق بمعرفة احوال الاشياء والثبات موجود منها تم المراد بالعلوم في عبارة  
 الشرع ما يعلم من هذه العلم للمسائل كاتوم بغيرية افراد علم ان يتم الكلام في ايضا وجلاء  
 العلم بجلاء المعلوم وغاية الحصر المستفاد من اضافة المصدر عما ميسر به ان راجع في قوله  
 فيقضي الحال هو الاعتبار المناسب اضافة بالقياس الى المبادى فلما يرد حصول جلاء العلم بوثاق  
 الدلائل كما صرحوا به على ان افادة اضافة المصدر الحصر ليس بكل وسجى ان شاء الله تعالى  
 فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره ايريد ان كلام المصنف مخالف لكلام المفتاح من وجهين تقرير  
 الاول ان المصنف رحمه الله سبب معرفة الاعجاز في هذه العلم لان المراد بكشف الاستار عن وجوه  
 الاعجاز في نظم القرآن معرفة انه معجز كما صرح به في قوله والسكاك حصره في الذوق اذا تخيل ان  
 اسناد الادراك الى الذوق في قوله ومدرسة الاعجاز هو الذوق ليس الا اسناد الى السبب  
 كما يشير اليه قول اشرار في الجواب ولو بالذوق المكتسب منه وانما فائدة ذلك هو النفس ليس الا  
 وتقرير الثاني ان المصنف اثبت كشف الغطاء عن وجوه الاعجاز بهذه العلم والسكاك فناء عن  
 اصله فدفع الوجه الثاني وادرج فيه دفع الاول وانما قدم الجواب عن الوجه الثاني اهتيا ما به لان  
 المخالفة الثانية اظهر من الاولى فان المصنف سبب كشف الاعجاز في هذه العلم والسكاك  
 حصر مدرسة الاعجاز في الذوق ولا مخالفة بينها ظاهر الا يبرهن انه لو حصر مدرسة الكليات النفس على الاعجاز  
 التاطقة وحصر سبب ادراكها في العقل لاستغنى كلا الحصرين وانما يظهر المخالفة بملاحظة ان  
 اسناد الادراك الى الذوق اسناد السبب كما اشرنا اليه في قوله بالذوق المكتسب منه الذوق  
 على ما ذكره اشرار في شرحه في قوله اسناد الادراك الى الذوق اختصا به بادراك لطائف الكلام ووجوه  
 محاسن الخفية فان قلت صرح اشرار في تنزيه الباب السابع بان لو هذه يفيد كون هذه  
 الشرط المذكور اولى بالملزومية للكلام السابق الذي هو كالمعروف عن الجزاء خوزير بحيل  
 ولو كان غنيا فليكن يستقيم معناه قلت بعد تسليم لزوم هذه المعنى في جميع استعمالها في مفهوم الكلام  
 السابق معناه الاختصاص بسببية الادراك في هذه العلم ولا شك ان هذا الاختصار الاضافة في علم تقرير  
 عدم توسط الذوق المكتسب منه بان يدرى بالعلم نفسه فرضا بلا تحليل الذوق او كما لا يخفى  
 وقد اشرنا الى هذا في ان وجه الاعجاز يدرى بهذه العلمين لا بغيرها من العلوم

لا طريق

لا طريق اليه الا طول مدة هذين العلمين الطريق اعني اليه لغو متعلق بطريق علم قول البؤاد بين  
 لما فيه من معنى الافضاء والا طول يدل من محله اسم لانه مبتدأ في الاصل وغير لا محذوف  
 ان لا طريق موجود او غير او يدل من الخبر المحذوف عارضا من جوزه في المبدل منه في باب  
 الاستثناء ويمكن ان يكون الطريق مستقرا خبر او الا طول يدل منه او صفة لاسم لا والا طول  
 على ما ذكره من الوجوه **قوله** لا علم بعد علم الاصول اكشف للفتاح عن وجه الاعجاز من هذين  
 العلمين المراد من علم الاصول اما اللغة والنحو والصرف او الكلام بناء على ان لا بد منه في تاويل  
 المتشابهة ورد في الحكماء والعمدة الكبر في معرفة معاني القرآن كما ذكره الفاضلان في شرحه  
 للمفتاح فالبعد من علم الاول زمانية اي بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وعلى الثاني رتبة  
 شرفية ثمان فورا اكشف يروى مرفوعا ومنصوبا وجه الاعراب ظاهر مما سبق واعترض على  
 اشرار بان في نقل قوله لا علم بعد علم الاصول اختلافا في المنقول اشكالا اما الاول فلان  
 عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول اقراء منها على المراد الذي  
 من كلامه ولا اعون على تخطا تاويل متناهية ولا النفع في ذكره لطايف نكتة واسرار ولا  
 اكشف للفتاح من وجه اعجازه وقد ذكر وان الطريقين اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول  
 متعلقان باقراء الاعون والنفع على معنى لا علم النفع منها في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا  
 ان يتعلقا بمعنى النفع المستفاد من العلم فاذا تعلق باقراء لا يكون قوله اكشف متفقا للطرفين  
 المذكورين البتة كما لا يخفى وقد حمل اشرار في عبارة المفتاح على الوجه الثاني فنقلوا كذا وليس  
 كذلك واما الثاني فلان المستفاد من هذه العبارة ان علم الاصول اكشف بل هو اكشف منها  
 وان غيرهما كاشف ايضا اكثرها اكشف فكل منهما يتناول حصر اكشف في العلمين وليس المراد  
 لزوم العقل بل المفهوم الذوق الذي هو المصنف في علمنا هذا فان المفهوم من قولهم لا علم  
 من فلان في البلد انه اعلم من الكل كيف ولو اجر الكلام عاظما مره لا يلزم من اثبات الكاشفة  
 لمرئيين العلمين اصلا اذ الشفاء اعلم من زيد في البلد يتحقق بانتهاء العالم فيه عن اصله  
 ولا يجوز تخير يد اكشف عن معنى التفصيل لكان الاقتران بين في عبارة اشرار وان لم يكن  
 كذلك في عبارة المفتاح والجواب عن الاول وان اشرار المحقق نص في شرحه الكاشف في علم الكلام

لا طريق اليه الا طول مدة هذين العلمين الطريق اعني اليه لغو متعلق بطريق علم قول البؤاد بين  
 لما فيه من معنى الافضاء والا طول يدل من محله اسم لانه مبتدأ في الاصل وغير لا محذوف  
 ان لا طريق موجود او غير او يدل من الخبر المحذوف عارضا من جوزه في المبدل منه في باب  
 الاستثناء ويمكن ان يكون الطريق مستقرا خبر او الا طول يدل منه او صفة لاسم لا والا طول  
 على ما ذكره من الوجوه **قوله** لا علم بعد علم الاصول اكشف للفتاح عن وجه الاعجاز من هذين  
 العلمين المراد من علم الاصول اما اللغة والنحو والصرف او الكلام بناء على ان لا بد منه في تاويل  
 المتشابهة ورد في الحكماء والعمدة الكبر في معرفة معاني القرآن كما ذكره الفاضلان في شرحه  
 للمفتاح فالبعد من علم الاول زمانية اي بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وعلى الثاني رتبة  
 شرفية ثمان فورا اكشف يروى مرفوعا ومنصوبا وجه الاعراب ظاهر مما سبق واعترض على  
 اشرار بان في نقل قوله لا علم بعد علم الاصول اختلافا في المنقول اشكالا اما الاول فلان  
 عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول اقراء منها على المراد الذي  
 من كلامه ولا اعون على تخطا تاويل متناهية ولا النفع في ذكره لطايف نكتة واسرار ولا  
 اكشف للفتاح من وجه اعجازه وقد ذكر وان الطريقين اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول  
 متعلقان باقراء الاعون والنفع على معنى لا علم النفع منها في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا  
 ان يتعلقا بمعنى النفع المستفاد من العلم فاذا تعلق باقراء لا يكون قوله اكشف متفقا للطرفين  
 المذكورين البتة كما لا يخفى وقد حمل اشرار في عبارة المفتاح على الوجه الثاني فنقلوا كذا وليس  
 كذلك واما الثاني فلان المستفاد من هذه العبارة ان علم الاصول اكشف بل هو اكشف منها







للبعد وهو مجاز عن النعمة قبل ذكر الاستار على الوجه الثالث من هذا القبيل لان المراد بالوجه عا  
 هذا التوجيه هو العضو المخصوص فاثباته للمجاز مجاز على بل كان الاستعارة تخيلية كذا كذا  
 المص وفيه تامل فانظام من شدة الشرب في الفناء ان الترتيب انما يكون للمجاز الغفول لا الغافل  
 هذا واعلم ان هذه العذر من البيان يكف ههنا واما تفصيل المذهب الاخر المشار اليه بقوله  
 وقد جربنا في هذا علم الاصطلاح المص وما يتفرع عما ذكر من الابحاث فسيح في البيان ان ساعدنا  
 التوفيق اللطيف **ف** والقرآن فعلمنا بمعنى مقبول ثم لفظ من كلامه ههنا ان المصدر على القرآن  
 جعل ولا بمعنى المفعول ان المقروء ثم نقل الى المجموع المتلوا على الكلام المنزل على نبينا عليه السلام  
 ويمكن ان يكون نقله حال كونه باقيا على معناه المصدر ثم المراد بقوله جعل اسم الكلام المنزل  
 على النبي صلى الله عليه وسلم بيان الشخص الذي جعل لفظ القرآن علما له بذكر ما يعينه ويكفي في تعيين العهد  
 في لاي الكلام والنبى كونهما معهودين عند المسلمين وليس المراد تعريف ما هيته القرآن فيجب  
 ان يزيده ويقول المنقول عنه بالتواتر المكتوب في المصاحف كما في سورة الكشاف **ف**  
 ونظمه تأليف كلمة النظم في اللغة جمع التلوذ في السكر وفي الاصطلاح تأليف الكلمات والجمل  
 من رتبة المعاني مناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل وقيل اللفاظ المرتبة المسموعة  
 المعبرة دلالتها على ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي ولهذا اختاره اشراف  
 وقد يطلق على مطلق المفيد لأجل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ  
**ف** على حسب ما يقتضيه العقل في الصحاح يمكن ذلك بحسب ذكره على قدره ووجه  
 وكلمة حسب اذا كان مجرورا مجرورا بحرف فالتين فيه مفتوحة ولا في ساكنة ورجاء سكن  
 في ضرورة الشعر على الوجه الاول **ف** فلما اختار النظم على اللفظ ان يكون جانبا للفظ  
 والمعنى ملحوظين في النظم وفي الاعجاز ايضه وقد يقال انما اختاره عليه احترامنا عن سواد الامة  
 ان المعنى الاصل للفظ الرمي والاستطاط وتاليف الشعر من اصليتنا للنظم حتى يوجد فيه  
 ايضا ذلك بل متفرع عليه كمنه التكلم للفظ **ف** ولان فيه استعارة لطيفة واثارة الى  
 ان كلمة كاله لا رجحان الاستعارة ان يكون مكنية بان يشبه الكلمات بالدرر ويثبت لها  
 النظم تحبيلا ويحتمل ان يكون مصرحة بان يشبه ترتيب الكلمات في النظم بترتيب الدرر في التسلك

ويطلق

في قوله تعالى  
 والذين آمنوا  
 واتبعتهم  
 اهلهما  
 واولادهم  
 جميعا  
 على الله  
 فاعلم ان  
 هذه العذر  
 من البيان  
 يكف ههنا  
 واما تفصيل  
 المذهب الاخر  
 المشار اليه  
 بقوله  
 وقد جربنا  
 في هذا علم  
 الاصطلاح  
 المص وما يتفرع  
 عما ذكر من  
 الابحاث فسيح  
 في البيان ان  
 ساعدنا

ويطلق النظم الموضوع للشبه على المشبه ووجه اللطافة اما اجتماع الالوهيتين على ان يكون قوله  
 لطيفة وصفا مقيدا او ما في الاستعارة مطلقا من افادة البهانة بادعاء ان المشبه عين المشبه  
 على ان يكون وصفا ماديا او ضمنا تشبيها كلات القرآن بالدرر على ان يكون قوله واثارة او بيان  
 لوجه اللطافة لا اشارة الى فائدة زايدة كما في الالوهيتين الاولين ويكون الوصف المذكور مقيدا كما في  
 الاول **ف** وكان القسم الثالث عطف عما مدحوا وما في قوله من منتهى العلوم للتبصير  
 او ابتداء لنية حال من ضمير اعظم وانما لم يجعله حالا من اسم كان لما قيل من ان علم النجوم باه  
 نوع اشعار بان اعظميته لكونه من تصنيف هذه الغاضل فغيره تفخيم للسكاكي **ف** ثم الله  
 تبع بغيره بقال فتم السيف ان جعله في غمزه ان في غلافه وحاصل المعنى ستر الله ذنوبه وحفظ  
 عن المكروه كما يحفظ السيف بالسيف **ف** هذا الكتاب المشهور بيان لما فان قلت القسم  
 الثالث ليس بكت ببل بعض منه واذا كان من الكتب المشهوره بياننا لزم ان يكون هو انفسه  
 كتابا لانا فعل التفصيل ههنا اعني اعظم من جمله ما اضيف هو اليه وهو عبارة عن القسم  
 الثالث واجيب عنه بان اطلاق الكتب عليه باعتبار انه المقصود الاصل منه وليس في قلت  
 الكتاب من الكتب بمعنى الجمع وهو مما يصحق عليه بعض المصنفين ثم ذكره اليه قولهم الكتاب الاول  
 في المكنى الكتاب الثاني في الالهيات وغير ذلك ولو سلم فهو من قبيل عموم المجاز بان يراد بالكتاب  
 ما يعي المعنى الخفية اعني الكل والمعنى المجازي اعني البعض **ف** فميز في اعظم لانه المشهور  
 وان كان فيه دلالة على ان يقع القسم الثالث مما اشتمل بين الاقوال وتقرر له في الخواص  
 والاقوال لانه لا يكون نصا في المقصود وهو ان الاعظمية باعتبار النفع لجواز ان يكون  
 باعتبار اخر **ف** من جهة الترتيب فيه اشعار بان انتصاب ترتيبا على التميز والتميز قد  
 يستعمل بمعنى العلة والسبب وهو المراد ههنا وقد يستعمل بمعنى الطريقة والطرد كما سياتي  
**ف** فلما منتهى مراتب آه دفع لما قيل من ان الترتيب وضع كل شئ في مرتبة وان  
 كانت الكتب المشهوره مشتملة عليه كما يقتضيه فعل التفصيل اعني احسن لم ينفور  
 ان يكون القسم الثالث احسن منها ترتيبا ووجه الدفع ظاهر من كلامه ثم اشتمل القسم  
 الثالث على الحشو والتويل كما سيعر به لا يخل بحسن الترتيب لجواز ان يكون تقع المسئلة موضعها



الفاين بها ويكون مع ذلك شملة عاز زيادة خصوصاً اذا كان الحذف المذكور بالقياس الى ما كتب آخر قول  
فعليك كتب الشيخ عبد القادر عليك اسم فعل اذا تعدي بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدي بالباء  
كان بمعنى استمسك لان الباء زائدة في الفعول تقوية لعمل كما ظنه الرضخ ثم كون كتب الشيخ مصداقاً  
لما ذكره سواء كان هذا المقال في قوله وان شئت ان تعرف هذا المقال اشارة الى ان الترتيب  
يفاوت قوة وضما كما هو الظاهر الا كون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيباً من قبل  
تبيين الشيء بفسده كما قبل وبفسده ما بين الاشياء للقرح بان لا ترتيب في كتب الشيخ حيث  
شبهها بمقتضى القطع فتناثر لايه **و** وهو ترتيب الكلام قد يطلق التحريم على بيان المعنى  
بالكتابة كما ان التفسير بيان بالمعبارة وليس له هنالك كثير معنى فلهذا لم يلتفت اليه ثم لقائل  
ان يقول ترتيب الكلام تنقيح ونظيره من المعايير والنزاهة فكيف يوصف به القسم  
الثالث مع شتمه على الحشو والتطويل والتعقيد والجواب ان هذا بالقياس الى ما في الكتب  
المشهورة **في** متعلق بمحذوف يفترض جمعا النفاية العامة في حذف الشيء ثم تفسيره  
زيادة ممكنة في الطلب لان الشيء اذا بين بعد نطق النفس اليه يكون اوقع فيما **قوله**  
ما و بان مع الفعل فان قلت لم اشتر في المصدر تقدير ان المصدرية مع الفعل دون  
ما المصدرية مع الفعل دون ما المصدرية مع قلت لان حرف عري في المصدرية اعرف في  
ذلك من ما ان الاغش ذهب الى ان اسم يقتضيه عايد اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان  
المصدرية فانما تختص بالفعل الذي يتفرع المصدر في العمل عليه وان كان ما صلا عليه في  
**قوله** وهو موصول والموصول اسم وهو ما لا يتم جزاء الا بصلته وعائده كالذي واخوان  
وصلته جملة خبرية وحرفية وهو ما اول مع ما يليه في الجملة بمصدر كان وما المصدرية  
واختلف في لزوم كون صلته جملة خبرية والاكثر ان عايداً جواز كونها امر او نهياً فالفاضل الرضخ  
والاصح عدم جواز ذلك قبل ولعل وجهه ان وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل في  
تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه وفيه بحث لان الامر والنهي الموصليان بان المصدرية  
انما يؤيدان بمصدر ما هو من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان ثم او  
بان لا تتم كافة معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه وانما فاته الدلالة بالعصية

36

فقط على ان قوات الاميرة في الموصول بالامر عند التقدير بالمصدر كقوات في معنى المضي والاعتقال  
في الموصول بالامر في الموصول بالمضارع عند التقدير المذكور ثم ان المصدرية ان الحقيقة  
من الشبهة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيما في قوله تعالى والخاصة ان غضب الله عليها  
اذ لا ينهم الدماء من المصدر الا اذا كان مفعولاً مطلقاً موسيقياً ورعياً هذا ثم ان هذا  
الموصول لا يحتاج الى اعاد بل لا يجوز ان يعود اليه حرفية كما سبق ثم كون الصلة مبنية  
للموصول وعدم امكان جعله جزء الكلام الا بما يقتضيان كونها كشيء واحد مرتب الاجزاء  
فالترتيب مرتبين الموصول والصلة كلا وبعضاً بحيث لا يجوز تقدم كل الصلة عليه والاجزء  
لابني اجزاء الصلة فيجوز تقدم بعض اجزائها على بعض الا اذا ادنا الى الفصل بين الفعل  
والموصول الحرف فلا يجوز ان يجيء ان زياً ضربت لانه مع ما بعده في تاويل المصدر فيطلب  
اتصاله بما يتصل المصدر ويجوز ان يجيء ان عطيت درهماً زياً وكما لا يجوز تقدم نفس الصلة  
على الموصول لا يجوز تقدم معمولها عليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المفعول فيلزم تقدم الصلة  
على الموصول لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء كمتقدم جزء من  
الشيء المرتبة الاجزاء عليه قيل فيه ساج لان الجزاء لم يتقدم في العروض على الشيء المرتبة الاجزاء  
بل لما تقدم بعض الاجزاء المرتبة على البعض الآخر فالوجه ان يقال على ما قبله وانت خبيثة  
اذا قدم في الذكر جزء اللفظ الذي خبره بعد طائفة من اجزائه على باقي الاجزاء لزم تقدم على ما  
يتقدم فيلزم تقدم ذلك الجزاء ونوعه على ذلك اللفظ ايضا اذ ليس المتقدم على اللفظ نفسه الا  
بالتقدم على جميع اجزائه وهما كذلك كما تحققت ونظيره الدور المنظم لتقدم الشيء  
على نفسه فتوصيف الشيء بالمرتبة الاجزاء وبيان الواقع والاشارة الى مثله لزوم الفاء  
وبذلك التوجيه بينت جواز رجوع الضمير الى الجواب ايضا هذا مبتدأ خبره محذوف ان هذا  
ما ذكره جمهور النحاة وقد مر به صاحب الكشاف في مفصله قال الفاضل الرضي بعد ما بين قول  
ابن الحاجب لا يتقدم معمول المصدر عليه بما نقله اشار : هنا ما قالوا وان لا ارى منعاً من تقدم  
معمول المصدر **و** اذا كان ظرفاً او شبهه المراد بالطرف ههنا اسم الزمان والمكان وشبهه الجار  
والمرور لانه محتاج الى الفعل وسماه احتياجاً الى الطرفين اليه ولان الطرفين في الحقيقة الجار والمجرور

تأليف المؤلف غير علمي  
في بيان الاستحارة



لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا اولان كثيرا من الجوريات ظرف زمانية  
 ومكانية فاطلق الطرف على مجموع الجوريات اطلاقا لاسم الاغلب على المجموع او على الجور  
 مطلقا اطلاق اسم الاخص على الاعم **قوله** قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي **قوله** ولانا خذكم  
 بالرافعة وجه الاستدلال بالآية الثانية ان المقصود بالنهي اخذ الرحمة بالزانية لا اطلاق  
 اخذ الرحمة وهذا المقصود لما يظهر بجعل الطرف معمولا للرافعة مقدر ما عليها واما وجه  
 الاستدلال بالآية الاولى فلان الطرف اعني معه اذا لم يكن معمولا للسعي فاما ان يكون جوابا  
 لسؤال كانه لما قال فلما بلغ الغلام الحليم اعني اسمعيل الخ الذي قد روي فيه علم السعي قبل مع من  
 فقال مع اية كما ذكره الجمهور وفيه ان ذكر الجواب قبل ذكر الشئ السؤال مما لا وجه له  
 واما ان يكون حالا من السعي مقدر ما عليه كما ذكره صاحب الفرائد ايا بلغ السعي كائنا ما هو  
 وفيه ان المعنى لا يساويه اذا المراد ان بلغ حد السعي مع اية في اشتغاله وحواله بحيث  
 كان الصبيته فيها في السعي لانه بلغ سعيها بصاحب اياه او سعي اية على تقدير المضائق في  
 كما لا يخفى على الذوق السليم واما ما ورد على هذا القائل من ان الحال المتوسط بين الفاعل  
 والمفعول انما يقع عن المقدم عند عدم القرينة المعينة فلا يرد عليه لان زعم القائل وجود  
 القرينة الحالية المانعة عن الحالية عن فاعل بلغ اذا لا فائدة يعتد بها في قوله مع كذا  
 اعترف به المورد واما ان يكون ظرفا لغوا معمولا ببلغ وفيه انه يقتضي ان يكون بلوغ الولد  
 والوالد مرتبة السعي معا والقول بان المراد بالسعي السعي وهو الجبل المقصود اليه بالمشي  
 فلا محذور في اللغو تكلف لا بصار اليه ثم في الاستدلال على تقديم معول المصدر  
 بقوله فلما بلغ مع السعي نظر لان الكلام في تقديم معول المصدر المفكر والسعي مصدر  
 معرف والفرق ظاهر لان معنى عدم حواز التقديم على ما ذكره تاول المصدر بان مع الفعل  
 وهذا التاويل في المفكر دون المعرف كما تقرر في النحو فلا تغريب لما ذكره **قوله** والتقدير  
 تكلف فيه بحث وهو ان تقدير الفعل في الآية المذكورة بان يقال بلغ ان يسعي مع السعي  
 وان كان تكلفا لكن تقدير المصدر المقدم على ان يكون المذكور مفترقا له من فنون  
 البلاغة لما ان بيان كمال سعيه في المصاحح مع اية في حديثه سندا مقصود وفي الحذف

ثم

قوله مع السعي مع السعي  
 قوله مع السعي مع السعي

ثم التفسير دلالة على ان يكون مع ظرفا لغوا معمولا ببلغ بان يراد مع علم  
 ما ذكره في معنى اللبيب مجرد الصبيته على ان يكون مرادف عند بلا ملاحظة المعنى المتعلق في  
 المدخول نحو فلان يتبعني مع السلطان ان يتبعني عنده ولم يرد ان يتبعني صادر عن السلطان  
 ايضا اذ لا يرد ذلك المحذوف الذي ذكره اللغوي بل يكون حاصل المعنى بلغ في صبيته  
 اية متخلفا بخصاله بلا مفارقة من اول وجوده الى ان السعي بحيث كان متكلما في  
 اخلاقه وهذا معنى مقبول قال بعض الفضلاء الحق ان الوجه الرابع في المصدر ان لا يتقدم  
 عليه معول مطلقا ويجوز مرجوحا في الطرف لا خفاء صورة وان التوسع فيه مع ان الفراء  
 جوز تقدم صلة ان المصدرية عليها مطلقا فاذا قصد نكتة مقتضية تقديم معول الطرف  
 عليه لعدم في علم البلاغة بلا تكلف لان البلاغة يلتفتون الى لطف المعنى بعد ان كان  
 لما ارتكبوا وجه مسارع في العربية وان كان مرجوحا فاذا وجدنا ظرفا مقدر ما على المصدر  
 فان راينا فيه نكتة يحصل بتقديم معول عليه جعلناه معمولا والا عملنا على وجه اخر  
 بحسب اقتضاء الاحوال فظهر ان الاحسن كلام المص ان يجعل الطرف متعلقا بمحذوف  
 يفهمه جمعا اذ ليس فيه نكتة التقديم سوى السعي **قوله** وبس كل ما اولاه دفع  
 لما يقال من ان التقديم ضروري لان المصدر ما اول بان مع الفعل وان كانت مصرفة  
 لا يجوز تقديم ما في غير ما عليها عند الجمهور فكذلك اما هو في حكمه فاجاب بان ليس كل ما اول  
 بشئ حكمه حكم ذلك الشئ الا برب ان الما اول به ههنا وهو ان مع الفعل يدل على الزمان  
 والمصدر ليس كذلك فيه نظر اذا المناسب ان يكون الما اول بشئ حكمه حكم ذلك الشئ  
 فيما اول به لاجله وتاويل المصدر عند العمل لاجله لان حكمه ان لا يعمل لتقصا شأبه  
 الفعل عن شأبه اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر في النحو **قوله** مع ان الطرف مما يكفيه  
 راجحة من الفعل ولهذا يعمل فيه ما هو ابعد عن العمل كد لول الاسم الاشارة في قوله  
 فاذا تقرر في القافية قد انك يومئذ يوم عسير وغير ذلك واد بالظرف ههنا الحقيقة اعني  
 الزمان والمكان بدليل انه حكم بوقوع الشئ فيه وعدم انك كانه عنه وهو انما يستقيم فيها  
 لان ما يقع في الزمان والمكان لا ينفك عن مطلقتها وان انك عن خصوصها وانما لم يتعرض

قوله مع السعي مع السعي  
 قوله مع السعي مع السعي

قوله مع السعي مع السعي  
 قوله مع السعي مع السعي



شبه الطرف اعني الجار والمجور لانه لما ثبت كفاية رايته الفصل في العمل في الطرف الحقيقي  
 فتح شبه المفعول بواسطة الحرف اوله ولذا جمع الطرف مع الاظهار في موضع الاظهار في قوله  
 ولله التسع في الظرف ليشمل شبه الظرف ايضا وقد مر اطلاق الطرف على شبيهه ومن التساع  
 في شبه الطرف على معنى حرف النفع فيه عند البعض كما في قوله وما انت بنعمت ربك تجنون اي  
 انتفع بنعمت ربك عنك الجنون ومدلول الضمير كقول الشاعر ما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما  
 هو غيرا بالحديث المبرم ان ما حدث غير غيرا ثم المراد من قوله مع ان الطرف مما يكفيه رايته مفعول  
 وعدم لزوم تاويل المصدر العامل في الظرف بان مع الفعل كسبق الاشارة اليه من ان ذكر  
 التاويل لاجل العمل ولما ثبت الاتساع في الطرف جاز ان يعمل فيه المصدر لما فيه من معنى  
 الفعل بلا احتياج الى تاويل بالفعل الظاهر فان قلت كان القياس ان يقدم هذا الجواب  
 على الجواب الاول لان حاصله منع لزوم التاويل وحاصل الاول تسليم فلم عكس قلت لان  
 التاويل هو المشهور فلم يرد تسليم هذا وقد جعل قوله مع ان الطرف اشارة الى جواب  
 تقديم مفعول الطرف على ان المصدرية اذا كانت مصرفة برا وليس شي اذ لا تقرب في قوله  
 مما يكفيه رايته من الفعل لان عدم تجوز تقديم ما في خبر ان عليه ليس مبنيا على الضمف  
 في العمل متى بصار الى الجواز في الطرف من كفاية رايته الفعل بل مبناه لزوم تقدم جزء  
 من الشيء المرتب الاجزاء عليه كما سبق على ان الموجود في الصورة المذكورة نفس الفعل  
 لا رايته **قوله** وكذا استنع في الطرف ما لم يتبع في غيره اما ان يكون ما لم يتبع قائما مقام  
 فاعل استنع بتضمينه معنى الفعل المنع اعني اعتبر فيها ما لم يعتبر في غيره واما ان يكون  
 في موقع المصدر ان استنع فيها استساعا لم يعتبر في غيره **قوله** وهو الزايد المستنع عنه  
 في العبارة مسامحة اذ قد ذكر في الباب الثامن من ان الحشو هو الزيادة لا الغاية بحيث  
 يكون الزايد متعينا كما في قوله فاورشع تكلمه صراع الراس والقلع فان الراس زايد  
 اذ الصراع مغني عنه والتاويل ان يكون اللفظ زايدا على اصل المراد لا الغاية ولا يكون  
 اللفظ الزايد متعينا كما في قوله واليق قولها كذبا ومينا فان الكذب والمين بمضيه واحدهما  
 لا على التبعين زايد فتفسيرهما بالزايد ليس مناسب ظاهر لما سيجي التمام الان في الزيادة

في قوله واورشع تكلمه صراع الراس والقلع فان الراس زايد اذ الصراع مغني عنه والتاويل ان يكون اللفظ زايدا على اصل المراد لا الغاية ولا يكون اللفظ الزايد متعينا كما في قوله واليق قولها كذبا ومينا فان الكذب والمين بمضيه واحدهما لا على التبعين زايد فتفسيرهما بالزايد ليس مناسب ظاهر لما سيجي التمام الان في الزيادة

في قوله واورشع تكلمه صراع الراس والقلع فان الراس زايد اذ الصراع مغني عنه والتاويل ان يكون اللفظ زايدا على اصل المراد لا الغاية ولا يكون اللفظ الزايد متعينا كما في قوله واليق قولها كذبا ومينا فان الكذب والمين بمضيه واحدهما لا على التبعين زايد فتفسيرهما بالزايد ليس مناسب ظاهر لما سيجي التمام الان في الزيادة

في قوله واورشع تكلمه صراع الراس والقلع فان الراس زايد اذ الصراع مغني عنه والتاويل ان يكون اللفظ زايدا على اصل المراد لا الغاية ولا يكون اللفظ الزايد متعينا كما في قوله واليق قولها كذبا ومينا فان الكذب والمين بمضيه واحدهما لا على التبعين زايد فتفسيرهما بالزايد ليس مناسب ظاهر لما سيجي التمام الان في الزيادة

في قوله واورشع تكلمه صراع الراس والقلع فان الراس زايد اذ الصراع مغني عنه والتاويل ان يكون اللفظ زايدا على اصل المراد لا الغاية ولا يكون اللفظ الزايد متعينا كما في قوله واليق قولها كذبا ومينا فان الكذب والمين بمضيه واحدهما لا على التبعين زايد فتفسيرهما بالزايد ليس مناسب ظاهر لما سيجي التمام الان في الزيادة

فيما سيجي الزايد كما يشعره تمثيل المفعول بالمتصرف في قوله ولا فضل فيها للشيعة والذين  
 كما هو النظم وان كان في عبارة الشرح هناك بعض بنوة **قوله** كسبحي الفرق بينها في باب  
 الاطاب واللام في الفرق للسر والفراد الطرق الاصطلاح المتعارف بين الريبب المعان وهو الزايد  
 ذكرناه الان وما ذكره هنا قيل انما يفيد الفرق بحسب المفهوم لا الصدق فان المؤدى واحد وقد  
 يمنع بان التطويل على ما ذكره ههنا ليقصد الحشو اذ قد عرفت الاول كون الزيادة على الاصل المراد  
 دون التساوي الكلام لا في تحته حشوا وليس تطويل ان لا يذبح فيكون اصل الكلام في تحته وحشوه  
 لا فيه وانت حليم بان المراد بالزايد في الحشو هو المراد به على الاصل المراد وهو المعبر في النص فقامل  
**قوله** يتوكل اي يصعب وفي تفسير التعميد بكثرة الكلام اه بتبني على ان المصدر لا يغني التعميد  
 من المبنى للمفعول **قوله** قابلا للاختصار لما فيه من التطويل فمقتضى الاختصار والتجريد قوله  
 قابلا بحتم ان يكون عالما من اسم كان او من خبر ما وكذا مقتضى ان يكونا من الاحوال  
 المتماثلة فلهذا انما اختار في الاول لفظ القابل وفي الاخير لفظ الافتقار ايماء الى ان  
 الاختصار انما عن الاخير من الهم من الاختصار عن الاول واراذا بالاختصار ما يتقابل التطويل في  
 اليجاز والالفاظ والمساواة ثم انهم في اللفظ الحشو على التطويل لكونه اهم من مقام بيان  
 موجب تفسير القسم الثالث وعكس ما ظهر بها في النشر اهتماما بذكر الاختصار لان مؤلفه مختصره  
 وتلخيصه وقدم ناظر التعميد على ناظر الحشو رعاية للسمع **قوله** اللفظة مختصرة انما اختار اللفظة  
 على اختصاره مع ان مؤلفه اختصاره اشعارا بان ليس مطمح نظره اختصار مصنف السكاك  
 بل تاليف مختصر يتضمن ما فيه جعل القسم الثالث ظرفا للقواعد بناء على ان  
 الالفاظ قوا لب المعاني والتضمن باعتبارها ايضا او باعتبار احتمالها على الاشياء والشواهد  
 ايضا ثم المراد بتضمن ما في القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها فلا يرد عدم  
 تضمنه الباعث المذكورة في علم الجدل والاستدلال وعلم العرف والقواعد ودفع الطاعن  
 القرآن لان هذه الباعث لواقع بعلم المعاني والبيان كما بينه عليه كلام السكاك عند شروعه فيها  
**قوله** ومع حكم كل ينطبق على جزئية والمراد بالحكم القضية فينبغي اطلاق اسم الجزئية على  
 الكل وجودا وعدما عليه وبالايجاب الاشتمال وفي قوله على جزئية حذف مضاي وهو احكام

في قوله واورشع تكلمه صراع الراس والقلع فان الراس زايد اذ الصراع مغني عنه والتاويل ان يكون اللفظ زايدا على اصل المراد لا الغاية ولا يكون اللفظ الزايد متعينا كما في قوله واليق قولها كذبا ومينا فان الكذب والمين بمضيه واحدهما لا على التبعين زايد فتفسيرهما بالزايد ليس مناسب ظاهر لما سيجي التمام الان في الزيادة

في قوله واورشع تكلمه صراع الراس والقلع فان الراس زايد اذ الصراع مغني عنه والتاويل ان يكون اللفظ زايدا على اصل المراد لا الغاية ولا يكون اللفظ الزايد متعينا كما في قوله واليق قولها كذبا ومينا فان الكذب والمين بمضيه واحدهما لا على التبعين زايد فتفسيرهما بالزايد ليس مناسب ظاهر لما سيجي التمام الان في الزيادة



ومضاف اليه وهو موضوع وفي قوله ليستفاد احكاما متفرعة به كذا للمضاف المحذوف واللام  
في الامام المال فيجوز التعريف قضية كلية تشمل على احكام جزئيات موضوعها ليستفاد  
تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية على احكام جزئيات موضوعها استخراج الاحكام  
منها بالقوة القريبة بجعل القضية المذكورة كبرى لصغر حكمها بمفهوم موضوعها على  
واحد من جزئياتها وتلك الاحكام المستخرجة من نتائج وفروعها وتلك القضية تسمى اصلا  
والاستخراج تفرعا والمثال ما ذكرناه اشارة ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق فليس  
في الكلام حذف بل في ضميره ينطبق على جزئياته في استخدام لانه راجع الى الحكم بمعنى الحكم  
عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالظن ان قول اشارة فانه ينطبق على ان زيد قائم  
ولم يتم التوجيه الاول ولا يبعد ان لا يتركب في الكلام حذف والاستخدام اصلا بان شبه الفروع  
التي هي النتائج بجزئيات الكليات انما راجع تحت الاصول كانه راجع الجزئيات تحت كلياتها  
بطلق عليها الجزئيات مضافا الى ضمير الحكم المراد به القضية استعارة تفرعية فالم اديا  
الاحكام التي فيها وبلا انطباق الاشتمال **قوله** اقولنا كل حكم القيد المنكر يجب التوسيد  
قال اشارة في شرح المغنا قال في الديوان التوكيد بمعنى التاكيد غيرية مؤلدة واعترض  
بان عبارة ديوان اللغة هكذا وكذا وكذا بمعنى ويقال هذه غيرية مؤلدة اه والظا  
ان قوله هذه غيرية مؤلدة ابتداء كلام في بيان لغة وكذا لا تتم بيان لغة التوكيد والفرقة  
عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الوضع واقول ذكر في المغرب ان الوكايدة  
بمعنى التاكيد ليست مثبتة وهذا فرقة عما ان مراد صاحب الديوان ما ذكره اشارة **قوله**  
فانه ينطبق على ان زيد قائم ان ذلك القول يشتمل على حكم ان زيدا قائم او يصدق مفهوم  
موضوعه عليه **قوله** بان يقال هذا الكلام مع المنكر فان قلت الكلام مع المنكر ان الملغ اليه  
ان كان مجردا عن التاكيد فالصغير ثم وان كان مؤكدا يلزم من صدق الكبير تاكيد المؤكد  
وهو تحصيل الحاصل قلت نختار اننا ونتمتع لزوم تحصيل الحاصل لئلا يناء على ان معنى  
الكبير وكل كلام اليه ان منكر يجب ان يجعل مؤكدا او شتملا على التوكيد حين الالتقاء فلا  
يغيب وجوب حقوق التاكيد الى الملغ حتى يتعين خروج عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المثال

هذا هو الوجه في قوله ليس تفاد احكاما متفرعة به كذا للمضاف المحذوف واللام في الامام المال فيجوز التعريف قضية كلية تشمل على احكام جزئيات موضوعها ليستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية على احكام جزئيات موضوعها استخراج الاحكام منها بالقوة القريبة بجعل القضية المذكورة كبرى لصغر حكمها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئياتها وتلك الاحكام المستخرجة من نتائج وفروعها وتلك القضية تسمى اصلا والاستخراج تفرعا والمثال ما ذكرناه اشارة ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في ضميره ينطبق على جزئياته في استخدام لانه راجع الى الحكم بمعنى الحكم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالظن ان قول اشارة فانه ينطبق على ان زيد قائم ولم يتم التوجيه الاول ولا يبعد ان لا يتركب في الكلام حذف والاستخدام اصلا بان شبه الفروع التي هي النتائج بجزئيات الكليات انما راجع تحت الاصول كانه راجع الجزئيات تحت كلياتها بطلق عليها الجزئيات مضافا الى ضمير الحكم المراد به القضية استعارة تفرعية فالم اديا الاحكام التي فيها وبلا انطباق الاشتمال قوله اقولنا كل حكم القيد المنكر يجب التوسيد قال اشارة في شرح المغنا قال في الديوان التوكيد بمعنى التاكيد غيرية مؤلدة واعترض بان عبارة ديوان اللغة هكذا وكذا وكذا بمعنى ويقال هذه غيرية مؤلدة اه والظا ان قوله هذه غيرية مؤلدة ابتداء كلام في بيان لغة وكذا لا تتم بيان لغة التوكيد والفرقة عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الوضع واقول ذكر في المغرب ان الوكايدة بمعنى التاكيد ليست مثبتة وهذا فرقة عما ان مراد صاحب الديوان ما ذكره اشارة قوله فانه ينطبق على ان زيد قائم ان ذلك القول يشتمل على حكم ان زيدا قائم او يصدق مفهوم موضوعه عليه قوله بان يقال هذا الكلام مع المنكر فان قلت الكلام مع المنكر ان الملغ اليه ان كان مجردا عن التاكيد فالصغير ثم وان كان مؤكدا يلزم من صدق الكبير تاكيد المؤكد وهو تحصيل الحاصل قلت نختار اننا ونتمتع لزوم تحصيل الحاصل لئلا يناء على ان معنى الكبير وكل كلام اليه ان منكر يجب ان يجعل مؤكدا او شتملا على التوكيد حين الالتقاء فلا يغيب وجوب حقوق التاكيد الى الملغ حتى يتعين خروج عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المثال

المتفرع من الامام المال فيجوز التعريف قضية كلية تشمل على احكام جزئيات موضوعها ليستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية على احكام جزئيات موضوعها استخراج الاحكام منها بالقوة القريبة بجعل القضية المذكورة كبرى لصغر حكمها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئياتها وتلك الاحكام المستخرجة من نتائج وفروعها وتلك القضية تسمى اصلا والاستخراج تفرعا والمثال ما ذكرناه اشارة ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في ضميره ينطبق على جزئياته في استخدام لانه راجع الى الحكم بمعنى الحكم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالظن ان قول اشارة فانه ينطبق على ان زيد قائم ولم يتم التوجيه الاول ولا يبعد ان لا يتركب في الكلام حذف والاستخدام اصلا بان شبه الفروع التي هي النتائج بجزئيات الكليات انما راجع تحت الاصول كانه راجع الجزئيات تحت كلياتها بطلق عليها الجزئيات مضافا الى ضمير الحكم المراد به القضية استعارة تفرعية فالم اديا الاحكام التي فيها وبلا انطباق الاشتمال قوله اقولنا كل حكم القيد المنكر يجب التوسيد قال اشارة في شرح المغنا قال في الديوان التوكيد بمعنى التاكيد غيرية مؤلدة واعترض بان عبارة ديوان اللغة هكذا وكذا وكذا بمعنى ويقال هذه غيرية مؤلدة اه والظا ان قوله هذه غيرية مؤلدة ابتداء كلام في بيان لغة وكذا لا تتم بيان لغة التوكيد والفرقة عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الوضع واقول ذكر في المغرب ان الوكايدة بمعنى التاكيد ليست مثبتة وهذا فرقة عما ان مراد صاحب الديوان ما ذكره اشارة قوله فانه ينطبق على ان زيد قائم ان ذلك القول يشتمل على حكم ان زيدا قائم او يصدق مفهوم موضوعه عليه قوله بان يقال هذا الكلام مع المنكر فان قلت الكلام مع المنكر ان الملغ اليه ان كان مجردا عن التاكيد فالصغير ثم وان كان مؤكدا يلزم من صدق الكبير تاكيد المؤكد وهو تحصيل الحاصل قلت نختار اننا ونتمتع لزوم تحصيل الحاصل لئلا يناء على ان معنى الكبير وكل كلام اليه ان منكر يجب ان يجعل مؤكدا او شتملا على التوكيد حين الالتقاء فلا يغيب وجوب حقوق التاكيد الى الملغ حتى يتعين خروج عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المثال

ان كان التاكيد لا ينافي مع التوسيد فيكون التاكيد في قوله اشارة في شرح المغنا قال في الديوان التوكيد بمعنى التاكيد غيرية مؤلدة واعترض بان عبارة ديوان اللغة هكذا وكذا وكذا بمعنى ويقال هذه غيرية مؤلدة اه والظا ان قوله هذه غيرية مؤلدة ابتداء كلام في بيان لغة وكذا لا تتم بيان لغة التوكيد والفرقة عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الوضع واقول ذكر في المغرب ان الوكايدة بمعنى التاكيد ليست مثبتة وهذا فرقة عما ان مراد صاحب الديوان ما ذكره اشارة قوله فانه ينطبق على ان زيد قائم ان ذلك القول يشتمل على حكم ان زيدا قائم او يصدق مفهوم موضوعه عليه قوله بان يقال هذا الكلام مع المنكر فان قلت الكلام مع المنكر ان الملغ اليه ان كان مجردا عن التاكيد فالصغير ثم وان كان مؤكدا يلزم من صدق الكبير تاكيد المؤكد وهو تحصيل الحاصل قلت نختار اننا ونتمتع لزوم تحصيل الحاصل لئلا يناء على ان معنى الكبير وكل كلام اليه ان منكر يجب ان يجعل مؤكدا او شتملا على التوكيد حين الالتقاء فلا يغيب وجوب حقوق التاكيد الى الملغ حتى يتعين خروج عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المثال

المذكور فتأمل **قوله** فيجوز اخص من الاشتمال تفرع على ما فهم من تعريف الشواهد وهو وجوب  
كونها من التفرع لا كلام البلفاء كما صرح بقوله لكونها من التفرع بل ثم نقل من ان الله  
انه قال الاخصية بالنظر الى ما يلزم في الشواهد ان من كلام من يوثق به دون الاشتمال واما  
كون الاشتمال للايضاح والشواهد لا ثبات فامر خارج عن عرضي حتى لو اعتبر ذلك كما يكون  
متباينين يريان الاخصية ههنا باعتبار ان كل ما يفتح شاهدا يصلح مثالا بلا عكس  
لجواز ان لا يكون المثال من كلام من يوثق به وانما قال حتى لو اعتبر ذلك كما يكون متباينين  
اذ لو اعتبر في كل منهما ان لا يقصد به الغرض المقصود من الاخر مع ما قصد فيه يتحقق التباين  
الكلام الصدق ايضا لكن يكون الجزئي الذي يقصد به الايضاح والاثبات معا واسطة وان لم  
يشترط كما هو الظن يتحقق التباين الجزئي وهو النعم من وجه الا ان يرد من قوله يذكر لكذا  
الصلاح لان يذكر له في يكون اشارة اخص ايضا ولذلك قال ربما يكون لكن تلك الارادة  
بعيدة عن قوله واما كون الاشتمال للايضاح والشواهد لا ثبات فامر خارج بحث اذ لو  
اراد ان خارج عن مفهوم الاشتمال والشواهد لا دخل في الاخصية فهو وان اراد  
الخروج عما صدق عليه فلا يعتمد في عدم دخوله في الاخصية لان هذين المفهومين ايقن  
مقولان بالعرض على ما تحتها الا يرد ان لو قيل الماشي المشايع الفاعل اخص من الماشي اذ قد يصلح  
اعتبر في الاول قيد زائد هل يتوجه ان يقال ذلك القيد خارج عما صدق عليه فلا دخل  
في الخصوص فتدبر **قوله** ولم آل عطف على الفت وجوز ان يكون هالآ من فاعله **قوله**  
من الاول وهو التقدير بجوز ان يكون لم آل في كلام المص على معناه الحقيقة اعني لم اقصه  
من غير اعتبار لا تضمنه معنى المنع كما في المتعدي الى المفعولين حتى يصار الى حذف المفعول  
الاول وذكر ان يكون مجردا حالا من فاعله بمعنى مجتهدا او مصدرا للحال المقدره الى لم آل  
مجتهدا او مجتهدا جريما اذ ينهم منها عدم التقدير للاجتهاد على انه يجوز تنازعها في الحقيقة  
والعامل هو الاول او يكون متعلقا بالاول في الجار لم اقصه في جريما في تحقيق بناء على  
انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل بلاقية  
في الاشتقاق بخلافه في التقدير كما اشار اليه السكاك في قوله معنى طار عمر وطر طير الفزع عمر

هذا هو الوجه في قوله ليستفاد احكاما متفرعة به كذا للمضاف المحذوف واللام في الامام المال فيجوز التعريف قضية كلية تشمل على احكام جزئيات موضوعها ليستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية على احكام جزئيات موضوعها استخراج الاحكام منها بالقوة القريبة بجعل القضية المذكورة كبرى لصغر حكمها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئياتها وتلك الاحكام المستخرجة من نتائج وفروعها وتلك القضية تسمى اصلا والاستخراج تفرعا والمثال ما ذكرناه اشارة ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في ضميره ينطبق على جزئياته في استخدام لانه راجع الى الحكم بمعنى الحكم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالظن ان قول اشارة فانه ينطبق على ان زيد قائم ولم يتم التوجيه الاول ولا يبعد ان لا يتركب في الكلام حذف والاستخدام اصلا بان شبه الفروع التي هي النتائج بجزئيات الكليات انما راجع تحت الاصول كانه راجع الجزئيات تحت كلياتها بطلق عليها الجزئيات مضافا الى ضمير الحكم المراد به القضية استعارة تفرعية فالم اديا الاحكام التي فيها وبلا انطباق الاشتمال قوله اقولنا كل حكم القيد المنكر يجب التوسيد قال اشارة في شرح المغنا قال في الديوان التوكيد بمعنى التاكيد غيرية مؤلدة واعترض بان عبارة ديوان اللغة هكذا وكذا وكذا بمعنى ويقال هذه غيرية مؤلدة اه والظا ان قوله هذه غيرية مؤلدة ابتداء كلام في بيان لغة وكذا لا تتم بيان لغة التوكيد والفرقة عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الوضع واقول ذكر في المغرب ان الوكايدة بمعنى التاكيد ليست مثبتة وهذا فرقة عما ان مراد صاحب الديوان ما ذكره اشارة قوله فانه ينطبق على ان زيد قائم ان ذلك القول يشتمل على حكم ان زيدا قائم او يصدق مفهوم موضوعه عليه قوله بان يقال هذا الكلام مع المنكر فان قلت الكلام مع المنكر ان الملغ اليه ان كان مجردا عن التاكيد فالصغير ثم وان كان مؤكدا يلزم من صدق الكبير تاكيد المؤكد وهو تحصيل الحاصل قلت نختار اننا ونتمتع لزوم تحصيل الحاصل لئلا يناء على ان معنى الكبير وكل كلام اليه ان منكر يجب ان يجعل مؤكدا او شتملا على التوكيد حين الالتقاء فلا يغيب وجوب حقوق التاكيد الى الملغ حتى يتعين خروج عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المثال

ان كان التاكيد لا ينافي مع التوسيد فيكون التاكيد في قوله اشارة في شرح المغنا قال في الديوان التوكيد بمعنى التاكيد غيرية مؤلدة واعترض بان عبارة ديوان اللغة هكذا وكذا وكذا بمعنى ويقال هذه غيرية مؤلدة اه والظا ان قوله هذه غيرية مؤلدة ابتداء كلام في بيان لغة وكذا لا تتم بيان لغة التوكيد والفرقة عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الوضع واقول ذكر في المغرب ان الوكايدة بمعنى التاكيد ليست مثبتة وهذا فرقة عما ان مراد صاحب الديوان ما ذكره اشارة قوله فانه ينطبق على ان زيد قائم ان ذلك القول يشتمل على حكم ان زيدا قائم او يصدق مفهوم موضوعه عليه قوله بان يقال هذا الكلام مع المنكر فان قلت الكلام مع المنكر ان الملغ اليه ان كان مجردا عن التاكيد فالصغير ثم وان كان مؤكدا يلزم من صدق الكبير تاكيد المؤكد وهو تحصيل الحاصل قلت نختار اننا ونتمتع لزوم تحصيل الحاصل لئلا يناء على ان معنى الكبير وكل كلام اليه ان منكر يجب ان يجعل مؤكدا او شتملا على التوكيد حين الالتقاء فلا يغيب وجوب حقوق التاكيد الى الملغ حتى يتعين خروج عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المثال



ومثل ما نحن فيه قوله تع وفجرنا الارض عيوننا فاعل للتفجير لا للتفجير اذ الفعل المذكور اعني  
 لم اقصر انما بلاغ في الاشتقاق للتقصير الذي بعناه الا لا نفس الا وهو مقتضى تكرار الفعل  
 المهمة هذا ويجوز ان يفهم الا لا معنى التركة فيكون جهدا مفصولا ان لم اترك جهدا ونقل  
 عن ابي البقاء انما لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل فيكون جهدا منصوبا على الخبر يعني  
 جاهدا وانما يحمل ان راجع عبارة المص على هذه الوجوه بناء على ان تعديته الى المفعول  
 بتضمينه معنى المنع في غاية الشيوخ فكانه رجع المجاز المشهور **قوله** وهذا هو معنا المفعول  
 هو اما كاف الخطاب ان لا يمنعك او الامر العام ان لا يمنع احدا مثالا قال في تحقيق المختصر  
 بحتم ان يكون الضمير للقسم الثالث بل هو اقرب فقامل **قوله** اضافة المصدر الى الفاعل  
 اول المفعول رفع على انه خبر مبتدأ محذوف او نصب على المصدرية او الحالية من الفاعل  
 او للمفعول ان هذه اضافة اه او اضافة الترتيب الى ما ذكر اضافة المصدر اه او اراد للمص  
 ترتيب الكافة اه مضافا الى الفاعل او مضافا اليه ثم انه قدم اضافة الى الفاعل على اضافة  
 الى المفعول لما تقرر في كتب النحويين الاول اكثر **قوله** تقريرا مفعولا لما تضمنه معنى  
 لم ابانغ ذكر فعلين اعني لم ابانغ ورتبه ثم ذكر منصوبين اعني تقريرا وطلبا وجعل كلهما  
 مفعولا للفعل الثاني كما هو انظر لكونها في المعنى واحدا اذ المراد بقوله تقريرا لتعاطيه سبيل  
 اخفا سائل من عبارة وكذا المراد بالثاني فلا وجه لجعلها مفعولا لمجموع الفعلين على ان شئت  
 كما لا يخفى **قوله** ولولم ياول الفعل المنع في قوله بل لا مرأى قبل في العبارة اذ في مساهلة اذ  
 المنع ابانغ فهو ليس بما ول بما ذكر بل المول المجموع كما صرح به في شرح المفتاح فلا يظهر ان يقال  
 ولولم ياول لم ابانغ واجيب بان الاصطلاح على تسمية لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا  
 فلا مساهلة بالنظر اليه وانما بالنسبة الى المعنى النعوت ثم ان وجه الملازمة المستفادة  
 من قوله ولولم ياول اه فغ اذ قد ذكر ان راجع في شرح المفتاح وغير ذلك من كتب الشروخ  
 ان القيمة مثله قد يوصى الى المنع فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم التاويل بالثبت  
 كما في لم اشتد اعززا واجيب عنه بانه قد تقرر في كتب النحويين ان المفعول لاجله انما ينصب  
 اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقدارنا فيفهم منه فاعلا الفعل المعلل وفاعل

في قوله تع وفجرنا الارض عيوننا فاعل للتفجير لا للتفجير اذ الفعل المذكور اعني لم اقصر انما بلاغ في الاشتقاق للتقصير الذي بعناه الا لا نفس الا وهو مقتضى تكرار الفعل المهمة هذا ويجوز ان يفهم الا لا معنى التركة فيكون جهدا مفصولا ان لم اترك جهدا ونقل عن ابي البقاء انما لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل فيكون جهدا منصوبا على الخبر يعني جاهدا وانما يحمل ان راجع عبارة المص على هذه الوجوه بناء على ان تعديته الى المفعول بتضمينه معنى المنع في غاية الشيوخ فكانه رجع المجاز المشهور قوله وهذا هو معنا المفعول هو اما كاف الخطاب ان لا يمنعك او الامر العام ان لا يمنع احدا مثالا قال في تحقيق المختصر بحتم ان يكون الضمير للقسم الثالث بل هو اقرب فقامل قوله اضافة المصدر الى الفاعل اول المفعول رفع على انه خبر مبتدأ محذوف او نصب على المصدرية او الحالية من الفاعل او للمفعول ان هذه اضافة اه او اضافة الترتيب الى ما ذكر اضافة المصدر اه او اراد للمص ترتيب الكافة اه مضافا الى الفاعل او مضافا اليه ثم انه قدم اضافة الى الفاعل على اضافة الى المفعول لما تقرر في كتب النحويين الاول اكثر قوله تقريرا مفعولا لما تضمنه معنى لم ابانغ ذكر فعلين اعني لم ابانغ ورتبه ثم ذكر منصوبين اعني تقريرا وطلبا وجعل كلهما مفعولا للفعل الثاني كما هو انظر لكونها في المعنى واحدا اذ المراد بقوله تقريرا لتعاطيه سبيل اخفا سائل من عبارة وكذا المراد بالثاني فلا وجه لجعلها مفعولا لمجموع الفعلين على ان شئت كما لا يخفى قوله ولولم ياول الفعل المنع في قوله بل لا مرأى قبل في العبارة اذ في مساهلة اذ المنع ابانغ فهو ليس بما ول بما ذكر بل المول المجموع كما صرح به في شرح المفتاح فلا يظهر ان يقال ولولم ياول لم ابانغ واجيب بان الاصطلاح على تسمية لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا فلا مساهلة بالنظر اليه وانما بالنسبة الى المعنى النعوت ثم ان وجه الملازمة المستفادة من قوله ولولم ياول اه فغ اذ قد ذكر ان راجع في شرح المفتاح وغير ذلك من كتب الشروخ ان القيمة مثله قد يوصى الى المنع فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم التاويل بالثبت كما في لم اشتد اعززا واجيب عنه بانه قد تقرر في كتب النحويين ان المفعول لاجله انما ينصب اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقدارنا فيفهم منه فاعلا الفعل المعلل وفاعل

المفعول لا يجب ان يكون واحدا فلولم ياول الفعل المنع ههنا بالثبت كثر او نقيض  
 او ما يؤدى مؤديهما كان مضمون الكلام انتفاء المباهلة لاجل التبرير فلا يصح نصب تقريرا  
 لانه فعل المتقرب والانتفاء ليس فعلا فتعين اعتبار كونه قيدا للمباهلة لا لاثم دخول  
 المنع عليه ثانيا ويلزم المحذوف والمذكور وهذا الجواب بمغزل عن التحقيق لا ببناء على كون  
 القيمة مفعولا له منصوبا وقد اشار الشارح في شرح المفتاح في بحث معنى المسند اليه  
 باللام الى ان هذا التاويل جار في كل مقام توجه القيمة فيه الى المنع في التحقيق الذي لا يخفى  
 ان يقال معنى حرف المنع لا يكون صالحا لان يعقب شيئا لتضمنه ملا حظة المقيد من حيث  
 كونه موصوفا بتقييده بهذا القيمة وقد صرح الشارح في بحث الاستعارة التبعية بان  
 الحروف لا تصلح للموصوفية بل جميع ائمة النحو والبيان صرحوا بذلك على ان محذوف المنع  
 ضيق لا يعمل في المفعول ولا في الظروف عند جمهور النحاة الا اذا اول بالفعل صرح به  
 ابن هشام في معنى اللبيب فيجب ان يكون هذا الكلام مبنيا عليه وبهذا التوجيه اندفع اعتراض  
 بعض الفضلاء بان التاويل بتركت لا يجبر نفعا لاقتضاء ان يتوجه التركة الى ذلك  
 القيد الزايد كما نقل الشارح عن الشيخ في بحث العطف على المسند اليه ووجه الاندفاع ان توجه  
 المنع والاثبات الى القيد الزايد وحكم امر ان مفعولان الى المقام غير ان لم ابانغ اذا لم  
 يؤل بالفعل المثبت تعين توجه المنع الى القيد لما عرفت من عدم قابلية معنى الحرف  
 التقييد واذا اول يحمل على رجوع القيد الى الاثبات لاقتضاء سداد المعنى ذلك ثم ان  
 اللزوم الذي ذكره الشارح بالنظر الى المتبادر انما هو في الاثبات لا في المنع قد يكون راجعا  
 الى القيد والمقيد جميعا كما في قوله تع ما للظالمين من حيم ولا شيع بطاع اي كفاية  
 ولا طاعة وغير ذلك وقد يتوجه الى الفعل فقط من غير اعتبار المنع القيد او اثبات كونه  
 تع ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون ان لم يصروا على ما بين معنى عدم الاصرار بتحقيق البتة  
 مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه فظهر لك مما قررنا ان القيد اذا لم يكن قيدا  
 للمنع يستعمل على معان ثلثة وهذا مما ذكره الشارح في شرح الكافي **قوله** اذا دخل على كلام  
 فيه تقييد اه هذه العبارة من شيخ مشرقة بان توجه المنع الى القيد فيما اعتبر القيد ولا ثم المنع

في قوله تع وفجرنا الارض عيوننا فاعل للتفجير لا للتفجير اذ الفعل المذكور اعني لم اقصر انما بلاغ في الاشتقاق للتقصير الذي بعناه الا لا نفس الا وهو مقتضى تكرار الفعل المهمة هذا ويجوز ان يفهم الا لا معنى التركة فيكون جهدا مفصولا ان لم اترك جهدا ونقل عن ابي البقاء انما لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل فيكون جهدا منصوبا على الخبر يعني جاهدا وانما يحمل ان راجع عبارة المص على هذه الوجوه بناء على ان تعديته الى المفعول بتضمينه معنى المنع في غاية الشيوخ فكانه رجع المجاز المشهور قوله وهذا هو معنا المفعول هو اما كاف الخطاب ان لا يمنعك او الامر العام ان لا يمنع احدا مثالا قال في تحقيق المختصر بحتم ان يكون الضمير للقسم الثالث بل هو اقرب فقامل قوله اضافة المصدر الى الفاعل اول المفعول رفع على انه خبر مبتدأ محذوف او نصب على المصدرية او الحالية من الفاعل او للمفعول ان هذه اضافة اه او اضافة الترتيب الى ما ذكر اضافة المصدر اه او اراد للمص ترتيب الكافة اه مضافا الى الفاعل او مضافا اليه ثم انه قدم اضافة الى الفاعل على اضافة الى المفعول لما تقرر في كتب النحويين الاول اكثر قوله تقريرا مفعولا لما تضمنه معنى لم ابانغ ذكر فعلين اعني لم ابانغ ورتبه ثم ذكر منصوبين اعني تقريرا وطلبا وجعل كلهما مفعولا للفعل الثاني كما هو انظر لكونها في المعنى واحدا اذ المراد بقوله تقريرا لتعاطيه سبيل اخفا سائل من عبارة وكذا المراد بالثاني فلا وجه لجعلها مفعولا لمجموع الفعلين على ان شئت كما لا يخفى قوله ولولم ياول الفعل المنع في قوله بل لا مرأى قبل في العبارة اذ في مساهلة اذ المنع ابانغ فهو ليس بما ول بما ذكر بل المول المجموع كما صرح به في شرح المفتاح فلا يظهر ان يقال ولولم ياول لم ابانغ واجيب بان الاصطلاح على تسمية لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا فلا مساهلة بالنظر اليه وانما بالنسبة الى المعنى النعوت ثم ان وجه الملازمة المستفادة من قوله ولولم ياول اه فغ اذ قد ذكر ان راجع في شرح المفتاح وغير ذلك من كتب الشروخ ان القيمة مثله قد يوصى الى المنع فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم التاويل بالثبت كما في لم اشتد اعززا واجيب عنه بانه قد تقرر في كتب النحويين ان المفعول لاجله انما ينصب اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقدارنا فيفهم منه فاعلا الفعل المعلل وفاعل



ولا خفاء في كلمة هذه القاعدة نعم لو اعتبر النفع او لا ثم العيب كان الامر بالعكس **قوله**  
وان ينفع له خصوصاً بحيث يمكن ان يكون النفع في نفسه غير النفع عما ان يكون مثلاً افعال  
الناقصة بتفصيله من غير الضرورة كما ذكرنا في الفاضل الرفيع وامثالها وخصوصاً ما يعني خاصاً  
حالة من ضمير يقع الرجوع اليه حكم النفع ان يصير حكم النفع ثابتاً للعيب خاصاً به بحيث يمكن العكس  
ويجوز ان يكون عملاً الاول خصوصاً ما نصب على المصدرية باقياً على معناه ان يخص حكم  
النفع بالعيب خصوصاً **قوله** مثلاً اذا قيل لم ياتكم القوم اجمعون كان نقياً للاجتماع  
النظام ان النسخة اجمعين على الحالية من القوم بمعنى مجتمعين اذ لو كان مرفوعاً كما في  
أكثر النسخ التي رأينا كان تأكيداً له فلا يدل على الاجتماع في زمان كما سيظهر في الاشارة  
في بحث تأكيد المصدرية ولو اريد بالاجتماع في اصل الفعل دون الزمان لم يظهر  
ايضاً فائدة رجوع النفع الى العيب اذ المعنى المأخوذ من العيب حاصل من نفس المقيد  
والا لكان اجمعون تاسيساً لا تأكيداً فلا تفاوت في المودى سواء رجع الى العيب  
ام الى المقيد فتدبر **قوله** لقد افراط المص الا فراط التجاوز عن الحد ويقابل التعريف في  
المثل الجاهل ما منطوقاً او منطوقاً **قوله** وتلويحاً ثانياً ومقرباً ثالثاً ذكرنا في البيان  
ناقلاً عن صاحب الكشاف ان التعريف ان يذكر شيئاً تدل به على شيء اخر لم يذكره كما يقول  
المحتاج للمحتاج اليه حيث لا سلم عليك فكانت امانة الكلام الى غرض تدل به على المقص  
وسمى التلويح لانه يلوغ منه ما يريد فذكر التلويح في الكشاف والتعريف في الثالث تفصيلاً  
ثم التلويح حيث قال قابلاً للاختصار منقراً الى الايضاح والتجريد كما اشار اليه انا في  
**قوله** اذ كل المذكور من القواعد وغيرها اول القواعد والشواهد والامثلة بالمذكور  
ليصح الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره **قوله** ولعل عجب اي انه بما مر عجيب  
حسن وجه الاتحاشاف فيه من فضل الخناج حيث سب الزيادة الاخصاب بعد وضاف  
الزوايد ان يحذف **قوله** وسمى تلخيص الفتح لانه تلخيص اعظم اجزاء **قوله** اذ لا يقتض  
للتخصيص قال بعض العلماء يجوز ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقي بان يكون  
انا اسأل الله لا غير لان ما الفت لا يصلح لان يلتفت اليه غير فضلاً عن ان يسأل

النفع

هذا هو المقيد في قوله لا ياتكم القوم اجمعون لان النفع في نفسه غير النفع عما ان يكون مثلاً افعال الناقصة بتفصيله من غير الضرورة كما ذكرنا في الفاضل الرفيع وامثالها وخصوصاً ما يعني خاصاً حالة من ضمير يقع الرجوع اليه حكم النفع ان يصير حكم النفع ثابتاً للعيب خاصاً به بحيث يمكن العكس ويجوز ان يكون عملاً الاول خصوصاً ما نصب على المصدرية باقياً على معناه ان يخص حكم النفع بالعيب خصوصاً قوله مثلاً اذا قيل لم ياتكم القوم اجمعون كان نقياً للاجتماع النظام ان النسخة اجمعين على الحالية من القوم بمعنى مجتمعين اذ لو كان مرفوعاً كما في أكثر النسخ التي رأينا كان تأكيداً له فلا يدل على الاجتماع في زمان كما سيظهر في الاشارة في بحث تأكيد المصدرية ولو اريد بالاجتماع في اصل الفعل دون الزمان لم يظهر ايضاً فائدة رجوع النفع الى العيب اذ المعنى المأخوذ من العيب حاصل من نفس المقيد والا لكان اجمعون تاسيساً لا تأكيداً فلا تفاوت في المودى سواء رجع الى العيب ام الى المقيد فتدبر قوله لقد افراط المص الا فراط التجاوز عن الحد ويقابل التعريف في المثل الجاهل ما منطوقاً او منطوقاً قوله وتلويحاً ثانياً ومقرباً ثالثاً ذكرنا في البيان ناقلاً عن صاحب الكشاف ان التعريف ان يذكر شيئاً تدل به على شيء اخر لم يذكره كما يقول يحتاج للمحتاج اليه حيث لا سلم عليك فكانت امانة الكلام الى غرض تدل به على المقص وسمى التلويح لانه يلوغ منه ما يريد فذكر التلويح في الكشاف والتعريف في الثالث تفصيلاً ثم التلويح حيث قال قابلاً للاختصار منقراً الى الايضاح والتجريد كما اشار اليه انا في قوله اذ كل المذكور من القواعد وغيرها اول القواعد والشواهد والامثلة بالمذكور ليصح الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره قوله ولعل عجب اي انه بما مر عجيب حسن وجه الاتحاشاف فيه من فضل الخناج حيث سب الزيادة الاخصاب بعد وضاف الزوايد ان يحذف قوله وسمى تلخيص الفتح لانه تلخيص اعظم اجزاء قوله اذ لا يقتض للتخصيص قال بعض العلماء يجوز ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقي بان يكون انا اسأل الله لا غير لان ما الفت لا يصلح لان يلتفت اليه غير فضلاً عن ان يسأل

النفع به فيكون المراد استحقاق مؤلفه ويجوز ان يكون النفع اخصاً فيلزم ان اسأل الله  
تعالى في ولا تحت ادنى من علماء الزمان وكلما هي ليس بشيء اما الاول فلان استحقاق مؤلفه  
بحيث يدعى عدم صلاحه لانه يلتفت اليه غير مناسب لما سلفه من مدح مخففة وتبر  
على المفاجاة لا يتكلف واما الثاني فلانه ليسا من هنا من يعتد بشركة معارفه وعتاده  
في السؤال حتى يحتاج الى التخصيص وتوجد جملة الحسن وذلك ايضا **قوله** ولا يلتفت  
فيل عليه يجوز ان يكون التقديم لقصد التقوى اشارة الى انه عارجاه ولا جأته من الله  
فان اذ من يبرهون غير علمه ولا يجيب بسببه فهو يتجمل بافهامه وسعة منافع من الاما  
الانه لا يعتمد على ما باليغ في وصف مؤلفه بل يسأل الله مع الانتفاع به **قوله** فكانت فتد  
جعل الواو للحال الغرض من جعل الواو للحال ان يكون الجملة قيد جميع الافعال من التاليف  
وما عطف عليه **قوله** فاما بالجملة الاسمية ولو اذ بالنعلمية لكان للعطف اظهر وان  
اختلف الجملة في المضمر والمضارعة لقصد الاستمرار التجدد في المعطوف الغير المناسب  
في المعطوف عليه واعتبر فيه بان ما جعل الواو للحال جميع الجملة حالية في الحاجة الى الواو  
ولما المسند اليه المقدم بل يكف ان يقال اسئل الله مع والجواب ان قصدا لاستيناف في  
اقرب فلا يحصل الغرض المذكور ولا كذلك توحى العطف في الاسمية كما لا يخفى لا يقال يجوز  
كون الواو للاعتراف لانا نقول وقوع في اخر الكلام من حيث ضعيف فان قلت لا يلزم من  
انتفاء متعدي التخصيص والتقوى انتفاء جملة من التقديم مطلقاً لجواز ان يكون المراد  
بيانه موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر دون وصفية الخبر كما قيل في الفرق بين الزايد  
يشرب ويشرب الزايد فليت قهلاً اناسال الله انشاء السؤال لا اخبار عن انصافه وكولم  
فان داخ الى اعتبار ذلك ليس الكلام في بيان حال المصير بل في بيانه فليت قهلاً مثل الترتيب والتاليف  
والتسمية والسؤال **قوله** حال من ان ينفع ان من المجموع والتقديم اسأل الله مع الانتفاع  
كايان من فضل والحال مبين هيئة المفضل والعامل فيها اسأل وليس فيه تقديم ما في ميزان  
المصدرية عليها **قوله** المحسب وكما في برهان المحسب المحسب وقد سبق بيانه في اخر شرحه الذي بانه  
شما المراد من قوله هو اما الكفاية في جميع المقالات حتى في اجابة هذا السؤال وفيه مبالغة او الكفاية في ذلك

هذا هو المقيد في قوله لا ياتكم القوم اجمعون لان النفع في نفسه غير النفع عما ان يكون مثلاً افعال الناقصة بتفصيله من غير الضرورة كما ذكرنا في الفاضل الرفيع وامثالها وخصوصاً ما يعني خاصاً حالة من ضمير يقع الرجوع اليه حكم النفع ان يصير حكم النفع ثابتاً للعيب خاصاً به بحيث يمكن العكس ويجوز ان يكون عملاً الاول خصوصاً ما نصب على المصدرية باقياً على معناه ان يخص حكم النفع بالعيب خصوصاً قوله مثلاً اذا قيل لم ياتكم القوم اجمعون كان نقياً للاجتماع النظام ان النسخة اجمعين على الحالية من القوم بمعنى مجتمعين اذ لو كان مرفوعاً كما في أكثر النسخ التي رأينا كان تأكيداً له فلا يدل على الاجتماع في زمان كما سيظهر في الاشارة في بحث تأكيد المصدرية ولو اريد بالاجتماع في اصل الفعل دون الزمان لم يظهر ايضاً فائدة رجوع النفع الى العيب اذ المعنى المأخوذ من العيب حاصل من نفس المقيد والا لكان اجمعون تاسيساً لا تأكيداً فلا تفاوت في المودى سواء رجع الى العيب ام الى المقيد فتدبر قوله لقد افراط المص الا فراط التجاوز عن الحد ويقابل التعريف في المثل الجاهل ما منطوقاً او منطوقاً قوله وتلويحاً ثانياً ومقرباً ثالثاً ذكرنا في البيان ناقلاً عن صاحب الكشاف ان التعريف ان يذكر شيئاً تدل به على شيء اخر لم يذكره كما يقول يحتاج للمحتاج اليه حيث لا سلم عليك فكانت امانة الكلام الى غرض تدل به على المقص وسمى التلويح لانه يلوغ منه ما يريد فذكر التلويح في الكشاف والتعريف في الثالث تفصيلاً ثم التلويح حيث قال قابلاً للاختصار منقراً الى الايضاح والتجريد كما اشار اليه انا في قوله اذ كل المذكور من القواعد وغيرها اول القواعد والشواهد والامثلة بالمذكور ليصح الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره قوله ولعل عجب اي انه بما مر عجيب حسن وجه الاتحاشاف فيه من فضل الخناج حيث سب الزيادة الاخصاب بعد وضاف الزوايد ان يحذف قوله وسمى تلخيص الفتح لانه تلخيص اعظم اجزاء قوله اذ لا يقتض للتخصيص قال بعض العلماء يجوز ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقي بان يكون انا اسأل الله لا غير لان ما الفت لا يصلح لان يلتفت اليه غير فضلاً عن ان يسأل

المفعول



وفيه انتظام الجمل كما ذكر العلامة في اياك شتمين انما لا حسن انما تيراد الاستعانة بتوفيق الله  
 على ايراد العبادة ليلام الكلام . فعلى هذا كان الانسب آه لنبسب التعليل الذي تضمنه  
 وجوب بسبب عطف على الجملة المستأنفة المذكورة بان المعطل هو كوال النفع منه  
 كما صرح به صاحب المقام وغيره ان في قسم النجوم الحوج الى النقل مخالفة ما ذكره المشهور من  
 ان المحضوص اما مبتدأ والانشاء خبر له مقدم عليه او خبر مبتدأ محذوف . ثم عطف  
 الجملة على المفرد وان صح باعتبار قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار بقرير  
 الكلام على ما اشار اليه الشرح في اوائل بحث الاستعانة من شرح المقام ان يقال ثم عطف الجملة  
 على المفرد وان صح باعتبار كذا الا يصح ههنا ولا يحسن وانما يصح او يحسن اذا لم يكن في الحقيقة  
 من عطف الانشاء على الاخبار لكنه في الحقيقة آه ومثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع الامتوجع  
 لكن كما يقال زيد وان كان غنيا الا انه بخيل فلا ولكن ليس بخير بل هو لا يستدركه كذا  
 واقعان موقع الخبر والخبر مقدر بحسب ما يقتضيه المقام وان لم يكن المقدر عين المذكور كما يقول  
 في المثال المذكور زيدا وان كان غنيا لا غناء عنه وانما يكون عنه غناء لو لم يكن بخيلا انا اذ  
 بخيل ففسد على هذا ثم قد يجاب عن اعتراض لزوم عطف الانشاء على الاخبار بانه يجوز ان يكون  
 يعبر عن عطف القصة على القصة بدون الاخبار بنية والانشائية وفيه نظر لشرح ان في جملة  
 الفصل والوصل بان السكك والمصر لا يسلطان ما ذكر بل هو وجه دقيق حسن اعتبره صاحب الكشف  
 في قوله ثم فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا وها بنكرانه ويغفرون معطوف  
 عليه انشاء فلا وجه لرفع اعتراض الشرح من طرف المصر بما ذكر وليس مراد الشرح المحقق في  
 مثل هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار في شرحه الى ان عند الكلام على قوله تع يا ليتنا نرد ولا  
 نكذب بآيات ربنا الى جواز عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام وفي مباحث الفصل ولو  
 باعتبار عطف القصة على القصة واكتسبه ونص في اول احوال المسند على جواز لبت زيدا قائم  
 وعمر ومنطلق بعطف الجملة الثانية على مجموع الجملة الاولى فكيف يتصور منه ان يرد مطلقا  
 وانما مقصوده الاعتراض بهذه التوجيه اندفع ما ورد في الشرح من ان رد هذا التركيب  
 مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القرآن حيث قال الله تعالى وما يؤمن بهنم وبشره

في قوله تعالى وما يؤمن بهنم وبشره  
 انما هو من قوله تعالى وما يؤمن بهنم وبشره  
 في قوله تعالى وما يؤمن بهنم وبشره

وما في قوله تعالى وما يؤمن بهنم وبشره  
 الا انما في قوله تعالى وما يؤمن بهنم وبشره  
 في قوله تعالى وما يؤمن بهنم وبشره

انما في قوله تعالى وما يؤمن بهنم وبشره  
 في قوله تعالى وما يؤمن بهنم وبشره  
 في قوله تعالى وما يؤمن بهنم وبشره

في قوله تعالى وما يؤمن بهنم وبشره  
 في قوله تعالى وما يؤمن بهنم وبشره  
 في قوله تعالى وما يؤمن بهنم وبشره

معدا فاجاب الفاضل المحشي عن قول الشرح لكنه في الحقيقة آه بان ذكره جائز في الجمل التي لها  
 محل من الاعراب قال وكذا في محبة قاطعة على جوارحه قوله تع قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه  
 الواو من الحكاية لان المحكي ان قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل ليس هذه الجواب مختصا بالجملة  
 الحكيمية بعد القول اذ لا شك من بسطة في حسن قوله زيد ابوه صالح واما افسقه وعمر ابوه  
 بخيل واما ما جوده وفي بحث اما ولا فلجواز ان يفرد المعطوف فعل بقريرته ذكره في المعطوف  
 عليه ان قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل ومبتدأ ان قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل في وجود  
 هذين الاعتقالتين الظاهر من كيف يكون ما ذكره محبة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار  
 اللهم الان يقال التفسير خلاف الظاهر لكن كون الجملة قطعية بهذه المعنى محلنا بل او قد يقال هذه الجملة امرية  
 والمقصود بها تبكيث الشرح والخطاب في قوله وكذا في منوب اليه ولا يمكن للشارح ان يصير التفسير من  
 المذكورين اذ يقال لما جوزت التفسير في الآية فلجوز كلام المعنى مثله فلا وجه للاعتراض عليه  
 واما ثانيا فلان هذه لما كان وجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبر لم يكن عطف  
 ما جوده وما افسقه من عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفس  
 حسيه من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد بل من عطف المفرد الذي متعلق جملة  
 انشائية ولا كلام فيه اللهم الان مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبار بنية ظاهرا الكفاية  
 في توجب التركيب الذي استصعبه الشرح فتأمل في رد المحشي ايضا بافعال ان يكون الواو من  
 الحكيم وماتفل منه رحمه من انه لا مجال للعطف الا بتاويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقال  
 تقديره وقولنا نعم الوكيل مما يجوز العطف على الخبر المقدم بعينه حسبا وفيه نظر لان التكليف  
 الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدر لفظة قولنا بل مجرد ان فيه تقدير بل ضرورة  
 داعية فلو عطف الجملة المذكورة على حسبا ولا يخفى ان كون الانشائية خبرا يقتضي التفسير  
 عنه لكان تكلفا مثله ثم الاحتمال الموجود في توجب التركيب من حمل الواو المذكورة على  
 الاعراض وادعاء ان قوله وهو حسي ان كقولنا الحمد لله على دار وان المعطوف عليه لقوله  
 ونعم الوكيل قوله وانما ان الله وجملة حاله لها محل من الاعراب فيجوز عطف الانشائية  
 عليه وامثال هذا كثيرة فكفانا الخلل في غيره مؤنثا وان ليس في ذكره فائدة ذائدة فبا محرن

في قوله تعالى وما يؤمن بهنم وبشره

في قوله تعالى وما يؤمن بهنم وبشره  
 في قوله تعالى وما يؤمن بهنم وبشره  
 في قوله تعالى وما يؤمن بهنم وبشره







ان يبرح البلاغة ما اذا و غير **ق** ماخوذة من مقدمه الجيش اي منقوله عنها او مستقارة ولكن  
 ان يكون كل منهما منقولاً من قدم والباء على ما عرف في لفظة الحقيقة من الوجهين فمنها ثلث  
 احتمالاً فظاهر كلام الرخاش في الفائق مشعر بالثاني حيث قال المقدمة الجماعة التي يتقدم  
 الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعمل لاول كل شيء فتبيل مقدمه الكتاب وفتح الدال  
 خلف وكلام المغرب مشعر بالثالث حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومن مقدمه الجيش ومقدمه  
 الكتاب بالكسر وكلام الشارح يحول على احد الاحتمالين الاولين قطعاً ثم المقدمة فيجعل  
 من قدم المتقدم لان هذه الطائفة لا تشملها على سبب التقديم كانا تقدم نفساً اولاً  
 فادتا البصيرة تقدم من عرفها على من لم يعرفها **ق** لا يتوقف عليه ما لا يشروع  
 كما صرح به في المختصر والابطل طرده بالمبادئ **ق** كعرفة عنه وغائبه وموضوعه  
 المراد من المعرفة مطلق الا ان اعم من التصور والتقدير فيكون في الحداي التفرقي  
 بمعنى التصور وفي الغاية والموضوع بمعنى التصديق قال بعض الافاضل التمثيل على رأي  
 القوم فانهم جعلوا مقدمه العلم بالتفسير المذكور ولذا كبر جعل هذه الامور في شرح  
 الرسالة مقدمه الكتاب لا مقدمه العلم وفيه التوقف عليها واما عاراً في فليس مقدمه  
 العلم الا التصور بوجه ما والتصديق بغاية ما ولهذا اطلع الشارح فيه ويلزم  
 ما عرّب عنه وهو الاحتياج في توجيه قولهم المقدمة في كذا وكذا ان تكلف ولم يطعن بلزوم  
 التناقض بين كلاميهما وعمم البعض واما ذكره من انه لا يثبت عنه الا مقدمه الكتاب  
 فانما هو بالنظر الى قولهم المقدمة في كذا وكذا او الا فلا وجه لمنع كون التصور بوجه ما مع  
 قرينة مقدمه العلم عنه بمعنى ما يتوقف عليه الشروع مطلقاً **ق** لطائفة من كلامه  
 قال صاحب الكشاف في اواخر سورة النور الطائفة الفرق التي يمكن ان يكون جماعة  
 واقلاً ثلثة واربعة ومع صفة غالبة كانا الجماعة الطائفة حولة الشيء وذكره في آخر  
 سورة البقرة ان الطائفة اسم جماعة يطوف بالشيء ومحيط به واقلاً اثنا عشر  
 وعن المجاهد الواحد وما فوقه وبهذا فسر ابن عباس رضي الله عنهما في قوله مع  
 فلولاً نظر من كل فرقة منهم طائفة لانه اسم لقطعة من الشيء واحداً واكثر وقيل لانه

في قوله الطائفة  
 في قوله الطائفة  
 في قوله الطائفة

مقدمه انقصت اليه علامة الجماعة اعني التاء فروع المعينان فاطلقت على الواحد وعلى ما فوقه  
 وهذا المعنى الثاني هو الانسب بالارادة ههنا والمراد بالكلام اللفظي لا العفلي على ما عرفت واما  
 فقه في شرح الرسالة ووجه ههنا امور ثلثة كما في بعض النسخ فاما بتقدير مضاف اي ذوات  
 امور ثلثة او باطلاق ما هو اسم اللفظ على المعنى يجوز الكمال العلاقة بينها مع ان منصب  
 الغرض هناك دفع اشكال التوقف فقط لا النظر فيه ايضاً وما ذكره كاف في دفعه او باطلا  
 اسم المعنى على اللفظ اعني اطلاق الامور المذكورة واراد ذواتها والقرينة في الكلام مسبق  
 من اشارته ههنا ونصرح في المقام بانها الفاظ فان قلت اذا جعل مقدمه الكتاب عبارة  
 عن الفاظ يلزم الحذف في قوله لا يرتبط بها اي بما فيها اذ المقاصد انما يرتبط بما فيها  
 تلك الطائفة لا بالانفس وفي قوله سواء توقف عليها اي على معاني تلك الطائفة وفي قوله وانما  
 اي بما فيها ومعلوم ان ارتكاب الحذف في موضع واحد اعني قوله لطائفة ان المعاني طائفة  
 اولاً قلت بعد ما عرفت ان الشارح نص على ان مقدمه الكتاب عبارة عن الفاظ وطريق  
 الافادة والاستفادة لما كانت هي الفاظ لم يجز ان يفتقر مضاف في المواضع المذكورة  
 هذا ثم اطلاق المقدمة على الطائفة المذكورة لا يجتاز الى اصطلاح جديد لعدم توقف  
 ما قصده من دفع الاشكال عما وقع في اواخر الكتب على ذكره لا الى نقل من كلامهم كما  
 لا يجتاز الى اطلاق الفن مثلاً على جزء من الكتاب البرلم مع وجوده على ما ثبت عليه من نقل  
 الكتابين والله اعلم والقول بان تسمية الفاظ بمقدمه الكتاب انما يصح اذا كانت دالة  
 على مقدمه العلم حتى يكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ربما يمتنع بانه قد قال  
 مولانا عضد الملة والدين الموفق الاول في المقدمة ما ذكر فيه مما لا يتوقف عليه  
 الشروع في المسائل بل نفس المسائل فاذا اجاز اطلاق المقدمة على ما ليس مقدمه العلم  
 فلما حذره في اطلاق مقدمه الكتاب على دوامها هذا واعتبر بعض الافاضل بان تعريف  
 مقدمه الكتاب يستلزم ان يكون كل مسألة من مسائل الكتاب اذا قدمت امام الحق مقدمه  
 الكتاب ولكن نقول بعد تسليم بطلان اللازم غيا تقدير حقوق الارتباط المتبادر من التعريف  
 ان لا يكون تلك الطائفة من مقاصد الفن فلا يصرف **ق** ولعدم فرق البعض ان قلت

منه

مقدمه على ما عرفت  
 في قوله

واذا تحققت ما قلناه عليك يتبين  
 انما عاراً في بعض النسخ  
 اذ بطلان الدال على ان في العبارة  
 قصور



فالحاصل الفرق بينهما قلت البانية الكلية لان مقدم الكتاب عما سبق مجموع الطائفة التي قد مر المؤلف  
 امام الحق فلم يقدمه وان حصل فيه الارتباط والاشتغال لا يصح عليه التبريق ومقدمته  
 العلم معان مخصوصة ان قلت فكل يجوز احتمال مدلول مقدمته الكتاب على مقدمته العلم كلا وبمعنى  
 قلت نعم كما هو الظاهر من قول الشيخ سواء توقف آه ثم وجه اندفاع الاشكالين بالفرق ظاهر اما  
 اندفاع الثاني فلان الطرفين بيان المتبادر والمطروق الا لفظ كما اشار اليه سابقا واما اندفاع الاول فلان  
 المقدمة المذكورة مقدمته الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها موقفا عليه للشروع فيجوز تأخيرها  
 فان قلت هذه الدفوع انما يصح اذا لم يكن معرفة الغاية مما يتوقف عليه الشروع فان هذه المقدمة  
 مشتملة على بيان غاية العلوم الثلاثة كما سبق قلت مما يتوقف عليه الشروع التصديق بان  
 فائدة مخصوصة يترتب عليه دائما واما الاعتقاد بما هو غاية وفائدة في الواقع فلا كما مر  
 في المحنة في حاشية الصغرى ان قلت فما التكليف الذي احاطوا اليه في النقض عن الاشكالين قلت  
 اما التكليف في دفع اشكاله التوقف فالقول بان المراد الشروع بالبصيرة اذ هو تكليف على  
 نوعه وكيف لا والشروع بالبصيرة لما كان يحصل بآية مما ذكر في اوائل الكتب وبانقص منه  
 كما اعترف به الفاضل المحقق لم يصدق على الامور المذكورة انه يتوقف الشروع بالبصيرة  
 عليها اللهم الا ان يقال المراد توقف البصيرة على نوع بحيث يحصل به في ضمنه ان يتردد  
 كان او يقال المراد توقف عدم من حدود البصيرة ولا شك ان الحد الحاصل بالاربع  
 لا يحصل بالثلاثة والاشنين وبالواحد فان قلت الحاصل بالواحد حاصل بالاشنين قلت  
 ان تضمن الاثنين ذلك الواحد فلا ضرر بحصول الموقوف عليه والافلا في الحصول فتأمل  
 واما دفع اشكال النظرية فلعله اراد به ما ذكره الموز في شرح المغنا 2 من ان في  
 تجريبية والمضني ان هذه مقدمته تجرد من هذه الثلاثة وتنبط منها او اراد به بعض  
 ما اراد به الشريفي ولدفع اشكال النظرية في قولهم المقدمة 2 كذا وجه آخر وهو تعبير  
 الحضاف او وضع المقدمة 2 كذا فلا يلزم طرفية الشيء لنفسه 2 لا فائدة في ذكره الا  
 الاطلاق المراد من الاطلاق معناه اللغوي اعني التطويل والكلام من قبيل التعليل بالمحال  
 كما قيل في قوله لا يند وقوفه في الموت لا الموتة الاولى 2 تنبئ عن الابانة والظهور

المعطف  
 البانية الكلية

المعطف تفسيره وفي العبارة اشعار بان مقدمته تركيب الفصلية على الظهور كما ذكر  
 صاحب الكفاية في المثلج اما كون معناه نفس الظهور فغير تارة لان التلويح من الصريح  
 عدم الجزم في ذلك حيث قال ففتح الجمع بالضم فصاحته جاذبة لفتح لا بلحذوا ففتح  
 الجمع اذ انكلم بالعربية وافصحته الشدة اذ انقطع لباؤها وخلص للنمى وقد افصح  
 اللين اذ ذهب اللين عنه وافصح الصبح اذ ابداء ضوءه وظهر اوضح مقصود واضمح  
 الرجل من كذا اذا خرج منه ثم كلامه وقوله الشارح رقة الله وافصح اي صرح بذكر علم ان  
 المعنى اللغوي هو وجوده وهو الظهور وفي التفسير الاول اشارة الى ذلك ايضا حيث  
 قدم الامر الوجودي وهو انطلاقي الشئ واخر القديم الا لازم له قابلية التداخل للمعنى  
 هذه المعنى في موضع اثبات ان المعنى اللغوي الامر الوجودي محل نظر الا ان جعلت  
 عطفا تفسيريا للانطلاق بتقرينة السياق وكلام الشارح في شرح المغنا 2 يشر بان معناه  
 الامر الوجودي حيث قال في تفسير الفصلية هو من قولهم فصح الجمع اذ اخلصت لغته  
 من اللكنة فجاءت ولم يلحن واصلة من فصح اللين اذ اخذت رفوعة فذهب لباؤها 2  
 يوصف بالمفرد كثر في المختصر ان المراد بالمفرد ما ينفك بالكلام وفيه تأمل لان المعنى صرح  
 بان البلاغة يوصف بها لا غير اذ فقط وعدم اتصاف المركب التفسير بل بلاغة خلق  
 تروى ثم ان الفاضل المحقق رحمه الله رد انما ويل في جانب المفرد بلزوم الاحياء في حينه في  
 نعتين فصاحته المفرد في قود آخر يقتل بدونها فاخترنا التاويل في جانب الكلام واورد  
 عليه المفرد يتناول الاعلام المركبة مع جواز اشتغالها عما تنافر الكلمات كما مره امدح  
 اذا سمي به فالاحياء المذكور ياق ويمكن ان يقال لا نعم ان امدح امدح اذا سمي كان كل  
 من جزئية كلمة حتى يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل منهما بمنزلة حروف المباد في المحققين  
 اذ لا يقصد به في هذا الموضع معنى اصلا 2 وقصيدة فصيح في النظم القصيدة ما غوة  
 من القصيدة لان الشعر يقصد به تجويد ما وتندبها وانما علم ما عرف في نظائره من الوحيين  
 او من القصيدة وهو المعنى السمين الذي يقصد ان ينكر اذا خرج من قصيدة كمنه  
 فسموها كما يستعار السمين للكلام الجزل المصيح والغث للردى منه وانما للوحدة وقبل

فانما المعنى اللغوي هو وجوده وهو الظهور وفي التفسير الاول اشارة الى ذلك ايضا حيث  
 قدم الامر الوجودي وهو انطلاقي الشئ واخر القديم الا لازم له قابلية التداخل للمعنى  
 هذه المعنى في موضع اثبات ان المعنى اللغوي الامر الوجودي محل نظر الا ان جعلت  
 عطفا تفسيريا للانطلاق بتقرينة السياق وكلام الشارح في شرح المغنا 2 يشر بان معناه  
 الامر الوجودي حيث قال في تفسير الفصلية هو من قولهم فصح الجمع اذ اخلصت لغته  
 من اللكنة فجاءت ولم يلحن واصلة من فصح اللين اذ اخذت رفوعة فذهب لباؤها 2  
 يوصف بالمفرد كثر في المختصر ان المراد بالمفرد ما ينفك بالكلام وفيه تأمل لان المعنى صرح  
 بان البلاغة يوصف بها لا غير اذ فقط وعدم اتصاف المركب التفسير بل بلاغة خلق  
 تروى ثم ان الفاضل المحقق رحمه الله رد انما ويل في جانب المفرد بلزوم الاحياء في حينه في  
 نعتين فصاحته المفرد في قود آخر يقتل بدونها فاخترنا التاويل في جانب الكلام واورد  
 عليه المفرد يتناول الاعلام المركبة مع جواز اشتغالها عما تنافر الكلمات كما مره امدح  
 اذا سمي به فالاحياء المذكور ياق ويمكن ان يقال لا نعم ان امدح امدح اذا سمي كان كل  
 من جزئية كلمة حتى يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل منهما بمنزلة حروف المباد في المحققين  
 اذ لا يقصد به في هذا الموضع معنى اصلا 2 وقصيدة فصيح في النظم القصيدة ما غوة  
 من القصيدة لان الشعر يقصد به تجويد ما وتندبها وانما علم ما عرف في نظائره من الوحيين  
 او من القصيدة وهو المعنى السمين الذي يقصد ان ينكر اذا خرج من قصيدة كمنه  
 فسموها كما يستعار السمين للكلام الجزل المصيح والغث للردى منه وانما للوحدة وقبل



التعريف من اقصدت الكلام ان اقتطعت وقيل لا يسمى الا بيات قصيدة حتى يكون  
 عشرة فما فوقها وقيل حتى تجاوز سبعة ومادون ذلك قطعة **قوله** كاتب فصيح الكتابة  
 يقال في العرف لانشاء النثر والشعر للنظم **قوله** ولم سمع كلمة بليغة قيل عليه الدليل لا يخطئ  
 الدعوى اذ لا يلزم من عدم وصف الكلمة عدم وصف المركب التقييد واجيب بان  
 المراد بالكلمة ما يقابل الكلام وبماز اقرئته السياق فيتناول المركبات التقييدية  
**قوله** واعلم ان لما كانت الفصاحة آفة نوظنة لدفع الاعتراض الذي ذكره بقوله وج لا يخطئ  
 الاعتراض الا ان الاسباب ان يترك قوله وكذا كانت البلاغة في قوله وكذا كل من الفصاحة  
 والبلاغة آفة في غير الشرط قربنا للشرط الاول وتقول في الجواب جزم المص بان الفصيح كذا  
 والبليغ كذا كما لا يخفى ثم هذه المقدمة هي التي ينبغي عليها ان رجع رحم الله الحكم بالتسامح في  
 تفسير الفصاحة بالخلوص وهو المناسب للغة اللغوي الذي ذكره ان رجع فان تمتم الامر  
 ثم المراد من القوانين النحوية والصرفية والنحوية لا البنيانية والمراد بالجرمان على افراد  
 وتركيبا فلا يكون فيه في لغة القيس ولا ضعف التاليف ولو ادرج الجربان على القوانين  
 في كثرة الاستعمال لكان اسبب بقوله وقد علموا حيث اختص فيه على كثرة الاستعمال **قوله**  
 وقد علموا ان الالفاظ آفة قبل ولا بد ان يفهم قوله وقد علموا وعلم المصحة ان ايضا لان  
 علمهم لا يكون سببا لجزم المص ولا احتياج الى ذلك لدخول المص في الجملة **قوله** وقد سماع  
 في تفسير الفصاحة بالخلوص نقل عنه رحمه الله ان وجه كون الخلوص لازما غير محمول لكون  
 الفصاحة وجودية والخلوص عدمية فلا يصح ان يقال الفصاحة هي الخلوص وان صح  
 ان الفصيح هو الخالص وانما استقام في الجملة لغرض البالغة وادعاء كونها فصح الخلوص  
 ورده الشريف بان هذا الوجه يقتضي عدم صحة التعريف لا امتناع التعريف بالمباين على  
 ما هو المشهور والدعوى المذكورة لا يلتفت اليها في التعريفات ويجوز صدق التعريفات  
 على الوجودية كما في قولك البياض لا سواد ويمنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة  
 عن الخلوص اسبب بالمعنى اللغوي حيث يقال فصيح اللين اذا اخذ رغوته وذهب بلباده  
 وفصح الابحيم وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته واجيب عن الاول بان

هذا هو الوجه الذي لا يخفى عليه الفهم  
 في قوله لا يسمى الا بيات قصيدة حتى يكون  
 عشرة فما فوقها وقيل حتى تجاوز سبعة  
 ومادون ذلك قطعة

لا بد ان لا يخطئ  
 في قوله كاتب فصيح الكتابة

هذا هو الوجه الذي لا يخفى عليه الفهم  
 في قوله لا يسمى الا بيات قصيدة حتى يكون  
 عشرة فما فوقها وقيل حتى تجاوز سبعة

كتب

كتب الادباء شحونة بالتعريف بالمباين الغرض منها تعريف علم المتابع بالتبع كما في المقام  
 والعرض ايضا من المتعقبات على جوازها وعن الثاني ان مراد ان رجع في الحمل التفسير ولا  
 في عدم جواز حمل عدم على الوجودي بطريق التفسير وبان للشارح ان يقول ان اردت  
 بالوجودي الوجود وبالعدم المعدوم لا ما جعل السلب جزءا من مفهومه ولا يشك  
 ان المعدوم لا يصلح حمل على الموجود لا قنضا الحمل الاتحاد في الوجود على ان فيما ذكره من  
 مناقشة لانه ان اريد باللا سواد عدم السواد فهو لا يحمل على البياض لان البياض لا يكون  
 فردا لعدم وان اريد به معنى غير فهو ليس بعدم قطعا وعن الثالث بان لا يخفى على من لم يسم  
 في صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة وقبل في هذا اللفظ فصاحة براد ان فيه  
 سلاسة وجرأة وما يؤدى معناه لا مجرد انه ليست فيه نفيضة كيت وكيت وان كان  
 التالفا للاول ويرد على الاول ان الجواز انما يتركب في التعريفات اعتمادا على ظهور العربية  
 كما صرح به ان رجع والمحش في الموضع المذكور في شرحها للمفاتيح والامر بما نحن فيه على خلاف  
 ذلك اذ لم يشتم ان الفصاحة ماذن حتى يبين على ذلك سماع في التفسير بالخلوص كين والمدعى  
 انما عين الخلوص وبالمجمل لا يخفى على المصنف عدم جواز مثل هذا الجواز لاختلاله بما قصد  
 من التعريف وعلى الثاني ان قوله وان صح ان الفصيح هو الخالص يابى عن حمل العمل على ما ذكر  
 كما لا يخفى وعلى قوله وبان للشارح انه لا خلاف في جواز حمل المعدوم بالمعنى المذكور على الوجود  
 ولذا اختاروا في تعريف الحكم كون التعابير بن مفهومها مخدرة ذاتا بمعنى ان ما صدق عليه  
 ذات واحدة وجواز صدق المفهومات العدمية على الموجودات الخارجية مما لا شبهة فيه  
 لكونه لازما لتعليل التفسير **قوله** سهيلا للام لتعليل التسامح وقيل العلة الاولى للتسامح  
 وللتعليل ايضا بملاحظة التعليل الاول والمعنى ان التسامح المبني على التفسير باللائم  
 سبب سهيلا للام ولكن تقول العلة الاولى علة للحكم بالتسامح والثانية لنفس التسامح ثم  
 وجه التسهيل في التفسير باللائم المذكور ان معرفة الخلوص عن الغير انه تحصل بطلان باب  
 من ابواب الصحاح وغيره ومعرفة الخلوص عن مخالفة القيس تحصل بطلان العلة  
 مختص من مختصات الصرف واما معرفة كثيرة النور بين العرب والعرباء فمحتاج الى

هذا هو الوجه الذي لا يخفى عليه الفهم  
 في قوله لا يسمى الا بيات قصيدة حتى يكون  
 عشرة فما فوقها وقيل حتى تجاوز سبعة

هذا هو الوجه الذي لا يخفى عليه الفهم  
 في قوله لا يسمى الا بيات قصيدة حتى يكون  
 عشرة فما فوقها وقيل حتى تجاوز سبعة



تتبع تركيب احاد الاعراب المخلص المنتشرة جدها ولا يخفى ان الاشياء **قوله** ثم لما كان الخالق  
 في الفرد راجعة الى اللغة المراد من اللغة الصرف اذ قد يطلق عليه ايضا كما سيظهر ويحتمل  
 ان يراد به مجموعها الى اللغة رجوعا الى القياس المستنبط من استقراء مفردات اللغة  
 المذكورة في علم الصرف كما سيذكره فيما بعد وانما لم يتعرض لمجمع التناظر لانه لا دخل  
 فيما قصد لكونه في المفرد والكلام واحدا وهو سلامة الجنس **قوله** كانا حقيقتان مختلفتان  
 يحتمل التشبيه بان يكون الاتحاد في الحقيقة مجزؤا به ومع الكون المذكور كما هو الظاهر  
 من كلامه ههنا ونفس السلامة من الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح المفتاح  
 ويحتمل ان يكون مرادنا قولنا لتعذر جمع الحقايق المختلفة لما ينافي ما ذكرناه لان معناه  
 ان جميع الحقايق المختلفة متعذر فكذا ما في حكمها اولان الكلام هناك في فصاحة المفرد  
 وفصاحة الكلام وههنا في الفصاحة بافهام التلمذ والبلاغة بتفسيرها **قوله** لمعان  
 محصولها قبل الظاهر ان يقول معنى حصوله اذ لا تعدد لبلاغة اللفظ اللهم الا ان يراد  
 جزئيات البلاغة ولا احتياجا الى ذلك اذ لا بعد في ان يقال البلاغة لمعان وتفسيرات  
 يكون محصول الكل ومجموع شيئا واحدا **قوله** ولا يوجد قدر مشترك هذا عذر عن تفسير  
 مطلق الفصاحة ايضا ومعناه انه لا يوجد قدر مشترك باعتبار اطلاق اللفظ المشترك  
 فلا بد ان لا مشترك لفظيا الا يوجد بين معنييه قدر مشترك كالجسمية والوجودية **قوله**  
 لان اطلاق الفصاحة اه تعليل لقوله ولا يوجد قدر مشترك ودفع لتوهم كون  
 الفصاحة قدرا مشتركا وقوله ولا يخفى توضيح لتعذر تعريف المطلق في المشتركة للفظ  
 بمثال جزئي لا استقلال على الدعوى الكلية به اذ لا احتياجا الى الاستدلال ولكن يعرف  
 المطلق فيما لا مطلق فيه تامل **قوله** فطر الى الظاهر يحتمل ان يكون ترددا في ذلك  
 ويحتمل ان يكون مجزؤا به وان كونه مشتركا لفظيا بين علم الظاهر واعلم انه يتعذر  
 جمع الحقايق المختلفة في تعريف واحد على ان يعرف الشيء علمه يعرف منه تمام حقيقة  
 كل من مختلف الحقايق المنفردة تحته لانه يتعذر تعريفه بوجه يبيد تحت مختلفات  
 الحقيقة لوجوب اندراج الانواع تحت تعريف الجنس وانما اراد تعذر مطلق

في قوله لا يوجد قدر مشترك  
 لا يوجد قدر مشترك في اللفظ  
 بل في المعنى

في قوله لا يوجد قدر مشترك  
 لا يوجد قدر مشترك في اللفظ  
 بل في المعنى

الجمع ولما قيد بقوله ولا يوجد قدر مشترك بينهما ولو ترك هذا القيد وحمل تعذر الجمع  
 على الوجه الاول كما يناسب قوله علم وجه يخصه ويليق به لكان اظهر فقامل **قوله** مطلق العرف  
 في اطلاق المطلق على المشتركة اللفظية بالنسبة الى معانيه لا يخفى عننا **قوله** ولا يوجد  
 الاعراض قبل فيه شايح لان الاعراض على قوله فنقول كل منهما يقع صنعة اه بلا غفلة قوله  
 لم اجده لا على هذه القول وهذا الاعراض او رده خطيب اليمين على المص في حال حيوة  
 والجواب للمعترض فان قلت عبارة الابطحاج هكذا للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة  
 اقول مختلفة لم اجد فيما بلغني منها ما يصلح لتعريفها به ولا ما يشير الى الفرق بين كونها  
 بها الكلام وبين كون الموصوف بها التكلم ومقتضى هذه العبارة كما ترى ان تعريفي افهما  
 بهذه الوجه لم يكن معنويا من كلامهم بطريق الاشارة ايضا واذا كان التفسير المذكور مأخوذا  
 من اطلاقهم واعتبارهم كان معنويا من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح نفي الاشارة  
 فوجب المصير لجواب المص من ان المراد من الجنس المعروفون قلب الاستعداد من عبارة الابطحاج  
 انا الاقوال التي ذكرها الناس في تعريفها وبلغت المص لا يصلح لتعريفها ولا يشير الى الفرق بين  
 كون الموصوف آه ولا ينافيه فهم ما يصلح لتعريف من اطلاقهم واستفادة الفرق على  
 اعتبارهم وان لم يفهمه عباراتهم المذكورة في صدق التعريف فلا اشكال **قوله** فالفصاحة  
 الكانية في المفرد اشارة الى ان الطرق اعني في المفرد مستوحشة للفصاحة وانما لم يقد المتعلق  
 ككرة مع فهمه في شرح المفتاح بان المعرف باللام الحقيقية كالمحمود الذهن في حكم الكثرة  
 لان القياس وان افترضه كلف الاستعمال لا يبعد بخلاف المحمود الذهن ثم ان  
 تعذيب المعرفة تارة من المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحض لا من دلالة الطرق وقد  
 برهنت في مباحث الجري ان اسم الفاعل المقدر في مثل معنى الثبوت واللام فيه حرف تعريفي الم  
 موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت الفصاحة وان لم تكن بمعنى  
 المصدر الا ان معناها المصدر هو الخلو من فليكن في المفرد طرقا لغوا متعلقا بان ذلك  
 الاعتبار قلت ليس ذلك معناها مطلقا بل باعتبار اضافتها الى المفرد فلا وجه لملاحظة  
 كونها بمعنى الخلو من قبل متعلق الطرق به كما لا يخفى واما ما ذكره الفاضل المحض من يجوز

بغير



تعلق بها باعتبار تضمنها معنى الحصول والكون كما يجوز على البناء في قوله تعالى هل يتبينون الحفم  
 اذ تسود والمحراب والحديث في قوله تعالى هل يتبينون ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا  
 عليه فقيم ان المراد من تضمين الطرف معنى الحصول والكون ان كان مجرد الانصاف ولو  
 في نفس الامر لم يكن في العمل والالزام افعال زبد ورجل في الطرف وان كان انهما معا باعتبار  
 نسبة الحبل وموصوفه فتلك النسبة اما به لانه اللفظ بنفسه او بحاله واما باعتبار  
 نسبة الامر فقط وكفاية التام عنوة كما ثبتت عليه والاول مسلم كما في الامثلة المذكورة  
 حيث نسب البناء الى الحفم والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة لكن الفصاحة خالية  
 عن النسبة لا موصوفها لانفس اللفظ ولا بحاله مثل الاضافة فلا وجه لقياس الفصاحة  
 الى الامثلة المذكورة فليتام **قوله** ونحو لفظ القياس النحوي انما لم يعمل في اللغة القياس  
 الصريح وان كان المراد ذلك اجماعا الى ان منشأ القياس الصريح استواء اللفظ **قوله**  
 حتى لو وجد في الكلمة شئ اشارة الى ان المعنى على السلب الكلي لا على رفع الايجاب الكلي  
 ولما نقل عن اشرار انه لو اعدا منه في قوله والفراتية وفي اللغة القياس لكان احسن  
**قوله** بوجوب نقلها على السلب الشكلي بغير اثناء ونحو كمال المعنى ضد الخفة وهو مقتضى كونه  
 الحاصل بالمصدر والاول هو المراد ههنا **قوله** المعنى بغير الحاء ونحو الحاء المعجمة  
 وكسر فابت اسود وفي كمال الصحاح ان الرواية تكررت في نزع الصالح بضم العينين  
 المهمتين بينهما هاء وبالحاء المعجمة وقيل انما في النسخة بخانين معيتين مضمومتين وبعين  
 مهملتين وانما لم يذكر المصدر في مثال التنافر ما هو في النهاية لانه اذا ذكر الادنى للاعتزاز عنه  
 فما هو في النهاية ينبغي ان يكثر عند الطريق الاول بخلاف ما لو عكس وهكذا في الفرقة **قوله**  
 جمع غديرة في التخصيص الغديرة اللينة من الشعر ويقال للشعر الذي يقع على وجه المرأة  
 من مقدم راسها غديرة لانها غودرت اي تركت فطالت كما يقال **قوله** والضمير عايد  
 الى الفرع في البيت السابق وهو قوله وفرع يربن التين اسود فاحم اثبت كقنوا النخلة  
 المتشكك وقد يروى غدايرها فالضمير راجع الى المحبوبة ثم الفرع الشعر التام والتين النظم  
 واسود صفة الفرع وكذا فاحم وهو شديد السواد كالنجم والاثبت الطويل الكثير الاصول

التي هي في كمال الصحة والبرهان  
 في قوله تعالى هل يتبينون  
 في قوله تعالى هل يتبينون  
 في قوله تعالى هل يتبينون

في قوله تعالى هل يتبينون

كذا في التخصيص اثبات النبات ياث اثنا عشر اشكروا الله والفتو كما شبه التحل وجمع فيما بمنزلة  
 الفتوة في الكرم والمتشكك بمعنى كثير التشكال بكسر العين صفة للفتو والتشكال وكذا المتكلم  
 بضم العين الشمر في وهو ما عليه التفسير من عيمان الفتو يقال تشكك الفتو اذ اكثر شراجه  
**قوله** الى المعايير العليا بضم العين والفتو ثابت الاعلى **قوله** جمع عقيمة يحتمل ان  
 يكون جمع عقيمة بكسر العين وسكون الفاق كرمية ورافع صريح به في الصحاح وقد يروى  
 بدل العتاص المذار وجمع قد يروى وجمع غشبة ذات اطراف يذري بها الطعام  
 وينبغي الكدر والمراد بها في البيت المشط وفي التفسير بالمذار مبالغة لا تخفى **قوله**  
 وجمع الخصلة المجموعة من الشعر الخصلة بالضم لينة من الشعر وفي اساس البلاغة  
 وبحال اللغة ان العقيمة خصلة ياخذها المرأة من شعرها فتلبسها ثم تقطعها  
 يبيح الفتو هاتم ثم سلبها ثم سكون العين ونحوها لغة في الشعر كذا في التخصيص  
**قوله** يعني ان ذوا يبد منه ودة على الراس بحيث فان قلت من اين يفهم هذا لشد  
 من البيت قلت يفهم في الجملة من مستشرقات خصوصاً اذا اقوا على صيغة المفعول  
 ويفهم ايضا من العتاص لانه العقيمة شعر ذات عتاص وهو الحنيط الذي يعقن  
 اطراف النواصب كذا في بحال اللغة وفي تلخيص العقوق ضبوط تصبغ سوادا وقيل  
 بها الشعر في التمام واحد عتاص وقول اشرار روى الله المجموعة دون المجموعة شعر  
 بما ذكر وبالجمل العتاص على تفسير اشرار مع الغداير بعد ان شئت لا غير فظهر ان  
 مراد اشرار روى الله ان شعر محمد وحمته ينقسم الى ثلثة اقسام لا الى اربعة كما توهم  
**قوله** والغرض بيان كثرة الشعر ولما في جمع العتاص مع افراد المشع والمرسل بينها  
 على ان العتاص مع كثرتها كانا تغيب في شئ واحد ومرسل واحد من جملة كثرتها **قوله**  
 وزعم بعضهم في قوله لزال ذلك التشكل الزاعم هو الخلق في شئ المشهور ان الحروف في  
 هو حرفي شئ تشكك خصم والمجموعة ما عداها ونحوها ظل قد يربض اذا غرخت  
 مطيع والشايد حرفي احمك قطبت والرفوة ما عداها وما عدا حرفي لم يرب وعا  
 وهذه الحروف في شئ الحروف المعندة بين الرفوة والشدة واختار صاحب الفتح







اشترطوا في فصاحة الكلام كون كل كلمة من كلامه فصيحة والكلام يشمل السورة بتمامها  
 بل القرآن فقوله في نوح المنع الاخير واما اشتراطهم في قولهم فغير ثابت ثم لكن الشارع  
 اجاب على سبيل التمثيل **قوله** ما يفود الى نسبة الجمل او لفظة لا ينع ان كان عالما بعدم  
 فصاحة ما في به ولم يقدر على ايراد الفصحى لزم التمسك وان لم يعلم او علم وقد علم  
 ايراد الفصحى لكنه لم يورده لزم الجمل في الاول والسفحة في الثاني وهو ينتج الجمل فلم  
 الجمل على التقديرين واعترف عليه التوفيق باننا غنم الثالث ونمنع لزوم السفح لجواز  
 ان يختار غير الفصحى ككون دلالة على المعنى المراد اوضح من دلالة الفصحى او غير  
 ذلك مما لا نطلع عليه قال وعرضه فاستحسن وقد يجب ان القرآن في معجزة  
 وتصديق الرسول عليه السلام والاعجاز انما هو البلاغة المشروطة بالفصاحة ووجود  
 كلمة غير فصيحة موجب لعدم فصاحته ما شتمل عليه من المقدار المعجز بالاتفاق الموجب  
 لعدم بلاغته فلا يكون معجزا وهذا الجواب ليس بتمام لانه مبني على ان فصاحة الكلام  
 لازمة في فصاحة الكلام كما اشرنا اليه بقولنا وربما يقال انه مع ان الكلام على تقدير تسليم  
 عدم خروج السورة عن الفصاحة لعدم فصاحته كلمة منها **قوله** غير ظاهرة المعنى تفسير  
 للوحشية كما سيجري به الشارع وغيره لا ولهذا انت ظاهرة ولا مانع الاستعمال  
 اما دلالة المستفاد من غير كفاية قوله في غير الغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على ان  
 النع متعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم  
 مانوسية الاستعمال المحلين بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخلف من مكان البوادي  
 لا بالنظر الى المولد **قوله** ذي الجنة الجنة الجنون كقوله في ام به جنة والجنة الجن ايضا  
 كما في قوله من الجنة والناس اجمعين وكلا المعنيين جائز الارادة ههنا وفي بعض  
 الروايات ذاهية وهو المحفوظ في نسخ الصحاح ونسخها والمعنى اجتماع على اجتماعكم على  
 من لدغة الحية **قوله** حاجت به مرة في الصحاح حاج الشيء بيمين حيا ان نار وهاج  
 غيره يتعذر ولا يتعذر فالطرف على الاول اما لغو والباء للتعمية او بمعنى في او ستر  
 حال من فاعل حاجت وحيث ان الثاني رايت في المفعول ثم ان المراد بيمين المرة كونه في عليه

في قوله ذي الجنة الجنون

في قوله ذي الجنة الجنون

في قوله ذي الجنة الجنون

تعبيرا

تعبيرا عن السبب بالمسبب **قوله** فوثب عليه الوثوب الطفرة وتعلق عليه بتفمين  
 معنى الاجتماع **قوله** فافلت من الافلات وهو الخروج ومثله وحاجبا من حجاب عطف  
 على واخما في البيت السابق وهو زمان ابدت واخما من حجاب اغتربا وقطرا ابرجا  
 قبل ازمان اسم امرأة والبلغ تبا عبد بن الثنايا والربايعا والاغر الابيض والبرق المعش  
 والطرف العين والابرج بين البرج بالتحريك وعظم العين وحشا من باطن والمقلة بياض  
 العين مع سوادها وقد يستعمل في الحديث **قوله** مدققا مطولا اشارة الى تفسيره من حجاب  
 وهذا التفسير موافق لما في الصحاح واعتبر في الاساس في تفسير الزج الاستغواس ايضا  
 وربما يؤيد ذلك بما قال حسان بن ثابت في مدح رسول الله عليه وسلم بعينين دغجوين  
 من تحت حاجب ارج كشق النون من فط كاتبة فان التشبيه بالنون المشوقة اما المكتوبة  
 انما يحسن باعتبار الاستغواس وانت خبير بان هذا التاييد انما يتم اذا جعل كشق النون  
 صفة كاشفة لا مغيرة لازمة ولا صفة للمحاجب وبالحمل قوله فان التشبيه بمشق النون  
 انما يحسن باعتبار معنى الاستغواس سلم الا ان اعتبارا في الحاجب كاف ولا حاجة الى  
 اعتباره في الازم كما لا يخفى **قوله** ان كالسيف السريحي او كالسراج بيان لما حصل المعنى  
 وتطبيق العبارة عليه عا وفي القاعدة ان يقال فعل قديح للنسبة الشيء الى  
 اصله نحو ثمة ارنسبة الى ارنيم سريحي بمعنى منسوب الى السريحي او السراج بالمثابته فوم  
 التخرج ههنا وجه البعدان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فافقه من بعده وقد  
 يخرج عا ان فعل قديح بمعنى صيرورة فاعله كاصلة كفوس او صار كالقوس بمعنى  
 صيرورة فاعله اصله نحو عجرت المرأة او صارت عجوزة او بمعنى صيرورة فاعله ذا  
 كورق الشجر او صار ذا ورق فسر في الصحاح على الوجه الاول بمعنى الصائر مثل السريحي او السراج  
 وعلى الثاني الصائر اعم مما عا معنى الشبه او مثل احد عا وعلى الثالث ذاسراج فهو مختص  
 بالتحريك الثاني ويرد على الوجه الثالث انه ينبغي ان يكون العبارة في مسرعا على صفت  
 اسم الفاعل لان سريحي عا هذه الوجوه الثلاثة لا يمتنع منه اسم المفعول **قوله**  
 وهذا قريب من قولهم سريحي وجهه اشارة الى المعنى الثاني قوله كالسراج في البرق ووجه

ولا يخفى انه لا معنى لان يقال ذاسريحي  
 الا بان يراد ذارقه واستواء وليس  
 هذا كقول الشاذل اصله بدون لازم  
 اصله واما ذاسريحي ذاسراج  
 فيحصل المعنى وهو المعان لان من  
 كان معه سراج يكون مغنيا وليس  
 يلزم من كون الشيء ذاسريحي  
 ان يكون نفسه ذاسريحي مستويا فلهذا  
 بان هذا مختص بالتحريك انما ايقاعا  
 للخطا سليما



والفرق ظاهر **في** وانما يجعل اسم مفعول اه حاصل السؤال انهم لم يجعلوا مسترجعا  
اسم مفعول من سترج السرج لئلا يكون مما احتاج الى تخريج وجه بعيد له حتى يكون غريبا  
وحاصل الجواب الاول انهم لم يعثروا على استعمال سترج بمعنى يخرج في الاصل لكونه مولدا  
مستحكما من السراج فلم يعتبروه لانهم انما يعتبرون اللفظ الاصلية لا المولدة  
فقوله لا احتمال انهم لم يعثروا وقوله وان يكون هذا مولدا وجه واحد والثاني في موقع  
التعليل الاول ويؤيده ان وقع في بعض النسخ لا احتمال انهم لم يعثروا وحاصل الجواب  
الثاني اعني قوله علم انه لا يبعد اه ان سترج السرج وجه واحد لا يبعد ان يكون من الغرابية  
المخصوصة اعني ما يحتاج الى تخريج الوجه البعيد بان يكون معناه جعله كالسراج  
فلا يفيد جعل مسرج منه عدم كونه مما احتاج الى تخريج الوجه البعيد وقوله واما صاحب  
بجمل اللغة ايراد علم الجواب الثاني هكذا يجب ان يفهم المقام **في** لا يقال الغرابية حاصل  
الا عراض ان الوحشية اخف من الغرابية لجواز ان يوجد لفظ غير ظاهر المعنى ولا  
على تركيب تنفر الطبع عنه فينبغي الغرابية بها تعريف بالاخص وهو غير حسن وانه حوز  
بعضهم وانما انت عذبة في قوله فالغريب يجوز ان يكون عذبة لكون الغريب عبارة عن  
الكلمة ثم التفسير في تفسيره راجع الى الغرابية في ضمن الغريب بالتاويل المشهور واما قوله  
وجم بحسب قوم وقوم فهو علم حذف ارجح في قوم دون قوم ووجه ذكره تحقيق  
ان الغرابية غير الوحشية لانه قد يكون لفظا بالنظر الى قوم غريبا ولا يكون بالنظر الى قوم آخر  
كذلك ولا كذلك الوحشية بالمعنى المذكور بل في النظر الى من له ذوق سليم **في** بل الوحشية  
فيه زائدة لفصاحة المفرد تعريف وتاكيد لما سبق من عدم حسن التفسير المذكور وقوله  
لفصاحة متعلق بغيره والمعنى ان الوحشية فيه لفصاحة المفرد معتبر فيها سلبا زائدا  
على الغرابية ان ليس عذبا ولا داخلا فيها فلا يحسن تفسيره كانه غايبة انه يلزم من سلبها  
سلبه وليس المراد انه ينبغي ان يراد في تعريف فصاحة المفرد فيه آخر وهو الخلو عن  
الوحشية حتى يرد عليه ان الخلو عن العام يستلزم الخلو عن الخاص فلا يكون  
ذكره واجبا ويتكلف في الجواب بانه من عراض عن الخصوص وادعاء المباشرة

وهو مستحق ان يكون مسترجعا  
وهو مستحق ان يكون مسترجعا  
وهو مستحق ان يكون مسترجعا

وهو مستحق ان يكون مسترجعا  
وهو مستحق ان يكون مسترجعا  
وهو مستحق ان يكون مسترجعا

وهو مستحق ان يكون مسترجعا  
وهو مستحق ان يكون مسترجعا  
وهو مستحق ان يكون مسترجعا

وهو مستحق ان يكون مسترجعا  
وهو مستحق ان يكون مسترجعا  
وهو مستحق ان يكون مسترجعا

وهو مستحق ان يكون مسترجعا  
وهو مستحق ان يكون مسترجعا  
وهو مستحق ان يكون مسترجعا

او بان مراد المعترض ان لما كان هذه القيمة غير اخلا في العبود التلوه ولا غيرها والخلو من غير  
في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها حتى يرد عليه منع اعتباره فيه وان وجوب  
ذكره انما يلزم لو التزم كون التعريف حداثا ما او بانه لا يلزم مما ذكره المخصوص المطلق لجواز  
ان يكون المخصوص من وجه يتبعه هنا بحث وهو ان قوله بل الوحشية اه يدل على ان الغرابية  
اذ لم تكن بمعنى الوحشية بالتفسير المذكور كانت فحلية بالفصاحة وقوله وان اراد بياني اه  
يدل على خلاف ذلك فليتأمل **في** لانا نقول ان حاصل الجواب اه اعتبار الشق الثاني وهو  
ان المراد بالوحشية غير ما ذكره المعترض وباطال لادعاء عدم كونه فحلا بالفصاحة **في**  
والغبار جمع قفر وهو المكان الخالي عن الماء والكلاء **في** استعبرت للالفاظ التي لم يونس استعمالها  
التعليق بالموصوف وما في حكمه شعر العلية كما تقرر عندهم فيستفاد من هذا الكلام ان استعمال  
الوحش لتلك الالفاظ بلا حكمة الخشية فيتم المقام في العبارة في النسخ التي رايها استعبرت  
والاظهر استعبر بلفظ التذكير كما يدل عليه قوله منسوب يتبعه هنا بحث وهو ان استفاد  
مما نقله الشارح ليس الا اعتبار عدم الانس في الوحشية واما اعتبار عدم ظهور المعنى  
فلا يكف بوجه جعله جزءا لتفسير الوحشية ولا يفيد لزوم عدم ظهور لعدم الانس لان  
اعتبار اللزوم في شيء لا يستلزم اعتبار اللازم فيه والجواب ان اعتبار عدم ظهور المعنى  
فيما ليس مستفادا من هذا الكلام المنقول بل من كلامهم في موضع اخر لم يذكره لان ما ذكره  
هنا كاف فيما قصد من ان الوحش يطلق على غير ما ذكره المعترض **في** والوحش فسمان اه هذا  
ايضا يدل على ان الوحش يطلق على غير ما ذكره المعترض لانهم جعلوا الغريب الحسن فسمان  
الوحش فلو كان المراد به ما شتمل على تركيب تنفر الطبع عنه لزم استعمال الغريب الحسن  
على ذلك لوجوب اعتبار المقسم في الاقسام فيلزم تناقض القمين وان يعاب استناله ايضا  
على العرب ثم قوله وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال اه اما على حذف المضاف اي ذو  
ان يكون او قوله ان يكون ماول بالمصدر والمصدر باسم الفاعل الكاين كذا في كلامهم  
في قوله نعم وما كان هذا القرآن ان يفترى وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة في آخر  
فليكن عادكم مثل اعلم ان مورد القصة في قوله والوحش فسمان ليس هو المعنى الذي

وهو مستحق ان يكون مسترجعا  
وهو مستحق ان يكون مسترجعا  
وهو مستحق ان يكون مسترجعا

وهو مستحق ان يكون مسترجعا  
وهو مستحق ان يكون مسترجعا  
وهو مستحق ان يكون مسترجعا



52

[illegible]

وقد تقدم ان بعضهم يعلق  
 الراء على قوله ثم الغنة القامحة  
 وانما الموضع بعد الراء  
 واعتضد عليه بان الاجل ليس بكلمة لان غير  
 موضوع فلا يصح ما يكون الكلمة على خلاف  
 موضوع واجب بعد تسليم ان ليس المراد بكلمة  
 القامحة في اللفظ وان ليس التوضيح انما  
 في تعريف اللفظ او وضع اللفظ  
 اختراع الاول بان وضع اللفظ نفسه او وضع شيء يفتقر  
 اهم من وضع اللفظ فم معنى  
 على تمام وضعه بان يكون فهم معناه  
 موجبا لنهم معنى ذلك اللفظ والاجل  
 لا اذا وضع الاجل قائم تمام وضع  
 منه شيء

[illegible]







بحث لانه قد يعرض آه وايضا هذا القائل بعبء الفرار عن اشتغال القرآن على غير الفصيح  
ولا يخفى انه كما يجب تنزيه القرآن عن غير الفصيح يجب تنزيهه عن الكرم في السمع كما لا يخفى  
على النصف هذا وقد يقال يستغاد من البحث الذي اوردته اثار رجم الله اعراضا على  
المصدر ايضا اذ لا يلزم ان لا يكون تعريف للفصاحة جامعا لان ما لا يكون خالصا عن الغرابة  
مثلا لكن عرفنا ما يمنع اخلال غرابته لفصاحته فصيح مع عدم صدق تعريف الفصيح  
عليه اللهم الا ان يقال معنى التعريف خلوصه عن الغرابة التي تكون سببا لبقية وعما هذا  
سائر القيود في بندق الاعراض هذا وقد اورد على الشئ انه صريح فيما سبق ان قرب المحرر  
ليس سببا لتنافر وقوعه في الغرابة وفيما سبق ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء في ابداء  
وكذا كثرة التكرار وتنازع الاضافات لا يخلان بالفصاحة لوقوعها في القرآن مثل سبح  
ومثل ونفيس وما سواها فاللهما في جوارها وتقولان مثل ادب قوم نوح فيسبح عليهما  
الوقوع في القرآن لا ينافي كون هذه الامور من اسباب الاخلال واستطاع على جوابه  
اشاد الله تعالى في كاسي في الحاشية من ان الكلام مقام مفعولا لا بحسن فيه غيره ومصدره  
ما ذكر الشيخ في اعالى الكافية من ان الشئ قد يكون غير فصيح فليحتمل امر فيجعل فصيحاً كقول  
تعالى الم تر وا كيف يبداء الخلق ثم يعيده فان الفصيح براء ببداء بل لا يكاد يسمع ابداء  
قال الله تعالى كما براءكم تعودون لكن فصيح ببداء همنا الحسنه من التناسب مع قوله  
يعيده **قوله** حال من ضمير في خلوصه فيكون مبنيا للهيئة الفاعلة وفيه النفس الخلو من  
تقييد للتعريف فان قلت اذا كان الضرف حالا من الفصيح في خلوصه يكون العامل  
فيه الخلو لان العامل في الحال وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تقريرهم بان اللغوي  
لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الضرف مسامحة من قبيل اطلاق  
اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقة **مع قوله** واخر زب عن نحو زيد اجلل  
اه اعترض عليه بان يصدق على مثل القسمة ضمير وهذه دسر وكيف يبداء الله الخلق  
انه خالص عن الامور الثلاثة حال كون كلمة فصيح لا واحد من هذه الثلاثة كلاما  
حالا لان خلاصتها لكلامه كما اذا عارض ما يمنع السببية مثلا اذا ضم الى الاخير ثم يعيده

في كاسي في الحاشية من ان الكلام مقام مفعولا لا بحسن فيه غيره ومصدره ما ذكر الشيخ في اعالى الكافية من ان الشئ قد يكون غير فصيح فليحتمل امر فيجعل فصيحاً كقول تعالى الم تر وا كيف يبداء الخلق ثم يعيده فان الفصيح براء ببداء بل لا يكاد يسمع ابداء قال الله تعالى كما براءكم تعودون لكن فصيح ببداء همنا الحسنه من التناسب مع قوله يعيده قوله حال من ضمير في خلوصه فيكون مبنيا للهيئة الفاعلة وفيه النفس الخلو من تقييد للتعريف فان قلت اذا كان الضرف حالا من الفصيح في خلوصه يكون العامل فيه الخلو لان العامل في الحال وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تقريرهم بان اللغوي لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الضرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقة مع قوله واخر زب عن نحو زيد اجلل اه اعترض عليه بان يصدق على مثل القسمة ضمير وهذه دسر وكيف يبداء الله الخلق انه خالص عن الامور الثلاثة حال كون كلمة فصيح لا واحد من هذه الثلاثة كلاما حالا لان خلاصتها لكلامه كما اذا عارض ما يمنع السببية مثلا اذا ضم الى الاخير ثم يعيده

وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يعرف فان ذات الكلام واحدة في الحالتين فيصدق على حالتيه  
تعريف فصاحته الكلام على غلط قولهم الكرم من شجوة حال مكنته فانه صادق على الفصيح الذي  
لا مكنته لكنه بحيث اذا حصل له مكنته شجوة وجوابه ان بينه توجيه اثار على رجوع الفصيح  
الى النسخ كما اشير اليه فيما سبق وطريقه انه لما صرح به في شرح الفصاح ان يعتبر النسخ اولا ثم  
يعقد بالظرف فيكون المعنى فصاحته الكلام ان ينسخ الامور الثلاثة والحال ان فصاحته كلاما تعارض  
ذلك الانتفاء كما يحصل ذلك الانتفاء بها البتة وهذا لا يصرف على قولك كيف يبداء الله الخلق  
ثم يعيده فطحا اذ ليس فيه مفارقة فصاحته كلاما لانتفاء الامور الثلاثة عنه لتحقيق  
الفصيح المتادون الاول وبالجملة منشاء الاشكال ارجاع الخلو من الفصيح كما في قولك  
الكرم من شجوة المكنته ومنشاء الانتفاء عكس وقد صرح اثار في المحقق بان التعويل  
في ذلك على الترابين **قوله** ولا يجوز ان يكون حالا من تنافر الكلمات الاظهر في الرد ان يقال الفصيح  
اعني فصاحته في النسخ وهو تنافر لانه العامل في ذلك الحال وهو الكلمات فيكون من قبيل  
ما دخل النسخ على كلام فيه قيد فرجع النسخ الى القيد فيقتضي القاعدة السابقة في لم ابلغ تقريرا  
ويكون المعبر في فصاحته الكلام انتفاء فصاحته كلاما مع وجود التنافر لانتفاء التنافر  
مع وجود فصاحتها وهو عكس كما للقي ولئن تنزل عن لزوم ذلك فلا اقل من ان  
يصدق التعريف على وجود التنافر مع انتفاء فصاحته الكلام كما ذكره ههنا من انه يلزم  
ان يكون الكلام المشتمل على الكلمة الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحاً بينه على التفسير بل  
او على ان يثبت اصل الفعل فيما توجه النسخ الى القيد اكثر كما ثبتت عليه في بحث لم ابلغ  
ثم ما يقال من انه لما علم من التعريف ان التنافر مع فصاحته الكلام يخل بفصاحته الكلام  
علم اخلال التنافر مع عدم الفصاحة بالطريق الاول وكذا اخلال عدم التنافر مع عدم  
فردود بما ذكره اثار في الحواشي من ان الاولوية على اطلاقها ممنوعة اذ في كل من  
الاول والثالث وجود شرط فقد شرط ولو سلم فالاولوية غير معتبرة في التعريفات  
فطحا هذا وقيل بجعل قوله مع فصاحتها صفة لمصدر محذوف بدل عليه الخلو من  
ان فصاحته الكلمات خلوصه عن الامور الثلاثة خلوصا كائنا مع فصاحته كلاما وهو قريب

وما ذكره في الحاشية من ان الكلام مقام مفعولا لا بحسن فيه غيره ومصدره ما ذكر الشيخ في اعالى الكافية من ان الشئ قد يكون غير فصيح فليحتمل امر فيجعل فصيحاً كقول تعالى الم تر وا كيف يبداء الخلق ثم يعيده فان الفصيح براء ببداء بل لا يكاد يسمع ابداء

اذ لا يصح تعريف الفصاحة على هذه الادة







هذا البيت والواو في ليس بجمل ان يكون للحال وان يكون للعطف ثم ان القرب بمعنى  
القارب والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية فهاذا كان باقيا على معناه  
الحقيق او نقول قير طرف الخبر ليس ان ليس قير كائنا قرب قير حرب او الكلام محمول على القلب  
كما خرج به السكك في قوله يكون فراجها غل او ماء وعلى التقادير لا يلزم ما انتقوه على عدم  
وقوعه في كلام العرب من كون المسند اعني خبر ليس معرفة لا اضافة الى المضاف الى العلم  
وهو حرب والمسند اليه اعني اسم تكملة ثم لا البيت خبر ومعناه تاسف وخسر على كون قير  
كذلك ووضع المظهر موضع المضمير في قوله قرب قير مع ان الاظهر ان يقول قرب قير لزيادة  
التمكن **قوله** مثل قوله ان قولنا تمام من قصيدة يعتذر فيها الى ممدوح وهو الوالد  
موسى بن ابراهيم الدافعي اذ قد اتهم جماعة بانه قد هجاه فعاتبه بذلك فقال ابو تمام القصيدة  
معتذرا ومقترنا بما نسب اليه وما قبل البيت المذكور اعني **قوله** بالترحم ان نظرد الكبر  
بغيبك عن طرف امر اوصاف الودة **قوله** ليس بغير القول من لو تجوزة اذن لمجاني عنه  
معروفه عندي **قوله** والواو للحال الظاهر ان الواو ان يجعل للعطف على المستكن في امده  
الاولى لوجود الفصل على غلط قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وذكر ان حاله قوله  
وعدى وان اقتضى في الجملة ان يكون متباعدة كذا لا ان الدلالة على مشاركة الورد في المخرج  
مقصودة في المعنى والحالية لا تفهم ذلك قطعا كما لا يخفى ويؤيد رواية نهية الارجاء  
جساريل مع فان قلت العطف يقتضي ان يكون مخرج الشاعر وممدوحه سببا للمخرج  
الورد آه وما فيه على تقدير تسليم صحة السببية من الغصون في خان المخرج ما لا يخفى  
قلت المراد من السبب في باب الشرطية عن النجاة الافضا في الجملة ومخرج الشاعر قد يكون  
مضيفا الى مخرج الورد بان يشرع في عدا الاوصاف الجميلة وبواقفة في ذلك العدة حصلا  
المجلس ولا يلزم من هذا توقف مخرج الورد على مخرج بحيث يلزم من انتفاء انتفاء  
لجواز ان يكون الشيء اسيا كثيرة كما سبق في بحث لو فلا يلزم محذوف فان قلت فافايرة  
مع على تقدير العطف قلت الدلالة على عدم تراخي مخرج عن مخرج وان مع مقصود  
في المقام فان قلت الا يودي العطف الى اتحاد الشرط والمخرج بناء على لزوم كون كل

هذا البيت والواو في ليس بجمل ان يكون للحال وان يكون للعطف ثم ان القرب بمعنى القارب والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية فهاذا كان باقيا على معناه الحقيقي او نقول قير طرف الخبر ليس ان ليس قير كائنا قرب قير حرب او الكلام محمول على القلب كما خرج به السكك في قوله يكون فراجها غل او ماء وعلى التقادير لا يلزم ما انتقوه على عدم وقوعه في كلام العرب من كون المسند اعني خبر ليس معرفة لا اضافة الى المضاف الى العلم وهو حرب والمسند اليه اعني اسم تكملة ثم لا البيت خبر ومعناه تاسف وخسر على كون قير كذلك ووضع المظهر موضع المضمير في قوله قرب قير مع ان الاظهر ان يقول قرب قير لزيادة التمكن

موسى بن ابراهيم الدافعي اذ قد اتهم جماعة بانه قد هجاه فعاتبه بذلك فقال ابو تمام القصيدة معتذرا ومقترنا بما نسب اليه وما قبل البيت المذكور اعني قوله بالترحم ان نظرد الكبر بغيبك عن طرف امر اوصاف الودة قوله ليس بغير القول من لو تجوزة اذن لمجاني عنه معروفه عندي قوله والواو للحال الظاهر ان الواو ان يجعل للعطف على المستكن في امده الاولى لوجود الفصل على غلط قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وذكر ان حاله قوله وعدى وان اقتضى في الجملة ان يكون متباعدة كذا لا ان الدلالة على مشاركة الورد في المخرج مقصودة في المعنى والحالية لا تفهم ذلك قطعا كما لا يخفى ويؤيد رواية نهية الارجاء جساريل مع فان قلت العطف يقتضي ان يكون مخرج الشاعر وممدوحه سببا للمخرج الورد آه وما فيه على تقدير تسليم صحة السببية من الغصون في خان المخرج ما لا يخفى قلت المراد من السبب في باب الشرطية عن النجاة الافضا في الجملة ومخرج الشاعر قد يكون مضيفا الى مخرج الورد بان يشرع في عدا الاوصاف الجميلة وبواقفة في ذلك العدة حصلا المجلس ولا يلزم من هذا توقف مخرج الورد على مخرج بحيث يلزم من انتفاء انتفاء لجواز ان يكون الشيء اسيا كثيرة كما سبق في بحث لو فلا يلزم محذوف فان قلت فافايرة مع على تقدير العطف قلت الدلالة على عدم تراخي مخرج عن مخرج وان مع مقصود في المقام فان قلت الا يودي العطف الى اتحاد الشرط والمخرج بناء على لزوم كون كل

هذا البيت والواو في ليس بجمل ان يكون للحال وان يكون للعطف ثم ان القرب بمعنى القارب والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية فهاذا كان باقيا على معناه الحقيقي او نقول قير طرف الخبر ليس ان ليس قير كائنا قرب قير حرب او الكلام محمول على القلب كما خرج به السكك في قوله يكون فراجها غل او ماء وعلى التقادير لا يلزم ما انتقوه على عدم وقوعه في كلام العرب من كون المسند اعني خبر ليس معرفة لا اضافة الى المضاف الى العلم وهو حرب والمسند اليه اعني اسم تكملة ثم لا البيت خبر ومعناه تاسف وخسر على كون قير كذلك ووضع المظهر موضع المضمير في قوله قرب قير مع ان الاظهر ان يقول قرب قير لزيادة التمكن

السبب في المقام فان قلت الا يودي العطف الى اتحاد الشرط والمخرج بناء على لزوم كون كل

هذا البيت والواو في ليس بجمل ان يكون للحال وان يكون للعطف ثم ان القرب بمعنى القارب والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية فهاذا كان باقيا على معناه الحقيقي او نقول قير طرف الخبر ليس ان ليس قير كائنا قرب قير حرب او الكلام محمول على القلب كما خرج به السكك في قوله يكون فراجها غل او ماء وعلى التقادير لا يلزم ما انتقوه على عدم وقوعه في كلام العرب من كون المسند اعني خبر ليس معرفة لا اضافة الى المضاف الى العلم وهو حرب والمسند اليه اعني اسم تكملة ثم لا البيت خبر ومعناه تاسف وخسر على كون قير كذلك ووضع المظهر موضع المضمير في قوله قرب قير مع ان الاظهر ان يقول قرب قير لزيادة التمكن

من المعطوفين اجزاء على حاله قلت يعتبر العطف اولاً ثم التعليق بالشرط **قوله** وفيه اشكال  
اذا اه رد على الزوز في حيث رجع ان للدلالة على الكس ووجه الرد ظاهراً لكن لا يخفى  
عليك ان الايام المذكور انما يحسن اعتباره في جانب المخرج ثم في اختياره في جانب المخرج  
وهو سوا الاتصال الكلي واختياره ان المقيدة للاتصال المخرج في جانب اللوم لطافة لا  
**قوله** مما عابه الصاحب هو اسمعيل بن عباد صاحب ابن العميد في وزارة وتوالها  
بعده لغير الدولة بن بويه ولقب بالصاحب الكافي ويقال كان هو سوا الشيوخ عبد القاهر  
وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد قال فيها اقرنه الا انه  
فان عليه العاني في الكتابة قال الشعالي كان الصاحب يكتب كما يريد والصاحب كما يقوم ويراد  
بين الحالتين بون بعيد وقد جيب عن تعيينه بانه اذا جاز استعمال اذا في موقع ان  
للغرض المذكور فلم لا يجوز استعمال اللوم في مقام المجازاة الى ان الممدوح لا يتصور  
فيه الجور والذم ولا يستحق قطعاً حتى اذا تركه ممدوح فغاية ما يتصور في فانه اللوم واذا  
ما لمسته لا يشاركه احد في لومه فغاية من اللباقة ورعاية الادب ما لا يخفى **قوله** كل بين  
الحاء والهاء من التنافر اي بين خصوصية هذين الحرفين والتميز فيما سبق حصول التنافر  
من نفس قرب المخرج لا وجوده في صورة قرب المخرج مع تنبأ كلامه كيف وقد خرج  
هناك بان ماعده الفرق السليم ثقيلاً متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب  
المخرج او بعده او غير ذلك وصرح بان المعنى من التنافر مع ان فيه اقرب المخرج على ان  
المذكور فيما سبق ليس ان قرب المخرج لا دخله في حصول التنافر مطلقاً بل ان اقرب  
المخرج لينة علة مستلزمة للتنافر المحل بالفضاحة يرشدك اليه استدلاله على هذا  
المخرج بوجود القرب مع عدم التنافر في الجبش وفي الم احمد ونحوها فانه انما ينفيد  
عدم كونه علة مستلزمة لا لعدم دخله فيه فافهم **قوله** ولم يرد ان مجرد امده  
غير فصيح فاما مثله واقع في التنزيل فان قلت يجوز ان يطرء هناك ما يمنع السببية  
كما سبق مثله قلت هذا اعتراف بان العلة المستلزمة لعدم الفضاحة هو الجمع بين  
الحاء والهاء مع عدم ما يمنع السببية لا مجرد الجمع بينهما وهو الذي استدلال ان راجع

هذا البيت والواو في ليس بجمل ان يكون للحال وان يكون للعطف ثم ان القرب بمعنى القارب والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية فهاذا كان باقيا على معناه الحقيقي او نقول قير طرف الخبر ليس ان ليس قير كائنا قرب قير حرب او الكلام محمول على القلب كما خرج به السكك في قوله يكون فراجها غل او ماء وعلى التقادير لا يلزم ما انتقوه على عدم وقوعه في كلام العرب من كون المسند اعني خبر ليس معرفة لا اضافة الى المضاف الى العلم وهو حرب والمسند اليه اعني اسم تكملة ثم لا البيت خبر ومعناه تاسف وخسر على كون قير كذلك ووضع المظهر موضع المضمير في قوله قرب قير مع ان الاظهر ان يقول قرب قير لزيادة التمكن

هذا البيت والواو في ليس بجمل ان يكون للحال وان يكون للعطف ثم ان القرب بمعنى القارب والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية فهاذا كان باقيا على معناه الحقيقي او نقول قير طرف الخبر ليس ان ليس قير كائنا قرب قير حرب او الكلام محمول على القلب كما خرج به السكك في قوله يكون فراجها غل او ماء وعلى التقادير لا يلزم ما انتقوه على عدم وقوعه في كلام العرب من كون المسند اعني خبر ليس معرفة لا اضافة الى المضاف الى العلم وهو حرب والمسند اليه اعني اسم تكملة ثم لا البيت خبر ومعناه تاسف وخسر على كون قير كذلك ووضع المظهر موضع المضمير في قوله قرب قير مع ان الاظهر ان يقول قرب قير لزيادة التمكن



عما انه غير محل بالصراحة فان قلت لا يلزم من عدم كون مجرد امره غير فصيح ان يحصل عدم  
من تكريره لجواز حصوله من نفس امره مع انعدام ما يمنع السببية قلت لم يدع الشارح  
الزوم المذكور لان الامر كذا في نفس الامر والحاكم بذكره هو الذوق **قوله** نافر كل التنافر وورد  
عليه انه مثال لما هو دون المتنافر في التنافر عما سبق فكيف يقال انه نافر كل التنافر واجيب  
بانه كلام واقع في المحاوره فيحمل على البلاغة وبان المراد به التنافر الكامل كما في قوله كذا  
هو المراد لا يلزم منه ان لا يكون فوقه متنافر وقد يقال المراد بالتنافر هنا التفرقة لا المنع  
الاصطلاحي والتعبير عنه بالدلالة على الكمال لان الفعل اذا شارك فيه الفاعلان بحى  
كاملا **قوله** في التنافر من امره ان لم يحصل التنافر المحل من حروف كلمة واحدة ولهذا  
لم يعمد في تنافر الحروف ثم المراد من الحروف مجموع الحائين والحائين وفي عدم المعاد من  
الحروف مع كونه اسما تغليب **قوله** كجمع سطل اه قيل هذا نظير لتنافر الالفاظ وتباينها بتنافر  
المتا وتباينها لا تغلب ولا يخفى بعده **قوله** انما يحمل بالبلاغة ليس المراد ان يحمل بالبلاغة البتة  
كيف ولو جمعت تلك الامور في مقام يقتضيه لم يكن محلا لها قطعاً بل اذا ذكرت في مقام لا يقتضيه  
والمراد ان لا يقول بالنسبة الى الجماع **قوله** ان كون الكلام معقداً دفع لما يورد على المع  
من ان التعريف المذكور غير يقتضي للتفصيل وهذا الدفع اقرب من القول بان  
الاطلاق اصطلاح لا لغوي وبان هذا من باب الميل الى المعنى والميل جعل الكلام بحيث  
لا يكون كذا وانما تسامح بناء على ظهور المراد **قوله** علم ان المصدر من المبنى للفعول  
هو بنا على شريف ذكره جندى المحقق في تفسير الفاتحة ينبغي ان يتبين وهو ان صيغ  
المصادر يستعمل ما في اصل النسبة ويسمى مصدرا واما في المعينة الحاصلة منها  
للتعلق معنوية كانت او حسية كعينة المتحركة الحاصلة من الحركة ويسمى الحاصل  
بالمصدر في تلك المعينة للفاعل فقط في اللازم كالمتركية والغابية من الحركة والقيام  
او للفاعل والفعول وذكر في المتعدي كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتباره  
يسامح اهلا العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدرا للعلوم وقد يكون  
مصدرا للجموع يعنون بها الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر وال

وهو ما يخرج به  
الكلمة عن الغفلة  
قوله سطل اه  
قوله كجمع سطل  
قوله علم ان المصدر  
قوله لا يكون كذا  
قوله انما تسامح  
قوله بناء على  
قوله ظهور المراد  
قوله علم ان المصدر  
قوله من المبنى  
قوله للفعول  
قوله هو بنا على  
قوله شريف ذكره  
قوله جندى المحقق  
قوله في تفسير  
قوله الفاتحة  
قوله ينبغي ان  
قوله يتبين  
قوله وهو ان  
قوله صيغ  
قوله المصادر  
قوله يستعمل  
قوله ما في  
قوله اصل النسبة  
قوله ويسمى  
قوله مصدرا  
قوله واما في  
قوله المعينة  
قوله الحاصلة  
قوله منها  
قوله للتعلق  
قوله معنوية  
قوله كانت  
قوله او حسية  
قوله كعينة  
قوله المتحركة  
قوله الحاصلة  
قوله من الحركة  
قوله ويسمى  
قوله الحاصل  
قوله بالمصدر  
قوله في تلك  
قوله المعينة  
قوله للفاعل  
قوله فقط  
قوله في اللازم  
قوله كالمتركية  
قوله والغابية  
قوله من الحركة  
قوله والقيام  
قوله او للفاعل  
قوله والفعول  
قوله وذكر في  
قوله المتعدي  
قوله كالعالمية  
قوله والمعلومية  
قوله من العلم  
قوله وباعتباره  
قوله يسامح  
قوله اهلا  
قوله العربية  
قوله في قولهم  
قوله المصدر  
قوله المتعدي  
قوله قد يكون  
قوله مصدرا  
قوله للعلوم  
قوله وقد يكون  
قوله مصدرا  
قوله للجموع  
قوله يعنون  
قوله بها  
قوله الهيئتين  
قوله اللتين  
قوله هما  
قوله معنيا  
قوله الحاصل  
قوله بالمصدر  
قوله وال

لكان

لكان كل مصنف رتبته شتى كما ولا قائل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر  
استعمال الشئ فلا يلزم معناه **قوله** تقديم او تاخير قبل المراد تقديم اللفظ عن محله  
الاصل الذي يقتضيه ترتيب المتاخر من ذلك المحل وهو لا يجتمعان قطعا فليس  
احدهما معنيا عن الآخر بناء على ان التاخير من لوازم التقديم **قوله** فان سبب التقديم  
يجوز ان يكون اه ولكون اجتماع هذه الامور سببا للتقديم اطلق التحليل عليه مع  
شروع كل منها واطلاق التحليل على مثله حينئذ رباب البلاغة فلا حاجة الى جعل قوله  
تحليل خارجا عن التعريف بيانا للسبب الغالب فوجبه لكلام المصنف ثم فيه توطئة كما يجب  
من قوله فلهذا التقديم شائع في الاستعمال لكنه واجب زيادة في التقديم وفيه رد لا  
الروز في حيث قال لا يخلل في تقديم الشئ منه اه اذ يجوز ان يكون بلا خلاف في فهم وجه  
المراد ظاهر **قوله** ويجوز ان يكون التقديم اه معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قبل  
فان التقديم يجوز ان يكون حاصلا من اجتماع امور ويجوز ان يكون حاصلا بغيره  
**قوله** لذكر ضعف التاليف اه دفع لا عن ارض التحليل بان ذكر احد الامور من من ضعف  
التاليف والتقديم اللفظي من عن الاخر وما سبق كان توطئة لهذا الدفع وانما لم ينفرد  
لعدم اغناء ذكر التقديم اللفظي عن ذكر ضعف التاليف لوضوحه وضوح الفنى عن  
التعريف له فان قوله جاز في الرد بالتعريف مشتمل على التادون الاول **قوله** والافاضل  
البدل لما ذكر ابن الحاجب في الايضاح من انه لو نصب على الاستثناء يلزم الاشكال في  
عامله بخلاف ما لو جعل بدلا لاشكال ولا خلافا في عامله للمعرب ونحن نراه  
كلامهم بل لعدم التطابق بينه وبين المستثنى من في الاعراب مع امكانه ان يكون من  
تمام المنسوب اليه ولان البدل في الكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء فانه فضلة  
**قوله** يوجب قلنا في المعنى اى اضطرارنا لنقل عن الشارح انه قال لان التعريف في انما يات  
احد ويقاربه وهذا معقود في ان يكون المماثلة له حيا يقاربه او بالعكس وهذا الظاهر  
لاقتضائه وجود المماثلة والمقارب مع عدمه ويستقر الى ان يقال هذا السلب بناء على  
عدم الحكم عليه وكفى بهذا قلنا في كلامه وهذا مني على ان المقاربة بمعنى المماثلة كما لا يخفى

قوله سطل اه  
قوله كجمع سطل  
قوله علم ان المصدر  
قوله من المبنى  
قوله للفعول  
قوله هو بنا على  
قوله شريف ذكره  
قوله جندى المحقق  
قوله في تفسير  
قوله الفاتحة  
قوله ينبغي ان  
قوله يتبين  
قوله وهو ان  
قوله صيغ  
قوله المصادر  
قوله يستعمل  
قوله ما في  
قوله اصل النسبة  
قوله ويسمى  
قوله مصدرا  
قوله واما في  
قوله المعينة  
قوله الحاصلة  
قوله منها  
قوله للتعلق  
قوله معنوية  
قوله كانت  
قوله او حسية  
قوله كعينة  
قوله المتحركة  
قوله الحاصلة  
قوله من الحركة  
قوله ويسمى  
قوله الحاصل  
قوله بالمصدر  
قوله في تلك  
قوله المعينة  
قوله للفاعل  
قوله فقط  
قوله في اللازم  
قوله كالمتركية  
قوله والغابية  
قوله من الحركة  
قوله والقيام  
قوله او للفاعل  
قوله والفعول  
قوله وذكر في  
قوله المتعدي  
قوله كالعالمية  
قوله والمعلومية  
قوله من العلم  
قوله وباعتباره  
قوله يسامح  
قوله اهلا  
قوله العربية  
قوله في قولهم  
قوله المصدر  
قوله المتعدي  
قوله قد يكون  
قوله مصدرا  
قوله للعلوم  
قوله وقد يكون  
قوله مصدرا  
قوله للجموع  
قوله يعنون  
قوله بها  
قوله الهيئتين  
قوله اللتين  
قوله هما  
قوله معنيا  
قوله الحاصل  
قوله بالمصدر  
قوله وال

قوله سطل اه  
قوله كجمع سطل  
قوله علم ان المصدر  
قوله من المبنى  
قوله للفعول  
قوله هو بنا على  
قوله شريف ذكره  
قوله جندى المحقق  
قوله في تفسير  
قوله الفاتحة  
قوله ينبغي ان  
قوله يتبين  
قوله وهو ان  
قوله صيغ  
قوله المصادر  
قوله يستعمل  
قوله ما في  
قوله اصل النسبة  
قوله ويسمى  
قوله مصدرا  
قوله واما في  
قوله المعينة  
قوله الحاصلة  
قوله منها  
قوله للتعلق  
قوله معنوية  
قوله كانت  
قوله او حسية  
قوله كعينة  
قوله المتحركة  
قوله الحاصلة  
قوله من الحركة  
قوله ويسمى  
قوله الحاصل  
قوله بالمصدر  
قوله في تلك  
قوله المعينة  
قوله للفاعل  
قوله فقط  
قوله في اللازم  
قوله كالمتركية  
قوله والغابية  
قوله من الحركة  
قوله والقيام  
قوله او للفاعل  
قوله والفعول  
قوله وذكر في  
قوله المتعدي  
قوله كالعالمية  
قوله والمعلومية  
قوله من العلم  
قوله وباعتباره  
قوله يسامح  
قوله اهلا  
قوله العربية  
قوله في قولهم  
قوله المصدر  
قوله المتعدي  
قوله قد يكون  
قوله مصدرا  
قوله للعلوم  
قوله وقد يكون  
قوله مصدرا  
قوله للجموع  
قوله يعنون  
قوله بها  
قوله الهيئتين  
قوله اللتين  
قوله هما  
قوله معنيا  
قوله الحاصل  
قوله بالمصدر  
قوله وال



وربما يناقش فيه بان المقارب من الشيء ما يكون قريبا منه لا ما يكون مثله فلا فلت  
 في التوجيهين لعمدة في المقارب عن المماثل وعكس وقد يجاب بان الاستثناء لا يصح  
 في لاقتضائه ان يكون المملك مماثلا ومقاربا غير مماثل على انه لا شبهة في ان الحق  
 في المماثل عن الممدوح وفي المماثل عن المقارب وعكس لا يفيد من هذه المقابلة شيئا هذا  
 وقد يناقش ايضا بعد تسليم ان المقاربة بمعنى المماثلة بان انتفاء وصف المحمول عنها ان  
 المحل المقارب يستلزم انتفاء الموضوع وهو المماثل فغيره للملزوم في لازم وهو بلوغ  
 كما اشير اليه في قوله في ليس كمثل شيء فكيف بعد قلنا وان من باب المبالغة فتدبر  
 فغيره فصل بين المبدل والمبدل منه يعني ان فيه سببا اخر للتحقيق غير ما ذكر قوله فخلل  
 في انتقال الذهن الاظهر ان يراد ذهن المتكلم لينا سبب قوله فخلل في النظم فالتحليل يقول  
 وانه كذا التحليل يكون لايراد اللوازم اذ مع ان الامر بالعكس باعتبار معنى الظهور ان يظهر  
 ذلك التحليل بالاياد المذكور ويجوز ان يراد ذهن السامع فتحليل عدم ظهوره لانه  
 مع ان الامر ايضا بالعكس بالاعتبار المذكور ايضا وان يراد الاعم من كل منهما وكان يحل  
 قوله في انتقال الذهن على حذف المضاف الى في طريق انتقال ذهن السامع واعترض على قوله  
 الاول بانه يلزم من ذلك ان يكون التحليل في كلامه مبنيا على خلل في ذهنه وهذا مما يجوز ان  
 يكون ناليف الكلام على هذه الكيفية مع القدرة على التاليف على وجه لا تعقيد فيه ولا خلل  
 لا غرض تعلق به كذا كما يحتاج الى افهام والتعجيز في المراد ونحو ذلك والجواب ان قصد  
 التسمية والتألف بالكلام الموضوع للافادة بعدة خلافا في تصرف الذهن عند البلغاء ولهذا  
 مرهوا بان شيئا من المعاني ليس بتفصيل واقترافا في تعريف البيان على ذكر الموضوع بناء  
 على ان مقابله مردود كما صرح به الشرح في شرح المقابلة فتأمل لا يراد اللوازم البعيدة  
 المنفردة الى الوسائط الكثيرة يجوز ان يكون الجمع المعرف باللام في الموضوعين محلا لاجل  
 على ما يذهب اليه ائمة الاصول حيث لا يصح الاستغراق ولا عمده فلا يلزم من تعدد اللوازم  
 والوسائط في كل مادة ووصف الوسائط بالكثرة في بالنظر الى المواد وان يكون باقيا  
 على معناه بان يراد بمقابله الجمع بالجمع انقسام الاحاد بالاحاد فان جواز ان يكون ذلك

في المقارب من الشيء ما يكون قريبا منه لا ما يكون مثله فلا فلت  
 في التوجيهين لعمدة في المقارب عن المماثل وعكس وقد يجاب بان الاستثناء لا يصح  
 في لاقتضائه ان يكون المملك مماثلا ومقاربا غير مماثل على انه لا شبهة في ان الحق  
 في المماثل عن الممدوح وفي المماثل عن المقارب وعكس لا يفيد من هذه المقابلة شيئا هذا  
 وقد يناقش ايضا بعد تسليم ان المقاربة بمعنى المماثلة بان انتفاء وصف المحمول عنها ان  
 المحل المقارب يستلزم انتفاء الموضوع وهو المماثل فغيره للملزوم في لازم وهو بلوغ  
 كما اشير اليه في قوله في ليس كمثل شيء فكيف بعد قلنا وان من باب المبالغة فتدبر  
 فغيره فصل بين المبدل والمبدل منه يعني ان فيه سببا اخر للتحقيق غير ما ذكر قوله فخلل  
 في انتقال الذهن الاظهر ان يراد ذهن المتكلم لينا سبب قوله فخلل في النظم فالتحليل يقول  
 وانه كذا التحليل يكون لايراد اللوازم اذ مع ان الامر بالعكس باعتبار معنى الظهور ان يظهر  
 ذلك التحليل بالاياد المذكور ويجوز ان يراد ذهن السامع فتحليل عدم ظهوره لانه  
 مع ان الامر ايضا بالعكس بالاعتبار المذكور ايضا وان يراد الاعم من كل منهما وكان يحل  
 قوله في انتقال الذهن على حذف المضاف الى في طريق انتقال ذهن السامع واعترض على قوله  
 الاول بانه يلزم من ذلك ان يكون التحليل في كلامه مبنيا على خلل في ذهنه وهذا مما يجوز ان

في المقارب من الشيء ما يكون قريبا منه لا ما يكون مثله فلا فلت  
 في التوجيهين لعمدة في المقارب عن المماثل وعكس وقد يجاب بان الاستثناء لا يصح  
 في لاقتضائه ان يكون المملك مماثلا ومقاربا غير مماثل على انه لا شبهة في ان الحق  
 في المماثل عن الممدوح وفي المماثل عن المقارب وعكس لا يفيد من هذه المقابلة شيئا هذا  
 وقد يناقش ايضا بعد تسليم ان المقاربة بمعنى المماثلة بان انتفاء وصف المحمول عنها ان  
 المحل المقارب يستلزم انتفاء الموضوع وهو المماثل فغيره للملزوم في لازم وهو بلوغ  
 كما اشير اليه في قوله في ليس كمثل شيء فكيف بعد قلنا وان من باب المبالغة فتدبر  
 فغيره فصل بين المبدل والمبدل منه يعني ان فيه سببا اخر للتحقيق غير ما ذكر قوله فخلل  
 في انتقال الذهن الاظهر ان يراد ذهن المتكلم لينا سبب قوله فخلل في النظم فالتحليل يقول  
 وانه كذا التحليل يكون لايراد اللوازم اذ مع ان الامر بالعكس باعتبار معنى الظهور ان يظهر  
 ذلك التحليل بالاياد المذكور ويجوز ان يراد ذهن السامع فتحليل عدم ظهوره لانه  
 مع ان الامر ايضا بالعكس بالاعتبار المذكور ايضا وان يراد الاعم من كل منهما وكان يحل  
 قوله في انتقال الذهن على حذف المضاف الى في طريق انتقال ذهن السامع واعترض على قوله  
 الاول بانه يلزم من ذلك ان يكون التحليل في كلامه مبنيا على خلل في ذهنه وهذا مما يجوز ان

الانقسام على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم يكون  
 المراد من كل واحد منهم باع ماله من الدابة سواء كانت واحدة او متعددة وهو الظاهر  
 فالكلام سالم عن المحذور وبلا شبهة اذ لا يلزم توحيد اللوازم والواسطة في كل مادة وان لم يجوز  
 فكذا كذا لانه يكون اخرا بالافل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد على انه اذا علم  
 من البيان المذكور وجود التعقيد في ايراد لازم واحد مقتضيا لواسطة واحدة مع خفاء  
 القرينة فلان يوجد في ايراد اكثر من ذلك مع خفاها او في وكذا فيما قصد باللفظ ما ليس  
 من لوازم معناه في الكلام تنبيه بالاداء على الاعلى فان قلت اذ اورد لازم واحد غير  
 مقتضيا لواسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم ويحصل التعقيد لا نفوس له  
 في الكلام قلت عدم التعرض له لندرة مثله في قوله وذكر لا يراد اللوازم البعيدة بحث  
 وهو ان هذا لا يلزم من ذهب المعرف ان الانتقال في المجاز والكتابة عنه انما هو من الملزوم لا الا لازم  
 والفرق باشتراط القرينة العارضة عن ارادة المعنى الحقيقي في الاول دون الثاني لا ينسب  
 لمذموم ان يقول لا يراد الملزوم البعيدة فيلسا مل **قوله** ساطلب بعد الدار علمكم  
 لتعرفوا في اختيار العبارة الدالة على الاستقبال وضما اعني السبب دلالة على ان البعيد  
 وان كان وسيلة الى القرب الذي هو المقصود لا يقتضي الا انه من حيث انه بعد في نفس الخلق  
 سوف طلبه ومثل هذه التكنية اضاف الى الدار والقرب الى ذات المخاطب **قوله**  
 وهو الرواية الصحيحة لثبوتها بالنقل الصحيح عنه ولان ما ذكره الشيخ من معنى البيت هو  
 الصحيح عنه وهو معنى عال الرفع **قوله** هذا الكاتبة والحرز والكاتبة سوء الحال والآنك  
 من الحرز وقد كتب الرجل يكاب كعلم يعلم كاتبة وكاتبة مثل رافة ورافة **قوله** ابكا الدهر  
 ويار بماه معنى البيت ابكا الدهر بما سيخطه ويا قوم فلما سرت بما يرفعه والباغ قوله بما  
 من نفس الكلمة لا ياء المتكلم بان قبلها نون الوقاية بدل مطلق التعصية وهو انزل في الدهر  
 على حكمه من شائع عال الى خفي **قوله** ولكنه اخطأ في الكتابة تحقيقه ان كل حقيقة جرت  
 عادة البلاغة في التحوير من اللفظ الى المعنى دائما كما عن الجمود في تحريكها بالتمويه وان ارادة البكاء  
 فلا انتقال الى غيره وان كان مع علاقة صحيحة كما عنه الى عدم البكاء مطلقا وعنه السرور فخلل

في المقارب من الشيء ما يكون قريبا منه لا ما يكون مثله فلا فلت  
 في التوجيهين لعمدة في المقارب عن المماثل وعكس وقد يجاب بان الاستثناء لا يصح  
 في لاقتضائه ان يكون المملك مماثلا ومقاربا غير مماثل على انه لا شبهة في ان الحق  
 في المماثل عن الممدوح وفي المماثل عن المقارب وعكس لا يفيد من هذه المقابلة شيئا هذا  
 وقد يناقش ايضا بعد تسليم ان المقاربة بمعنى المماثلة بان انتفاء وصف المحمول عنها ان  
 المحل المقارب يستلزم انتفاء الموضوع وهو المماثل فغيره للملزوم في لازم وهو بلوغ  
 كما اشير اليه في قوله في ليس كمثل شيء فكيف بعد قلنا وان من باب المبالغة فتدبر  
 فغيره فصل بين المبدل والمبدل منه يعني ان فيه سببا اخر للتحقيق غير ما ذكر قوله فخلل  
 في انتقال الذهن الاظهر ان يراد ذهن المتكلم لينا سبب قوله فخلل في النظم فالتحليل يقول  
 وانه كذا التحليل يكون لايراد اللوازم اذ مع ان الامر بالعكس باعتبار معنى الظهور ان يظهر  
 ذلك التحليل بالاياد المذكور ويجوز ان يراد ذهن السامع فتحليل عدم ظهوره لانه  
 مع ان الامر ايضا بالعكس بالاعتبار المذكور ايضا وان يراد الاعم من كل منهما وكان يحل  
 قوله في انتقال الذهن على حذف المضاف الى في طريق انتقال ذهن السامع واعترض على قوله  
 الاول بانه يلزم من ذلك ان يكون التحليل في كلامه مبنيا على خلل في ذهنه وهذا مما يجوز ان

في المقارب من الشيء ما يكون قريبا منه لا ما يكون مثله فلا فلت  
 في التوجيهين لعمدة في المقارب عن المماثل وعكس وقد يجاب بان الاستثناء لا يصح  
 في لاقتضائه ان يكون المملك مماثلا ومقاربا غير مماثل على انه لا شبهة في ان الحق  
 في المماثل عن الممدوح وفي المماثل عن المقارب وعكس لا يفيد من هذه المقابلة شيئا هذا  
 وقد يناقش ايضا بعد تسليم ان المقاربة بمعنى المماثلة بان انتفاء وصف المحمول عنها ان  
 المحل المقارب يستلزم انتفاء الموضوع وهو المماثل فغيره للملزوم في لازم وهو بلوغ  
 كما اشير اليه في قوله في ليس كمثل شيء فكيف بعد قلنا وان من باب المبالغة فتدبر  
 فغيره فصل بين المبدل والمبدل منه يعني ان فيه سببا اخر للتحقيق غير ما ذكر قوله فخلل  
 في انتقال الذهن الاظهر ان يراد ذهن المتكلم لينا سبب قوله فخلل في النظم فالتحليل يقول  
 وانه كذا التحليل يكون لايراد اللوازم اذ مع ان الامر بالعكس باعتبار معنى الظهور ان يظهر  
 ذلك التحليل بالاياد المذكور ويجوز ان يراد ذهن السامع فتحليل عدم ظهوره لانه  
 مع ان الامر ايضا بالعكس بالاعتبار المذكور ايضا وان يراد الاعم من كل منهما وكان يحل  
 قوله في انتقال الذهن على حذف المضاف الى في طريق انتقال ذهن السامع واعترض على قوله  
 الاول بانه يلزم من ذلك ان يكون التحليل في كلامه مبنيا على خلل في ذهنه وهذا مما يجوز ان







**قول** لكنه اكتب عليه اي اقبل غاية الاقبال من اكتب عا وجهه اسقط عليه ثم هذا الكتاب  
واللازمة على الكتب مستفادة من صيغة المضارع الدالة على الاستمرار بمغزاة المقام  
ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف قبل ان عادة الزمان لا يتان بتقيض المطع الواقع  
لا الايتان بتقيض ما يظهر المراد انه مطلوب ورد من نظرات الشعراء انهم يظهر ونطلب  
امر يكون مرادهم خلافا بناء على ذلك الامر التخييل فلا معنى للاعتراض عليه قال ابو الحسن  
الباقر **قول** ولكم تمت النزاع مغالطا واحتلت **قول** استنار غرس ودادى وطعت  
منها الوصال لانها بين الامور على خلاف مرادى وقيل لان السين الاستقبالية معتبرة  
في مكسب فارادة الحال من مكسب مع وجود علامة الاستقبال وارادة الاستقبال من  
لتجزم مع عدمها فيه خارج عن القانون وفيه نظر لان ارادة الحال من مكسب على تقدير الرفع  
كما صرح به الشرح **قول** يجوز ان يكون العطف على مجموع سا طلب ويراد الحال من مكسب واما  
ارادة الحال من تجزأ فملاحظة اقتضاء سكب الديموع اليه والانصاف ان ما ذكره القوم  
في معنى البيت ليس بابعده عما ذكره الشرح وانكشاف جلية الحال يتوقف على انكشاف حال  
ان عركا صرح به الفاظ المحنة وقد يقال مراد ان الشرح تركه مراد نفسه لم يرد جوابه لان  
مراد الحب الوصال وما يلزم ومراد المحبوب الفصل وما يتبعه كما قال اريد وصال  
ويريد مجرى فان تركه ما اريد لما يريد والمق من ذلك التركة ان يترجم له الحبيب فمستحب  
بذلك الوصال وبهذا يظهر معنى قوله لتغربوا والله اعلم بالصواب **قول** ذكر الشئ مرة  
بعد اخرى وكثرة ان يكون ذلك فوق الواحد دفع لما يتوهم من ان التكرار مجموع الذكري  
فلا يتعد بذكر الشئ ثلث مرات فضلا عن ان يكسر فلا وجه لعدم البيت من كثرة  
التكرار **وجه** ادفع ان التكرار هو الذكر الاخير لا مجموع الذكري وان المراد بالاكثرة ما يقابل  
الوعدة فيحصل التكرار وكثرته بتثليث الذكر وقديح بابانه اذا ذكر الشئ ثلث مرات  
فقد كثر التكرار وان كان المراد بالاكثرة معناه العرف بناء على ان الذكر الثاني تكرر بالنسبة  
الى الاول وتكرر آخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في ذكر الاول والثالث وبان الاضافة  
في كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب ان كثرة الذكر الحاصلة من التكرار

فيحصل

في معنى البيت ليس بابعده عما ذكره الشرح وانكشاف جلية الحال يتوقف على انكشاف حال  
ان عركا صرح به الفاظ المحنة وقد يقال مراد ان الشرح تركه مراد نفسه لم يرد جوابه لان  
مراد الحب الوصال وما يلزم ومراد المحبوب الفصل وما يتبعه كما قال اريد وصال  
ويريد مجرى فان تركه ما اريد لما يريد والمق من ذلك التركة ان يترجم له الحبيب فمستحب  
بذلك الوصال وبهذا يظهر معنى قوله لتغربوا والله اعلم بالصواب **قول** ذكر الشئ مرة  
بعد اخرى وكثرة ان يكون ذلك فوق الواحد دفع لما يتوهم من ان التكرار مجموع الذكري  
فلا يتعد بذكر الشئ ثلث مرات فضلا عن ان يكسر فلا وجه لعدم البيت من كثرة  
التكرار **وجه** ادفع ان التكرار هو الذكر الاخير لا مجموع الذكري وان المراد بالاكثرة ما يقابل  
الوعدة فيحصل التكرار وكثرته بتثليث الذكر وقديح بابانه اذا ذكر الشئ ثلث مرات  
فقد كثر التكرار وان كان المراد بالاكثرة معناه العرف بناء على ان الذكر الثاني تكرر بالنسبة  
الى الاول وتكرر آخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في ذكر الاول والثالث وبان الاضافة  
في كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب ان كثرة الذكر الحاصلة من التكرار

فيحصل التكرار وكثرته على كلا الوجهين بتثليث الذكر قطعاً **قول** وتسمية آه الاسعاد  
الاعانة ويؤنث الفصل لان المراد بالسبوع الفرس وهو مؤنث سمى على ما اومى اليه  
الشارح بقوله ينوي فيه اي في السبوع المذكور والمؤنث قيل المراد بقوله تسمية آه اسعد تني  
لاذ اراد الاخبار عما صدر عنهما في بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضار الصورة  
الاسعاد والا قرب ان يراد الاستمرار بالتجديد من بقرينة المقام **قول** والمراد الشدة من  
قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم **قول** وهو شدة عدو الفرس قبل هذا تفسير اللفظ  
بالنظر الى المراد لا بالنظر الى اصل اللفظ فان السبوع في اصل اللفظ من السباحة في الماء والاطلاق  
على الفرس بطريق المجاز كما صرح به في اساس بقوله وهذا المجاز فرس سابع وسبوع وشار  
اليه الشرح المحقق معناه بقوله كائنا يجرس في الماء وفيه تأمل لان المفهوم من كلامه ان المراد بالسبح  
في هذا المقام حسن الجرس لا شدة العدو وواضح ان كلامه صرحنا لا يخفى عن تكلف ولو انك بقوله  
واراد بآه ولم يتعرض للشدة كما في المختصر كان **قول** **قول** وعلمنا متعلق بما اربشوا من  
لكن بتفسيرها معنى الدلالة فلا يرد ان الشهادات العمدات بعلم لم يرد الا في الفرز فاعلا النظر  
وبجوز ان يكون مبتدأ والنظر خبره مقدما عليه **قول** **قول** عامة جرس بنصب عامة لانها مائة  
مضاف **قول** **قول** وجا عرض ذات رمل كذا في اساس واما في الصحاح فقد قال الجرس عانفس  
المرمل المستوية التي لا تبيت شيئا **قول** **قول** فصر للضرورة اي لضرورة الوزن والافلا اصل  
جر عاد كجراد وبقيضا **قول** **قول** وجا عرض ذات حجارة الجندل سكنون النون وفتح الدال  
نفس الحجارة كما صرح به في الصحاح وانما الارض ذات الحجارة الجندل بفتح النون  
وكسر الدال لكن لما حمل الجرس على نفس الارض ناسب ان يراد من الجندل نفس الارض  
بطريق اطلاق اسم الحال على المحل فالتفسير بالنظر الى المراد **قول** **قول** كذا في الصحاح اشارة الى  
الرد على الروز في حيث قال معناه فانت بحيث ترين سعاد وتسمعين كلاما وقد صرح  
في المختصر بان مخالف للعقل ايضا ووجه كما قيل اذ لا معنى لطلب التكلم من المتكلم لكونه بحيث  
يرى المخاطب ويسمع كلامه واجيب بان الاقرب ان يراد بالامر بالجميع اظهار النشاط  
كالبلابل تترنم عند مشاهدته الا وراود فالمعنى ما ذكره الروز في وما ذكره الشرح انما تجب

فقط قول من قال ان فعله اذا كان  
صفا حركت على الوصف كذا في النسخة وذا  
لم يرد الوصف بوزن البيت

الامر ان يجعل ان السبح عرفه  
في شدة العدو وان كان مجازا  
لفعل مستقولا من السباحة في الماء  
مراد به حسن الجرس في المقام

مراد به حسن الجرس في المقام



اذا كان الغرض من الامر بان يجمع اسماء الصوت واما حديث المخالفة لكلام الصحاح فهو مرفوع  
 بان ما ذكره في الصحاح معناه اللغوي وما ذكره ذلك القائل بالنظر الى الحق وهو المعنى الثاني  
 لان جعل فلان كائنا لمحل روية فلان كناية عن كونه رايها **قوله** لان كلاما من كثرة التكرار الى  
 قوله فلا يجلب الفصاحة اعترض عليه بانه قد استغنى قول من وجه نظر المصراع من  
 بشرطه فصاحة المفرد المخلص عن الكراهة في السمع بمثل هذه الكلام فرد ذلك مع قبول  
 هذا مما لا وجه واجيب بان الكراهة في السمع معني ما سبب للاخلال لان الغرض انما يجنبون  
 عن استعمال ما نقل على اللسان يجنبون عن استعمال ما يكره في السمع فلا يلزم من عدم اقصاء  
 الكراهة في السمع الا التقليل على اللسان عدم اخلاله بالفصاحة بخلاف تنابع الاضامات والتكرار  
 فانها من حيث هي لا حرج لا اخلاله بها وانما اخلاله بها لا فضايلها الا التقليل بشراة الذوق  
 لا يقال التكرار مثل الكراهة في السمع اذ كما يجب الاحتراز عن التاكيد لا احتراز عن الاول  
 صوت الكلام الفصحاء عن الغلو والعيب فالتكرار من حيث انه تكرار لمحل ايضا لا نأخذ بقول ليس  
 المراد من التكرار الذي يدعي اخلاله بالفصاحة ان يكون التاكيد محضاً يستفاد من الاول  
 ما يستفاد من كائنه بل المراد منه صورة التكرار وربما يلزم منه الفصيح لنكتة  
 ولا يجلب فصاحته بخلاف الكرية في السمع في فيه بحث وهو ان يجوز ان يكون كثرة التكرار مودياً  
 الى الكراهة في السمع لا الى التقليل على اللسان فيجلب بالفصاحة وبشيء قول الشيخ لكن اذا سلم  
 من الاستكراه على فليتامل **قوله** الكبريم بن الكبريم قال صاحب النهاية الكبريم هو الجامع لانواع  
 الخير والشرق والغضاب ووصف يوسف عليه السلام به لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم والعمل  
 ورياسة النبوة والدين قوله قال الشيخ الغرض من ايراد كلام الشيخ تقوية ما ذكره في وجه  
 النظر وتوطئة لقوله وما اوردده المصنف في الايضاح **قوله** يا علي بن حمزة البيت عبارة بفهم العين  
 المهملة على شخص والخيار التفتاء وليس بعرض اصبل ثم الاظهر ان المعنى على القلب ان انت  
 خبارة في ثلثة والمق وصف بالبرودة لان الخيار بارد بالطبع واذا وضع في وسط الثلج تضاعف  
 البرودة واما اذ يدبرودة الثلج بالوضع على وسط الخيار حتى لا يحل على القلب فغير ظاهر  
 الا ان يجعل في معنى مع وفي بعض النسخ خبارة بالخاء المعجمة المفتوحة والياء الموحدة ويج

قيل ايراد القول الاول للشيخ اشارة الى ان في النظر والبراد  
 القول الثاني اشارة الى جواب هذا الذي قد قيل على ان يكون  
 ايراد كلام الصحاح بغيره وجه النظر حيث قال في  
 لا يكتفى ولم يذكر وجه عدم الحسن فالظاهر ان وجه  
 التقليل قد قيل على ان يكون وجهه في النظر حيث قال في  
 من التقليل مستحب

ارض رفوة فالقوة وصف بالضعف لان التلويح اذ وضع في الارض اللينة اسرع في الاضمحلال  
**قوله** ثم قال لا يستلزم قال الشيخ لا التقيا صرح به في الايضاح **قوله** كقولك فظلت اهل البيت  
 لا بناء المفرد من قسمة مطلعها اذ فيها التلويح والتميم غائر غلالة ليل طرقت بصباح غائر  
 اي غارب والغلالة ثوب رقيق يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا استعبرت صرنا  
 لبقية الليل وانتهى على النظر في المعنى ذهبنا الى بيت النجار والحال ان النجوم بعدد  
 الغروب وكان ذهابنا في وقت يقع من الليل بقية رقيقة كالغلالة لاحت فيها ثبات الصبح  
 كالطراز ظلت تامة ادا امت وهو مع تدبير شاعر ايدى جاذرو الجاذر جمع جاذور يفتح  
 الدال وضمها وهو ولد البقرة الوحشية والعنقاو جمع عتيق صفة مشبهة بمعنى الجبل  
 واضافة دناير الوجوه من قبيل اضافة المشبه الى المشبه الي وجوه كاله منابر في الصفا  
 واللعان والاستدارة وملاح جمع ملجئة صفة بعد صفة للجاذر لا العنقاو لان الصفة المشبهة  
 لا تقع موصوفة كما صرحوا به في قولهم شجاع باسل واجود فياض **قوله** ومنه الاطراد وهو ان  
 يذكر اسم الممدوح مضافاً الى اياه ووجهه على ترتيب وجودهم وولادتهم من غير تكلف  
 في التكرار حتى يكون الاسماء في تجدها كالخاء الجار في اطراده وهو سهولة السجاء ايسلانه  
 نحو الجانيب المنخفض كذا في الايضاح والبيت لرسعة بن ابي ذؤاب قائل عتيقة المذكور اوله  
 ان يقتلوك فقد ثلثت عروشم اس هدمت في المعاج ثلثه عروجل عروشم اس هدم ملكة  
 وثلثت بصيغة الحكاية والحقيقة **قوله** وما اوردده المصنف في الايضاح ما ذكره اشارة صرنا  
 من قوله في نظر قوله ملاح هو الذي اوردده في الايضاح والضمير في بانه جعل ونظيره المع  
 ووجه الاشعار الاول انه اورد كلام الشيخ استشهاده كونه مدحاه وقد جعل قوله يا علي بن حمزة  
 بن عماره من تنابع الاضامات مع عدم ترتيب فيه لان الابن الاول صفة لصاحبه والصفة المحررة  
 ووجه الاشعار الثاني ان تناول تنابع الاضامات لغير المربة انما علم بايراد كلام الشيخ مستشهداً به  
 فلما علم بايراده ذكر التناول علم ان المصنف اورد الحديث بعد ذكر كثرة التكرار وتنابع الاضامات مثلاً  
 لهما جميعاً ووجه الاشعار الثالث انه جعل قوله يا علي بن حمزة البيت وقوله فظلت تدبر الكاس  
 من قبيل تنابع الاضامات مع انها فيها مشابة هذا وقد يقال لا ضرورة يلجأ الى حمل كلام المصنف

والا انما صحت الحكاية  
 في الايضاح في قوله

ثم انما صحت الحكاية  
 في الايضاح في قوله

والا انما صحت الحكاية  
 في الايضاح في قوله



على ان اراد بتتابع الاضاف ما ذكر بل اراد به تنابع صورة الاضاف سواء كان في ضمن حقيقة الاضافة كما في البيت او لا كما في الحديث فانه في صورة اضاف متتالية اذ لا فرق بين كون الالف صفة لما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافا اليه في الهيئة والصورة اذ لو كان كذلك لم يغير حاله عما هو حاله الان نعم الاشعار الثالث مسلم لكن لا باعتبار جعل قوله باعجاب حمزة بن عمار من تنابع الاضافات في الصورة في صورة متشابهة كما لا يخفى بل باعتبار جعل قوله عناق ودنا من الوجوه ملاصق منه فان الصورة الاضافة ايضا فيه متشابهة اذ لو اضيف الوجوه الى ملاصق لفظ اللام منه بخلاف الكريم في الحديث لكونه صفة مشبهة وبخلاف الحارث في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل فتأمل **قوله** لا يقال ان من اشترط ذكر اه التام هو الخلل في ذلك اشارة الى الخلو من كثرة التكرار وتنابع الاضافات وقد يجاب بان اخلال تنابع الاضاف بما يلزم منه تنالي الاسماء المجردة مثلا وهو حاصل في الوصفية كما بينت عليه فالفرق بين المربنة وغيرها في الاخلال بالفصاحة **قوله** ويشاعة شئ بشيع ان كرم الطعم **قوله** والا فلا حجة للاخلال بالانصاف كلف وقد وقع في التنزيل يعني ان الذوق شاعده صدق على ان كثرة التكرار وتنابع الاضافات انما يخلل ان بالفصاحة لاجل ما يؤيد بان اليه من الشغل لاجل شئ آخر فاذا لم يوجب الشغل فلا وجه لا اعتبار كونها علم تام للاخلال والاما وقعها في التنزيل وفيه نظر **قوله** ورسم القماء الكيف بانها هيئة اراد به الرسم الناقص لانه الغاية في الاجناس العالية فانها بساطتها على القول بامتناع تركها من امور متساوية لا يجد اصلا ولا يرسم شيئا تاما ثم تأنيث الضمير في بانها مع رجوعها الى الكيف باعتبار الجبر او باعتبار ان مقولة والهيئة في اللغة اسادة كذا في الصحاح ومع الصورة ولما كان شأن الصورة ان يكون حاصلة لذوي صورة اعتبر الحصول في معنى الهيئة المطلقة على العرض **قوله** ولا نسبة لذاته ان ما هيته فلا ينافي اقتضاه اياها بواسطة الغير اذ اما من عرض الا وهو يقتضي النسبة بحسب الوجود ومع الحصول في الموضوع وهذا بخلاف الاعراض النسبية فانها مقتضية النسبة من حيث ما هيته سواء كانت النسبة جنسها او خارجة لازمة لما هيته **قوله** الا ان العرض اه

ويكن ان يقال ان اراد حقيقة تنابع الاضافات فانه لا بد من ان يكون الالف مضافا الى ما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافا اليه في الهيئة والصورة اذ لو كان كذلك لم يغير حاله عما هو حاله الان نعم الاشعار الثالث مسلم لكن لا باعتبار جعل قوله باعجاب حمزة بن عمار من تنابع الاضافات في الصورة في صورة متشابهة كما لا يخفى بل باعتبار جعل قوله عناق ودنا من الوجوه ملاصق منه فان الصورة الاضافة ايضا فيه متشابهة اذ لو اضيف الوجوه الى ملاصق لفظ اللام منه بخلاف الكريم في الحديث لكونه صفة مشبهة وبخلاف الحارث في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل فتأمل **قوله** لا يقال ان من اشترط ذكر اه التام هو الخلل في ذلك اشارة الى الخلو من كثرة التكرار وتنابع الاضافات وقد يجاب بان اخلال تنابع الاضاف بما يلزم منه تنالي الاسماء المجردة مثلا وهو حاصل في الوصفية كما بينت عليه فالفرق بين المربنة وغيرها في الاخلال بالفصاحة **قوله** ويشاعة شئ بشيع ان كرم الطعم **قوله** والا فلا حجة للاخلال بالانصاف كلف وقد وقع في التنزيل يعني ان الذوق شاعده صدق على ان كثرة التكرار وتنابع الاضافات انما يخلل ان بالفصاحة لاجل ما يؤيد بان اليه من الشغل لاجل شئ آخر فاذا لم يوجب الشغل فلا وجه لا اعتبار كونها علم تام للاخلال والاما وقعها في التنزيل وفيه نظر **قوله** ورسم القماء الكيف بانها هيئة اراد به الرسم الناقص لانه الغاية في الاجناس العالية فانها بساطتها على القول بامتناع تركها من امور متساوية لا يجد اصلا ولا يرسم شيئا تاما ثم تأنيث الضمير في بانها مع رجوعها الى الكيف باعتبار الجبر او باعتبار ان مقولة والهيئة في اللغة اسادة كذا في الصحاح ومع الصورة ولما كان شأن الصورة ان يكون حاصلة لذوي صورة اعتبر الحصول في معنى الهيئة المطلقة على العرض **قوله** ولا نسبة لذاته ان ما هيته فلا ينافي اقتضاه اياها بواسطة الغير اذ اما من عرض الا وهو يقتضي النسبة بحسب الوجود ومع الحصول في الموضوع وهذا بخلاف الاعراض النسبية فانها مقتضية النسبة من حيث ما هيته سواء كانت النسبة جنسها او خارجة لازمة لما هيته **قوله** الا ان العرض اه

والا فاما جعل اقتضاه الخلق الا اقتضاه بحسب الذوق لان قوله انه اذ في ما ذكرنا على انه لا بد من ان يكون الالف مضافا الى ما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافا اليه في الهيئة والصورة اذ لو كان كذلك لم يغير حاله عما هو حاله الان نعم الاشعار الثالث مسلم لكن لا باعتبار جعل قوله باعجاب حمزة بن عمار من تنابع الاضافات في الصورة في صورة متشابهة كما لا يخفى بل باعتبار جعل قوله عناق ودنا من الوجوه ملاصق منه فان الصورة الاضافة ايضا فيه متشابهة اذ لو اضيف الوجوه الى ملاصق لفظ اللام منه بخلاف الكريم في الحديث لكونه صفة مشبهة وبخلاف الحارث في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل فتأمل **قوله** لا يقال ان من اشترط ذكر اه التام هو الخلل في ذلك اشارة الى الخلو من كثرة التكرار وتنابع الاضافات وقد يجاب بان اخلال تنابع الاضاف بما يلزم منه تنالي الاسماء المجردة مثلا وهو حاصل في الوصفية كما بينت عليه فالفرق بين المربنة وغيرها في الاخلال بالفصاحة **قوله** ويشاعة شئ بشيع ان كرم الطعم **قوله** والا فلا حجة للاخلال بالانصاف كلف وقد وقع في التنزيل يعني ان الذوق شاعده صدق على ان كثرة التكرار وتنابع الاضافات انما يخلل ان بالفصاحة لاجل ما يؤيد بان اليه من الشغل لاجل شئ آخر فاذا لم يوجب الشغل فلا وجه لا اعتبار كونها علم تام للاخلال والاما وقعها في التنزيل وفيه نظر **قوله** ورسم القماء الكيف بانها هيئة اراد به الرسم الناقص لانه الغاية في الاجناس العالية فانها بساطتها على القول بامتناع تركها من امور متساوية لا يجد اصلا ولا يرسم شيئا تاما ثم تأنيث الضمير في بانها مع رجوعها الى الكيف باعتبار الجبر او باعتبار ان مقولة والهيئة في اللغة اسادة كذا في الصحاح ومع الصورة ولما كان شأن الصورة ان يكون حاصلة لذوي صورة اعتبر الحصول في معنى الهيئة المطلقة على العرض **قوله** ولا نسبة لذاته ان ما هيته فلا ينافي اقتضاه اياها بواسطة الغير اذ اما من عرض الا وهو يقتضي النسبة بحسب الوجود ومع الحصول في الموضوع وهذا بخلاف الاعراض النسبية فانها مقتضية النسبة من حيث ما هيته سواء كانت النسبة جنسها او خارجة لازمة لما هيته **قوله** الا ان العرض اه

الذوق السليم يقتضي ان يقول بدل قوله الا ان لانه علمة للتعارف او يقول بدل قوله متعارفا بالمفهوم متخالف المفهوم حتى يظهر وجه الاستثناء **قوله** قارة فيه انه يخرج الكيفيات الغير القارة كل لا متوا عن التعريف **قوله** والفعل والانفعال لان الفعل عبارة عن تأثير الفاعل مادام مؤثر او الانفعال هو تأثير الشئ مادام متاثر او هما ليس بمتعارفين كما ذكر في الكتب الكلامية **قوله** باع الا عراض اما ان كانت النسبة خارجة عن ما هيته لازمة لها فظاهرة واما ان كانت داخلية فيها فلان فيها شجاعة والخاص يستلزم العام ويقتضيه **قوله** ليدخل فيه الكيفيات المتقتضية للتقسمة اه قبل فيه نظر اذ لا اقتضاء هناك اصلا غاية ما في البان تلك الكيفيات منقسمة بواسطة محالها وجوابه ظاهر اذ اجملا لا اقتضاء على الاستلزام مطلقا فتأمل **قوله** والا حسن ما ذكره المتأخرون نقل عن الثارح ان وجه الحسن ما في لفظ الهيئة والقارة من الخفاء وان السقطة والواحدة واردة بان على تعريف القدماء وانه الحركة ان جعلته من الكيفيات فلا وجه لاخراجها وان جعلته من الاين فقد خرجت بقولهم لا يقتضي نسبة وكذا الفعل والانفعال وايضا يخرج الزمان بقولهم لا يقتضي نسبة لانه نوع من الكم ثم كلامه والا حسن ان يخرج الفعل التفضيل اي احسن عن معنى التفضيل لكن قد يقرر ان يخرج انما يصح اذا لم يكن مستقلا باحد الامور الثلاثة **قوله** عرض لا ينوقف قصوره اه يرعى الاعراض النسبية على المذهب المشهور وهو ان النسبة لازمة لتلك الاعراض لا لذاته لانه اذا يقال في تصور تلك الاعراض في تصور غيرها ويستلزمه ولا ينوقف عليه فيدخل في تعريف الكيف وانما يتم على المذهب المشهور وايضا يخرج الكيفيات المكتسبة بالحد والرسم الا ان يفسر الغير بالخارج وتصورها بتصور غيرها فيندفع الاشكال لان الان مقام التعريف يانع عن مثله ويمكن ان يجاب عن الاخير بان نوقف النظر على النظر ليس هو ذاته والاما جازا فتفكك مع انه ليس كذلك لا ترى انه قد لا يكون نظريا بالنسبة الى شخص آخر **قوله** والا فسمه اخر از عن الوحدة والنقطة عياد ان من جعلها من الاعراض ويخرجها من الكيف بدل من المقولة الشح قابلا انما لم يحرم الاعراض فيها بل الاجناس العالية وهي ليس بجنس بين ما تحتها

فيل هو الحق لا يتعارف على نفسه ما يكون في ان ينع في مكانين واما قوله لا بد من ان يكون الالف مضافا الى ما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافا اليه في الهيئة والصورة اذ لو كان كذلك لم يغير حاله عما هو حاله الان نعم الاشعار الثالث مسلم لكن لا باعتبار جعل قوله باعجاب حمزة بن عمار من تنابع الاضافات في الصورة في صورة متشابهة كما لا يخفى بل باعتبار جعل قوله عناق ودنا من الوجوه ملاصق منه فان الصورة الاضافة ايضا فيه متشابهة اذ لو اضيف الوجوه الى ملاصق لفظ اللام منه بخلاف الكريم في الحديث لكونه صفة مشبهة وبخلاف الحارث في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل فتأمل **قوله** لا يقال ان من اشترط ذكر اه التام هو الخلل في ذلك اشارة الى الخلو من كثرة التكرار وتنابع الاضافات وقد يجاب بان اخلال تنابع الاضاف بما يلزم منه تنالي الاسماء المجردة مثلا وهو حاصل في الوصفية كما بينت عليه فالفرق بين المربنة وغيرها في الاخلال بالفصاحة **قوله** ويشاعة شئ بشيع ان كرم الطعم **قوله** والا فلا حجة للاخلال بالانصاف كلف وقد وقع في التنزيل يعني ان الذوق شاعده صدق على ان كثرة التكرار وتنابع الاضافات انما يخلل ان بالفصاحة لاجل ما يؤيد بان اليه من الشغل لاجل شئ آخر فاذا لم يوجب الشغل فلا وجه لا اعتبار كونها علم تام للاخلال والاما وقعها في التنزيل وفيه نظر **قوله** ورسم القماء الكيف بانها هيئة اراد به الرسم الناقص لانه الغاية في الاجناس العالية فانها بساطتها على القول بامتناع تركها من امور متساوية لا يجد اصلا ولا يرسم شيئا تاما ثم تأنيث الضمير في بانها مع رجوعها الى الكيف باعتبار الجبر او باعتبار ان مقولة والهيئة في اللغة اسادة كذا في الصحاح ومع الصورة ولما كان شأن الصورة ان يكون حاصلة لذوي صورة اعتبر الحصول في معنى الهيئة المطلقة على العرض **قوله** ولا نسبة لذاته ان ما هيته فلا ينافي اقتضاه اياها بواسطة الغير اذ اما من عرض الا وهو يقتضي النسبة بحسب الوجود ومع الحصول في الموضوع وهذا بخلاف الاعراض النسبية فانها مقتضية النسبة من حيث ما هيته سواء كانت النسبة جنسها او خارجة لازمة لما هيته **قوله** الا ان العرض اه



[illegible]

لا فائدة الشمول انما هو حيث بهج وقوعه الا انه يفوت قابضة الشمول **في**  
 فان قلت هذا التعريف غير مانع آه الظاهر انه اراد به تعريف الغضاحة الا ان صدق  
 على الادراك ونحوه مما يتوقف عليه الاقدار من نحوه بغير الملكية اذ لا شئ من ذلك كونه  
 في غير ذلك  
 ان اراد به وجهه بغير الملكية اذ لا شئ من ذلك كونه  
 في غير ذلك  
 ان اراد به وجهه بغير الملكية اذ لا شئ من ذلك كونه  
 في غير ذلك

من ان افتر على النقط البين ليس  
طرفة الفضاة واما ما ذكره بعض اصحاب  
الواجب في جواب عن ان النقط الم  
منها الزاوية مما موجب وهو ان  
الاشراط الباطنة في الفضاة واما ما  
في غير نظم الان حجت الشمول  
في اوله قال



ملكية وان اراد به تعين الملكة على ان قوله يقتضيه بما علم السبب عن المتق صفته كاشفة وتحت  
 في موضع التفسير للملكة فلا يصح اصلا بل هو صفة مقيدة للملكة البتة وهو شرط جواز قوله فلما  
 لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط السبب هو المؤثر والشروط ما يتوقف عليه تأثير المؤثر  
 مطابقة مقتضى الحال المراد بها المطابقة في الجملة اذ لا يشترط في اصل البلاغة المطابقة التامة  
**قوله** الحال هو الامم الداعي آه معرفة المركب الاضافي يحتاج الى معرفة الاضافة لانها  
 بمنزلة الجزاء الصوري له والامم معرفة المضاف والمضاف اليه لكن لا يتصرفون لتعريف  
 الاضافة للعلم بان اضافة المشتق وما في معناه اضافة المضاف بالمضاف اليه باعتبار  
 معنى المضاف مثلاً مقتضى الحال ما يختص بها باعتبار كونه مقتضى لها ويقتضون تعريفي  
 المضاف اليه لان معرفة المضاف من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف اليه ان  
 قلت معرفة المضاف اليه ان قلت معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك ان يتوقف  
 على معرفة المضاف فلم يجز هذه الجملة قلت لان الاضافة لتعيين المضاف اليه فانه  
 ناسخ في تفسير الكلام الذي هو فعل الذي لا اعتبار له في هذا هو فعل الغلب مبالغة في  
 التبيين على ان الكلام على الوجه المخصوص انما هو مقتضى الحال اذا اقرن بالقصد والاعتبار  
 حتى اذا اقتضى المقام التاكيد ووقع ذكره في الكلام بطريق الاتفاق لا يبعد مطابقا لمقتضى  
 الحال واعلم ان الافصح في لفظ الخصوصية النسخ اذ يكون المخصوص صفة ولما كان  
 المعنى على المصدرية لذلك والفاء للبيان كما في علامة واما اذا ضم النسخ الى المعنى فيحتاج  
 الى ان يجعل المصدر بمعنى الصفة او الى ان يجعل اليا للنسبة مبالغة كما في احمري والفاء  
 للبيان فافهم **قوله** وهو مقتضى الحال ليس جزء من التعريف حتى يلزم الدور بل هو  
 تفسير للمضاف بعد تفسير المضاف اليه ثم التفسير امارا لوجه الى الخصوصية باعتبار  
 التجرؤ وبؤيه قوله والتاكيد مقتضاها او الى نفس الاعتبار مبالغة **قوله** مع  
 فصلا حتى قيل لو قال الا اذا اقتضى الحال خلاف ذلك لكان احسن لان الحال قد يقتضى  
 ما ينافي في الفصاحة كما تستقيم في المعنى في رعاية المطابقة اولاً من رعاية الفصاحة اذ  
 ارتفاع شأن الكلام بالطباق لكن بنى الكلام على الكثير اثنان ولم يعبأ بالتأني والقليل

هذا هو مقتضى الحال المراد بها المطابقة في الجملة اذ لا يشترط في اصل البلاغة المطابقة التامة

هذا هو مقتضى الحال المراد بها المطابقة في الجملة اذ لا يشترط في اصل البلاغة المطابقة التامة

والجواب منع بلاغة الكلام المذكور **قوله** الحال والمقام متعاربان بالمفهوم آه الغرض من هذا  
 الكلام ربط الدليل اعني قوله فان مقام الكلام متفاوتة بالمدح وهو اختلاف مقتضى الحال  
 ثم تخصيص ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون المحل والمكان اما باعتبار ان المقام  
 من قيام السوق بمعنى رواجه فقد كمال امر الداعي مقام التاكيد اي محله رواجه او على سبب  
 حسن التاكيد في مقام التردد مثلاً باستقامته وانتصابه من قيام العود بمعنى استقامته  
 وانتصابه ولانه كان من عادتهم القيام في تناشد الاشعار وانشاد فاطلق المقام على  
 الامر الداعي لانهم لا يلاحظونه في محل قيامهم وايضا المقام باعتبار اضافة المقتضى  
 حكم اكثرى والا فقتضى المضاف الى المقتضى بالكسر نحو قوله صلح فيما سكت فصار المقام ان  
 يتبرر والمخاطب ثم اضافة المقام الى المقتضى بالفتح لا مية ورافقة الحال الى المقتضى بالبيان  
**قوله** فقد تفاوتت المقامات بخلاف مقتضيات المقام آه قيل هذا ايضا حكم اكثرى اذ قد  
 تفاوتت المقام ونجد المقتضى كما ان مقام التعليم ومقام التحقير تقتضيان التذكير وقد  
 يقال التذكير ان تخلفا بالاعتبار فان معنى الاول بلوغ الشيء في الارتفاع مبالغة لا يمكن  
 ان يعرف ومعنى الثاني عكس المراد بالا اعتبار في قوله ضرورة ان الاعتبار آه المعنى المصدري  
 فيكون تعميلاً للاختلاف المتغير باختلاف الاعتبار فلا دور تام **قوله** ثم شرع معطوف  
 على ما فهم ان قال كذا ثم شرع ومثله شائع **قوله** باجزاء الجملة فيه بحث لان الاجزاء ان  
 اريد بها الاجزاء المصطلح عليها ووجه التفسير في انفراد اصل الجملة خرج المفعول ونحو  
 وان اريد عام منها لم ينحصر الاسناد والسند اليه والسند كما ذكره **قوله** اما الى نفس  
 الاسناد آه قدم الاعتبار المرجع الى الاسناد لكونه جزء صور بانه يحصل الجملة واعقبه  
 بالا اعتبار المرجع الى السند اليه لانه السند الكبير لكن فيه بحث وهو ان الجملة في اصطلاحهم  
 من اقسام اللفظ فلا يجوز ان يعود الاسناد منها اجزاء لانها ليس بلفظ فلا يكون المركب  
 ومن اللفظ لفظاً اللهم الا ان يقال عدم ايتاها من اقسام اللفظ باعتبار اكثر اجزائها  
 اذ التحليل باب واسع **قوله** تاكيداً واحداً تفصيل بقوله وجوباً **قوله** كونه محذوف  
 او ثابتاً فيه نظر لان هذه الاحوال ليست باجزاء الجملة بل بحري في غيرها وان لو حظي الحكم

هذا هو مقتضى الحال المراد بها المطابقة في الجملة اذ لا يشترط في اصل البلاغة المطابقة التامة

هذا هو مقتضى الحال المراد بها المطابقة في الجملة اذ لا يشترط في اصل البلاغة المطابقة التامة







ان الحق العبارة صوجب معها او صوجب بدون معها لان صوجب ان جعلت من قولهم صاحب زيد مع يروف العبارة مع الاول على ان يكون الفعل مستندا الى الظرف كما في قولك عند عمرو بها وان جعلت من صاحب زيد عمرا فالثانية واجيب بالمصير الي تضييق صوجب مع الجمل والتضييق جعلت مصاحبة مع تلك الكلمة وبان صوجب مستندا الى مصدره بالتاويل المشهور ان وقعت المصاحبة معها ثم الحق التبيين على ان المراد بالمصاحبة المحلولة بحاصلة سبب التأليف لا المصاحبة الكائنة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق او غيره **قول** ليس لها مع ما يشاركه آه تفاوت المقامات في هذا القسم يدل على تفاوتها فيما لا اشتراك فيه بالطريق الاول ولهذا لم يعرض له **قول** اقرانه بالشروط اي باداة وقد يقال المراد بالفعل هو الجرا فلا حاجة الى تفسير الاداة الا ان السوق مؤيد الاول **قول** اذا المراد بالمصاحبة آه دفع لما يتوهم من ان التمثيل بالجملة غير مطابق للمق لان الكلام في الكلمة مع صاحبها والظاهر ان المصاحبة ايضا مع الكلمة **فهل** ينبغي ان يفهم هذا المقام او رد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون قوله ولكل كلمة مع صاحبها آه اعادة لما سبق اذ ليس حاصله ما سبق الا ان المقام المتقصر لهذا المسند مع المراد اليه المحرف ببيان المقام المتقصر له مع المسند اليه المنكر وعلى هذا ولما كاه الافادة خبرا من الاعادة كان الوجه ان يجعل القول المذكور اشارة الى مباحث البديع نظرا الى ان المحسن البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس وغيرها انما يتاخر جعل الكلمة مصاحبة لا خبري وان يجعل قوله وكذا خطاب الذكر آه اشارة الى مسائل البيان بناء على ان البيان يتعلق باحوال الدلالة من حيث الموضوع والخفاء وذلك باعتبارهم المخاطب ولا يخفى ان قوله مقام التفكير الى قوله وكذا خطاب الذكر آه اشارة الى مسائل المحنة فيحصل الاشارة الى الفنون الثلاثة على الترتيب لا يقال هذا التوجيه يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على المحسن البديعية داخل في البلاغة موجبا للمحسن الذاتية وهو خلاف المشهور فيما بين علماء المسائل لانقول ليست البلاغة الا مطابقة الكلام النصيح لمقتضى الحال سواء كان مقتضى المحسن البديعية وغيرها في مباحث تلك

المحسن

المحسنات حيث يجابها المحسن الغرض الزايد على اصل البلاغة من البديع ومن حيث يجابها المحسن الذاتية باعتبار تعلقاتها بمطابقة مقتضى الحال من المعنى لما كان اقتضاها الاحوال اياها لا يخفى عن ندرة لم يشتهر منهم القول بايجابها المحسن الذاتية استغنا للنادر عن دراجة الاعتبار مع انهم ينهوا بذكرهم في المقامات من المحسنات ما يكسر اقتضاها الحال اياه كالاتفات والاعراض والتجاهل على ان سائر المحسنات ايضا يجوز دخولها اجيب بان ذكره ليتناول ما لا ينظمه الناظم السابق مثل ان كان مع المضارع مقاما ليس له مع الماضي ولللفعل الواقع شرطا مع ان مقاما ليس له مع اذا الى غير ذلك مما لا يحصى فيه تعميم ولا يسم في عرفهم اعادة على ان جعله اشارة الى مباحث البديع لا يخفى عن بعد عدم ظهور المراد في كثير من المحسنات مثل التورية والمبالغة ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين فليتنا مل **قول** وارتفاع شأن الكلام آه اعترض على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة للاعتبار المناسب بسبب نفس المحسن الذاتية وقبول المخاطب لا لارتفاع شأن الكلام فيها وانما هو بزيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية بان انتفاء المطابقة بسبب انتفاء المحسن راسا لا لخطا في المحسن المستلزم لثبوت الاصل ولذا قال الكاسي واذا تقرر ان مدار محسن الكلام وقبوحه انطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى انطباقه واجيب بان اصل المحسن الذاتية يحصل عند المع بالفضاحة فيرفع شأن الكلام فيه بالمطابقة ويحط بعدمها وقد يجاب بان المراد بتول في المحسن من جهة وبالنقياس اليه فلا يلزم الزيادة في المحسن على الارتفاع ولا ثبوت اصل المحسن في الاخطا وفي اخذ هذا المعنى من العبارة تكلف واقرب منه في الجواب عن الاول ان يصار الى حذف المضاف في قوله بمطابقة ان بحسب مطابقة فكل الزداد المطابقة ازداد المحسن ولا يلزم منه تحقق الارتفاع في المحسن في الاول مرتبة المطابقة وعن الثاني ان المراد باضافة عدم المطابقة للمحسن اذ ياتي الاضافة للمحافظ التي لا ياتي لها الا لام كما سبق فيكون علمه الاخطا ط جسد عدم المطابقة لعدم جسد المطا وهذا الجنس تحقق بتحقيق فرد من بان يترك مطابقة واحدة فليتنا مل **قول**

والمتقصر على ان لا يكون مقتضى الحال من المعنى لما كان اقتضاها الاحوال اياها لا يخفى عن ندرة لم يشتهر منهم القول بايجابها المحسن الذاتية استغنا للنادر عن دراجة الاعتبار مع انهم ينهوا بذكرهم في المقامات من المحسنات ما يكسر اقتضاها الحال اياه كالاتفات والاعراض والتجاهل على ان سائر المحسنات ايضا يجوز دخولها اجيب بان ذكره ليتناول ما لا ينظمه الناظم السابق مثل ان كان مع المضارع مقاما ليس له مع الماضي ولللفعل الواقع شرطا مع ان مقاما ليس له مع اذا الى غير ذلك مما لا يحصى فيه تعميم ولا يسم في عرفهم اعادة على ان جعله اشارة الى مباحث البديع لا يخفى عن بعد عدم ظهور المراد في كثير من المحسنات مثل التورية والمبالغة ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين فليتنا مل **قول** وارتفاع شأن الكلام آه اعترض على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة للاعتبار المناسب بسبب نفس المحسن الذاتية وقبول المخاطب لا لارتفاع شأن الكلام فيها وانما هو بزيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية بان انتفاء المطابقة بسبب انتفاء المحسن راسا لا لخطا في المحسن المستلزم لثبوت الاصل ولذا قال الكاسي واذا تقرر ان مدار محسن الكلام وقبوحه انطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى انطباقه واجيب بان اصل المحسن الذاتية يحصل عند المع بالفضاحة فيرفع شأن الكلام فيه بالمطابقة ويحط بعدمها وقد يجاب بان المراد بتول في المحسن من جهة وبالنقياس اليه فلا يلزم الزيادة في المحسن على الارتفاع ولا ثبوت اصل المحسن في الاخطا وفي اخذ هذا المعنى من العبارة تكلف واقرب منه في الجواب عن الاول ان يصار الى حذف المضاف في قوله بمطابقة ان بحسب مطابقة فكل الزداد المطابقة ازداد المحسن ولا يلزم منه تحقق الارتفاع في المحسن في الاول مرتبة المطابقة وعن الثاني ان المراد باضافة عدم المطابقة للمحسن اذ ياتي الاضافة للمحافظ التي لا ياتي لها الا لام كما سبق فيكون علمه الاخطا ط جسد عدم المطابقة لعدم جسد المطا وهذا الجنس تحقق بتحقيق فرد من بان يترك مطابقة واحدة فليتنا مل **قول**



اولا وبالذات اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو منصوب لا وصفية فيه ولذا دخل التنوين  
 مع انه افعال التفضيل في الاصل بـ ليل اولي والاويل كالفضل والافاضل وهذا معنى ما قال  
 في الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته عا ما اقول واذا لم تجعله صفة صرفته  
 تقول لقيته عا ما اولا معناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام والباء  
 في بالذات بمعنى في وهو معطوف على الاول في ذات المعنى بلا واسطة **في** لكونه اشارة الى  
 ما سبق المراد بما سبق هو الكلام المقيد بالصراحة في قوله والبلاغ في الكلام الى قوله مع فصاحة  
 والدليل على ان الاشارة بعد التقييم وان كان الكلام حين ما ذكر هناك مطلقا انه لا ارتفاع  
 بغير التقييم فان قلت لم يجعل اشارة الى الكلام البليغ قلت لان قوله واخطاطه بعد ما  
 يمنع اذ لا معنى لان يقال اخطاطه ان الكلام البليغ بعد المطابقة وعطف **في** الحسن  
 الذاتية الماخلة بالبلاغة اذا بالحسن الذاتية الحسن الذي منشاءه ذات البلاغة لان الحسن  
 داخل في ما هيته البلاغة وانما وصف بالرفول في البلاغة بجائزا بمعنى ان منشاءه لا يخرج  
 عنهما البلاغة ويحتمل ان يكون باعتبار ان منشاءه اعني المطابقة داخل فيهما لان البلاغة  
 مع المطابقة مع الفصاحة **قوله** وبصرح بلفظ المتعاج ان يكون مقتضى الحال التاكيد  
 والاطلاق مثلا لا الكلام المؤكد والمطلق وسبب اتمام البحث في تعريف علم **المتعاج** لان  
 اضافة المصدر بغير الحصر كما ذكره الرضي من ان اسم الجنس اذا استعمل لم يتم قرينه  
 ببعض ما يقع عليه الظاهر لا استغراق الجنس اخذ من استقرار كلامهم فيكون المعنى  
 ههنا ان جمع الارتفاعات حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب البتة فيستأ  
 الحصر اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع لغيره لم يكن هذا الارتفاع حاصلا بتلك المطابقة  
 فلم يصح تلك الكلية فان قلت لم يجعل كل من المقدمتين قرينة على عدم ارادة الا  
 استغراق في الاخر فلا يجعل على الحصر لئلا يقتضيه التنازع والبطلان قلت لانه لم يكن ما يلزم  
 عملها على ظاهرها وهو كون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب **قوله** فيجب  
 ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد المتبادر من الكلام والمنقول عنه  
 في الجواب ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب عرفهم لا بحسب اللغة فيكون قوله المص

قوله في الجواب ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب عرفهم لا بحسب اللغة فيكون قوله المص  
 قوله في الجواب ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب عرفهم لا بحسب اللغة فيكون قوله المص

قوله في الجواب ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب عرفهم لا بحسب اللغة فيكون قوله المص  
 قوله في الجواب ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب عرفهم لا بحسب اللغة فيكون قوله المص

قوله في الجواب ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب عرفهم لا بحسب اللغة فيكون قوله المص  
 قوله في الجواب ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب عرفهم لا بحسب اللغة فيكون قوله المص

قوله في الجواب ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب عرفهم لا بحسب اللغة فيكون قوله المص

هو الاعتبار المناسب من قبيل هو البطل المحايي وسبب تفصيله وتفسيره في قوله هو الاعتبار  
 المناسب للدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة وتاكيد الحكم دون الحصر ويحتمل ان يراد  
 بكون المراد منها واحدا ما يتناول المساو **قوله** والا لبطل احد الحصرين او كلاهما  
 لانه لما استحال اجتماع الحصرين صدق فاما ان يكذب احدهما او كلاهما قال الفا ضل  
 المعنى بطلانها على تقدير التباين بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال والعموم من  
 وجه وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا اذ يبطل الحصر في الاخص وفيه بحث لان  
 معنى الكلام على ان الحصر في الشيء يستلزم وجود المحصور في جميع افرادة وانتفاها في  
 غيره ولذا اورد عليه التطرف فلا شك ان بين الحصر في الاعم والاخص تناهيا كما لا يخفى ان احده  
 الحصرين ليس اولى من الآخر في الصدق والا يلزم بطلانها على التقديرين الاولين ايضا  
 فعلم انه لا فرق بين تعادير الثلث في كون اللازم بطلان احدهما الحصرين او كلاهما ويمكن ان  
 يجاب بانه لا شك ان بطلان الحصر في العام باعتبار جزئه لا يجاب وبطلان في الخاص  
 باعتبار جزئه السبيل في قوله اذا بطل الجزء لا يجاب في من الحصر في العام لم يمكن ان يبطل  
 الحصر في الخاص بواسطة لان بطلان الحصر في الخاص من بابا بواسطة ثبوت الحكم في غيره  
 ولم يتحقق ذلك واذا بطل الجزء السبيل في الخاص لم يمكن ان يبطل الجزء لا يجاب في من الحصر  
 العام بواسطة بخلاف العموم من وجه فان بطلان كل من الحصرين فيه باعتبار الجزء السبيل  
 وبطلان بطلان الاعتبار لا يمنع ان يبطل الجزء السبيل للحصر الآخر بواسطة حقيقة جزئه لا يجاب  
 والله اعلم **قوله** وفيه نظر وجهه على تقدير ان يكون المراد بكونها واحدا ما يتناول المساو  
 ان الحصر في الاعم مطلقا ومن وجه لا يوجب تناول جميع افرادة فيلزم على تقدير عدم الاتحاد  
 بالمعنى السابق بطلان احدهما الحصرين او كليهما ووجهه على تقدير ان يكون الاتحاد في المفهوم  
 هو المدعى انه لا يتم من لغة المساو ومع احتمالها لا يثبت الاتحاد وتوجبها عن النظر على  
 التقدير الاول بانه معنى الحصرين ان مطابقة الاعتبار المناسب مطلقا هو السبب للارتفاع وهذا  
 مقتضى الحال كذا في غيرهم التنازع بينهما والاتحاد كما لا يخفى وعلى التقدير الثاني ان معناه سببية  
 مطابقة الاعتبار من حيث ج مطابقة الاعتبار وسببية مطابقة مقتضى من حيث مطابقة

قوله في الجواب ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب عرفهم لا بحسب اللغة فيكون قوله المص  
 قوله في الجواب ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب عرفهم لا بحسب اللغة فيكون قوله المص

قوله في الجواب ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب عرفهم لا بحسب اللغة فيكون قوله المص  
 قوله في الجواب ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب عرفهم لا بحسب اللغة فيكون قوله المص

قوله في الجواب ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب عرفهم لا بحسب اللغة فيكون قوله المص  
 قوله في الجواب ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب عرفهم لا بحسب اللغة فيكون قوله المص



بما لا يخفى من ان هذا الكلام لا يمكن ان يكون له معنى الا فيكون قوله بالتركيب تأكيداً للمعنى  
 لا لفائدة **قوله** وذلك لما مره بيان لوجه نوع رجوع البلاغة الى اللفظ باعتبار افادته  
 المعنى التام فتمت على ما مر بها السابق **قوله** او غير مطابق اراد به عدم المطابقة عما في شانه  
 ذلك وهو المعهود في عرفهم من الوضع بعدم المطابقة اذ لو اخذ بمعنى السلب مطلقاً لزم  
 ارتفاع التقيضين اعني المطابقة وسلبها **قوله** على ما ذكره الكشاف فيكون ما لا يكيد مع الكثرة  
 وكون العامل ما يليه لا بالانتصاب على النظر فيه فان صاحب الكشاف جعل قليلاً في الآية صفة  
 مصدر محذوف ان شكره قليلاً ولم يذكر ان ذلك الاحتمال هو هنا مع ان وصف التسمية  
 بالكثرة على معنى الاطلاق كما يقال زيد يسمى من شانه لا هنيئاً تذكيراً لوصف اعني كثر  
 حيث لم يقل تسمية كثره الى تاويل بلا ضرورة ولهذا جوز فيما سبق من قول المعصومي كثر اما  
 يخرج الكلام على خلاف كلا الامرين على ان الانتصاب على الوصفية في مثله معروف لا يحتاج الى  
 التوضيح فلما اشار الى وجه آخر من الاعراب **قوله** وفي هذا إشارة الى قوله في البلاغة راجعة  
 الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب مع قوله وسبق ذكره في هذا ايضا **قوله** الاعمى والعرج  
 الاعمى منسوب الى العمى وهو الذي لا يبصر وان كان من العرب والمراد بالعرج خلافه وفي  
 شرح الكشاف في القبط ان العرب سكان المدين والقرى والاعراب سكان البادية والموافق  
 لكثير اللغة ان العرب هو هؤلاء الصنف المقابل للصح والاعراب منهم سكان البادية خافتة  
 والنسبة اليها اعراض لانه لا واحد له فلو اسقط الواو العاطفة من والقروي لكان احسن  
 كما لا يخفى **قوله** وحيث لا تناقض لتغاير محل النفع والاثبات حاصل بتوفيق المعنى على ما ذكر  
 في الايضاح ان الشيخ اراد بقوله فصيحة الكلام للفظ للمعناه ان البلاغة ثابتة للفظ  
 صفة له باعتبار افادته المعنى عند التركيب لا صفة لمعناه وارا دبر جومر الى المعنى دون  
 اللفظ نفس ان وصف اللفظ بما باعتبار افادته المعنى عند التركيب لا من حيث انه لفظ  
 مفرد من غير اعتبار التركيب وبهذا ظم التوفيق بين نفي كونها من صفات اللفظ وثباته وبين  
 نفي كونها من صفات المعنى وثباته فان كلام الشيخ يوم التناقض من وجهين وان شاع انما تعرض له في  
 الوجه الاول وقد يقال في وجه التوفيق بين كلامي الشيخ بناء على اطلاق الفصاحة على البلاغة انه اراد

المتنزه فيلزم اتحادهما في المفهوم وهذا يتم ان ساعد الخصم على ان المعنى المذكور ينهم  
 من الحصرين **قوله** وهو الذي يسمى الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول آه حاصل الاستدلال  
 ان الشيخ حصر معنى النظم في مواضع من كتابه في وضع الكلام موضعاً يقتضيه علم النحو والعمل  
 بموجب قولهم وهو معنى التطبيق وكذا المراد بالتوفيق ايضا ان قلت التوفيق هو الطلب  
 فكيف يراد به ذلك الوضع قلت اقامه السبب مقام السبب كما في تعريف علم المعاني  
 بالمتبع ثم المراد من وضع الكلام الموضوع الذي يقتضيه علم النحو ان يكون ذلك بحسب الاعراض  
 الذي يصاغ لها الكلام كما نبه عليه بقوله ثم ليس هذا المذكور اه ويدل عليه ايضا تعريف  
 بذلك في التفسير الآخر وايضا لما كان غام علم النحو يعلم المعنى والبيان كما ذكره الشرفي في منتح  
 شرح المتنازع يمكن ان يقال اراد الشيخ علم النحو بما فيه من لا يخفى ان معرفة تلك المعاني  
 لا يتوقف على معرفة علم النحو واصطلاحاً حتى يلزم مما ذكره عراة تركيب البلغاء السليقين  
 على حلية النظم وهذا ظاهر **قوله** فيما تترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون الظاهر ان بين  
 النظر في لغو متعلق بتترجح بمعنى يتردد ولو مجازاً كما نقل عن اثاره وجعل ظراً مستقراً  
 اي دائراً بين كما قبل يحتاج الى تقدير لا في تترجح والافلا يستقيم اذا استحال ان في المشكوك  
 لا الرابح وفي بعض النسخ يتردد بدل يترجح ثم لا يخفى ان بين الثانية تحتمل اذ لا ور بين  
 مجموع الامر بين لا بين كل واحد منها **قوله** وبان فيهما علم عند اذنا الحروف على سبيل التغليب  
 نعم وقع في كلام فخر الاسلام وغيره وحما منهم ان اذا استعمل في امر على خطر الوجود كقول  
 واذا تصبى فخصاصة فيحتمل ان يكون حرف الاسماء لكنه اذا استعمل فيما علم فهو اسم باتفاق  
 على ان استعمال الحرف في معنى الكلمة شائع في عبارات المتقدمين **قوله** في الجمل التي سرد ان نسخ  
 وتناقض منظم بعضها مع بعض يقال فلان سرد الحديث سرداً اذا كان جيد السياق  
 واصله من سرد الدرع **قوله** بل وهذه اللفظة اه معطوف على قوله وهو لفظ آخر  
 في غاية القبح وانما اثبت الواو بعد بل لتلاييم ان المراد بابطال الكلام السابق كما هو الشائع  
 اذ يلزم اجملة والى هذا اشار المصنف ان ان الامور المذكورة ليست ثابتة للالفاظ  
 انفساً من حيث هي بل تعرض لها بسبب المعنى والاعراض التي يصاغ لها الكلام **قوله**

بما لا يخفى من ان هذا الكلام لا يمكن ان يكون له معنى الا فيكون قوله بالتركيب تأكيداً للمعنى  
 لا لفائدة

بما لا يخفى من ان هذا الكلام لا يمكن ان يكون له معنى الا فيكون قوله بالتركيب تأكيداً للمعنى  
 لا لفائدة

بما لا يخفى من ان هذا الكلام لا يمكن ان يكون له معنى الا فيكون قوله بالتركيب تأكيداً للمعنى  
 لا لفائدة

بالتركيب

بالتركيب ذهب السكاك الى ان الافادة في المفردات فعلى هذا يكون قوله بالتركيب تأكيداً للمعنى  
 الافادة **قوله** وذلك لما مره بيان لوجه نوع رجوع البلاغة الى اللفظ باعتبار افادته  
 المعنى التام فتمت على ما مر بها السابق **قوله** او غير مطابق اراد به عدم المطابقة عما في شانه  
 ذلك وهو المعهود في عرفهم من الوضع بعدم المطابقة اذ لو اخذ بمعنى السلب مطلقاً لزم  
 ارتفاع التقيضين اعني المطابقة وسلبها **قوله** على ما ذكره الكشاف فيكون ما لا يكيد مع الكثرة  
 وكون العامل ما يليه لا بالانتصاب على النظر فيه فان صاحب الكشاف جعل قليلاً في الآية صفة  
 مصدر محذوف ان شكره قليلاً ولم يذكر ان ذلك الاحتمال هو هنا مع ان وصف التسمية  
 بالكثرة على معنى الاطلاق كما يقال زيد يسمى من شانه لا هنيئاً تذكيراً لوصف اعني كثر  
 حيث لم يقل تسمية كثره الى تاويل بلا ضرورة ولهذا جوز فيما سبق من قول المعصومي كثر اما  
 يخرج الكلام على خلاف كلا الامرين على ان الانتصاب على الوصفية في مثله معروف لا يحتاج الى  
 التوضيح فلما اشار الى وجه آخر من الاعراب **قوله** وفي هذا إشارة الى قوله في البلاغة راجعة  
 الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب مع قوله وسبق ذكره في هذا ايضا **قوله** الاعمى والعرج  
 الاعمى منسوب الى العمى وهو الذي لا يبصر وان كان من العرب والمراد بالعرج خلافه وفي  
 شرح الكشاف في القبط ان العرب سكان المدين والقرى والاعراب سكان البادية والموافق  
 لكثير اللغة ان العرب هو هؤلاء الصنف المقابل للصح والاعراب منهم سكان البادية خافتة  
 والنسبة اليها اعراض لانه لا واحد له فلو اسقط الواو العاطفة من والقروي لكان احسن  
 كما لا يخفى **قوله** وحيث لا تناقض لتغاير محل النفع والاثبات حاصل بتوفيق المعنى على ما ذكر  
 في الايضاح ان الشيخ اراد بقوله فصيحة الكلام للفظ للمعناه ان البلاغة ثابتة للفظ  
 صفة له باعتبار افادته المعنى عند التركيب لا صفة لمعناه وارا دبر جومر الى المعنى دون  
 اللفظ نفس ان وصف اللفظ بما باعتبار افادته المعنى عند التركيب لا من حيث انه لفظ  
 مفرد من غير اعتبار التركيب وبهذا ظم التوفيق بين نفي كونها من صفات اللفظ وثباته وبين  
 نفي كونها من صفات المعنى وثباته فان كلام الشيخ يوم التناقض من وجهين وان شاع انما تعرض له في  
 الوجه الاول وقد يقال في وجه التوفيق بين كلامي الشيخ بناء على اطلاق الفصاحة على البلاغة انه اراد

بما لا يخفى من ان هذا الكلام لا يمكن ان يكون له معنى الا فيكون قوله بالتركيب تأكيداً للمعنى  
 لا لفائدة



بالفصاحة حيث حكم بانها راجعة الى اللفظ دون المعنى السابق المشهور وادراها حيث ذكرنا انها راجعة الى المعنى معني البلاغة وانت خبير بان قول الشيخ ان فظلم الكلام للفظ للمعناه حتى ان المعنى مطروحة آه بانه عن حمل الفصاحة على المعنى المشهور تامل **قول** ولا نزاع ايضا فان الموصوف بها عرفا هو اللفظ فان قلت لما كان محل تلك الفضيلة هو المعنى الاول كما سيصرح به فكيف بوصف بها اللفظ عرفا قلت وصف اللفظ بما كوصف الرجل بحسن علامه على معني كون اللفظ بحيث يدل على تلك الفضيلة لكون الرجل بحيث يحسن علامه لا يقال فيحمل كلام المصنف على هذا المعنى حتى يستقيم جعله وصفا للالفاظ المنطوقة لانا نقول هذا وان صح في نفسه لكن لا يصلح توفيقا لكلام الشيخ فان مراده ليس الا بيان محل الفضيلة **قول** والشيخ يكرر على كلا الفريقين ان يكرر على اطلاق كل منها ويفصل **قول** على معناه القول قيل عليه يلزم منه ان لا يكون كثيرا من الاقوال البليغة المشتملة على المعاني الثواني المحتوية على المعاني الاولى الشرعية او العرفية مثلا بليغا واجيب بان بين التفسير باللفظ على ان هذا القسم فلا ينافي وفوق الجازات والكتابات المعاني الشرعية والعرفية معان **قول** دلالة ثالثة اي واقعة في المرتبة الثانية بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعاني الاولى لان المعنى الاول دلالتين وقيل معنى قوله ذلك المعنى لاجله وبواسطة فالدلالة على المعنى المقصود هو اللفظ ايضا لكن بواسطة المعنى الاول فوصف هذه الدلالة بانثاقية في ظاهر ثم دلالة المعنى الاول على الدلالة العقلية قطعا كما صرح به الامام في نهاية الاجاز والشيخ في دلائل الاجاز ولما دلالة اللفظ على المعنى الاول قد يكون وضعية وقد يكون عقلية كما ثبت عليه الآن ومن حكم بانها وضعية بلا شك فكل ما اراد بالوضعية ما للوضع فيها مدخل في الجملة فافهم والمراد بالمعنى المقصود هو الذي يربط المتكلم اثباته او نفيه ويستوي في قصده البليغ وغيره كاثبات الشجاعة مثلا **قول** بل على ترتيبها ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذو اراد بترتيب المعاني جعلها في مرتبتها التي هي المناسب للحال والمقام ثم ان الشيخ انما اطلق على ترتيب المعاني المعقب بترتيب الالفاظ على حذو اسم النظم مع انه الترتيب التام ارشاد الى ان العمدة في باب البلاغة انما هي المقصود والاعتبار دون اللفظ والاخذ كما يطلقون مقتضى الحال على اعتبار الخصوصية مع انه نفس الخصوصية

المعتبرة

المعتبرة فلا ينافي ما سبق من كون النظم توفى معاني النحويين بين المتكلم حيث دل على كونه من عوارض اللفظ **قول** والخواص والمزايا والكيفيات والمشهور ان الخواص حارة عن الامور المستفادة من التركيب لا مجرد الوضع وان المزايا والكيفيات عبارة عن الخصوصية المقيدة لتلك الخواص فاطلاق هذه الامور على المعنى الاول من قبيل المجاز واصطلاح الشيخ كما يشعر به قوله والشيخ يطلق آه فافهم **قول** من الاوصاف الزاجعة اليها قيل عليه كيف يكون الفصاحة والبراعة ونحوهما من الاوصاف راجعة الى المعاني الاولى ومع اللغوية ولا فضيلة لها اصلا اجيب بعد تسليم ان المعاني الاولى هي اللغوية بان المعاني الاولى مع محل الفضيلة لان ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذو ما على وجه يتقيد الذي منها يتوصل الى الخواص في الافادة بلا اخلال ولا تعقيد هو البلاغة فيكون ترتيب المعاني الاولى على الوجه المخصوص منشاء الفضيلة وضابط البراعة بلا شك **قول** لانه الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات او الحروف بين على ان اللفظ صوت يعقد على خارج الحروف والخيار انه كيفية عارضة للصوت الذي هو كيفية محدث في الهواء من توجه ولا يلزم قيام العرض بالعرض الممنوع عند المتكلمين لانهم يمتنعون كون الحروف امورا موجودة **قول** فحيث ثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني ولا يحمل تطبيق المصنف على هذا بان يربط باللفظ في قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ المعنى الاول ويكون المعنى فالبلاغة صفة راجعة الى المعنى الاول باعتبار افادته المعنى الاول ولا يحمل المعنى في قوله باعتبار افادته المعنى الاول حتى يكون المعنى فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الاول لان تعريف قوله فالبلاغة راجعة آه على تعريف البلاغة باباه فان البلاغة صفة اللفظ باعتبار افادته المعنى التي تكونها عبارة عنها مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ومقتضى الحال هو المعنى الثاني كدفع الشكر وردد الانكار **قول** المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطرق فوضيحت ان الخطاب اذا كان منكرا فالبليغ وغيره يشتركان في ان كل واحد يحظر بانه رد انكاره لكن البليغ يعرف كيفية ترتيب المعاني الاولى المعقب بترتيب الالفاظ حتى يزول انكاره بخلاف غير البليغ فترتيب المعاني الاولى هو المشا والفضيلة بلا ريب **قول** والسبب انهم لم يجعلوها

فما حمل المعنى على اللفظ الاول وحمل التركيب على المعاني الاولى  
فصل في ترتيب المعاني  
على ما تقدم











فما هذه التعيين الطرف الاعيان البلاء الترانيم كما هو لائق **قول** ولا يخفى ان بعض الايات تاييد  
 لما ذكر من حلا لا يحاز هو الطرف الاعيان وما يترب منه فان جميع الايات واقعة في مرتبة الاعجاز  
 مع انها اعيا ثم الماد ببعض الايات التي يحكم فيها بامتناع المعارضة ما يكون مقدار اقصر سورة  
 والسكوت عن التفسير للشارة كما بهت عليه فيما سبق **قول** ان طرف من البلاغة نقل عن اشارة  
 انه صرح بذلك تنبيها على ان الطرف الاسفل ايضا من البلاغة احراز اعما وقع في نهاية الاعجاز  
 من ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة في شيء هذه عبارته لا يقال طرف الشيء بحسب  
 المتعارف في نهاية فلا يكون داخل فيه لانا نقول الطرف الاعيان داخل في البلاغة قطعاً فلا  
 دغول الطرف الاسفل ايضا على ان قول الله ما اذ اخبر الى مادونه التحق عند البلاغة باصوات  
 الحيوانا صريح في الدفول لدلالة على ان الكلام الواقع في الطرف الاسفل غير ملحق عند علم باصوات  
 الحيوانا وكل كلام غير ملحق بها فهو عند البلاغة بليغ ثم الماد بقوله الى مادونه الى كل مرتبة كانت  
 من المراتب التي دونه او مرتبة تحت بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق وعلى كل الوجهين لا  
 ما ذكر في تفسير الطرف الاسفل على الطرف الاعيان ولا على المراتب المتوسطة **قول** باصوات الحيوانا  
 اشارة الى ان الماد بها غير لاشا وقد وقع في عبارة المتفاني شكر او الانسب علمها على ما ذكرنا  
 بجعل التكبير للتحقير او النوعية ولعله اقرب مما ذكره الشرنقي من ان التكرار المقصود الى غير معين  
 وقوله يصدر عن محالها حال عن الاصول لا يقال يلزم اختلاف العامل في المحال وذيها لان العامل  
 في الاول هو الفعل وفي الثاني الجار لانا نقول العامل فيها هو الفعل لان حرف الجر اداة توصل  
 معنى الفعل الى مجروره والمجرور وحده منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع ذحال  
 وما يقال في اشارة من ان الجار والمجرور في محل نصب مساهلة في العبارة انكالا على ما تقرر  
 في الفواعل كذا في شرح الكشاف للشيرازي وما في بحسب ما يتفق اما مصدرية او بحسب  
 اتفاق الاصولا وحصولها بلا علة مقتضية لها فاصدة اياها او موصولة ان بحسب ما يتفق  
 معها من الامور التي لا يقتضيهما **قول** سوى المطابقة والفصاحة هو غير متعرف بالاضافة  
 ولذا وقع صفة للوجه اشارة الى ان اخر اية تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة والفصاحة  
 والمراد بتبنيها وجوه تغايرها فلا يلزم كون كل منهما تابعا للبلاغة سواء اعتبر اولها او الثاني

على الوجوه بالمقابلة ثم اعتبر تقييد تلك الوجوه بالمغايرة للامرني او بالعكس **قول** وفيه  
 اشارة صريحة في المختص بان الاشارة والاشعار المذكورين بلفظ يتبعها وسوق كلامه  
 منها يشعر بان الاشارة بامر آخر واسنادها الى توصيف الوجوه باخر مما لا يلتفت اليه  
 فتأمل **قول** لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة نقل عنه رحمه الله ان المراد  
 انه لا يعمد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمي سببها باسم في العرف  
 كما يسمي سبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح ولا يقال مرصع وبجند فلا يرد ان  
 وصف من صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح وقد يقال فيهم من هذا الكلام ان هذه  
 الوجوه لو جعلت المتكلم موصوفا بصفة جاز ان يجعل تابعة لبلاغة المتكلم مع انه ليس  
 كذلك لان هذا الوجوه اوصاف الكلام فلا حاجة لكون تابعة لبلاغة المتكلم سواء  
 جعلت المتكلم موصوفا بصفة ام لا وانت خبير بما جاز تعدد المانع غير جعلها تابعة لبلاغة  
 المتكلم فليست **قول** ملكة يقتضيهما على تاليف كلام بليغ اي في اي نوع اراد من المعاني  
 والقرينة على ارادة هذا المعنى ما تقدم في تعريف فصاحة المتكلم لان ملافة تكتشف عن الحق  
 ههنا بطريق المقايسة وهذه وان كانت غناية في التعريف لكن لا بد من المصير اليها اذا  
 التي يقتضيهما على تاليف الكلام البليغ في نوع من المتأهلا كما لمع لا يجعل صاحبها بليغا  
 على ان المتبادر من الملكة هو الكامل وهو ما ذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر واعتبار  
 العموم في الكلام البليغ بناء على ان التكرار قد تعم في الاثبات بقرينة المقام او في التاليف  
 على ان اضافة المصدر يفيد العموم منظور فيه لاستلزام انتفاء البلاغة في البشر مثلاً  
 لان من الكلام البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز والافتقار على تاليف خارج عن طوق  
 البشر ولين قيل توسمهم يلزم ان لا يكون متكلم بليغا الا ان لا يكون فوقيه بليغ لان البليغ  
 بقدر على كلام بليغ لا يقدر عليه من هو دونه في البلاغة وقساده بين **قول** انحصار  
 علم البلاغة في المتأهلا او البشائر اي علم له زيادة اختصاص بالبلاغة كما مر اذ لو اريد به اسم  
 هذين العليين لم يكن للاختصار المذكور معنى فليست **قول** وانحصار مقاصد  
 الكتاب في الفنون الثلاثة لان البلاغة لما علم انها لا يتجاوز عما ذكر وعلم ايضا ان لها تواج

فما هذه التعيين الطرف الاعيان البلاء الترانيم كما هو لائق  
 قول ولا يخفى ان بعض الايات تاييد لما ذكر من حلا لا يحاز هو الطرف الاعيان وما يترب منه فان جميع الايات واقعة في مرتبة الاعجاز مع انها اعيا ثم الماد ببعض الايات التي يحكم فيها بامتناع المعارضة ما يكون مقدار اقصر سورة والسكوت عن التفسير للشارة كما بهت عليه فيما سبق قول ان طرف من البلاغة نقل عن اشارة انه صرح بذلك تنبيها على ان الطرف الاسفل ايضا من البلاغة احراز اعما وقع في نهاية الاعجاز من ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة في شيء هذه عبارته لا يقال طرف الشيء بحسب المتعارف في نهاية فلا يكون داخل فيه لانا نقول الطرف الاعيان داخل في البلاغة قطعاً فلا دغول الطرف الاسفل ايضا على ان قول الله ما اذ اخبر الى مادونه التحق عند البلاغة باصوات الحيوانا صريح في الدفول لدلالة على ان الكلام الواقع في الطرف الاسفل غير ملحق عند علم باصوات الحيوانا وكل كلام غير ملحق بها فهو عند البلاغة بليغ ثم الماد بقوله الى مادونه الى كل مرتبة كانت من المراتب التي دونه او مرتبة تحت بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق وعلى كل الوجهين لا ما ذكر في تفسير الطرف الاسفل على الطرف الاعيان ولا على المراتب المتوسطة قول باصوات الحيوانا اشارة الى ان الماد بها غير لاشا وقد وقع في عبارة المتفاني شكر او الانسب علمها على ما ذكرنا بجعل التكبير للتحقير او النوعية ولعله اقرب مما ذكره الشرنقي من ان التكرار المقصود الى غير معين وقوله يصدر عن محالها حال عن الاصول لا يقال يلزم اختلاف العامل في المحال وذيها لان العامل في الاول هو الفعل وفي الثاني الجار لانا نقول العامل فيها هو الفعل لان حرف الجر اداة توصل معنى الفعل الى مجروره والمجرور وحده منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع ذحال وما يقال في اشارة من ان الجار والمجرور في محل نصب مساهلة في العبارة انكالا على ما تقرر في الفواعل كذا في شرح الكشاف للشيرازي وما في بحسب ما يتفق اما مصدرية او بحسب اتفاق الاصولا وحصولها بلا علة مقتضية لها فاصدة اياها او موصولة ان بحسب ما يتفق معها من الامور التي لا يقتضيهما قول سوى المطابقة والفصاحة هو غير متعرف بالاضافة ولذا وقع صفة للوجه اشارة الى ان اخر اية تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة والفصاحة والمراد بتبنيها وجوه تغايرها فلا يلزم كون كل منهما تابعا للبلاغة سواء اعتبر اولها او الثاني



منه انما هو في الكلام لا في المعنى  
 منه انما هو في الكلام لا في المعنى  
 منه انما هو في الكلام لا في المعنى  
 منه انما هو في الكلام لا في المعنى

علم ان مق الكتاب الذي هو في علم البلاغة وتوابعها لا يتجاوز عن الفنون الثلاثة وفيه  
 تعريف لصاحب المفاتيح آه وذلك لانه عرف البلاغة ببلوغ المتكلم حد الاختصاص بتوفية  
 فواحد التركيب مقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكنية علم وجهها ولا يخفى ان الاول  
 يستفاد من الثاني والثالث من البيان فلا يتوقف بلاغة علم الفصاحة وما ذكره المعرفه فو  
 من كلام ابن الاثير في المثال السائر لكن رجع قول صاحب المفاتيح بان البلاغة كمال منوع  
 للبليغ به مماز عن غيره ويحصل الاثار المختص به ورعاية الفصاحة ليست كالاخرى  
 من حيث هو بليغ بل هو امر مشترك بينه وبين غيره وفيه نظر اذ غاية ما في الباب ان يكون الفصاحة  
 ليست للبليغ كالحيوان للانسان **قوله** ان كل بليغ كلاما كان او متكلما هذا يفهم من تعميم  
 المشترك بناو بل ان كل مست بليغ اي ليس كل فصيح بليغا يشير الى ان المراد بالمتكلم اللغوي  
 لا الاصطلاحي اذ الموجبة لا تعكس بالمعنى الاصطلاحي الا الى موجبة جزئية **قوله** وهو يلزم  
 ان يحصل آه هذا من قبيل الاستدراك لان المرجع هنا مصدر ميمي لا اسم مكان بل يدل تعديته  
 بلفظ الى والتفسير المذكور انما هو المرجع بالمعنى الثاني ويكشف تفسير المرجع بالمعنى الاول ثم المراد  
 بالامكان الامكان الواقعي المقابل للامتناع بالغير لا الامكان الذاتي المقابل للامتناع الذاتي  
 فلا يتحقق ان امكان الممكن لا يتوقف على شئ **قوله** الى طباق الحكم للواقع ولا طباق قيل  
 هما عين الصدق والكذب فكيف يكونان مرجعا بالمعنى المذكور اجيب بان الصدق والكذب  
 يفتران بمطابقة الخبر للواقع وعدمها ومطابقة الحكم له او عدمها يحصل مرجعا لهما **قوله**  
 عن الخطاء في تاديب المعنى المراد اللام في الخطاء للمعنى والمراد ما لا يكون بسبب التعقيد المعنوي  
 بقرينة قوله وما يختص به عن الاول معنى الخطاء في التاديب علم المعنى اذ لا يختص به عن التعقيد  
 المعنوي عما انه قد يقال الخطاء بسبب التعقيد ليس في التاديب بل في كيفية احوالها ولو قال عن  
 الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال كان اظهر **قوله** والا لربما ادى آه اعترف علم بان  
 الظاهر ان المراد بالاحترار عن الخطاء عدمه فحيا تقدير ذلك الانتفاء اعني وجود الخطاء  
 يعني تاديب المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال البتة فلا وجه لاي ايراد كلمة رجا هنا  
 سواء علمت على التقليل او التكميل لان يحمل على التنزل والاغنياء لا في فيكون المعنى وان لم يكن

منه انما هو في الكلام لا في المعنى  
 منه انما هو في الكلام لا في المعنى

منه انما هو في الكلام لا في المعنى  
 منه انما هو في الكلام لا في المعنى  
 منه انما هو في الكلام لا في المعنى  
 منه انما هو في الكلام لا في المعنى

مرجع البلاغة لا الاحترار عن الخطاء المذكور فلا اقل من تاديب المعنى المراد بكلام غير مطابق  
 لمقتضى الحال في بعض الاحيان وهو مناف للبلاغة والجواب ان تلك التاديب علم تقدير ذلك الانتفاء  
 اما ان يتعين اولا فان كان الكمالا مرظاه وان كان الاول فليسجل علم التحقيق فانها قد استغاثت  
 كما نقلت ارجع في مباحث الشرط عن ابن الحاجب ويمكن ان يقال المراد من كون مرجع البلاغة  
 هو الاحترار ان الاحترار لازم فالنسخ المستفاد من قوله والا فهو في اللزوم ان لو لم يكن الاحترار  
 لازما لم يكن مرجعا وما كان الخطاء متحققا وقديجا ببيان المراد بالاحترار عن الخطاء المذكور  
 محافظة النفس عنه الجحامة لا انتفاء اذ لا عبرة بحجر الخطاء اذ لم يكن عن محافظة وقصد  
 والتاديب بكلام غير مطابق ليس لازما لا انتفاء هذه المحافظة البتة بل قد يوجد مع بلفظ  
 رب اذن في محرمه ويكون للتكثير **قوله** الى تميزه الانسب لقوله الى الاحترار عن الخطاء ان يجعل  
 المرجع ههنا الاحترار عن استئثار الاخلال بالفصاحة **قوله** ويدخل في تميز الكلام آه قيل لم قد  
 موصوف الفصح الكلام حتى يحتاج الى هذه القدر فلو قدر اللفظ لم يحتاج اليه اصلا اجيب  
 بان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على تميز الكلام الفصح وتوفرها على تميز الكلام الفصيحة  
 بواسطة توقف تميز الكلام عليه فلهذا قدر الكلام وايضا قد سبق ان فصاحة المفرد والكلام  
 كانا حقيقتان مختلفتان فلو قدر المراد ما يتناول الكلام والمفرد كان لفظ الفصح بالجمع  
 بين معنى المشترك بلا ضرورة فاحترار عن توفيقه وايضا لم يبق وصف مطلق اللفظ بالفصح  
 حتى يجعل قرينة على تقدير **قوله** علم ما صرح به اي في الايضاح قيل علم مرجع بلاغة المتكلم ايضا  
 الى تميز الامر من فم وجه تخصيص بلاغة الكلام يكون ههنا الامر من مرجع المراد اجيب بان  
 وجهه هو انما ياء الى ان مرجعها بالبلاغة الكلام ويمكن ان يقال وجهه ان الخطاء في تاديب المعنى  
 المراد مثلا قد يقع بحسب مقتضى البشرية في حين من احيان البليغ ولا يدل على انتفاء  
 بلاغة اعني الملكة المذكورة كما ان عدم معرفته المجتهد بعض الاحكام لا ينافي الاجتهاد فلا  
 من الخطاء ليس مرجعا لبلاغة المتكلم ولا ينافي وجود الخطا المذكور ايا قابل انما ينافي بلاغة  
 المتكلم الواقع هو فيه ولا بعد في ذلك الا يبرر ان امرء القيس بليغ بلا شبهة مع ان كلامه  
 قد لا يكون بليغا كقوله غديره مستشدرات البيت **قوله** وفساده واضح اذ الغرض من الشئ

منه انما هو في الكلام لا في المعنى  
 منه انما هو في الكلام لا في المعنى



ما ينافر عنه ويترتب عليه وانتفاء الخطأ المذكور وكذا تميز الفصح عن غيره موقوف عليه بلغة الكلام  
 متقدم عليها كما اشار اليه في تفسير المبرج ولو سلمنا غيره ونزبه عليه لم يستقم التوضيح ايضا اذ ليس  
 الباعث على البلاغة الاحتراز عن الخطأ وتميز الفصح عن غيره وهو يوظف بل الغرض من جعل الكلام  
 بليغا انصافا بالحسن الذي ارتفع شأنه على البلاغة وصف الكلام وتعليل وصف الكلام  
 بما ذكر لا يخفى عن ساحة كماله لا يخفى على الفطن **قوله** لان غاية ما علم مما تقدم آه يعني ان المعلوم من  
 تعريف البلاغة للتكلم افادة بلاغة المتكلم هذه بين الامر بين ان اريد بالاحتراز والتميز نفس  
 الفعلين او توقفا عليهما ان اريد بهما التمكن منها ولم يعلم كونها غرضين منها فتفسير المبرج  
 بالعلم الغائبة لا يناسب التفسير بقوله فعلم **قوله** على الاتصاف بهذا بين الوصفين لم يرد به الاتصاف  
 بالفعل بل حيثية الانصاف اذا اقتدار المذكور عبارة عن بلاغة المتكلم ومع لا يتوقف على الاحتراز  
 بالفعل مثلا بل على كونه بحيث يجتزى فليفرق **قوله** فهو انه مركب الضمير الاول راجع الى التحقيق والاشارة  
 الى التميز والجملة اعني اجزأوه تميز الالم صفة مركب هذا وما يقال من ان تميز الفصح عن غيره  
 كما لا خلاف وان هذه الامور جزئية لا اجزأوه بل يصدق على كل واحد من هذه الامور  
 والجزء لا يحمل عليه كله فليس كلاما معتبرا لان المراد تميز الفصح من حيث انه فصيح لا تميز ذاته  
 من حيث يج ولا ثم صدق على كل واحد منها ولو سلم فليكن محمولا على الشبه **قوله** وكما سراج  
 معطوف على اجتماعه اي وبخلاف لفظ كاستراج وهو ناظر الى مستراجا كما ان اجتماعه ناظر الى تكامله  
**قوله** ومنه ما بين ظاهر العبارة ان بعضها واحدا بين في احد هذه الاشياء مع ان المبين في كل واحد  
 منها بعض اخر فقبل هو من قبل اللف والنشر بكلمة او كما في قوله مع كونها احوذ او انصافا  
 فيكون كلمة ما كناية عن جميع التميزات الحاصلة بهذه الاشياء اذ يحصل بكل بعض من تلك  
 التميزات واعتراض عليه بان التبيين الاعلام ولا معنى للاعلام التميز الذي فسر بالمعروفة اذ ليس  
 الحق العلم بالعلم واجيب بان المراد منها اظهار وجوده المعنى وهو المعنى عبارة عن الابداد  
 الا ان هذا لا يستقيم في قوله او يدرك بالحس فيمنع ان يرد يحصل بالحس على سبيل التجوز **قوله**  
 لان من يتبع الكتب المتأولة آه رد لما ورد عليه الرواية من انه لم يذكر في متن اللغة ان من  
 اللفاظ ما يحتاج في معرفته الى ان يجتهد في المطولات فكيف يقال ان تميز السلم من غيره

سواء كان التميز في اللف او في المعنى  
 فلو كان التميز في اللف لكان التميز في المعنى  
 فلو كان التميز في المعنى لكان التميز في اللف  
 فلو كان التميز في اللف لكان التميز في المعنى  
 فلو كان التميز في المعنى لكان التميز في اللف

فانما هو الذي لا يخفى على الفطن  
 فلو كان التميز في اللف لكان التميز في المعنى  
 فلو كان التميز في المعنى لكان التميز في اللف  
 فلو كان التميز في اللف لكان التميز في المعنى  
 فلو كان التميز في المعنى لكان التميز في اللف

يبين

يبين في علم اللغة ووجه الرد ظاهر لكن المناسب بهذا التقرير ان يقول المصنف منه ما استفاد من علم  
 متن اللغة كما لا يخفى فافهم وايضا لفظ التميز في عبارة عن التميز وليس قولنا التميز تبيين في علم كذا  
 كثير معني علم انه لو قال ما استفاد لم يجز ان زيادة يدركه بل كان قد يكفي ان يقال او من الحسن  
**قوله** قد يطلق على جميع اقسام العربية فلو قال في علم اللغة لتناول جميع اقسام اللغة ولم  
 يبين المراد **قوله** او في علم التميز في اقسام اللغة فلو قال في علم اللغة لتناول جميع اقسام اللغة ولم  
 الواضع وهذا لا يعلم من علم المصنف اجيب بانهم يذكرون اللفاظ الشواذ الثابتة في اللغة ويقولون  
 انها شاذة فيعلم منه ان ما عدا هذه الافعال خلاف ما ثبت من الواضع **قوله** والتعقيب  
 اللفظي رد عليه بان التعقيب اللفظي قد يكون بسبب اجتماع امور كل منها شرايع المستعمل جار  
 على القوانين كما سبق واذا لم يجب ان يكون الجملة الغائون النحوي فكيف يبين في علم النحو  
 وغاية ما يقال ان النحو باحث عن الوضع الاصيل لكل كلمة وان الاصل هو اثبات كل شيء في موضعه  
 وان جاز خلافا فيمكن ان يستفاد منه ضعف التاليف كما لا يخفى **قوله** والغرض من هذه الكلام  
 آه ان من قوله والثالث ما بين آه وقوله يجتزى عطف على بين والضمير في ما راجع الى ما المقدم  
 انش لكونه عبارة عن العلوم والحس ولا بد من اعتبار وهو معلوم من كية الامور التي  
 يجب ان يجتزى عن الترتيب على ما ذكر قوله ليعلم آه اذ يجزى التبيين ما ذكر من غير اعتبار الامر  
 المذكور لا يعلم ان الباقى اى شئ **قوله** لما كان من باب اختصاص اما مصدر رسمي بمعنى الثبوت  
 او اسم مكان على انه من باب الكناية مثل نعتت عنه مقام الذي **قوله** يعني الخطأ في التاديب  
 الاقرب في توجيه عبارة المتن المصير الى هذه في المضاف الى ما يجتزى به عن متعلق الاول  
**قوله** ولا يخفى وجوه المتكسبة اما من جهة الاول بالمتكسبات باحث عن افادة التراكيب  
 خواصها التي مع معان مخصوصة في النسخة اشارة بتعلق بالمتكسبات واما من جهة الثاني بالبيان  
 فلانه متعلق بايراد المعنى الواحد وبيان بطرق مختلفة في الموضوع واما من جهة الثالث بالبيان  
 فلانه متعلق بامور يردية واشياء غريبة كالترصيع والتجسيم ونحوها واما من جهة الرابع  
 بعلم البيان فلتعلقه بالبيان اعني المنطق الفصحى العرب عما في الضمير وبه تبين وجه تسمية الاخرين  
 بعلم البيان لانه اذا تناسب البعض بالضرورة ولا حاجة الى اعتبار التعليل والله اعلم **قوله**

على ان اعتبار التعليل في علم اللغة  
 لا يفيده وهو الاول في سببها اذ لا  
 المراد بالتميز في علم اللغة بيانها  
 عن تعيين اللفظ بالاراء  
 بخصوصه كما هو الشأن في  
 في الاعلام

اللفظ في اللغة التاليف باللفظ  
 فلو كان التاليف باللفظ لكان التاليف  
 فلو كان التاليف باللفظ لكان التاليف  
 فلو كان التاليف باللفظ لكان التاليف  
 فلو كان التاليف باللفظ لكان التاليف







المتكلم في الملكة والبلاغة في التكلم متجهين بالذات مختلفين بالحيثية **قول** بيان ذلك ان الواضع  
 آه المفهوم من كلامه ان ارج حيث عمل الملكة على ملكة الاستحضار على ملكة الاستحصال ان لا يحصل  
 لاحد علم المتكلم في الملكة الا بعد تحصيل جميع المسائل وصيرورتها مخزونة لديه والظاهر ان يكون  
 ان يحصل كيفية للنفس تمكن بها من استحضار ما كان مخزونا عنده من المسائل واستحصالها  
 بمحلول لا منها كما اعتبر انتهى التام في الفعالة هذا فان قلت يلزم من هذا البيان ان لا يكون واضح  
 الفن عا لما به قلت غاية ما يلزم ان واضع الفن بعد ان حصل له ملكة الاستحصال ووضع  
 الاصول واستنباطها بتجشيم كسب حديد وقيل حصول ملكة الاستحضار لا يسع عا لما به  
 بهذه المعنى وان كان عا لما به في آخر الآية كونه **قول** كونها جهة ادراك اذا عمل العلم على  
 الاصول والقواعد صحيح تشبيهه بالحيوة ايضا لانها طرق تنفضية الى الادراكات الجزئية فالحكم  
 المستفاد من تقديمه ان النظر الى كونه العلم المشبه بمعنى الادراك اذا لا معنى لكون الادراك المطلق  
 جهة للمادراك المطلق نعم الادراك المخصوص قد يكون جهة لادراك مخصوص اخر كما ان العلم  
 بالذليل جهة للعلم بالممدلول فليست **قول** فلان يعلم النحو يعني ان المراد بالعلم المتعلق بالنحو  
 ههنا هو الملكة وان كان النحو عبارة عن المسائل **قول** ان له حالة بسيطة اجمالية يمكن ان يقال  
 مراده التنبيه على الملكة المذكورة بما يحصل سببا من العلم الاجمالي لا التمثيل لها فلا يرد ما ذكره  
 الغاضل **قول** فالعلم للمكيا او المركب سواء كان باعتبار تصور ما بهيما او التصديق  
 باحوالها وكذا الكلام في المعرفة **قول** دون علمته متوقف بقوله عم ان من العلم كهيئة  
 المكنون لا يعلم الا العلماء بالله الان يقال بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم او من علم رض الله عنه ان الباء بمعنى اللام مجاز الاصلية العلم اي العلماء  
 المخلصون كما اشار اليه بقوله عم من اخلص الله قيع اربعين صباحا ظهرت بنايغ الحكمة من قلبه  
 على رانه والله اعلم **قول** ثم ذكره ثانيا قبل المراد دعول يقضي الى سينان فخرج الى كسب  
 حديد والا فالحاصل بعد الدعول التفات لادراكه الامجاز او الحق ان الدعول ذوال الصوة  
 عن المدة فيكون الموجود بعده ادراكا وان كان بلا كسب حديد نعم ذكر ان رجوعه اوائل  
 البتة الاول ان التفاوت الذي هو الماهو مخزون عنده واستحضاره اياها لا يسع عا لما به

في قوله المتكلم في الملكة والبلاغة في التكلم متجهين بالذات مختلفين بالحيثية  
 المتكلم في الملكة والبلاغة في التكلم متجهين بالذات مختلفين بالحيثية

في قوله المتكلم في الملكة والبلاغة في التكلم متجهين بالذات مختلفين بالحيثية

في قوله المتكلم في الملكة والبلاغة في التكلم متجهين بالذات مختلفين بالحيثية

امر عرفه والتحقيق ما ذكرناه ولهذا بادراكه هناك التسليم عليه **قول** والمعد قد جرى  
 على استقوال المعرفة في الجزئية بل قد في الابضاء الذي هو كاشر في هذه الكتب قبل يعرف  
 دون يعلم رعاية لما اعتبر بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكتابة والمعرفة في الجزئية  
 والغاية فقال يعرف آه للتفريع لا للتعليل حتى يورد عليه ان مجرد استعمالها في الجزئية لا يوجب  
 اختصاصا به لصحة على تقدير الترادف ولا شك ان هذا الاختصاص معتبر في ذلك لا مطلقا  
 وقد يجاب بان ذكر العلم للمعرفة يستدعي نكتة والجزءان عا لما به الاستعمال يصلح نكتة  
**قول** ادراكا جزئية مع معرفة كل فرد من جزئية الاحوال المذكورة جزئية المدركة كذا  
 جزئية الادراك بالاضافة الى ادراك الكمال ان ادراك الكل كمال لا ادراك للجزئية ولهذا يفرض  
 للجزئية الادراك والاشارة بالتفسير الى ان جزئية الادراك جزئية المدركات والافتقار الاصطلاح  
 السابق بحسب النظام كون متعلق المعرفة جزئية لا نفس الادراك ثم الاقرب ان قوله فرد فرد  
 من التاكيد للفظ وقد يجعل من قبيل وصف الشيء بنفسه قصد الكمال او المراد كل فرد من فرد  
 عن الاخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل الانفراد دون الاقتراء وقد ترك لفظ  
 كل في مثله مع ان العموم مراد كان يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قوله  
 المقام فان النكتة في الاثبات قد تم كالمسحوق ان شاء الله تعالى ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف  
 وهو كل تلك الجزئية **قول** بمعنى ان اى فردا اشار الى ان الاستفراق عرفة وان المراد  
 امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل **قول** او البعض الغير المعين اراد البعض الغير المعين  
 مثل الثلث والربع والاكثر لا البعض المطلق اذ لا جهة له فيه بل وجه الفاء فيه حصول  
 هذا العلم لمن عرف مسئلة منه كما عرفت وبالبعض المعين المحقق والاضمار ونحو ذلك  
 او الثلثة والاربعه ونحوها ثم عدم الدلالة موجود في البعض الغير المعين ايضا كما لا يخفى  
 لكل من عرف مسئلة من قبل المراد منه مسئلة متضمنة لثلاثة احوال لان المذكور الترتيب  
 احد احوال اللفظ بصيغة الجمع فلا يلزم من ارادة البعض حصول العلم للمعارف متسلسلة واحدة  
 مطلقا **قول** وكذا المحتسب البديعية معناه علم المشهور واما على تحققة فيما سبق من ان  
 المحتسب البديعية في تفسيرها الحال فلا يخرج بما ذكره وعلم البديعية انما يخرج من التعريف في الحقيقة

على ما قاله في قوله لا يعلم النحو يعني ان المراد بالعلم المتعلق بالنحو  
 على ما قاله في قوله لا يعلم النحو يعني ان المراد بالعلم المتعلق بالنحو

في قوله المتكلم في الملكة والبلاغة في التكلم متجهين بالذات مختلفين بالحيثية



بشيء من ذلك ما كان من قبيل  
المراد كعلم البيان بعينه **قوله** وهو قرينة خفية  
تعلق الحكم بالوصف بصفة وما في حكمه بغير العلية كالسلب  
العالم اذا كان علة الاكرام العلم بغيره ان معرفة تلك الاحوال  
فينساق الذهن الى اعتبار الجسدية واما الخفاء فواضح **قوله** عبارة عن معرفة هذه الاحوال  
هذا عما حذف في المضاف الى عن ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال للزم ان يكون معرفة هذه  
الاحوال ثمرة علم المتكلم بغير الاحوال معرفة احكام الاحوال الجزئية عما حذف في المضاف وانت غير  
يلزم اذ لم يكن المراد معرفة احوال معرفة احكام الاحوال الجزئية عما حذف في المضاف وانت غير  
بان علم المتكلم ليس عبارة عن معرفة تلك الاحكام من حيث هي بل من حيثية المذكورة فلا احتياج  
الى فهم الجسدية باق فتأمل **قوله** وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها حاصل السؤال انه  
يلزم اتحاد المطابق والمطابق به وقيل بان المراد بالاحوال اللفظ الخصوصي الجزئية كالتاكيد  
الخصوصي فان زيدا قائم بمقتضى الحال الخصوصي الكلية كالكلام مطلقا واما القول  
بان المراد بمقتضى الحال المعينة العارضة للفاظ بسبب الاحوال كالهيئة الحاصلة في زيد  
عرفت من تقدير المفعول به فما لا يذهب اليه احد **قوله** قلنا لا محالة حاصل الجواب ان  
الاتحاد لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلية بغيره خصوصية لا نفس الاحوال وبالمطابقة  
صدق المطابق بمره المفعول على المطابق بمره الفاعل على عكس اصطلاح العقول فانهم يقولون  
الكلمة مطابق للجزء بمعنى صدقه عليه فالصادق عندهم هو المطابق بمره الفاعل ولا يلزم  
تطابق الاصطلاحين فالالفة الاحوال التي بسبب احتمال الكلام الجزئية عليها يكون من جزئية  
الكلام الذي هو مقتضى الحال **قوله** والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام موكد استدلال عليه  
في شره الفتاوى بقول في تعريف علم المتكلم ما يقتضيه الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام  
لا الخذف او التقديم او التأخير وعرف بان قولكم انكار المخاطب وتردده وخلو ذهنه يقتضيه  
تاكيد الكلام وجوبا واستحسانا وتجريه عن المؤكد وقول صاحب الفتاوى الحال المتضمنية  
لذكر الخذف للتعريف للتكثير الى غير ذلك فحكم في ان مقتضى نفس تلك الحال والحقل عمل الحكم  
سيما اذا كان اغلب عيانا اقتضاء الحال في الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحكام لا الكلام الكلي

بشيء من ذلك ما كان من قبيل  
المراد كعلم البيان بعينه **قوله** وهو قرينة خفية  
تعلق الحكم بالوصف بصفة وما في حكمه بغير العلية كالسلب  
العالم اذا كان علة الاكرام العلم بغيره ان معرفة تلك الاحوال  
فينساق الذهن الى اعتبار الجسدية واما الخفاء فواضح **قوله** عبارة عن معرفة هذه الاحوال  
هذا عما حذف في المضاف الى عن ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال للزم ان يكون معرفة هذه  
الاحوال ثمرة علم المتكلم بغير الاحوال معرفة احكام الاحوال الجزئية عما حذف في المضاف وانت غير  
يلزم اذ لم يكن المراد معرفة احوال معرفة احكام الاحوال الجزئية عما حذف في المضاف وانت غير  
بان علم المتكلم ليس عبارة عن معرفة تلك الاحكام من حيث هي بل من حيثية المذكورة فلا احتياج  
الى فهم الجسدية باق فتأمل **قوله** وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها حاصل السؤال انه  
يلزم اتحاد المطابق والمطابق به وقيل بان المراد بالاحوال اللفظ الخصوصي الجزئية كالتاكيد  
الخصوصي فان زيدا قائم بمقتضى الحال الخصوصي الكلية كالكلام مطلقا واما القول  
بان المراد بمقتضى الحال المعينة العارضة للفاظ بسبب الاحوال كالهيئة الحاصلة في زيد  
عرفت من تقدير المفعول به فما لا يذهب اليه احد **قوله** قلنا لا محالة حاصل الجواب ان  
الاتحاد لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلية بغيره خصوصية لا نفس الاحوال وبالمطابقة  
صدق المطابق بمره المفعول على المطابق بمره الفاعل على عكس اصطلاح العقول فانهم يقولون  
الكلمة مطابق للجزء بمعنى صدقه عليه فالصادق عندهم هو المطابق بمره الفاعل ولا يلزم  
تطابق الاصطلاحين فالالفة الاحوال التي بسبب احتمال الكلام الجزئية عليها يكون من جزئية  
الكلام الذي هو مقتضى الحال **قوله** والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام موكد استدلال عليه  
في شره الفتاوى بقول في تعريف علم المتكلم ما يقتضيه الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام  
لا الخذف او التقديم او التأخير وعرف بان قولكم انكار المخاطب وتردده وخلو ذهنه يقتضيه  
تاكيد الكلام وجوبا واستحسانا وتجريه عن المؤكد وقول صاحب الفتاوى الحال المتضمنية  
لذكر الخذف للتعريف للتكثير الى غير ذلك فحكم في ان مقتضى نفس تلك الحال والحقل عمل الحكم  
سيما اذا كان اغلب عيانا اقتضاء الحال في الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحكام لا الكلام الكلي

بشيء من ذلك ما كان من قبيل  
المراد كعلم البيان بعينه **قوله** وهو قرينة خفية  
تعلق الحكم بالوصف بصفة وما في حكمه بغير العلية كالسلب  
العالم اذا كان علة الاكرام العلم بغيره ان معرفة تلك الاحوال  
فينساق الذهن الى اعتبار الجسدية واما الخفاء فواضح **قوله** عبارة عن معرفة هذه الاحوال  
هذا عما حذف في المضاف الى عن ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال للزم ان يكون معرفة هذه  
الاحوال ثمرة علم المتكلم بغير الاحوال معرفة احكام الاحوال الجزئية عما حذف في المضاف وانت غير  
يلزم اذ لم يكن المراد معرفة احوال معرفة احكام الاحوال الجزئية عما حذف في المضاف وانت غير  
بان علم المتكلم ليس عبارة عن معرفة تلك الاحكام من حيث هي بل من حيثية المذكورة فلا احتياج  
الى فهم الجسدية باق فتأمل **قوله** وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها حاصل السؤال انه  
يلزم اتحاد المطابق والمطابق به وقيل بان المراد بالاحوال اللفظ الخصوصي الجزئية كالتاكيد  
الخصوصي فان زيدا قائم بمقتضى الحال الخصوصي الكلية كالكلام مطلقا واما القول  
بان المراد بمقتضى الحال المعينة العارضة للفاظ بسبب الاحوال كالهيئة الحاصلة في زيد  
عرفت من تقدير المفعول به فما لا يذهب اليه احد **قوله** قلنا لا محالة حاصل الجواب ان  
الاتحاد لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلية بغيره خصوصية لا نفس الاحوال وبالمطابقة  
صدق المطابق بمره المفعول على المطابق بمره الفاعل على عكس اصطلاح العقول فانهم يقولون  
الكلمة مطابق للجزء بمعنى صدقه عليه فالصادق عندهم هو المطابق بمره الفاعل ولا يلزم  
تطابق الاصطلاحين فالالفة الاحوال التي بسبب احتمال الكلام الجزئية عليها يكون من جزئية  
الكلام الذي هو مقتضى الحال **قوله** والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام موكد استدلال عليه  
في شره الفتاوى بقول في تعريف علم المتكلم ما يقتضيه الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام  
لا الخذف او التقديم او التأخير وعرف بان قولكم انكار المخاطب وتردده وخلو ذهنه يقتضيه  
تاكيد الكلام وجوبا واستحسانا وتجريه عن المؤكد وقول صاحب الفتاوى الحال المتضمنية  
لذكر الخذف للتعريف للتكثير الى غير ذلك فحكم في ان مقتضى نفس تلك الحال والحقل عمل الحكم  
سيما اذا كان اغلب عيانا اقتضاء الحال في الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحكام لا الكلام الكلي

واما ما ذكر من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريف بان بعض مقتضيات الموكولات وادوات  
التعريف مما يذكر فوجب حمل الذكر على التخليص رعاية لما صرح به في الاجمال والتفصيل والقول بان  
المقتضى نفس التاكيد والتعريف لا ادواتها مدفوع بان مرجع اقتضاها اقتضاء اداتها وبانه  
كما جعل ما يتعلق بالمسموع مسموعا متعلقا بالمسموع جعل ما يتعلق بالمذكور مذكورا  
عيان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئية لا الكلي الذي جعل مقتضى الحال فلا احتياج الى ادوات التعريف  
كان اختيارنا وبيل الموافق للتصريح في معظم المواضع اولى وان وجد التفاوت بين التاويلين  
بان في احد ما اعطاء الكلي حكم الجزئية الذي هو عينه في التحقيق وفي الآخر اعطاء السبب حكم  
السبب الذي هو غيره ويرد على الاول بعد تسليم ان مقتضى اداتها انما ينبغي ان يكون المطلب  
مخصوصا بزيادة كخفة او كثرة او نحوها وليس بظاهر ههنا ولا ظاهرا ههنا على تقدير المضاف  
او الجزئية في النسبة الابغائية او جعل الذكر مجازا عن الابواب من قبيل مكر التقييد واردة المطلق  
بقرينة ما ذكره في الاجمال والتفصيل وعيا التا ان مقتضى الخذف والعلل ونحو ذلك لا يصح  
ان متعلق بالمذكور فجعله مذكورا اللهم الا ان يحمل عيانا ان الخذف مثلا متعلق باللفظ وهو من  
ان يكون مذكورا في هذه الحالة ولا يخفى بعد ان كلام موكد قبل انما لم يقل كلام موكد حكم فيما شئت  
القيام لزيد اشارة الى ان الحال انما يقتضيه خصوصية في الكلام المشتمل على الحكم الذي يقتضيه اثر  
ولا دخل له في اقتضاء خصوصية الحكم الا ان جعل مقتضى الموكلة لنفس التاكيد لا مردعاه اليه  
على ما سبق في **قوله** واحوال الاسناد ايضا جواب عما يتوهم من ان احوال الاسناد غير منه رتبة فيما  
سبق لعدم كونه لفظا مع انه باب ابواب هذه الفن وضميرها راجع الى احوال اللفظ **قوله** تتبع خواص  
تركيبه تحقيق معنى التعريف وقوايد قبوله بسند عن نوع بسيط فليطلب من شره الفتاوى للتعريف  
**قوله** لو جريتم لم يذكر الوجه الثالث الذي اشار اليه في الايضاح وهو ان قولهم وغيره مبرم ويجب  
صيانة الحمد وعن الالفاظ المهمة لان المص لم يذكره استقلا لابل تودية الوجهين السابقين  
حيث قال عيانا **قوله** وغيره مهم لم يتبين مراده به فكانه لم يقتضيه به وقد حققنا الشرع في شره الفتاوى  
ان المراد به عدم الاستحسان **قوله** والثاني فسر التركيب آه حاصله لزوم تعريف المتكلم بالمجهول لانه  
اخذ في تركيب البلغاء ومعرفة يتوق على معرفة البلغاء الماخوذة في تعريفها التركيب فان ارادوا

بشيء من ذلك ما كان من قبيل  
المراد كعلم البيان بعينه **قوله** وهو قرينة خفية  
تعلق الحكم بالوصف بصفة وما في حكمه بغير العلية كالسلب  
العالم اذا كان علة الاكرام العلم بغيره ان معرفة تلك الاحوال  
فينساق الذهن الى اعتبار الجسدية واما الخفاء فواضح **قوله** عبارة عن معرفة هذه الاحوال  
هذا عما حذف في المضاف الى عن ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال للزم ان يكون معرفة هذه  
الاحوال ثمرة علم المتكلم بغير الاحوال معرفة احكام الاحوال الجزئية عما حذف في المضاف وانت غير  
يلزم اذ لم يكن المراد معرفة احوال معرفة احكام الاحوال الجزئية عما حذف في المضاف وانت غير  
بان علم المتكلم ليس عبارة عن معرفة تلك الاحكام من حيث هي بل من حيثية المذكورة فلا احتياج  
الى فهم الجسدية باق فتأمل **قوله** وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها حاصل السؤال انه  
يلزم اتحاد المطابق والمطابق به وقيل بان المراد بالاحوال اللفظ الخصوصي الجزئية كالتاكيد  
الخصوصي فان زيدا قائم بمقتضى الحال الخصوصي الكلية كالكلام مطلقا واما القول  
بان المراد بمقتضى الحال المعينة العارضة للفاظ بسبب الاحوال كالهيئة الحاصلة في زيد  
عرفت من تقدير المفعول به فما لا يذهب اليه احد **قوله** قلنا لا محالة حاصل الجواب ان  
الاتحاد لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلية بغيره خصوصية لا نفس الاحوال وبالمطابقة  
صدق المطابق بمره المفعول على المطابق بمره الفاعل على عكس اصطلاح العقول فانهم يقولون  
الكلمة مطابق للجزء بمعنى صدقه عليه فالصادق عندهم هو المطابق بمره الفاعل ولا يلزم  
تطابق الاصطلاحين فالالفة الاحوال التي بسبب احتمال الكلام الجزئية عليها يكون من جزئية  
الكلام الذي هو مقتضى الحال **قوله** والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام موكد استدلال عليه  
في شره الفتاوى بقول في تعريف علم المتكلم ما يقتضيه الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام  
لا الخذف او التقديم او التأخير وعرف بان قولكم انكار المخاطب وتردده وخلو ذهنه يقتضيه  
تاكيد الكلام وجوبا واستحسانا وتجريه عن المؤكد وقول صاحب الفتاوى الحال المتضمنية  
لذكر الخذف للتعريف للتكثير الى غير ذلك فحكم في ان مقتضى نفس تلك الحال والحقل عمل الحكم  
سيما اذا كان اغلب عيانا اقتضاء الحال في الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحكام لا الكلام الكلي



تركيب البلغاء فقد جاء الدور في تعريف البلاغة وبقيت محمولة لان التعريف الدور لا يفيد  
 معرفة المعرف اذ اجملت البلاغة جملة تركيب البلغاء المأخوذة في تعريفها لتوفيق معرفتها على  
 معرفة البلاغة وان اراد غير هذا لم يبينه كانت الجملة بحالها وعلى هذا التقدير لا يرد ان يقال لزوم  
 الدور او ذكر المجهول في تعريف البلاغة لا يكون سببا لعدم كون تعريفها بما ذكر ولا احتياجا  
 الى بيان لزوم الدور في تعريفها نعم يرد ان قوله وقد عرفها في كتابه يشير الى ان لزوم المجهول  
 الراس من تعريفها السكك للبلاغة بما ذكره فلا يصح سببا لعدم كون تعريفها عن تعريف المعاني  
 بما ذكر لعدم تعريف البلاغة بما عرفها به السكك وقد يوجب بان لما كان لزوم المجهول في تعريفها  
 على تقديم مقتد به وهو يقتضيه تعريف البلاغة بما ذكره صاحب الفتاوى في تعريفها عن الدور  
 فعند **قول** كما صرح به في كتابه حيث قال في اخر القسم الثالث واذ قد تحقق ان علم التعريف والبيان  
 معرفة خواص تركيب الكلام ومعرفة صناعاتها ثم تعريفها بما عرفها به السكك بالمعرفة المذكورة من قبيل  
 التي لا يحل بالقصود لا شئ ان العلم اما عبارة عن الملكة او الاصول والقواعد او ادراكها والمعرفة  
 ليست شئ منها والغرض ان العلم ملكة مقيمة بتلك المعرفة او اصول وقواعد مقيمة ايها ولو  
 ارى بالتبع الملكة المبنية عليه كان اظهر **قول** تنبها على ان معرفة حاصله آه اي معنى على  
 احد المذهبين وهو انه اذا استعمل السبب في السبب او بالعكس فالمراد السبب المخصوص  
 او السبب المخصوص مثلا اذا قيل رعيها الغيث يكون المراد البنات الحاصل بالغيث لا مطلق  
 البنات **قول** حتى ان معرفة العرب وكذا علم الله وعلم ملائكة ثم هذه العلوم وان كانت يخرج عن  
 التعريف بقوله يخرج اذا جعل جزء منه الا ان المراد الاشاعة الى الخرج من اول الامر على ان في ذكر  
 التبع فوايد اخر مثلا الاشعار بصحوة المطر والتنبؤ على العلم **قول** بعد تسليم دلالة كلام الكافي  
 اشارة الى منع ذلك بان يقال قوله ورجع تركيب البلغاء ليس جزء من التفسير قوله الصادقة ع  
 فضل تميز وهذا جملة معترضة لبيان ان هذه التركيب في الواقع تركيب البلغاء ولا يلزم منه اخذ  
 البلغاء في تفسير التركيب **قول** واقول لا يفهم من قوله توفيق خواصه حاصل الجواب اختيار النق  
 ان من الترتيب المذكور ومنع لزوم التعريف بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن في الكلام ما يشعر  
 بان المراد بالتركيب تركيب ذلك المتكلم وهو ثم فان المفهوم من التاديه وكذا لا يرد حيث كانت

تركيب البلغاء فقد جاء الدور في تعريف البلاغة وبقيت محمولة لان التعريف الدور لا يفيد  
 معرفة المعرف اذ اجملت البلاغة جملة تركيب البلغاء المأخوذة في تعريفها لتوفيق معرفتها على  
 معرفة البلاغة وان اراد غير هذا لم يبينه كانت الجملة بحالها وعلى هذا التقدير لا يرد ان يقال لزوم  
 الدور او ذكر المجهول في تعريف البلاغة لا يكون سببا لعدم كون تعريفها بما ذكر ولا احتياجا  
 الى بيان لزوم الدور في تعريفها نعم يرد ان قوله وقد عرفها في كتابه يشير الى ان لزوم المجهول  
 الراس من تعريفها السكك للبلاغة بما ذكره فلا يصح سببا لعدم كون تعريفها عن تعريف المعاني  
 بما ذكر لعدم تعريف البلاغة بما عرفها به السكك وقد يوجب بان لما كان لزوم المجهول في تعريفها  
 على تقديم مقتد به وهو يقتضيه تعريف البلاغة بما ذكره صاحب الفتاوى في تعريفها عن الدور  
 فعند **قول** كما صرح به في كتابه حيث قال في اخر القسم الثالث واذ قد تحقق ان علم التعريف والبيان  
 معرفة خواص تركيب الكلام ومعرفة صناعاتها ثم تعريفها بما عرفها به السكك بالمعرفة المذكورة من قبيل  
 التي لا يحل بالقصود لا شئ ان العلم اما عبارة عن الملكة او الاصول والقواعد او ادراكها والمعرفة  
 ليست شئ منها والغرض ان العلم ملكة مقيمة بتلك المعرفة او اصول وقواعد مقيمة ايها ولو  
 ارى بالتبع الملكة المبنية عليه كان اظهر **قول** تنبها على ان معرفة حاصله آه اي معنى على  
 احد المذهبين وهو انه اذا استعمل السبب في السبب او بالعكس فالمراد السبب المخصوص  
 او السبب المخصوص مثلا اذا قيل رعيها الغيث يكون المراد البنات الحاصل بالغيث لا مطلق  
 البنات **قول** حتى ان معرفة العرب وكذا علم الله وعلم ملائكة ثم هذه العلوم وان كانت يخرج عن  
 التعريف بقوله يخرج اذا جعل جزء منه الا ان المراد الاشاعة الى الخرج من اول الامر على ان في ذكر  
 التبع فوايد اخر مثلا الاشعار بصحوة المطر والتنبؤ على العلم **قول** بعد تسليم دلالة كلام الكافي  
 اشارة الى منع ذلك بان يقال قوله ورجع تركيب البلغاء ليس جزء من التفسير قوله الصادقة ع  
 فضل تميز وهذا جملة معترضة لبيان ان هذه التركيب في الواقع تركيب البلغاء ولا يلزم منه اخذ  
 البلغاء في تفسير التركيب **قول** واقول لا يفهم من قوله توفيق خواصه حاصل الجواب اختيار النق  
 ان من الترتيب المذكور ومنع لزوم التعريف بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن في الكلام ما يشعر  
 بان المراد بالتركيب تركيب ذلك المتكلم وهو ثم فان المفهوم من التاديه وكذا لا يرد حيث كانت

مضافة

مضافة الى المتكلم ان يكون التركيب ايضا بهذه المثابة اذ لو قيل مثلا البلاغة بلوغ المتكلم  
 في تاديه الى المتكلم اذ اختصاصه بمثل كلام غيره على ما ينبغي على ما هو معنى التوفيق بالنظر الى تركيب  
 الغير لكان تركيبا للهم لان الجمل ان التاديه على تقريرها وكشفها على الغير سواء كانت مقاصد  
 ام لا على ان التاديه بصدد دفع اعتراض المصنف فكيف له بتبادر تركيب المتكلم من التركيب المذكورة  
 في التعريف ولا حاجة الى ان ينفى انهما غيرهما مطلقا فتقوله لا يفهم آه يحول على البلاغة في مقام المحاورة  
 كما سبق مثله والمناقشة في العبارة بعد وضوح المقول ليس من اداب المحصلين **قول** ان يكون  
 لشيء شكل لا ظهر في العبارة ان يقول في شيء تركه ان يكون لكن ما ذكره ملايم لما ذكره في الفتاوى  
 حيث قال من ان يكون مقصودا بـ **قول** في الشئ **قول** معنى تطبيق الكلام لتعريفه الحال اراد به  
 معنى تطبيق كلامه لا والا فقد ذكر في شرح الفتاوى في قوله تطبيق الكلام على ما يتعريفه الحال ذكره  
 ان الكلام اعم من الذي يولفه وتطبيقه ان يورده على ما ينبغي ومن الكلام الذي يتبعه وتطبيقه  
 ان يحل على ما ينبغي فكيف يكون تطبيق الكلام على اطلاقه معنى التوفيق وقد صرح بان المراد توفيق  
 خواص تركيبه فتأمل **قول** تركيب ذلك المتكلم قال الشريفي في شرح الفتاوى وليس بشئ  
 اذ لم يعرف لها خواص حتى يضاف اليها وفي عجائب الاصل في تعريف الاضافة وان كان هو المراد  
 لكنه يستعمل في غير الاصل كثيرا شائعا كما سيجي في احوال المسند من هذا الكتاب **قول** ولا ينبغي  
 على انه يورد تشبيها البلاغة قبل لا يحد في هذا المعنى اصلا اما اذا ارى بالتشبيها والمجاز ان  
 انواعها فظا وما اذا ارى اشخاصا فلان المعنى يكون وايراد امثال التشبيها والمجازا وامثال  
 هذه الكثيرة مستحيلة يقال فعلت ما فعلت وقلت ما قلت ولا يشبه المراد منها على ما لم يسكت  
 من الادراك فيجوز اذ ادته في التعريف وكذا الحال في توفيق خواص التركيب فانها بمعنى توفيق  
 انواعها وامثالها نعم تركيب المتكلم مفهومة من قوله تاديه المتكلم تركيبه حد الى اختصاصه  
 بتوفيق خواص التركيب المذكورة في علم المتكلم عنها وبما يرد انواع التشبيها والمجازا والكتابة  
 المعلومة في علم البيان على وجهها **قول** كيفية تطبيق اي كيف يولف الكلام حتى يصير مطابقا  
 لمقتضى الحال **قول** ويحتمل المقاه لا يخفى ان ضمير يخبر في عبارة المتن راجع الى علم المتكلم لكن لما قال  
 المص رحمه الله في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب ويحتمل المقاه او رد ان في لفظ المق

تركيب البلغاء فقد جاء الدور في تعريف البلاغة وبقيت محمولة لان التعريف الدور لا يفيد  
 معرفة المعرف اذ اجملت البلاغة جملة تركيب البلغاء المأخوذة في تعريفها لتوفيق معرفتها على  
 معرفة البلاغة وان اراد غير هذا لم يبينه كانت الجملة بحالها وعلى هذا التقدير لا يرد ان يقال لزوم  
 الدور او ذكر المجهول في تعريف البلاغة لا يكون سببا لعدم كون تعريفها بما ذكر ولا احتياجا  
 الى بيان لزوم الدور في تعريفها نعم يرد ان قوله وقد عرفها في كتابه يشير الى ان لزوم المجهول  
 الراس من تعريفها السكك للبلاغة بما ذكره فلا يصح سببا لعدم كون تعريفها عن تعريف المعاني  
 بما ذكر لعدم تعريف البلاغة بما عرفها به السكك وقد يوجب بان لما كان لزوم المجهول في تعريفها  
 على تقديم مقتد به وهو يقتضيه تعريف البلاغة بما ذكره صاحب الفتاوى في تعريفها عن الدور  
 فعند **قول** كما صرح به في كتابه حيث قال في اخر القسم الثالث واذ قد تحقق ان علم التعريف والبيان  
 معرفة خواص تركيب الكلام ومعرفة صناعاتها ثم تعريفها بما عرفها به السكك بالمعرفة المذكورة من قبيل  
 التي لا يحل بالقصود لا شئ ان العلم اما عبارة عن الملكة او الاصول والقواعد او ادراكها والمعرفة  
 ليست شئ منها والغرض ان العلم ملكة مقيمة بتلك المعرفة او اصول وقواعد مقيمة ايها ولو  
 ارى بالتبع الملكة المبنية عليه كان اظهر **قول** تنبها على ان معرفة حاصله آه اي معنى على  
 احد المذهبين وهو انه اذا استعمل السبب في السبب او بالعكس فالمراد السبب المخصوص  
 او السبب المخصوص مثلا اذا قيل رعيها الغيث يكون المراد البنات الحاصل بالغيث لا مطلق  
 البنات **قول** حتى ان معرفة العرب وكذا علم الله وعلم ملائكة ثم هذه العلوم وان كانت يخرج عن  
 التعريف بقوله يخرج اذا جعل جزء منه الا ان المراد الاشاعة الى الخرج من اول الامر على ان في ذكر  
 التبع فوايد اخر مثلا الاشعار بصحوة المطر والتنبؤ على العلم **قول** بعد تسليم دلالة كلام الكافي  
 اشارة الى منع ذلك بان يقال قوله ورجع تركيب البلغاء ليس جزء من التفسير قوله الصادقة ع  
 فضل تميز وهذا جملة معترضة لبيان ان هذه التركيب في الواقع تركيب البلغاء ولا يلزم منه اخذ  
 البلغاء في تفسير التركيب **قول** واقول لا يفهم من قوله توفيق خواصه حاصل الجواب اختيار النق  
 ان من الترتيب المذكور ومنع لزوم التعريف بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن في الكلام ما يشعر  
 بان المراد بالتركيب تركيب ذلك المتكلم وهو ثم فان المفهوم من التاديه وكذا لا يرد حيث كانت



في قوله لا يشكك في كونه مقصودا أصليا وبهذا يظهر خروج الأشياء  
 تاسيها وتبنيها على أن المحصر علم المتكلم باعتبار كونه مقصودا أصليا وبهذا يظهر خروج الأشياء  
 الثلاثة وان عرفت بدرجة في علم المتكلم تغليب الشدة اتصالها به حيث دونت معه فلفظة  
 من بيانته في التحقيق وبهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل انحصار الكلام في الاجزاء وارتباط  
 قول والصدق علم المتكلم حيث لم يقل الصدق الق من علم المتكلم بما قبله وان دفع ما يقال ان المحصر  
 هو الحق من علم المتكلم وصدق علم كلاب ظاهرا لا انحصار انحصار الكلام في الجزئيات لا غير وان الأشياء  
 الثلاثة خارجة عن علم المتكلم للقطع بان تعريف العلم مثلا خارج عنه فلا احتياج الى انضمام الحق  
 لاجزائها وان اجزاء العلوم ثلثة كما تفرز الموضوعات والمسائل والمبادئ فلا يكون الكلام اعني علم  
 المتكلم منحصرا في الاجزاء الثلاثة ولو علمت من علم التبصيف والحق على جميعه ببل المقام والمخبر  
 جميع الحق الذي هو بعض من علم المتكلم المتناول ولو يجب التخليص والتساجح له وغيره من الأشياء  
 الثلاثة والمبادئ والموضوعات لا يستقام الكلام ايضا في نظام هذه الكلام وجه الظهور ان المذكور  
 في الابواب الثمانية اصول وقواعد واورد فقط النظائر لان حمل العلم على الملكة والعصر على  
 السبب في السبب كما قبل مع بعده صحيح فصار في لائحة مصدره من حيث التحول من حال  
 الى حال اي تحول اليه وبغير لا يحذف من لائحة موجودة والجملة مقترنة بين اسم ان وبغير  
 حقيقة تأكيد الحكم في قوله فاقية بنفسه المتكلم لا شك ان هذه النسبة في الخبر هي ابتغاء النسبة وانتم اغما  
 وفي ضرب مثلا هو طلب الضرب فيمنه قياما بنفسه المتكلم كونه منصف له موجودة فربا وجودا متكاملا  
 كما يصدق انفسه لاننا معقولة لاحاصلة صورته في ذهنه للقطع بان لا احتياج في التصديق  
 الى تصور الايقاع الانتزاع وبان الموجود في نفس من قال اضرب طلب الضرب واجبا به  
 لا مجرد تصور كذا نقل عن الشارع رحمه الله وفي قوله تعلق اجزاء الكلام بالآخر مساحية  
 اذ النسبة بهذا المعنى فاقية باحد الطرفين لا غير والحق ان اعتبار قيام النسبة بنفسه المتكلم باعتبار  
 الغالب او يجب النظام والمراد قياما بالاول لا بالآخر او انما من شأنه القيام بما والقرينة ما يسميه  
 من ان قول انك والمجنون والنايم والشيء كلام ان من البين ان لا قيام نسبة على المعنى المذكور  
 بنفسه من قوله لاننا لا يشمل النسبة الانشائية ولو اريد بايقاع النسبة احدا في الكلام  
 حتى يشمل الانشاء فان من اوجه التكلم بالضرب اوجه النسبة بالمشقة هو عليه للفائدة ذكر الافتراء لغوا

في قوله لا يشكك في كونه مقصودا أصليا وبهذا يظهر خروج الأشياء  
 تاسيها وتبنيها على أن المحصر علم المتكلم باعتبار كونه مقصودا أصليا وبهذا يظهر خروج الأشياء  
 الثلاثة وان عرفت بدرجة في علم المتكلم تغليب الشدة اتصالها به حيث دونت معه فلفظة  
 من بيانته في التحقيق وبهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل انحصار الكلام في الاجزاء وارتباط  
 قول والصدق علم المتكلم حيث لم يقل الصدق الق من علم المتكلم بما قبله وان دفع ما يقال ان المحصر  
 هو الحق من علم المتكلم وصدق علم كلاب ظاهرا لا انحصار انحصار الكلام في الجزئيات لا غير وان الأشياء  
 الثلاثة خارجة عن علم المتكلم للقطع بان تعريف العلم مثلا خارج عنه فلا احتياج الى انضمام الحق  
 لاجزائها وان اجزاء العلوم ثلثة كما تفرز الموضوعات والمسائل والمبادئ فلا يكون الكلام اعني علم  
 المتكلم منحصرا في الاجزاء الثلاثة ولو علمت من علم التبصيف والحق على جميعه ببل المقام والمخبر  
 جميع الحق الذي هو بعض من علم المتكلم المتناول ولو يجب التخليص والتساجح له وغيره من الأشياء  
 الثلاثة والمبادئ والموضوعات لا يستقام الكلام ايضا في نظام هذه الكلام وجه الظهور ان المذكور  
 في الابواب الثمانية اصول وقواعد واورد فقط النظائر لان حمل العلم على الملكة والعصر على  
 السبب في السبب كما قبل مع بعده صحيح فصار في لائحة مصدره من حيث التحول من حال  
 الى حال اي تحول اليه وبغير لا يحذف من لائحة موجودة والجملة مقترنة بين اسم ان وبغير  
 حقيقة تأكيد الحكم في قوله فاقية بنفسه المتكلم لا شك ان هذه النسبة في الخبر هي ابتغاء النسبة وانتم اغما  
 وفي ضرب مثلا هو طلب الضرب فيمنه قياما بنفسه المتكلم كونه منصف له موجودة فربا وجودا متكاملا  
 كما يصدق انفسه لاننا معقولة لاحاصلة صورته في ذهنه للقطع بان لا احتياج في التصديق  
 الى تصور الايقاع الانتزاع وبان الموجود في نفس من قال اضرب طلب الضرب واجبا به  
 لا مجرد تصور كذا نقل عن الشارع رحمه الله وفي قوله تعلق اجزاء الكلام بالآخر مساحية  
 اذ النسبة بهذا المعنى فاقية باحد الطرفين لا غير والحق ان اعتبار قيام النسبة بنفسه المتكلم باعتبار  
 الغالب او يجب النظام والمراد قياما بالاول لا بالآخر او انما من شأنه القيام بما والقرينة ما يسميه  
 من ان قول انك والمجنون والنايم والشيء كلام ان من البين ان لا قيام نسبة على المعنى المذكور  
 بنفسه من قوله لاننا لا يشمل النسبة الانشائية ولو اريد بايقاع النسبة احدا في الكلام  
 حتى يشمل الانشاء فان من اوجه التكلم بالضرب اوجه النسبة بالمشقة هو عليه للفائدة ذكر الافتراء لغوا

في قوله لا يشكك في كونه مقصودا أصليا وبهذا يظهر خروج الأشياء  
 تاسيها وتبنيها على أن المحصر علم المتكلم باعتبار كونه مقصودا أصليا وبهذا يظهر خروج الأشياء  
 الثلاثة وان عرفت بدرجة في علم المتكلم تغليب الشدة اتصالها به حيث دونت معه فلفظة  
 من بيانته في التحقيق وبهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل انحصار الكلام في الاجزاء وارتباط  
 قول والصدق علم المتكلم حيث لم يقل الصدق الق من علم المتكلم بما قبله وان دفع ما يقال ان المحصر  
 هو الحق من علم المتكلم وصدق علم كلاب ظاهرا لا انحصار انحصار الكلام في الجزئيات لا غير وان الأشياء  
 الثلاثة خارجة عن علم المتكلم للقطع بان تعريف العلم مثلا خارج عنه فلا احتياج الى انضمام الحق  
 لاجزائها وان اجزاء العلوم ثلثة كما تفرز الموضوعات والمسائل والمبادئ فلا يكون الكلام اعني علم  
 المتكلم منحصرا في الاجزاء الثلاثة ولو علمت من علم التبصيف والحق على جميعه ببل المقام والمخبر  
 جميع الحق الذي هو بعض من علم المتكلم المتناول ولو يجب التخليص والتساجح له وغيره من الأشياء  
 الثلاثة والمبادئ والموضوعات لا يستقام الكلام ايضا في نظام هذه الكلام وجه الظهور ان المذكور  
 في الابواب الثمانية اصول وقواعد واورد فقط النظائر لان حمل العلم على الملكة والعصر على  
 السبب في السبب كما قبل مع بعده صحيح فصار في لائحة مصدره من حيث التحول من حال  
 الى حال اي تحول اليه وبغير لا يحذف من لائحة موجودة والجملة مقترنة بين اسم ان وبغير  
 حقيقة تأكيد الحكم في قوله فاقية بنفسه المتكلم لا شك ان هذه النسبة في الخبر هي ابتغاء النسبة وانتم اغما  
 وفي ضرب مثلا هو طلب الضرب فيمنه قياما بنفسه المتكلم كونه منصف له موجودة فربا وجودا متكاملا  
 كما يصدق انفسه لاننا معقولة لاحاصلة صورته في ذهنه للقطع بان لا احتياج في التصديق  
 الى تصور الايقاع الانتزاع وبان الموجود في نفس من قال اضرب طلب الضرب واجبا به  
 لا مجرد تصور كذا نقل عن الشارع رحمه الله وفي قوله تعلق اجزاء الكلام بالآخر مساحية  
 اذ النسبة بهذا المعنى فاقية باحد الطرفين لا غير والحق ان اعتبار قيام النسبة بنفسه المتكلم باعتبار  
 الغالب او يجب النظام والمراد قياما بالاول لا بالآخر او انما من شأنه القيام بما والقرينة ما يسميه  
 من ان قول انك والمجنون والنايم والشيء كلام ان من البين ان لا قيام نسبة على المعنى المذكور  
 بنفسه من قوله لاننا لا يشمل النسبة الانشائية ولو اريد بايقاع النسبة احدا في الكلام  
 حتى يشمل الانشاء فان من اوجه التكلم بالضرب اوجه النسبة بالمشقة هو عليه للفائدة ذكر الافتراء لغوا

منه

منه المعنى مع ان مخالف للاستعمال ولو ارجع النسخ في قوله والافان الى القيمة والمقيد جميعا مع  
 ان خلاف الظاهر كذا يقال ان كان النسبة في خبر والافان فتأمل قوله سواء كان اجابا او  
 المضاق لحذ وفي اي تعلق اجاب او سلب والافان التعلق المذكور ليس بايجاب ولا سلب كالا  
 يخفى في قوله في احد لارضة الثلثة فيه دفع لما يتوهم من ان الاخبار لا استنباطية نحو سيعم زيد  
 يلزم ان يكون كلاما كاذبا اذ لا نسبة خارجة لهما في الحال تطابقها قوله تطابقه او لا تطابقه بغير  
 للفايدة وتمهيد للمباحث المذكورة في التنبيه الآتية لانه مدار الفرق بين الخبر والانشاء كما لا يخفى  
 قوله فالكلام خبر اي من حيث احتمال الصدق والكذب كانه قضية ومسئلة ومقدمة  
 ومطلوب ونتيجة من حيث ان يشتمل على الحكم مسؤل عنه وجزاء دليل ومطلوب به وحاصل منه  
 قوله وان لم يكن نسبة خارج كذا كذا الحق ارجاع النسخ الى القيمة الاول بقرينة ما اشتمل ان لا خارج  
 للانشاء قوله اذ كان فعلا او معناه اراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ومعناه ما يعبر عنه التعارف  
 وهو ما يفهم من معنى الفعل لا بصيغته كخوف التنبيه واسماء الاشارة وظواهره وشبه الفعل  
 وهو ما يستفاد من ذلك بصيغة قوله ولا وجه تخصيصه بالخبر اجيب بان وجه التخصيص  
 كونه اسبق في الاعتبار واخر في الاشتغال على اللطائف كما سيعر في نفي اول احوال الاسناد قوله  
 ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبلغ اجيب بان الغرض من التنبيه على ان هذه القيمة مأخوذة في  
 مفهوم الاطلاق ولولم يقيد الزيادة بكونها للفايدة لم يفهم اعتبارها في مفهومه وان كان كذلك  
 في نفس الامر قوله فالذي يهتمة آة قبل بيان السبب والتعليل وظيفة الشارع ولا علم المص  
 الا الاشارة الى المسائل اجالا ولذا قال فالاقرب دوني فالصواب قوله ومن يرد الى قوله  
 فساد كلامه اكثر واظهر رد على الخلق والاشارة الى ان كلام المص ايضا فاسد في نظر باب  
 الفن لقصوره عن افادة ما يسمه فحمل بابا سادسا هذا بالنظر الى تقسيم الشارع واما  
 بالنظر الى ترتيب المص فالباب السادس هو الانشاء وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم من ترتيب  
 الابق المذكور بعده في المتن ولا يخفى الكلام عن الاشارة الى ان الترتيب الاقرب هذا الذي ذكره لا ما ذكره  
 قوله ولذا لم يقل احوال القصر لكون القصر والوصل والفصل احوالا في انفسها واحالات  
 فلما وسط بينهما لاقتضاء سوق الكلام اياه قصد فيه المشككة لطرفيه ولظهوره لم يتعرض قوله

في قوله لا يشكك في كونه مقصودا أصليا وبهذا يظهر خروج الأشياء  
 تاسيها وتبنيها على أن المحصر علم المتكلم باعتبار كونه مقصودا أصليا وبهذا يظهر خروج الأشياء  
 الثلاثة وان عرفت بدرجة في علم المتكلم تغليب الشدة اتصالها به حيث دونت معه فلفظة  
 من بيانته في التحقيق وبهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل انحصار الكلام في الاجزاء وارتباط  
 قول والصدق علم المتكلم حيث لم يقل الصدق الق من علم المتكلم بما قبله وان دفع ما يقال ان المحصر  
 هو الحق من علم المتكلم وصدق علم كلاب ظاهرا لا انحصار انحصار الكلام في الجزئيات لا غير وان الأشياء  
 الثلاثة خارجة عن علم المتكلم للقطع بان تعريف العلم مثلا خارج عنه فلا احتياج الى انضمام الحق  
 لاجزائها وان اجزاء العلوم ثلثة كما تفرز الموضوعات والمسائل والمبادئ فلا يكون الكلام اعني علم  
 المتكلم منحصرا في الاجزاء الثلاثة ولو علمت من علم التبصيف والحق على جميعه ببل المقام والمخبر  
 جميع الحق الذي هو بعض من علم المتكلم المتناول ولو يجب التخليص والتساجح له وغيره من الأشياء  
 الثلاثة والمبادئ والموضوعات لا يستقام الكلام ايضا في نظام هذه الكلام وجه الظهور ان المذكور  
 في الابواب الثمانية اصول وقواعد واورد فقط النظائر لان حمل العلم على الملكة والعصر على  
 السبب في السبب كما قبل مع بعده صحيح فصار في لائحة مصدره من حيث التحول من حال  
 الى حال اي تحول اليه وبغير لا يحذف من لائحة موجودة والجملة مقترنة بين اسم ان وبغير  
 حقيقة تأكيد الحكم في قوله فاقية بنفسه المتكلم لا شك ان هذه النسبة في الخبر هي ابتغاء النسبة وانتم اغما  
 وفي ضرب مثلا هو طلب الضرب فيمنه قياما بنفسه المتكلم كونه منصف له موجودة فربا وجودا متكاملا  
 كما يصدق انفسه لاننا معقولة لاحاصلة صورته في ذهنه للقطع بان لا احتياج في التصديق  
 الى تصور الايقاع الانتزاع وبان الموجود في نفس من قال اضرب طلب الضرب واجبا به  
 لا مجرد تصور كذا نقل عن الشارع رحمه الله وفي قوله تعلق اجزاء الكلام بالآخر مساحية  
 اذ النسبة بهذا المعنى فاقية باحد الطرفين لا غير والحق ان اعتبار قيام النسبة بنفسه المتكلم باعتبار  
 الغالب او يجب النظام والمراد قياما بالاول لا بالآخر او انما من شأنه القيام بما والقرينة ما يسميه  
 من ان قول انك والمجنون والنايم والشيء كلام ان من البين ان لا قيام نسبة على المعنى المذكور  
 بنفسه من قوله لاننا لا يشمل النسبة الانشائية ولو اريد بايقاع النسبة احدا في الكلام  
 حتى يشمل الانشاء فان من اوجه التكلم بالضرب اوجه النسبة بالمشقة هو عليه للفائدة ذكر الافتراء لغوا



وسم هذا البحث بالتنبيه الى العلم من وسم وسمه اذا اشر فيه بسمه ونحوه والهاء عوض  
 عن الواو في قوله لان قد سبق منه ذكر ما اشارة الى ان التنبيه انما يستعمل فيما يتعلق به ضرب  
 من العلم سابقا او كان في حكمه كالبدن شيئا او انه يستعمل فيما لا يحتاج الى الدليل كالبديهي وما يتعلق  
 علم سابق في حكمه **قوله** فلا دور كما توهم صاحب المتنازع حيث ابطال تعريفي الخبر بما يحتمل الصدق  
 والكذب بان الصدق معرف بالخبر على ما هو عليه فيوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق  
 المتوقفة على معرفة الخبر واعتراض عليه اشارة في شره المتنازع بان اللازم في اد تعريفي الخبر  
 او الصدق للزوم الدور لا فاد تعريفي الخبر على التعيين كما هو المدعى وانت خبير بان ما ذكره  
 حق بحسب نفس الامر وما يجب الالتزام فيمكن ابطال كل منها على التعيين مثلا يقال فيما  
 نحن فيه اخذ الصدق في تعريفي الخبر غير صحيح لانه مفرد بالخبر فاخذه في تفسيره يكون دورا  
 وكذا يقول لا يصح تفسير الصدق بالخبر لان الصدق ما هو في تفسيره فاخذه في تفسير الصدق  
 يوجب الدور ثم المراد من الاخبار المذكورة الكشف ولذا عدم بعض لا الايتان بالجملة الجزئية  
 حتى يعود الدور بان الشيء عما اختاره في شرح المتنازع النسبة قال وقوضي ان كل نسبة  
 اعلم وجه الايتان وجه النسخ فالأخبار والكشف فما هو عليه صدق وعما خلا فالكذب  
 وهذا صحيح بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لان المتعارف في الاستعمال اخبر عن زيد دون اخبر  
 عن نسبة القيام اليه **قوله** وايضا الصدق والكذب آه ظاهر هذا الكلام يوم ان اعتبار الصدقين  
 كاف في الجواب مع اتحاد الخبرين وذا غير مقصود واللازم تعريفي شيء مما يبينه فالمراد اختلافهما كاف  
 بلا اعتبار الخبرين وبالعكس وان استلزم اختلاف الآخر ظاهر **قوله** تعريفي لما هو صفة التكلم  
 اورده عليه معنى صدق التكلم صدق كلامه فقد اتحد الصدقنا والغرض من هذا الجواب اتحاد  
 الخبرين فالدور بحال واجيب منع اتحاد الصدقين وقد اجاب الفاضل المحض بان الصدق  
 والكذب وان اتحد في التعريفين على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيه كما ذكره فلا دور وفيه  
 بحث اما اول فلان وحدة الصدق في التعريفين يستلزم وحدة الخبر فيه لان الاخبار صفة التكلم  
 فلا يصح كونه معرفة لما هو صفة الكلام لا يقال صفة التكلم غير صفة الكلام بحسب الظاهر فيصح التعريف  
 بحسب لانا نقول تسليم اتحاد الصدق والكذب بيا فيه واما ثانيا فلان غرض المعارض من قول

هذا البحث بالتنبيه الى العلم من وسم وسمه اذا اشر فيه بسمه ونحوه والهاء عوض عن الواو في قوله لان قد سبق منه ذكر ما اشارة الى ان التنبيه انما يستعمل فيما يتعلق به ضرب من العلم سابقا او كان في حكمه كالبدن شيئا او انه يستعمل فيما لا يحتاج الى الدليل كالبديهي وما يتعلق علم سابق في حكمه **قوله** فلا دور كما توهم صاحب المتنازع حيث ابطال تعريفي الخبر بما يحتمل الصدق والكذب بان الصدق معرف بالخبر على ما هو عليه فيوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقفة على معرفة الخبر واعتراض عليه اشارة في شره المتنازع بان اللازم في اد تعريفي الخبر او الصدق للزوم الدور لا فاد تعريفي الخبر على التعيين كما هو المدعى وانت خبير بان ما ذكره حق بحسب نفس الامر وما يجب الالتزام فيمكن ابطال كل منها على التعيين مثلا يقال فيما نحن فيه اخذ الصدق في تعريفي الخبر غير صحيح لانه مفرد بالخبر فاخذه في تفسيره يكون دورا وكذا يقول لا يصح تفسير الصدق بالخبر لان الصدق ما هو في تفسيره فاخذه في تفسير الصدق يوجب الدور ثم المراد من الاخبار المذكورة الكشف ولذا عدم بعض لا الايتان بالجملة الجزئية حتى يعود الدور بان الشيء عما اختاره في شرح المتنازع النسبة قال وقوضي ان كل نسبة اعلم وجه الايتان وجه النسخ فالأخبار والكشف فما هو عليه صدق وعما خلا فالكذب وهذا صحيح بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لان المتعارف في الاستعمال اخبر عن زيد دون اخبر عن نسبة القيام اليه **قوله** وايضا الصدق والكذب آه ظاهر هذا الكلام يوم ان اعتبار الصدقين كاف في الجواب مع اتحاد الخبرين وذا غير مقصود واللازم تعريفي شيء مما يبينه فالمراد اختلافهما كاف بلا اعتبار الخبرين وبالعكس وان استلزم اختلاف الآخر ظاهر **قوله** تعريفي لما هو صفة التكلم اورده عليه معنى صدق التكلم صدق كلامه فقد اتحد الصدقنا والغرض من هذا الجواب اتحاد الخبرين فالدور بحال واجيب منع اتحاد الصدقين وقد اجاب الفاضل المحض بان الصدق والكذب وان اتحد في التعريفين على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيه كما ذكره فلا دور وفيه بحث اما اول فلان وحدة الصدق في التعريفين يستلزم وحدة الخبر فيه لان الاخبار صفة التكلم فلا يصح كونه معرفة لما هو صفة الكلام لا يقال صفة التكلم غير صفة الكلام بحسب الظاهر فيصح التعريف بحسب لانا نقول تسليم اتحاد الصدق والكذب بيا فيه واما ثانيا فلان غرض المعارض من قول

فانه لا دور  
 فان قلت ان تعريفي الصدق  
 باختيار كونه صفة التكلم  
 فانه لا دور  
 فان قلت ان تعريفي الصدق  
 باختيار كونه صفة التكلم  
 فانه لا دور

فالدور لازم لزوم بالنظر الى الوجه المتنازع وتخصيصه ان الوجه انما ينبغي على اختلاف الصدقين لا يصح  
 دافعا للرد وتسلم اتحادهما اعتراف بورود الاعتراف فان قلت ان القول بان المعرف بالخبر  
 عن الشيء عما هو عليه صفة التكلم يقتضي ان يكون اشتغالا بما لا يهم وترك ما بهم فان الواجب تعريفي  
 الصدق الذي وقع جزء من اجزاء تعريفي الخبر وهو صفة الكلام لا تعريفي صفة التكلم قلت هذا  
 لو سلم لا يرد على اشارة انما يرد على من عرف صدق التكلم اذا ثبت ان هذا التعريفي منه في صدق  
 بيان اجزاء معرفة الخبر فليقتض **قوله** الامطابقة حكمه قبل الحق بهذا التفسير والتمسك عن  
 الدور في تعريفي الصدق والكذب فان قلت فميم حكمه راجع الى الخبر فيه ورقلت ذكر الضمير  
 منه لبيان ان الحكم لا يوجد الا في الخبر والا فالتعريفي في الحقيقة مطابقة الحكم للواقع والحق  
 ان الحق هو الالياء الى ان المطابقة وعدمها صفة الحكم اولا وبالذات وبواسطة ينصف الخبر  
 وهو الخارج الذي اراد به خارج ذات المدركة لا ما يراى اذ لا ايمان كما سياتي وقد اشار اليه  
 في شرحه المتنازع بيان ذلك انه المراد بوقوع النسبة حصولها سواء كانت ايجابية او سلبية  
 ثم ان خبر ان قول ما به وان يكون وارتباط الخبر بالاسم باعتبار الشئيين اللذين ارجع اليهما خبرتنا  
 عبارة عن طرف الكلام فالقاء في قطع قطع النظر داخل عليه حكما لكن قدم عليه معمول وهو الطرف  
 المذكور ووقع موقعه داخل عليه الفاء في في الحقيقة زائدة في الخبر على مذهب الاخذ بالابتن  
 في موضع الصفة لمعذر والمعنى دل على وقوع النسبة وقوعا ما بهذا الطريق او بذاك واما الواو  
 فلا بد وان يكون في غير اداة اخلية بين اسم لا وخبرها تايكيدا للصدق او للمعطف على مقدر مناسب  
**قوله** فطابقة هذه النسبة آه الظاهر مع النسبة التي يدل عليها الخبر وكلامه في كنهه يدل على انها  
 وقوع النسبة اولا ووقوعها والشر في جزء في شرح المتنازع بان الموصوف بالصدق والكذب ليس  
 الا الاتباع وكذا الموصوف بالاحتمال ووجهه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقع فهو النسبة  
 المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور تطابقها مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له  
 اعتباران احدهما كونه مفهوم من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع  
 النظر عن الكلام والوقوع باحدا لا اعتبارا بغيره بالا اعتبار الاخر فيجوز ان يتحقق المطابقة بين  
 المتعادين بالا اعتبارا ويؤيده ان ارباب المعقول يعرضون بان اجزاء القضية اربعة الموضوع

هذا البحث بالتنبيه الى العلم من وسم وسمه اذا اشر فيه بسمه ونحوه والهاء عوض عن الواو في قوله لان قد سبق منه ذكر ما اشارة الى ان التنبيه انما يستعمل فيما يتعلق به ضرب من العلم سابقا او كان في حكمه كالبدن شيئا او انه يستعمل فيما لا يحتاج الى الدليل كالبديهي وما يتعلق علم سابق في حكمه **قوله** فلا دور كما توهم صاحب المتنازع حيث ابطال تعريفي الخبر بما يحتمل الصدق والكذب بان الصدق معرف بالخبر على ما هو عليه فيوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقفة على معرفة الخبر واعتراض عليه اشارة في شره المتنازع بان اللازم في اد تعريفي الخبر او الصدق للزوم الدور لا فاد تعريفي الخبر على التعيين كما هو المدعى وانت خبير بان ما ذكره حق بحسب نفس الامر وما يجب الالتزام فيمكن ابطال كل منها على التعيين مثلا يقال فيما نحن فيه اخذ الصدق في تعريفي الخبر غير صحيح لانه مفرد بالخبر فاخذه في تفسيره يكون دورا وكذا يقول لا يصح تفسير الصدق بالخبر لان الصدق ما هو في تفسيره فاخذه في تفسير الصدق يوجب الدور ثم المراد من الاخبار المذكورة الكشف ولذا عدم بعض لا الايتان بالجملة الجزئية حتى يعود الدور بان الشيء عما اختاره في شرح المتنازع النسبة قال وقوضي ان كل نسبة اعلم وجه الايتان وجه النسخ فالأخبار والكشف فما هو عليه صدق وعما خلا فالكذب وهذا صحيح بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لان المتعارف في الاستعمال اخبر عن زيد دون اخبر عن نسبة القيام اليه **قوله** وايضا الصدق والكذب آه ظاهر هذا الكلام يوم ان اعتبار الصدقين كاف في الجواب مع اتحاد الخبرين وذا غير مقصود واللازم تعريفي شيء مما يبينه فالمراد اختلافهما كاف بلا اعتبار الخبرين وبالعكس وان استلزم اختلاف الآخر ظاهر **قوله** تعريفي لما هو صفة التكلم اورده عليه معنى صدق التكلم صدق كلامه فقد اتحد الصدقنا والغرض من هذا الجواب اتحاد الخبرين فالدور بحال واجيب منع اتحاد الصدقين وقد اجاب الفاضل المحض بان الصدق والكذب وان اتحد في التعريفين على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيه كما ذكره فلا دور وفيه بحث اما اول فلان وحدة الصدق في التعريفين يستلزم وحدة الخبر فيه لان الاخبار صفة التكلم فلا يصح كونه معرفة لما هو صفة الكلام لا يقال صفة التكلم غير صفة الكلام بحسب الظاهر فيصح التعريف بحسب لانا نقول تسليم اتحاد الصدق والكذب بيا فيه واما ثانيا فلان غرض المعارض من قول

فانه لا دور  
 فان قلت ان تعريفي الصدق  
 باختيار كونه صفة التكلم  
 فانه لا دور  
 فان قلت ان تعريفي الصدق  
 باختيار كونه صفة التكلم  
 فانه لا دور



والقول والنسبة الحكيم والحكم بمعنى الوقوع واللا وقوع وقد عرفت في الشرح ايضا ولا شك  
 ان القضية محققة للصدق والكذب فليست **قول** للفرق **القول** في المثال  
 الاول بمعنى خارجي خارجي وفي الثاني ما يراه في الاعيان وحاصل الجواب ان المراد بالخارج  
 في قولنا نسبة خارجية خارجي النسبة الذهنية التي تدل عليها الكلام بدليل السباق لا ما يراه  
 الاعيان فقولنا للفرق النطعية لا تنفاد الصدق وقولنا لوقفنا به بيان وجه الفرق وكنت  
 عن بطلان المثال التام مع ان الفرق يتم به لظهوره واتحاد المراد بالخارج في الموضوعين وان  
 كان هو الظاهر الا ان حرف الكلام عن ظاهره عند دلالة الترتيب غير قادم فيها بينهم ولو اريد  
 بالخارج في قولنا النسبة الخارجية ما يراه في العين لم يتحقق الصدق مثلاً فيما حكم بالامور  
 العقلية على العقول ايجاباً بالشيء من طرف الحكم موجوداً خارجياً فلا يمكن ان ينسب احدنا  
 الى الآخر في الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا الانسان  
 يمكن ليس بمطابقة الخارج في المذكور البتة لانه متضمن بالامكان سول وجه في الخارج  
 ام لم يوجد ولا ضرورة الى عمل الخارج في عبارة الشرع على ما يراه في العين حتى يرد خروج  
 امثال هذه القضايا ويحتاج الى الجواب بان المتضمن في اللغة والمتعارف في الواقع في محاور  
 البلاء هو الغضاب الخارجية فلا يخرج في خروج غير ما عن الضابطه **قول** قبل مطابقة  
 لا اعتقاد الخبير قبل علم النظام قولنا صدق الخبر مطابقة للواقع اما ان يكون صادقا وكاذبا  
 فان كان الاول ثبت المظنون وان كان الثاني بطل قولك صدق الخبر مطابقة لا اعتقاد الخبير لانه مطابق  
 لا اعتقادنا وقد كذبته جوب ان يختار الاول ويقول صدق هذه القضية بخصوصية مطابقة  
 لا اعتقاد ذلك لا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا بمطابقة للواقع حتى يتم مطلوبك وانما  
 يلزم ذلك لو كان صدق هذه بمطابقة للواقع فتأمل **قول** اللهم الا ان يقال انه قد جرت  
 العادة بالاستعمال هذه اللفظة فيما في ثبوت ضعف وكذا يستعان في اثباته بالوجه الضعيف  
 جهنا خلاف المتبادر وان توهم وهو مخالف للاجماع فليست **قول** فكلام خبر الصدق  
 تعريف علمي وهو كلام نسبة خارجي اذا لم يشترط كون تلك النسبة كائنية في اعتقاد القائل  
 ونسك النظام انه تعريفات وان كان من قبيل التصورات ولهذا لا يجري فيها المنع كما تقرر

هذا هو الوجه في ان النسبة الخارجية هي التي تدل عليها الكلام بدليل السباق لا ما يراه الاعيان فقولنا النسبة الخارجية ما يراه في العين لم يتحقق الصدق مثلاً فيما حكم بالامور العقلية على العقول ايجاباً بالشيء من طرف الحكم موجوداً خارجياً فلا يمكن ان ينسب احدنا الى الآخر في الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا الانسان يمكن ليس بمطابقة الخارج في المذكور البتة لانه متضمن بالامكان سول وجه في الخارج ام لم يوجد ولا ضرورة الى عمل الخارج في عبارة الشرع على ما يراه في العين حتى يرد خروج امثال هذه القضايا ويحتاج الى الجواب بان المتضمن في اللغة والمتعارف في الواقع في محاور البلاء هو الغضاب الخارجية فلا يخرج في خروج غير ما عن الضابطه قول قبل مطابقة لا اعتقاد الخبير قبل علم النظام قولنا صدق الخبر مطابقة للواقع اما ان يكون صادقا وكاذبا فان كان الاول ثبت المظنون وان كان الثاني بطل قولك صدق الخبر مطابقة لا اعتقاد الخبير لانه مطابق لا اعتقادنا وقد كذبته جوب ان يختار الاول ويقول صدق هذه القضية بخصوصية مطابقة لا اعتقاد ذلك لا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا بمطابقة للواقع حتى يتم مطلوبك وانما يلزم ذلك لو كان صدق هذه بمطابقة للواقع فتأمل قول اللهم الا ان يقال انه قد جرت العادة بالاستعمال هذه اللفظة فيما في ثبوت ضعف وكذا يستعان في اثباته بالوجه الضعيف جهنا خلاف المتبادر وان توهم وهو مخالف للاجماع فليست فكلام خبر الصدق تعريف علمي وهو كلام نسبة خارجي اذا لم يشترط كون تلك النسبة كائنية في اعتقاد القائل ونسك النظام انه تعريفات وان كان من قبيل التصورات ولهذا لا يجري فيها المنع كما تقرر

في العقول

في العقول الا انها يتفقان دعوى ان مطلقا لشيء او رسم مثلاً فانك الذي هو واقع الشرح  
 بالنظر الى الدعوى الضمنية فلا اشكال **قول** فلو كان الصدق عبارة آه فيه ايماء الى ان الآية وان ثبت  
 مذهب المستدل في جانب الكذب حيث جعل مناط عدم مطابقة الاعتقاد اذا اشترط مطابقة  
 الواقع معه لا يذهب اليه وهم لا يثبت في جانب الصدق اثباتاً ظاهراً لا ينعى مذهب الخصم ولا  
 يثبت مذهب المستدل لاحتمال كون الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد والواقع جميعاً نعم  
 اذا انضم اليه عدم القابل للفصل بين كون الكذب استناد مطابقة الاعتقاد وكون الصدق  
 مطابقة لاستنظام في الجملة **قول** وهو ان شهادة من صميم القلب اريد ان يكون هذه الشهادة  
 من صميم القلب كما انه معتقدهم فهو خلاف الواقع ايضا فيحتمل ان يكون كذباً بآلة من ايامهم  
 راجعاً الى كونهم لا يكونون خلاف معتقدهم فلا يصح الاستدلال بالآلة لاحد الفريقين وقوله  
 بشهادة ان واللام والجملة الاسمية اشارة الى ما يستلزم ان قد يكون الخبر بالنظر الى لازم قابلية  
 اذا كان المخاطب منكراً مسلماً لا يصلح الحكم هذا وقد يقال التوكيد غاي كذا الحكم الذي دخلت عليه  
 وكذا لازم ذلك الحكم وانما لم يدخل في شهادته بل في انك لرسول الله فالوجه ان الحكم المتضمن الذي  
 اشترط به التوكيد هو ان اخبارهم بان رسول الله صلعم صادر عن صميم القلب كما ذكره في شرة الشفاء  
 وجواب بان التوكيد وان دخلت في الشهود بل كذا يشترط بان الشهادة عن صميم القلب ولا  
 منافاة بينهما **قول** ليس بشيء لظهور انه ليس بخبر بل انشاؤه لما صرح فيما سبق بان حاصل الجواب  
 منع كون الكذب ما جعلاً لقولهم انك لرسول الله تعين محل قوله ليس بشيء علم ان المذكور  
 لا يصلح للسندية كما هو المعروف في امثاله لكنه يريد ان يقال يجوز ان يكون يشهد اخباراً بالشرع  
 في الحال او على الاستمرار كما ذكره في شرحه للفتاوى لا انشاؤه ولو سلم كونها انشاؤه لجواز رجوع  
 الكذب اليه باعتبار تضمنه اخباراً بصدورها عنهم كما جوز في شرع الكذب مثله في قوله تع  
 ولهم عند ربهم بما كانوا يكذبون **قول** وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطاً آه اجيب بان شيعتهم  
 هذه الاخبار الخاطئة موافقة لشهادة بتعيين قولهم هذا مسيح بالشهادة او من جزئياتها كما  
 يقال الانشاؤه والنسب سيج كل منهما حيواناً ولا شك ان هذه القضية الضمنية كاذبة نظر الى  
 صدورها عن العرف وهو صدورها عن علم وموافقة ولذا قال في الفتاوى القياسية ان شيعتهم شهادة

هذا هو الوجه في ان النسبة الخارجية هي التي تدل عليها الكلام بدليل السباق لا ما يراه الاعيان فقولنا النسبة الخارجية ما يراه في العين لم يتحقق الصدق مثلاً فيما حكم بالامور العقلية على العقول ايجاباً بالشيء من طرف الحكم موجوداً خارجياً فلا يمكن ان ينسب احدنا الى الآخر في الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا الانسان يمكن ليس بمطابقة الخارج في المذكور البتة لانه متضمن بالامكان سول وجه في الخارج ام لم يوجد ولا ضرورة الى عمل الخارج في عبارة الشرع على ما يراه في العين حتى يرد خروج امثال هذه القضايا ويحتاج الى الجواب بان المتضمن في اللغة والمتعارف في الواقع في محاور البلاء هو الغضاب الخارجية فلا يخرج في خروج غير ما عن الضابطه قول قبل مطابقة لا اعتقاد الخبير قبل علم النظام قولنا صدق الخبر مطابقة للواقع اما ان يكون صادقا وكاذبا فان كان الاول ثبت المظنون وان كان الثاني بطل قولك صدق الخبر مطابقة لا اعتقاد الخبير لانه مطابق لا اعتقادنا وقد كذبته جوب ان يختار الاول ويقول صدق هذه القضية بخصوصية مطابقة لا اعتقاد ذلك لا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا بمطابقة للواقع حتى يتم مطلوبك وانما يلزم ذلك لو كان صدق هذه بمطابقة للواقع فتأمل قول اللهم الا ان يقال انه قد جرت العادة بالاستعمال هذه اللفظة فيما في ثبوت ضعف وكذا يستعان في اثباته بالوجه الضعيف جهنا خلاف المتبادر وان توهم وهو مخالف للاجماع فليست فكلام خبر الصدق تعريف علمي وهو كلام نسبة خارجي اذا لم يشترط كون تلك النسبة كائنية في اعتقاد القائل ونسك النظام انه تعريفات وان كان من قبيل التصورات ولهذا لا يجري فيها المنع كما تقرر

هذا هو الوجه في ان النسبة الخارجية هي التي تدل عليها الكلام بدليل السباق لا ما يراه الاعيان فقولنا النسبة الخارجية ما يراه في العين لم يتحقق الصدق مثلاً فيما حكم بالامور العقلية على العقول ايجاباً بالشيء من طرف الحكم موجوداً خارجياً فلا يمكن ان ينسب احدنا الى الآخر في الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا الانسان يمكن ليس بمطابقة الخارج في المذكور البتة لانه متضمن بالامكان سول وجه في الخارج ام لم يوجد ولا ضرورة الى عمل الخارج في عبارة الشرع على ما يراه في العين حتى يرد خروج امثال هذه القضايا ويحتاج الى الجواب بان المتضمن في اللغة والمتعارف في الواقع في محاور البلاء هو الغضاب الخارجية فلا يخرج في خروج غير ما عن الضابطه قول قبل مطابقة لا اعتقاد الخبير قبل علم النظام قولنا صدق الخبر مطابقة للواقع اما ان يكون صادقا وكاذبا فان كان الاول ثبت المظنون وان كان الثاني بطل قولك صدق الخبر مطابقة لا اعتقاد الخبير لانه مطابق لا اعتقادنا وقد كذبته جوب ان يختار الاول ويقول صدق هذه القضية بخصوصية مطابقة لا اعتقاد ذلك لا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا بمطابقة للواقع حتى يتم مطلوبك وانما يلزم ذلك لو كان صدق هذه بمطابقة للواقع فتأمل قول اللهم الا ان يقال انه قد جرت العادة بالاستعمال هذه اللفظة فيما في ثبوت ضعف وكذا يستعان في اثباته بالوجه الضعيف جهنا خلاف المتبادر وان توهم وهو مخالف للاجماع فليست فكلام خبر الصدق تعريف علمي وهو كلام نسبة خارجي اذا لم يشترط كون تلك النسبة كائنية في اعتقاد القائل ونسك النظام انه تعريفات وان كان من قبيل التصورات ولهذا لا يجري فيها المنع كما تقرر

هذا هو الوجه في ان النسبة الخارجية هي التي تدل عليها الكلام بدليل السباق لا ما يراه الاعيان فقولنا النسبة الخارجية ما يراه في العين لم يتحقق الصدق مثلاً فيما حكم بالامور العقلية على العقول ايجاباً بالشيء من طرف الحكم موجوداً خارجياً فلا يمكن ان ينسب احدنا الى الآخر في الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا الانسان يمكن ليس بمطابقة الخارج في المذكور البتة لانه متضمن بالامكان سول وجه في الخارج ام لم يوجد ولا ضرورة الى عمل الخارج في عبارة الشرع على ما يراه في العين حتى يرد خروج امثال هذه القضايا ويحتاج الى الجواب بان المتضمن في اللغة والمتعارف في الواقع في محاور البلاء هو الغضاب الخارجية فلا يخرج في خروج غير ما عن الضابطه قول قبل مطابقة لا اعتقاد الخبير قبل علم النظام قولنا صدق الخبر مطابقة للواقع اما ان يكون صادقا وكاذبا فان كان الاول ثبت المظنون وان كان الثاني بطل قولك صدق الخبر مطابقة لا اعتقاد الخبير لانه مطابق لا اعتقادنا وقد كذبته جوب ان يختار الاول ويقول صدق هذه القضية بخصوصية مطابقة لا اعتقاد ذلك لا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا بمطابقة للواقع حتى يتم مطلوبك وانما يلزم ذلك لو كان صدق هذه بمطابقة للواقع فتأمل قول اللهم الا ان يقال انه قد جرت العادة بالاستعمال هذه اللفظة فيما في ثبوت ضعف وكذا يستعان في اثباته بالوجه الضعيف جهنا خلاف المتبادر وان توهم وهو مخالف للاجماع فليست فكلام خبر الصدق تعريف علمي وهو كلام نسبة خارجي اذا لم يشترط كون تلك النسبة كائنية في اعتقاد القائل ونسك النظام انه تعريفات وان كان من قبيل التصورات ولهذا لا يجري فيها المنع كما تقرر



الزهور بالشهادة مجازا وهذا مراد القائل بان المعنى الكاذبون في تسميتها شهادة المناقشة  
 في العبارة ليس من ذاهب المحققين فانه في النظر وقد يقال لا معنى الرجوع التكميل من المراجع  
 الكون الاخبارية بالشهادة عرفا فرجع الى مدلوله فلا يكون هذا ردنا الخبر بل يرجع الى الاول  
**قوله** فظهر بما ذكرنا فاما قبله اذ لا معنى لان يقال لانهم رجوع الكذب الى قولهم انهم لم يروا  
 الله لم لا يجوز ان يكون راجعا اليه بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم هذا غير مطابق للواقع  
 فهو كاذب ويرد عليه ان صحة استدلال النظام موقوف على رجوع الكذب الى المشهور بانه  
 قولهم انهم لم يروا الله بالنظر الى الواقع في هذا الجواب اننا لانهم رجوع التكميل الى المشهور  
 بحسب نفس الامر لم لا يجوز رجوعه الى الشهادة او التسمية او الشهود لكن بحسب زعمهم  
 وهذا الكلام لا اعتبار عليه غاية ما في الباب ان القائل المذكور لم يبره ببقية نفس الامر  
 اعتقادا ان المتبادر كما لا يخفى على المصنف وبهذا التدرج لا وجه للحكم بنسب قولهم ان الوجه  
 على المؤمن على الصلاح **قوله** واعلم ان ههنا وجه آخر لم يذكره القوم هذا الوجه ما هو ذا  
 ذكره الامام في التفسير الكبير كما يشهد به النظر في الخلف بكسر اللام مصدر خلق من باب  
 ضرب والزم بالحركات الثلاث في الفايض بمعنى القول ويستعمل في الحق والباطل لكن استعماله  
 في التاكيد وقيد بحسب الظن فيتمتع به الى مفعولين والمراد رجوع الكذب الى قولهم  
 لم يقولوا ذلك والانخفاض التعرف وسلول اسم عبد الله فهو غير منصرف للعلية والتانيث  
 وقوله ما اردت الى ان كذبك اي اي شيء اردت حتى انتهى الى تكذيب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اياك والمقت البغض هذا وقد يقال معنى الآية الكريمة ان المنافقين قوم عادتهم الكذب  
 فلا تفتقد عليهم بالحد بحد ان صدر عنهم كلام صادق وهو شبهة منهم بركبتهم فان الكذب  
 قد يصدر في قولهم الجاحظ انكر بيان محاصل المعنى واما وجه التركيب فالظان فاعل حذف  
 فعله ان قال الجاحظ لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة **قوله** فهذه ستة اقسام  
 آه لا يقال المفهوم من كلام الايضاح ان الاقسام اربعة حيث قال في تقرير مذهب  
 الجاحظ الحكم اما مطابق للواقع مع اعتقاد النجبر او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد  
 او عدمه فالاول هو الصادق والثالث هو الكاذب والرابع كل منهما ليس به صادق

هذا هو الوجه الثاني في رد قولهم انهم لم يروا الله

هذا هو الوجه الثالث في رد قولهم انهم لم يروا الله

هذا هو الوجه الرابع في رد قولهم انهم لم يروا الله

ولا كاذب لانا نقول كل من الكاذب والرابع يشتمل على قسمين لان عدم اعتقاد المطابقة اما بانتهاء  
 نفس الاعتقاد او بانتهاء تعلقه بالمطابقة وقسم عليه عدم اعتقاد اللا المطابقة فالاقسام  
 المذكورة في الايضاح ستة **قوله** مطابقة للواقع مع اعتقاد ان مطابقا لانه ان ضميمته مطابقة  
 للغير للواقع لئلا ينفك نظم الكلام لان ضميمته مطابقة في تقرير المذهبين راجع الى الخبر باعتبار حكمه ثم  
 ان قوله مع الاعتقاد نظري مستقر حال من ذلك الغير والمعنى موافقا لما في الايضاح الصدق  
 مطابقة الخبر ان حكمه للواقع مفروضا ذلك الخبر مع اعتقاد مطابقة ثم الغير في مع راجع  
 الى مطلق الاعتقاد المذكور متعلق في جانب الصدق مطابقة الواقع في جانب الكذب  
 عدم مطابقة معلوم بمعرفة المقام **قوله** ويلزم في الاول الى قوله ضرورة توافق الواقع والا  
 جواب سوال مقدر تقديره ان الصدق عند الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا والكذب  
 عدم مطابقة شئ منها ولم يثبت هذا بما ذكرته حيث لم يذكر مطابقة الاعتقاد في الاول وعدم  
 مطابقة في الثاني وتقدير الجواب انه يلزم في الاول ان مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة للغير  
 للاعتقاد المعروف في مذهب الجاحظ وهو الشريعة المطابقة للواقع ومحصله لزوم مطابقة  
 المجموع فوجه التعليل في قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد على هذا اذ لو لم يتطابق  
 لم يلزم مطابقة للاعتقاد المعروف بتقرير المقام وكذا القياس في جانب الكذب ولا يرد ان  
 تعليل اللزوم بالتوافق بانه لان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ولو لم يتوافق  
 الواقع والاعتقاد كما اعتقد مطابقة السامختنا للواقع وعما ينبغي ان يعلم ان المراد المتوافق  
 في القدر المفهوم من الخبر فلا شك انك اذا رايت زيدا او اعتقدت انه عمرو فقلت لايت رجلا  
 فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد جميعا فليست **قوله** تكثير ما يقع  
 الجبظ في هذا المقام اشارة الى رد ما ذكره بعضهم في تقرير مذهب الجاحظ من ان الخبر  
 ان مطابق للواقع واعتقد النجبر بشك المطابقة واعتقد عدم المطابقة فكذب وان طابقة  
 واعتقد عدم المطابقة او لم يطابقة واعتقد المطابقة فواسطة ووجه الجبظ ترك قسمين من  
 اقسام الواسطة وهما المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا وعدمها مع عدم **قوله** وفي تقرير مذهب  
 النظام رد على الخليل حيث زعم ان مذهب النظام يحتمل الواسطة واما الجبظ باعتبار توهم



ان الشكوك ليس بخبر عا عن لزوم الواسطة مع انه خبر ولا يلزم الواسطة فليس خطبا في نفس تقرير  
المذهب وهو المفهوم من العبارة تامل **قوله** وقد وقع في شره الفتاح آه عبارة المفتاح  
في بيان مرجع الصدق والكذب هكذا وعند بعض الطباق الحكم لا اعتقاد المجبر وظهر في طباقه  
لذلك سوا كان ذلك لا اعتقاد او الظن خطأ او صوابا ثم ذكر ما يدل على ان قوله في الشره  
ان المنافقين الكاذبون بهذا المعنى فذكر العلاقة في شره ان ما ذكر منه ذهب الجاحظ وان  
المراد هو اليهود يعني المطابقة للواقع والضمير في قوله لا طباقه راجع الى الحكم الغير المطابقة له  
وغفل عن ان قوله سوا كان ذلك لا اعتقاد خطأ او صوابا لا يلزم ان على تقدير كونه خطأ  
كيف يكون الحكم المطابق للواقع مطابقا في صورة الصدق مثلا وعن الآية المذكورة لا يكون  
متسكلا مع انه يلزم اختلاف الراجع والمرجع اليه وقوله يقتضي منه العجب اي يبلغ الى نهاية  
اويون منه العجب او يحكم **قوله** واستدل الجاحظ بدليل قوله في اقرن الآية هذا حاصل  
المعنى والا فلا قرب ان يقول الله بدليل متعلق بالحال المحذوفة ان قال الجاحظ كذا مستدلا  
بدليل وقوله في اقرن بنوع الحفرة او فترى حذفت الثانية والبقية الاولى لانها علام  
بالخبر والنشر عدل عما في الايضاح حيث قال فانهم هم ودعوى النبي صلعم لما في ظاهره من  
اذ الكفار انما هم وادعوا من خبر لم يثبت بدليل قوله في حكاية هل ندلكم على رجل نبينا اذا  
من قم كل ممزق انكم لنبي خلق جدي اقرن الآية عنانية ما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى  
الرسالة واحد عند هؤلاء الكفار فترد يد احد على بين الامر بنى يستدعي ترديد الآخر فافهم  
**قوله** على سبيل منع الخلو ارا د به المعنى الاعم المتناول للانعصال الحقيقة كما ذكره في كتب  
الميزان وانما لم يقل على سبيل الانعصال الحقيقة وان كانت القضية من قبيل في نفس الامر  
لانه لا غرض لهم في منع اجتماع الامر بنى وانما نظرهم الى منع الخلو وقد يجاب عن الاستدلال بان  
الترديد بين مجرد الكذب والكذب مع شناعة اخرى فليتنامل **قوله** كما اظهر اشار الى ان هذا  
اظهر مما ذكره الله وما ذكره المصنف ايضا اما الاول فلان عدم اعتقادهم صدق لا ينافي  
تجوزهم اياه في بناء الترديد بخلاف اعتقادهم عدمه واما الثاني فلان مراد المصنف كما اشار اليه  
اثره ان الصدق بعيد عن اعتقادهم بحيث لا يجوزونه فلا يصح ان يراى باحد شي الترديد

لانه يستلزم التجوز نعم في اخذ هذا المعنى عن عبارته نوع خفاء **قوله** وايضا لادلالة لقوله  
جنة على معنى فيه بحث اذ لا يلزم من عدم ادعاهم بقوله ام به جنة ام صدق ان لا يكون مرادهم  
ما صدق عليه الصدق ولا يخفى ان المعنى المستدل هو هذا فليتنامل **قوله** فيكون مرادهم هم  
في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر قبل الاول الواو مكان اولان المحصور فيه انما هو مجموع الامر بنى  
لا احد مما هو مثل قولهم يحتمل الصدق والكذب وهذا غايرد لو كان المراد بالحصر معنى الترديد  
واما اذا كان المراد قصر اخباره عليه السلام بالبعث على الاقصاف باحد الامر بنى فالظ لفظ  
او اخذ القضية منفصلة حقيقة في نفس الامر كما سبق فلا يتصل اخباره عم عندهم ان  
باحد على ان اويحيى بمعنى الواو **قوله** فيه بحث قال الفاضل المحيى وذلك لان الاختصار  
في الانشاء والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقيا وقوله المجنون ليس بكلام حقيقيا على زعم  
القائل وان الاختصار فيها باطل عنده بل يجعل كلام المجنون واسطة بينهما فيقع وزج الوجه بين  
بحث اما في الاول فلان الكلام عند رباب المعاني ما تشمل على لفظ المسند والمسند اليه كما يدل عليه  
قوله المشكوك والموهوم حين ما صرح به اثاره ولا سيما ان المجنون كذا فلا معنى لزعم القائل  
واما الثاني فلان الحصر منها حصر على الواسطة بينهما اذ التقييم هذا الكلام ان كان نسبة  
المدة خارجة فخرج والافانث فلا ثالث الا ان يعتبر اصطلاح فلا يصح **قوله** ان يخرجها  
بكلام تام سيم خبر لا يذهب عليه ان مق هذا البعض في الفرق بين النسبة الخبرية والقيمية  
في احتمال الصدق والكذب لان نسبة بين الخبرية والانشائية فالمراد بالنسبة في قوله بين النسبة  
ما يتوهم كونها مورد الملازمات والنيق في الجملة حتى يخرج النسبة الانشائية من البين وفي غير  
راجع الى النسبة فلا يتجوز على قوله ان يخرجها بكلام تام سيم خبر ان النسبة في ضرب بهذه المثابة  
مع انه لا يصح خبر **قوله** في نظر لوجوب علم المخاطب آه توجب النظر ان اللفظ من عبارة ذلك البعض  
حيث اورد لا الى نسبة الجنس والاستثناء والمقتضى لعدم المستثنى من الفرق بينهما من جمع  
الوجوه سوى التعبير التعيين والمشهور من قرينة المقابلة بالمشهور في فرق يختلفان به في الاحتمال  
وعدمه فاشارة الى رد الاول بقوله لوجوب علم المخاطب آه والرد الثاني بقوله ثم الصدق والكذب  
كما ذكره الشيخ واما ما يوجد في بعض النسخ من قوله فظاهر ان نسبة المعلومة من حيث هي معلومة



لا يحفل الصدق والكذب وجمال الخطاب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرج عن عدم الاحتمال من حيث هو وكان علمه في بعض الاخبار لا يخرج عن الاحتمال من حيث هو فقبل ضرب اشارة علم الخط لعدم استقامته لان المدعى احتمال النسبة التقييدية لهما من حيث ذواتها وما هيتهما ومعلومهما للخطاب وكذا كون تلك المعلومات مستفادة من نفس اللفظ لا بقية في ذلك الاحتمال كما ان الاخبار البديهيية محتملة لهما مع كونها معلومة وان كانت تلك المعلومات مستفادة من خارج اللفظ قبل حاصل ان العلم بالنسبة امر داخل في ماهية النسبة التقييدية بحسب الوضع خارج عن التجربة فعدم احتمالها ليس باعتبار امر خارج عن ماهية الوضع بخلاف البديهيية فالنسبة التقييدية من حيث هي مع اي من حيث مفهوماتها الوضعية وما هيتهما لا يتحملها والتجربة من حيث هي مع احتمالها خروج المانع المذكور عن المعلومات عن ما هيتهما بحسب الوضع فتأمل **قوله** حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار فيه بحث من وجهين الاول ان صاحب المفتاح صرح في بحث اعتبار التقديم والناخر مع الفعل ان المثال المشهور اتملني يقب ان اخر شئ من قبيل القمر افرادا او قليا فعمل ان الاوصاف قبل العلم بها قد يكون اوصافا لان قولنا اخر شئ صفة مميزة لضبط فلو كانت معلومة لم ينصرون ان يزعم ان غيره منفرد بالصيد او مشاركة فيه وجوابه المثل يجوز ان يكون كلاما تنزيهيا بان ينزل الخطاب العالم منزلة الجاهل لوجود محال الجاهل الثاني ان صاحب الكشوف اشار في قوله مع هذه التقييدية الذين يوصفون بالغيب الى ان المتقين ان حمل على المعنى الشرعي فان جعل خطا بالمتن عرف تفصيل كانت الصفة مادته والا كانت كاشفة وقد صرح به الشريف في حاشيته فيفهم من ان الاوصاف قبل العلم قد يكون اوصافا كاشفة اللهم الا ان يخفى الاوصاف في عرفهم بغير الكاشفة وجوابه ان عدم معرفة التفصيل لا ينافي معرفة الاجمال فليتلما مل **قوله** كما ان الاخبار بعد العلم اوصاف فيه بحث لان الاخبار بعد العلم قد يكون اخبارا كما اذا كان المراد لازم قابلية التجربة وانت حافظة للتوراة ويمكن ان يقال مراده ان الاخبار بعد العلم قد يكون اوصافا لانها كذا كذا انما بقرينة ان هذا الكلام ناظر الى عدم وجوب العلم بالنسبة التقييدية المشيرة الى جواز الجملة الاولى وجوب عدم القول الاول محمول على الكلية بقرينة انه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة التقييدية فالمعنى فيها انما اخبارا بالبقية لا اوصاف **قوله** البتة الاولى احوال الاسناد التجري وموضع

قوله البتة الاولى احوال الاسناد التجري وموضع

كلمة اية الفهم مصدر من المبنى للمفعول بمعنى الانضمام فيكون صفة للفظ بلا مرتبة المراد بها تجري مجرى الكلمة المركبة التقييدية والاضافية والمجل الواقعة موقع المفردات وبالحكم المعنى للفظ المصدر لا المعنى الاصطلاحي المفترى بالاسناد في يوم الدور وهذا القيد يخرج النسبة بين اسم الفاعل وفاعله وظايرها وبالمفهوم في قوله المفهوم الاخرى ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات حتى يرد ان المراد من طرف الموضوع هو الذات لا المفهوم ثم المفهوم اعم مما هو بطريق المطابقة للقطع بان الثابت في ضرب زيد هو الحدث الذي هو جزء مفهوم لفظ ضرب ثم الظان التعريف مبنية على ما سنده كره اشارة من ان الجملة الشرطية عند النجاة جملة خبرية في الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة لنفس الصدق والكذب فالجواب عنهم منحصر في الجملة **قوله** للقطع بان المسند والمسند اليه من اوصاف اللفظ هذا القطع بحسب متعارف النجاة وما يقتضيه ظاهر الصناعة واما بالنظر الى الفرض الاصطواني والاول وما يراه ارباب المعاني من ان الخواص والمزايا تعتبر اولاً وبالذات في المعاني وتبينها في الانفاظ لاسناد هو الحكم المذكور والمنه والسنن اليه من اوصاف المتكلم نعم اعتبارات الاسناد تجري في كلام معينين واما اعتبار المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانه في الانفاظ وهذا يجعل وجها لاولوية المذكورة كما لا يخفى **قوله** هو الذي ينصور على البناء للمفعول من تصور الشئ ان صار ذا صوب **قوله** مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين هذه القضية مشهورة فيما بينهم بكونها كلية وفيه بحث لا مجموع النسبة سببه الى كل منها بالكلية وهذه النسبة ليست متأخرة عن طرفي ضرورة دخولها في مجموع السبب وتقدم الجزاء على الكل ويمكن ان يجاب بان مجموع السبب من حيث هو امر اعتباري لا يوجب الا في الذهن فلا يفرض له نسبة الى واحدة منها الا فيه ولا خفاء فان العقل مالم يلاحظ المجموع لم يعتبر له نسبة الى شئ فلهذه النسبة من حيث انها متعلقة بالمتسبين المخصوصين متأخرة عنها ومن حيث انها نسبة متبادرون ملاحظة خصوصية المتسبين داخل في المجموع فان العقل اذا اعتبر المجموع فقد لاحظ افراده من حيث انها نسبة لامت حيث خصوصيات المتسبين لا يمكن ذلك واذا عرفت هذا المعنى الكلية التي ادعوا عرفت ان كل نسبة تقع من حيث انها متعلقة بالمتسبين المخصوصين متأخرة عنها

قوله قلت هذا لا يخرج عن الاحتمال من حيث هو فقبل ضرب اشارة علم الخط لعدم استقامته لان المدعى احتمال النسبة التقييدية لهما من حيث ذواتها وما هيتهما ومعلومهما للخطاب وكذا كون تلك المعلومات مستفادة من نفس اللفظ لا بقية في ذلك الاحتمال كما ان الاخبار البديهيية محتملة لهما مع كونها معلومة وان كانت تلك المعلومات مستفادة من خارج اللفظ قبل حاصل ان العلم بالنسبة امر داخل في ماهية النسبة التقييدية بحسب الوضع خارج عن التجربة فعدم احتمالها ليس باعتبار امر خارج عن ماهية الوضع بخلاف البديهيية فالنسبة التقييدية من حيث هي مع اي من حيث مفهوماتها الوضعية وما هيتهما لا يتحملها والتجربة من حيث هي مع احتمالها خروج المانع المذكور عن المعلومات عن ما هيتهما بحسب الوضع فتأمل حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار فيه بحث من وجهين الاول ان صاحب المفتاح صرح في بحث اعتبار التقديم والناخر مع الفعل ان المثال المشهور اتملني يقب ان اخر شئ من قبيل القمر افرادا او قليا فعمل ان الاوصاف قبل العلم بها قد يكون اوصافا لان قولنا اخر شئ صفة مميزة لضبط فلو كانت معلومة لم ينصرون ان يزعم ان غيره منفرد بالصيد او مشاركة فيه وجوابه المثل يجوز ان يكون كلاما تنزيهيا بان ينزل الخطاب العالم منزلة الجاهل لوجود محال الجاهل الثاني ان صاحب الكشوف اشار في قوله مع هذه التقييدية الذين يوصفون بالغيب الى ان المتقين ان حمل على المعنى الشرعي فان جعل خطا بالمتن عرف تفصيل كانت الصفة مادته والا كانت كاشفة وقد صرح به الشريف في حاشيته فيفهم من ان الاوصاف قبل العلم قد يكون اوصافا كاشفة اللهم الا ان يخفى الاوصاف في عرفهم بغير الكاشفة وجوابه ان عدم معرفة التفصيل لا ينافي معرفة الاجمال فليتلما مل قوله كما ان الاخبار بعد العلم اوصاف فيه بحث لان الاخبار بعد العلم قد يكون اخبارا كما اذا كان المراد لازم قابلية التجربة وانت حافظة للتوراة ويمكن ان يقال مراده ان الاخبار بعد العلم قد يكون اوصافا لانها كذا كذا انما بقرينة ان هذا الكلام ناظر الى عدم وجوب العلم بالنسبة التقييدية المشيرة الى جواز الجملة الاولى وجوب عدم القول الاول محمول على الكلية بقرينة انه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة التقييدية فالمعنى فيها انما اخبارا بالبقية لا اوصاف قوله البتة الاولى احوال الاسناد التجري وموضع











للازم الا ان لا مساواة فيه فلا علم بها وانما علمه على ذلك لان اللازم الذي نحن بصده اعم  
 بحسب الواقع معلوم عموم ولم نعلم كما هو حكم اللازم الا ان لا يتوهم اختصاص الحكم بالاعم  
 الواقع المتبادر من تلك العبارة مع انه ليس بمعتقد بل لان الكناية ابلغ من التصريح كما  
 نقرر وقد يقال ان المتنع ولا المتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه بالامتناع فاللازم  
 المجهول المساواة محول على مفهوم الظاهر متناول لتسمية المساوي والاعم وفي هذا الحمل  
 تنبيه على ان اللزوم فيما نحن فيه باعتبار العلم لا باعتبار التحقق في نفس الامر اذ لا يلزم من وجود  
 الملزوم ان الحكم في نفسه وجود المخبر فضلا عن كونه عالميا بل ان يقال حكم اللازم المجهول -  
 والمساواة هو ان العلم بوجود الملزوم يستلزم العلم بوجود اللازم بدون العكس والعلم  
 فيما نحن فيه انما اعتبر بالنسبة الى نفس الملزوم واللازم لا الوجود والوقيل الغاية في  
 الحكم من حيث وجوده في ذهن المخاطب ولازم كون المتكلم عالما به من حيث وجوده فيه  
 يصح معنى اللزوم بلا كلفة **قوله** وهو بدون الملزوم لا يمنع فان قلت حكم اللازم الا ان وجوب  
 وجوده بدون الملزوم لا عدم امتناعه بدون فان تحقق معنى العموم انما يظهر في صورة الوجود  
 قلت وجوب الوجود يستلزم عدم الامتناع وكل من هذا حكم اللازم الا ان ليس المراد بحكم  
 الشيء الا ما يتفرع عليه **قوله** وزعم العلامة انه لما كان اللزوم بين الامرين المذكورين باعتبار  
 العلمين كان اللازم والملزوم في الحقيقة نفس العلمين ولهذا فسر العلامة اللازم والملزوم  
 بالاستفاد بين العلمين ثم ما نقله الشارح من العلامة وكذا عبارة المفتاح في ان  
 المستفاد نفس الحكم والاستفادة المضافة الى الحكم ليس الا العلم به ولا حاجة بنا الى صرف  
 الكلام عن ظاهره ولهذا قال الشارح في شدة المفتاح كون قابلية الخبر نفس الحكم هو الموافق  
 للغة فان قابلية الشيء انما يطلق على ما يستفاد منه لا على نفس الاستفادة وحكم فيما بعد  
 ان ما ذكره العلامة موافق لما اوردته المصنف هكذا ينبغي ان يفهم هذه المقام ثم اعلم  
 ان موافقة كلام العلامة لما اوردته المصنف بالنظر الى الظاهر الكافي في المقامات الخطابية فان  
 الظ من المصنف ان مقتضى الاول والثانية على امتناع الوجود ويلزم منه حمل الاول والثاني  
 على العلمين لا بطريق القطع بكون ان يكون تصرف في التفسير للعلمين تنبها على ان اللزوم باعتبار

هذا هو الذي هو المراد من قوله  
 المستفاد نفس الحكم والاستفادة  
 المضافة الى الحكم ليس الا العلم  
 به ولا حاجة بنا الى صرف الكلام  
 عن ظاهره ولهذا قال الشارح في  
 شدة المفتاح كون قابلية الخبر  
 نفس الحكم هو الموافق للغة فان  
 قابلية الشيء انما يطلق على ما  
 يستفاد منه لا على نفس الاستفادة  
 وحكم فيما بعد ان ما ذكره العلامة  
 موافق لما اوردته المصنف بالنظر  
 الى الظاهر الكافي في المقامات  
 الخطابية فان الظ من المصنف ان  
 مقتضى الاول والثانية على امتناع  
 الوجود ويلزم منه حمل الاول والثاني  
 على العلمين لا بطريق القطع بكون  
 ان يكون تصرف في التفسير للعلمين  
 تنبها على ان اللزوم باعتبار

وان كان اللازم والملزوم نفس المعلومات فافهم **قوله** بذلك الحكم من الخبر نفسه فيجب به لان  
 علم الحاكم بالمشاهدة مثلا لا يستلزم وجود الخبر فضلا عن علم المخاطب بكون الخبر **قوله**  
 لان العلم بكون الخبر علما بالحكم اه اي بالحكم المخصوص من حيث خصومه فلا بد ان لا يقع  
 اذا اخبرنا بشئ علمنا الحكم من الخبر نفسه مع ان كون الخبر به عالما به معلوم لنا قبل ذلك  
 لعلمنا بان الترتيب قد احاط بكل شئ **قوله** ولا يخبر ببياننا اه فلا يصح قولكم ان سماع  
 الخبر من الخبر كاف في حصول التاكيد ولا يثبت امتناع عدم حصول العلم التاكيد حصول الاول  
**قوله** وفيه نظروا وجه منع كون سماع الخبر علة تامة لما ذكره بل لا بد من التفات النفس وتوهم  
 العقل الى حال الخبر بالنسبة الى الخبر فالصواب في اصل الجواب ما ذكره الشارح من ان المعبر  
 فهم المتكلم المقصودة من المتكلم فاذا حصل للمخاطب من الخبر علم بالحكم اي اعتقاده قطعي  
 او ظني فانه يسع على في العرف كان ذلك سبب علمه بان المتكلم عالما به قاصدا بالخبر تنبيهنا  
 ويمكن ان يقال ان مراده جعل الغاية على هذا التقديم عبارة عن المعلوم ايضا فاما  
 لما في المفتاح واعتبار اللزوم بحسب تحقق الغاية وتحقيق لازمه بنفسه وانما اورد لفظ الا  
 لما في اعتبار الملازمة بهذا الوجه من نوع تكليف لكنه دون التكليف الذي ذكره الفاضل المحي  
 في تفصيل الاحتمال الاخر لان فيه قووات التناسب ايضا ولعل هذا المحتمل الكلام الشارح اقرب  
 مما ذكره ذلك الفاضل لان في ذلك قووات التناسب ومخالفة كلام المفتاح ولا شئ من هذا  
 وما مخالفة تفسير المعرف مشترك وكونها فيما ذكرنا من وجهين لا يفهم لان احد المحققين  
 يونس بالآخر كما لا يخفى فليتامل **قوله** مستحضر الخبر المضموم على حذف المضاف **قوله**  
 منقولة الجاهل ذكر المحي ان هذا وان تناول بحسب مفهومه اقنا ثلثة الا ان الظان المراد به  
 تنزيهه منقولة خال الذهن كما صرح به في المفتاح وفي بحث لفظ الخال في عبارة المفتاح بمعنى  
 الخال عن العلم بالغاية فيقتضى الخلو من الحكم والتردد والاشكال فيفسر فيه تصريح لما ذكره  
 ولا تصريح لغيره ايضا ولو سلم فعدوله عن عبارة المفتاح مما يرجح قصده الى التعميم ثم النظام  
 ان يبيح هذا عموما ويعتبر تخصيص غير المتكلم في قوله وغير المتكلم كما يمكنه ما يستلزم العلم لا بالعكس  
 كما يكون كثر الخلق قبل الوصول الى الماد كما هو دأبهم في مثل هذا العلم **قوله** وان كان عالما بالغاية نقل

هذا هو الذي هو المراد من قوله  
 المستفاد نفس الحكم والاستفادة  
 المضافة الى الحكم ليس الا العلم  
 به ولا حاجة بنا الى صرف الكلام  
 عن ظاهره ولهذا قال الشارح في  
 شدة المفتاح كون قابلية الخبر  
 نفس الحكم هو الموافق للغة فان  
 قابلية الشيء انما يطلق على ما  
 يستفاد منه لا على نفس الاستفادة  
 وحكم فيما بعد ان ما ذكره العلامة  
 موافق لما اوردته المصنف بالنظر  
 الى الظاهر الكافي في المقامات  
 الخطابية فان الظ من المصنف ان  
 مقتضى الاول والثانية على امتناع  
 الوجود ويلزم منه حمل الاول والثاني  
 على العلمين لا بطريق القطع بكون  
 ان يكون تصرف في التفسير للعلمين  
 تنبها على ان اللزوم باعتبار



رحمه الله ان المراد ما يعم لازم قابلية الخبر لانها قابلية ايقان فلا يتصور ان مجرد العلم بالاعتقاف  
 عدم القاء الخبر لحوال ان يكون المقادير لا يجتمعان في الجواب بان مني التخصيص على كفا  
 مع العدة وفي بعض النسخ بالغايدتين فالامر اظهر **قول** ومثل في عصا غير الاسلوب  
 ايماء الى انه ليس من تنزيل العالم منزلة الجاهل بل من علمه فان كل منها سوق العلوم  
 مساق غيره ومثل هذه الايجاع عن سوء الادب والظاهر ان يقال المراد من السؤال استحضار  
 ما دعيه العصا بصفاتها لتظهر المباني البعيدة بين المقلوب والمقلوب اليه والمجيب ليس  
 بصدد الاخبار بل بصدد جواب **قول** ولقد علموا ان اشتراء اللام في لفظ علم الجواب  
 قسم مخدوف وفي لفظ اشتراء للابتداء كما في علق لزيد قائم ومن اشتراه مبتدأ خبره ماله في  
 الاخرة من خلاق والخلاق النقيب واللام في لفظ الجواب مخدوف وجزء الشرط مخدوف  
 كما اشار اليه اي لو كانوا يعلمون لا تمنعوا ويحتمل ان يكون لوف الآية للتي في مثلها في قوله تع  
 ولوترى اذ المجرمون الآية فغيره ايضا في لفظ العلم بطريق آخر وكيف تجتمع ما حال عن ضمير عليك  
 او من كلام رب العزة اي في حقك او مقولا في حقك واما حال من ضمير تجزوه هو استيفاف  
 في جواب الامر وحاصل معنى الآية والله لقد علم اليهود ان من اشترى كتاب السحر والسحرة  
 اي استبدلوا واختاروا على كتاب الله تعالى ماله في الاخرة من نصيب من الثواب اصلا واللام  
 ما باعوا بانفسهم اي عطفوا لكانوا يعلمون بذلك الشئ اي ثمرة وما يرتب عليه من انه  
 لا خلاق له في الاخرة لا تمنعوا عنه واعلم ان مساق الكلام لتعقيب حاله يقتضي تعلق يعلم  
 على تعلق به علوا وان معنى الآية عيا ما اشترى اليه ان من اشترى كتاب السحر ماله في الاخرة  
 نصيب اصلا لانه ليس له نصيب واجر على الشئ ولا يخفى ان هذا نهاية المذمومة فيتم  
 متعلق العلم المثبت والعلم المنفي وان دفع ما يقال من ان متعلق العلم المثبت عدم المنفي  
 ومتعلق الجهرل عناية المضرة المستفادة من كلمة بسر الموضوع للذم العام فلا اتحاد  
 بينهما لوجود الاول بدون الثاني **قوله** يعني ان شئت ان تعرفني آه لما كان غرابه  
 تنزل العلم بغاية الخبر منزلة الجاهل بما باعتبار جعل العلم بالشئ بمنزلة الجهل به مع  
 قطع النظر عن خصوصية المتعلق بل باعتبار جعل وجود الشئ بمنزلة عدمه مع قطع النظر

في قوله تعالى  
 من اشترى كتاب السحر  
 واللام في قوله  
 من اشترى كتاب السحر

في قوله تعالى  
 من اشترى كتاب السحر

في قوله تعالى  
 من اشترى كتاب السحر

عن

عن خصوصية العلم اورد آيتين لا ثبات هذه الامر الغريب والمراد بالعموم مجرد عدم الاعتقاد  
 بالغاية وعلى هذا قياس زيادة التعميم في الآية الثانية **قوله** لا اعتبارا خطا بنية اي افنا عية  
 تفيد ظنا بكونه غير عالم **قوله** لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الاحمال لتعليل المنع كان قوله بناء على  
 المنع ووجه الاحمال ان هذا الخبر ليس بملح اليهم بل الى الرسول واصحابه عليه وعليهم السلام و  
 سلب علمهم برداءة الشئ ما ينافي اثباته في صدر الآية عيا لانه لا وجه لتنزيل علمهم بجهلهم برداءة  
 الشئ منزلة الجهل لان ارتكاب الشئ بجهلهم برداءة الشئ اشبه بهذا العلم من مقابله  
 اعني جهلهم بذلك الجهل وايضا اعتبار الغاء هذا الخبر الضمني اليهم نفس **قوله** لان هذا الخطاب  
 لمحمد عليه السلام وقد عرفت جريان هذا التعليل ايضا في الاول **قوله** لا يوافق ما في المغنا لان صريح  
 في ان العلم المنفي العلم المتعلق بان من اشتراه ماله في الاخرة من خلاق بخلاف الوجهين وان  
 الاستشهاد معنوي **قوله** وما ربيت اذ ربيت روي انه عليه السلام لما التقي اليهود يوم بدر  
 لم يبقضه من الحصباء في وجوه المشركين وقال شأهت الوجوه فلم يبق مشرك الا شعل  
 بعينه فانتم موافقون وما ربيت اذ ربيت ووجه تنزيل الرمي الصادر عنه من منزلة عدمه  
 ان اثر ذلك الرمي لما لم يكن مما يرتب على فعل البشر جعل الرمي الصادر عنه عليه السلام صورة  
 كانه غير صادر عنه حقيقة فالنفي باعتبار الحقيقة ولا ثبات باعتبار الصورة وهو ظاهرا من قوله  
 اي ما ربيت حقيقة اذ ربيت صورة يعني ان القيد بين النفي والاثبات لا المنفي والمثبت حتى يرد لزوم  
 عدم توارد النفي والاثبات على شئ واحد واما من قال في معناه وما ربيت تاثيرا اذ ربيت  
 كذا فيقول مراده التوجيه على منهج المعنوية فان افعال العباد الاختيارية وان كانت مخلوقة  
 لهم عند المعنوية الا ان خصوص هذه الرمية بحجة خلق الله تعالى خارجة عن طوق البشر وقيل  
 مراده بيان سبب التنزيل لا ينوارد عليه النفي والاثبات لظهوره ثم المراد من الآية والله اعلم  
 تنبيه المؤمنين عيا انه لا ينبغي لهم الذهول عن الدين والاتباع بمثل هذا العمل البديع الذي يطرش  
 بفعله ولو كتبوا لولا الاحلام بمقتضى الجملة فيظهر نكته التخصيص ولا يرد جريانه في جميع افعال  
**قوله** وان كان قصد الخبر ما ذكر فينبغي اشارة الى ان الغاء في فينبغي للتفريع وقوله عزرا عن اللغو  
 اشارة الى وجه التفريع توضيح المعنى ان قصد الخبر اذا كان افادة المخاطب اهدا الامر فينبغي ان يقتصر

اما العلم المنفي منزلة  
 الجاهل فهو العلم الشان  
 بهذا السلب



من التركيب على قدر ما يحصل به افادته لا انقص منه ولا ازيد منه عن اللغو فانه اذا لم يكن  
مقيدا اصلا كان لغوا خفيا وان كان ناقصا عن افادة ما قصد به كان في حكم اللغو واذا  
كان زائدا عليه كان مستملا على اللغو وقد ظهر بهذا التقريب نفع الكلام عما قبله ولم يجز  
الى ان يقال في توجيهه ان ما ذكره من ان قصد المخبر ان يفصل بقوله فان كان المخاطب اه  
ولا شك في نفع هذا على ما ذكره من ان قصد المخبر ان يفصل بقوله فان كان المخاطب اه  
بين الاصل والفرع فلانه لم يقع ما يرد على الاصل من ان قصد المخبر لو كان ما ذكره لما جاز الفاء  
المخبر الى العالم بها فقرر او لا دفع ما يرد عليه ثم اشتغل بذلك الفرع واعلم ان الفاضل الخ  
ذكر ان اعتبار هذه الاحوال بمعنى الخلو والتردد والانكار بالقياس الى غاية الخبر مع الحكم  
واما بالقياس الى لازم ما يمكن اعتبار الخلو والخبر مع الحكم عن المؤكدة دون اعتبار التردد  
والانكار وقد حققه بما لا يرد عليه لكن فيه بحث لان اعتبار التجريد لا باعتبار الخلو انما يظهر اذا  
كانت الجملة الملتفات محل التاكيد بالنسبة الى ما يقصد بالقائما حتى يصح اعتبار اقتضار على قدر  
الحاجة عند ان اللغوي والفاضل المحيى اخرج بكماله على المحلية بالقياس الى لازم الغاية  
فليس يمكن اعتبار الخلو والتجريد بالنسبة الى **قوله** اصل في واقعته ام لا قد نزع كذب النحو  
افتناع ان يوة لعل بمعادل وصرح المصنف في اوائل الباب السادس بامتناع قولك هل زيد قائم  
ام عمرو وبين ان ذلك وجه الامتناع فلهذا التركيب من الشارح اجابنا على ما ذهب اليه  
ابن مالك من ان هل يقع موقع العزة في قوله لا بما عادي مستدلا عليه بقوله عليه السلام هل نزلت  
بكسر الم ثيبا واجيب عنه يجوز ان يكون ام في الحديث منقطعة بان استعملوا اولاً ثم اضر بوقال  
بل ثيبا واما من قبل اطلاق المعنيين وما يحتمل في تراكيبهم كما سنرى في المضارع المنع  
في تفسيره من فصاحة التكلم وفي قوله هذا لا يجتمع فقط مع انها انما يستعمل في الماضي المنع **قوله**  
ليس بشئ لا يخفى ان توجيه الشارح من غير ان مراد المصنف من الحكم ادراك ان النسبة واقعة في  
بواقعة ومن ضمير في الرجوع الى الحكم وقوع النسبة او لا وقوعها على سبيل الاستحسان اذ لا معنى للتردد  
في التصديق و مراد الوهم انه لا ضرورة الى ذلك فليد بالحق المعنى الثاني وليس معنى عن قوله والشرع  
فيه بناء على ان خلو ذهن عنه يتناول باطلاقة عدم التصديق وعدم تصور اياه ولا يخفى

في قوله هل زيد قائم  
ان النسبة واقعة في  
الماضي المنع

في قوله هل زيد قائم  
ان النسبة واقعة في  
الماضي المنع

في قوله هل زيد قائم  
ان النسبة واقعة في  
الماضي المنع

ان ما ذكره الشارح لا يرد فعل بل جوابه ان خلو ذهن عن تصور النسبة بشرط الاستغناء عن  
المؤكدة فانه اذا تصور المخاطب النسبة ولم توجه الى حاله ولم يلتفت الى شئ وراءها كان في حكم  
خلو ذهن وما ذكره ذلك الوهم يشعر بان الاستغناء عن المؤكدة انما هو اذا خلو ذهن عن تصور  
ايضا وليس صحيح **قوله** على انظر الى المنع والنفعل من ان مصدره بالتاويل المشهور اي جعل  
الاستغناء ثم الحكم المذكور من الشارح من غير ان يراد به ان النسبة لغوية بل هي لغوية  
حسن تقوية حيث لم يتعرض فيه للتكلم والمخاطب والا فابناء للفاعل فيه وكذا ان يقتصر على  
ايضا سواء رجع الضمير فيمنع الى التكلم والمخاطب **قوله** ولا سيما الجملة ان جبروتها احيى  
وهو في مقام المعدول عن الفعلية فلا ينافي مع المصنف في الايضاح من نظائر الجملة الابتدائية وقد  
يقال في اعتبارات اعتبار افادتها اصل الحكم الدوامي الثبوت واعتبار تاكيد الحكم بواسطة تلك  
الافادة والفاو ما الى خلو ذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار التاكيد فلا منافاة **قوله** وعرف  
الدوامي الذي هو مقتضى التمام وعرفه فاف المؤكدة بالنظر الى الاعتبار التاكيد فلا منافاة **قوله** وعرف  
الصلة اصطلاح الحاجة على تسمية عروق معدودة مترتبة فيما بينهم مثل ان وان والباء في مثل  
وكيف باله شيد او نظائر ما يحرف الصلة لا فادتها تاكيد الاتصال الثابت وبحرف الزيادة لانها  
تزداد الكلام فان قلنا يجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية في التاكيد قلت انما سميت  
زائدة لانها لا تغير اصل المعنى بل لا يرد سببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقوية فكل ما لم يغير شيئا ولم  
يلزم الاطراد في وجه التسمية لم يتجمل اعتراض الفاضل الرضائي بل يزم ان يعد واحدا من ولام الا  
بتدو الفاظ التاكيد اسماء كانت ام لا **قوله** فمراد فيه طلب البالد فيه استحياء لان المراد بضمير  
الحكم بمعنى الوقوع او الا وقوع وبضمير الحكم بمعنى الاتباع او الانسراح وهو ما بحث وهو ان المخاطب  
اذا ترد في اكثر بصورت قيام زيد او انكرت فقلت تصور قيام زيد وقيام زيد متصور  
لم يتصور من السامع بعد تردد انكاره في ذكر فاي حاجة الى التاكيد استحيانا او وجوبا اللهم الا  
ان يخصص القاعدة بغير نظائره او يعتبر الدلالة على حال السامع فليست **قوله** فليست على خلاف  
ما انت تجميعه به قبل ان يرد بالظن ان له ميلا الى جانب الآخر غير ان يصل الى هذا الحكم فلا يلزم  
اندرج المخاطب في المنكر ثم هذا الاشتراط مخصوص بان يكونا على التاكيد ودليل المسئلة الاستغناء

في قوله هل زيد قائم  
ان النسبة واقعة في  
الماضي المنع

في قوله هل زيد قائم  
ان النسبة واقعة في  
الماضي المنع



فلا بد على الشيخ اطلاق من يوحى ان الكيد في الجملة الملقا الى اسائل المتردد مطلقا لكن  
اعتبار هذا القدر من التفاوت في التردد حتى يفرق في معاريف بين اداة واداة مع انهم لم يفرقوا  
في مقابلة الانكار والتفاوت بين اداة واداة لا يخرج عن استبعاد **قول** فاما ان يجعل مجرد  
الجواب اصلا فيراد به جعل مجرد الجواب اصلا مقتضيا لا يبراد ان بغزنية قوله يوجب اه  
فان منع ما قبل من ان يكون مطلق الجواب اصلا في ان لا يقتضيه عدم استقامة الجواب بدوننا  
بل الامر بالعكس الا ترى ان قولهم الاصل في المبني التعريف معناه ان المبني لا يتصور  
بدون التعريف لان التعريف لا يوجد بدون المبني وهذا اعلم ان قول الشيخ ان لا يستقيم شيء  
الى المستحسن عند البلغاء وتركه يوجب عدم الاستقامة فاما **قول** موكر بان واسم الجمل  
ان قلت قدر التاكيد يكون بقدر الامكان والكافون انكر واذا اول الامر انكار واحد فاما وجه  
التاكيد في قلت يجوز ان يكون الرسل علموا منهم بما جرح لهم مع الرسولين الاولين وبتجديهم  
في الضلال الى انكارهم متجاوز عن ادنى المرتبة فوري في نفسه فاكروا بالتاكيد **قول** موكر بان  
وان والجملة الاسمية لم يبعد المصداق ايضا في القسم الاية من الموكرات فلعله قصد ذكر الموكرات  
التي من جملة اجزاء الكلام الملتصق وقوله ربنا يعلم جملة مستقلة **قول** فالشبهة في اعتقادهم  
انما ينافي الرسالة اه لانهم يزعمون ان لا مناسبة بين الانش والرب غاية تنزهه وتعلق  
الانش ولا ينفصون المناسبة بين المكروالانش الكامل فيجوزون ان يكون الملكد سؤالا من  
الهدى ومرسلا الى انسان كامل وبرز استقط ما يقال ان البشرية كما ينافي الرسالة من الهدى  
بناء على وجوب كون الرسول من جنس المرسل فينبغي ان يكون رسول الرسول من جنس المرسل  
ايضا لان مجاز المجاز في **قول** من عيان ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب الاخر  
هذا التاويل في مجاز الية على ما هو الظ من العبارة وهو تعلق الظرف الثاني في المرة الاولى  
بقوله اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بمقدوره في موقع المفعول بحكاية اى حكاية عين  
رسل عيسى وم قولهم اذ كذبوا في المتأولة الاولى واما اذ تعلق يقال كما دل عليه كلامه  
او بحكاية فلا اذ ليس في الكلام على هذا في الوجهين دلالة على ان تكذيب الجمع في المرة الاولى  
بل يكون المعنى كما قال الله تعالى في الرسالة في المرتبة اليكم مرسلون وانا اليكم مرسلون والتعريف

في المرتبة فلا بد ان يكون  
في المرتبة فلا بد ان يكون  
في المرتبة فلا بد ان يكون  
في المرتبة فلا بد ان يكون

في النطق

في النقطتين المرتبتين لاني في اداة هذا **قول** لا اتحاد المرسل والمرسل به قبل عليه بكيفية كونه التكذيب  
الاثنين اتحاد المرسل به لان تكذيب الخبر تكذيب الخبر سواء فعدا الخبر والمرسل او لا اذ لا دخل  
في ذلك اتحاد المرسل اذ لو كان لخصوصية المرسل مدخل فيه لم ينجر الخبر واجيب بنعم وكذا فان  
يبلغ خبر رجل مخصوص قد يقابل بالانكار سواء اعتقاد في ذلك الرجل واذ ابلغ الخبر احد عن  
يقبل الكلام به يقع الانكار عيان المرسل به اذا كان مطلق قولهم ان مرسلون لم يكن بد من ملاحظة  
وحدة المرسل فاما **قول** وكل مقتضى الظن مقتضى الحال فيه بحث وهو ان هذا الما يجمع لو لم يعتبر  
في مقتضى الحال اقتضاء حقيقة الحال لكنه معبر والا انتقص تعريف بلاغة الكلام وهو مطابقة  
لمقتضى الحال مع قصاصه بما يكون الكلام على وفق مقتضى ظاهر الحال دون حقيقة فان هذا  
الكلام ليس بيليع مع صدق التعريف عليه اللهم الا ان يقال لا شك ان المتبادر من مقتضى الحال  
مقتضى حقيقة الحال والتعريف يجب على المتبادر وما ذكره هو ما هو النسبة بين مقتضى الظاهر  
ومقتضى الحال بحسب مطلق مفهومه لا بحسب مفهوم المتبادر المراد في التعريف **قول** عيانا لا معنى  
يجعل الانكار آه قبل عليه اذا اريد جعل الانكار كعدم ملاحظة ان مع المنكر ما ان تامل ارتفع  
عن انكاره ينضج المعنى اذ مقتضى هذه الملاحظة تركه التاكيد كما ان ملاحظة انكاره يقتضيه التاكيد  
وعدم معرفة الملاحظة والاعتبار بالانكار لاني في ذلك عيان ملاحظة واعتباره يجوز ان يعلم  
باخباره **قول** فيجعل غير الال كاس الال كاس الال كاس الال لان تقديم الملوغ انما يعتبر  
بالقياس اليه فيترك التاكيد وجوبا للمدلالة على التنزيل المذكور وان لم يجب في الال ابتداء  
واما عكسه جعل الال كاس الال فلا وجه له وان اعتبر الفاضل الحشفي في الضابطات ذكرها فان  
تركه التاكيد يجوز في الال فلا يخجل بالبلاغة فلا يعلم به تنزيله من الال فاما **قول** في الخبر  
فما عدا يكون الكلام نافية كما في ردق لكم او على تعيين الاستشراق معني التهود اذ لا يجوز اذ خلا  
للام التعريف في المفعول اذ قدم عليه الفعل ولو ارجع ضمير الملوغ لم ينجح الى هذا التاويل **قول**  
لانه يشبه الحقيقة الخبر وخصوصية الظان هذا النسخ بالنسبة الى الملوغ مطلقا لا بالنسبة الى جميع  
الصور فلا ينافي كونه الاشارة في بعضها لخصوصية الخبر والظاهر ان الاية الكريمة من هذا القبيل اذ الام  
يصنع الفكر بعد عاونه بقوله رب لا تذر عيانا من الكافرين ذبا را اذ شانه ان يجعل الحيا طبع مترددا

في النطق  
في النطق  
في النطق  
في النطق

في النطق  
في النطق  
في النطق  
في النطق



فصل اول در بیان احوال و عیال  
و اخبار و اسرار و اسرار و اسرار



لونه متعلقا للرب ومطلقة له ولما كان المفهوم من ظاهره في عدم الارتباب والحق في  
الارتباب اشارة الى توجيهه بان فاعله في مستتر فيه عايد الى الرب والباء المحذوف من ان  
كما هو ان يع والتقدير ما ينفع الرب ان احدا لا يرتاب فيه فيقول المعنى الى ما ذكره وقد يوحى  
بان المحذوف في اللام الجارة والمعنى ما نفع الرب لان احدا لا يرتاب فيه ورد الفاعل المحذوف  
في حاشية الكشفا على الوجهين بان عبارة الكشفا آية عنه وذلك لان النفع متوجه الى التفسير  
او الحلة فلا يباين قوله وانما المنفع كونه آية بل الواجب ان يقال وانما نفع لكذا او عما معنى  
كذا اشم ذكر الوجه الذي اشار اليه من هنا بقوله وقيل النفع آية وحكم بان المقابلة يصح لان  
الكلام في استواء النفع بنفسه المعنى وفي بحث لان النفع في قوله انما المنفع آية ليس بذلك المعنى  
فلا يصح المناظرة ظاهر او التكلف في تصحيح الاولين اقل من التكلف في هذا التأمل **قوله**  
لكن يتكره كثير من الاشقياء قيل الظان الآية ليست مثالا لما نحن فيه اصلا لان مقابلة ارباب  
الفن صريحة في ان الاعتبار المذكورة بالنسبة الى المخاطب لا اسم مع مطلقا والظاهر ان الخطاب  
بقوله ذلك الكتاب لا يرب فيه هو النبي عم بقرينة سياق الآية قال عز من قائل والذين يؤمنون  
بما انزل اليك وما انزل من قبلك عاينوا لوجه الخطاب الاول لكل من يلقى الكلام لاحتمل  
تغليب غير المرتابين وهم المؤمنون عاينوا المرتابين **قوله** لكن تركه تأكيد لانهم جعلوا كغير المتكلم  
لا يمانون لان النفع الحسن واسمية الجملة تقيدها التاكيد كما صرحوا به فكيف يستقيم ما ذكرنا  
بقول ان المذكورة نفي تأكيد استغراق النفع واثره راجع الى المحكوم عليه بمعنى ان لا يخرج  
شيء من افرادة ولا دخل في تأكيد الحكم واما اسمية الجملة فقد عرفت انما يكون مؤكدة  
في مقام العمول ولا جزم بذلك في الآية لحكم بالمتيقن وقد يجاب بان تأكيدها ليس على سبيل  
الاستقلال بل على سبيل التبعية فانه اذا كان هناك مؤكدا آخر جعل اسمية الجملة من المؤكدات  
والافلاو بان افكارهم يقتضيه زيادة التاكيد فلم يجعل كلاما اكارا كان ينبغي ان يؤكد بغير  
ذلك ايضا غائية ان كما ترد واسائل لا ينافي جعل الاكارا كلاما اكارا فتأمل **قوله** وهو كلام  
مجهول قيل الضمير ليس براجع الى ما يفهم حتى يتوجه عليه ان المفهوم من كلام السابق عمل الدليل  
على مصطلح الاصول ومن هذا الكلام علمه على مصطلح هذا النظر بل راجع الى مصدر تاملوها

الحقير بالله لا يلي مقبضه انما ينضم  
ويعلم ان التوجه الى الحقير  
انما هو الى الله تعالى

ان تاملوا والنظر فيها وترتبا بهذا الطريق **قوله** انه منزلة التاكيد المعنوي يعني فالتشليل صحيح لان  
التاكيد المعنوي لا يترك الحكم ولا يدفع النكار الى اطلب بل السهول او التجوز قال الفاضل المحمدي في  
سهول لان التاكيد المعنوي لا يدفع توهم السهول كما صرح به فيما بعد فلا بد فيه مما هو بمنزلة من  
حيث هو كذلك والجواب اننا لا نتم تصريح اشار به ذلك على اطلاقه بل انما صرح في محبت تاكيد السند  
الي بان التاكيد في مثل جاني زيد نفسه لا يدفع توهم الخصوص وهو ان الجاني زيد وانما ذكره  
على سبيل السهول وقد اشار اليه بلفظ هذا حيث قال بعض مصوحي التوهم المذكور ولا يدفع  
هذه التوهم بان التاكيد المعنوي ولا شك ان التاكيد بنفسه وكذا ما كتبه وبما يصح لا يدفع توهم الزكوة  
لان لا يدفع توهم السهول مطلقا وكفى وقد صرح هناك بان كلاهما في قوله جاني زيد  
كلاما لا يدفع توهم ان يكون الجاني واحدا منهما والاسناد اليهما انما دفع سهوا وصرح في مباحث  
الفصل والوصل بان لا ريب فيه لئلا توهم ان يكون ذلك الكتاب صادرا من غير رتبة مع تصريح  
هناك ايضا بان اوزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاني زيد نفسه ولا يخفى ان الصدور من غير رتبة  
هو السهول والتجوز ثم لا يخفى ان الخطاب اذا كان من باب تعدد صدور فعل من زيد نشأ منه  
تجب التكلم وتوهم ان مثل هذا الفعل ان صدر من ملا بر زيد لان نفسه وانما اسند المتكلم  
زيد بطريق السهول يستبعد دفع المتكلم بقوله لا يخفى زيد نفسه ذلك التوهم بمعونة المقام فتأمل  
**قوله** لكنه المذكور في دلائل الاجازة قيل الجواب الحاسم لمادة ان يقال التمثيل على قول  
من جعل لا ريب فيه خبر ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشاف وما في الفصل والوصل من على  
مخارجه ولا يخفى ان ظ عبارة المصراع عن هذا حيث اعتبر الجملة المتعاقبة لا ريب فيه فان  
الناسب بهذا الجواب ان يقول نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه وقد يجاب عن اصل السؤال بان لا شك  
في تفابير صريح مفهوم ذلك الكتاب لا ريب فيه لكن ثبوت احد معانيه من الاخر فالنظر  
الى هذه المعنى جعل الشيخ من قبيل الاعادة لتثبيت والقوم انما عده وامن الموكدات الاعادة  
الصريحة فلا اشكال فتأمل **قوله** لعل وجهه ان يراد الكلام اه يمكن ان يقال هذا توجيه الكلام  
الكلام على مقتضى تعريفه الكناية وهو ان يذكر اللازم ويريد الملزوم ولذا حمل الكناية على الابرار  
المذكور في ذكر الكلام الدال على اللازم مراد به الملزوم ويمكن توجيهه على تقدير ان يجعل الكناية عبارة

وقد ورد ما ينطه الزنج  
واشار الى انه يبيع الاشكال  
كان كيد الصنف بعينه فاذكره  
لعل اصحاب الكون في هذا ان قد  
الجنون لا يبيع اصل السؤال اذا كان  
المعنى كالصنف الامور فلا شك  
بأنه لا يسا امر واما ذكره التي  
فما مل قوله دفعوا لهم السهو او الجوز

الحقير بالله لا يلي مقبضه انما ينضم  
ويعلم ان التوجه الى الحقير  
انما هو الى الله تعالى



فما نفس اللفظ على ما هو المشهور بان الكلام المجرد عن التاكيد في مقام انكار المخاطب لفظ استعمال  
فما يستلزم معناه فان معنى هذا الكلام في عرف البلغاء هو عدم انكاره وانما استعمال في هذا المقام  
لم يقصد به هذا المعنى بل ما يستلزم وهو تنزيه المنكر منزلة غيره فانه يستلزم ما ذكره المستلزم اما  
واضحاً ولو ادعاءً وعلى هذا القياس الكلام المؤكدة الموردة في مقام خلوه عن المخاطب فنفس الكلام  
المؤكدة كناية على تقدير كونها نفس اللفظ وذكره على تقدير كونها ذكره كما عرفنا السالك ثم قوله يلزم  
ايراد الكلام معناه يلزم معنى الكلام المعهود وقوله لان سوق الكلام مع المنكر على معنى لان  
معنى الكلام المنسوق مع المنكر فعلى هذا لا يرد ان يقال الكناية في الاصطلاح ان يذكر اللفظ الدال  
على اللازم ويراد به الملزوم وليس فيما ذكره اشارة الى الانتقال من نفس اللازم اعني الايراد  
المذكور الى الملزوم الذي هو التنزيل ولما كان المناسب ان يدل بالكناية على ما هو المقادير للاصطلاح  
وكان مصيب الغرض من ايراد اللفظ يدل على عدم انكار المخاطب مثلاً تنزيهاً عما ان مع ما ان تامل  
يزيل انكاره الا ان المتكلم منزلة منزلة غير المنكر فان الغرض من هذا التنزيل ايضا ذلك التبيين  
ان في تقرير الشئ نوع قصور كما تحققت لم يلتفت اليه الفاضل المحسن وقال مشيراً الى ان كلام  
الشئ ايضاً لا يخفى عن توجهه والاول ان يقال الخبر المجرد عن المؤكدة مثلاً يدل في عرف البلغاء دلالة  
واضحة على عدم انكار المخاطب فاذا ايق على المنكر اريد ان مع ما يستلزم من هذا عدم ولوا دعاء  
فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار واريد ما يستلزمه اذا تأمل وعلى هذا القياس نظيره  
وهذا غاية توجيه كلام الفاضل المحسن وفي الجائز الاول ان عدم الانكار المطلق لازم لما هو مدلول  
عرف الخبر المجرد لا في الاكراه القاروه الى العالم على مقتضى الظاهر عندهم وانما المدلول العرفي لخلوه عن  
المخاطب عن نفس الحكم والنسبة بين الطرفين وهذا المدلول ليس بلازم لمعلومية ما ان تأمله  
ارتفع عن انكاره بشرط التامل بل منافي لما فلا يتحقق الكناية في الاصطلاح لانها انما يتحقق  
اذا اطلق ما يدل على نفس المعنى العرفي واريد ما يستلزمه وكذا الكلام في القاء الخبر الى المردد  
على انه ربما يدعي ان مله ذكره من قبيل مستتبعا للتركيب لا يستعمل فيه اللفظ ويمكن ان يدفع  
بمنع لزوم كون المعنى العرفي مدلولاً مطابقاً لثبوت الكناية على من ذهب السالك ان يكون  
الانتقال من التابع الى المتبوع وعامة اللوازم المكينة بما عاين في تقريره متبوعاً للملزم واما الايراد

ان الملزوم

ان الملزوم المكينة عنه في صورة القاء الخبر الى العالم هو عدم جبره على موجب علمه والمكينة باللازم خلوه  
ذهنه عنه فالاول تابع والتابع متبوع لان عدم العمل يتبع عدم العلم وان الملزوم في القاء المؤكدة  
الى العالم ملازمة لامارات الانكار الظاهرة واللازم انكار المخاطب والاول تابع والتابع متبوع  
كما لا يخفى ويمكن ان يدفع بما فصل في شرح المفتاح من ان اللازم في الكناية ان يعتبر كونه مساوياً  
للملزوم او اخص منه حتى يصح الانتقال منه الى الملزوم فيكون متبوعاً بهذه الاعتبار اللهم الا ان  
يقال هذا لا يتأتى في القاء الخبر الى العالم مراد بعدم العمل لان الجهل بمدلول الخبر المجرد اعني خلوه عن  
اخص من عدم العمل فلا يحتاج فيه الى ما يجعله متبوعاً للخلو فتأمل الثالث ان جواز ارادة المعنى  
الحقيقي شرط في الكناية وما ذكره الا باستثناء القرينة المانعة عن ارادته والقرينة المانعة موجودة  
فيما نحن فيه لان علم المتكلم بانكار المخاطب مثلاً قرينة لنا على انه لم يرد بالقاء الخبر المجرد الى خلوه  
ذهنه فكيف يكون كناية اصطلاحية والجواب عن هذا ان انكاره بحسب الحقيقة لا ينافي للخلو  
بحسب التنزيل والاعتبار بهذه التقدير فظهر امكان ارادة المعنى الحقيقي الذي هو شرط في الكناية  
وايضاً العالم الذي يلقى اليه الخبر المجرد يمكن ان يكون خالياً ذهنياً في الجملة فيجوز ارادة معناه الظاهر  
وان كانت متمنعة بشرط اتصاله بالعلم على ان المعنى عند السالك جواز ارادة المعنى الحقيقي في الجملة  
ولو في محل آخر باستحقاق آخر ولا يفرغ جواز ارادته في المحل الذي استعمل فيه كما في قوله في الزعم  
على العرش استوى كناية عن الملك مع امتناع معناه الحقيقي وهو القعود على سرير قبل يلزم ان لا يكون  
ما اشتمل على قرينة لفظية كناية بالعرفي المذكور مثلاً ان يقال ابراهيم العالم الصلوة واجبة وجوابه  
المنع لان المحل الاخر الصلوة واجبة بدون ابراهيم العالم في المهد ينطق البيت وبعده ان  
المحل اذا رابت بموه ايقنت بدرا منه في اللعان الجدة بفتح الجيم البحت والنجاة الكرم وطبع  
البرهان من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف او البرهان الوافح من سطح الصبح سطوعاً  
اذا ارتفع ثم قوله اثر النجاة مبتدأ خبره فسطح البرهان في المشرباه في الصحاح اشرب  
الى الشئ اشربنا مد عنقه لينظر اليه في فعل التوهم التخصيص فان قلت صرح بان لا ريب  
فيه من قبيل الاشبهة دون النواظير ولذا ذكر صرح استثنائه وهو من قبيل النفي فقد حصل دفع التوهم  
جزئياً بلا شبهة قلت دفع التوهم جزئياً بلا شبهة انما يحصل اذا حصل الجزم بلا شبهة يكون لا ريب فيه



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

نعم ومن كلامه عليه السلام  
يقولن الامر كقول الكلام  
يقولن في الدنيا من هذا الذي لا يقوى  
يقولن في الدنيا من هذا الذي لا يقوى



ومع ذلك هناك من المراه بالاول التشبيه الاصطلاحي وبالكلمات المعنوية فلم يزل اعاد اسم المظهر  
 وبان ما يقال المعرفه اذا اعيدت كانت عين الاول فليس على اطلاقه وبهذا التفسير سقط ما يقال الاصل  
 في المعرفة المعادة ان يكون عين الاول كما ان الاصل في الضمير ان يعود الى عين متبوع ثم ان الاصل في  
 يجوز مخالفة كالاصل الاول بان يعود الى ما في ضمن المذكور من المطلق فلا رجحان لاختيار المظهر  
 على المضمحل لا يقال قول المصنف بما بعد وهو معنى المجاز غير مختص بالخبر بل علم ان مورد القسمة  
 هو ما هو الاسناد الخبري لا مطلق الاسناد والا لما وقع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص  
 لاننا نقول بل هو اذ لا ما عسى يتوهم من كونه المراد بالمعرفة المعادة عين الاول في غفولاً  
 عما استعمله داب المصنف في مثله فليفرم **قوله** فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز اشارة  
 الى ما اختاره في شرحه اكدنا في عند الكلام على قوله ومع ذلك انما يقال ان  
 مضمون المجاز والجور في مثله مبتدأ وما بعده خبره لا بالعكس وقد يشهد ان كانه فأكاه فلا  
 يرد ان يقال فخط الغاية هو الخبر كما تقرر مع انك لو قلت في هذا المثل ثم الاسناد الحقيقي  
 العقلية من المجاز العقلية من كان كلاما بجم النطق ولا يفيد معنى مقصوداً من مثل هذا  
 التركيب كما لا يخفى **قوله** كما جعله عبد العام حيث قال في دلائل الاعجاز في حقه الحقيقة والعقلية  
 كل جملة وضعت على ان الحكم المتبادر بما عايناه هو عليه في العقل وواقع موقعه وفي الحد المجاز  
 العقلية كل جملة اخرجت الحكم المتبادر بما عن موقعه في العقل بفرض من التاويل **قوله** وفيه  
 نظر لان علم المتأخر حاصله ان مجرد كون الحقيقة والمجاز العقليتين مما يقتضيه الحال كما لا يخفى  
 دخولهما في تعريف علم المتأخر والا لكان اللغويان ايضا داخلين فيه اذ يقتضيهما الحال بل يجب  
 ان يكون البحث عنهما من حيث انهما يطابقان اللفظ مقتضى الحال وليس كذلك وقد يوجب  
 النظر يمنع كونه من الاحوال المذكورة فانه من احوال الاسناد حقيقة سيما عند المصنف وليس  
 كسائر احوال الاسناد مثل التاكيد والتجريد حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى وفيه نظر لان الحقيقة  
 مثلاً قسم من الاسناد من احوال اللفظ كان ما هو قسم له من احوالها ايضا واليه نظر المصنف وما  
 اللغويون فهو نفس اللفظ من احواله وكان هذا مناط الفرق عند المصنف فاقول **قوله** متعلق بالنظر  
 لنيابة عن عامه وقد يعتبرون العامل في مثل عامل النظم والمال واحد **قوله** لكن بقر خارجا

عنه انما هو  
 في المثالين  
 في المثالين

في المثالين  
 في المثالين

قوله ومعه قد سبق ان معنى  
 الفعل قد يطلق على ما يشبه  
 الفعل ايضا وهو المراد هنا  
 والله اعلم ما يشبه منه  
 معنى العقل بغيره

عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا ذكر الفاضل المحقق ان نسبة بناء الخبر  
 الى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تغليب ما لا يطابق به شيء منها عليه والا فهو  
 ما كان خارجا عن الحد بقوله ما هو له من يكون باقيا على الخبر بعد زيادة قوله عند  
 التكلم وقيل لا حاجة الى اعتبار التغليب لان فاعل يقع التعريف وقوله ما لا يطابق فاعل  
 خارجا الى يقع التعريف على هذه الحال وهي ان ما لا يطابق الاعتقاد خارج عنه وانما  
 خبر بان المفهوم الظاهر من بقاء التعريف على حالة مخصوصية نبوت تلك الحالة في زمانين  
 اعني قبل التقييد بقوله عند التكلم وبعده وليس الامر كذلك بالنسبة الى ما يطابق الواقع  
 دون الاعتقاد فاعتبار التغليب لازم كما لا يخفى **قوله** وذلك بان لا ينصب قرينة اه كان  
 اراد بنصب قرينة ملاحظة لالتفات المراد ليتناول مثل قرائن الاحوال فافهم **قوله**  
 سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره الظاهر انه مبنى على مذهب المعتزلة من ان افعال العباد  
 مخلوقة لهم والمراد بالصدور عنه الظهور منه فتحقق الصدور بهذا المعنى في الموت وتطهر  
 ومثال كون السند مصدر العجز ضرب اللص الجلاء برفع الجلاء **قوله** كقول المؤمنين  
 انبت الله البقل وقول الجاهل انبت الربيع البقل ينبغي ان يعتبر في هذا المثالين عدم  
 اخفاء التكلم حال من المخاطب لتلايحه على المجاز فاقول **قوله** لما لا يعرف حاله وهو خفيها  
 منه لا يخفى ان القيد لا يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلة اذا اخفى حاله  
 من المخاطب وقال خلق الله تعالى الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون  
 حقيقة سواء عرف المخاطب في نفس الامر حال المتكلم ام لا وكان مراده لما لا يعرف حاله  
 في اعتقاده لما لا يعرف حاله في نفس الامر في ههنا تأمل وهو ان المعتزلة اذا اخفى قوله  
 خلق الله تعالى الافعال كلها الى عالم بحاله وجاهل بالمرم ان يكون الكلام حقيقة ومجازا في حالة  
 واحدة التام الا ان يمنع استحالة النظر الى الشخصين **قوله** والاول لا يكون اسنادا  
 فيه نظر لان المفهوم من كلام ان هذه القسم ليس حقيقة قطعا وليس كذلك لان المعبر  
 السابق لقوله عند التكلم في الظاهر قد يتناول هذه الصورة اذ لا ينصب للقرينة من  
 قبل التكلم في بعض صور هذه القسم فينبغي ان يكون حقيقة **قوله** بل ينبغي قائله لا يابكره

عنه انما هو  
 في المثالين  
 في المثالين



الى الحاقه والجنون **قوله** بناء على سبوه وسينان والفرق بينهما ان السهو ما يتنبه صاحبه باده  
تنبيه لان ذوال الصورة عن الحركة فقط دون النسيان فانه ذوالها عن الحركة والحاقه  
مغاير يحتاج الى تحصيل ابتداء والمفهوم كما يستأ في كلام العلامة من توجيه كلام الحكماء  
غير شوب بتجوز وسهو وسينان السهو يطلق على الجهل لا ابتداء بان يعتقد على ما لا ينبغي  
وبهذا فيجيب عن مشاقه الفاضل المحيى بالنسبة الى السهو وكان قول المحيى في المشهور اشارة  
اليه فامل **قوله** اعتماد على انهم مما ذكر في تعريف المجاز فانه يفهم من ذلك الاول فيه انه  
لا تاويل في تعريف الحقيقة لتقابلها واذ لم يكن فيه تاويل ونصب قرينة على ان المراد خلاف  
ظاهر يفهم منه ان ما ذكره على وفق اعتماده على نحو قولها وانما في اقبال وادبار المصراع **قوله**  
للتخشا من قصبة يري بها اخاها ضحرا حيث تقول **قوله** فاعمل على بتعطيف **قوله** لها  
حينان اصغار واكبار لا يسلم الدهر منه كلما ذكرت فانما في اقبال وادبار وما يحرز  
من عين فارقت ضحرا وللدهر احلاء وامرار وان ضحرا التام المهادنة كانه علم في راسه نار  
الجهول الناقه الوالته التي فعدت ولدها واليقول جلد فصيل يحسن بنشانه الناقه عليه  
شيلة من ربه وقطيف من الاطافه في الصحاح اطا في اي الم به وضيف قطيف راجع الى القول  
والجور في لالبوا الاصغار والاكبار جعل الشيء صغيرا وكبيرا وهما ههنا بمعنى المفعول  
بيان للمخنيين واحلاء الشيء جعله حلو وامرار جعله مرارا والايتمام **قوله**  
اي شيء مفعول اي خال عن المزايا والخصوصيات كالشيء المنقوش الذي غسل قد نقش  
الستحمة والنسابة العالم بالانساب والناد للبيان **قوله** وجوابه ان لفظة ما في التعريف  
عبارة عن الملابس والقرينة عليه قوله فيما بعده له ملائمة شئ يلبس الفاعل والمفعول به  
آه فانه اشارة الى تفسير التعريفين كما يدل عليه قوله بعده فاسناده الى الفاعل والمفعول به  
اذا كان مبنيا له حقيقة **قوله** والاسناد الى المبتداء عنده ليس بحقيقة ولا مجاز آه  
فيه بحث من وجهين احدهما ان المراد بالملابس الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقيان  
للالفظيان ولهذا قالوا في عيشية راضية مثلا ان الاسناد الى الملابس الذي هو المفعول  
مع ان ضمير العيشة فاعل لفظي وفي جري النهر وصام نهره وبني الامير المدينة انه اسند فيها

بناء على سبوه وسينان والفرق بينهما ان السهو ما يتنبه صاحبه باده تنبيه لان ذوال الصورة عن الحركة فقط دون النسيان فانه ذوالها عن الحركة والحاقه مغاير يحتاج الى تحصيل ابتداء والمفهوم كما يستأ في كلام العلامة من توجيه كلام الحكماء غير شوب بتجوز وسهو وسينان السهو يطلق على الجهل لا ابتداء بان يعتقد على ما لا ينبغي وبهذا فيجيب عن مشاقه الفاضل المحيى بالنسبة الى السهو وكان قول المحيى في المشهور اشارة اليه فامل

بيان للمخنيين واحلاء الشيء جعله حلو وامرار جعله مرارا والايتمام اي شيء مفعول اي خال عن المزايا والخصوصيات كالشيء المنقوش الذي غسل قد نقش الستحمة والنسابة العالم بالانساب والناد للبيان

الى الملابس الذي هو المكان والزمان والسبب وانما مكان وزمان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب  
اللفظ بل فاعل بحسبه ولاشك ان الناقه فاعل حقيقة للاقبال فيدخل قولها في اقبال في تعريف  
الحقيقة ولا يمنع جعل ما عبارة عن الملابس المذكور فالاول ان يصار في اخراج الى  
ما ذكره الفاضل المحيى وثانيهما ان المفهوم من قوله سابقا صدره دفع اعتراض المص  
عن الحكماء وكذلك قول الشيخ عبدالقاهر ان كلامه محتمل على المص ويعترض عليه بما نقله  
فكون الاسناد المبتداء خارجا عن القسمين عند المص لا يدفع الا اعتراض لتعريف الشيخ  
بكون المثال من قبيل المجاز العقلي وقيل يجب عن الاول بان المراد بالفاعل هو الفاعل  
الحقيقي الاصطلاحي لا الحقيقي الذي يقابل الاصطلاح وبالمفعول ما وقع عليه الفاعل  
وكذا الكلام في البواع والاسناد الى المبتداء ليس من هذا القبيل فلا يشك في التعريف  
وعن الثباني قول الشيخ لا يكون محتمل على المص وانما ذكر فيما سبق سند المنع ان قول الاسنان  
جسم لا يبيح حقيقة في الاصطلاح **قوله** فعدت وما لبث المطي بنايم صدره لغته ينام  
غيطان في السرى والسرى هو السيرة الليل ومعنى البيت **قوله** وجوابه ان معناه آه  
يرد عليه انه يستلزم ان يكون ما صام النهار بل الانسان فيه مجازا لانه لو ادى بصوت  
الانبات وقيل صام النهار لكان الاسناد الى غير ما هو له قطعاً مع انه حقيقة فالصواب  
في الجواب على ما نقل عنه رحمه ان يقال نخنار اشق الثامن السواء وقوله فقد دخل في  
التعريف من المجاز العقلي آه مما اذ لو اريد بما صام نهاره افطر نهاره لم يكن اسناده  
الى ما هو له فلا يدخل في تعريف الحقيقة قطعاً وان اريد في الصوم عن النهار حقيقة فهو  
داخل في تعريفها ولا ضمير وامان نهاره صائم فان اريد به الاستفهام عن ثبوت الصوم للخطاب  
في النهار فجاز وان اريد به الاستفهام عن ثبوت نفس النهار حقيقة كما في قولك نهاره صائم  
ام انت وكون الصوم اسنادا الى النهار بمعنى واحد في الصورتين ليس بقادح في الحق **قوله**  
ويسمى مجازا حكما اه اما سمية مجازا حكما وان كان يقع في الاضافه والايقاع فتعلقه  
بالحكم اما ظاهرا او مقدرا اولان الحكم اشرف واما سمية مجازا في الاثبات وان كان المجاز يقع  
في النسخ ايضا فلان المجاز في النسخ فرع المجاز في الاثبات كما ذكره الشان اولان النسخ مالم يجعل بمعنى

بناء على سبوه وسينان والفرق بينهما ان السهو ما يتنبه صاحبه باده تنبيه لان ذوال الصورة عن الحركة فقط دون النسيان فانه ذوالها عن الحركة والحاقه مغاير يحتاج الى تحصيل ابتداء والمفهوم كما يستأ في كلام العلامة من توجيه كلام الحكماء غير شوب بتجوز وسهو وسينان السهو يطلق على الجهل لا ابتداء بان يعتقد على ما لا ينبغي وبهذا فيجيب عن مشاقه الفاضل المحيى بالنسبة الى السهو وكان قول المحيى في المشهور اشارة اليه فامل

بيان للمخنيين واحلاء الشيء جعله حلو وامرار جعله مرارا والايتمام اي شيء مفعول اي خال عن المزايا والخصوصيات كالشيء المنقوش الذي غسل قد نقش الستحمة والنسابة العالم بالانساب والناد للبيان



لا يشك أن يكون مجازاً على ما نقل عنه رحمه الله وأما من جهة اسناد المجاز بما باعتبار الاشتغال  
 الاسناد بمعنى مطلق النسبة ثم إن المجاز خص بذكر الاسماء وإن أمكن أمثالها في الحقيقة اعتناء  
 بشأنه لكثرة فوائده **قوله** أي غير الملابس التي آه تقيده ما هو له بالملابس بيان للواقع إذا  
 ملابس غير ما هو له وهو ما وملابس هو له والمالم نقل إلى ملابس لا يكون له إيماناً لأنه لا بد في  
 المجاز العقلي من فاعل أو مفعول به إذا اسند إليه يكون الاسناد حقيقة كما سبق ولو قال إننا  
 لا ملابس لا يكون لهم فهم هذه المعنى **قوله** تناول لا يخفى أن قيدا لتناول بمعنى عن غير ما هو له  
 إذا تناول فيما هو له فكأنه المالم يكلف به لأن دلالة على المعنى المذكور التسمية بمجموعة التعريف  
**قوله** تطلب ما يؤيد البه من الحقيقة والموضع الذي يؤيد البه من العقل يريد أن تناول  
 طلب المال والمال مصدر ميم بمعنى المفعول أي المرجوع بمعنى المرجوع إليه على الحدف والايصال  
 أو اسم موضع ومن في من الحقيقة بياناً وفي من العقل ابتداءً ومن العقل حال أي  
 تطلب الموضوع كائناً من جهة العقل محضاً وإن لم يكن له تحقق في نفس الأمر وحصل الكلام  
 أنك تطلب الحقيقة الموجودة إن كانت موجودة أو الموضع العقلي أي أن موضع ما هو كونه  
 ينبغي أن يكون حتى يكون ما هو عليه في العقل إن لم يكن موجودة على ما جوزه الشيخ وسيأتي  
 فإن قيل لو اقتصر على الشق الأول لم يلزم منه أن يكون لكل مجاز حقيقة في نفس الأمر لأن طلب  
 الحقيقة لا يستلزم وجودها لجواز أن يطلب ولا يظهر بها الحاجة إلى الشق الثاني قلت نعم  
 لكن في إيراد الشق الثاني تنبيه على أن المال قد يكون عقلياً صرفاً لا تحقوله في الخارج ولو اقتصر  
 على الأول لربما غفلت مع عنه **قوله** وحاصله أن ينصب قرينة أو إشارة إلى أنه تطلب  
 القرينة ليس معنى تناول ظاهر لأن تطلب الحقيقة كما حقق وهو ليس عين نصبها لكن  
 تطلبها بعد اسناد الملابس غير ما هو له ليس إلا لنصب قرينة مانعة عن إرادة ما فيه  
 بحث لها أولاً فلا شك إذا قلت جرم النهر واردة إثبات الجرم له حقيقة يعبر عليه أنه اسناد  
 إلى غير ما هو له تناول على ما حققه لأن قرينة المجاز منصوبة به استحالة قيام الجريان بالنهر  
 مع أنه حقيقة وإن كان كلاماً كاذباً وأما ثانياً فلا بد إذا حمل تناول على نصب القرينة لم يكن  
 لقوله ولا بد للمجاز من قرينة فائدة باعتبار فلا بد أن يجعل حاصل تناول ملاحظة ملابس

في قوله تناول لا يخفى أن قيدا لتناول بمعنى عن غير ما هو له  
 في قوله تناول لا يخفى أن قيدا لتناول بمعنى عن غير ما هو له

في قوله تناول لا يخفى أن قيدا لتناول بمعنى عن غير ما هو له

ما اسند إليه ما هو له في الحقيقة ومناسبة إياه كما يشعر به قوله فيما بعد نحو قول المفسر خلق الله الأفعى  
 طرا بالناول والقصد إلى أنه اسناد إلى السبب فإن الظاهر أن قوله والقصد بيان التناول على  
 هذا لا يلزم دخول المثال المذكور في تعريف المجاز كما لا يخفى وأما ثانياً فلا بد أن ينصب القرينة  
 بحيث لا يخلو البه من جهة المتخاطب لئلا يلتبس المقصود بالكلام عليه والتناول إنما يحتاج إليه  
 أصل الكلام وكونه جارياً على القوانين فيكون أحدها حاصل الآخر ويمكن الجواب عن الأول  
 بل يبق من أن المراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد وهذا مقتود في المثال المذكور  
 وهذا الثاني بأن ذلك القول ذكر توطئة لتقسيم القرينة إلى العظيمة وغيرها وعند الثالث بأن علماء هذا  
 الفن صرحوا بأن وجود القرينة جزء من مفهوم المجاز المعنوي وإن كان شرطاً عند الأصوليين فالظاهر  
 أن الأمر كذلك في المجاز العقلي فيجب أن يحمل تناول على نصب القرينة على الوجه الذي ذكر ولا يتعد في  
 هذا كون القرينة لأجل فهم المتخاطب **قوله** أي للفعل إن أراد بالفعل معناه الاصطلاحي ولم يلحق به  
 معنى الفعل ورد أن التمثيل بمعيشة راضية وأخواته لا يناسب وإن أراد الاكتفاء عليه لكونه  
 أصلاً ويكون المراد من الفعل ومعناه ورد عليه أن معنى الفعل يتناول المصدر والمعنى  
 لجعله ملابساً لنفسه على أن معنى الفعل يتناول اسم التفصيل والنظر فيهما بلا لبس المعنوي  
 إذا ما لا ينصبانه ويمكن أن يجازي التناول من القول بملابسة الفعل ومعناه للمأثور  
 ملابس كل منهما الكل من باب التفصيل فيه موكول إلى السامع العالم بالقواعد وأيضاً لا يلزم اتحاد الملابس  
 والملابس لجواز أن يكون متغايرين وإن كانا مصدرين كما في قوله عجبني قبل النظر فليفرق  
**قوله** لأن الفعل لا يستلزم أن يكون المصدرين كما في قوله عجبني قبل النظر فليفرق  
 فيبعد اسناد الفعل إليه لا ينبغي هذه المعنى قطعاً وأما المفعول به فليس إلا ما وقع عليه فعل  
 الفاعل وبعد اسناد الفعل إليه لا ينبغي هذه المعنى أصلاً وإنما يتغير نصب وهو ليس بما هو  
 في مفهومه ولو سلم أنه ما هو فيه فالمتغير بعد الاسناد هو النصب والما في المفعول  
 مع في تغير نصيبه باسناد الفعل إليه يتغير شيء آخر معتبر في مفهومه فكذلك القياس في النوازل  
 وهذا التقدير يكفي جهة لجواز الاسناد إلى أحدهما دون الآخر **قوله** فاسناده إلى الفاعل إذا كان  
 مبنيًا له حقيقة أراد بالفعل ما يقوم به الفعل عند التكلم في الظاهر فلا بد أن قول المجاهل أنبت

في قوله تناول لا يخفى أن قيدا لتناول بمعنى عن غير ما هو له



الله البقل مجاز مع اسناد الفعل المبني للفاعل اليه **قوله** وغير المفعول في المبني للمفعول آه فان  
 قلت قولنا ضرب في يوم الجمعة انما للتأديب حقيقة مع انه اسناد الفعل المبني للمفعول اليه  
 غير المفعول به فيشكل التعريفان طردا وعكسا قلت بل هو اسناد الفعل المذكور الى المفعول به  
 بواسطة **قوله** واسنادها الى غيرهما للملازمة مجاز يدل عليه ان قولنا ضرب في يوم الجمعة  
 وفي الدار للتأديب حقيقة مع انه يصدق عليه ان الاسناد لا لغيرها ويمكن ان يقال  
 المراد من غيرها هو الزمان والمكان والسبب بقرينة السياق وفرق بينهما وبين نظري  
 الزمان والمكان والمجاز والمجرور انما اسناد الفعل فيما ذكر على ان قيد الملازمة بالمعنى  
 الذي ذكره يدفع الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر ليس لاجل المشابهة وانت خبير بان هذا  
 الوجه يدفع دغول المجاز ولا يدفع خروجه عن الحقيقة فلا يبعد ان يجعل قوله وسناده  
 آه على التمثيل او بناء على الظاهر الا على **قوله** لاجل ان ذلك الغير يشابه انما فسر الملازمة  
 بمشابهة ذلك الغير لما هو ولم يفسرها بملازمة الفعل الغير ما هو مع انما يكتفى لاسناده  
 اليه لان المصدر افتح اثر صاحب الكفا في جعل هذا المجاز بطريق الاستعارة حيث قال  
 في الايضاح واسناده الى غيرهما المضاهاة لما هو له في ملازمة الفعل مجاز وطريق الاستعارة  
 ان يكون علاقتها المشابهة ولعل الباعث على اختياره ان ملازمة المشابهة المذكورة  
 ادخل واتم في صرف الاسناد الذي هو حق ما هو له الى غيره وان كفى فيه مجرد الملازمة المذكورة  
**قوله** وانما العرف تشبيه لان فيه استعارة اصطلاحية لانها لفظ استعمال في غير الموضوع  
 بعلاقة المشابهة والاسناد ليس بلفظ **قوله** كقولهم عيشة راضية من ذهب الخليل لانه مجاز  
 فيه بل الراضية بمعنى ذات رضى عنه يكون بمعنى مرضية فهو بطريق لا بين وتام فهو يشكل  
 بدخول التاء لان هذه البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث ويمكن ان يجاب بحوا كونها للمبالغة  
 لا للتأنيث كعلامته **قوله** فهو بمعنى المفعول اسحب المعنى المتعارف المتبادر الى الفهم وان  
 جاز ان يكون بمعنى التأنيث ولما لم يقل والصواب ان يمثل آه **قوله** وداهية داهية الداهية  
 الامر العظيم وداهية الدهر ما يصيب الانسان من عظيم ثوبه قال ابن السكيت داهية  
 وداهية داهية وداهية وهو تأكيدها **قوله** احدها وصف الفاعل آه السؤال الاول

من انما هو مجاز في قوله  
 من انما هو مجاز في قوله  
 من انما هو مجاز في قوله

من انما هو مجاز في قوله  
 من انما هو مجاز في قوله  
 من انما هو مجاز في قوله

مع جواب قد اشير اليه فيما سبق وانما اعاد هنا لان العرف الاصلي فيما سبق كان بيان عدم اطراد  
 تعريف الحقيقة والمجاز بيان عدم انعكاس تعريف المجاز وكما بينهما **قوله** والايام للعذب  
 فوصف به فعله الالم هنا الوجه فان جعل الايام بمعنى الالم على صيغة الفاعل ان المتوهم  
 فالمعذب على صيغة المفعول واطلاق فعل المعذب على صيغة الفاعل بملازمة وقوعه  
 ويجعل ان يراد فعل الفاعل وان جعل بمعنى المولم اي الموجه مثل السمع بمعنى السمع  
 كما اشار اليه في الصحاح في المعذب على صيغة الفاعل لكن صاحب الكفا اشار في تفسيره ان يرجع الى اتصال والمعذب  
 قوله بدفع الحوات الآية لان الفعل ليس بالمفعول يثبت **قوله** واسناد الى على سبيل ويكون اطلاق فعل  
 المفعول بواسطة فيه بحث وهو انه لو جعل المفعول الذي ذكره المصدر في المعذب على صيغة الفاعل  
 الملازمة شاملا للمفعول بواسطة لانه في الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول المعذب على صيغة الفاعل  
 بواسطة وملازمة الفعل بواسطة الحق فاني حاجته الى افراد هذه الاشياء بالذكر اللهم بملابسة وقوعه على  
 الا ان يقال النكتة في النصريح ازالة الغفلة والاولى ان يجعل ذلك من قبيل المكان ان يراد فعل الفاعل ثم المذكور  
 بناء على اخذه اعم من الحقيقة وغيره **قوله** المعبر عنه صاحب الكفا آه يدل على ان في الصحاح ان الايام بمعنى المجمع  
 المعبر عنه هو بلسن الفاعل المجاز بالفاعل الحقيقة مطلقا ما ذكره في توجيه الضلال مثل السمع بمعنى المجمع  
 البعيد والعذاب الايام على ما نقله اشار عنه وبهذا الطريق ظهر ان الاقرب من الاحتمالين على هذا يكون صيغة الفاعل  
 اللذين ذكرهما الفاضل المحض هو انما كما لا يخفى **قوله** يأسار في الليلة اهل الدار السطحة من صاحب الكفا في انما راجح  
 ان انقصاب اهل الدار بمقعد يهاى احدها اهل الدار وقد جعل مفعولا اول سارق  
 يقال سرقه ما لا **قوله** او المطلق باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور آه حاصل هذه الوجه ان  
 المجاز العتيق وان كان يوجد النسب الإضافية والابغائية الا ان التعريف المذكور يتناوله ايضا  
 باعتبار تعميم الاسناد المذكور فيه بحث يتناول الاسناد المله لول عليه بصريح الكلام والمستلزم  
 وملخصه منع اطلاق المجاز العتيق على ما لا يشمل هذه التعريف وعلى هذا التوجيه فيجعل ما اورد عليه  
 من ان تعميم الاسناد الصحيح واللازم بناء على كون التعريف المطلق لانه يكون للمجاز العتيق الاسناد  
 خاصة نعم يحتاج الى جعل الضمير قوله وهو اسناده آه راجعا الى المجاز العتيق المذكور في ضمن  
 المجاز في الاسنادات التي سبق حيث قال ومن الاسناد مجاز عتيق لا الى نفس المذكور اذا الظاهر ان المراد

وقد علم ما لا انفاد اليه في المعذب  
 على صيغة المفعول والبعيد على سبيل  
 راجع الى الايام والضمير في  
 البعد واما الضمير في فعله فيجوز



هذا السناد مضاف المتبادر لا مطلق النسبة وان القسم والقسم فامل فان قلت  
كيف بوجه الاسناد الضمني المجازي في مثل قوله كوكب الحرقا فانه مجاز عقلي عندنا قلنا  
باعتبار ما نخر من ان في النسبة الاضافية اشارة الى نسب خبرية فالاسناد الضمني في المثال المذكور  
مثلا هو المدلول عليه بقوله الكوكب الحرقا او مضاف الكوكب مخفص ببناء وعلما ان الهيئة  
التركيبية في الاضافة اللاحقة موضوعية للاختصاص الكامل الصحيح لان خبر عن المضاف باء  
المضاف اليه **قوله** وقد يكون كناية اية لا يخفى ان قوله سألهم من قبل لا تطبعوا امر المسرفين  
ونحوه في الكلام اشارة الى تخف في المجاز في مثله باعتبار بنا جعل الامر مطاوعا وجعل امر  
قالا ول صريح ابتاع والساكن مكنى اسنادا وزعماء يدعي ان ليس فيه المجاز واحد وهو المكنى  
الاسنادي لان ابتاع التسليم على الهموم مثلا انما يكون مجازا لتضمنه كونه محزون **قوله**  
علي ما ينهم من ظاهركام السكامة **والقصة** من اختصاص المجاز العقلي بالاسناد اما انهم  
من ظاهركام المص فقط واما انهم من ظاهركام السكامة فلا في المجاز بالكلام المتعدي  
والظاهر في الكلام على المصطلح دون المعنى **قوله** افادة للخلاف لا بواسطة وضع انما افاد  
لفظ الخلاف ليظهر تعلق بآء بواسطة ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر اعني افادة ليتعلق  
به اللام في الخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف لما عند المتكلم بواسطة العقل بواسطة الوضع  
**قوله** ولنا ان يقول آه اعترض عليه بانه مخالف بكلام السكامة لان حقوقا الدهر ثابت  
الربيع العقل يندرج فيما عند العقل لانه حاصل عنده وثابت لديه فلا يبطل طرد التعريف به لوقال  
خلاف ما عند العقل كما زعمه لخرجه بلفظ الخلاف لا يقال يجوز ان يندرج قوله الدهر في ما عند  
العقل بالمعنى المذكور ويندرج في خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار ان الخطاب هو الموحد  
وفي عقيدة انبياء الله البتة لانا نقول نحو كوكب الخليفة الكعبة يندرج في خلاف ما عند العقل  
بمثال الاعتبار المذكور فان الظاهر بالنظر الى المتعارف كون الحاصلة في ذهن السامع كاسر  
مع ان السكامة جعله مما لا يندرج فيه فلهذا احكم بطلان العكس وتصوير الكلام في صورة  
نصور السامع مجرد كالكعبة من غير ان يخط بباله كاسر تكلف لا يلتفت اليه  
وقد تكلف وجواب عن اصل الاعتراض بان المراد بقوله لا يمنع طرده وعكس ان وجهه

عن

عن خلاف ما عند العقل الى خلاف ما عند المتكلم انه يترتب عليه ثبات القابضان معا بعينه عدم  
امتناع الطرد وعدم امتناع العكس ولا كذا لعدم ول عنه اعني قوله خلاف ما عند العقل  
قانه وان حصل منه احد هما وهو عدم امتناع الطرد لا يحصل الاخر منه **قوله** وعلى هذا كان  
الاسباب في اشارة الى ان عبارة المنفرد ايضا لا يخفى عن ضابطة وذلك بان يكون المراد  
عدم امتناع الطرد بالنسبة الى هذا القيد لكان خلاف الظاهر كان الاسباب سياق الكلام  
ان يقول ليخرج نحو قال الجاهل ويقول بده قوله وعكس لا يمنع عكسه اذ لا يصح ان يقال  
ليخرج نحو قال الجاهل وعكس وانما لم يتعرض له اثره لظهوره مع عدم تعلق الاعتراض  
**قوله** ما ذكرته من تقرير قول المصنف عبارة صريحة في ان المصنف يذكره اثره من  
تقرير كلام المصنف لا كلام المصنف فالتعريف اثره في اثبات تقرير كلامه بل يخرج نحو قول  
الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفه نحو قول الجاهل فامل **قوله** وان اراد عند المتكلم في الظاهر  
بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة يعني ان الغير في تعريف المجاز واقع موقع ما هو في تعريف الحقيقة  
فتمتبه ما هو في تعريف الحقيقة بقوله عند المتكلم في الظاهر في تعريف المجاز  
بذلك وهو طرد من له ذوق سليم **قوله** فقد خرج نحو قول الجاهل في قوله واسناد اخرج  
نحو قوله الجاهل اليه فاسد فيه بحث لان قول الفيلسوف لمن يعرف حال العالم حارث قصد  
الى الكذب يصدق على الاسناد الذي فيه انه اسناد الى ملاب من غير ما هو عند المتكلم في الظاهر مع  
ان ليس له اية فلا تنصيص فيه التناول ويصح اسناد اخرج قول الجاهل اليه لاشترائه اخرج  
مع انفراد كل منهما بنفاية خاصة غاية ما في الباب ان اسناد اخرج الى القيد الاول كان اول  
وبذلك القيد لا يثبت الحكم بضياع القيد التوقف واسناد اخرج اليه الهم لان يقال الكلام  
في الاسناد المتعبد ومثل ما ذكره غير معتد **قوله** قلت اراد بالاسناد اية قال الفاضل الخ  
يرد عليه ان قولنا ما هو له اذا اطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر كما اشرنا اليه لاما هوام  
منه ومثاول للاقام المذكورة وان صح تعبد اليها فلا يصح ان يراد في التعريف قبل الحق انه غير  
وارد لان غير ما هو له لا سلبه ونقيضه وقد تقرر ان نقيض لاخص اعني من نقيض الاعم  
وفي نظر لان تفسير الغير بالمعاني حيث قال اعني المعاني في الواقع او عند المتكلم يدل على ان اثره لا يجل الغير

هذا السناد مضاف المتبادر لا مطلق النسبة وان القسم والقسم فامل فان قلت  
كيف بوجه الاسناد الضمني المجازي في مثل قوله كوكب الحرقا فانه مجاز عقلي عندنا قلنا  
باعتبار ما نخر من ان في النسبة الاضافية اشارة الى نسب خبرية فالاسناد الضمني في المثال المذكور  
مثلا هو المدلول عليه بقوله الكوكب الحرقا او مضاف الكوكب مخفص ببناء وعلما ان الهيئة  
التركيبية في الاضافة اللاحقة موضوعية للاختصاص الكامل الصحيح لان خبر عن المضاف باء  
المضاف اليه **قوله** وقد يكون كناية اية لا يخفى ان قوله سألهم من قبل لا تطبعوا امر المسرفين  
ونحوه في الكلام اشارة الى تخف في المجاز في مثله باعتبار بنا جعل الامر مطاوعا وجعل امر  
قالا ول صريح ابتاع والساكن مكنى اسنادا وزعماء يدعي ان ليس فيه المجاز واحد وهو المكنى  
الاسنادي لان ابتاع التسليم على الهموم مثلا انما يكون مجازا لتضمنه كونه محزون **قوله**  
علي ما ينهم من ظاهركام السكامة **والقصة** من اختصاص المجاز العقلي بالاسناد اما انهم  
من ظاهركام المص فقط واما انهم من ظاهركام السكامة فلا في المجاز بالكلام المتعدي  
والظاهر في الكلام على المصطلح دون المعنى **قوله** افادة للخلاف لا بواسطة وضع انما افاد  
لفظ الخلاف ليظهر تعلق بآء بواسطة ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر اعني افادة ليتعلق  
به اللام في الخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف لما عند المتكلم بواسطة العقل بواسطة الوضع  
**قوله** ولنا ان يقول آه اعترض عليه بانه مخالف بكلام السكامة لان حقوقا الدهر ثابت  
الربيع العقل يندرج فيما عند العقل لانه حاصل عنده وثابت لديه فلا يبطل طرد التعريف به لوقال  
خلاف ما عند العقل كما زعمه لخرجه بلفظ الخلاف لا يقال يجوز ان يندرج قوله الدهر في ما عند  
العقل بالمعنى المذكور ويندرج في خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار ان الخطاب هو الموحد  
وفي عقيدة انبياء الله البتة لانا نقول نحو كوكب الخليفة الكعبة يندرج في خلاف ما عند العقل  
بمثال الاعتبار المذكور فان الظاهر بالنظر الى المتعارف كون الحاصلة في ذهن السامع كاسر  
مع ان السكامة جعله مما لا يندرج فيه فلهذا احكم بطلان العكس وتصوير الكلام في صورة  
نصور السامع مجرد كالكعبة من غير ان يخط بباله كاسر تكلف لا يلتفت اليه  
وقد تكلف وجواب عن اصل الاعتراض بان المراد بقوله لا يمنع طرده وعكس ان وجهه



على معنى النسخ كما في قوله ضرب من غير ذنب ام بلا ذنب بل علم على شيء مغاير لشيء هو له فصفة  
 اثاره بان يقول غير ما هو له ونقصه بصفة بالايه فيه المنصور نعم كان الظاهر ان يقول  
 الناضل المحيى بر د عليه ان قولنا غير ما هو له ينبادر منه غير ما هو له في نفس الامر لان غير ما هو له  
 هو الذي اعتبر اثاره العموم فيه كما يدل قوله اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة  
 او في الظاهر فكانه اراد ان المتبادر ما هو له في نفس الامر كذلك المتبادر من غير ما هو له  
 الغير في نفس الامر **قوله** ويدخل نحو قول الجاهل ارا د به ما هو المفهوم عند اطلاقه  
 وهو انبت الربيع البقل **قوله** ما لم يعلم ولم يظن لم يعد المحض حرف النفي في بطن اشارة الى  
 ان التركيب من قبيل عطف المنع على المنع على عموم النفي للعلم والظن وهذا العموم  
 انما يتحقق بذلك كما في قوله لا نطيع منهم آثما او كنورا ولو اعا د لم ياتوهم ان مجموع الجازم  
 والمجزوم معطوف على مثله وان المعنى على احدا النفيين واعادها اثاره اشارة ان بطن  
 مجزوم معطوف على نفس المجزوم لامر فروع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد يجعل  
 او بمعنى انما كما في قوله لا نطيع او نطيع حتى والا كما في قوله لا قتلنك او سلم فالمعنى ان الحمد  
 مستفاد مادام انسخ العلم الا ان يتحقق الظن فان الحمد يوجد **قوله** يعني لم يعلم ولم  
 يستدل فيه بحث لان قوله بعد مرة ابيات الم تر لعمري اوصيه بنبيه واوصيت عمر او نعم الوصي  
 يدل على ان الصلوات العبد من موعده لم يقصد باسناد الاشباة او الاقفاء الى كراهة  
 وم العيش ظاهره بل دلالة اظهر من دلالة قول انه النجم افناء قبل الله ان ابا النجم  
 لم يرد ظ ما ذكره اذ قد يناقش فيه بانه انما يصح لو لم يكن اسناد الاقفاء الى قبل الله بالجاز  
 بناء على انه السبب بجذب الليالي وان كان منه فضا بما سنده **قوله** وان المبدع والمعيد  
 اه وجه الدلالة منه قال بامر الله و ارادته وان طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامر الله  
 وتقدس يكون مسلما والمسلم قابل بان لا يبداء والاعادة والاشاء والاقفاء من الله تعالى  
 فان قلت لم لم يعكس بان يحل قوله قبل الله على المجاز قلت حمل الكلام العاقل على الصلا  
 وما يقتضيه النظر الصحيح ما يمكن **قوله** وضعبان قيد به لان الامثلة التي ذكرها الله  
 من هذا القبيل والابجوز ان يكونا حقيقين نحو انبت الله فصل الربيع وبجاز بن عقيلين

نحو اجري النهر اطاعة امر فلان ومحملين نحو اجري النهر اطاعة فلان واجري الماء اطاعة  
 امره **قوله** وكذا المراد بشباب الزمان اذ ياد قوا في النامية فيل شباب الزمان ما يقوم  
 به واذا ياد القوي انما يقوم بها الا بالزمان فلا يصح ارادته منه واجيب بالمصير ان حذف  
 المضاف المطو فت اذ ياد قوة الارض وليس بشيء اذ الوقت ايضا لا يقوم بالزمان بل بالبد  
 في الجواب ان يحل الازد ياد على التعبد فانه قد يحكى متعديا ويجعل مضافا الى المفعول  
 والمراد اذ ياد الزمان القوي بفتح في كلام السجث وهو ان تفسير الاحياء بتمسج القوي  
 النامية في الارض لا يناسب تفسير شباب الزمان باذ ما د قوا في النامية اذ لا معنى لقولنا اذ ياد  
 قوا في النامية بتمسج القوي النامية فيها ذلك الازد ياد غير هذا التفسير ان لاسم الاحياء على  
 احدث النضارة وما يناسب بما يصلح اثر الشباب الزمان بالمعنى المذكور **قوله** والخصار  
 الاقام في الاربعة ظ على من ذهب المحض فيه بحث لجواز كون طرفه المجاز العتيق او احد على كونه  
 والكناية عند المحض قسم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت في عماد الحقيقة عند الكا  
 فلا يصح قول الله ربه واقف امر اربعة على قسم الحقيقة فان قلت حصر فم به باعتبار  
 حقيقة الظرف ومجازيته المحض باعتبار استعمال الظرف قلت في الاشكال على مذهب الكا  
 ايضا ولا بد من حمل المجاز على غير مصطلح وهو مستعمل في غير الموضوع له لانه فاع الاشكال  
 بمثل عن الكا ايضا فتأمل **قوله** واما على مذهب الكا فففيه اشكال وجه الاشكال  
 انه يجوز عنده كون المسند في المجاز العتيق جملة كما في زيد صام نهاره او نهاره صام جملة  
 من حيث جملة لا يكون مجازا لغويا ولا حقيقة لغوية عنده لانه صريح في تعريفه بالكلمة  
 فلا تخص الاقام عنده في الاربعة وحمل الكلمة على مطلق اللفظ ينبو عنه في مقام التعرني  
 اذ يحل على المتبادر ويمكن ان يجاب عن الاشكال بان التعرني المصريح فيه بالكلمة لقاهو  
 للقسم الخاص اعني الحقيقة والمجاز المفردين بناء على انها اكثر دورا واشهر استعمالا  
 على قياس ما قال الله في تعرني المجاز العتيق من انه تعرني للمجاز العتيق في الاسناد خاصة او تقول  
 المراد بالكلمة اللفظ الواحدة وما في حكمها والقرينة على كل من الامر بان ان قسم المجاز اللغوي الاستعنا  
 الى التمثيلية مع انه مثل للتمثيلية بما هو مركب قطعاً مثل ارا د تقدم رجلاً وتوخر اخره والقول

هذه وهم بناء ان الطرفية  
 انما هو السند والاسناد  
 والطرفان في السند الاسناد  
 انبت وفضل فلا يصح  
 مقتضيان عقليان وسجث  
 عقليان لان المسند والمسمى  
 من قبل اللفظ لا من قبل

سواء كان مع قرينة مانعة  
 عن ارادة اللفظ الموضوع له ام لا

بجواب ما ذكره في قوله لا يبداء  
 والاعادة والاشاء والاقفاء من الله تعالى  
 فان قلت لم لم يعكس بان يحل قوله قبل الله على المجاز قلت حمل الكلام العاقل على الصلا  
 وما يقتضيه النظر الصحيح ما يمكن  
 وقوله وضعبان قيد به لان الامثلة التي ذكرها الله  
 من هذا القبيل والابجوز ان يكونا حقيقين نحو انبت الله فصل الربيع وبجاز بن عقيلين



بجواز كون القسم اعم من المقسم من وجه كلام ظاهر كما نعلم من عندنا و اذا ثبت ومن  
 الجملة بالمجاز ثبت وصفاً بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال في غير  
 الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال في الموضوع له وفي جواب ايضا بان الحكم  
 الذي يرجع اليه مجاز العقلي هو اسناد صام الى ناره واسم الفاعل الى ضميره لاسناد الجملة  
 الفعلية والاسمية الى زيد فافهم **قوله** نصب على انه مفعول به لتتقون او لكفرتم على ما قبل  
 محمدتم او على الظرفية ان وكيف بالتقوى في يوم القيمة ان كفرتم في الدنيا وقال ان بقيتم على  
 الكفر لان الخطاب بالآية هو الكفرة فالمعنى على بقاء الكفر وقوله يوم يجعل الولدان بل  
 من يوم القيمة او نصب بتقدير اعني وذكره ثانياً لتخفيف شأن ذلك اليوم وهو **قوله**  
 ومنه اجر النهر فصل هذه الامثلة عما قبلها لان الموجود في الاولين ايقاع امر وفيها  
 غير ما حقق ان يوفقا عليه لاسنادهما كما في السوابق وفي الاخير خبر ان شاء من غير لام والنهي  
**قوله** اي من جملة العقول ومن جملة العادة اشارة الى ان عملاً وعادة منصوبان على  
 التمييز من نسبة الاستحالة الى القيام وقد سبق منا في تحقيق قوله ولم آل جرم انهم صرحوا  
 بان الفعل المسند الى المميز في الاصل فيكون ما يلا في الفعل المذكور في الاشتقاق لنفسه  
 وما نحن فيه من هذا القبيل فان العقل والعادة هو المحل وبهذا انه دفع كلام الفاضل  
 المحض ولكن ان نقول ايضا المراد صحتها باستحالة الشيء هو الحكم بكونه محالاً او عده كذلك ثم  
 ان المصدر اعني الاستحالة مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وهو ان مع بقرينة  
 ان قرينة المجاز عد السامع ظاهر الكلام محالاً فقولاً عقلاً او عادة تميز من هذه النسبة  
 اعني النسبة الى الفاعل المحذوف ان عد عقلاً او عادة فتأمل **قوله** لان العقل اذا خيل وطبع  
 في بعض النسخ لان العقل اذا خيل وطبع وهو سمي من قلم النسخ لانه الشيء الذي اذا خيل  
 العقل ونفس بعد محالاً فيكون بحيث مدعيه جماعة فلا يصح مثله قرينة للمجاز مطلقاً ولا  
 يكون الدليل منطوقاً على الدعوى الاتمجيل ليست بمحتمل بالعقل ان بالبرهنة على  
 ما هو معنى الاستحالة العقلية بتفسيره منها وان كان قول الدرس مما يستحيل العقل  
 بالنظر الصحيح لجواز ان لا يستعمل فيه قطعاً فيلزم عليه بلزم خلوا الوضع عن الغاية

لان المجاز لا يكون في العقل  
 لان المجاز لا يكون في العقل  
 لان المجاز لا يكون في العقل

وكان عتقاً فانه محال والجواب اخصار الغاية في الاستحالة فربما كانت صحة التجوز او منع  
 بطلان اللازم اذا البعث مراد به ما لا يقتضيه غايته غير لازم وما لا يترتب عليه غير محال  
**قوله** فمعرفة فاعله او مفعوله انما اول معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل او المفعول الحقيقي  
 اشارة الى ان ليس المراد معرفة نفس الحقيقة اعني الاسناد الى ما هو له لان معناه امر طر  
 فلا يناسب وصفاً بالظهور والخفاء وقيل لا يلزم ان يكون لكل مجاز عقلي حقيقة عقلية  
 كما ان الامر كذلك في الوضعيين ورد بان الكلام في المعرفة لا في الموجود ومعرفة الشيء لا يتوقف  
 على وجوده **قوله** اي قول ابن المعذل اشارة الى ان ما في الايقاع من انه قول اي يوحس  
 ليس كما ينبغي وقيل ان نوايس كثيرة لابن المعذل فلا تخالف **قوله** اي بزيادة الله تعالى  
 في وجهه قبل الزيادة مجاز عن الاظهار اذ لا معنى لا يباع زيادة الله على الحسن الكائن في وجه  
 المحبوب وقيل المضاف مقدر اي بزيادة الله تعالى **قوله** سوى الحق قيل صرح به اشارة الى الحق  
 طبع بناء على ان المراد بفاعل الفعل الحقيقي به ليل الحصر فلا يصح استثناء الحق منه وانت غير  
 بان المحل على الانقطاع مما لا صاغ **قوله** فاعتبار اذن آه قبل المراد بالفعل في قوله يرجع اليه  
 الفعل المسند في الكلام كالاقدم وبالمعنى لازم الذي يرجع اليه ذلك الفعل المسند بالنظر  
 الى الحق كالقدم ولا يلزم من انتفاء الاقدم عدم استحالة اللفظ فيه حتى يلزم المجاز في اللفظ  
 وللمخصص ان الاقدم مستعمل في معناه الموضوع لكن لا لان مناط النسخ والاثبات بل يستعمل  
 منه الى القدم الذي هو الحق الاصل في لا يكون الاقدم مجازاً بل يكون كناية والكناية من  
 قبيل الحقيقة ومن المجاز كما اشار اليه السكاك بقوله والحقيقة في المفرد والكناية يشتر كان في  
 كونها حقيقيين ومفترقان في التصريح وعدمه وبهذا التفسير سقط ما يقال ان اراد بمعنى  
 اللفظ في اقدمه جعله قادماً فلان انه موجود على الحقيقة وان اراد به القدم كما يدل عليه  
 قوله فلا اعتبار اذن آه سلمنا وجوده لكن لا سلمنا انتفاء المجاز في اللفظ وانما يلزم اذا  
 كان الموجود المعنى الحقيقي للاقدم والحق ان قول اشارة واذ كان اللفظ موجوداً اعني الحقيقة  
 لم يجاز فيه نفس يدل على ان مراده بالمعنى الذي يرجع اليه الفعل هو الاقدم وان قوله فان القدم  
 موجود حقيقة لا يطابق المعنى الا اذا صير الى ما نقل من اشارة من ان الاقدم من عند الحق

فيلزم من عدمه في العقل  
 والادان المجازية المستندة في العقل  
 اليه وسكون العقول كسكون الاله



بجاء حاصل معناه القوم لاجل الحق فالقوم ههنا معنى حقيقة لا قد المسمى الحق  
 بجاء اولاً لا يخفى ما فيه من التمسك واللاوضح ان يقال المراد بمعنى اللفظ المعنى الذي يرجع اليه اللفظ  
 اعني اقدم منه وهو القوم بغير تقييد فامل **قوله** وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص  
 يدفق الماء قيل لان ذلك يجوز ان يقال خلق الابن من ابيه كقوله في خلقكم من نفسي هذه  
 اجيب بان هذا المعنى وان كان صحيحاً في نفس الا ان ههنا ما يمنع من الحمل عليه وهو وصف  
 الماء بكونه من بين الصلب والتواب اذ لا معنى لوصف الشخص بذلك وهذا مراد الشارح  
 من قوله وكذا لا معنى لقولنا اه لا معنى لذلك القول في الآية المذكورة لوجود ما يمنع من ان  
 يصح بذلك اكتفاء بالظهور **قوله** ولو مثل بقوله فنام ليلي اه اوله يارب قد فرحت  
 عني وعن الشغب تكين الغين المعجمة تبيع الشر ولا يقال شغب بفتح **قوله** كالاستخدام  
 اي كما هو حكم الاستخدام وهو في الاصطلاح ان يراد بلفظه معنيان احدهما ثم بضمير الآخر  
 او يراد باحد ضمير احدهما ثم بالآخر الاخر فيلزم ان يكون للنهار معنيان لان النهار الذي ادعي  
 كونه صائغاً ليس شيئاً غير النهار جعله شبيهاً بالاستخدام لانه وقبل الكاف فيه ليست التشبيه  
 بل كما في قولهم الاسم كزيد وفيها بحث اما في الاول فلان سوق الكلام على ان المراد بالنهار  
 الزمان المعين وبضميره صاحب وهذا عين الاستخدام واما في الثاني فلان الكاف في الاسم كزيد  
 للتشبيه وهو الحقيقة يعرف بالمشابهة التي بين ذلك المعروف وبين المثال كما ذكر في الواقع  
 فالاقرب في الجواب الحمل على حذف المضاف اي كسير الاستخدام على ان صحة تشبيه الماهية  
 الكلية بجزئيتها يستلزم صحة العكس فلا محذور في المشهور في العبارة الاستخدام بالتحاء  
 المعجمة والادال المهملة من الخدمه كانه جعله المعنى المذكور اولاً تابقاً وخادماً للمعنى المراد  
 وجوز ان يكون بالذال المعجمة مع التحاء البعجة او المهملة وكلاهما بمعنى القطع كان الضمير  
 قطع عما هو حق من الرجوع الى المذكور **قوله** ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء لها مانع  
 يمكن ان يجيب السكاك عنه وعن نظائره بحمل المسند على المجاز ان ياهان مراده بالبناء  
 مثلاً فمعنى النداء والتجاء مع لولا ما ينهم من كلامه من تعميم الاستعارة بالكناية الى هذه  
 العمارة ايضا **قوله** وجواب ان معنى هذه الاخر انما هو كون من ذهب السكاك ما ذكره الشارح

قوله في الجواب  
 انما هو كون من ذهب السكاك ما ذكره الشارح

المحقق ظاهراً لمن نظر في المعنى وبه يندفع اعتراض المصنف نعم يورد على السكاك ان الالفاظ  
 الحقيقة يمنع قيامه بالتعادل الادعائي حقيقة فيضطر الى القول بالمجاز العقلي بالآخر  
 ويصير جميع في نفي المجاز العقلي بنظره في سلك الاستعارة بالكناية ضابطاً اعراض  
 قولي هو انه قسم المجاز الى المجاز المرسل والاستعارة قسم الى المصرفة والمكنية فيكون المكنية  
 مجازاً مع ان المكنية في قول الهذلي واذا المكنية انشأ الظاهر كما ستعمل في الموت بادعاء  
 السبعية فيكون مستعمل في ما وضع بالتحقيق وفي غير ما وضع له بالتأويل والمجاز عند  
 ما استعمل في غير الموضوع له بالتحقيق ووربما يجاب عن ذلك بان ما ليس بجاز في المعنى  
 الموضوع له اذا اعتبر مع امر خارج صار خارجاً عنه دون العكس فيكون لفظ المكنية  
 مستعمل في غير ما وضع له وفيه نظر لان المكنية جعلت فرداً من السبع لانها اخذت معنى  
 حتى يكون مركبة وههنا بحث وهو انه يمكن تفسير نظر المصنف على وجه نبني عن الاعتراض القوي  
 المذكور في علم البيان بان يقال كون هذه الامثلة المذكورة من الاستعارة بالكناية يستلزم  
 عند السكاك ان يراد بالمذكور المشبه به لانه لو اراد المشبه لزم كونها من اقسام الحقيقة علمها هو  
 المذكور في البيان لكنه قابلاً بانها من المجاز فلا بد للمشبه بل المشبه به واذا لم يشبه به  
 صح ما ذكره المصنف ههنا فعلم ان معنى النظر المذكور في هذه المقام على الاعتراض القوي  
 الموعود ببيان في علم البيان اولاً نحو جبين الماء وجه بناءً عن التشبيه اذ لا معنى  
 لا اعتبار الاستعارة فيه قطعاً فتعين ان المقصود من التشبيه بخلاف قولنا نهاره صياح  
 فانه وضع ما يقال من ان نهاره صياح ويجوز الماء كلاً مما يشتركان في التركيب الاضافي  
 والاشتمال على ما ذكر في التشبيه غاية الامر ان الاول من باب اضافة المشبه الى المشبه به  
 والثاني عكس فالفرق بانهما عن التشبيه دون الآخر حكم قد زار راره على القمر  
 اولاً لا يتجسس من بلاغته البلي بكسر الباء والقصر مصدر بلي الثوب بيلي اي صار  
 خلقاً واذا افتحت ماء المصدر مدت قال العجاج والمرء يبلية بلاء السرايل بلي  
 واختلاف الاحوال والغلالة شعار بلي تحت الثوب وتحت الدرع ايضا وزر بلي  
 شدة من زررت القمص اذرة بالضم ذرا اذا اشتدت اذ راره عليه والازرار جمع زر







نظراً إلى أنه الركن الأعظم في الكليات جواز انتفاء نظراً إلى جواز فعل الغرض وأما الحقيقة  
 فيجوز أن يتعلق به غرضاً في بحث لأن الكلام في مقام الخذف وعلم ما ذكره من تعلق غرض  
 المتكلم به يكون المقام الذكر اللهم إلا أن يراد بالغرض معنى الغاية فقط وبالعنف ما يشرب  
 عليه فائدة من حيث الظاهر إنما قال من حيث الظاهر لأن التعويل بحسب الحقيقة  
 عند الذكر أيضاً علم شراً في العقل إذا لا لفظ ليست إلا ما مارات نصيباً الواضع مختلف  
 باختلاف الأوضاع لا شراً لها في نفسها ولا دلالة بحسب ذواتها كذا في شرح المفاتيح وأما  
 يذكر هذا القياس من حيث ظ في قوله وعند الخذف عباد لالة العقل بما ذكره أكثر مدخل  
 العقل فكان مستقلاً لا استقلالاً بالدلالة أي في الجملة كما في العقليات الصرفة وإن لم يكن  
 مستقلاً ههنا فلا بنا فيه فيما سبوا ولا عند الخذف على العقل لأن الدلالة عند الخذف  
 أيضاً هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن المحض متفاد من فهم الفصل إضافة أي ليس الدال  
 عند الخذف ومجرد العقل فلا بنا في ما أشار إليه سابقاً بقوله من حيث الظاهر عدم استقلال  
 اللفظ بالدلالة فإن قلت الحكم غير صحيح في نفسه لجواز أن يدل بالقرائن على ذات المسند إليه  
 مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وإن كان أمراً ممكننا في نفسه إلا أن ما ذكره بنا بناءً  
 على ما استمر في العادة من أن فهم المعنى فلا يتفكر عن تحيل الالفاظ حتى كان المتكلم يناهج نفسه  
 بالفاظ مخيلة فالقرائن إنما تدل بحسب العادة على لفظ المسند إليه أو بوجه ملته على ذاته فافهم  
 بالافرة على وزن النمرة بمعنى الأخر يقال ما عرفت الأباخرة أن بأخر كذا في الصحاح  
 وفي لغة أخرى وهو الآخر بضمينين قال للاعتزاز والتحجيل المذكورين وللحفاظة  
 على الوزن أو للتبنيح على أن شدايد الزمان ومصائب الهوى جعلته بحيث لا يقدر  
 على التكلم بأزيد مما ينبغي الغرض **قوله** هل ينبت أم لا ليس فيه حذف المعطوف وبقاء  
 العاطف لأن المحذوف جز المعطوف لأنفسه هو المحكوم عليه بالبطلان عند محقق  
 النجاة على أن أحرف الجواب يحذف في الجملة بعد ما كثيراً ويقوم في اللفظ مقام تلك الجملة  
 فكان الجملة ههنا مذكورة لوجود ما ينبغي عنها كذا في معنى اللبيب وأما حديث إثار  
 المعادل لام المتصلة فتعقب سبق الكلام عليه فلا نعيمه أو لا يرام صوته عن سائس

قال السبغ شرح المفاتيح الأبرام الاتباع وهذا مجرد اختلاف في العبارة لأن الأول من  
 الصورة الخيالية والتم من المعنى الوهمية وقد يقال أراد بقوله الأبرام أن الصور  
 المذكورة ليس وهي محض لا تحقيق أصلاً بخلاف العدول إلى اقواله ليلين فإن لم  
 شايبة بثوت في الجملة وما ينبغي أن يعلم أنه كما يجوز أن يعتبر من متعصباً خذ في المسند إليه  
 أبرام صوته عن سائس أو عكس يجوز أن يعتبر أبرام صوته عن سميع المخاطب أو عكس  
 أو تعيينه فإن قلت إذا تعين المسند إليه كان حذفه احترازاً عن العبث فجاز  
 أن يعصم كل منهما مع الذبول عن الآخر وان يقتضيه معاً وقيل ذلك ما يتركب التي يمكن  
 اجتماعاً من غير أن مع من الحاضر من لا غناء أن المظان يقول من غير المخاطب  
 دمية من غير رام في مستقص الامثال لجار الله أن أول من قاله الحكم بن عبد بنوفل  
 فكان من أرم الناس وقد كان نذر ليندجن بها على الغيب اسم جبل فرام صيدها باماً  
 فلم يمكنه وكان يجمع مختلفاً بلا صيد وكان يعيد نفسه فنعى الله بقطع فرجها إلى المصيد  
 فرما الحكم بما تبين فاختطأها فلما عرضت الثالثة رماه مطعم فاصابها فعند ما قال الحكم  
 ذلك فصار مثلاً يقرب لصدور الفعل من غير اهله شئنة اعرفها من أخدم المصراع  
 لا يحرز الطائفة الشئنة الخلق والطبيعة والوجود من جد هائم الطائر أو وجدته وكان له  
 ابن يقال له أحرز مات وتركه بنين فوثبوا يوماً على جد حم إلى خرم وأدموه فقال ابنه  
 زملو في لدم شئنة اعرفها من أخدم مشيراً إلى أن أخدم كان عارفاً والتمير بمل المتعجب بالثبات  
 أو على تركه نظائره الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على تركه المسند إليه واتباع  
 الاستعمال الوارد على تركه نظائره أن الأول لا يصور من تكلم بهذا الكلام أو لا بخلاف  
 الثاني أيضاً الأول يتناول القياس وغيره فأنشأ إذا سمعت من العرب كلامين حذف  
 المسند إليه في أحدهما قياس وفي الآخر غير قياس وتمثلت بهما في مرأى على هيئتهما فقد  
 أعيب الاستعمال الوارد على تركه وأما التي فتجسس بالقياس فانهم لا يكادون  
 يذكرون فيه المبتدأ وجهه ما أشار إليه الشريفي في شرح الكش في من أن المرفوع بالمدح أو الذم  
 مثلاً وحث لما قبله في المعنى خلو فقيم الأعراب لا فتنان والغرض من هذا لا فتنان (أما لا تمام)

وهو أن الجواب أو لا في الجواب  
 الذي ذكره على الشئنة في الخذف  
 كما لا يخفى من  
 كلف ذكره لا من باب الاحتراز  
 عند سوادب في ذكره من المثال  
 وهو ما لا يثبت في فعله ما يبرر  
 ومع التوطئة والتبنيح بقوله أو ادع  
 التعيين سر في حكمه



بالمذكور من جهة ان فيه زيادة ايقاظ السامع ونحوه كبر غيبة في الاستعمال وذلك الاهتمام  
 انما يكون لمخرج او ذم او نحوها مما يقتضيه المقام ولا بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال  
 الزموا حذف المبتدأ ليكون في صورة متعلق من متعلقاً ما قبله وايضاً في هذه الحذف  
 تقوية للافتنان في الدلالة على ما ذكر من الاهتمام ان الملمة التي آه اعترض علم بان الموصول  
 لكونه استعمالاً صفة لا يقتضي ذكر موصوف قبله فلا خلاف هناك والاشعار المذكور انما هي  
 من ايام الموصول دون الحذف وقيد بحاج بان الحذف على قسمين احدهما حذف ما لا به  
 منه في نصيب اللفظ والاخر ما منزه في نصيب كحذف الفاعل فيما بينه للفعل مثلاً وقوله  
 يلزم للتي مع اقوم من قبيل التماثل ونظيره مع بيان التثنية في الموارد ولا مقتضى  
 للعدول عنه فان قلت سبب ان هذا كله مع قيام القرينة فلا حذر من العبث بناء على اللفظ  
 مقتضى للعدول قلت مقتضى قصد الاحتراز بالعمل لا مجرد صحة ذلك القصد ولا يخفى  
 انه غير لازم ومنه او الحكم مع المتعلقين مع ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير  
 قوله في اولئك هم المتعلقون حيث لم يحذف فيه المسند اليه يعني اسم الاشارة الثانية جاعلاً لهم  
 المتعلقين خبراً عن اسم الاشارة في الاول وفيه اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذف  
 مطلقاً سواء كان المسند عند حذفه مسنداً اليه آخره لا كما ثبت لهم للاشارة قال  
 الثاني في شرح الكشاف كما ثبت في موقع المصدر بقوله ثابتة والفاعل فيهم زايدة والاشارة  
 بفتح الحزة والثاء التقدم والاستبداد اسم من استأثر بالشيء استبد به وقوله في غيرهم  
 متعلق بجعلت او بالنظر في الواقع موقع المفعول اعني بالثابتة ومع في الاصل الموضع  
 الذي يثاب اليه ان يرفع اليه مرة بعد اخرى ويقال للمفرد مثابة لان اهلهم ينفرون  
 في امرهم ثم يتوبون اليه ومعني على جبالها على انفرادها واستقلالها واصد حوالها  
 بمعنى حول الشيء وقعدت جبالها وبجبالها اي بازانة انتهى ولم يتعرب متعلق بالفعلا  
 فقبل هو المبتدأ اعني فيجوز لرجوعه الى الاشارة التي لا يصلح ان يكون عاملاً ولكن  
 ان تقول الاقرب ان يتعلق بالضمير المستكن في الخبر اعني ثابتة باعتبار رجوعه الى  
 الاشارة ايضاً لا يلزم الفصل بين الظرف وهو متعلق بالاجنبية الذي هو الخبر ولا يحتاج

اما ذكره

في قوله لو لم يكن في جملته

الى جعل المذكور مفسر المقدم قبل الخبر كما قبل وحاصل المعنى ان تكرير او تكراراً فاد اختصامهم  
 بكل واحد منها على حدة فيكون كل منها مميزاً لهم عن غيرهم ولو لم يكن له تباينهم اختصاصهم  
 بالجموع فيكون هو المميز لكل واحد حيث الاضفاء مطلوب ليدل الاضفاء بالجموع  
 كان احسن اذ الاضفاء لا يستعمل في حق البارز فلا يلزم التمثيل بقوله مع عصاً كما هو الظاهر  
 هذا كله مع قيام القرينة اذ لو فقدت في شيء من الصور المذكورة كان ذكر المسند  
 اليه واجباً لا انتفاء شرط الحذف لا للملكة كمنه كمنه الآن ان يكون الخبر عام  
 النسبة الاكل مسند اليه آه المراد بعموم نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان يكون الخبر المذكور في  
 ذلك المقام صالحاً لان ينسب لا متعدد اما لعدم قرينة معينة واما لتعارض القرائن واما  
 عمل على ظاهره فغير ان عموم النسبة للمتعدد مع ارادة التخصيص كاف في اقتضاء الذكر فلا وجه  
 لقوله عام النسبة لا كل مسند اليه الهم الا ان يقال ما ذكره حالة من الحالات المقتضية للذكر  
 فلا ينافي ان يكون العموم لبعض ما يصلح من المتعدد وارا د التخصيص لبعض من هذا  
 البعض حاله مقتضية اخر لم يذكرها نحو خالق كل شيء قد عرفت ان المراد بعموم  
 النسبة عموماً في المقام الذي ذكر وقد دل على اشارة في شرح المقام على ذلك واما ما اشعر به  
 تمثيله هنا مما لا يكون عام النسبة بقوله خالق لما يشاء فان المراد بعموم النسبة عموماً  
 في نفسها بناء على ان الواقع في المثال خصوص الخبر في نفسه فالمناسب الاحتراز عن الخصوص  
 في نفسه هو العموم بنفسه فينبغي ان يوجه بان المثال المذكور كما هو ظاهر النسبة في نفسه خاص  
 النسبة في هذا المقام فلا احتراز عنه ليس بلا حظ خصوص في هذا المقام فصح ما ذكره  
 الش من الجواب وان دفع ايراد الفاضل المحشي والجواب ان مقتضى آه اورد عليه  
 ان فيه ذكر المسند اليه يكون لتصحيح الكلام لا لاعتبار امر زايدة عليه وقد تقرر بينهم ان  
 بحث علم المتباني هو من الخواص الزائدة على اصل المراد وسبب لهذا زيادة بحث  
 وحقيقة التعرّف جعل الذات شاربه لا خارج قد بقي الخارج بالتخصيص ويجعل فائدة  
 الاحتراز عن الضمير العائدة الى ما لم يختص بشئ قبله نحو ارجل قائم ابوه واظلم كان امك  
 ام حارب ونحوه رجلاً ونحوه رجلاً وابلها فضة ورب رجل واخيه فاه هذه الضمائر تكرر

فان قلت الاضفاء والضمير والشك والاشتداد في هذا المقام  
 يمكن ان يقتضي جميع القرينة ويدل على حكمه ان ما ذكره  
 في قيام القرينة قلته ان عراض على السكينة بقوله  
 وان لم يتم فيه قرينة كان ذلك واجبة ان تستلزم بشرط  
 الحذف الا ان اقتضاء نحو النسبة والارادة التخصيص  
 كما سبقت ان ذكرنا فلو ان ما ذكرنا في مقتضى  
 على تقدم وجه القرينة في هذا المقام  
 فان قلت الكلام ان مقتضى الحال على اصطلاح  
 هذه القرينة ان يقتضي بوجه القرينة والاضفاء  
 التخصيص ليس مقتضى الحال عند عدم القرينة مما يوجب  
 ان ذكر المسند اليه عند عدم القرينة مقتضى الحال  
 عليه عند التخصيص فلا يكون مقتضى الحال  
 عند عدمه  
 لا يرد على قوله نعم ان المراد كل  
 احد فان ذلك انما يكون اذا صلح لكل  
 منها او في ذلك المقام الذي ذكره والا  
 منبسطاً على كل احد عند عدم صلوحه لكل  
 كيف ينبغي ذلك المقام في قيام قرينة  
 احد في ذلك المقام الذي ذكره واشارته  
 خصوصاً عند تقدم الذكر واشارته  
 قال بعض تلامذة الشئ ذلك لا يرد  
 قد كان خطيباً في موضع من الشئ  
 في اول الملاقاة فاجاب بان الشئ  
 قرينة معينة يجوز ان يجعل كناية  
 عن انتفاء مطلق القرينة فان  
 ذكر الحقيقة واردة المطلق فان  
 طرق الحجاز والفرص اصطلاح  
 كلام المتخالف فلو اخرج الى تفسير  
 منه ومن معنيته ينفق ان لا ينفرد  
 كلامه بحدوده



اذ لم يسبق اختصاص المبرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه ورب شاة سوداء  
وسميتها لم يجز لان الضمير معرفة لموجوه التكررة مختصة بصفة هذه المذكورة في شرح الرضي  
عاما نقله الفاضل المحقق وفيه بحث من وجوه الاول ان معنى التعريف هو التعيين ان الاشارة  
الى معلوم خارج في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان بينهما في نفس هذا المعنى وجود  
في الضمير العايد الى التكررة فلا وجه للحكم بكونه تكملة التامة لما لم يعتبر مجرد الاشارة في الخارج  
فاعتبار تخصيص الغير الواصل الى هذا التعيين مستبعد جمعا على ان الفرق بين رب شخص  
كريم واخيه وبين رب كريم واخيه تحكم بحيث اذا لا اعتبار بالتخصيص اللفظي الثالث ان  
العرف باللام الحقيقية اشارة الى الحقيقة الغير الخارجية بمعنى الخصوص فاما تكلف الرابع  
انه كثيرا يغتر في التواني مالا يغتر في الاول ابل فمن ذلك كدلالة وسخلة بدمهم وان  
فني يهتأ انت وجارها ولا يجوز كل سخلة ولا اى جارها اذ لا يضاف كل واتى المفرد  
معرفة كما ان اسم التفضيل كذلك وفي عليه ابن عاظم في القاعدة الثامنة من البنا الناس  
من كتاب المنفى فلا يدل صحة رب رجل واخيه على كون الضمير تكملة على ما يشير اليه سوق الكلام  
على اننا لم صحة رب رجل واخيه عند الجمهور وانما صرح رب رجل كريم واخيه اما الاول فلان  
المذكور في كتب النحو وجوب نعت مجرد ورب ان كان اسما ظاهرا قال الدماميني وهذا  
من ذهب المبرد وابن سراج واكثر المتأخرين وفي البسيط انه من ذهب البصريين وخالف  
في ذلك لا غشش والفرأ والزجاج وابن طاهر وعرفي واما التامة فلما اشير اليه في القاعدة  
الهم الا ان ثبت انه لم يرد في الاستعمال اشارة وضعية قبل هذا احتراز عن  
التكرار المتعين عند المخاطب نحو جاني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع  
للاشارة الى مخصوص وفيه نظر لان الاشارة فيما ذكر بالوصف اعني تعريفه او هو اخوك  
والكلام في الاشارة باللفظ الهم الا ان يقال الاشارة باللفظ والوصف له مدخل في الاشارة  
فتعريفه لا فائدة للمخاطب جواب شرط محذوف والتقدير اذا عرفت ما ذكره فتقوله  
تعريف المسند اليه وكما اردت المسند والمسند اليه تخصيصا اردت الحكم بعد  
انما نسب البعد عنها الى نفس الحكم وفيه سبق الى الاحتمال تحقيقه تنقح العبارة واعلم ان القضية

هذا هو الوجه في قوله رب رجل كريم واخيه  
فان قوله رب رجل كريم واخيه هو الذي  
هو الذي هو الذي هو الذي هو الذي هو الذي  
هو الذي هو الذي هو الذي هو الذي هو الذي  
هو الذي هو الذي هو الذي هو الذي هو الذي

المستفادة من لفظ كذا انما هو باعتبار الغالب ولا يجوز ان يكون المسند من التوابع البينة  
للمسند اليه فلا يكون مقيما للمحكم كقولنا الاثنان وهو الزوج الاول وان المراد بالحكم  
في قوله اردت الحكم جعل ما يشتمل لازم فائدة الجنب فانه حكم ايضا كما صرح به الحكم الذي  
بين ذلك المسند والمسند اليه فقط على ان ما يتبادر من السوق وذلك لا يخصيب المسند  
والمسند اليه كما ينبغي بعد احتمال تحقق الحكم الذي هو فائدة الجنب كذلك ينبغي بعد احتمال تحقق  
لازم فيوجب كون افادته اتم فان لازم الفائدة في قولنا زيد حافظ للسورية ابوة في احتمال  
التحقق بالنسبة لا لازم الفائدة في شيء موجود والفائدة في افادة لازم في الاول  
انتم مراه في التامة لانه وضع بخلاف تخصيص التكملة برب ان التخصيص والتعيين في المعرفة  
بحسب الواضع لان موضوعه للعين من حيث هو معين بخلاف التكملة فان مدلولها  
وان كان معيناً في نفسه لان التعيين ليس بمعتبر في وضعها وقد يتركه الخطاب  
مع معين الى غيره اشارة الى ان ضمير تركة راجع الى الخطاب ويحتمل ان يرجع الى الاصل  
اي تركة الاصل ذهابا الى غيره ثم حق العبارة على ما ذكر في شرح المفتاح ان يقال معين  
اذ يقال مخاطبه وهذا الخطاب له ولا يقال مخاطب معه اللهم الا ان يجعل الظرف مستقرا ان كائنا  
مع معين او الكاين مع فينبغي ان يجعل الكاين بمعنى ما من شأنه ان يكون كما لا يخفى على  
الذوق السليم وقوله الى غيره اي مالا وموجها الى غيره على سبيل البدل اما اذا كان  
ضمير الخطاب واحدا واثنان فكون العموم على سبيل العموم فاما اذا كان جمعا فالظا اقصه  
غير معين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قبل لم يوجد في القرآن ولا في كلام العرب  
العرباء خطأ عام بصيغة الجمع وفيه نظر واعلم ان ضمير الخطاب موضوع بالوضع العام  
لكل معين مانع عن ارادة الضمير ان ارادته على ما هو المختار او موضوع لمعني كل لكن  
بشرط استعماله في جزئية المعنى فالخطا اذ لم يقصد به المعين يكون مجازا عما التقديرين  
تناهت حالهم الغطية في الظهور الغطية الشبهة من قطع  
الامر بالضم فظاعة فهو فضيع ان شئنيك شديدا جاوز المقدار و مراد النص من الحال  
في قوله تناهت حالهم فظاعة امرهم وقباحت شأنهم ووصف الشارح اباها بالظاعة



بناء على ما تعلم من المزوج في انشاء التمثيل للجزء العظمى من ان العرب اذا ارادوا بالمبالغة  
في وصف الشيء يشقون من لفظ ما يتبعونه به تاكيدا وتبيينا على ما ذكره في كتابه  
و يجوز ان يعتبر حذف المضاف او حيثية اي فظاعة حالهم الفظيعة او حالهم الفظيعة من حيث  
فظا عتوا وعلى كل من التوجيه لا يراد ان يقال صدق الشرطية لا يقتضي صدق المقدم فصد  
قوله ولو تترى مع جوابه المحذوف اعني لم ايت امرأ فظيعة وخوه لا يقتضي وقوع مقدر  
وهو روية كلاحه ليدل على غاية ظهور حالهم بل انما يدل لما كان الفصد بخطا تراه في العوم  
على كمال ظهور شناعة حالهم لدلائلها على ان فظاعة حالهم لا يختص برؤية احد دون احد  
بل كل من يراها فظيعة لفظ والمغنى اذا العموم في المعقول عند اعني ان اكرم  
او احسن اليه اظهر فان الاخراج في صورة الخطاب ينافي العموم الا ان يحمل على خلاف اللفظ  
وتعليق المعقول عن اللفظ بغاية يغيرها اللفظ المعقول عند اظهر من افادة المعقول اليه  
الذي هو خلاف الظاهر فاسد محض كما نرى هذا وقد يوجب تعلق الطرفين بالاخراج في  
صورة الخطا بان المنبادر منه تحقق صورة الخطا من غير تحقق معناه الحقيقي فكان  
قبلا كلف بصورة الخطا من غير ان يوجب معناه ليفيد العموم يعني انما غير هذه الصورة  
عن المغنى الحقيقي لبقاء الناقص العموم اذ لو كان الخطا على معناه الحقيقي لما ينافي  
لنا عندنا يشعر بذلك لفظ المعناه حيث قال فلا تزد مخاطبا بعينه كما سكر قلت  
ان اكرم او احسن اليه فصد الى ان سوء معاملته لا يختص واحدا دون واحد فان قوله  
بمنزلة قول المقص ليفيد العموم ولا احتمال لتعلقه بغيره لا ترد به ما وضع في معنى بعينه  
مع جميع شخصاته وذلك بانهم لا يخطوا المشخصات بما يمنع به تصور شخص عن وقوع الشركة  
مثلا فوضعوا العلم لذكر الشيء مع تلك الشخصات التي جعل هذا المفهوم الكلم  
مراعاة للاحظتها فلا يفرقنا وت الشخصات زيادة ونقصا نأجب بالضرورة على تقدير  
تسليمه ولا يلزم تعدد الاوضاع ولا كلية الموضوع له كما توهم لاهضاره المسند  
اليه قد سبق ان المسند والمسند اليه هما من اوصافه ولا شك ان المحرف هو المغير فتقوله  
اهضاره محمول على الاستخدام او على حذف المضاف ولعل المراد باهضاره المسند اليه ما يكون

سببا لا تتعالى في الجملة ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا  
فيها كما مر في في حاشية الطالع فلا يرد انه اذا قيل جاني زيد حال حضور المسند اليه في ذهن السامع  
لم يوجد اهضاره المسند اليه في قوله جاء زيد وهو راكب ان كان حاضرا في ذهنه فلا اهضاره ثانيا  
بضمير الغائب والا فلا ينافي بالضمير ولو قل بدل لاهضاره للاجتماع بهم مختص به كما  
اظهر بعينه حال من مفعول المصدر ان ملتصقا بعينه وشخصه فان يمكن اهضاره  
بعينه ابتداء بلفظ واحد من آه قيل المعرف بلام العهد الخارج وكذا الموصول والمعرف بالافاضة  
اذا اراد به المصروف الخارج في يحتاج الى العلم بالمعهود وان سلم انه لا يحتاج الى تقدير الذكر  
فلا اهضاره في هذه الثلاثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعم واعتذر بان الاهضار ثانيا لما  
يصح او يحسن اذا كان بعد لاهضاره ولا يمكن كونه بعد المحضورة في الجملة هذه القيمة مخن  
عن الاولين فيه بحث لانه اذا تركه القيد الاول ان يكون الكلام هكذا وبالعلمية اهضاره المسند اليه  
في ذهنا السامع باسم مختص به ان بالمسند اليه فلا سلم ان قوله باسم مختص به يعني عن قوله  
بعينه وابتداء وكيف واهضاره مخن الرجل في قولنا رجل جاني له درع باسم مختص لان لفظ رجل  
مختص بفرد لا بعينه بحسب الوضع كما ان لفظ زيد مختص بفرد بعينه وانما لا يكون مختصا  
ان لو اراد بلفظ الرجل فرد معين من افراده من حيث هو معين ولا يكون مجازا وبحسنا  
في الحقيقة وكذا المعرف بلام الجنس في قوله الرجل خبر من المرأة مثلا يختص بالجنس لا يطلق  
على غيره بحسب وضع واحد فلا يخرج بهذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه وما اجاب به  
الشريف في حواشي شرح المفتاح عن الكتابان المعرف بلام الجنس قد يقصد به فرد منه لا على  
التعيين بوضع واحد فيخرج بقيد الاختصاص ايضا كابر المعارف والكرات ففيه نظر لان  
المعرف حين ما يقصد به الفرد المنتشر مستعمل في الجنس الموضوع له والقصد الى الفرد انما يفهم  
من الفرائض الخارجية على ما سبقت تحقيقه ولا يقال فليكن الكلام عند ترك القيد من الاولين  
هكذا وبالعلمية لاهضاره المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص بالمعنيين الشخص المانع صورة  
عن وقوع الشركة فيفسر فمع البحث لانا نقول سواء الاغناء انما يوجب اذ كان فيها من قيود التعريف  
على الوجود الذي ذكر فيه متعينا عن قيد آخر من كونه لا اذا امكن ان يقيد بقيد عاوم سقط الاحتياج



الى قيد آخر وانت قد تحققت من كلام الشان ضمير به في قوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه  
 لا الى المعين من حيث هو معين على ان في الصورة المذكورة ايضا اعتبار قيد النفس تحققت  
 فلا اغناء اصلاً وبهذا التفسير ظهر ان قول الشان في تقرير السؤال لان الاسم المختص شيء معين  
 ليس الا العلم فيه سماعه وانما مقتضى السؤال ان يقول لان الاسم المختص المسند اليه  
 قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود اذ توجه الجواب اننا لانم اخصار الاسم المختص في العلم فان  
 المراد بالاختصاص في الجملة والرجحان مختص به تبع بطريق الغلبة الاستحسان وان كان في  
 الاصل موضوعاً لذات له الرتبة الكاملة مطلقاً مع انه ليس بعلم لوقوع صفة تمثل الركن  
 لا يخرج بقوله باسم مختص بل بقوله بعينه ان نظر الى مفهومه كما في الاصل وبقوله ابتداء  
 ان نظر الى الخصوص العارض بحسب الاستعمال كما هو الظاهر ولو سلم ان الاسم المختص شيء ليس  
 الا العلم بناء على ان يراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع فليكن الفرض الاصل  
 من ذكر القيد بن الساتين تحقيق مقام العلمية غاية ما في البتة انما بعد ما ذكرنا من الفرض  
 اسند ان رجوع اليها لكونها سابقين في الذكر اخرج بعض ما يخرج بالقيد الآخر وليس  
 بخذور وبما اشترنا به من توجيه الجواب المنفي اندفع لزوم استدراك احد القيدين الاولين  
 لعينه بعينه وابتداء بخلاف ما وجهه به الفاضل المحيى فانه لا يرفع الاستدراك قيد  
 الابتداء كما لا يخفى لانا نقول هذا موقوفاً على اخراج الامور المذكورة بتقدير  
 الابتداء موقوفاً على وفيما ياء الى بعد التفسير المذكورة لانه لا بد من اعتبار الاولوية  
 في معنى الابتداء وقد فقد لكن هذا موقوف على ان المراد بالاختصاص الاختصاص بحسب  
 الوضع والا فلا حضار بالمرحى باسم مختص وليس تفسير لفظه لتوقفه على ملاحظة الغلبة  
 وخصوص الاستعمال ووجه توقف خروج الامور المذكورة على تفسير ابتداء بما ذكره  
 ان لو فسر باول مرة كما ذكره ان ارجح لم يخرج لما تحقق في الاعتذار ارباق  
 وبعد البتة والى اللبنا تصغير الى على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يرفع اول  
 المصغر وحده يقع على فتحه الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف في آخره  
 كما فعلوا ذلك في نظائره من الازياء وذاياك والمعنى بعد الحطة الصغيرة والكبيرة الى

في قوله باسم مختص به  
 في قوله باسم مختص به  
 في قوله باسم مختص به

من فصاحة شائع كيت حذفت الصلة ايها ما لتقصو العبارة عن الاحاطة بوصف الامور الذي كنه  
 بها عنه وفي ذلك من تفخيم امره ما لا يخفى وما سواه انما وضع ليستعمل في شيء بعينه فان  
 قلت تعين مطلق المعرفة سابقاً بقوله ما وضع يستعمل في شيء بعينه يدل على دخول العلم فيه  
 وقوله ههنا وما سواه يدل على خروج العلم عنه فقد تناقض كلامه قلت المراد من التعريف  
 السابق ان المعرفة ما وضع لهذه الغرض سواء كان الموضوع له كلياً او جزئياً وما ذكره ههنا وما  
 سواه انما وضع لمفهوم كلي يستعمل بتقريره المقام فلا تناقض نعم كلامه بينه عما ذهب به غيره  
 والتحقيق ان الوضع عام والموضوع له خاص وهو المعنى الذي جعل المفهوم الكلي مرة ملاحظة  
 عند الوضع ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرنا اولاً وذلك لان قيداً لا يتبدل عما ذكره  
 هذا القابل يخرج سائر المعارف ولا يكون لقوله باسم مختص قابلية سوى تحقق المقام وانما على  
 ما ذكره ان ارجح فالاسم المختص وان كان مخجراً لئلا يكون لكل من القيد بن الساتين بعد  
 تحقيق المقام مقابل يستند اليه اخرج لتقدمه في الذكر على ان الاختصاص في العلم ليس في اول زمان  
 ذكره بل بعد تذكره الوضع لانه سبق بتقدير العلم به ولئن اغض عن ذلك فلا حضار  
 اول زمان الذكر متحقق في ضميره المتكلم والمخاطب اذا لا يفهم منها فيه الا المتعين فليست امل  
 نحو قل هو الله احد فيحمل ان يكون مبتدأ والله خبره واحده خبر ثانياً او بدل من الله  
 بناء على حسن ابدال التكررة الغير الموصوفة من المعرفة اذ استفيد منها ما لم يستفد من المبدل  
 منه كما ذكره الرطبي ويحتمل ان يكون ضمير الشان والجملة خبره وتفسير الاحدية بحسب الوصف بعينه  
 انه اخذ في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرها او بحسب الذات اي لا تركيب فيه  
 اصلاً وعلى الوجهين يظهر قابلية حمل الاحد عليه فيه ولا يكون مثل زايده احد فانه اصله  
 الآله حذفت المفعلة وعوضت عنها حرف التعريف قيل عليه كان اصله هو الآله مفعلاً باللام لم يكن  
 حرف التعريف عوضاً عن المفعلة المحذوفة لاجتماعها في الاصل وجوابه بعد تسليم عدم جواز اجتماع  
 العوض والموضوع عنه ان حرف التعريف في الآله من قوله اصله الآله من الحكاية لانه الحكيم والمراد  
 ان الله اصله آله منكم كما ذكر في تفسير القاسمي وانما دخل حرف التعريف في خبر المبتدأ افادة للحصر  
 كما زيد الا مبر اشارته الى عدم ارتضاء قول سيبويه بانه يجوز ان يكون اصله لاه يليه بمعنى شئ

في قوله باسم مختص به

في قوله باسم مختص به







عند اطلاق علم الشخص من قبيل مستتبعا التركيب واطلاق الكناية عليه علم سبيل التشبيه  
او استعمال الكناية في مجرد معنى الخفاء فتأمل بقى منها بحث وهو ان قوله وجب ان يعلم  
مناقض ما صرح به في البيان في اثناء تحقيق قوايد القيود المذكورة في تعريف الحقيقة  
فان القول بكون الكناية حقيقة غير صحيح لان الكناية لم يستعمل في الموضوع له والجواب ان الكناية  
ذكر في شرح المفتاح في مفتاح الاصل الثالث من علم البيان ان لمع في تقرير الكناية طريقين  
احدهما انه استعمال اللفظ غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع وثانيهما انه استعمال  
اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل لينتقل الى غير الموضوع له لللازم المتق  
فما ذكره في اشارة في البيان مبني على المذهب الاول بناء على ان المقصود ما لا يشار اليه  
اشار في بحث الكناية من هذا الكتاب وما ذكره في قوله وما يجب ان مبني على المذهب الثاني  
او ابراهم استدلاله ذكر ان اشارة في شرح المفتاح ان الاصل ترك الابرار الى الاعلام  
ونحوه وعليه اطبقوا شرهم وفي بحث اذ في لفظ الابرار نكتة سرية مفقودة في لفظ  
الاعلام ومع ابناء لان التبرك والاستدلال في كونها من الاغراض المطلوبة بالذكر والاحوال  
المقتضية له بحيث يكتفي فيه اقتضاء الذكر ابرار ما حتى يتعين الحكم في الاعلام ونحو الطريق  
الاول ولو بدل لفظ الابرار بالاعلام لغات هذه الابرار وغير ذلك مما يناسب اعتباره  
مثلا التنبيه على غباوة المخاطب بان لا يتبين عنه المسند اليه الا باسم الذي يخصه  
لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين اشارة الى ان التعريف انما هو بحسب معرفة  
المخاطب ولذا قال الادباء المعرفة ما يعرفه مخاطبك ثم الموصول وذو اللام  
سواء خلافا لابن كيتش وابن السراج فان ذال اللام اعرف من الموصول عندهم والكوفيين  
فعندهم الموصول اعرف من ذي اللام ولذا صح جعل الذين يؤكده آه هذا  
انما يدل على ان الموصول ليس باعرف من ذي اللام بناء على ما نقرر من ان الموصول لا به  
ان يكون اعرف من الصيغة او ساويا لها ولا يمنع اعرفية ذي اللام كما هو مذهب ابن كيتش  
وابن السراج فكانت بنى الكلام على ان انتفاء اعرفية ذال اللام من الموصول ظاهر ولذا لم يقل  
بما غيرها بخلاف العكس فلا استدلال بالآية ناظر اليه وتعرفي المضاف كسرى المضاف

اليه خلافا للمبرد فان تعريف المضاف النقص من تعريف المضاف اليه عنه لانه يكتسب منه ولذا  
يوصف المضاف الى المضمير ولا يوصف المضمير فانه وان تخصص بكونه مضمرا وبالكلا اشارة  
لانه لا يلزم في التخصص ان يصير ظرفيا حقيقيا بل يحصل بنفسه شيوع لانه شيوخ  
لان التخصص فيه ان لم يعتبر في اصل وضعه التخصص وان جاز ان تخصص بحسب  
العارض كما في الصورة المذكورة لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى  
الصلة الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند اليه معرفة والحق تعيين وجوه  
التعريف كما اشار اليه اشارة في مفتاح البحث فلا يرد ان يقال جاز ان يجعل تلك الجملة منفردة  
للمشكلة فلا يتعين الموصول ثم المرجح في الجملة كافة المقضية فلا يتوجب ان ما ذكره لا يتغير  
كون المسند اليه موصولا لجواز ان يكون ما يحرك عليه الموصول نحو الرجل الذي قدم عليك  
كريم اذ ذكر الموصول لما كان لازما فالأقتضار عليهم مع افادته ان ارجع على ان اجزاء الموصول  
لا محالة انما يكون على قسم من اقسام المعرفة عن الموصول فهذه الغاية اذ اقتضى المقام خصوصية  
ذلك القسم والمفروض عدمه كما لا يخفى فتدبر الذي كان معناه ان جعل عالم ينقص عن قولنا  
معنا جينا من رجل عالم فلا بد من امر آخر ترجح طريق الموصولة اذ الظاهر ان المقضية اما  
موجبة او مرجحة ولا يكتفي بمجرد الملازمة والملازمة الذين في ديار الشرق لا يعرفهم اولاً ففهم  
هذا المثال فانه عدم علمها معا وان جاز ان يلاحظ فيه تارة عدم علم المتكلم فقط وعدم  
علمها كما ينبغي عنه الخبر والا وانه ان يمثل عدم علم المتكلم بقوله الذي كانوا معكم امس اعرفهم  
لعلة جدي وان المالم يجعل عدم التعرض لما ذكرته اذ لم يكن للمتكلم علم بغير الصلة  
لا يتأتى منه الحكم على الموصول بشيء وان كان الشيء معلوم الثبوت لانه المراد بالاحوال التي  
فرض انتفاء علم المتكلم بها التي يصح اعتبارها في جانب المسند اليه لعينيه عند افادة الحكم  
للمخاطب ومفهوم الخبر لا يصلح ان يجعل عنوانا للموضوع ولا في الجملة فتدبر  
واستحسان التصريح بالاسم فيه اشارة لان المراد بالعرض ما يكون باعثا على ايراد الموصول  
سواء كان غاية يقصده حصولها وقابلية مرتبة عليه لزيادة التقرير او لم يكن كذا وهما  
بحث وهو ان مجرد استحسان التصريح بالاسم لا يفيده اختيار الموصولة على ما سواه من الطرق



نعم قد ذكر رحمه الله في شرح المفاتيح ان الافتقار يتحقق بمجرد الملازمة والمثلية فلا تراهم في المقضي  
 لكن لا يخفى ان المكسب يفتقر لا يفتقر الا اقتضاء الا اذا كان المقضي رجحان في الجملة كما ينبغي  
 عنه قوله في مقتضيات ذكر المسند اليه ان المقضي اعم من الواجب والمرجح اللهم الا ان يكتفي  
 بالرجحان بلاضافة فكلما كان المضاف اليه اكثر كان الاقتضاء اتم واو قرا في تعريف الغرض  
 آه وجه تقديم على القولين الاخيرين ان الحق من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من ساند  
 والمسند اليه لا فائدة ذلك الحق فيحمل التفسير على تفسيره اولا واورد حكاية شرح  
 وجه ان رجلا اقر عند الشرح بشيء ثم انكر فقال له شرح شمر عليك ابن اخي خالك  
 آخر شرح التطويل ليحول عن النصير بسبب الحاجة الى المتكلم لكون الكلام جمدا  
 الا طرأ ادخل لا يتعلق في رتبة الكذب فهذه الحكاية متعلقة باستحسان التصريح فان  
 جعلت الآية مثالا لزيادة التفسير والاستحسان معا كان نظم الكلام رجحانا وان قصرت  
 بزيادة التفسير كما توهم وقع بين الحكاية ومعلقها فاصلا لجهنم ان قلت ليس  
 في لفظ زينا استحسان فكيف يقع الآية مثالا قلت للاستحسان نصير اسم امرأه  
 في الحكم بالمراودة والاختيار في طلب الموافقة ولقد نزلت مع الفؤاد نزلت  
 باليد اي ضربت بالماء في البر ومركبها يميل والغواة جمع غاو والاساحة اخراج  
 المكسب الى المربع والشرح المال التائم والحفظ النظر والافاضة من اضافة الصفة  
 الى موصوفها وقبل شرح الخط بمعنى النظر التزم الى ما وقع القصد عليه من قولهم  
 امر سرج ان سر يكذا في الدويان والصحاح ناقبة سرمة وسرمة اي سرقة والعصا  
 بضم العين والصاد المهملة ما يسيل من عطر العنب ونحوه والمراد بالحاصل والى العنق  
 والاقام بفتح المعزة الاثم كذا في الدويان وفي الصحاح ان اجزاء الاثم وحاصل المعنى مثبت  
 مع الغواة وسبب في كسبيل اللذات هو النفس حتى بلغت اقصى ما يبلغه الانسان  
 في شبابها ففاجلت ووقفت ان حاصل ما سميت كان انما وضلا لا وذنبا ووبالا  
 ان الدنيا تروى من البيت نروى بضم ناء الخطاب من الازالة التي مستعدة لتثنية مفاعيل  
 هو الرواية وهو النسب وراية ايضا وان جاز الفتح بان يكون من الروية بمعنى الاعتقاد

ووجه تقديم على القولين الاخيرين ان الحق من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من ساند  
 والمسند اليه لا فائدة ذلك الحق فيحمل التفسير على تفسيره اولا واورد حكاية شرح  
 وجه ان رجلا اقر عند الشرح بشيء ثم انكر فقال له شرح شمر عليك ابن اخي خالك  
 آخر شرح التطويل ليحول عن النصير بسبب الحاجة الى المتكلم لكون الكلام جمدا  
 الا طرأ ادخل لا يتعلق في رتبة الكذب فهذه الحكاية متعلقة باستحسان التصريح فان  
 جعلت الآية مثالا لزيادة التفسير والاستحسان معا كان نظم الكلام رجحانا وان قصرت  
 بزيادة التفسير كما توهم وقع بين الحكاية ومعلقها فاصلا لجهنم ان قلت ليس  
 في لفظ زينا استحسان فكيف يقع الآية مثالا قلت للاستحسان نصير اسم امرأه  
 في الحكم بالمراودة والاختيار في طلب الموافقة ولقد نزلت مع الفؤاد نزلت  
 باليد اي ضربت بالماء في البر ومركبها يميل والغواة جمع غاو والاساحة اخراج  
 المكسب الى المربع والشرح المال التائم والحفظ النظر والافاضة من اضافة الصفة  
 الى موصوفها وقبل شرح الخط بمعنى النظر التزم الى ما وقع القصد عليه من قولهم  
 امر سرج ان سر يكذا في الدويان والصحاح ناقبة سرمة وسرمة اي سرقة والعصا  
 بضم العين والصاد المهملة ما يسيل من عطر العنب ونحوه والمراد بالحاصل والى العنق  
 والاقام بفتح المعزة الاثم كذا في الدويان وفي الصحاح ان اجزاء الاثم وحاصل المعنى مثبت  
 مع الغواة وسبب في كسبيل اللذات هو النفس حتى بلغت اقصى ما يبلغه الانسان  
 في شبابها ففاجلت ووقفت ان حاصل ما سميت كان انما وضلا لا وذنبا ووبالا  
 ان الدنيا تروى من البيت نروى بضم ناء الخطاب من الازالة التي مستعدة لتثنية مفاعيل  
 هو الرواية وهو النسب وراية ايضا وان جاز الفتح بان يكون من الروية بمعنى الاعتقاد

والغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش والمرع في اللغة الالتقاء  
 على الوجه للاهلاكة فيما نحن فيه اما حقيقة او عبارة عن هلاكة الاموال او عوارض النفس  
 كالامراض على سبيل المجاز فاشارة الى الاول بقوله ان تملكوا الى الله بقوله او تصابوا  
 وجواب ان العرق والذوق آه وقد اجيب بان التنبيه على الخطأ الذي ذكره هو  
 اما ان يحصل من ذكر الظن الشعر بالظن او بفهم في العرق خطأ المخاطب في مثل هذا الظن  
 مثل هذا الكلام وعلى كلا التقديرين لا خفاء في لزوم تحقق الايمان فيه وانما رده مع اثبات  
 التنبيه المذكور من دفع واما ان يحصل من مجموع الكلام فيرد عليه ان الكلام في معان  
 الموصولية ومقتضياتها لا في معان الكلام الذي فيه الموصول الى وجه بناء ظاهر  
 قوله فيمليها فان فيه ايماء الى ان الخبر المنبئ عنه امر من جنس العقاب ونظائره يدل على ان  
 المراد ههنا لا وجه الخبر المنبئ وانما قدم البناء اشارة الى ان ايماء الموصول الى خبر من  
 حيث ايراد التكلم وبنائه الى عليه كما قيل مثله في تعريف العلم بحصول صورة الشيء  
 كالارصاد في علم البديع وهو ان يجعل قبل الخبر من الفقرة او البيت ما يدل عليه  
 اذا عرفت الروي نحو قوله تعالى وما ظنناهم ولكن كانوا انفسهم يظنون الى التعريف  
 بالتعظيم اه اعترض عليه الفاضل المحض بان حصول هذه المعاني جعل الايماء ذريعة  
 اليها يحصل بالايماء بالمعنى المذكور كما اذا اخبر الموصول وبدر الجملة الاسمية بالفعل فلا يصح  
 جعلها ذريعة اليها اجيب بان هذه المعاني يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول  
 مع صلبه والاول هو المستفيض عن اعتبار الايماء واما الثاني فهو موقوف على اعتبار الايماء قطعاً  
 مثل تعظيم شعيب عليه السلام يحصل من مجموع الكلام اعني نسبة الخسران الى مكاتبه  
 ولا حاجة في ذلك لا اعتبار الايماء ومن نفس الموصول ايضا بان يعتبر ايماءه الى ان الخبر من  
 جنس الخسرة والخسران فيتمسك بذلك الى التعريف بتعظيمه ولولم يعتبر هذا الايماء يمكن ان  
 يصل اليه من نفس الموصول كما لا يخفى ولا شأن ان الكلام في المعاني الموصولية لا مجموع الكلام الذي  
 يكون الموصول من جملة فاندفع الاعتراض فاشكل على الامر في نحو ان الذي سمي اسماً اجاباً  
 عنه الفاضل المحض بان المراد من العلة علة اسناد الخبر الى المبتدأ وبنائه عليه لا علة بئوته له

ووجه تقديم على القولين الاخيرين ان الحق من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من ساند  
 والمسند اليه لا فائدة ذلك الحق فيحمل التفسير على تفسيره اولا واورد حكاية شرح  
 وجه ان رجلا اقر عند الشرح بشيء ثم انكر فقال له شرح شمر عليك ابن اخي خالك  
 آخر شرح التطويل ليحول عن النصير بسبب الحاجة الى المتكلم لكون الكلام جمدا  
 الا طرأ ادخل لا يتعلق في رتبة الكذب فهذه الحكاية متعلقة باستحسان التصريح فان  
 جعلت الآية مثالا لزيادة التفسير والاستحسان معا كان نظم الكلام رجحانا وان قصرت  
 بزيادة التفسير كما توهم وقع بين الحكاية ومعلقها فاصلا لجهنم ان قلت ليس  
 في لفظ زينا استحسان فكيف يقع الآية مثالا قلت للاستحسان نصير اسم امرأه  
 في الحكم بالمراودة والاختيار في طلب الموافقة ولقد نزلت مع الفؤاد نزلت  
 باليد اي ضربت بالماء في البر ومركبها يميل والغواة جمع غاو والاساحة اخراج  
 المكسب الى المربع والشرح المال التائم والحفظ النظر والافاضة من اضافة الصفة  
 الى موصوفها وقبل شرح الخط بمعنى النظر التزم الى ما وقع القصد عليه من قولهم  
 امر سرج ان سر يكذا في الدويان والصحاح ناقبة سرمة وسرمة اي سرقة والعصا  
 بضم العين والصاد المهملة ما يسيل من عطر العنب ونحوه والمراد بالحاصل والى العنق  
 والاقام بفتح المعزة الاثم كذا في الدويان وفي الصحاح ان اجزاء الاثم وحاصل المعنى مثبت  
 مع الغواة وسبب في كسبيل اللذات هو النفس حتى بلغت اقصى ما يبلغه الانسان  
 في شبابها ففاجلت ووقفت ان حاصل ما سميت كان انما وضلا لا وذنبا ووبالا  
 ان الدنيا تروى من البيت نروى بضم ناء الخطاب من الازالة التي مستعدة لتثنية مفاعيل  
 هو الرواية وهو النسب وراية ايضا وان جاز الفتح بان يكون من الروية بمعنى الاعتقاد



فلا اسكال كما فعله وفي بحث اما اولاً فلا اذا اراد بالاياء الى علة بناء الخبر الاياء الى  
ذات العلة ففقدنا ما مصرح به فلا يحسن الاياء وان اراد بالاياء الى علة ما من جهة ات  
ترتيب الحكم على المشتق وما في حكمه بغير علة الماخذ ففقدنا ان ذكر الترتيب انما يدل على  
علية الماخذ لثبوت الخبر لا لثباته واسناده على انه يفوت جعل الاياء ذريعة الى التعظيم  
مثلاً لان التعظيم انما يتوصل اليه بذكر العلة كما اعترف به نفسه سواء اوجع الى العلية  
ام لا واما ثانياً فلان الظاهر ان الباعث في نفس الامر على ربط الخبر في قوله ان الذين  
يستكبرون والآية بيان سواء حال المستكبرين وفي قول الشاعر ان الذين سجدوا للسماء  
البلية بيان رفعة شان الشاعر وهكذا في البواقي الا انه لا يحفظ المتكلم استبعاد الكفار  
بعث مجرد ذلك على ربط دخول جهنم بهم ولا يحفظ سجدوا للسماء مجرد حمل مجرد ذلك على ربط  
بناء بيت الشريعة فان هذا بعبارة جملتها لا يخفى على المتصفح قائل ومن الناس  
من اقتنع اثره آه اراد به العلامة الرمزية وقد ينهك في اوائل تجميع الاسناد الى  
الحقيقة والجازان اشارة المحقق يعتبر في مثل هذا التركيب مضمون الجار والمجرور  
مبتدأ وما بعده خبره ان بعض الناس يقول كذا لا بالعكس حتى يرد انه لا يتصور  
لمثل هذا الاخبار فائدة ويمكن ان يجاب في هذا المحل بوجه آخر وهو ان الاخبار  
بالبعضية للتعجب واستعظام ان يخص بعض من الناس باثبات غيره في مثل  
هذا الكلام فانه بناء في الالف بنية بحيث كان ينبغي ان لا يعد من انصف به من  
جنس الناس لكن لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرده في جميع المواضع كما لا يخفى  
بخلاف التوجيه الذي ذكره اشارة وسوق الكلام ينادي على فاد  
هذا الرأي اذ اشارة لفظة ثم واسم الاشارة القريبة في قوله ثم ينفرع على هذا بعد  
الاشارة البعيدة في قوله وان يومي بذلك الى جعل المسند اليه موصولا بكاد  
يصريح بالاشارة الى الاياء الى محسوس غير مشاهد فيه اشارة الى ان حق  
الترتيب بتقديم المحسوس على المشاهد وان تابع القوم في العكس حيث قال الا شاهد  
محسوس وقد يقال انه بتقديم المشاهد على المحسوس وهو لا شتم على من المحسوس

هذا الكلام في بيان ان الاشارة في قوله ثم ينفرع على هذا بعد  
الاشارة البعيدة في قوله وان يومي بذلك الى جعل المسند اليه موصولا بكاد  
يصريح بالاشارة الى الاياء الى محسوس غير مشاهد فيه اشارة الى ان حق  
الترتيب بتقديم المحسوس على المشاهد وان تابع القوم في العكس حيث قال الا شاهد  
محسوس وقد يقال انه بتقديم المشاهد على المحسوس وهو لا شتم على من المحسوس

ثم ذكر المحسوس فعاله ان يراد بالمشاهد العلوم بغير الكثرة استعمال فيه ولو مجازاً  
واما الفرض الموجب له او المرجح فقد اشار او رد عليه ان كل ما اشار اليه المحسوس من مرجح  
لا موجب نعم قد اشار الى ان في نفي آخر البحث حيث قال اولاً لا يكون طريق الاحضار  
سوى الاشارة الى الفرض الموجب ويمكن ان يقال قصد الكمال التميز غرض موجب قائل  
مثل شيبان شيبان بن ثعلبة من ذهن كذا في القاموس الذي في الصحاح وشيبان  
حي من بكر وهما شيبانان شيبان بن ثعلبة وشيبان بن ذهل بن ثعلبة وقد جوز  
ابن جنه في التنبية على مثل الحجة ان يكون وزن شيبان فعلان من شاب يشيب  
وان يكون فيعلان من شاب يشوب فحذف الواو بعد قلبها ياء كما في ميت وميت ثم قوله  
من مثل شيبان اما خبرتان او حال على سبيل التداخل والتراخي واما جعله ظرفاً لقول  
مستقلاً بفرد ان ممتازاً منهم فليس بحسن لان مقام المخرج يقتضي ان يثبت المدح  
الفردية في المجالس بالقياس الى كافة الناس لا بالقياس الى مثل شيبان فقط كما  
لا يخفى الى ان بينه الكلام على ادعاء اشتراكه في مثل شيبان ممتازاً عن سواهم المحض  
فتبصر ومحاشيتان بالبادية يمكن ان يقال انما لم يقل شجران مع ان الضال تخفف  
اللام والسلم نوعان من الشجر فالفرد الضالة والسلم اياء الى ان المراد بالفضال والتلم  
الذين حكم على مثل شيبان بانهم مقيمون بينهم فردان من ذنوب النوعين يعني انهم كانوا  
كذلك في نفس الامر وهكذا كما نقول رايت رجلاً اذ رايت زيباً نظير علم المعاني  
انه آه الحق ان القرب والبعد والتوسط ان جعلت داخلية في مقام اسم الاشارة كان  
هذا بحثاً لغوياً وذكر توطئة لما يتفرع عليه من مباحث الخواص وان جعلت خارجية  
غرضاً بقصد البلاغة بحسب مناسبة الالفاظ في قلة الحروف والكثرة والتوسط  
كان من علم المعاني وعلم المعاني حيث انه آه هذا هو الحق واما ما ذكره الفاضل المحقق  
من ان ذكره في الالفاظ كلها فاجوابه بالانحراف ولا ضير الا يرى انهم جثوا على علمه  
اليه وتعريف بغيره وتكبيره وجميع ذلك يدل على معانيه بطريق الوضع الا انه اذا  
اعتبر فيها ما ذكره اشارة من الاعتبار حصل من زاوية علم الوضع يتعلق به نظر علم المعاني



عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون من جملة ما يدل على الاوصاف فلا يناسب ان يجعل  
 مشارا اليه لعدم صحة التعقيب بل المتكلم ان يقول وهو المتقون اجيب بان المراد ذات الموصول  
 من غير ملاحظة المضمون الصلة بقرينة عمه الايمان من جملة الاوصاف التي عقب بها المشار  
 اليه وانما لم يعتبر عن تلك الذات بنفس الموصول بقرينة ذكره بدون الصلة واما عدم جعل  
 المشار اليه هو المتقين فبناء على ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعاً عن المتقين  
 على سبيل الاستيناف مرفوعاً بالابتداء مخبراً عنه بواو كسر على هذا وان يجعل جارياً عليه  
 كما ذكره في الكشاف في فعل التقدير التام بحسن ان يجعل الاشارة الى احد حيا اشارة الى الآخر  
 من غير تكليف لان الصفة والموصوف في حكم واحد واما على التقدير الاول فليس بذلك  
 الحسن لان المراد بالشار اليه هو المعنى الذي يشير باسم الاشارة الى لفظه كما ينبغي عنه قوله عقب  
 المشار اليه باوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين وان اتحد  
 في الواقع ذاتاً فليشأمل او نحو ذلك مثل ان يقصد به شدة ذكاء المخاطب وقوة  
 ادراكه كقولك في مسئلة نتجها العقول هذه المسئلة متحققة عندك شبر لان المسئلة  
 التي نتجها العقول كالمحسوس المشاهدة عنده ونحو ذلك قال الشاعر في شرح المفسر  
 وما يجب التنبه له ان ما يورد في امثال هذه المقامات من الآيات والآيات امثلة لا شواهد  
 حتى يتوهم باحتمال الغير وان لا امتناع في جميع مثال واحد بين كثير من اللطائف والاعراض  
 فان مبني تلك الاقتضاء وكون التراكيب لما يذكر من الاعراض على مجرد المناشئة والافن ابن البشر  
 ان مقتضى المتكلم ما ينسب اليه من الاعتناء فلما حفظ على هذه التكنة فلما وافق نفع  
 واحداً كان او اثنين الظاهر ان اراد فرداً واحداً او فردين او افراداً كما يدل عليه قوله  
 في شرح المفسر واما لا حقيقة معينة من الحقيقة فرداً او فردين او اكثر فبغير مسامحة  
 اذ الظاهر ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من الشخص لان الحقيقة المعنوية  
 الا ان يحمل الحصة فيما سبق على المجموع المركب مجازاً من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد  
 تقرر ان المبرود في العهد الخارجي هو الحصة مع العوارض في لا تسامح في قوله واحد كان آه  
 كناية عن هذا من اقام الكناية المصطلح وهو كناية المظن بما غير صفة ولا نسبة وعنوان

هذا هو المقصود من قوله المشار اليه  
 وهو الذين يؤمنون من جملة ما يدل على الاوصاف  
 فلا يناسب ان يجعل مشارا اليه لعدم صحة التعقيب  
 بل المتكلم ان يقول وهو المتقون اجيب بان المراد ذات الموصول  
 من غير ملاحظة المضمون الصلة بقرينة عمه الايمان من جملة الاوصاف التي عقب بها المشار اليه

ينبغي في صفة من الصنف اختصاص لموصوف معين فيذكر كذا الصنف لينتقل بها الى الموصوف  
 فان التجر يد من الصنف المختص بالذكر كما اشار اليه بقوله لك التجريد انما كان للذكر بمعنى  
 لما كان التجريد مختصاً بالذكر علم ان مطلقاً بما كان هو المذكور وهو ليس بذكر صريح  
 بل ذكر ملزوم وهو التجريد اول الاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسئلة الاضافة  
 اما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف او بيانها من مفهوم هو سمي الاسم المجرد عن اللام  
 ثم اقتضاء الاشارة الى نفس الحقيقة التعريف باللام انما يظهر اذا لم يوجد علم الجند واللام  
 فيه اشارة الى نفس الحقيقة لكن نحو هو اللفظ لا الالة يعني بطلاق المعرف باللام آه  
 دفع لما يتبادر من ظاهر قول النص وقديماً لواحد آه من ان المعرف باللام الحقيقة  
 في العهد الذهني مستعمل في مجموع الماهية والعوارض فهو من قبيل اطلاق العام واردة  
 الخاص ووجه الدفع قل من كلام والتحدة اما على صيغة اسم الفاعل من الاتحاد بالياء  
 والادال المهملة كما ينبغي عنه قوله في التعمد باعتبار الوجود او على صيغة المفعول  
 من الاتحاد بالمعجيتين والمعنى واضح يقع هنا بحث وهو ان مدلول الاسم لما كان هو  
 الفرد المنتشر عند اشارة كما سبصر به ولا شك ان مدلول اللام هو الاشارة الى  
 مدلولها صحيح الاشارة بنفس الكلمة الى الفرد المنتشر واطلاق المعرف باللام عليه من حيث  
 هو حقيقة فاي حاجته الى ما ذكر من القرينة فتأمل فجاء التعمد باعتبار الوجود  
 انما جاء التعمد باعتبار ان المراد الفرد المنتشر الذي يصلح ان يكون هذا وذلك لا المعين  
 الشخص حتى تكلفوا ما تكلفوا حيث قالوا الحضور الذهني يعتبر في المعرف وفي  
 المنكر وقيل حيث اولوا بالمعارف ما وقع صفة له من الجملة كما يشعر لفظ الانفا  
 حيث قال والمعرف باللام قديماً لواحد باعتبار عهده في الذهني بعمان قال وان  
 كان باللام فاما الاشارة لا مبرود بيك وبين مخاطبك واما الادادة نفس الحقيقة  
 يعامل معاملة الفكرة كثيراً واعلم ان المصادر التي ليس فيها شايبة الوحدة كذكره  
 ورجوعه وبشرى اذا عرفت بلام الجنس وقصديراً الى الماهية من حيث لا فرق بين معرفها  
 ومنكرها الا باعتبار ان في المعرف اشارة الى حضورها دون المنكر على قياس اسم الجنس

ولا يخفى في الاضافة الى الماهية انما كان للذكر  
 من الماهية فان الماهية نفسها ما وضع  
 المصطلح بانها دون الاضافة الى الماهية  
 كما لا يخفى في كون الحقيقة اسم خاص

انما هو المقصود من قوله المشار اليه  
 وهو الذين يؤمنون من جملة ما يدل على الاوصاف  
 فلا يناسب ان يجعل مشارا اليه لعدم صحة التعقيب  
 بل المتكلم ان يقول وهو المتقون اجيب بان المراد ذات الموصول  
 من غير ملاحظة المضمون الصلة بقرينة عمه الايمان من جملة الاوصاف التي عقب بها المشار اليه



المتكرر والمعرف بلام العهد الذهني فكما يجوز ان يعامل المرفق اذا اراد به الفرد المنتشر معاملة المتكرر  
 كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر الا ان وروده في الاستعمال غير متحقق  
 بخلاف الاول فانه مشهور ولقد امر على التمسك بآية فضيت ثم قلت  
 لا ينبغي ثم عرف عطف اذ الحق علامته الثانية تختص بعطف الجملة وقوله لا ينبغي  
 بمعنى لا يريد بل يريد غيري من عناءه اي قصده واراده او لا يريدني الاشتغال به  
 والانتقام منه من عناء الامراي اعني وفائدة ثم في البيت بيان تفاصيل الامر  
 اعني المرو والامضاء كان الثاني اعظم من الاول تشبيها لتباعد ما بينهما في الفصل بتباعد  
 ما بين الحادثين في الوقت لا توقيت فيه اي لا تعيين يقال وقت اذا عده وعين  
 فان تعيين الحادث بالوقت وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين انعت عليهم قوما بآياتهم  
 فصيح توصيف بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغل في الابهام وقد جعل  
 غير معرفة بناء على اشتراك المنعم بغير تية للمفضول عليهم فيعرف في كماله وتوكل على كماله  
 غير السكون فعلى هذا الوجه ايضا يصح جعله وصفا للموصول سواء كان فيه توقيت ام لا  
 قلت بل حقيقة حقيقة خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على مقدر اي ليس هو بجملة كما قيل  
 بل هو حقيقة واعتبر في عليه بان الموضوع له الماهية المطلقة والمستعمل فيه هو الماهية  
 المخلوطة ولا شك في تغايرهما فينبغي ان يكون مجازا واجيب بان الموضوع له هو الماهية  
 لا بشرط شيء وهو يتحقق في ضمن الماهية المخلوطة فالمستعمل فيه ليس الا الماهية لا بشرط  
 شيء والفرد المنتشر انما فهم من القرينة وانما سمى معهودا باعتبار مطابقة الماهية  
 المعهودة فله عهديه بهذا الاعتبار فيسمى معهودا ذهنيًا هذا ومثل كل مضاف لا  
 نكرة مضافا حال من كل لانه فاعل في المعنى اي ياتله كل هذا علم من ذهب الجمهور واما اذا جوز  
 الحال من خبر المبتدأ فالامرط وفائدة التقييد ان اذا كان مضافا الى المعرفة كان الغالب  
 كونه لاحاطة الاجزاء لا لاحاطة الافراد كما سيأتي انشاء الله في جوابه ان لا نعلم اه كان  
 الاظهر ان يقال في جواب السكاك ان اردت بعدم التميز عن تعريف العهد عدم الامتياز  
 مطلقا فالملازمة ممنوعة كيف والمشارية في احدها هو الحقيقة وفي الآخر الحقيقة وان اردت

عدم الامتياز معنى التعريف فانقضاء الثاني تم كبق الامتياز في معنى التعريف ولا معنى للتعريف  
 الا التعيين وللإشارة الى ان الشارع المحقق سلك جادة التحقيق وسكت من التزديد  
 اعتمادا على ظهور انهم ما ادعوا الفرق بينهما الا بحسب الاضافة حيث قسموا التعريف الى  
 تعريف الجنس وتعريف التعريف وبينوا المحصر فيها بان المشار اليه ان كان هو الحقيقة فتعريف  
 العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فكانه جعل عدم بطلان الثاني على الشك في الظاهر  
 مغرغاعته واذا لم يتعرض وبهذا اظهر ان اعتراض الفاضل المحض ليس بقوت تام  
 وهذه المعنى غير معتبرة او رد الفرق بين المعرفة والنكرة مع انه يصدر الفرق بين المعرفتين  
 اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان المحصور الذهني غير معتبر في اسماء الاجناس  
 ومعتبر في المعرفة بلام الحقيقة لم يجز ادخال لام الحقيقة عليها لانه جميع بين المتناهيين فاشارة  
 لا دفع بان عدم اعتبار المحصور ليس اعتبارا لعدم وانما المتناهي بين اعتبار المحصور اعتبار  
 عدمه لا غير واستغرق المفرد اشمل قد سبق نصريح اشارة بان اضافة المصدر  
 بغير المحصر وحقق هناك ان بناؤه كونه المصدر المضاف من صيغ العموم فلهذه القضية  
 كلية لا مملكة كما توهم وبذلك تبين وجه الاعتراض الآتي نعم عبارة المقام مشفرة بجزئية  
 الحكم حيث قال واستغرق المفرد يكون اشمل كما حقه الشك هناك ومن لم يفرق بين  
 العبارتين فقد قال ما قال بدليل صحة لارجال في الدار اقتصر في البيان على ذلك الجمع  
 لانهم حال المتضمن منه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين مثل وقد صنعت قلوبكما  
 بخلاف العكس يا اهل ذر المعنى وقيمة شر آخره ولا يقيم ما القيمة من المعنى المنزل  
 وقيمة على صيغة المجهول اي حفظه والمعنى يا اهل ذر المنزل وقاكم الله من جميع الشرور  
 وعموم الشرباء على تاويل وقيمة بالنفي اي لا اصابتكم والقرينة المشفرة بذلك اعادة النفي  
 في قوله ولا تعين او مقدره نحو لا رجل في الدار اشارة الى ما ذكره النجاة في توجيه  
 بناء اسم لاهذه اذا كان مفردا من انه متضمن للحرف اعني من وبهذا اظهر ان لا المشبهة بليس  
 في الاستغراق كما نقله في الكثرة وان تقييد لا بالية لنفي الجنس قوله وانما اورد البيان اي للاعتراض  
 عنهما ولعلنا ان يقول لو سلم آية قد تحققت ان القضية السابقة ظاهرة في الكلية وان

والسنة والامر والكنز

بمعنى من في البيت الذي  
انفرد اذ كان شقنا فغيره



واقعة التبريل نحو كل حزب بما لديهم فرحون وكما يقع في الفروج وكما دخلت أمة لعنتها  
إلا غير ذلك فلا وجه للعدول والتفصيل إن يقال إن أريد بلزوم التكرار في مفهوم الجمع  
المستغرق لزوم في المعنى الحاضرة في ذهن الحاكم على معنى أنه يلزم أن يلاحظ الحاكم ثبوت الحكم  
لثلاثة مراراً متعددة تفصيلاً فهو موان إن أريد لزوم ثبوت الحكم في نفس الأمر مراراً متتالية  
بحسب مقتضى اللفظ مع أنه ليس كذلك فهو أيضاً موان وإن أراد أن يبين أن غير دخول الثلاثة في الحكم

بحسب مقتضى اللفظ مع انه ليس كذلك فهو ايضا م وان اراد ان لنا ان نغير دخول الثلثة في الحكم باعتبار ان اللفظ لا يكون باعنا للعدد ولا يكون باعنا لحواله في الاستغراق على قبيل حال المفرد على ان يجوز ان يشترط في عدم تدخل الجماعة واجزاها كبايضا بل يتم التكرار الذي ذكره فان قلت لو كان معنى الجمع المستغرق كل جماعة لما صح ان يقال جاء الرجل عند فريده انفرادا وخصا ولا افراد في الثلثة قلت لو سلم ثانيا عمل الجمع على الاستغراق في الصورة المذكورة لكان ما ذكر مناقشة في العبارة ينسفع بان يقال المراد جماعة لاجتماع مفارجه عنها كما صرحوا بمثله في تعريف العلة النامية بجمع

ما يتوقف عليه الشيء مع جواز كونها بسيطة وبرهان القدر لا يقال عن الظاهر حتى يصح  
جاء في جميع من الرجال يتعصب بصرح على انه غاية له دخول كل جماع في الحكم باعتبار ثبوت الحكم  
لكل فرد فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح آه قد يحاب بان مراده لم نقل ونحوه

العظم كيدا يتوهم انه من قبيل اسناد الفعل الى الجمع على سبيل التجوز على غلط فلان يركب  
الخيل وينو فلان قتلوا ردا فانه مجاز مشهور وتوسع شايخ والاظهر في الجواب ان يقال مراد  
الركاب الى المراكب كذا في المتن فلو كان مراد الركاب لكانت الجملة غير صحيحة

السكان اجمع انحاء باللام لغير ما يستعمل في الكل من حيث هو كل ثم وهذا المجموع عبارة عن زوال  
قوة المجموع ولا شئ ان يمكن بزوال قوة البعض فلو قيل وهذا العظام لم يتحقق شمول الوهن  
لكل عظم بطريق القطع فليس مراده بالشمول في قوله لطلب شمول الوهن الا الشمول الحقيقي

القطع غير مناسب للمقام لان السامع هو الله تعالى ان يجمع يتناول كل كل بمحض اعترافه  
عليه السلام بان هذا التعليل غير صحيح لان هذا تناول موجود في المفرد المستغرق ايضا اجيب بان  
المراد ليتناول تناولاً ظاهراً لما في صيغة الجمع من الاشعار الى العموم لانه من خلقه

أي من اجزاء خلقه اذ لا يطلق العالم على كل فرد او نقول هذه المعنى انما استغنى عن خصوصية  
الموضع لان العالم اطلق على كل فرد بل لان عدم الظلم للجنس يستلزم عدم الظلم لشيء من اعماده

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

06

116

[illegible]



وكسوتها ونحو ذلك وبه انفتح المعنى على كون البناء للمفعول فوجهه ان اضرار الزوج بالزوجة  
او بالعكس سبب الولد يعود الى الاضرار بالولد نحو ان رسولكم اذن ارسل اليكم لمجنون  
الاستنزاء بحصل من الاضافة بعد قول القائل بالكلام المذكور برسالة وجملة الموصول  
مع صلة مؤكدة له كما لا يخفى نحو كوكب الخرقاء يلمح الى قول الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاح  
بسحرة سبيل انما غزلها في الغراب الخرقاء المرأة التي في عنفها غفلة وبرأ حادثة وكانت هذه  
الخرقاء امرأة تضيع او قاترا طول الصيف فاذا طلع سبيل وهو كوكب يقرب القطب الجنوبي  
يطلع عند ابتداء البرد تنبئ بالبحر والشتاء وفرفت قطرها الذي يصير غزلا فيقول البه في  
قرايسها استعدا له السحرة بالضم السحر سبيل رفع يدل من كوكب لا عطف بيان وازاعت  
بمعنى فرفت اولاد لا طريق الا احضاره سوى الاضافة قال بعض الافاضل المراد  
حضور طريق الموصولية وان امكن فانه في اعراض المود في شرح المفتاح وهو الذي  
نقله الفاصل مرنا وانت خبير بان البحث في تركيب اللفظ والقول بان طريق الاضافة  
يجوز ان يكون حاضرا عندهم دون طريق الموصولية مما لا يكاد يصح وليس له عن  
طالب العرف حاجب يمكن انفاء عن علم معناها اللفظ فالمضاف محذوف اي عند احاطة طالب  
العرف اذ لا معنى للمنع عن ذات الطالب ويمكن ان يجعل معنى في ان في شان طالب العرف  
ثم وجه حمل التنكير في التما على التحقير ككوكب طريق البرهان في اداء بعض المق مع حسن تعابله  
بتنوين سد التعظيم بتنوين التحقير كلا جزه وجه لما ذكره بعض تلامذته اشارة من ان الوجه  
علم على ظاهره حتى يكون منطوق الصريح انتفاء الحاجب مطلقا عنيها كان او صغير الوقوع  
التكررة في سباق النفي او التقليل نحو ورضوان من الله اكرم قيل الاول ان التنكير رضوان  
للتعظيم وهو مبتدأ واكرم تقدم والخبر محذوف اي لهم رضوان آه والجملة عطف على جملة  
وعلى الله المؤمنين والمؤمنات وذلك ان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف  
ما ذهبوا اليه ولان المقام مقام تعدد النعم وبيان عظم نعم الجنة وجوده اما كثر  
فترجيح شئ من الاشياء عليها بطريق القصد لا يناسب المقام وان كان رضوان قليل من الله  
اكرم منه ذلك كلمة في نفس الامر واما الترجيح المستفاد من الوصف فهو بطريق التبعية فليست

اما تنكيره

والوجه في التنكير في التما على التحقير ككوكب طريق البرهان في اداء بعض المق مع حسن تعابله بتنوين سد التعظيم بتنوين التحقير كلا جزه وجه لما ذكره بعض تلامذته اشارة من ان الوجه علم على ظاهره حتى يكون منطوق الصريح انتفاء الحاجب مطلقا عنيها كان او صغير الوقوع التكررة في سباق النفي او التقليل نحو ورضوان من الله اكرم قيل الاول ان التنكير رضوان للتعظيم وهو مبتدأ واكرم تقدم والخبر محذوف اي لهم رضوان آه والجملة عطف على جملة وعلى الله المؤمنين والمؤمنات وذلك ان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف ما ذهبوا اليه ولان المقام مقام تعدد النعم وبيان عظم نعم الجنة وجوده اما كثر فترجيح شئ من الاشياء عليها بطريق القصد لا يناسب المقام وان كان رضوان قليل من الله اكرم منه ذلك كلمة في نفس الامر واما الترجيح المستفاد من الوصف فهو بطريق التبعية فليست

وهي ما يشبه ما ذكره في المحام

ويجوز التحقير في التنكير مطلقا فصح التمثيل بقوله اعطاه شيئا مع ان المنكر ليس مستلزاما  
لعدم علم المتكلم بجملة من جهات التعريف عدم علم المخاطب بجملة من جهات التعريف  
كعدم علم المتكلم بما في كونه جملة للتنكير فخصيص المتكلم ليس بكثرة فائدة اعترار  
عن التعريف بنسبة السامع الى عين المود وهذا التعريف كما يوجد في صورة الاضافة  
يوجد في غير ما من طريق التعريف اذ من شأه تعيين المبين التي ينسب اليها الامة من الممنه  
اي السبب المنسوب الى الممنه وقوله لم يقل بمينة ذكر لاحد فام المرفق بطريق التمثيل فلما بد  
ان الكلام في وجود المانع عن مطلق التعريف وما ذكرنا مما يدل على وجود المانع عن  
التعريف بالاضافة من بناء المرة ونفس الكلمة من مجموعها او من كل منها بواسطة  
انضمام الآخر فلما بد ان الوحدة المستفادة من بناء المرة لا ينافي التعظيم بجواز انضمام  
الواحد بالعظمة فكيف يدل على التحقير وتلخيصه ان نفس الكلمة لماد لت علم التحقير علمت  
الوحدة المستفادة من بناء المرة عليه ايضا على ان مجرد الاحتمال واقتضاء المقام كاف  
في الحمل وجوابه ان ان اراد ان لبناء المرة آه اعترض عليه بان التنكير ليس علمة فامة  
للتحقير والالم يكن حملا على التعظيم في موضع ما بل شرط افادته للتحقير اقتضاء المقام له واذا  
اوخ المقام حجب سبب الكلمة او الصيغة او سببها مع انتزاع الشرط فينتفي المشرط وجوابه  
ان المقام يلازم المبالغة كالاخفى فافناء هذا انما يحصل بحمل التنكير ايضا على التحقير وهذا مراد  
صاحب المفتاح وها صلا جواب الش عن طرفه فتأمل ان كل فرد من افراد الدواب آه  
قبل آدم وحواء ومحيى وكذا الغراب والغار والعقرب والعقرب على ما صرحوا به في حكم المستثنى  
سكت عن الاستثناء لشبهة امرهم وقيل امراد بالمائة معناه العرف والضمير في منهم من  
يمشي آه بل جمع الالدية بالمعنى النحوي على طريق الاستحسان وقيل مبنية الآية على تنزيل  
الاكثر منزلة الكل اذ التقدير كلدانية خلقها من ماء فيه ان المتبادر من كلام الحكام  
اعتبار التنكير بالتنوين وقصد الافراد في المسند اليه نفي وفي هذه التقديم انما اعتبر في المضاف  
اليه المسند اليه لا فيه نفي وبناء الكلام على الاتحاد الدالة بين المضاف والمضاف اليه لا يخفى  
بل قصد صاحب المفتاح آه مبنية على ما ذهب اليه المص من توجيه كلام السكاكي واتباع له



والافتقار في شرحه للمفاتيح بان الافراد الشخصية لا يلزم التفسير بقوله فمنهم من يشي  
على بطنه وان عبارة المفتاح ظاهرة في اعتبار النوعية وما ينبغي ان يتبين ان من اعتبر  
الافراد او النوعية في الطرفين هو الملازمة بينهما والافراد باعتبار الافراد في جانب الدابة  
والنوعية في جانب الماء بمعنى ان كل فرد من الافراد الدابة مخلوق من نوع من الماء ان يختص  
بنوع ذلك الفرد يتحمل من حيث توهم الخطاب فيه ان الاستثناء يقتضي الشمول المحقق  
ولا يكف في الاحتمال المحقق فضلا عن المتوهم وللتقليل فيوما بجملته لا يخفى ان  
في حمل تنوين الحمل على التقليل مدحاله بالاشجاعة وهو مدح للملوك من المدح بسط الملك  
وكثرة الجنود المستفادة من الحمل على التكثير الذي ربما لا يكون مناسباً للمقام كما لا يخفى  
واما حمل تنوين الجود على التقليل فهو مدح من جملة على التعظيم بلاشبهة خفاء  
ارباب الذوق السليم مثل قوله او يرتبط بعض النفوس حماما هذا بحر بيت البعيد  
صدده نراكم امكنة اذالم ارضوا اي انني تراكم امكنة وقوله او يرتبط بحرم معطوف  
على الفعل الواقع بعدل فظهر ان ضمير الفصل وكثيراً من اعتبارات آه كون ضمير  
الفصل مع تعريف السند اليه لا غير مذهب الجمهور وهو المذهب المنصور واجاز  
الفرق وحسام ومن تبعها من الكوفيين بتعبير السند اليه المنك والمسئلة بمسولة  
في معنى التيب وغيره واراها لكثير من اعتبارات النوابع مثلاً كون الوصف للحد والزم  
والترحم على ما اعتبره النص والتاكيد لكل واجمع فان السند اليه المنك لا يوكده الا عند  
الكوفيين بشرط ان يكون محذوفاً لكثرة وقوعه واعتباراته قبل عليا المعطف  
بالحرف اكثر واعتباراته او فر فلا ينتمض ما ذكر سبب التفسير في الوصف على ذكره  
يناسب قوله وما بيانه فان المتبادر من هذه العبارات المعنى المصدر وما التابع المخصوص  
فان يقع فيه عطفاً البيان لا غيره كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج  
الى فراغ يشغله قال الشاعر في شرح المفتاح المراد بالطول ازدياد امتداد دين او الامتداد  
المعروض اولاً وبالعرض انقصها او الامتداد المعروض ثانياً وبالعمق ما يقاطعها وفيه  
نظر لان الاول من تعريف الطول والعرض يستدعي ان لا يكون الجسم الذي تساوت امتداداته

الثالثة صيما فقامل قال الفاضل المحيى في هذا المثال على راي المعتزلة والحكام فان ذلك  
الوصف هو الجسم اي تعريفه على رايهم وفيه مع ذكر اشارة الى علة الاحتياج الى فراغ  
يشغله لان الممتدة في الجوانب الثلاثة لا يتصور الا في مكان وهذا لما يصح اذا جوز التعريف باللام  
او براد بالطول وما بعده الجوهر لان الوصف المذكور يعم الاجسام التعليمية وخصوص  
الجبريد على ان الموصوف هو الجسم الطبيعي اذ لا مكان للتعليم عند من يشتهر به وبهذه الظاهر ان  
كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج لا يتم على مذهب الحكماء قطعاً واما على  
مذهب المعتزلة فتشبهاً غير ظاهراً لانهم قائلون بالجوهر الفرد وتجزئه ويكون الخبر عبارة  
عن الفراغ للموصوف مع انه لا امتداد له اللهم الا ان يفان الى تعدد العلل او يقال المثار  
اليه هو علة الاحتياج الى الفراغ الممتد لا مطلق الفراغ فافهم الامس الذي يظن بك  
كان قد راى وقد سما قبل مغفولاً الظن محذوفاً وان يظنك متصلاً بصيغة وقيل هو  
منزلة منزلة اللازم وقوله يك لبيان في موضع الظن وكان قد راى وقد سما حال من قال  
يظن ان شئها بالرائ والى مع وهو ولى من جعله حالاً من الظن اي يظن الظن شئها  
بالمرء والمسموع كما لا يخفى او دى فلا ينفع الاشاعة او دى اي هلكت والاشاعة  
الحذر من امر كان لا محالة وعند النجاة جميع ناع من نجانها اذا فطره علم النور تكلم  
والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف قال الفاضل المحيى  
مثلاً احتمال التكرار هو المعنى لان رجلاً يصح ان يطلق على معنى كما هو الملية او الفرد المنتشر  
على اختلاف الاربعة وذكر المعنى جملته ان يتحقق في خصوصية هذا الفرد وفي خصوصية فرد  
آخر واما احتمال المعارف فانما نشأ من اللفظ وفي هذا الاطلاق نظر لان الاشتراك في الكلام  
الجنسية والمعرفات بلام الجنس بل سائر المعارف عند فصب الجنس انما ينشأ عند المعنى  
كما في صورة التكرار واعلم ان الفاضل المحيى حقق في اثبات البحث معنى كون الوضع عاماً ولو  
خاصاً واخواته الثلث ولا خفاء في شئ من الاقسام التي ذكرها الا في قسم واحد وهو الذي  
ذكره بقوله واذا تصور الواضع مفهوماً كلياً وعين اللفظ باراً انه كان كل من الوضع والموضوع  
عاماً فان للفظ ان يكون للوضع العام هو الوضع الواحد باراً معان متعددة فيما اذا كان الموضوع



امر الكلي يكون الوضع خاصا اذا لم يتعد الموضوع لم يمتد الوضع والموضوع له عامين غير مقصور  
 الا في لفظ واحد لسان كلمة باعتبار معنى اعم من هذا هو اللفظ الان ما ذكره الفاضل المحيى امر راجع الى الاصطلاح  
 وحاصل ان المعتبر في الوضع اذا كان عاميا يسمي الوضع عاما اصطلاحا سواء كان ذلك المعتبر  
 لملاحظة شئ آخر او لم يكن كذلك بل كان ملحوظا بنفسه فليس لهم لتلا بصير الوصف مخصوصا  
 قيل لم يرد ان كون الوصف مخصوصا مانع عن الحمل على المدح والذم ونحوها اذا الظاهر ان لا مانع  
 في امثال هذه الا اعتبارا بل اراد انه اذا لم يكن الوصف مخصوصا انضج ان المراد المتألمة كقوله  
 لبيان ان القصد الى الجنس دون الفرد ولم يرد بالفرد الفرد الواحد حتى يرد عليه الفرد ليس يحتمل  
 ههنا اصلا كما سبق في بحث الاستفراق ان التكرار المنفي مع من نقص في الاستفراق بل اراد مطلق  
 الفرد الذي يقارن الاستفراق العرفي يؤيده ما سئله في اشارة في بحث عطف البيان من ان  
 الوصفين في الآية ليدل بها على ان القصد الى الجنس دون العدد وهذا بعينه ما ذكره صاحب  
 المغناج في هذه الآية فان قلت كما ان ارادة فرد واحد ينافي الاستفراق كذلك ارادة الجنس  
 دون العدد ينافي الاستفراق المصطلح لا ينافي الا بالقصد الى العدد قلت الاستفراق  
 متحقق بالنظر الى الاجناس كما في قوله في وما الدبر يظلم للعباد والمراد بعدم القصد الى العدد  
 عدم القصد الى الاحاد لا وبان ذلك فلا ينافي القصد الى الاجناس او يقال المراد بكونها نصا  
 في الاستفراق عدم جواز خروج فرد منها من الحكم الذي اجري عليها في الآية وان اردت بوجوب  
 لزوم ان لا يخرج فرد منه عن الحكم فتحقق الاستفراق بذلك المعنى ومن ههنا قبل بانها مودة  
 كلامي الشجين ذات الغرض من ذكر الوصف القصد الى الجنس غاية الامر ان كلامي ان في ناطق  
 بان عموم الارض والجو لازم وكلام المغناج ساكت عن ذلك لظهوره فيخلص الكلام ان زيادة  
 التعميم والاحاطة بملكية من اعتبار الجنسية وجعل ملكية من اعتبار الوصف الثالث للجنس  
 والعموم الناشئة من الجنسية سارية في عموم الارض والجو وبظهوره في زيادة العموم مع ان  
 الجنس مفهوم واحد وانت خبير بان حمل عبارة الكف في نصف تامل بحسب معنى وقوع الفرد  
 مقامه فقص بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فان لها محلا من الاعراب مع عدم صح وقوع الفرد  
 مقامه ومنه بان المراد محله الوقوع بحسب تمام الكلام لا بحسب سداد المعنى فتأمل قلنا

ان الصلة آه ولكن ان تقول مراده ان الصلة آه ولكن ان تقول مراده ان المجموع صلة بتعبير  
 القول ان وان منكم لمن يقال في حقه والله ليعطينن كان الشرطية خبرية اراد بها جملة الخبر  
 فانه يقتصر عليها انها جملة منسوبة الى الشرط وقد يطلق الشرطية على مجموع الشرط والخبر  
 لان الآية في سورة النجم نزلت اولها بمكة آه اعترض عليه الغضب في شرح الكف في بانه ينافي  
 لان سورة النجم مدنية وما قال فيما سبق ان كل شئ نزل فيها ايها الناس مكة وبالها الذين ينزلوا  
 مدني اجيب عن الاول بجواز كون مكة لاية من سورة النجم مكية غائية ان يكون الحكم بان  
 السورة مدنية بناء على الغالب وعند الثابتان ما سبق كلام فقله عن ابراهيم بن علقمة لانه مختار  
 فان الجمهور على ان سورة البقرة مدنية وقيل جاب عن الاول بجواز نزولها في مدينين كما قيل في الفاتحة  
 ولا يخفى بعده اذ لم ينقل من احد من المفسرين وانما هو احتمال محض وعند الثابتان المراد ان حكم  
 وخطاب نزل فيهم يا ايها الناس فهو مكي متعلق بمكة وكل حكم وخطاب نزل فيهم يا ايها الذين  
 آمنوا فهو مدني متعلق بالمؤمنين الكائنين بالمدينة سواء نزلت الآية بمكة او بالمدينة وفيه فم  
 قلت يمكن ان يقال آه اعترض عليه الفاضل المحيى بانه في نفوت غرض العلامة وقد  
 قصد واوضح بما لا مزيد عليه لكن قد جاب عنه بان مراد صاحب الكف في بيان توجيه تعريفي  
 النار في سورة البقرة مع انها تكرر في الآية الاخرى كما قال الخالم ينكر ههنا ما تكررت في النجوم  
 لقصد الاشارة الى اليهود واما وجه التنكير في النجوم فكذلك ان تقول لقصد التحويل والحاصل  
 ان مراد صاحب الكف في انما هو بيان وجه التعريف في احد الآيتين واما بيان وجه التنكير  
 في الاخرى فلا بد من تحت القصد وجب لا بتوجه اعترض الفاضل المحيى على اشارة وانت خبير  
 بان ظاهرا الكف في لا بسا عده كما يشهد به الذوق السليم فتدبر والمشركون لما سمعوا  
 الآية آه ان قلت الظاهر ان المشركين لم يعتدوا بكون الآية من الله فيعولوا على الاشارة  
 بعد نزولها فكيف علموا ذلك بسبب سماع الآية فقلت ليس المراد انهم هموا بان هناك تارة موجودة  
 متصفة بصفة المذكورة بل انهم علموا انتساب تلك الصفة الى الموصوف المذكور وموصوفهم  
 بها سواء طابق الواقع ام لا ولم يبين ان اس موضع آه قد جاب بان مراد العلامة من الحكم  
 المحكوم عليه على ان المصدر بمعنى المفعول بواسطة فانه مجاز شائع لا يحتاج الى نقل وسماع في انما

لان آية الوصف مخصصة بالآية  
 والله سبحانه وتعالى اعلم  
 بخصصة المؤمنين الكائنين في المدينة  
 وان كانت الآية مدنية بالاشفاق  
 ولو لم يقتض الاخصاص لم يثبت فرق  
 بوجه المذكور محله  
 والحاصل ان ادراكهم الحاصل  
 بسماعها كان في ذلك ولا حاجة  
 لان يجزوا به



كاطلاقه على الحكوم به ونظيره استعمال السكك في اول الفن الاول البرهان بمعنى يبرهن  
 عليه والنضال بمعنى ما يناضل عليه فليفرم بل في آخر بحث تأخير السند المتبادر  
 من ان تحقق نفوذ الحكم المذكور في آخر بحث الحالة المتضمنة لتأخير السند وليس كذلك  
 كما يدل عليه النظر في المتنازع بل هو مذكور في آخر الحالة المتضمنة لتأخير السند فالمراد  
 ببحث تأخير السند المعنى اللغوي ان البحث المتعلق بتأخير الفعل في حق قولهم انما سببت  
 في حاجتك والاظهار ان قول السكاك آه وقيل قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقوله  
 وربما كان المقصد لا مجرد التفسير كما توهمه العبارة بل بما قبله وقوله ربما كانا غير نبيها  
 كانه قبل ارادة دفع توهم التجوز والتمويه والتشيان يقتضي تأكيد السند اليه كما يطلعك عليه  
 ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك سببت انما في حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز والتمويه  
 والتشيان وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه اي كلام المص كما يدل عليه كلامه  
 في المختصر لا كلام السكاك او دفع توهم التجوز اه فان قلت جعل دفع توهم التجوز  
 ونظيره مقابلا للتفسير بدل عيان لا فخر في هذه الصورة مع ان التأكيد تابع بقرار للتوهم  
 في النسبة والشمول قلت التفسير وان كان لازما في التأكيد الا ان المقصد لا مجرد التفسير فافرق  
 للمقصد الامور المذكورة والمراد بقوله فالتفسير فالتفسير لا مجرد التفسير كما سبق من  
 اشارة الى الابه فلا اشكال ولا بدفع هذا التوهم اه اشارة الى التوهم المخصوص  
 السابق وهو توهم التوه في الاصل فان توهم التوه في الوصف مثلا الاثني عشر في الرجلان  
 والعينين في زيد بنديف به كما اشير اليه في الشرح وهذا بحث آه اجيب بان كونه مجازا  
 مختلف فيه فان بعضهم يجعله حقيقة وسببه حقيقة قاصرة فلعل المص منهم وليس بشيء  
 لان الحقيقة بهذا المعنى لا يعادل المجاز المطلق كما ذكره في النويج واما ما اشار اليه الشريف  
 من حمل التجوز المذكور على التجوز العطف فيجوز ايضا لان التعريف لدفع المجاز العطف مع بعض  
 المجاز اللغوي وعدم التعريف للبعض الآخر من غير ظهور مرجح مستبعد جده هذا ثم ان الحكم  
 المستفاد من قوله لان كلم انما يكون تأكيد اذا كان المتبوع آه ثم لجواز ان يكون احتمال عدم  
 الشمول بطريق التوه لا بطريق التجوز كما ذكره في جاد في الرجلان كلاما نعم بين الموضعين

في نسخة  
 انما يكون  
 في نسخة  
 انما يكون

وهو ظهور كونه غلطاً وانما يكون الحكم في ان عرفت ليس من التأكيد بل من التوهم  
 ولولم يفسر كلام المص في التأكيد الا اصطلاحاً ولولم يفسر في فرق بين ان  
 عرفت وانا سمعت من جعل الاول لتفسير الحكم في اشارة لتفسير الحكم عليهم  
 والمراد من الوجه الصحيح هو عمل التأكيد على المصطلح والتفسير على غير

الحكوم عليه منه

فرق

فرق بان المتن نقص في مدلوله لا بطلان على غيره لا حقيقة ولا مجازا بخلاف القوم وغيره لكن هذا  
 الفرق انما يقيد تعين دفع التوه في كلامها لا تعين دفع المجاز في كلامهم وقد اشار الفاضل المحض  
 الى المعنى المذكور بقوله يمكن ان يقال فعلا هذا آه فلا تغفل لان المتن نص في مدلوله  
 لا بطلان على الواحد اصلا مع ذلك مستندا بقوله انما عرفت جعلنا مدفع الغافلين اما من  
 وجعلنا مقرر ايتين شمالا حيث لخلق غافلين ورايتين عما جبل غافل ورايت وجعل  
 الغراء قوله في لمن خاف مقام ربه خنتان من هذه القبيل بقوله عم اذا سافرنا فردنا فافلين  
 مكابر كما فان ضمير لومكا الواحدة لان احد الشخصين اذا كان اما فلما موم واحدة وقد سأل  
 بقوله في يخرج منها اللؤلؤ والمرجان اذا لا يخرج الا من البحر المالح وقوله مع الغيا في جهنم كل كفار  
 وعين ذل ليس الخطاب للاثني كما ذكر في التفسير وسيجيئ منا حقيقة ما ان الله في وقبره  
 من التثنية مجرد التعمد والتكرار وان كان فوق الاثني كما صرحوا به في قوله في فارجع البصر  
 كرتين فانما يندفع ذلك بتأكيد السند فيه بحث اذا التجوز في مثله قد يكون في الحقيقة الكيفية  
 لا السند اليه الفاضل المحض فالحصر مستفاد من قوله فانما يندفع ثم وفادته وان كان البيا  
 حاصل بدون قال الفاضل المحض وذكر ان عاد اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك ابراهيم  
 محقق حتى يتجاء في دفعه الى عطف البيان فان قلت عبارة الكش في تفسير سورة النجم هكذا  
 قيل لقب عاد بن غوص ابن ارم بن سام بن نوح عم عاد كما يقال بنو هاشم ثم قيل لا ولبن  
 منهم عاد الاول وارم تسمية لهم باسم جددهم ولبن بعددهم عاد الاخر فارم في قوله في بعد ارم  
 عطف بيان لعاد وايدان بانهم عاد القديمة انتهى كلامه ومثله في التفسير الكبير فظهر ان المصير  
 ان كون عاد اسم علم لهم مخصوص بهم تعسف وان يحمل قول صاحب الكش في تفسير سورة هود  
 وان كان البيان حاصل بدون ان البيان يحصل من سياق الآية حيث قال عز من قائل والى  
 عاد اخاهم هود الآية فافهم ما ذكره الشريف قلب عبارة الكش في تفسير سورة هود هكذا  
 فان قلت ما الغاية في هذا البيان والبيان حاصل بدون قلت الغاية فيه ان لو سمعوا هذه الدعوة  
 وسما وجعل فيهم امر الحق لا شبهة فيم بوجه من الوجوه ولان عاد عادان الاول القديمة التي  
 في قوم هود والقصة فيهم والاخر ارم فلو حمل قوله وان البيان حاصل بدون على ان البيان يحصل

في نسخة  
 انما يكون  
 في نسخة  
 انما يكون



من السابق لم يكن الجواب الجواب لان مدعى السائل حصول البيان من السابق فلا يغيره شتره لفظ عاد  
 في نوعه لهذا الجواب على اختصاصه لفظ عاد والجواب الاول على التمثل قنابلية في كلامه اكثر في بحث وهو ان ما ذكره  
 في سورة النجم في ما ذكره في سورة مود وفي سورة النجم حيث قال فيه عاد الاول قوم هود وعاد الاخر ارم فان  
 السناد وما ذكره في سورة النجم ان ارم عاد الاول وما ذكره في السورتين انه عاد الاخر اللهم الا ان يحل على اختلاف  
 الرواية وما يدل على ان عطف البيان ان اراد به الاعتراض على المص حيث يوم كلامه لزوم اختصاصه عطف  
 البيان بالمتبوع فجوابه بعد تسليم كون مراده الاختصاص على الاطلاق انه بناء على الاعمال الغلب  
 ونظيره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب ان قولهم عطف البيان اعرف مبنية على الاعمال الغلب وان  
 اراد تحقيق المقام وازالة ما عسى يوهم من ظاهري كلام المص فلا وجه والمؤمن العائذات  
 الطير بحرا بحره ركبنا مكة بين الضيل والسند والواو والمؤمن للتقسيم والمؤمن اسم مناسما  
 الله في ما خوذ من الامن والعائذات جمع العائذة من العوذ وهو التجاء والطير منصوب على العطف  
 بيان او بدل ان جعل العائذات منصوبة بانها منقول المؤمن او بحرورة على احد الوجهين ان  
 جعلت بحرورة على انما مضاف اليها والضمير والسند موضوعات قلت ليس في كلامه كلام  
 كيف وقد عرفت عطف البيان في قسم النحوي بما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله  
 بيانا لكونه اعرف ولا شتر في ان هذا الحد لا يتناول واحدا واثنين في هذين المثالين  
 على الجنسية والعدد المخصوص ان فتر العدد بما يقع في جوابكم او بما ساء وبه فلا مظهر وان فتر  
 بنصف مجموع حاشية فالكلام مبنية على التعليل اذ الاسم الحاصل بمعنى الافراد غير دال على العدد  
 بالمعنى المذكور مثال للوصف الموكد جعله مثالا للوصف الموكد باعتبار صلاحيته في المقام  
 الصلاح لانه متعين لذكر الجواز ان جعله وصفا موضعيا كما قرر في الشارح في آله واحد  
 لانه لا يقوم مقام المبدل منه لان الغرض المسوق له الكلام في الاول الذي عن اتخاذ الاثنين من  
 وفي اثبات الواحد منه كما هو ليس الاثنين والواحد منفردين مقصودا بالنسبة فلو قلت لا تخدفا  
 اثنين وانما هو واحد لاخل بذلك الغرض كما لا يخفى وفيه نظر لانه لا يشار الى ان  
 المقدمة المشهورة القائلة بان المبدل منه في حكم السقوط ليست بكلية على ما يتبادر منها قال  
 الفاضل الرضي ولا كلام في ان المبدل ليس في حكم السقوط لوجوب عود الضمير اليه في بعض

والاستحالة وايضا في ذلك الكل قد تعين الاول في اللفظ دون التما وبهذا تبين بطلان ما ذكره صاحب  
 اكثر في قوله في ما قلنا من انهم الاما مرتبة به ان اعلم بالعلم من ان قوله ان اعلم بالعلم لا يجوز  
 ان يكون بدلا من الضمير المحرور في به فلما عرفت ان المبدل منه في حكم السقوط فيسقط بلا عايب  
 عما انه لو سلم بكنية المعقولة المذكورة لم لانه العائذ موجود حيث فلا مانع والعجبة انه قال  
 في المفضل قولهم المبدل في حكم تسمية الاول ايمان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقة التاكيد والصفة  
 فيكونها متممين لما يتبعه لان يعنى ان هذا الاول وطرح واجبه الا ان تقول زيد ريت  
 غلامه رجلا صالحا فلقد وجدت تلمذ الاول لم يبد كلامه بل لا يبعد ان يقال آه هذا بناء على  
 انه لا يجب صحة قيام المبدل منه وبهذا لا حظ المبدل منه حيث قال عن اتخاذ الاثنين من الآله  
 فلو اعتبر صحة قيامه لم اهداره بالكيفية ولا يمكن اعتباره مع المبدل اصلا وبهذا التوجيه اندفع  
 اعتراض مولانا يوسف الا ونرى بان ان لم يعتبر تقييد الاثنين بكونه من الآله لم يحصل الحق الذي  
 هو المعنى عن اتخاذ الاثنين من الآله وان قيد فليقيد الجنى في قوله في وجعلوا الله الجنى بقوله  
 من الشركاء حتى يظهر له معنى فليتنامل جاني اخوك زيد في ذلك الكلام لا حسن ان يسمى هذا  
 النوع من المبدل ببدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك في الالفة لا بد له الكل لوقوعه في اسم الله  
 نحو الى صراط العزيز الحميد الآية فيمن قرأ بالجر فان المتبادر من ذلك الكلام التبعيض والتجزئ وذلك  
 ممتنع مرفضا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن التادب وان حمل الكل على معنى آخر وسكت عن  
 بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام الاضافة في بدل الغلط لانه في التبعيض فان الغلط  
 هو المبدل منه وقد يقال انما سمي بدل الغلط لان سمي الغلط اوله لانه لتداركه الغلط  
 وقد يناقش في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بانه تداركه الغلط وانه لا ينافي الفصاحة  
 بالمعنى السابق كما في قوله جاء في زيد بل عمرو ونعم لا يقع في كلام الدرع لانه يستلزم عدم الفصاحة  
 بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه وتعالى قلت فما عرفت ان يمكن ان يجاب ايضا بان  
 في المبدل تقرير المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم ايضا لكونه في حكم تكرير العامل واما في التاكيد ففيه  
 تقرير المتبوع وهو التاكيد لا غير في المبدل زيادة تقرير ليس في التاكيد فكان الاحسن  
 ان يقول لزيادة التقرير والايضا كما وقع في الفتاوى قال الفاضل المحقق وحينئذ من ان يشار

اسم الا ان يرد بالفصاحة واللفظ  
 فان الغلط ساء البلاغة كما في الواجب  
 زنتا والمطابق لم يفتضح الحال الا في بدل  
 ردد كما قلنا في الفاضل المحقق



ليس على سبيل الاستطراد الحكم بان المعبر من التفضيل في باب العطف هو التعمد بحسب الوقوع  
في الازمنة على احد الوجهين بالنظر الى الواقع بناء على ان ليس لنا حرف عطف يدل بحسب الوضع  
على المعينة في الزمان المستلزمة لتعدد المسند لانما لو وجدت لم يكن المفهوم منها من التفضيل  
المعبر في شيء نعم قول الشريفي المعبر في باب العطف آه منقوض بحجتي فان المعنى المذكور  
غير معتبر فيها اصلا على ما حققته اثاره فاما ان يقال قصد المحقق بيان الامتياز بحسب الخطاب  
لتناس عليه بحسب الذهن في حجة او يقال ان حجة لتفصيل المسند بحسب الوقوع في زمان خارج  
ايضا لكن بحسب الذهن واما اعتبار حال المتعلق قوة وضعفا فاما خارج عن الوضع بل يرجع  
في بعض موارد ها بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى فتأمل **قوله** واحترز بقوله مع اختصاره آه  
قال في شرح المفاتيح و قد ثبتت فيما مضى انه لو لم يغير في الصورتين بغيره في تفصيل المسند  
والمسند اليه كان مستقيما الا انه مع التقييد اقوم وابعد عن الاشتباه وقد اشار الى ما ذكره  
في اول احوال المسند اليه من ذلك الشرح من ان المناسبة في المعبرة في هذا الباب وليس بلازم  
ان لا يحصل ذلك الفرض الا بهذه الخصوصية والى ان ينحصر المقضي لها فيما يذكر من الوجوه  
ثم قال فاحفظ هذا الاصل ولا يلتفت الى الاعراض بان المقضي قد يكون امر آخر سوى  
ما ذكر او ان ذلك المقضي قد يترتب على حالة اخرى **قوله** واحترز به عن نحو جاء في زيد وعمر  
بعده بيوم آخر او سنة يريد ان فيه تفصيل المسند مع ان مشاؤة ليس العطف على المسند اليه  
اصلا فلوم يغير بقوله مع اختصار لتوهم ورود ان يقال قولكم او العطف على المسند اليه  
ليكون مشاؤا لتفصيل المسند اليه على ما هو حاصل المعنى ليس مستقيم لتحقق ذلك التفضيل  
من غير ان يكون العطف مشاؤا فلا يكون هذا التفضيل حالة مقتضية لذلك العطف لمحصله  
بدونه وكم ان تقول في توجيه الاحتراز بناء على الضابطة الثابتة ضابطة للعطف  
بغير الواو كما لا يخفى فإناك المعنى ان العطف بغير الواو لتفصيل المسند فلوم يذكر فيه الاختصار  
لتوهم ورود ان يقال ان ذلك التفصيل حاصل في المثال المذكور مع استثناء العطف  
بغير الواو كما في قاعدة الاختصار الاول ولو قال واحترز به عن نحو جاء في زيد وجاء في عمرو  
بيوم او سنة كما في المختصر كان اظهر **قوله** ترتب اجزاء ما قبلها وهذا التوضيح للاجزاء بطريق

و يؤيد قول الشرح في تحقيق ان الواو  
لا يغيب تفصيل النسب واحراز الج  
الحائمين باجماع غير الجناح فلا يستفاد  
من دلالة الفصل دون التكميل فانا انهم  
نفقت هذه الفقرة من التكميل

المعظم النور ما نقله  
فأشبهه المفاو سمر

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما  
والله اعلم بالصواب







تركه التبيين لمدار يدعوا اليه وهو في الآية ان لا يصح نسبة الضلال الى المخاطبين لئلا يزيد  
 غضبهم وليس المراد فيه ايقاع التامع في الشك في اصل الحكم وهو في المذكور في معنى السبب ان  
 ان الشاهد في اول الامر وجه تخصيص غير ههنا بحث وهو ان السكامة جعل هذه الآية من  
 قبيل اسماء المخاطبين الحق على وجه لا يرد غضبهم وهو ترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة اخرى  
 بالضلالة لينفكوا في انفسهم فيودهم النظر الى ان يعرفوا انهم هم الكاشون في ضلال مبين فالتأني  
 لهذا المقام هو التذكير لا الايام لان الموصوف بالجهل المتركب لا يتأتى منه النظر كالموصوف بالعلم  
 البين صرح به في الواقع وغيره حتى جعل بعضهم الشك من الشرايط النظر فلا اراد النبي عم المخاطب  
 عن ورطة الجهل المركب بعد علم الى طريق الحق لبيان منهم النظر الصحيح الموصول الى الحق **قوله**  
 والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم باحدهما فقط فان قلت قد مثل العلماء للتخيير بآية الى  
 والفرق مع امكان الجمع قلت لا يجمع الا طعام والتخير وكسوة اللات كثر من كفره بل يقع  
 واحد من كفره والباء في دية مستقلة بخارجة عن ذلك وكذا الكلام في آية الغدية **قوله**  
 عطف بيان لما قبله وقبله يدل **قوله** لان يفترن به اول قد يقال دخول لام الابتداء عليه  
 كانه فوكرا ان زيد الهول القام يدل على انه من احوال السند وقام مقامه ويدفع بانه بناء على حكم  
 كون توطئة وتتميم للتخيير لانه قام مقامه **قوله** مختصا بالشر لفظ مختص ههنا وفي قوله مختصا  
 بان يثبت له السند ليس بصريح في الحق وهو دخول الباء على المقصور والاولى بتدليله بمنفرد  
**قوله** بان يثبت له السند لفظ يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول  
 من الاثبات لان الاستفاد من ضمير الفصل هو القدر في الثبوت والفرق ظاهرا وبهذا يظهر ان  
 ما ذكره الفاضل الحنفى حيث قال كان قبل واما الفصل فهو تمييز السند اليه من بين الاشياء  
 الصالحة لكونها مسند اليه باثبات السند وهذا هو معنى قصر السند على السند اليه محل  
 نظر كناية في تضييق التكليف بعيد والصواب ثبوت السند **قوله** بل صرح في هذه الآية  
 بان فاية الفصل آه ههنا بحث وهو ان الفصل في مثل هذا المقام وان لم يجوز ان يفيد  
 القصر بحسب الثبوت والصدق لكن يجوز ان يفيد بحسب ملاحظة العينية مثلا اذا اعتقد  
 التامع مع ان المتخيير بحسب البطل المحامي هو عمر ولا زيد فقلت زيد هو البطل المحامي يكون

قصر قلب باعتبار العينية وعلى هذا قياس هم المفلحون والمبتادرون من كلام الفاضل الحنفى  
 وغيره ان ضمير الفصل في مثل لا يفيد القصر اصلا نعم افادته لقصر الافراد ليس بظاهر فتامر  
**قوله** وقد يكون مجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصل بدون سوق الكلام يدل على ان المراد  
 بالتاكيد تأكيدا ثبوت السند اليه لكن ظاهر العبارة يشعر بان كونه مجرد التاكيد مشروط  
 بكون الكلام شاملا على تخصيص حاصل بدون وادنت خبره بان لا مانع من كونه للتاكيد وان  
 لم يوجد في الكلام اثر التخصيص اصلا اللهم الا ان يقال المراد انه قد يكون مجرد التاكيد في صورة  
 يوجد فيها التخصيص اذا كان التخصيص حاصل بدون او يحمل التاكيد على تأكيد التخصيص  
**قوله** او اقتصر السند اليه على المسند سابق كلامه يشوبان هذا القصر لو لم يحصل من غير  
 الفصل لا يمكن جعل الفصل مع انه قد انكر سابقا نعم من يدعي ذلك فاجيب بان معنى  
 الا نكاره فيما سبق تعليل بكلام اكثر في افادة اصله الا ان في علم قول المصنف فلتخصيص السند  
 على قصر السند على السند اليه ثم رده على من ادعى ان الفصل يحل للعكس بعض نبوة عنه  
 وبالجمله عمل الفصل في مثل الكريم هو التقوى على التاكيد ليس بمعنى لجواز حمل على افادة  
 قصر السند على السند اليه اذ لا مانع من قصد الاختصاصين فيما يستقيم فيه ذلك **قوله**  
 ان تقيم السند اليه بريد ابراده معتمدا على السند على ما هو اصله كما يقال ضيفتم الى الكريم  
 ابا جعله من اول الامر ضيقا لا واسعا لانه يكون واسعا ثم ضيقا **قوله** واما صاحب  
 اكثر في ثم ان حيث قال انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقاء **قوله** ويعرف فيه معاني يعرف  
 في ذلك الشيء معنى مناسب لاقتضاء العناية والحاصل انه لا بد من اسناد العناية الى شيء  
 يكون ذلك الشيء متفضيلا للعناية وعلته له بحسب المناشئة **قوله** ولا بد من تحقق فيه  
 الحكم الا قرب ان المراد بقوله لا بد الاولوية التي في حكم الواجب في نظر البلغاء بقرينة ان الغرض  
 اثبات الاصلية التي بمعنى الرجحان ووجه الاولوية يشعر به العبارة لان السند اليه لما كان محكوما  
 عليه كان السند مطلوبيا عمله فالاولى ان يلاحظ قبله فالحكم في الموضوعين بمعنى المحكوم به والغرض  
 دفع ما اورد الفاضل الحنفى رحمه فتامر **قوله** يعني خبرت البرية اه اعترض عليه بالبعث  
 فائل بالبعث والبعث منكره وكل من الفرقين جائز في منعه فكيف الخبرت اوجب بان

على ان لا يرد الى وجهه فيكون كسرا  
 السند بالبناء اليه وقيل هو كسرا  
 فاية الفصل توكيد الحكم لان ما عطف  
 المراد بالتاكيد الذي جعل صاحب الحنفى  
 بما عطف على الاستقبال محقق  
 بالسند على قصر السند اليه  
 فعل هذا اختصاص قول المصنف فلتخصيص  
 عنه حيث صرح بوجه تقديم اجل مس  
 على النظر في الثاني في اول سورة الانعام  
 والصاحبون الآية كما ان اطلق التقديم  
 على قوله ان الدنيا تنزوا والذين نادوا  
 قال في تفسير سورة المائدة قوله الكلام











في الايجاب بدونه وقد يقال ما هي اصلية لا يستعمل في الايجاب اصلاً كلفظ ادم وادم بل  
 فيه ما هي من متعلبة **قوله** رد عما من زعم انك رايت كل واحد واذا كان رداً عليه ينبغي  
 ان يقرر في المثال المذكور لفظ كل ليطابق الرد المردود فيصير قول المصنف لان المنع هو الردية  
 الواقعة على كل هذا توجيه ما ذكره ذلك المتعذر وفيه نظر اما لو فلا تترك تحقيق ان مراد  
 المصنف تخصيص نفي الخبر الفعلي واللام يستعمل كلامه اصلاً فينبغي ان يكون المثال المذكور على ما مر  
 رداً عما من اعتقد ان غيرك وحده ما راى احد او شاركك في عدم رؤيته احد اذ لا ينبغي  
 ان يخطأ الخاطب في مقام التخصيص في فاعل الفعل المخصص نفيًا او اثباتًا ولهذا قال  
 الغاضل المحقق فكان لم يفرق بين ما انا قلت عنك وانا ما قلت هذا نعم لو قيل لفظ احد  
 في المثال المذكور وان جاء بدون كل الا انه في الاثبات للخبر تحقيقاً لمعنى الاختصاص لا يكون  
 الاسم فيكون معنى المثال المذكور غيرك راى كل احد لم يسمع واما ثانياً فلا نالوا لئلا ان الرد  
 للزعم يقتضي ان يكون الزاعم قد تلفظ بالتفصيصة الدالة عما زعمه حتى يكون استعمال احد  
 في كلامه بل كل غير صحيح لان وجوب التطابق فانه اذا قلت لثا طبعك رايت شخصاً ما  
 فقال لك ما ان رايت احد يكون جواباً صحيحاً نعم الا حسن ان يراعي التطابق في الصور  
 فتأمل **قوله** لان هذا الامتناع جارية هذا رد للوجهين معا وقوله وايضا مخصوص بالوجه  
 الاول وقوله وان لا يكون بالوجه الثاني ههنا مناقشة وجان جريان الامتناع في  
 غير الصورة المذكورة لا يكون وجهاً لفاد ما ذكره المقتدر لجواز ان يكون وجه الامتناع  
 متعددًا مختلفاً وانما يظهر الفساد اذا جري الوجه المذكور في صورته ولم يوجد فيها الفساد  
 كما لا ينبغي وقد يجاب بان المقصود ههنا بصدور نقل كلام الشيخ ما انا قلت شيئاً مع قوله ما ان  
 رايت احد في قرن واحد وخرج عدم الصحة في الجمع على كون المنع عاماً على ما يجب ان يكون  
 التخصيص في الدليل غلطاً صريحاً عند المصنف فليتنامل **قوله** لا على جميع الناس وان بين الامر  
 على كون جميع نكرة في سياق النفي يكون توسيط كلامه بمعنى الجمع لغواً كما لا ينبغي ان قلت  
 لم لا يجوز ان يرد بالجمع جمع مخصوص هو الكل قلت لما لم يكن الامتناع مختصاً بتلك  
 الارادة مع كون خلاف المتبادر لم يلتفت اليه الشارح **قوله** بل يكفي ان يكون راى احد

هذا الكلام

هذا الكلام مردود عند الشارح لما تحققه وانما اورد ههنا من طرف القوم ولهذا قال فيما  
 بعد هذه هي الكلمات الدائرة في هذه المقام على السنتهم **قوله** ومع متعارفة ما نقله بعض  
 المحققين معرّفنا على الغاضل المحقق العلامة وما ذكره فيما سبق بعد قوله فالحاصل حيث  
 قال وقولنا ما ان رايت احد او رجلاً يفيد عموم النفي اذ متحداً في المال وهو انه لا وجه  
 لفاد المثال المذكور مختلفان في التقديم متعاربان فيه كما لا ينبغي **قوله** فزعم ان غيرك او انت  
 لشاركة الغير المتبادر من المشاركة شركة المعية فليس الكلام اذ ان اشارة الى قصر التعيين  
 ومثله في كلام المصنف ووجه ما بينت عليه في بحث العطف وربما يقال المراد مشاركة  
 المعية والبدلية فيكون اشارة الى انواع القصر لكنه تكلف كما لا ينبغي **قوله** فزعم ان انت  
 وحده او انت بمشاركة الغير يريد انما قصر قلب او قصر افراد ثم ان انفراد التخصيص  
 من التقديم يتبين من الفحوى ذو طبع مستقيم ويؤيد ان تقديم سنده اليه يوجب ان الخاطب  
 اصاب في اصل الحكم واخطأ في هذا الحكم فكان اهم عند المتكلم فقدم انفراد التخصيص النفي  
 لانه التخصيص من قولك ما انا سميت كان انما استمر بالامتناع لا امتناع الاستمرار  
 من المضارع الدخلة عليه وانفرد دوام الانتفاء لا انتفاء الدوام من جملة الاسمية الدخلة  
 عليها لو كان محققاً اخرج في بحث **قوله** وفي هذا اشارة الى الرداء في قول المصنف ولهذا  
 لم يصح ما انا ضربت الازيد فان تقديم لفظ هذا يفيد القصر يعني ان علة الامتناع ما ذكرته لاما  
 ذكره الشيخان ولما كان دلاله التقديم على هذا المعنى بالفحوى لا بالوضع لم يقل وفي هذا تصريح  
 بالرد على الشيخين على انه يجوز ان يكون وجه الاشارة عدم التصريح بالشيخين فليتهم  
 وجوابه ان قد سبق ان مثلاً رده شارح الايضاح بان الفعل المتنازع فيه باعتبار فاعله  
 ههنا وقوع الضرب على كل احد غير زيد واما زيد فسكوت عنه لان الا لا يصح ان يكون  
 للاستثناء لعدم صحة استثناء المفعول في الاثبات كما عرف في النحو فيكون بمعنى غير واذا كان  
 كذلك لم يكن في الكلام اشعار بان زيداً ضرب او لم يضرب فلا يلزم التناقض اصلاً وفيه  
 نظر اما اولاً فلان الانما يحمل على غير اذ كان الموصوف معها من كوراً فلا يقال جاء الازيد  
 بمعنى غير زيد مره به في كتب النحو والموصوف ههنا غير من كور كما يفهم ايضا من كلامه فلا يجوز  
 ان ينفى فانه قال انما ضربت

اعترض على الغاضل المحقق في شرحه  
 انما بعد ما قد في رجوع  
 استثناء وان الاثبات بان ينفى  
 الاستثناء والاستثناء والاثبات  
 على رجوع الاستثناء وانما بان ينفى  
 وقد بين بان ثم انما بان ينفى  
 وجها وهو ان يحمل الاستثناء واجها  
 ان النفي بان يعتبر ان اصل الكلام  
 ما ضربت انا الازيد فيكون معناه  
 فاصح انما لا يكون في التكلم لزيد  
 فقص الى التخصيص في خبر النفي  
 اعني في كلامه من الاثبات  
 والنفي فكانه قال انما ضربت  
 زيد الى غيري وما ان  
 ضربت من سوا زيد ان ضربت



الافادة في الوجود  
ان يكون في الوجود  
الافادة في الوجود

علم عليه واما ثانيا فلان الا اذا لم يكن للاستثناء لم يتعين عموم المقدم فلا يتم ما ذكره  
المص ايضا في وجه فاد المثال فيتم كلام الشارح الزا على قوله هو في الغرض الذي  
وقعت المناظرة في فاعله هذا هو مبنى التناقض فان تم الدست ولذا فرض الشرطي  
في شرح المفناه ووجه الضرب في مبنى التناقض على ذلك الغرض لكن ظاهرا لم يدل على ان  
الاتساع كج ومطلق والغرض المذكور بنا فيه قوله وعند في ان قولهم نقض الشيء لا  
آه ليس المراد ان هذا الغرض حق حتى يتوجه عليه انه زاد في كسر القادورة كما ذكره  
الفاضل المحي بل ان هذه المقدمة احق بان يعترض عليها من المقدمة التي اعترض عليها  
المص من مقدمته دليل الشيخ لان تلك المقدمة ظاهرة الصحة ظاهرا اندفاع ما ورد  
عليها واما هذه المقدمة فنما هو بظاهر بحيث يحتاج في دفعه الى اعمال روية وكوسم  
فبني متصلا فيما سبق اطلاق علم مراد الشيخ وعدم اطلاق غيره لعدم تضمنهم كنه الحقيقة  
كلام الشيخ بحيث لا يرد عليه منع فتأمل قوله فالاستثناء انما هو من الاثبات الاستثناء  
المفرغ من الاثبات وان لم يخبر فيما لا يستقيم فيه المعنى الا ان مراد الشارح لزوم ذلك لا يجوز  
ان يكون من التبع لرجوع الى الفاعلية لا الفعل فيقضي القاعدة التي بعده ولا يجوز ان  
يحمل الا على غير لعدم ذكر الموصول فتعين كون الاستثناء من الاثبات والمستثنى منه المقدم  
كل احد لان الاستثناء فرع على غلط ضرب الازيد قوله وكذا اذا كان الفعل متصلا معطوفا  
على مقدم والمفعول فعدا في كذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيما قوله وليست انك  
سببت آه اسم ليس ضمير الشأن وخبره الجملة الشرطية او قوله يجب واذا طرف لغو متعلق  
بليس وفاعل يجب ان يكون وفاعل يكون وهي تامة ان مع اسم وهو وجوه السعي وغيره  
وهو عند السمع وقد وقع في موقع الخبر صفة سعي والواو في قد وقع على ما في بعض النسخ  
من نصرف النسخ لعدم ما في عبارة المفناه ونقصه بالنصب معطوف على ان يكون ثم  
ان السكامة انما في الوجوب ههنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم التحقيق الجواز قوله  
غير شوب حال من السعي قيل فيه سماحة لان انتفاء ثبوت هذه الامور هيئة للفاعل الذي  
هو الموكد للسعي كذا في شرح المفناه للشرطي وكذا ان يجعله حالا من كاف مترا في مقبه

الافادة في الوجود  
ان يكون في الوجود  
الافادة في الوجود

الافادة في الوجود  
ان يكون في الوجود  
الافادة في الوجود

وجود سعي متكر حال كون غير شوب في افادته وادائه بتجوزاه فيه خل عدم الشوب تحت  
الافادة قوله والشارح العلامة قد اورد آه نفل عن الشارح انه قال لا سكران هذا الكلام  
سهو من الشارح العلامة الا انه رد بين التجوز والسهو والسيان باعتبار ما كلفه  
سوق الكلام قوله انما يستعمل لرد الخطا في الفاعل هذا الحكم اضافي كما يشعر به قوله لا افادة  
وجود السعي فلا يتوجه عليه ان هذا التركيب كما ياله للتخصيص بآه للتفوز فلا وجه للتخصيص  
قوله فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه الضمير في راجع الى وجود السعي لا الى الافا  
ولذا ذكره والمراد من معنى انا سببت قصر السعي على المتكلم وبذلك تحصيل رد الخطا في الفاعل  
لان معناه رد الخطا ابتداء وهذا ظاهر فاللزم انما هو بين وجود السعي وبين قصر السعي  
على المتكلم لا بين رد الخطا في الفاعل وافادة وجود السعي لانها لا يجتمعان اصلا فكيف  
يتحقق اللزم وبذلك ظهر ان قول الفاضل المحي الا ان لزوم رد الخطا في الفاعل لا فادة وجود  
السعي غير ظاهري وعكس كان ظاهرا محل بحث وحتاج الى توجيه على ان اللزم بين الرد والافادة  
ان سلم في الجملة فانما سلم لزوم افادة السعي لرد الخطا واما عكسه فلا وجه في اعتبار قصر الافراد  
اصلا لان اثبات الحكم لا أحد الشرطين في اعتقاد الخاطب لا يتغير عن الآخر فليتمدبر واعلم  
ان الشارح العلامة قال في شرحه وجب ان يعلم مع ما علمت ان الاستعمال الاولين معنى  
سببت وسببت انما لم يجب ان يكون في صورة علم السامح كاستعمال الثالث بمعنى انا سببت  
بل جاز ان يكون في صورة جهلم فيجوز ايضا ان يكون هو استعمالها في صورة علمه ويكون حكما  
حكم الثالث في الرد بل في كون السعي فيها مشوبا بتجوزا وسيان هذا كلامه فعلى هذا قول الفاضل  
المحي وسكت عن بيان حال سببت آه محل بحث لا نالا انه لم يتفرغ بحال الثالثين لا في  
الابتداء بل قد تعرض لها ايضا بقوله وجب ان يعلم آه قوله فيكون مجازا قد يناقش فيه  
بان المجاز انما يكون باعتبار النقل عما هو المعنى الموضوع له لا عما هو المعنى عند باب المعاني  
اذ لم يوضع اللفظ بارائه بل انما ينبغي بحسب المقام كما صرح جوابه والجواب ما ذكره الشرطي في توجيه  
كون الافراغ على خلاف مقتضى الظاهر مسمى في علم البيان بالكنائية من ان الحقيقة والمجاز والكنائية  
يكون اوصافا للالفاظ بالقياس الى الاغراض الاصلية في عرف البلغاء ايضا وكلام العلامة

الافادة في الوجود  
ان يكون في الوجود  
الافادة في الوجود

الافادة في الوجود  
ان يكون في الوجود  
الافادة في الوجود



بيننا عرفهم فلا اشكال **قوله** او باعتبار رايه معناه فيكون سهواً آله الظاهر ان السهو هو ان  
يعرف معنى اللفظ لكن استعمله في غير معناه غفلة والنسيان عدم الطائر على المعرفة  
لما ذكره العلامة من معناه **قوله** فان كان قد نسب اليه الغير باعتبار الجواز ان  
ان كان اعتقاد المخاطب انساب الفعل الى الغير مما هله **قوله** فتسببه الى الغير بكلا اعتبار  
كان يجوز وفيه بحث لان المخاطب اذا كان ينسب الفعل الى الغير مما هله لم يكن مخطئاً  
اذ لا خطأ في المجاز وقد ذكر والان هذا التركيب انما يستعمل عند خطأ المخاطب في التعامل  
واما اذا اعتقد ان نسب الى الغير مما هله **قوله** اذا بنى على معرف اشارته الى تعيين  
المعطوف عليه بقوله وان بنى منكره على ما سبق امثلة البناء على الموقوف دون البناء على المنكر  
اقتضاه الاول لفظ الدلالة على التحقيق واليقين وفي الثاني ان ثم ان في لفظ البناء اشارة  
الى تقديم المسند اليه لان البناء يقتضي تقديم المبنى عليه الذي هو كلاس **قوله** تخصيص  
المراد بالجنس شيئا كثيرا على ما هو معنى الكمال الطبيعي سواء كان جنساً باعتبار النطق او نوعاً  
او غير ذلك كالرجل والمرأة فاذا قيل بكما آخر تخصيصه كما في رجل طويل صار نوعاً **قوله**  
ثم الظاهر ان المراد بقوله الواحد منع الخلو لا الجمع ولما كان وجه تخصيص الواحد من  
ظاهر حيث كان النكرة له دون تخصيص الجنس فقط والواحد فقط تنبته لما نقله من  
الشيخ لكن قوله فيما سبق وقديماً للتقوى لكن بشرط ان يقصد به الجنس الواحد كما في  
التخصيص بقدم في هذه الارادة فليتنا مل **قوله** رجل جائز المجوز لوقوع النكرة  
مبتدأ كونه فاعلا في المعنى لان المعنى ما جاء في الارجل كما بين في كتب النحو **قوله** هذه الكلام  
لجار على معناه الظاهر ومنعلق بالمخاطب اي الذي هو طيب بهذا الكلام **قوله** او اعتقد  
انه امرأة فقط كما هو الظاهر لا يكون في الكلام اشارة الى قصر الافراد وان اراد اعتقاد  
انه امرأة سواء كان فقط او مع اعتقاد انه رجل ايضا في الكلام اشارة الى التعريفات  
الثلاث وهو الواجب وان كان الاول اظهر ثم تاتي قصر الافراد لا يظهر في صورة وقوع  
القصد الى الوحدة لان اعتقاد ان الجائي رجلان لا يجمع اعتقاد انه رجل واحد  
كما لا يخفى ومن شرط قصر الافراد جواز الاجتماع حتى يمكن اعتقاد المخاطب به **قوله**

هذا هو الوجه في قوله رجل جائز المجوز لوقوع النكرة

ولعلنا نور ذلك كما كان الانسان غير مكمل على عمره شبيه حاله بحال من ينزج الفعل مع  
خدمه وعدمه على الفعل مستقبل فاورد مصيغته الترتيب على ترتيبه من نفسه على سبيل الترتيب  
**قوله** فلا يكون التخصيص مستمرا ظاهر عبارته يشعر بجمع احتمال المظهر للتخصيص عند  
قطعا وقد اشارة في شرحه للمفتاح الى احتمال اياه مرجوحا وان في عبارة المفتاح اشارة  
الى ذلك وقد اشرنا نحن فيما سبق الى ان علة افادة التخصيص التي ذكرناها جارية في المظهر  
المقدم ايضا فذهب الشيخ الجرجاني وهو الحق الحقيقي بالقبول **قوله** بين الصور الثلاث  
يعني هو عرفي وزيد عرفي ورجل عرفي والمراد بافراق الحكم هو ان الاول لا يحتمل الا اعتبارين  
اي التخصيص والتقوى على التواء وحقا لثا الحمل على التقوى والواجب في الثالث الحمل  
على التخصيص ووجه الافراق عنده ان لفظ هو في المثال الاول يحتمل ان يكون مبتدأ وعن اصله  
من غير اعتبار تقديم وتأخير فلا يفيد في التقوى وان يكون في الاصل مؤخر ايا ان يكون الاصل  
عرف هو لا علم انه فاعل لانه ليس بموقع جواز انفصال الفاعل بل علم انه تأكيد للفاعل المستتر  
واذا لم يكن فاعلا جاز تقديمه عنده فيفيد في التخصيص واما ما يدعى عرف فلا يعتبر فيه ان  
اصله عرف زيد لان اعتبار الضمير المستتر في الفعل وابدال الاسم المظهر منه قليل جدا في كلام  
العرب فتعين فاعلية زيد فلا يجوز تقديم ولا يفيده تخصيص بل التقوى واما ما يدعى عرف فلا يحتمل  
الابتداء لغوات شرط المبتدأ اي التعريف والتخصيص فتعين الحمل على انه كان في الاصل مؤخر  
بدلا من الضمير المستتر في عرف ثم قدم فيفيد التخصيص البتة وانت خبير بان رجل عرفي يحتمل  
ان يكون من قبيل الاضمار والتفسير فلا ضرورة في ان كتاب ذلك الوجه البعيد اللهم الا ان يقال  
قوله السكاك بالمحضر فيه عند كونه مبتدأ لانه كل تقدير تأمل **قوله** واستثنى المنكر لان عدم جواز  
تقدير كونه مؤخر كما في زيد قام وجامد الكلام ان ابدال اسم المظهر من الضمير اليهم المستتر في الفعل  
ان سلم وجوده فلا يخفى انه قليل جدا في كلام العرب كما سبق فلا وجه لحمل الكلام التام على الكثير  
النظام عليه فيه ضرورة فيه ولهذا يحكم بعدم الجواز واما فيما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير  
ويحمل عليه **قوله** اي على القول بالابدال وقيل الذين ظلموا مبتدأ فقدم عليه خبره وقيل نصب  
على الذم او رفع عليه وقيل الواو حرف دال على كون الفاعل جمعا كما في اكلوا في البراءة **قوله**

بطلان الادب



على ان رجل بدل من الضمير فان قيل القول بان رجل بدل من الضمير لم يقل به احد كيف وان قيل  
ان يقال عرفوا رجلا ونحوه رجال ولم يرد بالاستعمال الثاني فضلا عن الوجوب قلنا ليس  
ان المعروف في مثل عرف رجل بدل بل ان رجل عرف معتر بعرف رجل على ان يكون بدلا لانه ان  
رجلان عرفا يكون مقدرًا بعرفا رجلا فلهذا في التفسير والتحقيق كذا في شرح المفاتيح  
وقد نرى ان الكلام في ابدال الاسم المظهر من الضمير في الفعل فلا بد ان هذا النوع  
ورد في التنزيل وان قل فلم لا يجوز الحمل عليه **قوله** اذا سببه الى التخصيص سواء اعترض  
عليه بان صاحب المفاتيح قائل بالقصر الفري فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذ المعنى رجل واحد  
عرف لارجال والجواب ان قوله بذلك مبني على اعتبار التقديم والتأخير كما يدل عليه سياق الكلام  
في المفاتيح وشعره قول الشاعر فيما بعد **قوله** لان المهر لا يكون الا شرا ظاهرا ان الامتناع  
بني على ان الاخر اخص في نفسه بالشرا لا يتجاوز الى غيره واعترض عليه بان الكناية اشار  
في مباحث القصر الى ان يجوز مجامعة مع التقديم الدال على القصر مع كون الصفة في نفسه  
مما اختصص بالموصوف فيفهم منه ان مراد الاختصاص لا يمنع القصر فكيف منع هنا  
ان المراد ان المهر شرا لا خير بناء على الاختصاص المذكور وقد يجاب بان الامتناع مبني  
على مجرد القصر في نفسه بل على ان ذلك الاختصاص معلوم لكل عاقل كما دل عليه كلام الغافل  
المحسني **قوله** واذا قد صرح متعلق بحذف في اي لزم طلب وجه له والفاء في فالوجه تفرع  
عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا لا تشبيها لما بان في الحركة والسكون وعدم الحروف  
على ما صرح به بعض النحاة **قوله** بلا متناع تقديم التابع او لان الامتناع ههنا من  
وجوهين احدهما لزوم تقديم على المتبوع والثاني لزوم تقديم على ما منع تقديم متبوع  
عليه وهو الفعل وما امتناع تقديم الفاعل فانما هو من جهة واحدة **قوله** لواقع مقام  
ضمير اي مقارن الاعتبار الفسخ فلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل ثم الفرق فيخ التابع والفاعل  
بان في الاول لا يجتمع في العمل بخلاف الثاني فانه يجتمع فيه الا انبان بالضمير الذي هو اجنب  
لا يجتمع في هذا المقام **قوله** بنيت قبل المحاق بليلة قبل البيت للتعالي من قصيدة تنجويها  
عجوزة تزوجها لمارها حلاوة ثم اكشف سورها بعد التزويج واول القصيدة عجوزة نعتت

هذا البيت من قصيدة تنجويها لمارها حلاوة ثم اكشف سورها بعد التزويج واول القصيدة عجوزة نعتت

ان تكون قسمة وقد نبت الجبان واحدة ودب الظهور وروى العطار بنغ شيابها  
وهل يصلح العطار ما افد الزهر وما ترة الاحضاب بكفها كحل بعينها وانما بها الضفر  
ينبت بها البيت الجوز المردة الكبيرة السن ولا يقال عجوزة والعامة تقولها وجعرا بغير  
وعجرا بضمين والاحمد ياب اعواج الظهور والضمير في ما يرجع الى الجوز وفي العجاج  
بنه فلان على اهل بناء والعامة تقول باهله وهو خطأ وكان الاصل فيه ان الداخل  
باهله كان يضرب عليه قية ليلة دخوله بها فقبل لكل داخل باهله بنه هذا كلامه فظهر ان  
حق الكلام ان يقول بنيت على والمحاق ثلثة ايام هذا آخر الشعر ومحاق التفرخ ووجه اللوا  
لتاغى النور الواقع عليه من الشمس سبب وقوعه في ظل الارض والشعر واحد الشعر  
وهو ما خوذ من الشهرة سمى به شهرة امره لمحا انا الشمس اليه عيارا تم ومعاملاتهم  
وغيرها والامراد من قوله وكان محاقا كلام الظلام الشعر كله عليه من كمال النقرة **قوله** عليك  
ورحمته السلام اوله الا بالخلعة من ذات عرق اسم موضع وقوله على وجه اشارة الى وجه  
آخر وهو جعل ورقه الله معطوفا على المستكن في عليك قبل وفيه بعد للزوم العطف  
على الضمير لم فروع المتصل من غير تأكيد ولا فصل بين المعطوفين وفيه او اذ انما السادس  
من مغني اللبيب ان عدم الفصل اسهل من تقدم المعطوف عليه لوروده في الشعر كمرت  
به رجل سواه والقوم حتى قيل انه قياس انتهى كلامه واما ما ذكره الا بقية من ان لا يتم  
الفصل فان عليك فصل في الحقيقة لان الضمير معتمد رتبة من الطرف فالطرف فصل مجوز  
للعطف فلا يخفى انه نفس ويحتمل ان يكون قوله على وجه اشارة الى جواز تقديم السلام  
بعد قوله عليك بان يكون السلام التام مفسرا له وان يكون اشارة الى كون ورقه الله  
جملة مقترنة على حذف الخبر اي عليك ورقه الله عليك السلام والوجه الاول من الوجوه  
وهو الذي ذكره شرح المفاتيح **قوله** لو كان يسكن الى الاموات اسم كان ضمير الشأن وغيره  
الجملة التي بعدها ولا متعلق بشك يقال شكوت لافلان وفي التنزيل انما شكوا بئس وخبره  
الاسم وما في ماله موصولة قايمة مقام فاعل يشك ومنه بيان له والحمد للحن المنكس ثم تنكبت  
يعطف على كان ولا شك في جواب لو والخبره للتسليم اي ازال شكايته واستجار وفهر اسحان

هذا البيت من قصيدة تنجويها لمارها حلاوة ثم اكشف سورها بعد التزويج واول القصيدة عجوزة نعتت



لموضعين واعلم ان كون قوله وساكنه عطف على خبر منه على ما هو انظام المتبادر ويمكن  
 ان يقال انه فاعل فعل محذوف يدل عليه المذكور فهو من عطف الجملة على الجملة والتقدير  
 وساكنه ساكنه او يكون وساكنه بالجر على القسم والضمير للقبض فافهم **قوله** وكذا رجل  
 جاء في زيد يدل اصطلاحا والسكاك خالف اجماع النحاة في تجويز تقديم التوابع في السعة  
 كما خالف علماء البنية في انكاره المجاز العقلي ويرد على هذا القائل ان السكاك صرح بان  
 ارتكابه بلوجه البعيد في رجل جاء في لغوات شرط الابتداء فكيف يقال انه يدل اصطلاحا  
 عنده وكذا الكلام في غيره حيث بنى الكلام فيه على ان الاول مبتداء وسند اليه على ان  
 كلام السكاك في اوائل الفن الرابع حيث قال عليك ورحمة الله السلام بلزم ان يكون  
 عدم النظم وانه لا يوجب البنية التقديم واما خبر يدل على امتناع تقديم التوابع  
 في السعة ويدل كلامه ايضا في اوائل الحالة المنقضية لتقديم المسند على ان السمت  
 لا يجوز تقديم وكذلك تيقن الظرف في مثل قوك في الدار رجل للخبيرة وتعين نصب  
 راكبه في قوك جاء في راكبا رجل **قوله** ثم لان انتهاء التخصيص معطوف على ما قبله يجب  
 المعنى كانه قيل وفيه نظر اذ لا يتم قيل انه كلام على مستند قلنا موسا والمنع في التنكير آه جواب  
 عن منع المص اعمى قوله لا يتم قيل انه كلام على المستند وفي زعمه جواز تقديم الفاعل  
 المعنوي ثم لا يتم انتفاء **قوله** لا يقال التنكير آه جواب عن منع المص اعمى قوله  
 ثم لا يتم قيل انه كلام على المستند قلنا موسا والمنع في زعمه **قوله** لا نأقول قد ذكرنا  
 آه يعني ان تقدير التأخير على الوجه المستبعد في المظهر يحصل المحصر انما يجوز عنده  
 فيما فيه ضرورة ولا ضرورة في الكثرة بالوصف صحة وقوع مبتداء كما لمظهر المعرف  
 والمحصر فيما يستفاد من الوصف كما سبق فلا اعتراض بان يقتضيه ان يمنع تقدير  
 التأخير في انا قلت ايضا لصحة وقوع مبتداء كما لمعرف وهم يخص **قوله** والافلا  
 توجيه كلامه وان لم يجب ان يكون المحصر استفاداً من الوصف بل يكون من تقدير  
 التأخير فلا توجيه لقول السكاك اذ ذكر الوجه البعيد لا يرتكب الا عند الضرورة  
 اذ لا ضرورة في صورة المنكر لحصول صلاحية الابتداء بالتخصيص **قوله**

اذلم يقصد به التخصيص النوعي آه قد سبق ان قصد التخصيص الفردي ايضا جاز  
 الاعتبار التأخير فلا تنقل **قوله** ثم لان امتناع ان يراد المهرش لاخير قد اجاب القائل  
 المحسن بقوله اذا قيل لكن يمكن ان يناقش في الجواب بان ما ذكره من قبالة المحصر بناء  
 على ما قرره انما هو اذا اجزى الكلام على ظاهره واما اذا كان بطريق التنزيل لا اعتباراً  
 خطا بية فلا خفاء في امكان اعتبار المحصر حسنة ثم لا يخفى ان العاقل اذا سمع هوبرا  
 فكلب يجزم عند سماعه بان سببه الشر فالقاء ما يقبض اليه ينبغي ان يكون بطريق  
 التنزيل لا اعتباراً مناسبة وهذا العذر كاف في تصحيح كلام السكاك **قوله** ثم قال  
 ويقر به آه قد اشرنا في اوائل الكتاب ان ثم اذا دخلت على الجملة بحى للترتيب في الاخبار  
 وهو المراد هنا والمعنى بعد ما اخبرتك عن قول السكاك التقديم يبعد التخصيص شرط  
 اخبرك عن قوله ويقرب من هو قوام آه فلا يرد ان حديث القرني كلام المتباعد مقدم على  
 حديث الاختصاص لكلمة **قوله** لما لم يتفاوت في الخطاب آه لعلا الشرح في التفاوت  
 ان المعنى على تقدير موصوفى اى انا رجل قائم وانت رجل قائم وهو رجل قائم  
**قوله** ولا يخفى ما فيه من التصديق وجه التصديق ان المفعول معه مقصور على السماع  
 عند سبويه وهو الجائز فصيحة السبق خيار العربية خلافا للاختلاف وانه على الراجح  
 فيما جاز فيه العطف والنصب هو العطف بالاتفاق جملة على الاصل في جعله مفعولاً  
 معه مصير المبروج المختلف فيه وتركه الراجح المتفق عليه مع ان المقام لا يساعده  
 لان اية النحوص هو بان المفعول معه هو الموق بالنسبة في جملة قال الشيخ في شرح القلب  
 واعلم ان تحقيق معنى المفعول معه على حرفين مقيدين بنا احمد على كذا وكذا وان  
 المفعول معه في جملة موق بالنسبة والمفعول الاول الذي يصاحبه هو غير موق بالنسبة  
 بل تابع له فيها واذا اريد استوائهما في الخبر قلنا انا وزيد بالرفع هذا كلامه واذا  
 فقرر هذا فنقول الاصل في المفعول فيما نحن فيه وهو القرب في التقوى بثبوت التقوى  
 وعدم الكمال تنه له والاصل في العلة هو تضمن الضمير وشبهه ياء في الحال في تنه له كما  
 صرح بذلك الفاضل المحسن فاذا جعل وشبهه مفعولاً معه يستفاد منه ان الاصل في العلة



هو الشبه وهو خلاف الواقع فظهر وجه التعسف وان رفع توجيه الفاضل الحشي  
**قوله** تكونه فيها فعلاً عدلاً به الى صورة الاسم فان قلت اسم الفاعل على صلة ولا  
اعراب للصلة بل لها مع الموصول فما وجه الاعراب الجاري عليه قلت لما كان الصلة  
في صورة الاسم الواقع في واللام في صورة الحرف اجري الاعراب على اسم المركب  
**قوله** ولا عومل معاملة في البناء حيث اعراب في نحو رجل قائم او رد عليه انه  
ان اراد بالذي لم يحكم عليه بان جملة ولم يعامل معاملة في البناء قائم مع الضمير كما  
صرح به ان رجع فلا عراب في مثل رجل قائم ورجلاً قائماً ورجل قائم لا يدل على اعراب  
بل الظاهر ان الاعراب انما هو لقائم الذي هو اسم المركب الذي هو مع الضمير ويتضح  
ذلك غايه الموضوع في نحو مرت برجل قائم ابوه فان الجور بالوصفية هو قائم  
فقط وان اراد مجرد قائم بدون الضمير فهو بمنزلة جزء الجملة لا الجملة فلا وجه لبقائه  
ولا معنى لمحدث المشابهة وتركه الحكم واجيب باننا نعلم قطعا ان الخبر في مثل زيد  
قائم هو قائم مع الضمير وان الاعراب الجاري على قائم هو الذي استحق المجموع بسبب كونه  
ضميراً لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما اجري عليه  
اعرابه الذي استحق لا يكون مبتدأ وليس لقائم وحده استحقاق الاعراب الذي اجري  
عليه حتى يقال لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معرباً والوصف في رجل  
قائم ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل وفاعل الا انه جري الاعراب على الجزء الاول  
لما ذكر **قوله** واما الثانية فبان لم يجعله جملة آه رد عليه الثاني في شرح المفتاح بان  
ابتداء عدم كونه جملة على مجرد شبهته بالخالي عن الضمير من غير ان يبين معنى نحوجه عن  
الكلام خارج عن القانون فالتحقيق ان يقال الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية متى بالذات  
والجملة ما اشتمل على نسبة اصلية مطلقاً فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة  
للأم فانه في مقدم الفصل فيكون نسبة اصلية او وقع في مثل اقام الزيدان فانه مع كونه  
جملة كلام واما ما عداها فليست نسبة اصلية بل على سبيل التشبيه بالفعل لاشتماله على  
معناه وفي حجاب عن الرتبة لا يخرج في التعريف فانه يجوز تحليل حكم واحد بتلخيص مختلف

وكتبت

واستبانة متنوعة وفيه ما فيه **قوله** واتبع في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه مفعول اتبعه انجي  
الضمير البارز راجع الى عارف السند اما الضمير وفاعل نحو عارف ابوه الا انه تسامح فقال نحو زيد  
عارف ابوه بايراد المبتدأ ثم ان القطع يكون المفعول الاول للاتباع ناشئاً من خصوصية  
المقام وقد الامر بالعكس كما في قوله اتبعوا في هذه الدنيا لغتة فان اللفظة ومع المفعول  
الثاني بعبارة هذا في قوله ان جعل تابعاً لعارف السند الى الضمير العارف السند الى الظاهر  
ما يحتمل اذ المراد على قياس ما سبق لعارف السند الى الضمير مع ضمير السند الى الظاهر مع ذلك  
الظاهر كما لا يخفى **قوله** ولعله سواه اذا الكلام في ان السند الى الضمير ليس بجملة بل هو مع  
ضميره مفرد شبهته بالخالي عنه فالقول بان العرف اذا السند الى الظاهر لا يشبه ولا يجمع فكذا  
اذا السند الى البحث آخر لم يقع فيه الكلام ولا يسا عن المقام وان كان صحيحاً في نفسه ان  
العارف اذا السند الى الظاهر فلا مسأغ لتثنيته ووجه **الفعل** فلا معنى لجعل افراده  
بطريق التبعية **قوله** لفظ مثل وغيره اما لفظ نظير وشبه ونظايرها فقليل الاستعمال  
في المعنى المذكور ولذا لم يذكرها ثم الجوز لوقوع المثل وغيره مبتدأ وتخصيصها بالاضافة  
وان لم يتعرفا بالتوغلها في الايام على ما ذكر في كتب النحو واعلم ان الفاضل الحشي فصل  
استعمال مثل وغيره بما لا مزيد عليه الا ان قوله في آخر البحث وايضا لا معنى للتعريفين بنوع التعريف  
ولا باثباتا محل بحث اذ قد يكون للتعريفين بها معنى مقبول اذ اضعيف غير الى ما يحتمل التعدد  
مثل اذ ادعى معتزلاً معين انه غير قديم هريراً فاننا لا ندري تحت قوله صلى الله عليه وسلم  
التدريية يجوز هذه الامة فقلت لم غير القديري لا يقول بتعدد الخالق مرة بالغير  
مطلقاً حصل التعريف لذكر المدعي بنوع التعريف وحصل الكناية في اثبات القول  
بتعدد الخالق لما اضعيف اليه غير واذا ادعى انه ليس غير من مع بغضه اياك الصديق  
رضي الله عنه فقلت لم ان غير السنه بغضه اياك رضي الله عنه حصل التعريف باثبات الغيرية  
والكناية في اثبات عدم بغضه لمن اضعيف اليه وهذا القدر يكفي لتضيح اصل كلام الزاعم  
فقد مر **قوله** لزم لانه وانيف عنه بالطريق الاول فان قلت اذا كان المراد من كان  
على الصفة التي هو عليها كان كذا لم يلزم الثبوت لانه اذا انتفاء عنه بالطريق الاول غايته

والا يخفى قول الشيخ عارف السند الى الضمير  
لفظ مثل وغيره



غاية التساوي قلت المراد بالكون على الصفة التي هو عليها هو الاشتراك في اصل الصفة  
وان كانت فيمن اضيف اليه المثل اقوى في معنى الاولوية ظاهر لانه لما ثبت الفعل  
مثلا لمن شاركه في اصل الصفة فثبوت مع كون تلك الصفة فيمن اضيف اليه مثل  
لفظ امثل حيث كانا المتبادر كون وجه الشبه في السبب به اقوى ولكن نقول وجه  
الاولوية ان الثبوت له او الانتفاء عنه ينهم بطريق البرهان كما هو حكم الكناية **قوله**  
من غير قصد الى ان انسانا ههنا القيد معتبر في جميع صور الكناية فانك اذا قصت  
بقولك غيرك لا يوجد سلب الاضفاف بالوجود عن غير معين لا يلزم انصاف الى طب  
لجواز ان يكون المتصف به اعيان اخر **قوله** بان براد بمثلك وغيره انما غير الخاطب  
كما نلنا او غير مماثل بعينه يوجب في هذه الارادة التعريض بالمعنى اللغوي اعني ان  
يكون في الكلام خفاء وما اذا اريد به انسان معين فظاهر ان ذلك المعنى يحتمل  
ان يكون زيبا او غير او غير او اما اذا اريد المطلق فوجب التعريض في مثلك باعتبار  
ان ما صدق عليه مفهوم المثل غير معلوم فنحن في الوجود حصل فيه نوع خفاء  
واما في الغير فيغيب **قوله** اي لم ينشأ من ارادة التعريض حاصله انه لم يقصد بغير  
ههنا ام مغاير لما اضيف هو اليه بل اريد به معنى لا ولم يرد بكون ذلك القولا شيئا  
من عدم ارادة التعريض الا انه ليس شيئا من التعريض على سبيل الكناية كما في ضربته  
من غير ذنب لانها من الكناية المطلوب بها نفس الحكم سيجي ان الكناية على ثلثة اقسام  
ما يطلب بها صفة من الصفة كقولك طويل النجاد فان المطلوب بها طول النجادة  
وما يطلب بها سبب اثبات امر لا م كاثبات الوجود وعدم التحمل لما اضيف اليه لفظ  
غير ومثل في غيرك لا يوجد ومثلك لا يحمل وما يطلب بها غير صفة ولا سبب كما في قولك  
حي مستور القائمة عريض الاظفار في الكناية عن الانثى **قوله** قيل وقد تقدم المسند  
المسور بكل آه قوله وقد تقدم لانه دال على العموم عطف على قوله فيمليق وقد تقدم بغيره  
تخصيصه بالخبر النسخ وما توسطها من الابحاث فهو من تمة المعطوف عليه فان قلت المعطوف  
عليه معقول قول عبد الغافر والمعطوف معقول قوله ابن المالك ومن تبعه فكيف يعطف

هذا هو الوجه في قوله  
تكون في قوله انما غير الخاطب

احمد على الآخر قلت هو من قبيل عطف التلخيص كما يقال ساكر من فتقول وزير اي  
قبيل وزير اشار اليه العلامة في تفسير قوله في قال الخ جاعلك للناس اماما قال ومن  
ذو بنية ثم ان الضمير في قوله وقد تقدم يحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه المسور بكل بقرته بابق  
الكلام كما هو المتبادر من كلام الشارع ويحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه مطلقا الا ان لفظ قد  
لما افاد في جزئية الحكم كان ما يكون تقديمه لا فائدة للعموم هو مسور بكل صرح به الشارع بيانا  
للوامع **قوله** فالقديم بغير عموم السلب لم يذكر ههنا اداة المحصر كما ذكر في غداة التاخير لان  
عموم السلب يستلزم سلب العموم بخلاف العكس **قوله** يكون معناه في القيام عن جملة الافراد  
ظاهر العبارة ان يقول يكون معناه ثبوت استفاء القيام لكنه راعى كلام المص حيث قال  
المستلزم في الحكم عن الجملة فاعتبر المعنى اللازم **قوله** قد حكم بغير القيام اي باستفائه عما ان يكون  
مصدرا من المعنى للفعل او نقول معناه قد حكم بهذه الطريق فان الحكم من حيث هو عام  
للنفي والاثبات فليس مدخول ابدا محكوما به **قوله** المستلزم في الحكم عن الجملة بغير رفع  
الايجاب الكلي كما يشير اليه تقرير الشارع لا بمعنى في الحكم عن المجموع من حيث هو مجموع فلا  
ينتقض بعدم صدق مثل لا يحمل هذا الخشب الكل مع صدق ليس يحمل البعض قوله في اصل  
ان التقديم قبل كل آه فيه بحث وهو ان قولك انسان لم يتم في عموم القيام بطريق الاحتمال  
فلو عمل على نفي العموم بطريق الخصوص بالبعض بعد وقوع كل لم يلزم ترجيح التاكيد على التاكيد  
على ما ذكره الشارع فالذي لا يبق لا ينتج به الحمل على عموم النفي ولا عدم الحمل على العموم وان  
قولك لم يتم انسان في عام فلو عمل على نفي العموم بهذه الطريق لم يلزم ترجيح التاكيد على التاكيد  
فينتج عدم الحمل على عموم النفي ولا ينتج الحمل على نفي العموم بطريق الاحتمال ويمكن ان يجاب بان  
الحمل بحسب اللغة اعتبارا ان احدهما بعد كل داخل على المنفي والآخر جعلها مدخولة  
للنفي والمطلول الصريح في الاول عموم النفي وفي الثاني نفي العموم بطريق الاحتمال اذ لا دلالة  
على اللفظ على الخصوص بالبعض في الاثبات فلما انفي احدهما تضمن الاخير لينا **قوله**  
انما بغير نفي العموم لا عموم النفي هذا كما سيقر به بناء على الاعم الاغلب والافق قد يتوجه  
في مثله الى النفي فينفي عموم النفي وان شئت فاعتبر والله لا يجب كل احتمال فخير وتطابره

وله الظاهر ان ما ذكره القيد في الحكم  
معنى ضاع على الامام حيث قال الامام  
احمد في النسخ بنسخ قوله الله عز وجل  
الحكم في قوله الجسم الطيب قد يفسر في  
والاستحسان من الافلاك من ان قد عا  
به ل على تبصير الاوقاف لا على تبصير  
الاحكام فليس مدلول الكلام ان  
لان الانفعال في بعض الاوقات  
مطلوع حيث قال احمد بن يوسف الميموني  
بجزئية الحكم في قوله لان تبقيض الخاص  
قد يكون اعم من عين العام من وجه  
من الاسود ان ملة فان تبقيض الخاص  
لا يكون اعم منها والتبقيض ان لفظ قد لا يدل  
ظاهر على تبصير الافراد لكنه لا يست  
خصوصية تبصير الافراد لكنه لا يست  
تبصير التبادر ايضا ويرى ان يكون  
جزئية الحكم في قوله الحيوان قد يكون انسانا  
فانهم مره

هذا هو الوجه في قوله  
تكون في قوله انما غير الخاطب



**قوله** وقد اعمل فيها بيان كمية افراد الموضوع قيد ما قبله واشارة الى ان الحكم في الماملة  
على الافراد اذ المتبادر منه ان يكون هناك افراد لم يبين كيتها فخرج القضية الطبيعية وخرج  
حكم فيها على نفس الطبيعة كقولك الانسان نوع **قوله** وهما يجوز ان يكون هيئة القضية  
او قبل عليه كون هيئة القضية سور الكلية انما يستقيم لو لم يصلح للجزئية وهو ثم كما مر من  
الفرق بين الارجل بالفتح وبنيه بالرفع فانه يحتمل عدم العموم ايضا بخلاف الاول فالحكم  
بعموم النكرة الواقعة في سياق النفع محمول على الاغلب واجيب بان المدعى ان كل ما يفيد  
العموم فهو سور الكلية سواء كانت تكثر الافادة في جميع الصور او بعضها بحسب المقام  
وهنا لما اعترف القابل للمذكور بكون النكرة في سياق النفع مفيدة للعموم ثبتت كلفة القضية  
ولا يضر عدم افادته ذلك في صورة اخرى كما ان في الموجبة سور الجزئية هذا بالنظر الى الاغلب  
والا فسبق ان النكرة المتوهم قد يعم كقولهم في الاثبات ثمرة من خير جادة وقوله تع  
علمت نفسي قدمت واخرت **قوله** على ما قال في الاشارات الى عدم انحصار السور فيما  
ذكره القوم وكون التنوين سور الجزئية في الجملة على ما ذكره الشيخ ثم ان الشيخ وان لم  
يجزم بوقوع مقدم الشرط كيف وقد قال ايضا في الاشارات واعلم انه وان كان في لغة  
العرب قد يدل الالف واللام على العموم فانه يدل به على نفس الطبيعة ايضا هناك لا يكون  
موقع الالف واللام موقع كل لكن يتم مقصودنا في حيث فهم منه ان الالف واللام في  
سور الكلية على تقدير افادتها للعموم والتنوين سور الجزئية على تقدير افادتها للخصوص  
اذ لا مدخل لاجاب النعم والتخصيص على جميع الاحوال في نفس السور بل في نفع  
الاحمال مطلقا كما لا يخفى **قوله** ان كنت كلمة كل اشارة بافهام لفظ كلمة الا ان التانيث  
في قول ان كنت كل داخله باعتبار تاويل كل بالكلمة والا فتر في كتب النحوان الاصل  
في كل افراد الضمير الرجوع اليه وتذكيره وان معناه بحسب ما يضاف اليه نحو وكل شيء  
فعلوه في الزبر وكل نفس ذائقة الموت وامثالها **قوله** كما اذا قدمنا على الفعل  
النفع عند منتهى ما وقع عليه الاصطلاح من سميته مثل لم يضر ولا يضر فعلا  
منفيا فلا ماسحة نظرا الى ان المراد تقدمها على مجموع حرف النفع والفعل المنفع لا على

في قوله لا يضر ولا يضر  
في قوله لا يضر ولا يضر  
في قوله لا يضر ولا يضر

**قوله** فالأقرب ان يجعله فيه نظرا لانه ينتقض بمثل ما انا اخذ كل الدرام  
لانه محمول للفعل المنفع مع انه داخل في الشق الاول ويمكن ان يدفع بان الفعل المنفع هو الذي  
يدخل حرف النفع بعينه وهذا ليس كذلك **قوله** ما كل ما يتنزه امر يدركه صدر بيت  
بحر الرابح بما لا تشتمل السفن والمروى ربح كل وجوز ان يتنزه بها فصار  
فعل بغيره ما بعده والسفن بضمين جمع سفينة قال في الصحاح السفينة معروفة  
والسفن صاجرها وفي القاموس سفينة سفينة اسفاره ومنه السفن لغيرها وج  
الماء والجمع سفان وسفن وسفن وصاجرها سفان وخرقة السفانة وبهذا يظهر ان  
ما توهمه بعض الطلبة من ان العبارة في البيت السفن بفتح السين وكسر الهمزة وهو صاحب  
السفينة ليكون اسناد الاشتراء اليه حقيقة ليس كذلك لان صاحب السفان كما عرفت  
على انه مخالف للرواية ثم ان المجازا بلغ من الحقيقة **قوله** وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه  
الظان الاصال في التاكيد يستلزم كثرة الاستعمال فيها وقد منع في اوائل البحث حيث قال  
فان عوض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه ارجح قلنا ثم ولو سلم **قوله** وجعل  
الفعل منفيا بل لم يجعله منفيا بما في الصورة المذكورة اعني فيما تقدم المحمول على مجموع  
حرف النفع او الفعل داخله مع عليه كما يدل عليه قوله لان المنفع بما لا يتقدم محمول ثم الوجه  
في عدم جواز التقدير المذكور اقتضاء ما التا فيه صدر الكلام بسبب مشابهتها حرف الاستفهام  
من حيث دخولها على الاسم والفعل كجوابه بخلاف لم ولن فانها لا اختصاصا صار كالجواب  
منه فيجوز تقدير ما في خبرها عليها كجواز تقدم محمول المثبت عليه واما لا فانها وان كانت  
في القول على القبلتين كما لا انها حرف كثر فتر فهم فيها فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك  
ضربني بلا ذنب وقولك عرفت عليك ان لا يضرني يعمل ما بعدها فيما قبلها واعلم ان الوجه  
الذي ذكره الشيخ انما ينتقض وجها لعدم ايراد كذا الدرام اخذت في الامثلة لا لعدم ايراد مثل  
ما كذا الدرام اخذت كما بينهما عليه وذلك لان المتر في النحو امتناع الاول لا كذا ثم الظن  
ان المثال من القسم الثاني لان حرف النفع داخله حكما على الفعل العاملة في كل قائل  
**قوله** وفيه نظرا لانجده حيث لا يصلح اه النظر بينه على ان قوله لا يصلح الا حيث يراد بغيره

قال في منتهى اللبيب في بحث اذا اجمع البعرون  
في ان ما صدر الكلام واختلف لا في قيل لها  
الصدر مطلقا وقيل ليس لها الصدر مطلقا  
وقيل ان وقعت في صدر جواب مطلقا  
فلهذا الصدر بخلافها محل ادوات القسم  
والالفلا وهذا هو الصحيح وظل اعتمد  
سببوا في جعل انصاف صبه الوان  
في قوله الس حجب الوان الدهر على التوسيع  
والاستطالة والخضرة وهو على ما جعل  
من باب نية اخر بته لان التقدير لا يخلو  
ولا في قوله الصدر فلا يخلو ما بعده  
فيما قبلها وما لا يخلو لا يغير عاملا  
في هذا الباب







الاحتمال فلا يثبت شيء من جزئ المدعى لان المدعى المعترف بها الكلية والقطع كما لا يخفى  
**قوله** ولنا ان يقول انه مضطرب الرفع اجيب بان ما ذكر محمول على الأكثر لا غلب ليس  
 بكلام لا يدل قول على كرم الله وجهه فلما تبيننا المذهب كان كلنا على طاعة الرحمن والبر والتقى  
 لاحتمال ان يكون كان شائنة والجملة في الخبر بدليل قوله فيصدر عنه كلاما وهو تاهل كما مر  
 في معنى اللبيب واذا لم يكن الحكم المذكور كلياً بل جاز كونه معمولاً لعامل لفظ ايضا فلو لم يكن  
 الرفع مقيداً لما قصدته الشاعر من شمول النفع كما دل عليه سياق كلامه لما اختاره وانت  
 خبير بان لو لم يدل على الجزئية لكان المدعى لا على الاول لجواز ان يكون النصب ايضا مقيداً  
 لشمول النفع والعمول الى الرفع لغاية ندرة وقوع معمولاً لعامل لفظ **قوله** واعترض  
 عليه ابن الحاجب آه اجيب بان سبب انما منع الضرورة الشعرية لا مطلقاً فلا يتوهم  
 عليه بثبوت الضرورة من وجه آخر وليس بشيء لان قوله وحذف الضمير من الخبر جاز على  
 السعة يدل على نفي الضرورة المطلقة فهنا **قوله** الا تأكيد الى معرفة عند البصريين  
 ولهذا جعل سبب كل من البيت المذكور مبتدأ لا تأكيداً وجوز الا حذف في الكوفون  
 كوناً تأكيداً لفكرة محدودة **قوله** في اجزاء ما اضيف اليه عدم ابراز الضمير حيث تم قبل  
 اضيفت به اليه مع ان الفعل جاز على غير من هو له لما تفرغ في الخوض من عدم لزوم الابرار  
 عند الامن من التمسك بالفعال وان لم يزل في الصفاً مطلقاً **قوله** كان الجملة ايراداً بالجملة ما قبل  
 على الاجزاء اذ لا يؤكد بكل الاما شتم على اجزاء يصح افترافها حقيقة وعكاً كما مر  
 في كتب النحو **قوله** او في حكم المقدم كما اذا حذف المؤكد وبقية التأكيد على ما جوزه سبب  
 والتحليل او قدم التأكيد على المؤكد ان جوزه في ضرورة الشعر كما سبق فان في كلتا صورتين  
 لم يتقدم ذكرهما اطلاقاً لم يذكر او ذكرت متأخرة لكن في حكم المتقدم قوله على عليه  
 وهو كونها غير معمولية لعامل لفظ ظاهر **قوله** هذا الذي ذكر تنبيه على ان لفظ هذا  
 اشارة الى الحال المتضمنة على تاويل ما ذكر **قوله** كل مقتضى الظاهر من على التعليب  
 والافتراف الخطاب لمعين الى غيره الذي ذكره في مباحث الاضمار من خلاف مقتضى  
 الظاهر **قوله** كقولهم اي قول العرب ابتداء من غير ذكر لفظاً او تعبيراً فغيره ايضا

وضع المضم موضع المظهر بناء على وضوح الامر والكافي اسم بمخفى المثل في موضع المصدر  
 اي وضعا مثل الوضع في قولهم وقد تفرغ عندهم اي المثل به لا يلزم ان يكون مفعول  
 الفاعل بل يكفي ان يستفاد مما في خبرها **قوله** ليحصل به الابرار ثم التفسير المناسب لوضع  
 هذا البناء ثم لم يرد في التفسير ونبأ عنه في الرتبة عن الابرار هذا وجه المسألة المذكورة  
 هو ان المراد بالمدح والثناء العامين في هذا البناء هو المبالغة فلما اراد وازادة المبالغة  
 والتفخيم ابرار الفاعل ولا يمتد في التفسير وسرعة في طلبه **قوله** والتزم تفسيره  
 بفكرة آه فان قلت في صحيح مسلم من حديث جابر رضى الله عنه ان ابليس يضع عرشه  
 على الماء ثم يبعث سراياه وساق الحديث الى ان قال ثم يحى احمهم فيقول ما تركت حتى  
 فرقت بينه وبين امراته قال فيدنيه منه ويقول نعم انت فاني ذلك التميز المتميز من  
 المخصوص قلت يخرج الحديث عما ان يكون فاعل نعم ضميراً مستتراً فيها بميزة بفكرة محذوفة  
 يدل عليها السياق اي نعم فانتا او نعم شيطاناً وانت هو المخصوص بالمدح ونظيره في حذف  
 التميز قوله من تواضوا ويوم الجمعة فيها ونحو اي فبالرخصة اخذ ونحو رخصة لكن ذكر  
 في معنى اللبيب حذف التميز شاذ في باب نعم **قوله** نعم رجلاً السلطان فانه لو قيل السلطان  
 حيث لا قرينة لا يثبت السلطان بالفاعل لتحقيق شرط الفاعلية وهو الشرط الذي يكون  
 الكلام الغيبة للمدح والثناء العامين معه مصوغاً في الظاهر على وجه لا ينكر من اول الامر  
 لان مدح شخص غير منكور من الاشخاص او ذميه فائدة فان قلت لا ينسب في قوله  
 نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد فاعل او مخصوص بالمدح قلت لا لان الآلة تدل على ان  
 المخصوص محذوف وهو انوب عم وفي مثله يجوز حذف كما مر جواب **قوله** خبر مبتدأ  
 محذوف لانه لما تقدم ذكر الفاعل بهما قد روى عن ابن جويش بن جويش بن جويش بن جويش  
 وجه آخر ذكره ابن عصفور وهو ان يكون المخصوص مبتدأ خبره محذوف اي ذم  
 ممدوح ولعل وجهه ان المحذوف باخر الجملة اسبب لكن المناسب للتفسير هو الاول  
 لانه اذا الغرض تخصيص المدح بسمه في جواب السؤال عنه مع انه معارض بان  
 الخبر محظ الفائدة فلا يناسب المحذوف وايضا الخبر لا يحذف وجوباً الا اذا استدعى



سره صريحه ابن هشام في الباب الخامس من مفتي البلب **قوله** لاحتمال ان يكون الضمير عايداً الى  
المخصوص انما ذكر الاحتمال لان الضمير عايد ايضا الى متعقل معهود عنه اكثر النجاة  
كما صرح به في شرحه للفناح فيكون مما نحن فيه وما ذكره الاستاذ من ان ذكر الاحتمال بناء على ان  
الخبر عايد خال عن الضمير عند بعض النحاة ياباه سوق الكلام لان المتبادر من قوله لاحتمال  
انه رجوع الاثبات وهو الاحتمال الى القيد اعني العود الى المخصوص مع ثبوت الاصل وهو  
وجود الضمير عايداً ما يشهد به الذوق السليم عايداً فيما ذكرناه اشارة الى جزء المعقل وهو  
قوله فليس من هذا الكتاب على القطع فان النسخ راجع الى القيد والمعنى لا يكون في من هذا  
الكتاب على سبيل القطع بل على سبيل الاحتمال وعلى ما ذكره ذلك القائل من الاشارة الى انعدام  
الضمير عايداً من ذهب البعض لا يكون ايضا من وضع المضمير موضع المظهر فليس في الكلام  
اشارة الى كون الكلام مما نحن فيه عايداً تقدير مع ان في المعقل اشارة اليه فتأمل **قوله** ذرعا  
سبعون ذراعاً اي ذراعاً اذ المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعاً وضع سبوي كون  
التبني للتاكيد بناء على ان وضع التبني لرفع الابهام وحكم بان ذرعا مصدر بمعنى المفعول  
اي مذكور عايداً بعينه طولها سبعون ذراعاً **قوله** وقولهم هو اودع زيد عالم فان قلت  
كيف يصح بوزن عالم او ان عمر وقاعد مثلاً مع انه لا غاية في الجملة الواقعة  
خبراً قلت لان هذه الجملة في حكم المفرد اي ان هذا الحكم او لان فائدة العايد ان  
يرتبط الخبر بالمبتدأ لان الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالغاية فالحال يوجه فيها  
واجبة لم يرتبط بالمبتدأ وضمير ان المبتدأ عين مضمون الجملة فلا يحتاج الى الرباط  
وكذا لا يحتاج الى الضمير في كل جملة يكون عبارة عن المبتدأ بخلاف قوله زيد مطلق  
وقوله عم افضل ما قلت انا والنبيون من قبيل لا اله الا الله **قوله** مكان الثاني  
او القصير يشير الى ان التذكير باعتبار الثاني والتانيث باعتبار القصة **قوله** وهو بخار  
تانيث هذه الضميراه فقول صاحب الكشاف ان الضمير المفرد في قوله في ان تلك الجنة  
ضمير الثاني والتقدير ان تلك الجنة ليس كما ينبغي **قوله** ولم يسمع في زيد عالم تعريض  
للمص حيث قال اودع زيد عالم وقديحاً بان التذكير والتانيث امر قياسي

سوى ما ينسب من السماع وقوله لبس بحجة عاد دفعه تأمل **قوله** فقضيهن سبع سموات  
فخلقهن خلقاً ابداً عما واتقن امرهن او حصن والضمير في فقضيهن بهم يفسر  
سبع سموات وقيل الضمير للسماء السابق ذكره على المظهر وسبع سموات حال وقبل السماء  
جمع سماوة والوجه الاول هو العيون في الفصح **قوله** ليتمكن ما يعقبه في ذهن السامع  
ان قلت هلا يحصل التمكن الحاصل من ضمير الثاني في قوله ان زيد عالم من غير  
التزام خلاف الظاهر لان السامع بفهم من المظهر مفهومه المطلق بخلاف الضمير العايد  
فانه لا يفهم منه الا ان له مرجعاً في ذهن المتكلم واما ان ذلك المرجع هو الحكم او غيره  
فلا يفهم من نفس هذا الضمير بحسب الوضع فيكون اعم تساوياً من الثاني والابهم منه واذا  
كان ابره منه يحصل فيه فضل تمكن لا يحصل من الثاني **قوله** ابو موسى فجدك البيت  
ابو موسى هو المخصوص بالمبدع على ما زعم وقوله فجدك بركه منه والغاء زائدة والاقرب  
عند ان ابو موسى مبتدأ فجدك خبره والغاء زائدة في الخبر على ما يجوز الاغش  
مطلقاً وحكاية فوجه ما جواز زيادتها في البدل فلم اطفر على شاهد والمخصوص  
بالمبدع محذوف على منطوقه تع نعم العبد اي نعم جمل هو وهذا اول الشروع بخلاف تقدير  
المخصوص مع التودد في موقع الغاء **قوله** انما يصح في ضمير الثاني قبل لا يصح انما يصح  
الثاني سيما اذا لم يكن في مسند الكلام لان السامع اذا سمع ضمير الثاني يفهم الرجوع الى ما تقدم  
تحقيقاً او تقديره ولا ينتظر ما يعقب الضمير واعلم ان قوله ولا يخفى انما يريد اذا جعل التعليل  
اعني ليتمكن تعليلاً لوضع المضمير موضع المظهر على ما ذكره وهذا هو الظاهر لان خوف  
التعليل الى القاعدة هو الوجه واما اذا تكلف وجعل تعليلاً لقوله وقولهم هو اودع  
زيد عالم فلا ورود له وهذا **قوله** اذ السامع مالم يسمع المفسرة قبل لا نعم ذكره الجواز  
ان يعلم بقرينة اخرى والغرض فيما علم ان فيه ضمير او لم يعلم انه لا شيء هو وانما خبر  
بان القرينة الدالة على وجود الضمير قبل سماع المفسر في غاية الخفاء بل لا يظهر الا ان  
يقول المتكلم للسامع ابداً ولا اورد للفاعل في الكلام ثم يتكلم بالجملة فتأمل **قوله**  
لا شهادته ووضوح امره حقيقة او دعاء **قوله** كقوله في الطلح زارت صدر بيت عجوز

من انفسه ان  
وضع في الغاء



ومن النجوم فلا بد ونطاق وبعده والطوق من بس الحمام عمدة وطلباء وجرة ماله  
 اطواق ومن العجايب ان فلكك شغل وعليك من سرق الحرير الخاق وتقد اشار بقوله  
 في المطالع الخقيق كونه من قبل وضع المضمير موضع المظهر والرواق ستر عمدة ووت  
 السقف مبتدأ عليها خبره كقولك في الدار رجل والجملة حال من ضمير زارت وقوله  
 للظلام حال من الرواق والغلايم جمع فلادة ومع معروفة والنطاق وشقة لبس  
 لها حجرة ان حجرة الازار مقعده وحجرة السواويل الى فيها النكتة ولا ينفق  
 ولا ساق لا تاخذ المرأة بهما فشر وسطها ويترسل اعلاها على اسفلها الى الركبة والاخل  
 بنجر على الارض وقد يراد بالنطاق المنطقة التي شرع على الحاصرة ومع الانسب بالوضع  
 لكن الشقة البقية بالمرأة شبه ما في فلادتها ونطاقها من اللآلئ بالنجوم والمخنة زارت  
 الحبيبة وسحت بوصالها والحال ان عليها رواقا كانيا من الظلام اي كانت مستورة  
 بالظلام من الانام وفلايد ونطاق من النجوم والسوق شقة من الحرير والفاق ثوب  
 يلف من ثوبين **قوله** كم عاقل كم الخبير به المضافة الى محيزها المفرد في موقع الرفع  
 على الابتداء والجملة اعني اعيت آه خبره **قوله** زنديقا قبل معنى الزنديق الزندي  
 والزند اسم كنات من دة الذي ظهر في زمن قباد وابع الفروج وقوله ابن شروان  
 كافر انا قيا للصانع او قائل بالآلهين خالق الشرو خالق الخير فينسب مثل هذه الامور  
 الى خالق الشر ولقد ردد على ابن الروندر من قال وخير المقال تكلم الاديب وطيب  
 عيش الجاهل قد ردد على الحكيم كميل **قوله** ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المفهوم من  
 اختصاصه بشي هو المفاخرة بين الشئيين على ان نفس البديع بما ذكره لا يخفى عن  
 البعد ايضا لان البديع هو المخرع لا على مثال قال الجوهري ان بدعت الشئ اختراعه  
 لا على مثال والبريد مع السموات والارض ان اخترعها كذلك وكون العاقل محروما والجاهل  
 مزورا كثيرا الخريجات والنظائر في كل زمان وايضا الحكم البديع هو الامر الغريب  
 سواء كان ضد ما ينبغي ام لا **قوله** عطف على كمال العناية كان الظاهر ان يكون معطوفا  
 على اختصاصه ويكون كل من التكم والاختصاص سببا لكان العناية كما صرح به في اللغات

المراد من قوله  
 كمال العناية  
 هو كمال العناية  
 بالمرأة

قوله كمال العناية  
 هو كمال العناية  
 بالمرأة

قوله كمال العناية  
 هو كمال العناية  
 بالمرأة

قوله كمال العناية  
 هو كمال العناية  
 بالمرأة

قوله كمال العناية  
 هو كمال العناية  
 بالمرأة

حيث

حيث قال وذلك اذ اكلت العناية بتميزه اعلانه اختص بحكم بديع عجيب الشان وامالانه  
 قصد التكم بالسامع الا انه لما كان يورد عليه كمال العناية ان قصد التكم بالسامع لا يقتض  
 كمال العناية بالتميز بل يقتض اسم الاشارة سواء قصد كمال العناية بالتميز ام لا جعله عطفاً  
 على كمال العناية حتى لا يتوهم ورود السوال المذكور ولا يحتاج الى الجواب بان اسم الاشارة  
 يقتضي كمال التميز ولا شك ان التكم بزيادة التميز فاذا قصد التكم اعني التميز نفسه  
 اكمل التميز واورد اسم الاشارة **قوله** تعاليت كما الشجر البيت وما قبل هذا البيت قوله  
 فيج وسكن البين بالبيت ما لك ولا خسر في نظرة من جالك وما بعده فان سأل في ذكر الا  
 بساغة فقد سأل في خطرت بياك فلو في الامر للمخاطبة من الوقوع وشكر البين  
 قرب البعد والواو وما بك على فانية وتريد في في موضع الحال او الاستيفان او البدل  
 وقد ظفرت استيفان جواب هل ظفرت بهذا المراد **قوله** قل معواله احد الله الصمد لم يورد  
 العطف بين التمجيتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالتمتة للاول وتعرف الصمد  
 مع تشبيه احد لعلم بصمد الله بخلاف احديته **قوله** اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المتقسية  
 لانزاله وما نزل الا بالحق فيه اشارة الى ان تعظيم المحرور في الموضوعين اعني بالحق بغيره  
 المحصر ثم ان كون المثال من قبيل وضع الط موضع المضمير اذا فوض الحق اليها فسر الاول  
 كما يدل عليه قاعدة اعادة المعرفة معرفة ما اذا فوض بالامر والنواج على ما قيل  
 فلا يكون مما نحن فيه لان كلامه الحقيق له معنى على حدة كذا في شرح اللغات قيل  
 الحق ان لا احتياج الى هذه الاشارة لانه اذا اختلف معناه كان القياس الابتنان  
 بالتفسير ايضا ليكون من باب الاستخدام وانت خبير بان مردود لان الاستدلال خلاف  
 الظ فلا يكون الوضع موضع التفسير في الظ والكلام فيه **قوله** فمن يرمع هو بالجزم  
 مع من ان من استقامته اجراء الومل محرج الوقف كذا في شرح اللغات **قوله** ان العا  
 انك اورد على ان حق العبارة ان يقول انا العا انا لان العا لما كان لا كان هو الحق  
 بالنسبة فيكون هو مرجعاً للتفسير جيب بان الحق الاخبار عن نفسه ولما كان العا عبارة  
 عن التكم نفرد ورمع التكم ميلاً الى المعنى **قوله** على ان يكون العا بديلاً لهذا من ذهب الاخر

قوله كمال العناية  
 هو كمال العناية  
 بالمرأة

قوله كمال العناية  
 هو كمال العناية  
 بالمرأة

قوله كمال العناية  
 هو كمال العناية  
 بالمرأة



والجمهور يابرون ابدال اللفظ من ضمير المتكلم والمخاطب مستدلين انقصية البذل من  
المبدل منه كما حققه الفاضل المحقق لكن دليلهم منقوض باجماعهم على جواز ابدال  
المعرف باللام من ضمير الغائب وكون المعرف باللام انقص من الضمير مطلقا **قوله**  
وفيه ايضا يمكن من وصفه قد يناقش في هذا بان المقام الوصف للمعروف لا للفت  
النحو في قولك انا العا ايضا يمكن من الوصف المقام ثم الاظهر ان بقوله وفيه يمكن  
من وصفه ايضا **قوله** كائنا من كانا لا وغيره كائنا حال من الرسول ومن موصوفه  
في محل النصيب في الكائنا والغايه محذوف ان كان واخره با متناع حذف خبر كان  
نص عليه ابنه في مقام وصاحب الكفا وغيره على الجيب بانه ههنا سماعي ثبت على خلاف  
القياس ولو قيل كان تامه وفاعله راجع الى من لم يخرج الى ما ذكره لكن الظاهر انه ناقصة  
وانا خبر مبتدأ محذوف اي هو انا وغيره او بديل عن كان على ان يكون من قبيل  
استعارة الضمير المرفوع المنصوب كما استعمله الجوزي في ما انا كانت وقوله النصفه  
اسم من الانصاف **قوله** هذا اعني نقل الكلام اه هذا التفسير مقرر به في كلامه  
ولولاه لا يمكن جعل المثار اليه مطلقا النقل فحقا للناس **قوله** في العبارة اذ  
شاع لان معناه الظاهر ان النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يختص بهذا القدر اعني  
النقل عن الحكاية الى الغيبة وفساده بين **قوله** من يمينه الى شماله وقيل ما هو  
من التفات الانسان يمينه ويسره وهو الاستبصار والفرق **قوله** وبهذا شعر كلامه  
اي بالشروط المذكور ووجه الاشعار انه قال في جواب سؤاله اوردته لانه لا يمنع انحصار  
الالتفات عنده في خلاف مقتضى اللفظ فالتقييد بقوله عنده شعر بالاخصار عند  
الجمهور كما سيمر به فيما بعد **قوله** نظرت في نشاطه التطرئة بالهزة الابرار والاعوان  
من طرء عليه اذ اورد عليه وبالتجديد من طرئ التجديد اذا عملت به بجعله طرئا  
كانه تجديد والنشاط بالفتح حركة السرور **قوله** منها انا زبد وانت عمرو ونحوه حال  
فيل فيه نظر لعدم اتحاد المعنى فيه وهو شوط في التعبير لانه اخبار شئ عن شئ لا  
تعبير عن معنى واحد بل غطيان مختلفين فامل **قوله** نحن اللذون صبحوا صبا حافوا

هذا شعره في قوله  
نظرت في نشاطه  
بأنه يريد أن يقول  
نظرت في نشاطه  
بأنه يريد أن يقول  
نظرت في نشاطه

يوم النخيل غارة ملحاً ما البيت للتعجيل قال ابن المالك في شرح التسهيل اعراب  
الذنب في لغة طي مشهور يقولون فطر اللذون امنوا على الذنب كفروا ويع لغة تزييل  
ايضا فان قلت ما الشرح ان اللذون على هذا اللفظ يكتب بلامين بخلافه في لغة  
من الزم اليباء في جميع الاحوال قلت السرفيه هو انه حالة بناء شبيهة بالحروف  
واللام للتعريف على قول وشا برته لها على القول بان تعرفه بالعدد الذي في الصلة  
فانزوا عدم ظهورها خطأ في حالة البناء كملابري حرف التعريف او شبيهها فيما شوبه  
بالحروف واظهر وهما في حالة الاعراب لان شبه الحرف الغنى فامل ثم الظاهر ان الصباحا  
نفرح بخبره ثم صبحوا تاء كبراً من ضمهم اذ اتاه صباحا ويجوز ان يراد الانيان المطلق  
بقراءة الصباح فنصب على الوجهين على الظرفية ويحتمل ان يكون صباحا مفعولا  
مطلقا صبحوا من قبل انبت نباتا وتبطل تبتيلا ومفعول صبحوا محذوف  
اي صبحوهم والغارة نصب على الحال اي مغيرين او على التعليل اي لاجل الاغارة  
وحاصل المعنى نحن اللذون اغاروا صباحا في ذلك اليوم على العدد والمخارج صبغة  
للبيان من الالحاح كالمكثرا حال على الترادف او التداخل بعد التعبي عن طريق  
اخره بالنسبة الى الطريق الاصل المتقدم على الاطلاق **قوله** وكسبت الى بعض الايام  
اي قد سبق ان الاسم المظهر طريق الغيبة فلا يغيب في التعبي حتى يتحقق الالتفات  
في الآية ولعل المتوهم به كلامه على ان المظهر وان كان للغيبة الا ان النداء للمخاطب  
امل **قوله** ان الذي ستمتني اتي حيدرته البيت لعلي كرم الله وجهه والحيدرة وكان فاطمة  
بنت اسد لما ولدت وابوطالب غابت ستمت اسدا باسم ابها فلما قدم ابوطالب كره هذا الاسم  
فسماه عليا وبعد هذا المصراع الكيلك بالسيف كيد سندرة والسندرة صاع كبير  
**قوله** ومومع ذلك فيمض عن النحويين في قال المازني اه فيه بحث لان الالتفات من انتم  
وجوه تحيين الكلام فلا وجه للتقييد لانه التفات من الغيبة الى التكلم وفيه غليب جانب  
المعنى على جانب اللفظ كما سيجي في قوله تع وانتم تجهلون على انه يورد عليهم بل انتم قوم تجهلون  
لان الصفة كالصلة في وجوب العايد والاسماء الظاهرة كلها غيب سواها كان موصولة



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الأنبياء والمرسلين  
آلِهِ الطيبين الطاهرين  
الطاهرين الأئمة  
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الأنبياء والمرسلين  
آلِهِ الطيبين الطاهرين  
الطاهرين الأئمة  
العليين

او موصوفة صرح به في شرحه للمفاتيح فلو كان في امثال ما ذكر قباهة لما وقع في كلام  
هو على اعيان طبقات البلاغة **قوله** نطاول ليكن الابن لامر القيد في مرتبة ابيه الخ  
الخالي من اللوم والحق والوفاء النوم وله حال من ليلته اذ لا معنى لتعلقه بياضه والبناء  
الذي جاء هو من قبل ابيه وابوالا سود كنيته كذا في شرحه التوثيق للمفاتيح وقيل  
سمع ذلك الخبر منه قيل قوله ليكن تجريد فلا يكون التفاتا واجيب بانه لا منافاة بينها  
كما اشار اليه اشرار في شرحه الكافي ورد بان منه التجريد على معاصرة المستخرج منه  
ليست تب عليه ما قصد به من المبالغة في الوصف ومدار التفات على اتحاد المعنى يحصل  
ما يريد من ارادة المعنى في صورة اخرى غير مستحقة بحسب ظاهره ويؤيد ذلك  
ما نقلنا من ابي الحسن من ان ابا علي وابن جعفر وابن الاثير حكوا بان ليكن تجريد ليس  
بالتفات فالصواب ان ليكن ان حمل على التفات لم يكن تجريدا وان عدم تجريده لم يكن  
التفاتا كذا ذكره الفاضل المحقق في حواشي الكافي وفي التائيد المذكور بحث الاحتمال  
ان يكون منهم الالتفات لشرائطهم فيه سبق التعريف بطريق آخر كما هو مذهب الجمهور  
ومع ظهور هذا الاحتمال تحقق التائيد ثم كما لا يخفى على المصنف **قوله** او يكون الله  
في ذلك ان في لفظ ذلك وبرد على الوجهين ايضا ان المتبادر من كلام الكافي في توزيع  
الاستغاثات على الابن **قوله** بل هو خطاب لمن يتلقى الكلام آه اس ياخذ الكلام من المتكلم كذا  
في الاقناع فان قلت لو كان كذلك لوجب في قوله نعم فذلك الذي لم يتنى فيه ان يقال فذلك  
الذي لم يتنى قلت ما ذكره في الجواب على سبيل الاحتمال ويكفي ذلك فيه فلا بد ما ذكره  
على انه بناقضة ظاهر ما ذكره في التلويح من ان افراد الكافي في اوكتك من اوكتك وعسم  
الناستقون لا يمنع عظمها على جملة فاجله وان كان الخطاب بها الامة لان افراد  
كافي الخطأ المتصل باسم الاشارة جائز في خطاب الجماعة كقوله نعم ثم عفونا عنكم من  
بعد ذلك ثم كلامه **قوله** حيث لم يتل بعد ذلك لا يخفى انه في موقع الاستدلال على كون  
الخطاب في ذلك بمن يتلقى الكلام لا للخطاب الاول والاقبال ذلك وفيه بحث اذ يلزم منه  
خطاب اثنين في كلام واحد من غير تشيئة او جمع او عطف وسير في بحث التغليب

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الأنبياء والمرسلين  
آلِهِ الطيبين الطاهرين  
الطاهرين الأئمة  
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الأنبياء والمرسلين  
آلِهِ الطيبين الطاهرين  
الطاهرين الأئمة  
العليين

بطلانه

بطلانه **قوله** قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لا لا اعبد الخاطبون لا يخفى ان المتكلم بهذا  
الكلام اعني وما لا لا اعبد هو جيب ابن اسرائيل النجار وكان من اولياد الله تعالى فليس  
المراد بقوله وما لا لا اعبد الآية مفهومه الظاهر بل المراد وما لكم لا تعبدون لكن ابرار  
الكلام في معرض المناصحة لنفسه وهو يريد منا صحتهم على سبيل التعريف ليعلموا لهم  
ويبرأ بهم والغاية المخصوصة لموقع هذه الالتفات التعريف والاعلام بان المراد  
من اول الكلام الخاطبون **قوله** وهذا الخطاب مثل المتكلم في قوله من بناه جاء في بعضه ان كلا  
منها تعبير موافق لاصل المتن فان من جاء بالخبر المذكور هو المتكلم وقوله جاء في موافقه  
والذي قصد به ان رجوعه الى الله تعالى هو الخاطبون مثلهم على عبادة خالقهم وقوله  
واليه ترجعون موافق هذا المتن لكن من حيث كون كل منها تعبيراً للسلوك الذي قبله  
يكون على خلاف مقتضى الظاهر في التحقيق **قوله** وقد قطع المصنف بانه وادد الضمير ارجح الى  
قوله من بناه جاء في **قوله** فصل لربك مكان لنا وفائدة الاستغاثات الآية ان في لفظ رب  
عنا على فعل المأمور به لان من يربك يستحق العبادة وتبارة الاله الاحتمال ايضا لان قوله  
انا اعطيناك الكوثر ليس صريحاً في افادة الاعطاء من الله تعالى وايضا كلمة انا يحتمل الجمع  
كما يحتمل الواحد المعظم فلما التفت بقوله فصل لربك تزداد هذا الاحتمال لان **قوله**  
ولم يجر ذلك للغائب والخطاب في الكلام القديم قبل اي في الضمير والافالجمع من الاسم  
الظاهر قد جاء في القرآن للواحد كما قالوا في قوله تعالى ونادته الملائكة مع ان المناد كان  
جبرائيل وعمه وفيه نظر لان الجمع المحيل باللام ينسج عنه في مثل هذا الموضع معنى  
الجمعية فيكون مفرداً في المعنى ولا كلام فيه ثم المراد بالكلام القديم كلام القدماء من السلفاء  
القدماء وبين لا القرآن المجيد بربيل ما بعده وانما هو استعمال المؤلدين فان قلت  
قد جاء في القرآن المجيد حيث قال عز من قائل يا ايها النبي اذ اطلقت للنساء  
فكيف يستقيم هذا الخبر وعمل على الاضافة لا يدفع لزوم كون القرآن وارداً على اسلوب المؤلدين  
ولو في بعض المواضع ولا يلتزم من هذا في مسكته قلت هو من باب تغليب الخطاب  
على الغائب ان اذ اطلقت انت وامرنا فما خصه بالذكر وعمل الخطاب بالحكم لانه امام امر

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الأنبياء والمرسلين  
آلِهِ الطيبين الطاهرين  
الطاهرين الأئمة  
العليين



فقد انه كلفهم اولاً ان الكلام معه والحكم بينهم بغير ههنا بحث ودعوان صاحب الكشاف  
والظاهر هو ان قوله فان لم يستجبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول  
الله عليه السلام ولا تشبهه من الخشوع بقوله الشاعر وان شئت مرمت النساء واكم  
وذكر القاص في قوله تن والقلم وما يسطرون ان ضمي يسطرون راجع الى القلم والجمع  
للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذي خط اللوح ففتح كلا الامر بن في القرآن المجيد فحمل  
على الاستلزام المولد بن بعيد كل البعد لا يلتزمه عاقل عما ان الظاهر ان البيت الذي ذكره العلامة  
الزمخشري في موقع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح قولك ان رجوع ولم يحسن انما مل  
**قوله** طحا بك البيت يقال طحا به قلبه اذا ذهب به في كل شئ اولياً للتعبير والطرب صفة  
بغيره الانسان لشدة سرور او حزني وبعبء تصغير بعد للتقريب وهو ظرف طرب او طحا  
وعصر حان او حين على الروايتين بدل من بعد وشار بتفسير بعيد الشباب وعصر حان  
مشيب الى انه لا منافاة بين كون بعيد الشباب وكون عصر حان مشيب ظرفين لشئ واحد  
على الابدال وانما جعل الخطاب في طحا بك للجميلة اعني ليا اي ذهب بك قلب حتى يكون في  
قوله تكلف لي التفتات من الخطاب الى الغيبة لانه محال للاستعمال الشائع وهو طحا به  
قلبه ثم الظاهر ان يكون الكافي في طحا بك مفتوحة لانه وان كان خطاً بالنفس آيات  
الخطاب لبس للفظ النفس بل لدلوله والتاثير اغاهو في اللفظ ويؤيد ان العلامة  
صرح في قول الشاعر نذكرت وذكرى تايحك زينبا بان التاء مفتوحة خطاباً بالنفس قوله  
التاء تفسير قوله فلما راي الشمس بازغة قال هذا زينا نذكر المبتدأ ويعني هذا باعتبار الخبر  
يعني ذلك محل نظر اذا لا مقتضى لتاثير المبتدأ حتى يتجاء الى جعل التذكير بالنظر الى الخبر فان  
الاشارة الى ذات الشمس والتاثير اغاهو في اللفظ ولذا يقال لها مؤنث لفظاً والجواب  
ان يقال اذا اشترى المسعى في اطلاق لفظ مؤنث عليه بلا حظ ذلك المسعى في ضمن هذا اللفظ  
فهذا الاعتبار يعتبر لتاثير في الاشارة اليه ورجوع الضمير ولهذا قال الله في الآية المذكورة  
فلما اقلت واحتاج صاحب الكشاف الى توجيه تذكير اسم الاشارة في قوله تن ذلك الكتاب مع كونه  
اشارة الى ذات السورة بانه باعتبار الكتاب **قوله** او علم انه خطأ للقلب فيل عليه اعتبار

هذا البيت من كلام القدماء  
فكيف يصح قولك ان رجوع  
ولم يحسن انما مل  
قوله طحا بك البيت  
يقال طحا به قلبه  
اذا ذهب به في كل شئ  
اولياً للتعبير والطرب  
صفة بغيره الانسان  
لشدة سرور او حزني  
وبعبء تصغير بعد  
للتقريب وهو ظرف  
طرب او طحا

هذا البيت من كلام  
القدماء فكيف يصح  
قولك ان رجوع ولم  
يحسن انما مل

الاشارة يكلفه بالنظر الى طحا بك بما مع اعتباره بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الانتفات  
صحة اجراءه على الظن وهو مفقود ههنا لانه لما اعتبر خطاب القلب في يكلفه لم يكن بقاء الكلام  
على اسلوب طحا بك اذ يكون التقدير يكلفه على ان يكون الخطأ في تكلف للقلب وفي الكاف  
للفق وهو واجب بان الشرط صحة اجراءه على الاصل في الجملة وههنا يمكن دخول ذلك على تغيير  
رجع الانتفا القلب الاصل وان لم يكن بدونه فافهم **قوله** وقد شرط وتربا حله حاله والمغنى  
يكلفه وصلها والحال انه بعد قربة او ايام قربة على حذف المضاف والخطوب جمع الخطاب  
بمعنى الامر العظيم **قوله** حتى اذا كنتم في العلك الآتية فائدة الانتفات في قوله تن وجوز بهم المبالغة  
كان الله في يري حالهم غيرهم ويحبهم منها ويطلب الاشارة عليهم **قوله** والله الذي ارسل الرجا  
الآتية فائدة الانتفا في فسقاه التعظيم لانه فعل عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة الباهرة اذ لم  
يسئل في كلام البلاغ صيغة الجمع في الغايب للتعظيم حتى بناء هذا المظ من غي الانتفا بان  
يقول فتقوله **قوله** ان يكون الخطاب بالكلام اي من يلقى اليه الكلام ويبلغه من المتكلم  
سواء كان في الكلام حرف خطاب ام لا واعلم انه يخص عما ذكره الشارح ان في الانتفا أربعة  
مذاهب ووجه الضبط ان يقال لا يخ امان يشترط سبق التعبير بطريق اخرام لا التامه  
الزمخشري والسكاك ومن تابعهما وعلى الاول لا يخ امان يشترط ان يكون التعبير ان كلاماً واحداً  
اولاً الاول من ذهب بعض النحاة وعلى الثاني لا يخ امان يشترط كون الخطاب في التعبير واحداً  
ام الاول من ذهب صدر الافاضل والثالث من ذهب الجمهور **قوله** ومن عند الخليفة بالنجاح الجار  
متعلق بالنجاح المقدر المفسر بعده او بلفظ لكون الباء زائدة كما بينت عليه في قوله تن  
وما انت علينا بعزير ان شئ بالفتوح من عند الخليفة والمناذ في قوله يافركه مجزوز  
ان يا خليفة والسبب العطاء والارتياج السرور كانه اراد ان يشرط في العطاء **قوله**  
فهذا اخص من تفسير الجمهور لانه اعتبر فيه مع ما اعتبره الجمهور قربة خرافة وقد الخطاب  
والفائدة العامة التي ذكرها الجمهور لانه على اعتبارهم هذا القيد لان الخطاب الاول اذ لم  
يكن سامعاً للخطاب التام المتوجه لا غي لم يوجد الانتفات وان كان سامعاً تحقق تكملة التفتا  
لوحة السامع الكافية فيها واما قوله الشارح فيما سبق غير ما سبق في الخطاب فطرية لثا ط

هذه الآية قرأ في الشواذ  
في نسخة الغيبة من المخطوطات  
ووجه ما ذكره صاحب الناموس  
ان ضمير انت في انت ويار يا ساوا في  
انت انت فتقع في الانتفات في هذا  
وهو غريب



فبانظر الى الاعم الاغلب **قوله** هل نرجوكم البيت اوله اني كئنت ان خؤكنا نتي نبلها  
 نبل الرجال هلكه هل نرجوكم الكئنة هم التي توضع في التبال وسدك الانسان  
 علم وسط ويقال له بالفارسية تركش والنبل الاول السهام والجمع من النبل والنبا  
 بمعنى النصل وقد نبل بالضم فهو نبل والجمع نبل والهلكه مصدر هلك كالخول بمعنى  
 الفاعل والالوه بفتح الهمزة الرسالة **قوله** وزهق الباطل اي ذهب يقال زهقت نفسه  
 اي زهبت وخرجت **قوله** صرف الله قلوبهم الآية وارادة في حق المنافقين وقد كانوا صرف  
 الله قلوبهم عن الايمان فالمراد بقوله في صرف الله قلوبهم تشبيها على الصرف ومثله شايع فلا  
 تحصيل للحاصل **قوله** قسم الفقر القسم بالقاف كسر الشئ حتى يتبين والقسم بالغاء  
 كسره من غير ان يبين **قوله** متى كان الخيام البيت المراد اظفار التحسرا على فؤادك اليوم  
 وانقضائه مفضل اي تجلج والمراد بالعارض الاسنان ما بعد الشاي والشاي ليست  
 من معارض قاله ابو نصر وقال ابن السكيت العارض الناب والضرس الذي يليه وقال  
 بعضهم العارض ما بين الشفة الى الضرس **قوله** والكان يذكره الفرق بين المعنيين  
 كون المذكور جملة مستقلة ليس شرط في التباخلاف الاول وان ازالة توضع تشاء من  
 كلام سابق شرط في التادون الاول **قوله** فلا فؤاد من البيت حرمت الشئ صرعا  
 اذا قطعت وحرمت الرجل اذا قطعت كلامه والاسم الضم بالضم **قوله** ان تجردوا  
 قد سبق ان النظر ان اذا كانت ممنوز اللام يكون بمعنى الاحداث واذا كانت ناقصة يكون  
 بمعنى التجرد وفيما ذكره اثاره تخطيط بين **قوله** للاصفا اليه متعلق بالابقاظ على  
 تشبيه الاصفا بالنائم وثبات الايقاظ الاستعارة مكنية وتخييلية ويجوز ان يكون  
 على حذف مضاف الى اصحاب الاصفا ويجوز ان يكون اللام لام الاجل اي ايقاظا  
 لل مع لاجل الاصفا اليه ثم هذه الغاية العامة التي ذكرت لمطلق الانتماء سواء  
 كان على مذهب السكك او الجمهور لا ينطبق على مادة يكون التي مع فيها حضرة البار عز وجل  
 لتعاليم عن الشاط والابقاظ والاصفا فلو ذكر شيئا مما حقق تعالى بفتح ايضا كان  
 انشبا وقد يقال المراد ان الكلام الانتماء انما وقع صالح لان يقصد به هذه الغاية

قوله وحيثما كان البيت  
 قوله وحيثما كان البيت  
 قوله وحيثما كان البيت  
 قوله وحيثما كان البيت

بالنظر

بانظر اليه نفس مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فليتهم **قوله** وقد خفيص مواقع  
 على زنه المجهول لانه متعدد وقد التحفيق والبناء في بلطاني داخله على المقصور **قوله**  
 على طريق الاتساع هو ان يحجر الطريق المفضول به كقولهم ويوما مشهدنا سليمان  
 وعامرا وفي شرح الكش في القطب لبيت شعر لم لم يجعل هذه الاضافة حقيقة بمعنى  
 في كثر اليوم قلت لتحصيل غرض المبالغة لان فوك فلان ماك الدهر وصاحب الزمان  
 ابلغ من فوك ماك في الدهر وهذا في الزمان وهذا ظاهر **قوله** والمفضول محذوف  
 دلالة على التعميم قيل عليه لو قيل الامر كله يحصل الدلالة على العموم اجيب بالمنع مستند  
 باحتمال حمل الامر على المعهود والتاكيد بكل بالنسبة الى ذلك المعهود عيان فيه فوات الاختصاص  
 المطلوب **قوله** بانواع النعم الدينية والاخرية والظان عمل الرحمن على المنعم بالنعم الدينية  
 والرحيم على المنعم بالنعم الاخرية ووجه ان الرحمن ابلغ من الرحيم لما فيه من زيادة البناء  
 كقطع وقطع فاعبر الابلغية باعتبار الكمية كما قيل بارحم الراحمين لانهم يجمع المؤمن والكافر  
 ورحم الاخرة لانه يختص المؤمن وقد لا حظ الابلغية باعتبار الكيفية فيحمل الرحمن  
 على المنعم بالنعم الاخرية لانها كلها عام واما النعم الدينية فتحققة بالنسبة اليها **قوله**  
 اي ذلك الغير الظان يقال ان خلاف مراده الا انه مال الى جانب المعنى اذ يصدق على  
 خلاف مراده انه النعم بمعنى انه غير ما اراده **قوله** كقول القبعثين اصل القصة ان  
 القبعثين كان جالسا في سبيل مع جماعة من الاذكياء وكان الاوان او ان الحصر  
 فذكر الحجاج فقال القبعثين اللهم سود وجههم واقطع عنقهم واسقني من دمه  
 فاخبر الحجاج بذلك القصة فاحضر القبعثين وهدده فقال القبعثين اردت  
 بذلك الحصر ثم قال الحجاج لا حملك الى اخر القصة فاختر الى ذكوة القبعثين فقد  
 سمع الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز من جريته واحسنا اليه على ما يحكى فان قلت كان  
 المناسب لغرض الحجاج ان يقول لا حملن الا ادم عليكم لان القيد بوضع على الرجل  
 لا بالعكس قلت هذا الاستحالة والتعدي امر وضيع يقال حمل على الادم اي قيد وكولم  
 فليكن من قبيل القلب كما ستعرف او تشبه القيد بالمكب على طريقة الاستعارة **قوله**

قوله ويكنان يقال ان ارد بادا لمرامه  
 ملحوظ الفرق بين فائدة الانتماء على التوجه  
 انما ان الغاية المقاصد هي التبيين  
 عيان من اخذ في قراءة الفاتحة يجب ان  
 يكون من اخذ في قراءة الفاتحة يجب ان  
 يكون من اخذ في قراءة الفاتحة يجب ان  
 يكون من اخذ في قراءة الفاتحة يجب ان

قوله وحيثما كان البيت  
 قوله وحيثما كان البيت  
 قوله وحيثما كان البيت  
 قوله وحيثما كان البيت



من الاصفاد وهو من الصفه بالتحريك وهو العطاء **قوله** من صفه ابقه وهو من  
 الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به **قوله** الاولي بحاله اما لعدم اهليته بجواب ما يسال  
 اول عدم الغايه فيه بالنسبة اليه **قوله** سألوا عن السبب روي في اكثر في وغيره ان السبب  
 اثنان وهما معا ذابن جبل و ثعلب بن غنم الانصار والاثنا اقل ما يطلق عليه الجمع  
 عند جماعة منهم الرخصه فلما قال بلفظ الجمع حيث قالوا ما بال الهلاله آه دلالة هذا القول  
 على انه سأل عن السبب دون الحكمة فنفى جدا كما ان راجع في شرح الكافي **قوله** فاجيبوا  
 بيان الغرض اطلاق الغرض على حكمه قوله في سبيل التشبيه والمجاز باعتبار كونها على طرف  
 الفعل والافعال الله تع لست معلقة بالاعراض عندنا **قوله** والصواب ففرغ واما  
 الآية التي وقع فيها فصق فلم يذكرها اليوم بل نظم بكلا آية ونفي في الصور فصق وقد  
 يقال مراده بجمع التمثيل لا على انه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله **قوله** كقوله ان الذين  
 لورقه ان الجزاء لم يحصل **قوله** و يكون معنى لواقع ليقع قيل هذا غير متقيم لان الام  
 يخص في المضارع الحال والمفروض هنا كونه للاستقبال والجواب بعد تسليم ان النقص  
 المذكور منه دعوى البصريه ما ذكر في كتب النحويين ان اللام ربما يكون مجرد التاكيد كما في  
 قوله تع ان ربكم ليحكم بينكم **قوله** قلت نعم ولكن فيها من الدلالة على ممكن الوصف آه  
 عبارة الجواب في اصل النتيجة هكذا وما توجه عليه النظر المثار اليه بقوله والكلام بعد  
 محل ما يلين يقال لما سلم مجيزه بمعنى الاستقبال بقوله نعم فبمعجم التفاوت بينها وبين  
 الفعل في الدلالة على ممكن الوصف وشبهه لا يكون التعبير عن المستقبل بلفظها من خلاف  
 مقتضى الظاهر كما لا يخفى بل هو بقوله قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل آه واعترض اول اعلم  
 المخير بها بانها تسمى بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعا لزمان الحال فيلزم بطلان  
 تفرغ الفعل واسم طردا وعكسا واجيب تارة بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع  
 لجماع التبادر فمعبر عن التبادر بالحقيقة وعن غيره بالمجاز بخوزا واخر بان زمان الحال  
 معتبر على القيمة للموضوع لا الجزئية لا يخفى ما فيه من التكلف وقد يقال اعتبار  
 زمان الحال بالنسبة الى استعمال الظاهر على اصل الوضع لا اليه فكيف يمكن بعض ائمة الاصول

من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به  
 سألوا عن السبب روي في اكثر في وغيره ان السبب  
 اثنان وهما معا ذابن جبل و ثعلب بن غنم الانصار  
 عند جماعة منهم الرخصه فلما قال بلفظ الجمع  
 على انه سأل عن السبب دون الحكمة فنفى جدا  
 بيان الغرض اطلاق الغرض على حكمه  
 الفعل والافعال الله تع لست معلقة بالاعراض  
 الآية التي وقع فيها فصق فلم يذكرها اليوم  
 يقال مراده بجمع التمثيل لا على انه من القرآن  
 لورقه ان الجزاء لم يحصل  
 يخص في المضارع الحال والمفروض هنا كونه  
 المذكور منه دعوى البصريه ما ذكر في كتب النحويين  
 قوله تع ان ربكم ليحكم بينكم  
 عبارة الجواب في اصل النتيجة هكذا وما توجه  
 محل ما يلين يقال لما سلم مجيزه بمعنى الاستقبال  
 الفعل في الدلالة على ممكن الوصف وشبهه لا يكون  
 مقتضى الظاهر كما لا يخفى بل هو بقوله قلت لا خلاف  
 المخير بها بانها تسمى بكون كل من اسم الفاعل  
 تفرغ الفعل واسم طردا وعكسا واجيب تارة بان  
 لجماع التبادر فمعبر عن التبادر بالحقيقة وعن  
 معتبر على القيمة للموضوع لا الجزئية لا يخفى  
 زمان الحال بالنسبة الى استعمال الظاهر على اصل

صروا بان اسم الفاعل مثلا فيما مضى والنقصه فيما لم يقع بعد مجاز لغوي فلما شيعر باعتبار  
 زمان الحال في اصل الوضع ولا يخلص في الا باعتبار ارتكاب اعتباره بالقيمة عما في من التكلف  
 وكذا ان تفرق بين مذاهب اهل العربية والاصول وثانيا بان قد صرح صاحب الفتحاح  
 بكون الاخر لا على مقتضى الظاهر من قبيل الكناية على ما سبق فكيف يصح قوله اسم الفاعل  
 والمفعول فيما لم يقع مجازا والمجاز في اسم الكناية اجيب بعد تسليم حصره في ان المقبح  
 بيان كون ما لم يقع غير موضوع في قصوره فيما اراد به مجازا وظهر منه الحال في الذين  
 اراد به كناية في مشاركة المعنى المجازي والكناية في كونها مجزى موضوع لها ابقه ههنا تامل  
 وهو ان غاية ما لم من جواز الشارح كون اسم الفاعل والمفعول مجازا في المستقبل  
 ولو ثبت بهذا التقدير كون الامثلة المذكورة من خلاف مقتضى الظاهر على المعنى  
 عنهم لكان كل مجاز كذلك وليس بظ **قوله** وكذا الماضي عند الاكثر من الظان مراده  
 ان اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الماضي ايضا عند الاكثر من واليه ذهبت الشافعية  
 واختاره عبد القاهر وابوهما ثم وقبل مجاز واليه ذهبت الحنفية وقيل ان كان الفصل  
 عملا يمكن بقاءه كالتحريك والمتكلم ونحو ذلك فحقيقة والافجاز **قوله** الغلب من قبلت  
 الجواب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهر **قوله** ما هو في موضع المبتدأ كونه سواء كانت  
 محضة او مختصة سواء كان قبل دخول النواسخ او بعده مع كون الخبر معرف لم يأت  
 في الجملة الخبرية في كلام العرب واما في الجملة الاستفهامية فقد جوزها سيبويه حيث  
 زعم ان من في من ابوكه ولم في كم ما كذا مبتدأ ما بعده خبرها وان كان الامر عن غيره  
 بالعكس وما زعم الشارح في شرحه للمفتاح من انهم اتفقوا على ان من في من ابوكه مبتدأ  
 واخوك خبره سهو بين فان قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا نحو قوله تع ان اول بيت  
 وضع للناس للذي ببكة ونحو قولك مررت برجل افضل من ابوه فان سيبويه  
 على ان افضل مبتدأ وابوه خبره قلت لانا ان تجعلها ايضا من المقلوب والكلام فيما  
 هو جاز على الاصل في ههنا بحث وهو انه اذا جوز كون المبتدأ كونه في الجملة الاستفهامية  
 على ما صرح به الشارح في شرحه للمفتاح وفي بحث تنكير السند من هذا الكتاب على ما لم يوجد

من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به  
 سألوا عن السبب روي في اكثر في وغيره ان السبب  
 اثنان وهما معا ذابن جبل و ثعلب بن غنم الانصار  
 عند جماعة منهم الرخصه فلما قال بلفظ الجمع  
 على انه سأل عن السبب دون الحكمة فنفى جدا  
 بيان الغرض اطلاق الغرض على حكمه  
 الفعل والافعال الله تع لست معلقة بالاعراض  
 الآية التي وقع فيها فصق فلم يذكرها اليوم  
 يقال مراده بجمع التمثيل لا على انه من القرآن  
 لورقه ان الجزاء لم يحصل  
 يخص في المضارع الحال والمفروض هنا كونه  
 المذكور منه دعوى البصريه ما ذكر في كتب النحويين  
 قوله تع ان ربكم ليحكم بينكم  
 عبارة الجواب في اصل النتيجة هكذا وما توجه  
 محل ما يلين يقال لما سلم مجيزه بمعنى الاستقبال  
 الفعل في الدلالة على ممكن الوصف وشبهه لا يكون  
 مقتضى الظاهر كما لا يخفى بل هو بقوله قلت لا خلاف  
 المخير بها بانها تسمى بكون كل من اسم الفاعل  
 تفرغ الفعل واسم طردا وعكسا واجيب تارة بان  
 لجماع التبادر فمعبر عن التبادر بالحقيقة وعن  
 معتبر على القيمة للموضوع لا الجزئية لا يخفى  
 زمان الحال بالنسبة الى استعمال الظاهر على اصل



۱  
 ۲  
 ۳  
 ۴  
 ۵  
 ۶  
 ۷  
 ۸  
 ۹  
 ۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

144

الضيق الكرم من كل شيء أو المال  
من كل شيء فمن غلبت الأمانة

فاندرج بازمه خطیب  
عزیزه لیس المکب زاید  
سید علی شوالی  
الاولی الامر

سيد علي بن ابي طالب  
عليه السلام  
و هو من اولاد النبي و اما على الوفاة  
او لا كما فلا قلب و هناك و مائة  
المليقة اليه و هو ان بلغ الميكس ما حكم  
بمجلس اسن الايا كان مشهور ذلك فيما بين  
الاناس و سيد ولاشك ان الاشهر  
يدل على ان ذلك الامل كان وجه  
سليم مع منع قطع من  
الثقة من النوق التي وضعت  
بطنه وثبتا له

سكون

بجمله و دیگر  
نه از بوقت شنبه و دیگر بگو  
فرا بلبل در استند آن رسته



ما يطيق به والطيب ايضا **قوله** ولقائل ان يقول انه متفق آه هذا الابرار لم يكن لالطف  
 لهذه المبالغة في الشبه اذ ليس المتق من التطيين التكميل فانه بالتكثير يكون متفقا بل التليس  
 ورفع الخشونات فالحق ان هذه المبالغة باردة وان البيت محمول على تضمين التطيين معنى  
 اللصاق والمعنى كما الصقت السباع بالثمن على طريق التطيين فلا قلب اصلا **قوله**  
 على انه حال من الضمير في انصرفت تكون الاضافة فيها لفظية فلا يعرف المضاف **قوله** واما  
 غزورا ان يحرب رجل غير بالسحر وغير من غير محرب والمجرب مثل المجرب والمفرب الذي  
 قد حربه الامور واكتنه فان كسرت الراء جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح  
**قوله** لان ما قبله من الابيات يدل ان البيت لفظي بفتح الفاء والطاء وضم الفاء  
 والله ورئيس من راس الخوارج بن النخاعي وما قبله لا يركن احد الى الاجسام  
 يوم الوعي متحق فالحمام ولقد ارايت للمرماح درية من عن يميني مرة واما في حيز خضبت  
 بما تحدد من دمي اكناف سيج او عنان الجاني ثم انصرفت البيت الركن الميل والاجام  
 بالجيم قبل الحاء المهملة وبالعكس التاخير عن الحرب والوعاء الحرب والحام بالسحر الموت  
 واراغ صيغة التكلم من الروية والدرية على وزن الصيغة حلقه تتعلم عليها الطعن  
 كذا في الصحاح قال الاصمعي مع مأمورة عن اسم بمعنى الجانب بقرنية دخول من عليها  
 ومن معناه اعني الدخلة على عن زايرة عند ابن مالك ولا يتراءى الغاية عند غيره  
 قالوا فاذا قبل قدمت عن يمينه فالعنه في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة وتخللها  
 فاذا جئت بمن تعين كوة المتق ملاصقا لاول الناحية ومع في البيت متعلق بفعل  
 دل عليه الكلام اي اتاها الرمح من جانب اليمين ولم يتعرض للبار والظفر تعويلا على  
 العلم بالمقابلة او في قوله او عنان الجاني بمعنى الواو **قوله** يصلح قرنية على ان لم اصب  
 بمعنى لم اخرج وقيمة نظر اذ لا تعين كون قد اصبحت بمعنى خرجت حتى يصلح قرنية لما ذكر  
 بل الظان يكون بمعنى الغيت على ما صرح به في الجواب المرفوع المنقول عن الامام المروزي  
 والمعنى وقد نلت من الاعداء ما اردت ولم ينالوا مني ما ارادوا فخذ في المفعول فخذ  
 الى التعميم نعم كان الانسب ان يقال ولم يصيب الا انه لا يكون من قبيل الاسناد المجازي

فليفرهم

هذا البيت من بيتين  
 البيت الاول  
 البيت الثاني  
 البيت الثالث  
 البيت الرابع  
 البيت الخامس  
 البيت السادس  
 البيت السابع  
 البيت الثامن  
 البيت التاسع  
 البيت العاشر  
 البيت الحادي عشر  
 البيت الثاني عشر  
 البيت الثالث عشر  
 البيت الرابع عشر  
 البيت الخامس عشر  
 البيت السادس عشر  
 البيت السابع عشر  
 البيت الثامن عشر  
 البيت التاسع عشر  
 البيت العشرون

فليفرهم **قوله** والجواب المرفوع ما اشار اليه المروزي آه فان قلت يلوح من هذا  
 الكلام ان يكون الجواب الذي اشار اليه في اثناء البحث غير مرفوع مع انه لا يلزم الفصل  
 فيه بين الحال وذاتها في السر في ذلك قلت الترفيع هو انه اذا جعل جندع البصيرة حالا  
 من الضمير في لم اصب او مفعولا ثانيا لم يفهم منه انه لم يكن جندع البصيرة قادم الاقدام  
 حال كونه مجرورا وحال او حين الفاعل اياه فلعله صار كذلك بعد الجراحة وبعد الانفاء بسبب  
 كونه مجرورا فيكون الكلام قاصرا عن الافادة واذا جعل حالا من الضمير في انصرفت يكون  
 الكلام مخلوفا عن هذه القصور قلنا هذا اختار جواب المروزي لكن لا يخفى ما فيه من التعسف  
 لان كون بصيرة التي كان عليها انما يناسب وصفها بالقروج لا بالحدثة وهذا لا حسن  
 في الجواب على ما هو الملايم لقوله اقدم غزورا ان يحرب بالاضافة في كليهما ان يقال وصف الاول  
 بالقروج اشارة الى ان اقدامه ما كان له حال كونه غرا ووصف بجمرة بالحدثة اشارة الى ان  
 رايه وبصيرته امر حدث له وحصل بعد تجربه لا ما كان له قبل تدرب الامور والتمرة عليها  
**قوله** ان قول ضايف بن حارث البرهجي قال الفاضل المحشي يقال ضبات في الارض ضبتا  
 وضبتا اذا اختبأت فبرا وقد تيرد امثال التركيب بان المناسبات انما تقول بدل ما يقال او  
 اختبأت بدل اذا اختبأت ووجه ما ذكره في لکن انما يتجه اذ لم يقرأ ضبات مثلا على صيغة  
 الخطأ بل على صيغة التكلم فتأمل **قوله** ومن يك امسية بالمدينة رحله البيت من شرطه فخذ  
 جزاؤه وقيم غيره مقامه ان من يك بالمدينة امسية فليحسن فانه لا امسية لانه غريب والغريب  
 عازم على الانتقال ويكمله يكون حذف الواو لاجتماع ان كين الحاصل من سقوط  
 حركة النون وحذف النون ايضا تحقيقا لكثرة استعمال هذه الكلمة وقبل تشبها بالتثنية  
 وفاعل امسية اما ضمير راجع الى من والجملة الاسمية اعني رحله بالمدينة حال منه او حله  
 وبالمدينة متعلق بامسية **قوله** لا متناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر وهذا  
 عند البصريين لان العامل في خبر المبتداء عندهم هو المبتداء وفي خبر ان فلو عطف قبل  
 مضى الخبر على محل اسم ان والمعطوف عليه مرتفع بالابتداء يلزم اجتماع المؤثرين على اثر  
 واحد وهو رفع الخبر واما عند الكوفيين فالعامل في خبر ان هو المبتداء الذي كان عاملا

هذا البيت من بيتين  
 البيت الاول  
 البيت الثاني  
 البيت الثالث  
 البيت الرابع  
 البيت الخامس  
 البيت السادس  
 البيت السابع  
 البيت الثامن  
 البيت التاسع  
 البيت العاشر  
 البيت الحادي عشر  
 البيت الثاني عشر  
 البيت الثالث عشر  
 البيت الرابع عشر  
 البيت الخامس عشر  
 البيت السادس عشر  
 البيت السابع عشر  
 البيت الثامن عشر  
 البيت التاسع عشر  
 البيت العشرون

هذا البيت من بيتين  
 البيت الاول  
 البيت الثاني  
 البيت الثالث  
 البيت الرابع  
 البيت الخامس  
 البيت السادس  
 البيت السابع  
 البيت الثامن  
 البيت التاسع  
 البيت العاشر  
 البيت الحادي عشر  
 البيت الثاني عشر  
 البيت الثالث عشر  
 البيت الرابع عشر  
 البيت الخامس عشر  
 البيت السادس عشر  
 البيت السابع عشر  
 البيت الثامن عشر  
 البيت التاسع عشر  
 البيت العشرون



فقد دخلها فلا يلزم في العطف التابق المحذور المذكور **قوله** اهدى العطف على محل اسم ان  
 هذا عند الحاجة وعند بعضهم ومنهم صاحب الكشاف المعطوف عليه في مثل هذا محله ان واسمها  
 استدله الفريق الاول بان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها كلا دخول  
 ولا اشتغال لفظه بالنصب يقع على كونه مرفوعا لكن محلا واستدل الفريق الثاني باسم واحد  
 لو كان مرفوعا محلا كان وحده مبتدأ وليس بمبتدأ لعدم تحريكه عند العوامل اللفظية  
 وفيه نظر لان باعتبار الرفع مجرد لان ان باعتبار كذا في شرح اللب للبعد كاري  
**قوله** ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين فيه بحث لان الخبر المفرد لا عطف على خبر  
 ان لزم كون خبر ان ضرورة افادة العطف التشرية في حكم الاعراب كما صرح به في مباحث  
 الوصل والفصل فليزم كونها مرتفعاتهما والمفروض انه خبر للمبتدأ اعني لام المعطوف على  
 محل اسم ان فالمحذور باق بحاله وغايه ما يقال ان المعطوف على خبر ان في التصدير المذكور  
 معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع الا ان الرفعين مختلفان بالا اعتبار كالضم في فلك  
 منفردا وبموجبها فيكون المعطوف خبر للمبتدأ ولا خبر لان ويؤيده انه لو لم يحل على هذا يلزم  
 العطف على معوي عاملين مختلفين **قوله** والمحذوف خبره لا خبر ان لان قوله لغريب  
 لا يجوز ان يكون خبرا للمبتدأ اذ لا يدخل اللام على خبره الا ان يقال اللام زائدة كما في قوله  
 في ان هذا ان سحر ان الحق ان زيادة اللام في الخبر يختص بالشعر صرح به في معنى التليد  
 او يجعل من قبل ام الجليس يجوز تشبيهه اعني بقدر المبتدأ ويقال المعنى وقيل هو  
 غريب فيكون في المعنى داخل على المبتدأ لكن كل هذا خلاف الظاهر فلا يترك بلا ضرورة  
**قوله** وهذا هو الذي قطع به صاحب الكشاف ان الوجه الثاني في ارتفاع قيار هو  
 الذي قطع به في الآية وجه آخر غير الوجهين المذكورين في ارتفاع قيار وهو ان الخبر  
 المذكور للصائبون وخبر ان محذوف فيل الصائبون ولذا حذف في الدلالة خبر الصائبون  
 ورتب ارجح هذا على ما قطع به صاحب الكشاف في بان فيه مخالفة امر وهو حذف الخبر  
 وفي ذلك الوجه مخالفة امر بن هذا وتغيير الموضع وبان من ذهب سيبويه في قوله زيدا  
 وعمر قام ان الخبر لشا وخبر الاول محذوف ويمكن ان يعارض الوجه الاول للترجيح بان

في الآية وجه آخر فانه لا بد  
 من ان يكون الخبر في قوله  
 زيدا وعمر قام ان الخبر  
 لشا وخبر الاول محذوف  
 ويمكن ان يعارض الوجه  
 الاول للترجيح بان

في تغيير  
 على الصائبون  
 المتصل في بان العطف  
 على الصائبون  
 المتصل في بان العطف  
 على الصائبون  
 المتصل في بان العطف  
 على الصائبون

في تغيير

في تغيير الموضع نكتة شريفة في ترجيح اختياره جانب البلاغة **قوله** مع كونهم من ابي  
 المذكورين ضلالا لا الصائبون على القراءة بالحكمة وبدونها على الاعلال ان الخارجين  
 من مباء اذا خرج وهم قوم فرجوا من دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة  
 فهم مشركون ولذلك كانوا ابيين المذكورين ضلالا وفيه اقوال واعلم ان المراد آمن في الآية  
 من آمن منهم الايمان فلا يرد ان المذكور في صدر الآية الذين آمنوا فكيف يصح ان يقال من  
 آمن منهم لان المراد بما في الصدر والمنافقون وقيل المراد بالمذكور في الصدر المؤمنين على  
 التحقيق ومن آمن من آمن وثبت على الايمان ومات عليه والخبر المحذوف للصائبون  
 كذلك والمراد بالتبعية في قوله وقابرة تقديم صائبون التبيين من اول الوهلة **قوله**  
 وخبر الاول محذوف مبني على ان تقدير الموصوف خلاف الظاهر والافحوز كونه خبر الاول  
 بل للمجموع من غير مبني على حذف الخبر بتقدير الموصوف ان قوم راض كما صرح به في  
 شرح المفتاح في قوله وقيل ما هم وقد تكلف بعضهم في البيت فزعم ان نحن نعظيم نفس  
 وان راض خبره وفيه نظر اذ لا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وان نحن  
 نجبي ونميت ونحن الوارثون واما قوله الشاعر والسجدان وبنت نحن عامره لنا وزم  
 والاركان والستر فمحوه على الحذف والاصل عامره فحذف الواو اجزاء عنها بالقيمة كقوله  
 اذا ماشاء ضرنا من سوامهم ولا يالو بهم احدا ضرارا **قوله** وكذا رمانه بامر البيت اول  
 دعائه لقاصد لصوص وما دعاها والدتي فيما مضى رجلا رمانه بامر البيت لابن احم  
 وقيل لارزق بن طرفة الباهلي يارزع هو مع قشيرة في طوبى عند الحاكم فقال القشيرة  
 وهو لص ابن لص ليغتر عليه الحاكم فقال قصيدة من البيتان فينوي ومن  
 جوله الطوبى رمانه ويروي ومن جال الطوبى رمانه والجال والجول ناحية البئر من  
 اسفلها الى اعلاها وقبل معنى البيت على هذا في الروايتين رمانه بامر رجع عليه مكره  
 فكانه رمانه من قعر البئر فرجعت ربيته عليه واهلكته ويحتمل ان يريد بالطوبى ما طوي  
 في القلب من الحق **قوله** وخبر كنت محذوف اعترض عليه ابن الحاجب في ايضا المفضل  
 بان فصلا وفهولا صالحا للمتعدد فلا حاجة الى اعتبار الحذف وجواب ابي سعيد

قوله من آمن منهم  
 فلا فقه عليهم والجملة خبر ان

أخبرنا  
 أصله مان وأما لو اوصفت  
 الواو اجزاء عنها بالقيمة  
 مع بالتركية كقوله



بأن ذلك ليس بمطرد اذ لا يقال رجال كريم لا يقيدهم هنا لان التزام المشاكلة اللفظية بين  
الصفة والموصوف لا يستلزم التزاما في جمع المواضع ويمكن ان يجمع قول ابن الحاجب  
بما جرح به ابن همام في الباب الخامس من معنى اللبيب من انه لا يجوز خبر كان وقد يجاب  
عن الاعتراض بمنع وصف التثنية بضمير وجملة عليها وان جاز ذلك في الجمع فيقال هو  
لا غريب ولا يقال هذا غريب والوجه الفارق ان الجمع يؤول بالمفرد فيوصف المفرد  
بالمفرد ويجعل عليه اسم جمع غريب ولا يؤول المثنى بالمفرد حتى يجوز ذلك وضعت ظاهرا اذ لا  
من التأويل بالمثنى فتأمل **قوله** فهو عنده اي عند جعله بريا خبر الوالدين وجعل خبر  
كانه محذوفا **قوله** فيا قبر معين البيت واديت اي سترت والتمتع المتل من قولهم ترفع  
الاناء بالكسر ترفع ترعا اي امتلاء وانترعته اناء ومعنى ابن زائدة الشيب كانا من  
اجواد العرب محمد وحاشعرا زمانه حكى محمد ابن ابي بكر الرازي في تبايع الحكم ان شاعرا  
خبر باب معنى ولم يتفق له اليد وسيلة وكان شديدا للحجاب فكتب على خشفة ايا جود معين  
ثابح معنأ لجاجة فليس **قوله** اي معنى سواك شفيق والقاء في الماء الذي يجري الى داره فلما  
اجبرها معنى واخذها وقراد البيت الذي عليها استخضر الشاعر واعطاه مائة الف درهم  
ووضع الخشفة تحت بساطه وكان كل يوم يخرج الخشفة من تحت البساط ويقراء البيت  
ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل الشاعر اربع مائة الف درهم في اربعة ايام ذهب  
في اليوم الخامس فلما طلبه معن لم يجده فقال كان هنا فلما ان اعطيه كل يوم مائة الف  
درهم حتى لا يبقى في الخزانة شيء **قوله** كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا قال الشنقي  
في بحث الحالة المتضمنة لترك المسند من شرح المفصاح في عطف مفرد على جملة على  
مفرد على جملة اخرى كما في قولهم كان زيد قائما وعمرو قاعدا دقة فليتنا مل برية ان  
في هذا العطف اشتباها كيتا في دفعه لادقة لان عطف عمرو على زيد يومهم كونه  
مسندا اليه لغايم وعطف قاعدا على قائما يومهم كونه مسندا الى زيد وتلك الدقة  
ان يعتبر في عطف عمرو ومجرد كونه مشاركا لزيد في كونه اسم كانا وفي عطف قاعدا  
مجرد كونه مشاركا لقائما في كونه خبرا كان فليس عطف احدهما وحده مقصودا بل ما خودا

مع عطف ضاحية لم يربط احد على الآخر بالارتباط الذي بين المعطوفين عليها ولو حمل العطف  
ههنا على تقدير العامل دون الاستحقاق كان الامر اظهر كذا حقيقة في حواشي شرح المفصاح  
يقع في تمثيله بصورة المسئلة التي ذكرها بالمثال المذكور بحث اذ لو قدر بعد حرف العطف كلمة  
كان عاملة في عمر والرفع وفي قاعدة النصب لم يكن الا من باب عطف الجملة على الجملة وان لم  
يغير يكون من عطف المفرد على المفرد لكنه لا يكون مثالا للمسئلة اذ ليس فيه علمان  
عطف المفرد ان من احدهما على المفرد من الاخر بل جملة واحدة عطف بعضه من داتها  
على بعض الا ان يحمل على التنظير او التمثيل لمطلق عطف المفرد من وان لم يكن المفردات  
من جملتين **قوله** وقولك زيد منطلق وعمرو وجوز ان كان في شرح المفصاح بعد تقدير المسند  
ان يكون من عطف الجملة على الجملة وان يكون من عطف المفردات ولا يخفى ان التالفاة  
على مذهب سيبويه لان العامل في المبتدأ هو الا مبتدأ وفي الخبر هو المبتدأ عند فتح يلزم  
العطف على معمولي عاملين مختلفين في غير صورة الجواز **قوله** والقاء في فاذا قيل للسببية  
وعن الريادي انها جواب شرط محذوف وعن المازني انها زائدة ولا يرد عليه عم جواز  
حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم الروايد صرح به ابن همام في معنى اللبيب  
**قوله** في يكون مفعولا لا لظرفا هذا ما بينه على ما ذهب اليه بعض النحاة من عدم  
لزوم الظرفية لا اذا واما عليه فليهور من اذا الظرفية غير متصرفه على الصحيح فهو ظرف  
للخبر المقدر لا مفعول به **قوله** في لا يكون مضاعفا الى الجملة كيلا يلزم اعمال جزاء المضاف  
اليه في المضاف **قوله** لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباء هذا الكلام مشعر بان اليمين  
الاولى من الاعراب مطردان وهذا يستقيم في المثال المذكور واما اذا صدر بان فلا اذ لا  
يجوزون في قولهم خرجت فاذا زيد بالباب بكسر ان كونه الخبر عاملا لان ان لا يعمل  
ما بعدها فيما قبلها ولا معنى لتقديره مقعدا كما لا يخفى ثم انه قد يعترض على عدم  
الاطراد الذي ذكره لجواز كون الباء بدلا عن بالمكان بدل الكل عن الكل وقد يجاب بان  
الفصل بين البدل والمبدل منه بالابتداء غير جائز والمصير الى الاضمار والتفسير خلاف  
الظاهر هذا وقد يجوز ان يكون بالباء هالكا او خبرا بعد خبر واعلم ان ما ذكره المبرد من ذهب

مسئلة دلالة على مسئلة  
المحذوف في مقابلة وان ما بعده  
انطلاقا من قوله وان منطلقا  
العامل محذوف تقديره خرجت فاذا  
مع كسر ان يكون العامل في الظرف  
ذكره بان يمكن ان يكون العامل في الظرف  
ما بعده مما قبلها واجاب بان لا يعمل  
منه معنى المثال المذكور لان ان لا يعمل  
ذهب الاضمار الى ان خبره خبره راجع



التبراف ومن تبعه ايضا وقال البر خارج ان اذا الفاجأة طرف زمان فعليا هذا  
 يجوز ان يكون اذا في قولهم فاذا زيد خبرا عما بعدهما بتقدير مضاف ان فاذا حصول  
 زيد لان طرف الزمان لا يكون خبرا عن الجته فتدبر **قوله** وان في السراذ مضوا  
 مهلا ورس مثلاً مكان مهلاً ان ان فيهم مثلاً واعتباراً لمن بقى وبرون ان في كتاب  
 سيبويه ان في السرا ما مضوا مهلاً عما ان ما مصدرية ان مضيهم وقوله  
 اذ مضوا يجوز ان يكون حالاً من الضمير في الطرف ان حال مضيهم وقيل منصوب  
 بفعل محذوف في تقديره اعني وقت مضيهم ويجوز ان يكون تعليلية ان فيهم  
 مثلاً لانهم مضوا مضياً لا رجوع لهم وكذلك تقول ان طرف مقدم لمهلاً ان جواز  
 تقدير معمول المصدر عليه اذ كان طرفاً وان لم يجوز فهو ظرف لمقدر بغيره المذكور  
 يعني ان في المسافر من بعد ان مضيهم وطولاً وكذلك تجعل خبراً بعد خبر وفيه  
 وجهان آخران ذكرهما الشريفي **قوله** ان بعداً وقبل المهلة الكثيرة **قوله** لا رجوع لهم  
 عدم الرجوع كاستفاد من المهلة بقرينة المقام **قوله** لم يحسن او لم يحسن قبل عدم الحس  
 على تقدير وجود التقرين وعدم الجواز على تقدير استغنائها وفيه نظر والظان كلمة التخييم  
 في التفسير لانه ما لم يحسن في عرف البلغاء لم يحسنه هم **قوله** لانها الحاضنة اي الحافظة  
 من ضمن الطائير بيضه اذا ضم الى نفسه تحت جناحه **قوله** تقديره لو تملكون تملكون  
 قيل فيه جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب ان يقول تقديره لو تملكون  
 اجيب بانه مبنية على قانون تقدير صاحب الفتاح حيث جعل الفعل التملك في مثله تأكيداً  
 فعال على تقدير لو تملكون تملكون الغاية التاكيد ثم حذف الاول اختصاراً ورد بان  
 قوله اذ التقي منه الايمان بهذا الظن تفسير المفردة في هذه الجواب اللهم الا ان يكون اول كلامه  
 مبنياً على تقدير السكاح ولما كان غير مرفوع عنده عدل في آخر الكلام الى ما هو مختار عنده  
 من كون الكلام مفسراً فتأمل **قوله** فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون  
 بالشئ المتبالي في بحث وهو ان بروز قوله تع انتم تملكون في صورة المبتداء والخبر  
 على قياس انا عرفت انما يفيد اختصاص الملك بالمخاطبين واما اختصاصهم بالشئ

من حقه من قوله  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى

في قوله تعالى  
 في قوله تعالى

النبالي فلا يفيد البروز المذكور قطعاً كما لا يخفى على المصنف نعم لو اعتبر الشرط فيكون  
 فقط لا مع انتم بان يكون التقدير انتم لو تملكون لظهر الاختصاص بالشئ وغاية  
 ما يقال ان البناء في الشئ داخل في المقصور عليه لا على المقصور وقوله وان الناس  
 آه ليس تفسير القول على الاختصاص في حاصل معنى الآية والله اعلم انه لو كان ملكاً في ان  
 مخصوصاً بكم لا مسكت خشية الانفاق ولا شك انه يدل على كونهم متباليين في الشئ  
 مقصورين عليه لا يتعدونه الى خلافه وان لم يدل على ان الشئ المتبالي مقصور  
 عليهم اذ لا دلالة في الآية الكريمة في ان غيرهم ليس بهذا الحقيقة حتى يفهم ذلك فليتأمل  
**قوله** ورجع حذف المسند اليه في بحث وهو ان الوجود المذكور لتزجج حذف المسند اليه  
 على حذف المسند اكثر فاما يتأخر بالنظر الى المسند المخصوص عن غير اعملاً اذ لو جعل المسند المحذوف  
 حاصل لم يثبت الا الوجه الاول والسادس وتدير رج حذف المسند الى المسند اليه اقوى  
 ركن في الكلام واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى سائر الاجزاء ولا كذلك المسند فانه  
 كالركن الزاوي بالنسبة اليه وحذف ما هو كالزاوي اول وارجح فيما ذهب اليه ان المسند محظوظ  
 فلا يناسب الحذف **قوله** وحمله على حذف المبتداء موافق له اما بحسب المعنى فلا ذكره القاضل  
 المحض واما بحسب اللفظ فلان الصبر في كل منها محكوم به **قوله** والتقرين ههنا هو انه  
 اذا اصاب الانسان مكروه قيل هذا معارض بانه كثير ما يقول الانسان اذا سئل عنه عند  
 اصابته المكروه ما امر في هذا امر صبر جميل واذا احتمل الامر ان فلا يصح احد ما قرينه  
**قوله** على وجه يكون المبتداء معرفة اول قبل هذا معارض بان الاصل في الخبر التنكير  
 المحض فحمل الكلام على وجه يكون الخبر نكرة بخفة بان يكون المقدر فصبر جميل اعملاً اول  
 اللهم الا ان يمنع كون اصل الخبر التنكير المحض **قوله** وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل  
 من الجزع وبث الشكوى فيه بحث اما اولاً فلا انه اذا فهم من الكلام كون الصبر الجميل اجمل  
 من الصبر الغير الجميل فهم كونه اجملاً من عدم الصبر وهو الجزع وبث الشكوى بالطريق الاول  
 وسلوك طريق البرهان فن من البلاغة واما ثانياً فلان مثل هذا المحذور لازم في تقدير المبتداء  
 لان التقي من الكلام القيد الزاوي سواء كان في الاثبات او النفي والقيدين لا ينفك ما يتبادل

ومن جملة تجزئة المسند اليه هو ان جعل  
 الضمير في المقام مسند اليه كغيره يقال  
 رجعت في قوله على حذف المسند بناء  
 على ان قوله

على ان قوله الاختصاص يقتضي  
 قوة التقرين المحذوف مسكناً











لحارث بن ضرار النشيط وفي شرح الرضي انه لحارث بن زياد بن بك واليه اعلم قال بعض  
 المتأخرين يحتمل ان لا يكون البيت من الخذف بالكسبة بان يكون نيزيد ضا دك اي ليبيك  
 بان يزيد لفظة ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء ليبيك او التائب  
 عن الفاعل ان كانت الرواية بضم ياء وفيه بحث اذ يحتاج مع فتح الباء من ليبيك الى ان  
 يثبت الرواية بضم نيزيد في هذه الحالة فيكون ضا دك والمعروف مع بناء ليبيك للفاعل  
 فتح نيزيد على انه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه في رواية الرفع ثابثا عن الفاعل لا متنا  
**قوله** اي يبيك ضارع وقيل ان ليبيك وهذا اليق بالمعنى وما ذكره الشرح ان يبيك بالسؤال  
**المقدر قوله** وانما يبعد عما شئ لان الجار والمجرور فان قلت بل قد اعقد على الموصوف  
 المقدر ان شخص ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتقاد في معلق الجارية لا محذور وفيه ايضا  
 قلت ان كيف في عمله الاعتقاد على موصوف مقدر لا يتصور الالغاء ولعدم الاعتقاد فيخرج  
 الشرح في شرح الكافي بان فكر الموصوف مع اسم الفاعل ملزم بلزم لفظا وتقديرا  
 تقيس الذات التي قامت بها المعنى وهو مخالف لتصرح بهم اللهم الا ان يقال الاعتقاد  
 على موصوف مقدر انما يكفى لعله اذا قور المقضي لتقديره كما في طالع جبالا وباركبا  
 فرسا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء نفس الاسم الفاعل لكن عدم تاق  
 اعتبار مثل هذا المقتضى في كل موضع محل نظر **قوله** ليس بقوى من جهة المعنى لان  
 مطلق الخصومة ليس سببا للسكر بل هو لوصف المغلوبية فافهم **قوله** اي يبيك للجل  
 اهلاك المنيا نيزيد فيه بحث وهو انه قد سبق ان ارادة الواحد من الجمع المحل باللام  
 لا يجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنيا نيزيد ولا يهلك الشخص الواحد لانه  
 واحدة والجواب ان المراد بالمنيا اسباب الموت اطلاقا لا اسم المسبب على السبب ولا  
 يخفى كثيرا **قوله** وفضله آه ايماء الى المقتضى للخذف بعد بيان المجوز وهو القرنية  
**قوله** فعلم ان هناك باكية في اثر النسخ وانت خبير بان لا يجوز النفا في جواب لما لا  
 عن ابنا ما كان اذا كان جملة اسمية والمجرور منهوا وقوعها جواب لما قالوا هو الجواب  
 محذوف والتقدير لزم الاجمال فعلم ان هناك باكية وعلم هذا قوله فمقدرا سند في مفصل

جاء في نسخة اخرى ان ليبيك ضارع وقيل ان ليبيك وهذا اليق بالمعنى وما ذكره الشرح ان يبيك بالسؤال المقدر قوله وانما يبعد عما شئ لان الجار والمجرور فان قلت بل قد اعقد على الموصوف المقدر ان شخص ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتقاد في معلق الجارية لا محذور وفيه ايضا قلت ان كيف في عمله الاعتقاد على موصوف مقدر لا يتصور الالغاء ولعدم الاعتقاد فيخرج الشرح في شرح الكافي بان فكر الموصوف مع اسم الفاعل ملزم بلزم لفظا وتقديرا تقيس الذات التي قامت بها المعنى وهو مخالف لتصرح بهم اللهم الا ان يقال الاعتقاد على موصوف مقدر انما يكفى لعله اذا قور المقضي لتقديره كما في طالع جبالا وباركبا فرسا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء نفس الاسم الفاعل لكن عدم تاق اعتبار مثل هذا المقتضى في كل موضع محل نظر قوله ليس بقوى من جهة المعنى لان مطلق الخصومة ليس سببا للسكر بل هو لوصف المغلوبية فافهم قوله اي يبيك للجل اهلاك المنيا نيزيد فيه بحث وهو انه قد سبق ان ارادة الواحد من الجمع المحل باللام لا يجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنيا نيزيد ولا يهلك الشخص الواحد لانه واحدة والجواب ان المراد بالمنيا اسباب الموت اطلاقا لا اسم المسبب على السبب ولا يخفى كثيرا قوله وفضله آه ايماء الى المقتضى للخذف بعد بيان المجوز وهو القرنية قوله فعلم ان هناك باكية في اثر النسخ وانت خبير بان لا يجوز النفا في جواب لما لا عن ابنا ما كان اذا كان جملة اسمية والمجرور منهوا وقوعها جواب لما قالوا هو الجواب محذوف والتقدير لزم الاجمال فعلم ان هناك باكية وعلم هذا قوله فمقدرا سند في مفصل

فان قلت قوله ليبيك مجرد اعن المسند اليه يدل على موضوع غير معين سواء كان معلوما  
 او مجهولا فيحصل تكرار الاسناد في صورته البناء للفاعل ونصب نيزيد قلنا العبرة  
 بما يفهم من الحمل المستقلة والتكلم مستندة كما لا يخفى **قوله** وباشتماله على ابراهيم الجمع  
 بين المتنا قضين فان قلت ذلك الا برام موجود في صورة الخذف لان بناء الفعل للمفعول  
 مشعر بان الاهتمام به لا بالفاعل وذكر الفاعل بعده يهدم لهذا الغرض قلت ذكر الفاعل  
 في جملة اخرها كما هو سبب سؤالنا في الكلام السابق فالمفهوم من بناء الفعل للمفعول  
 ان ذكر الفاعل في الجملة الاولى ليس بمحقق وحصول الاهتمام به في الجملة الثانية لا يملك  
 الغرض المذكور ويغرب منه ما يقال في بناء المفعول ابراهيم الجمع بين المتنا قضين حيث  
 دل اول الكلام على عموم الامر واخره اعني ضارع على خصوصية فافهم **قوله** نحو قوله ولئن  
 سألتم من خلق السموات آه فان قلت وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق قرنية على حذف  
 المسند والمخاطب بهذا الكلام وبما حذف فيه المسند من قوله ولئن سألتم من خلق  
 السموات والارض ليقولن الله واحد فالذكر في احد على الضعف التعويل على القرنية  
 وعدمه في الاخر مع اتحادهما واتحاد المخاطب مما لا وجه له فالصواب ان الذكر هنا لزيادة  
 تكرر المسند قلت لما اختلفت بنفط المخاطب باختلاف العوارض والاحوال لوحظ هذا  
 الوجه في بعض المواضع وذكر المسند مع المخاطب والقرنية جريا على سنن البلاغ في تعميم  
**قوله** ومنه قوله تعي بل فعله كبيرهم وهو هنا بحث وهو ان ما ذكره من التعريف يكون سببا  
 لذكر المسند لكن السؤال هو هنا اسمية لفظا ومعنى والجواب فعلية محضه فما الشرح عدم  
 رعاية التطابق اليه اوجبوها فيما اذا صنعت وامثاله ويمكن ان يقال السمع هنا ابراهيم  
 ان الفعل المذكور مستند عند المتكلم كما مر في وجوه تقديم المسند **قوله** وحصول التعجب  
 بدون الذكر مآه حصول قصد التعجب من التركيب بطريق كونه خاصته له على معنى  
 ان يستغيب المخاطب ذلك منه ثم هذه اشارة الى دفع ما ورد في الابقاض من ان  
 التعجب يحصل بقيام القرنية فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم المسند كفاوته  
 الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه وكان هناك قرنية دالة على المسند

وهو الصواب في البيعة  
 اعني الامر بالبناء الذي هو  
 مصدر المفعول  
 الغرض من هذا التفسير دفع المناقضة من هذا الكلام  
 وبين ما وقع من التناقض في تعميمه فان كلامه ذلك  
 التناقض بين ما جاء في قوله تعجب من ذلك والذكر وكلام  
 الشرح يدل على عدم جواز ذلك وهو الذي ظاهرا على السطح



فان لم يذكر فهم اسناده الى المسند اليه واما قصد التعجب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظ فلا بد من نكتة وحيث كان قصد التعجب من السند اليه بذكره و مراده ان التعجب بالحاصل بالذكر مع وجود القرانين اقوى من التعجب بالحاصل بمجرد تحقق القرانين فاذا قصد هذا التعجب فلا بد من ذكره وقد يقال ان ما ذكره المحقق على تقدير تسليم وارد عليه في سائر اسباب ذكر السند لان جميعها مشروطة بوجود القرينة فيحصل الاغراض بالقرينة والحق انه غلط فان التعرّفية لغاوة التاثر والاستلزام وربط الكلام كيف يحصل شئ منها من القران وكذا الكلام في غيره **قوله** فلكونه غير سببي مع افادة تقوى الحكم اعترض عليه بان الجملة الواقعة خبر ضمير الثاني نحو قوله قل هو الله احد غير سببي ولا يفيد تقوى الحكم فيدخل في ضابطة الافراد مع كونه جملة واجيب بانه مفرد مغني لكونه عبارة عن المبدء ولهذا لا يحتاج الى الضمير كما سبق وان كان جملة صورة وقد اشار الشرح المختصر الى جواب آخر حيث قال المراد ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صور تحقق هذا المعنى وفيه تأمل **قوله** اذ لو كان سببا فهو جملة قطع لا يرد عليه نحو زيد قائم ابوه بناء على ان المسند هنا سببي مع انه ليس بجملة لما سبقا من انه ليس بمفرد من المسند السببي وان كان القياس يقتضي ذلك وذكره بحافظة على الضبط في اقتضاء سببية كونه جملة **قوله** بالطريق المخصوص وهو تكرار الاسناد مع وحدة الفعل **قوله** يشمل صورة التخصيص ان يشمل الاعتراف والاخر ان يترك الصورة وارجاع الضمير الى ما ليس بمذكور صريحا بقرينة المقام ليس بعيب في توجيه الكلام واما قول فعدم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى فمعناه على ما نقل من الشرح المحقق انه اشمل لان فيه تفصيل التقوى والتقوى ونفي افادة التقوى بدون القصد ايضا بخلاف عدم قصد التقوى فانه لا يدل على نفي التقوى بدون القصد والحاصل ان العموم ليس بحسب الصدق على الافراد بل من جهة التعلق والاحاطة حيث اضيف النفي الى الامرني والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بحسب الصدق وكذا الحكم في كل ما هو نقبض الاعم فانه اشمل

هذا هو وجه التعجب من السند اليه بذكره و مراده ان التعجب بالحاصل بالذكر مع وجود القرانين اقوى من التعجب بالحاصل بمجرد تحقق القرانين فاذا قصد هذا التعجب فلا بد من ذكره وقد يقال ان ما ذكره المحقق على تقدير تسليم وارد عليه في سائر اسباب ذكر السند لان جميعها مشروطة بوجود القرينة فيحصل الاغراض بالقرينة والحق انه غلط فان التعرّفية لغاوة التاثر والاستلزام وربط الكلام كيف يحصل شئ منها من القران وكذا الكلام في غيره

من نقبض الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب الصنف ومع ظهور هذا التوجيه لا وجه لحكم الفاضل المحض بكونه سهوا من طغيان القلم واجيب لصاحب المقام عند الجواب ضعيف كما اعترف بنفسه ولو قيل مراد السكاك لم يكن التقوى مقصودا مطلقا اي لا في هذا المقام ولا في غيره لانه لا يمنع الاعتراض لكنه بعيد والاقرب ان كلام المقام محمول على حذف المضاف اي لم يكن المتق من نوع نفس التركيب فلا محذور مطلقا بحكم ما به بالثبوت قال الفاضل المحض هذا عن قوله بالثبوت بدل الاشتمال بتكبر العامل والظ ان المحكوم به لفظ مركب وقع في الاصطلاح بمعنى المحمول وقوله بالثبوت بيان طريق المحولية اعني كونه محكوما به كما يقول محمول بطريق الثبوت فقط انه لم يحكم بثبوت منطلق وانطلق لزيد فان قلت اذا لم يحكم له بالثبوت كيف يكون مستساغيا وقد فسر الاسناد بالحكم بثبوت الشئ للثبوت او نفيه عنه قلب المراد بالثبوت المذكور في تعريف الاسناد اعم من الثبوت الحقيقي والتعليق والمعتبر في تعريف الفعل المحكوم باستقامتها هو الثبوت الحقيقي ونفي الخاص لا يدل على نفي العام فلا محذور فلو اراد الثبوت بالفعل حقيقة لانقص آه قيد بالفعل لا طائل تحته فليفرم واذا كان الجوع فعليا باطل آه اجاب الفاضل المحض بان معنى التعريف مسند بكونه كذا والمجموع المركب من الاب والابن انطلق والنسبة الحكيمة في زيد ابوه منطلق ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي هو الانطلاق في نفسه نظر الى الاب ومع تعينه به نظر الى زيد ولهذا يقولون زيد انطلق ابوه بزيد منطلق الاب واما جعل الجملة خبرا فنفي الاستعانة التي لا تلبس معانها ورد بان كلام السكاك في بيان ضابطة افراد المسند وجمليته فهو قابل بانه اذا كان في الكلام سند سببي فمسند ذلك الكلام جملة فيكون الجملة في زيد ابوه منطلق مسندا لزيد عنده فيصدق عليه تعريف الفعل مع جمليته فيبطل قاعدة افراد المسند والحاصل ان ما ذكره المجيب اعتبارا للجانب المعنى مع قطع النظر عن الالفاظ وما ذكره ان راجع الى جميع اهل العربية حيث اجمعا على ان المسند في زيد قائم وامثاله هو الجملة رعاية لجانب اللفظ مع ان فيه رعاية لجانب

لو قيل مراد السكاك بالثبوت المسند اليه في تعريف السند بالفعل الثبوت اما صريحا كما في قام زيد او سكتا في تعريف الضمير كما في زيد قائم لم يرد اعتراض المحقق اللهم الا ان يقال لا قرينة على خصوصية هذا المراد

فيبحث ويروى الفاضل المحض في هذا الموضع

البيان بان قيام الاب ليس صفة مثلا لزيد بل يدل على ما هو صفة له وهو كونه بحيث يكون ايقا يا فلان كان المال انما كان

لم يفتح الى العدول عن الظن واما انطلق ابوه بنطلق الاب صفة لزيد انطلق فزيد

انطلقا وارجع الى زيد ولهذا لا ينع ما قبله من التذكير والتانيب فيقال فعند مثلا

حالة الوفاة وعند القدر كونه في تأكيد المذكور فقام مست



التفاوت في الغيبة والخطاب والتكلم مثل هو في الدار وانت في الدار وانا في الدار  
فلت التفاوت في التقدير حاصل اذا التقدير حصل وحصلت بالفتح وحصلت بالضم  
وهذا كاف في الافادة **قوله** لم يصح التركيب لان مستقر ان جعل مبتدأ يلزم وقوع المبتدأ  
نكرة مع انتفاء الخبر وان جعل خبر يلزم تحقق الخبر بلا مبتدأ اذ ليس هنأ شئ مفيد  
وانما قال حتى يكون خالده مرفوعا به لانه من ذهب الكوفية الذي بنى الكلام عليه **قوله**  
وجميع ذلك ضبط لا يتناء على ان هذا الامثلة لا فرد **المسند** لم يفسره لاشكاله وتفسيره  
ضبط بالتفسير التفسير المتعارف وهو ذكر مركب تقييد دال على ما هيئة المفرد ولا فقد  
لقرينة المعقول ان قوله خوريزم متعلق بعرني بالماثلة في التحقيق **قوله** ويمكن ان يفسر  
بانه جملة علقته آه رد عليه الفاضل المحشي بان هذا التعرني يقتضي ان يعرف او لا يكون  
المسند جملة حتى يعرف كونه سببيا مع انه جعل السببية احدي ضابطي معرفة كونا المسند  
جملة يقتضي ان يعرف او لا يكون المسند سببيا حتى يتوصل به الى معرفة كونا المسند في الكلام  
جملة فلا طائل تحت هذا التفسير اهاب عنه بعض الافاضل بان الغرض بيان مقتضيات  
افراد المسند وحليته فيكون المعنى عما انه اذا قصده جعل المسند سببيا او قصده تقوى  
الحكم بؤة بالمسند جملة والافئوة به مفردا فذكر الجملة في تفسير المسند السببي الذي قصده  
حاله مقتضيه لانا المسند جملة لا يؤدي الى المحذور اصلا وفيه ان قولك المقتضي جملة  
المسند كون المسند جملة علقته على ما هو مال المعنى لا يخفى عن سماجة **قوله** هو ان يكون  
مفروما المسند مع الحكم عليه ان رجوع الضمير الى كون المسند سببيا فظ وان رجوع الانفس  
احتميل الى تقدير اي ذ وان يكون كذا وقوله مع الحكم عليه مبني على ان كل جزء من اجزاء  
الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه فضا بما هو له فالمسند مثلاً حكم عليه بانه ثابت  
للمسند اليه والمفعول بانه واقع عليه الفعل واعلم ان بعض الافئلة التي اندرجت  
في تفسير الشئ خارج عن تعرني السكاك له مثل زيد مررت به وما بعده اذ ليس  
ما بعده الفعل اغنى فاعلم متعلق بما قبله بسبب ما يفخر به هذه الافئلة عن ضابط الجملة  
مع كون المسند فيها جملة وقد يجاب بالتميز التقوى بناء على ان الضمير مطلقا يعرف الخبر لا التبت

والجاء ان يكونا السند سببا  
ليس احدهما يلحق بمعرفة كونا السند  
جملة في يلزم المنذور منه

المعنى ايضا في الجملة كما هو المناسب للمعنى حيث يبحث فيه عن خواص الالفاظ ولا يقطع  
النظر عن جانب المعنى وغاية ما يقال لانزاع في ان الجملة مسند بناء على الظواهر  
صلاحي ولا في انها ليست كذلك بحسب الحقيقة ولما كان غرض المجيب اصلاها لتعريف  
الكلمة كان له ان يقول مراد مسند حقيقى يكون كذا فيخرج الجملة ولا يفر كونها مسند اصطلاحيا  
بناء على الالفاظ المتوسعة **قوله** ثم استدل على ان المسند آه هذا امر عجيب اذ بعد القول بان  
هو منطلق بدون ابوه والاستدلال عليه كيف يحكم بفعليته المسند مع انه لم يحكم بثبوت  
منطلق لزيد بالمعنى المقبر في الفعل بل لا يسهل **قوله** وهذا خبط لان اللازم ما ذكره اجيب  
بان حاصل استدلال ذلك الفاضل هو انهم اتفقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة  
فتعين ان الفاعل في هذا الباب بمنزلة العم وكان المسند هو اسم الفاعل فقط وبهذا ظهر  
انطباق دليله على المدعى وان نحو زيد منطلق ابوه لا يكون واسطة بين المسند والسبب  
والفعل بل مندرج في الكمال وليست شئ ملائق تحقيقه من ان اسم الفاعل مع فاعله انما يكون  
عندهم جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية وهذا لا يقتضى ان يجعل فاعله في حكم  
العدم وانما ذلك لو لم يعتبر اشتماله على النسبة اصلا وليس كذلك كما لا يخفى **قوله**  
في الجملة عبارة المص اوضح لدخول زيد منطلق ابوه في ضابطة الافراد في عبارة  
المص دون عبارة المفتاح **قوله** وقال اذ التقدير استغنى او حصل رد عليه بان  
المسند فعلا سواء قدر النظم بالفعل او باسم الفاعل فامعنى التعليل بتقدير الفعل  
وايضا قد ذكر وان النجى اذ كان فعلا للمبتدأ مثل زيد قام لم يصح تقديمه والنجى  
عن الاول ان ليس المراد انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن اسنادا فعليا بل لما كان  
المعتبر في المسند الفعل هو الثبوت الحقيقى وانتفاءه ولم يكن ذلك ظاهرا في قوله  
في الدار زيد اذ تقديره بما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوت حقيقيا الا انه قد رجم  
هو المختار وعنه الكتابان سبت عدم الجواز الاتساق بالفاعل ولا التباس ههنا لان  
النظم غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار **قوله** كان المسند في المثالين جملة ويحصل  
التقوى ان قلت ما مر في عدم افادة زيد قائم للتقوى حاصل في زيد في الدار لعدم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.



ثانياً فيكفي الحكم قوة عما سبق وادانت تعلم ان كون المسند الى زيد جملة في هذه الصورة لم ينشأ من قصد التقوى حتى اذا لم يقصد كان اسماً للزيد ولكن يكون مفرداً كما في انا عرفت كذا ذكره الفاضل المحشي في شرح المغناج **وقد** او يكون المسند فعلاً آه قبل اما بحسب الظاهر بحسب الحقيقة والمال ليتناول زيد طالب ايا اذ المال زيد طالب ابوه وانما صير الى ذلك لان الفرق بين المسند اليه بجعل احد هما سبباً دون الآخر محكم ورد بمنع الحكم للفرق بين طبيب اب زيد وطبيب نفسه وان كان مستفاداً من جملة ابيه فان قلت يفهم من التفسيرين في زيد طالب نفسه من المسند السبب مع انه في زيد طالب فعلاً والفرق محكم لانه لا اسند اليه الفعل في كل من المثالين نفس زيد في المال اجيب بان الضمير لاحضار الشئ السابق فالاسناد الى ذلك الحاضر واما النفس فليس في تلك المثابة فقامل قال الفاضل المحشي وانما عرف كل قسم على حدة آه واعترض عليه بانه لو بدله البناء بالاسناد وقيد بكونه جملة على نحو ما مر في تعريف الفعل لم يجز الى ذلك التفصيل والبيان انه كان يرد عليه ما اوردته المحشي على تعريف الشئ نعم يرد عليه انه لو بدله البناء بالاسناد بالاصالة يخرج عنه نحو منطلق ابوه لان الاسناد الاصل للخبر والفعل واما المشتقات فاسنادها بالاشبه والبتع وايضا يرد على قوله ولو قيل المسند بكونه فعلاً آه انه لا محذور في خروج نحو ابوه منطلق لان المراد بيان مقتضى لاحصره في المذكور ولذا توهم في الكتب بزيديون في مقتضياتهم وينقصون **وقد** متعلقاً بما قبله سبب ما علم ان التعلق قد يكون باضافة الضمير كقولك زيد انطلق ابوه وقد يكون باضافة الضمير الى ضمير ما اضيف الى ضميره فيدخل نحو زيد اخوه غلامه لكن يلزم ان يكون ضرباً من سبب سبباً بالنسبة الى زيد واخوه **وقد** فالاول نحو زيد ابوه منطلق اورد عليه ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو بكل جعله سبباً اذ لا معنى لتعليق ذلك الجاه بالبناء وتعليق اثبات اجيب بانه ما اول يبيح بعمره فيظهر صحة تعليقه بزيد او كما يصح زيد منطلق الاب ومنطلق ابوه يصح زيد سبب الاخ بعمره او مستواه اخوه بعمره ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب آه قال الفاضل المحشي وايضا لا حاجة في ضابطه

هذا هو الوجه في قوله ان المسند اليه بجعل احد هما سبباً دون الآخر محكم ورد بمنع الحكم للفرق بين طبيب اب زيد وطبيب نفسه وان كان مستفاداً من جملة ابيه فان قلت يفهم من التفسيرين في زيد طالب نفسه من المسند السبب مع انه في زيد طالب فعلاً والفرق محكم لانه لا اسند اليه الفعل في كل من المثالين نفس زيد في المال اجيب بان الضمير لاحضار الشئ السابق فالاسناد الى ذلك الحاضر واما النفس فليس في تلك المثابة فقامل قال الفاضل المحشي وانما عرف كل قسم على حدة آه واعترض عليه بانه لو بدله البناء بالاسناد وقيد بكونه جملة على نحو ما مر في تعريف الفعل لم يجز الى ذلك التفصيل والبيان انه كان يرد عليه ما اوردته المحشي على تعريف الشئ نعم يرد عليه انه لو بدله البناء بالاسناد بالاصالة يخرج عنه نحو منطلق ابوه لان الاسناد الاصل للخبر والفعل واما المشتقات فاسنادها بالاشبه والبتع وايضا يرد على قوله ولو قيل المسند بكونه فعلاً آه انه لا محذور في خروج نحو ابوه منطلق لان المراد بيان مقتضى لاحصره في المذكور ولذا توهم في الكتب بزيديون في مقتضياتهم وينقصون

هذا هو الوجه في قوله ان المسند اليه بجعل احد هما سبباً دون الآخر محكم ورد بمنع الحكم للفرق بين طبيب اب زيد وطبيب نفسه وان كان مستفاداً من جملة ابيه فان قلت يفهم من التفسيرين في زيد طالب نفسه من المسند السبب مع انه في زيد طالب فعلاً والفرق محكم لانه لا اسند اليه الفعل في كل من المثالين نفس زيد في المال اجيب بان الضمير لاحضار الشئ السابق فالاسناد الى ذلك الحاضر واما النفس فليس في تلك المثابة فقامل قال الفاضل المحشي وانما عرف كل قسم على حدة آه واعترض عليه بانه لو بدله البناء بالاسناد وقيد بكونه جملة على نحو ما مر في تعريف الفعل لم يجز الى ذلك التفصيل والبيان انه كان يرد عليه ما اوردته المحشي على تعريف الشئ نعم يرد عليه انه لو بدله البناء بالاسناد بالاصالة يخرج عنه نحو منطلق ابوه لان الاسناد الاصل للخبر والفعل واما المشتقات فاسنادها بالاشبه والبتع وايضا يرد على قوله ولو قيل المسند بكونه فعلاً آه انه لا محذور في خروج نحو ابوه منطلق لان المراد بيان مقتضى لاحصره في المذكور ولذا توهم في الكتب بزيديون في مقتضياتهم وينقصون

افراد المسند اليه قيد ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه لان المسند ههنا ليس فعلاً كما تحققت وليس المتى من نفس التركيب بقول الحكم فلا بد من اخراجه بعيداً آخر ويد على ظاهره ان المسند اذا لم يكن فعلاً فقد خرج عن ضابطة افراد المسند بقوله فعلاً فأتى حاجة لا خراجاً الى قيد آخر وغاية ما يقال في الجواب ان السلب في قوله ليس متوجه الى القيد اعني كما تحققت فتقبل ثبوت الاصل اعني فعليته بمعنى ان انتفاء الفعلية عن المسند المذكور انما يصح على ما حققه واما على زعم المتوهم فهو فعل لا يشترط في المسند السبب انتسابه الى شئ آخر على وجه البناء اعني تقديم المبنى عليه فالفعل الذي يقابل ما ليس كذلك وهذا السلب مصدرة بالانتساب لا على وجه البناء فيدخل المثال المذكور في ضابطة الافراد على زعمه ويحتاج الى قيد آخر يخرج **وقد** ويمكن ان يقال في قوله هو ان يكون مضافاً محذوفاً وهو الزمان هذا على ما ذهب اليه بعض النحاة في مثل انيك خفوق النجم من تقدير الوقت واما على مذهب من يجعل المصدر بمعنى الوقت فلا حذوف وكلا المذهبين مذكور في كتب النحويين وقد يقدر لفظه في قوله ان يكون بناء على كثرة حذف الجار من ان وان **وقد** فالمعنى المسند السبب يكون اذا كان لما قدر ظرف الزمان المضاف الى ما بعده قدر له عاملاً ضرورة وقلب المضارع ماضياً حيث لم يقل اذا يكون بناء على ان الشايع بعد اذا هو التام والمضارع قليل ثم هذا المعنى على تقدير رجوع الضمير الى المسند وقوله او وقت كون المسند آه على تقدير رجوعه الى قوله اذا كان المسند سبباً واعلم ان منشاء استبعاد الشرح في هذا التوجيه هو ان اذا لم يكن مذكور في الكلام وان المضارع معه قليل جداً ولهذا قدر المحذوف في عمل من يكون المكان فلا يرد عليه ان اختارنا وبلغاً من جنس هذا التاويل في هذا قول الحكم واما الحالة التي يقتضي حل المسند اليه في آه اذا كان السامع آه كما توهم **وقد** وهو الزمان الذي قبل زمان كلك كان الاسناد المحقق يقول لو قرأ لفظ قبل بفهم اللام لم يرد عليه انه ظرف زمان فيلزم اما كون الشئ ظرفاً لنفسه او ثبوت زمان آخر للزمان وهذا انما يتم لو لم يكن قبل لازم الظرفية وقد ذكر الفاضل الرضوي في بحث المفعول فيه

فمنه المنع في ضابطه

وهذا هو الوجه في قوله ان المسند اليه بجعل احد هما سبباً دون الآخر محكم ورد بمنع الحكم للفرق بين طبيب اب زيد وطبيب نفسه وان كان مستفاداً من جملة ابيه فان قلت يفهم من التفسيرين في زيد طالب نفسه من المسند السبب مع انه في زيد طالب فعلاً والفرق محكم لانه لا اسند اليه الفعل في كل من المثالين نفس زيد في المال اجيب بان الضمير لاحضار الشئ السابق فالاسناد الى ذلك الحاضر واما النفس فليس في تلك المثابة فقامل قال الفاضل المحشي وانما عرف كل قسم على حدة آه واعترض عليه بانه لو بدله البناء بالاسناد وقيد بكونه جملة على نحو ما مر في تعريف الفعل لم يجز الى ذلك التفصيل والبيان انه كان يرد عليه ما اوردته المحشي على تعريف الشئ نعم يرد عليه انه لو بدله البناء بالاسناد بالاصالة يخرج عنه نحو منطلق ابوه لان الاسناد الاصل للخبر والفعل واما المشتقات فاسنادها بالاشبه والبتع وايضا يرد على قوله ولو قيل المسند بكونه فعلاً آه انه لا محذور في خروج نحو ابوه منطلق لان المراد بيان مقتضى لاحصره في المذكور ولذا توهم في الكتب بزيديون في مقتضياتهم وينقصون

وهذا هو الوجه في قوله ان المسند اليه بجعل احد هما سبباً دون الآخر محكم ورد بمنع الحكم للفرق بين طبيب اب زيد وطبيب نفسه وان كان مستفاداً من جملة ابيه فان قلت يفهم من التفسيرين في زيد طالب نفسه من المسند السبب مع انه في زيد طالب فعلاً والفرق محكم لانه لا اسند اليه الفعل في كل من المثالين نفس زيد في المال اجيب بان الضمير لاحضار الشئ السابق فالاسناد الى ذلك الحاضر واما النفس فليس في تلك المثابة فقامل قال الفاضل المحشي وانما عرف كل قسم على حدة آه واعترض عليه بانه لو بدله البناء بالاسناد وقيد بكونه جملة على نحو ما مر في تعريف الفعل لم يجز الى ذلك التفصيل والبيان انه كان يرد عليه ما اوردته المحشي على تعريف الشئ نعم يرد عليه انه لو بدله البناء بالاسناد بالاصالة يخرج عنه نحو منطلق ابوه لان الاسناد الاصل للخبر والفعل واما المشتقات فاسنادها بالاشبه والبتع وايضا يرد على قوله ولو قيل المسند بكونه فعلاً آه انه لا محذور في خروج نحو ابوه منطلق لان المراد بيان مقتضى لاحصره في المذكور ولذا توهم في الكتب بزيديون في مقتضياتهم وينقصون



هذا هو الوجه في جواب السؤال  
الذي هو ان يقال ان الوجود  
لا يتوقف على العلم به بل  
على العلم بغيره

والوجه في جواب السؤال  
الذي هو ان يقال ان الوجود  
لا يتوقف على العلم به بل  
على العلم بغيره

ان قيل وبعد من الظروف الغير المتصرفه ثم انه يعود المروء عنه في قوله وجوده بعد  
هذا الزمان سواء حمل مترقب على الاستقبال او الحال اذ لا وجه ههنا للتوجيه  
الذي ذكره في قبل والا كان المتكسب له ان يطرح بترقب وجوده ويقال الذي بعد  
هذا الزمان وينبغي ان يعلم انه لو حمل المترقب على الاستقبال يلزم محذور آخر  
لان كون المترقب في الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل بعيد زمان  
المتكلم اذ لا وجود للمترقب حال الترقب فيلزم خروج الزمان الذي يحصل عقيب الحال  
عن اقسام الزمان كما لا يخفى على المتأمل ثم ان ما ذكرته من التقرير وهو ايراد المحذور  
بالنظر الى قوله وجوده بعد هذا الزمان هو الظاهر واما تقرير الفاضل المحض حيث قال  
ولذلك يترقب دال على زمان مستقبل فيلزم ان يترقب وجود مستقبل في المستقبل  
ويلزم احد المحذورين فيبرد عليه ان يكون الترقب في المستقبل لا يلزم كون المترقب  
فيه فيلزم احد المحذورين قال الش في شرح المغناح هذا التدقيق فليس في  
لا ينظر اليه العرف واللغة علم انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتغال  
الكل على الجزاء بمعنى ان كل زمان هو جزء من اجزاء الزمان الذي قبل زمانه  
ماض وقد يقال التعابير الاعتبارية كاف للظرفية في الجملة **قوله** والحاصل هو  
اجزاء من اواخرها في اواخرها بل المستقبل آه تعين مقدار الحال منقوض الى العرف بحسب  
الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد باكل ويمشي ويح ويكتب وغير  
القرآن ومع كل ذلك حالاً ولا شك في اختلاف نقادير ازمنتها وهذا المذكور على مذهب  
المشككين القائلين بان الزمان موهوم محض لا وجود له واما عند الحكماء القائلين بان  
الزمان موجود متصل بالحال عندهم وهو الآن عرض حال في الزمان لا جزء منه فالآن  
بحسب نظ مقلاتهم عرض موجود حال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الش في من الحال  
لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآتية الا ان يقال الوقوع  
في الاجزاء المذكورة ولو في واحدة منها وقوع في الحال **قوله** بخلاف الاسم نحو زيد قائم فيانه  
مخالف لما سلفه في تعدد امثله خلاف مقتضى ظاهر من ان اسم الفاعل والمفعول حقيقة

في الحال مجاز في الاستقبال اللهم الا ان يعتبر التغليب بالنسبة الى زمان الحال **قوله** موافاة  
التجدد الذي هو من لوازم الزمان آه المراد بالتجدد الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة التجدد  
لازمة لدخول الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد به كنه مجرد اقتران الحدث بالزمان بل حدث  
فيه فذكر افادة التجدد وتحقيق المقام لا تقييد لا غير اذ كذا في شرح المغناح للشريف **قوله**  
يقتضي تجدد الكل وحدوثه رد عليه الفاضل المحض بان هذا التمايل على تجدد المجموع المركب  
من الحدث والزمان وانما اتفق تجدد الحدث المقارن للزمان واجاب عنه بعض الافاضل  
بان المدلول عليه هو التمسك لان الكلام في الحالة المتقضية يكون المسند فعلاً لا حادثاً متعارفاً  
للزمان وفيه انه لم يرد بالمسند في قوله في تقييد المسند على ما هو منه حقيقة اعني الحدث على ما  
اشاد اليه الفاضل المحض في البيان لم يكن لفظان التقييد في محله لان احداً لازمة جزء مدلول  
الفعل لا يقيد على ان جعل العرض افادة انصرام الزمان على ما هو الحال بمغزل عن التحقيق كيف  
وقوله الش ان ينفس الوجوه ويتأمل ما يحدث منه ذلك التوسم شيئاً فشيئاً وبصدر منه  
نظر خطه فلحظة يدل على ان المراد افادة تجدد فتأمل **قوله** او كما وردت عكاظ الهمزة  
للتقرير ان قدر المعطوف عليه استخفروني وللاشارة ان قدر لم يعرفوا او العامل في كماله على  
الوجوهين بعثوا **قوله** شيئاً فشيئاً يشعر بان المراد التجدد فيما سبق التقييد والحق انه خارج  
عن مفهوم الفعل وضماً وانما يفهم من خصوصية الحدث او المقام نعم قد يقصد من  
المضارع الاستمرار التجدي بحسب المقام كما سبق من الشخ ويمكن ان يقال غرض الش  
بيان المراد من البيت بحسب افادة المقام والتجدد المطلق الذي هو مدلول الفعل وضماً  
وهو التمسك في التبيان بينهم في ضمير التقييد فلا غير **قوله** ان على كل قبيلة آه قيل وانما بعثوا  
اليه لانه لا يتم لهم اظهار مناهجهم الا بحضرة لانه الرئيس على كل شريف والقاضي على كل  
محل ستيق **قوله** فلا فادة عدم الاظهار ان يقول فلا فادة مطلق الثبوت حتى  
لا يكون الكلام خالياً عن افادة المدلول الوضع للاسم صريحاً فان الاسمية لا يفيد عدم  
التقييد وعدم افادة التجدد بل على العمى ما يدل عليها فتأمل **قوله** لا يالف الدرهم  
آه من ابيات الحماسة قائله جوبه بن نظر اوله انا اذا جمعت يوماً دراهم اظلمت الطرق



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

الاستمرار كان على الاستمرار منه حسب العوض  
ورده العاقل الرضا بالكلية اذ قلنا كان  
فيه ضار لم يستفد الاستمرار الا بالبر ان  
يجوز كان زيدا لما نقص ساعه فاستغنى  
واما الاستمرار فزاد وكان الله سبحانه بصيرا  
فانما استغنى منه وجوب ما كان الله سبحانه بصيرا  
لا من الخط كان فعلى هذا حال كان على صفات  
الافعال انما كانت انما اذ استغنى عن الامور  
المستغنى كقولك علم الله انك ستجبار من عود

الخبيثة لما حصر بالفاضل المحض فكل من هو دل عليه قومه بل لا سيما على محذور واحد وثوبان بالجملة لا سيما عدم دلالة كان على المحذور سواء قصد به لا سيما  
على الاستمرار أو على الكون المطلق فمؤختر من قولهم ان الافعال يدل على المحذور ولا ضير في ذلك فان الدليل الدال على كمال الدلالة فهم محل الصفه منها ذكر  
وتفسيرهم اياهاء وهذه الدليل لا يجوز في كان ويحذف التبرير فظهر بطلان ما قيل بعض النجاة من ان الافعال الناقصة سبقت عن  
الدلالة على المحذور ولهذا سميت ناقصة وذلك لان الاشتغال الدال عليه صار باخلاف حدوثه وكذا الاستمرار الدال عليه مازال واخواته والكون  
والاستمرار الدال عليه ليس والكوز المطلق الدال عليه كان عند البعض والعدم علم حكاه

فمن الجند البراريين بالجموع المركب مسرعا  
لأن التقييد بعقد مخصوص وهو الشرط  
لأنه لا يخلو من ذلك ضرر وما يملزم  
وليس ينبغي أن انصف نفسه الجند الشرطي







هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 في جواب السؤال الثاني  
 من كتاب التلخيص

وهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة اي بما ذكر من ان المقدر ان المراد الحسن المطلقة او بطلا  
 ارادة العهد على مذهب الجمهور وانما لم ينظم بطلان كلام العلامة في مسك بطلان كلام  
 الترمذي مع ان وجه الشك فيها واحد لان كلام العلامة طويل الذي يلحق قد مر على الشك  
 من الترمذي لنباعا واحد الشقين عن الآخر وفي اختيار لفظ هذا دون ذلك اشارة الى ان  
 المشار اليه وانما يقتضيه التوجيه اليه وحضوره لدى الناظر لكونه منجبا بالابطال على  
 توجيه هذا الفاضل ايضا على ان كان يجعل هذا اشارة الى مجموع ما سبق من رد الشقين  
 الا ان بطلان هذا التام هو باعتبار الشق الاول والدليل على ان العلامة وكذا الترمذي  
 حمل على العهد على مذهب الجمهور ظننا تاما في كلامها **وهذه** العظام من الحشا جميع  
 باعتبار جزئيات الحصب **وهي** فيكون اسوة مرار الاسوية على ان في الحمل على الجنس  
 لزوم ترك السكر على المعهود وغيره اذ لا شك ان اسوة من تركه على المعهود فقط **وهو** واما  
 من حيث **يجب** فلم ير عليه ان مراد العلامة هو ان المعهود قد اعتبر فيه كثرة الدور فيما بينهم  
 وحضوره لديهم فيكون واقعا موجودا بخلاف الجنس اذ ليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل  
 على الوقوع دلالة المفهوم عليه وهو معنى قوله من حيث هو ان مع قطع النظر عن  
 الاعتبار المذكور لا فاهمه الشارح عن الجنس من حيث هو لا في ضمن الانواع ولا في  
 ضمن الافراد ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة او رد عليه الفاضل الحسن ان الحسن  
 اذا اريد بها مطلق الحصب والرخاء لم يكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس  
 ضرورة كونها من افراد الجنس الحسن وقد جوزه السكاك فلا يمكن حمل كلامه على  
 ذلك لاجب بانه يجوز ان يراد بالحسن مجردة عن اللام الحصب ابتداء بمجاز القيام  
 القرنية ثم يعتبر دخول اللام عليها فكان اللام قد دخلت على الحصب ابتداء بمجاز  
 ان يراد تعريف جنس وان يراد تشريعا حقيقة منزلة المعهود الحاضر كما هو مذهب  
 السكاك ووجه في العهد فان اريد بها مطلق الحصب يكون تعريفها تعريف جنس ورد  
 بان قول الشارح معنى كونها معهودة انما عبارة عن حصه معينة مخرج في حمل العهد  
 على مذهب الجمهور فيجب ان يراد بالحسن منكرة مطلقة حتى يجمع حمل المعرف على العهد

الجمهوري

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 في جواب السؤال الثاني  
 من كتاب التلخيص

الجمهوري وقد يتكلف في الجواب عن الابراد بان الاطلاق المذكور في عبارة المفتاح اعم  
 من اطلاق الجنس واطلاق النوع فاذا عمل تعريف الحسن على الجنس يحمل الحسن المطلقة  
 على اطلاق الجنس فالمراد بالحسن اعم وما ذكره الشارح من معنى الاطلاق على تقدير  
 ارادة العهد بقرينة سياق الكلام فلا محذور فليتامل **وهو** ولهذا تكررت ليدل تنكيرها  
 على تقليلها ان اراد تقليل البيعة باعتبار نفسها بمعنى ان يكون شيئا بسيما خفية انه  
 لا يكون مع قوله ولهذا تكررت في محله لان ندرة الوقوع لا يكون باعثة لتكثيرها الحقيقية  
 تقليلها في حد ذاتها وان اراد تقليلها بحسب وقوعها فيقيم ان التنكير لا يدل عليه اللهم الا  
 ان يحمل على النوع المخصوص المعين كما اشار اليه فيما سبق **وهو** فاذا امتسكت النسخ فعدنا  
 هكذا في اكثر النسخ ونظم التنزيل واذا امتسك الانسان فعدنا فالتواول لفظ النسخ ساهو  
 وفي بعض النسخ الانسان بدل النسخ فيندفع **وهو** فللنظر الى لفظ المس قال  
 الفاضل الحسن هذا مناف لما سلفه في بحث تنكير المسند اليه من انه لا دلالة للفظ  
 المس على التقليل يدل قوله تعالى لم تكن فيما اخذتم عذاب عظيم واجيب بان المذكور  
 ههنا منقول عن الايضاح وسكت عن اعادة المنع اكتفاء بما سبق وبان المنع فيما سبق  
 دلالة لفظ المس على ترجيح ارادة شيء من العذاب في قوله تعالى اخاف ان يسكت  
 عذاب من الرحمن لانفس الابناء عن القلة والظاهر هو الجواب الاول اذ الابناء عن  
 القلة اذا كان مسلما ثبت دلالة نفس هذا اللفظ على الترجيح فليتامل **وهو** فلان  
 الضمير في مس الانسان المعروض المنكر اي الى الانسان المقيم من هو مقيد كما صرح به  
 في شرحه للمفتاح والدليل على ان الضمير راجع اليه لا الى المطلق باعتبار ان من مس  
 بحسب مقطوع به لان فيه التمام ان الله تعالى ذكر قبل هذه الآية لا باسم الانسان عن  
 دعاء الخير وان مسه الشرف فوس قنوط فقد اورد لفظ ان مع ان الضمير هناك راجع  
 الى مطلق الانسان فلو كان الضمير في الآية انما كلامنا فيها راجعا الى مطلق الانسان ايضا  
 لم يظهر نكتة في العدول الا اذا تم ان الانسان اذا لوحظ بالانسانية لم يكن مسئلا شر  
 اياه مقطوعا به وانما ذكر القطع بملاحظة امر آخر كما لا يخفى **وهو** ونأى بجانبه يقال نأى

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 في جواب السؤال الثاني  
 من كتاب التلخيص



بجانبه ان ينفك كان الجانب متح والمغني بعد بنفسه لوز ذهب برا عن محله ومقامه كبير  
وتعظما **قوله** كقولك عن يكد بك ذكر ابو الحسن ان كسان في تصرفه انك صدقت  
فلانا اذا قلت له صدقت وكذبت اذا قلت له كذبت ولا يخفى انه لا يستلزم جزم  
القائل يكون فلان كاذبا حتى يرد على المصدا ان التكذيب تصريح بان المخاطب جازم بلا  
وقوع الشرط فلا يكون من مواقع ان عيانا قد يقال يجوز ان يكون التكذيب كناية  
عن عدم التصديق لانه لازم للتكذيب وقد يقال لما كان المتكلم جازما بالوقوع والمخاطب  
بالا وقوع تعارض الرجحان فسا طفا في التساوي ولا يخفى انه وجه آخر مغاير  
لعدم الجزم من المخاطب فتأمل **قوله** كقولك لمن يودي اباه لك ان تعتبر في هذه الصورة  
تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك لان فعله من اينما ابيه كانه واقعة في الشك وفي هذا  
الا اعتبار ملا حظة حال المتكلم كما هو الاصل في ان **قوله** اي انهم لم ينضرب عنكم الذكر  
صغى اعلم ان هذه الاستفهام اذا كانت في جملة معطوفة بالواو والفاء او ثم نحو اولم  
يسر والارض انضرب عنكم الذكر انما اذا ما وقع ونظايرها في صيغة الجهمور  
عيا ان العبرة من الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على اصلها في المصدر واخواتها  
تأخر عن العاطف كما هو القياس خوفا من انه يكون في قوله فمهل بملك القوم  
الفاستقون وخالفهم في ذلك جماعة اولهم الرخشي فيزعمون ان العبرة في الصورة المذكورة  
في موضعها الاصل والجملة معطوفة على جملة مقدره بينها وبين العاطف فقول الش  
انهم لم ينضرب عنكم الذكر اشارة الى هذا المذهب ويؤيد قول الجمهور ان الامر لو كان كما  
قال الرخشي ومباغوه لجاز وقوعه في اول الكلام قبل ان يقدم ما يكون معطوفا  
عليه ولم يحجج ذلك في الاستفهام بل لا بد ان يكون مبنيا على كلام يتقدم ثم ان الرخشي  
جزم بما يقوله الجماعة في موضع فقال في قوله تع افمن هذا القرن انه عطف على اخذنا نعم  
بغته وفي قوله تع انا لمبعوثون او اباونا الاولون فيمن قراء بفتح الواو اباونا  
معطوف على الضمير في مبعوثون اكتفى بالفصل بينهما بهززة الاستفهام **قوله** اول الامر  
اشارة الى جوبه كون صغى مفعولا فان قلت الضرب بمعنى الصرف فعل الله والصغى

هذا المذهب هو الذي ذهب اليه الجمهور  
وهو ان العبرة من الجملة المعطوفة  
التي هي في اول الكلام قبل ان يقدم  
ما يكون معطوفا عليه ولم يحجج ذلك  
في الاستفهام بل لا بد ان يكون مبنيا  
على كلام يتقدم ثم ان الرخشي جزم  
بما يقوله الجماعة في موضع فقال في  
قوله تع افمن هذا القرن انه عطف على  
اخذنا نعم بفتح الواو اباونا معطوف  
على الضمير في مبعوثون اكتفى بالفصل  
بينهما بهززة الاستفهام

الاشارة الى جوبه كون صغى مفعولا فان قلت الضرب بمعنى الصرف فعل الله والصغى

بمعنى الاعراض فعل هو لا فلا يتحد الفاعل فلا يجوز حذفه على المشهور قلت المعنى والله  
اعتبار الاعراضكم فينطبق على المشهور **قوله** فيمن قراء بالكسر واما فيمن قراء بالفتح على حذف  
اللام فلا يكون مما نحن فيه فان قلت هذا الشرط فاني جزاؤه قلت الجملة الشرطية وقعت  
حالا فاستغنى عن الجزاء ليجردا عن معنى الشرط وقبل ما قبلها دليل الجزاء **قوله** لان  
المحال في هذا المقام اه يمكن ان الاسراف واقع في نوع محال بحسب النظر الى الآيات العاطفة  
فروع حاله في نوع حاله بالنظر الى الآيات فجعل في مرتبة الشك والامكان التفرق **قوله** ومنه  
قوله تع قل ان كان للرهن ولد لآية ان صح و ثبت بهر هان يقنع وحجة واضحة ان  
يكون له ولد فانا اول من يعظم ذلك واسبقكم الى طاعته والانقياد له كما يعظم الرجل  
ولد الملك تعظيم ابيه **قوله** ان يتخذ ان يكون للتوخي الظان المخاطب بالآية جميع من لم  
يؤمن وفيهم غير المرتابين فالاحسن في التوخي ان يعتبر ولا تغليب المرتاب على غيره  
لان الحدث المطلق الذي هو مدلول آية كما ان هذا الدليل لا يجرس في غير كان له لالة صار على  
الانتقال الذي لا يستفاد من غيره كذا كما لم يدع مخصوص به كما صرح به الرافعي لكن ربما  
يدعي انه لا يجرس في كان ايضا لانه كما اعتبر الانتقال في صار اعتبر الاستمرار في كان وهو  
غير مستفاد من خبره قطعاً فتأمل **قوله** ولا يخص عن هذا الاشكال ان لا يخلص عن  
الاشكال الوارد على اعتبار التغليب الا ما ذكر فلا يرد منع المحرم عما اشار اليه سابقا  
من انه قاع عن الآية بوجه آخر ويكون معنى الكلام يعني يمكن تطبيق ما ذكره المصنف من  
على التوجيه المذكور يتكلف وملخص ما ذكره تغليب مشكوكه الارتياب على مقطوعه بل الاول  
تغليب المشكوكين على المستيقنين المعاندين ثم تغليب الكل على المتكلمين **قوله** وكانت  
من القانتين الظان المراد بالقانتين جميع اهل القنوت من الذكور والاناث ففيه  
تغليب احد الجنسين على الاخر وكثير التغليب التي ذكرها الفاضل المحض لا يخص بمريم عم  
بل جميع القانتات وفي الآية وجه آخر غير التغليب وهو ان يقرر موصوف عام للذكور  
والاناث من ذكر اللفظ كالجمع والفوج **قوله** لا بداء الغاية فلا يتغير التغليب اذ لا دليل  
على ارادة امرنا **قوله** لان الغرض مدحها بانها صدقت بمعنى ان الغرض مدحها بالحسب لا بالنسب

هذا المذهب هو الذي ذهب اليه الجمهور  
وهو ان العبرة من الجملة المعطوفة  
التي هي في اول الكلام قبل ان يقدم  
ما يكون معطوفا عليه ولم يحجج ذلك  
في الاستفهام بل لا بد ان يكون مبنيا  
على كلام يتقدم ثم ان الرخشي جزم  
بما يقوله الجماعة في موضع فقال في  
قوله تع افمن هذا القرن انه عطف على  
اخذنا نعم بفتح الواو اباونا معطوف  
على الضمير في مبعوثون اكتفى بالفصل  
بينهما بهززة الاستفهام

فيما اشارت الى ان قول الفاضل المحض  
هذا التغليب لا يحسن باخراض على ان  
منه

وانما قال اوله لان سياق الكلام في  
في مقام الغم بوقوع الشرط وهذا يمكن ان  
يعمل وجه لا يختصار على بيان تغليب  
الذكور على المكسرين وايضا وجه آخر  
وهو تغليب الشكوكين على المعاندين  
والذكور ابتداء لان ما ذكره في الآية  
اول الظهور اكثر في جانب التغليب العبرة  
بمثل هذا التغليب مست

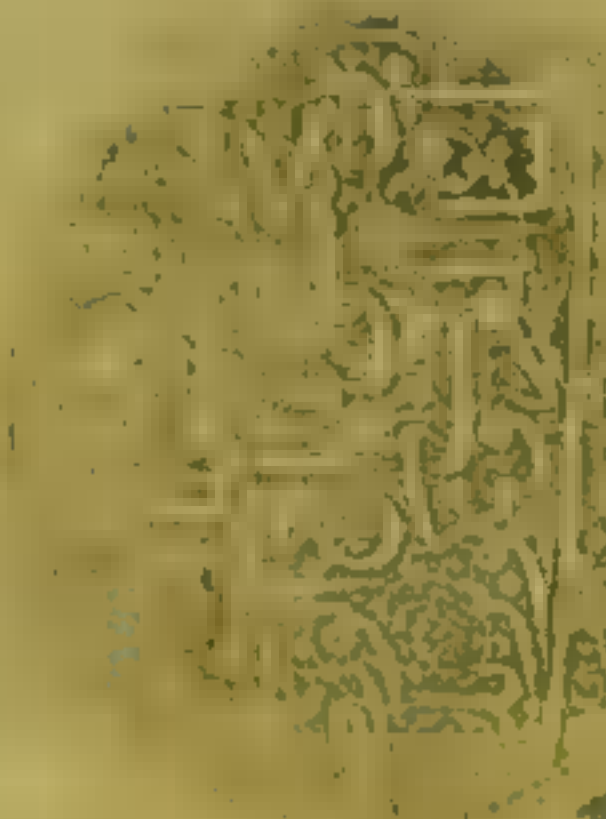
وهو ان يقرر موصوف عام للذكور  
والاناث من ذكر اللفظ كالجمع والفوج  
لا بداء الغاية فلا يتغير التغليب اذ لا دليل  
على ارادة امرنا لان الغرض مدحها بانها صدقت  
بمعنى ان الغرض مدحها بالحسب لا بالنسب



**قوله** كالعمر من قبل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب وبرده انه  
 قيل لعثمان رضي الله عنه شك بيرة العمر من نعم قال فتارة اعتق العمران فمن بينهما  
 من الخلفاء امرتا الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر **قوله** والقمرين الشمس والقمر وعليه قول  
 المتنب واستقبلت قمر السماء بوجهها فارتفع القمر في وقت معاراد الشمس وهو  
 وجهها وقمر السماء يعني ان وجهها لصفاته وشدة صفاته انطبعت صورة القمر فيه  
 لما استقبلته كما ينطبع الصورة في المرآة فزاد العلق برؤية وجهها الشمس والقمر في آن  
 واحد وقال التبرز بجوزانه اراد قمرًا قمرًا لانه لا يجمع قمران في ليلة كما لا يجمع الشمس  
 والقمر انتهى وما ذكرناه امدح وايضا القمران في العرف الشمس والقمر **قوله** فانه يغلب  
 على الموشاة وان كان اثقل ووجه كون القمر اثقل من الشمس كوسط **قوله** ولا  
 يخفى عليك ان ابوين وقمرين وفي بعض النسخ ابوان وقمران فالاول محمول على الحكاية  
 من قود ومنه ابوان والآخر ادعاء ثم يؤل الاسم بمعنى المستحيل يحصل مفهوم يتناولهما  
 فيثنى باعتبارهما فيكون الابوين المسميين بالاب كما في العلم وقد رد بعضهم هذا التناول  
 في العلم بانه قليل بخلاف تثنية فالاول ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون التثنية  
 مطلوبة فيها كخفي في تثنيته وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس **قوله**  
 وجميع باب التغليب من باب المجاز قال في شرحه للمفتاح واما بيان مجازية التغليب  
 والعلاقة فيه وانه من اى انواع فلم ارا احد احام حوله وهذا اشكال وهو ان التغليب  
 مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لا يقال  
 الكل معنى مجازي اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجه الجمع اصلا  
 لبيان هذه الصلة في كل جمع والجواب ما اشار اليه الفاضل المحض في حاشية الكشاف وهو  
 ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مراد باللفظ وهذا اريد به معنى واحد كبير  
 من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم  
 جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك ارتباط بجعلها

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان معنى قوله  
 كالعمر من قبل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز  
 في بيان معنى قوله  
 والقمرين الشمس والقمر وعليه قول  
 المتنب واستقبلت قمر السماء بوجهها فارتفع القمر في وقت معاراد الشمس وهو  
 وجهها وقمر السماء يعني ان وجهها لصفاته وشدة صفاته انطبعت صورة القمر فيه  
 لما استقبلته كما ينطبع الصورة في المرآة فزاد العلق برؤية وجهها الشمس والقمر في آن  
 واحد وقال التبرز بجوزانه اراد قمرًا قمرًا لانه لا يجمع قمران في ليلة كما لا يجمع الشمس  
 والقمر انتهى وما ذكرناه امدح وايضا القمران في العرف الشمس والقمر **قوله** فانه يغلب  
 على الموشاة وان كان اثقل ووجه كون القمر اثقل من الشمس كوسط **قوله** ولا  
 يخفى عليك ان ابوين وقمرين وفي بعض النسخ ابوان وقمران فالاول محمول على الحكاية  
 من قود ومنه ابوان والآخر ادعاء ثم يؤل الاسم بمعنى المستحيل يحصل مفهوم يتناولهما  
 فيثنى باعتبارهما فيكون الابوين المسميين بالاب كما في العلم وقد رد بعضهم هذا التناول  
 في العلم بانه قليل بخلاف تثنية فالاول ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون التثنية  
 مطلوبة فيها كخفي في تثنيته وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس **قوله**  
 وجميع باب التغليب من باب المجاز قال في شرحه للمفتاح واما بيان مجازية التغليب  
 والعلاقة فيه وانه من اى انواع فلم ارا احد احام حوله وهذا اشكال وهو ان التغليب  
 مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لا يقال  
 الكل معنى مجازي اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجه الجمع اصلا  
 لبيان هذه الصلة في كل جمع والجواب ما اشار اليه الفاضل المحض في حاشية الكشاف وهو  
 ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مراد باللفظ وهذا اريد به معنى واحد كبير  
 من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم  
 جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك ارتباط بجعلها

معنى واحدا عرفا يقصد اليه بارادة واحدة في استعمالات الالفاظ **قوله** او تعودون  
 في ملتقى يمكن ان يقال عاد بجى بمعنى صار فلا يكون في الآية تغليب ولا ايباء قوله  
 بعداذ نجانا الله منها لان النجاة عن الشئ لا يستدعي سابقا للحصول فيه كما اشار  
 اليه الثالث في شرحه للمفتاح وقد يقال يجوز ان يكون معتق الكفار ان شعبا  
 عليه السلام كان منهم لسكونه عند ابا طيهم قبل البعثة فلا تغليب في لتعودون من  
 هذا الوجه وهذا مبني على ان اعتبار الخواص والمزايا في مثل في الحكم والنظر اعتباره في  
 الحكاية فتأمل **قوله** انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا اعترض عليه بان جميع باب  
 التغليب مجاز كما سبق وكون فعلنا وضربنا في هذا المعنى تم لان هذا متكلم مع غيره كما  
 هو وضعه والجواب انه لما عبروا عن زيد في قوله انا وزيد ضربنا بلفظ الغائب صار  
 التعبير عن المتكلم وعنه بطريق المتكلم في قوله ضربنا مجازا نعم لولم يعتبر اولاً بطريق  
 فلا يحمل على تغليب غيره عليه اذ لم يعبر في كلام البلاغة تغليب الغائب وان كان  
 اكثر على المخاطب ولا تغليب احد على المتكلم **قوله** من المكلفين وغيرهم الظاهر بالنظر  
 الى المقام حيث سيف الآتي لبيان احاطة علمه بكل شئ ان يع لفظ غيرهم لغير المجز  
 من الجمع اما بان يحمل من في قوله من سواك على الاستعمال المتبادر كما في قوله مع ومنهم  
 من يشي على اربع واما بما حمل على التغليب **قوله** اذ لا معنى لقوله اعبدوا العلمك تنقون  
 ان لا وجه لتعلق قوله لعلكم تنقون بقوله اعبدوا اما لفظا فلما ذكره الش في شرحه  
 رد على تجويز التام كونه حالاً من ضمير اعبدوا على معنى اعبدوا ربكم راجعين ان تتخطوا  
 في سلك المتقين الفانزين بالهدى من ان قوله الذي جعل لكم الارض فراشا موصول  
 بربكم صفة له او مدحاً منصوباً او مرفوعاً فيكون بمنزلة اعبدوا ربكم الخالق راجعين  
 منه التقوى الرزاق فتوسط الحال من فاعل اعبدوا ربكم بين وصفه المفعول  
 كالنوسيط بين العصا والحمار مع ان فيه تعليقاً عن الاقرب بالابعد واما معنى فلان  
 البلاغة القرينة يقتضي والله اعلم ان يعتبر من الاول غاية عبادتهم ما هو لذة لهم اعني  
 الثواب لا ياشق عليهم وهو التقوى وان كان مغيضاً الى الثواب على ان التقوى عبادة





عن الايمان بجميع المأمورات او الانتهاء عن جميع المنهيات وهو عين العبادة فلو تعلق  
 لعلمك تتقون باعبده واصار المعنى اعبد والعلمك تعبدون وهو غير صحيح كما ذكره  
 الاقراي فالوجه ان يتعلق بخلقكم ويكون لعل مستغارة للارادة اعني مجرد الطلب  
 فلا يريد ان هذا مستلزم الاتصاف بالتقوى البتة لا متناع تخلف المراد عن الارادة  
**قوله** ففي لفظكم تغليبان قيل عليه يلزم اجتماع مجازين في كلمة واحدة وهو تم  
 اتفاقا والجواب ان اللازم اجتماع جهرته مجاز في لفظ واحد لا ارادة معنيين  
 مجازيين منه والمخزور هو التاكيد والاول **قوله** فالخطاب يختص بهم استد عليه  
 بانه لو كان الخطاب بالبت والتكثير عاما للانعام ايضا لزم مشاركتها في نعمة البت  
 والتكثير فلا يناسب الامتنان على الانسان كما لا يخفى وفيه نظر لان مشاركة الانعام  
 للانسان في نعمة البت والتكثير ثابت في نفس الامر فلو صح ما ذكره لم يناسب اصل الامتنان  
 سواء جعل الخطأ عاما او خاصا ثم لما كان تكثير الانعام لمنفعة الانسان كما يرد عليه  
 سوق الآية حيث عطف قوله ومن الانعام على قوله من النعم المقيده بقية متقدم اعني  
 لكم وقد تقرر ان المقيده المتقدم على المعطوف عليه معتبر في المعطوف كان صحيح الامتنان  
 في موقعه ولا يتفاوت ذلك لعموم الخطاب وخصوصه اذ ليس سوق الآية للامتنان  
 على الانسان بجعله محالا للخطأ اعني بغير مشاركة الانعام اياه في محليته حسن  
 الامتنان كما لا يخفى فتأمل **قوله** لكم فإد في الصحاح الدف نتائج الابل والبان واوما  
 ينتفع به منها والمراد هنا مطلق النتائج وما ينتفع به اذ المذكور هو الانعام بصف  
 الاطلاق **قوله** انب ينظم الكلام مما قد روه لانه يخرج بعده الآية والانعام خلقها  
 لكم فالمناسب بهذه الآية ان يكون قوله نعم ومن الانعام معطوفا على انفسكم ويكون  
 الخطاب في يردكم الانسان فقط ويكون التقدير وجعل لكم من الانعام ادواجا  
 فلا يكون الآية من قبيل التغليب **قوله** متعلق بغيره على ان يكون ظرفا لغوا لكونه  
 عبارة عن حصول الشرط كما يجعل الضمير الراجع الى ما يصلح للعمل عاملا في الظروف  
 ويحمل الحالية عنه والوصفية بتقدير المتعلق تكررة او معرفة هذا وكما انه لم يذكر تعلقه

بالام للزم الفصل بين الموصوف وصفته بلا ضرورة وايضا اذا اعتبر الحصول  
 الاستقبال في المعلق دون المعلق عليه يلزم تعليق الال في الحال وهو محال عقلا  
**قوله** لا يجوز ان يتعلق بتعليق امر فيل التعلق انما يتم بامر من مبتدأ ومتعلق  
 لان معناه جعل الشيء متعلقا بغيره فقوله في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق بخبره  
 الاول اعني الجعل لانه في الحال لكن لا مانع من تعلقه بخبره **قوله** اعني التعلق  
 لانه معروف الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته فيه بحث لان بعض الاسمية يدل  
 على التجرد لا الثبوت وهو التي خبرها فعلية خوزيه يقوم كما صرح به في اخر هذا الباب  
 فالتعليل قاصر عن المراد **قوله** لانه مفروض الصديق والاستقبال فلا يكون طلبيا لانه  
 فرض الصديق ان التحقق الاستقبال لا يتصور في الانشاء ولتأمل ان يقول في يلزم  
 وقوع الصديق والمركب الغير التام لان ارادة الشرط اخبرته عن كونه كلاما وهو خلاف  
 المذهب الهم الان يقال المراد كونه كذا باعتبار الاصل وما كان عليه كذا اقال المحصا  
**قوله** ان جعلت كلنا على واحد بها اسمية ظاهره يقتضيه جواز كون الشرط جملة اسمية  
 وقد تقرر في النجوا متناعه وصرح به في شرحه المفتاح فيمكن ان يكون مبنيا على ما ذكره  
 الاخفش وواقف ابن مالك في شرح التسهيل من جواز وقوع الاسمية شرطا  
 لاذا وان لم يجز لان ويمكن ان يكون المراد باحديها هو الجزاء بخصوصه **قوله** فاعنته  
 باكر امي اياك امس هو بصيغة الامر على ما جوزته الش من جواز كون الجزاء طلبيا  
 بلا تاويل واما على ما اختاره الفاضل المحي فهو بصيغة المضارع المتكلم واما ما  
 ذكره في شرح المفتاح من انه على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم  
 معلقا بحصول اعتداد الخاطب باكرامه فلا حاجة في الانشاء الواقعة الى ان ياول  
 بالجزئية فنبه على ما ذهب اليه السكاك من كون الجزاء كلاما مستقلا وكون الشرط  
 قيدا وقوله فيكون طلب الاعتداد آه بيان ما هو المفهوم من الجملة الشرطية نظرا  
 الى الظواهر فلا تعليق حقيقة على اصل السكاك فلا يخالف بين كلامي الشريفي كما ظن  
**قوله** وتاويل الجزاء الطلية آه وجه ذكر هذا الكلام في هذا الموضع مع ان المناسب ذكره



بعد قوله ويجب ان يتبين انه لما ذكر ههنا جواز مخالفة الظل لنكتة اشار الى رد  
 من جعل وقوع الطلب جزء من هذا القبيل وفيه بحث لان مادكره ههنا مخالف  
 لما ذكره في شرح الكشاف في سياق تفسير قوله فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه  
 الجملة الاستفهامية جزء محمل بحث اللهم الا ان يفرق بين الامر والاستفهام  
 كما في قول ابي العلاء فيا وطينه اه البيت من قصيدة مطلعها معاني اللوى من جسدك  
 اليوم اظلام وفي النوم مغنى من خيالكم فخلاني **قوله** وبعد البيت المذكور  
 في الشرح فان استطع في الحشر انك زائر او هجر يا يوم القيمة اشغال قوله فلينع  
 دال على الجراء وهو محذور في اي لم يبق خاليا واشتقاقه من نعم الشيء بالضم او نعم  
 بالكسر علم ان صار لينا والبال القلب **قوله** اي على اظهار الرغبة ورد قوله مع الرغبة  
 في حقيقة مجاز عن لازم اعني اظهار الرغبة وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه  
 في نفس الامر لا اظهار الرغبة القائمة بالمتكلم **قوله** الاول لان ان التعليق آه عدم  
 الاقتضاء بطريق القطع مسلم لكن لا شك ان المتبادر في اللغة مثل قوله ان ضربت  
 ضربت هو الربط في جانب الوجود والعدم **قوله** اولان الآية تزلزلت آه حاصله ان  
 في التقييد تنبيها على تحقق الارادة في هذه الحالة فعلى هذا التوجيه لا يكون الآية  
 من ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لكن المنظور اليه دفع الاشكال من الآية  
 الكريمة فان قلت قد تقرر في الاصول ان العبارة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب  
 وقد اعتبر في هذا الجواب خصوصية قلنا العموم بالنظر الى ما استفيد من اللفظ صريحا  
 باق على حاله ولم يخص بخصيص السبب وهو المراد مما تقرر في الاصول نعم لم  
 يثبت مفهوم المخالفة لظهور فائدة اخرى للشرط على ان الشارح شافع يعتبر  
 خصوص السبب فلا يرد عليه السؤال فتأمل **قوله** اول التعريف قبل في سلوكه طريق  
 التعريف فايدتان الاولى هي ان من هو على مرتبة عند الله تعالى غير النبي عم اذا كان  
 الاشراك محيطا بعلمه فاحال غيره والثانية اذلال المشركين حيث لا يجعلون  
 في مرتبة الخطاب واعترض على الفأيدة الاولى بان المشركين لا يعتقدون نبوة

في قوله تعالى فان استطع في الحشر انك زائر او هجر يا يوم القيمة اشغال قوله فلينع  
 دال على الجراء وهو محذور في اي لم يبق خاليا واشتقاقه من نعم الشيء بالضم او نعم  
 بالكسر علم ان صار لينا والبال القلب

في قوله تعالى فان استطع في الحشر انك زائر او هجر يا يوم القيمة اشغال قوله فلينع

محمد صلعم فلا يتضح تلك الفأيدة والجواب ان الفأيدة لنا لا للكفار علم ان المشركين قائلون  
 بنوة محمد من الذين من قبله **قوله** بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره ولا بد ان يكون  
 تلك النسبة علما وجه يفهم منه ما قصد والا فقولك جازي زيد مريد ابنه ليس من  
 التعريف في شيء **قوله** فالتخطا محمد صليا الله عليه وسلم قبله عليه سوق الآية يدل  
 على عموم الخطاب لان الموحى اليه عليه السلام والذين من قبله هو هذا بعينه اعني  
 لئن اشركت فالظان ان يكون الخطاب له وللذين من قبله والجواب ان افراد الخطاب  
 باعتبار كل واحد فيصير ان يكون له عم ولكن ان تقول الموحى الى الذين من قبله فظ  
 الكلام لكن بعبارة يليق بهم فكان التعريف لئن اشركت ليجب ان علمكم الله علم **قوله**  
 ولا يخفى انه لا معنى للتعريف لمن لم يصدر منهم الاشراك رد لما زعمه الخلق في ان التعريف  
 عام لمن صدر منهم الاشراك في الماضي وغيره وهذا يحصل بصيغة المضارع اعني لئن  
 شركت ووجه الرد ان من لم يصدر منهم الاشراك لم يستحق التعريف بالوجه المذكور  
 ولا وجه للتعميم ولا طائل تحته **قوله** وان ذكر المضارع لا يفيد التعريف لان  
 استفادة التعريف في صورة المتكلم بسبب ان الفعل الواقع في الشرط المذكور  
 بلفظ المتكلم لا على وقوعه لولا وجب الوضع مع القطع بانه لا يقع عن اسناد اليه طلب  
 له وجه وناسب ان يكون هو التعريف بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع على ما هو قول  
 في الشرط كذا في شرحه للمفتاح فان قلت ان تدخل على المشكوك كما سبق واشراك  
 الانبياء محذورم اللا وقوع فهذا يصلح باعنا لطلب النكتة قلت المحذورم بوقوع  
 نقيض الشرط ههنا وان كان باعنا لطلب النكتة في استعمال ان لكن التعريف لا يصلح  
 نكتة له وانما يصلح لو كان الاشراك بالنسبة الى المعروض له مشكوك الوقوع وليس  
 كذلك لما تحققت من ان التعريف لمن صدر منهم الاشراك فتأمل **قوله** من الخفاء  
 والضعف اي عند المصنف اما الخفاء فظاهرا واما الضعف فاما لما توهم من ان ذلك  
 التعريف يحصل من صيغة المضارع وقد عرفت انه فاعه عند الشارح واما لما ذكره  
 المؤذن من ان اللام الموطنة توجب كون الشرط ما ضيما لما تقرر في النحو من ان الجواب



لما كان القسم لتقدم الدال على الاهتمام به قصد ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا  
 مدخلا في التعريف لكون الشرط ماضيا وهذا ايضا مدفوع بما ذكر مرارا من ان  
 بين مقتضياتها نزاعا علميا انه قد يقال ان المقام باللام والتزام المعنى الشرط  
 هو التعريف **قول** علميا وجه يعين قبل هذه الاشارة الى انه يقدر في تعيين علميا وجه لان  
 الوجه الاول هو ترك التصريح والوجه المعين الثاني هو نسبة الحكم لا تنفك عن التصريح  
 اليهم فقط فتأمل **قول** ويسمى ايضا الاستدراج يقال استدراج لكذا ان قرب منه  
 عما تدرج **قول** اي تمنوا ان يرتفع عندكم اشارة الى ان لو هو هنا حرف مصدر يحتمل  
 ما بعده ما في تاويل المصدر بمنزلة ان الازمان لا ينصب واكثر وقوعها بعد ودة واكثر  
 النجاة لا يثبتون فان قلت كيف يصح القول بمصدر ريبا وقد دخلت علميا في قول  
 تع بود لو ان بينها وبينها امدا بعيدا قلت الفعل مقدر تقديره بود لو ثبت ان بينها  
 وبينها **قوله** وثانيها وهو المذكور في المفتاح يرد عليه انه مخالف لما ذهب اليه الشارح  
 في شرح المفتاح من اتحاد كلام الشيخين حيث قال هناك بعد تقرير كلام المفتاح وهذا  
 حاصل ما قال في الكشاف ويمكن ان يقال ان الحكم بالاتحاد والاختلاف بين الكلامين  
 بالنظر الى التقريرين فانه لو قيل مؤدي ما في الكشاف ان النكتة هي الدلالة علميا ان ودة  
 كسر المؤمنين سابقا على مساواة من اظهر العداوة وبسط الايدي وغيرهما سابقا زمانيا  
 ومؤدي ما في المفتاح ان لزوم ودة انهم كسر مع الشرط المذكور اوضح واقوى فغير عنه  
 بلفظ الما في الدال على التحقيق والنبوت كان الكلامان متغايرين ولو قيل الما في القليلة  
 في تقرير الكشاف القليلة الترتيبية يعني ان لزوم الودادة المذكورة بحيث لا يبلغها لزوم  
 الاولين مرتبة ويكون قبلها كانا متغيرين هذا لكن الاظهر هو ان **قوله** لازما واضحا  
 اللزوم بالنسبة اليها فان قيل الما يدل على تحقيق مدلوله لا على تحقيق لزوم غيره فكيف  
 يدل اختيار الما على تحقق اللزوم ووضوح قلنا الما في اذ وقع جزاء دل على تحقق  
 مدلوله علميا تقدير وقوع الشرط وهو معنى تحقق لزوم **قوله** فانه يجوز انتفاءهما  
 لدى المصادقة آه اعترض عليه بانه لا يجوز انتفاء شئ منهما قطعا ولا لزوم الكذب

في خبره تع اذ ليس الكلام في الخبر مطلقا بل في خبره تع فالملامعة تع وافتحنا اللزوم  
 والجواب ان الكلام في نزوح جميع احدا لاختلاف بين علميا الاخر بالنظر الى مقتضى العباد فلا محذور  
**قول** اذا ملكت فاسبح الاسحاج بالجيم والحاء المهملة حسن العفو **قوله** واما  
 انتفاء ودة كسرهم جواب عما يقال ان في هذا اللزوم شبهة ايضا لجواز انتفاء  
 الودادة المذكورة باسلام المشركين فلا وجه للعدول الى الماضي **قوله** ليكون  
 مجموع الجمل الثالث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح لا تنبأ علميا كون الجزاء  
 الثالث لازما للشرط الاول بلا واسطة اذ لو كان لزوم له بواسطة الاولين وكان  
 في لزومها شبهة لم يكن الثالث واضح اللزوم بالنسبة اليها واما قوله ليكون مجموع  
 الجمل الثالث آه فبالنظر الى ان الجزئين الاخرين اذا كانا لازمين للاول كانا تابعين  
 له في مرجع حاصل مجموع كمال الجمل الى لازم واحد ولا يكون كل واحد منهما مستقلا  
 والحاصل ان صحة كلام المفتاح مبني على اثبات اللزوم المتعددة بالنسبة الى اللزوم  
 الاول اعني الشرط حتى يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة الى بعض وغاية ما يوجب  
 كلام المفتاح ان يقال مراده ان الظفر يلزم العداوة بلا واسطة لزوما ضعيفا  
 ايضا بمعنى انه غير قطع عند تحقق الظفر والعداوة ويلزم الودادة بواسطة  
 البسط لكن لزوما قويا بمعنى انه قطع عند تحقق الظفر والعداوة والبسط فليتل  
**قوله** وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييده ودة الكفر آه اشار القائل  
 المحيى الى ان هذا لازم علميا تقدير كونه من الضرب الثاني ايضا لان تقييده ودة  
 الكفر بالشرط المقدر خال عن الفائدة لانها حاصلة بسطوا اليهم ايديهم او لم  
 ويمكن ان يجاب بان مرتبة الوداة للمصادقة بعد بسط الايدي والاسن اظهر  
 لان بسط الايدي والاسن يحمل على المجاورة والقتال عادة فيودون في ارتدادهم  
 الى دينهم ليرفع القتال والمجاورة وهذا القدر يكفي للتقييد في الخطاب **قوله**  
 لا يقال الا انه نزلت آه حاصله انه لا احتياج الى عمل الاية علميا خلافا للظن المراد  
 نفس العداوة والودادة **قوله** فرضا في الما في مع القطع بانتفاء الشرط قوله

وبغيره من كلام  
 الفاضل العبد المذنب



فرضنا نصب على المصدرية او حصولاً فرضياً او كالحال من الحصول وقوله في المثال  
 ظرف للمفعول المندرج في مفهوم لفظ الشرط اعني حصول مضمون الشرط ولا يصح  
 جعله ظرفاً للتعليل المندرج في مفهومه ايضا لانه حاصل في الحال ولا وجه لجعله  
 ظرفاً لحصول مضمون الجزاء لان المقتضي للموقوف عليه بالماض فيهم منه كون  
 الموقوف مقتضياً ايضاً دون العكس وقوله مع القطع حال من الشرط او مصدر  
 والمراد من الشرط التام المعلق كالحق في المثال المذكور لا للتعليل كما في الاول ولهذا  
 انه بالظاهر فيلزم انتفاء الجزاء فيه بحث وهو انه اشارة اول الاجوبة من الكراه  
 المورد على قوله لا يكثر هو افتياً تكلم على البقاء ان اردت تحسناً الى ان التعليل بالشرط  
 لا يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه وبسط فيه بعض البسط تايداً له فامعني تفريع  
 انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ههنا اللهم الا ان يحمل احد كلامه على انه نقل الكلام  
 القوم والا قرب ان يقال الربط وجوداً او عدماً في معنى لوجب اللغة وان لم يعتبر  
 مطلق فالمراد بالتعليل ههنا التعليل بخصوص اعني التعليل بطريق التوفيق  
**قوله** مع وضوح فساد كل منها ما فاد جعل المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه  
 امتناع الشرط فلانه يلزم ان يتحقق الجزاء في مثل لو جئتنه لآكر منك مع انه غير متحقق  
 واما فاد عكس فلانه ان لا يتحقق الاكرام فيه على تقدير المجيء وبالجملة الصواب  
 التعليل الممتنع بالمتنع او بتعليل الامتناع بالامتناع ولا يجوز جعل ما مصدرية  
 في الموضوعين يكون تعليل الامتناع بالامتناع لان المصدرية حرف عند الجمهور  
 ونهم السكاه ولم يوجد في كلام العرب ارجاع الضمير الى الحرف وتبيينها بالاسم وقد ارجع  
 اليها فيما نحن فيه وتبين بقوله من محض مخاطبك **قوله** لان تعليل الحكم آه المراد بالحكم  
 ما يدل على النسبة وهو ههنا التعليل المذكور في عبارة المفتاح والوصف هو الممتنع  
 المدلول عليه امتنع قوله **قوله** وهذا معنى تعليل امتناعه لانا اذا قلنا ان الحكم العالم  
 فحقيقته رجوع الكلام الى علم العالم وان جعل الحكم بحسب الظا ذاته بسبب علمه فكذا  
 المعلق بالحقيقة فيما نحن فيه فيسبب الامتناع وان كان بحسب الظا ذاته الممتنع بسبب امتناعه

**قوله** فعنده في تعليل الامتناع بالامتناع القطع قبل لم يرد به كون الامتناع  
 في ظرف الشرطية ولا ان المعتبر في ظرفها الامتناع بل اراد ان لولا فادة التعليل  
 ان الربط جزئياً بين الامتناعين وهذا صادق على تقدير لزوم القطع بامتناع  
 الجزاء لا امتناع الشرط للتعليل الشرطي الذي هو مفهوم لو فاد مع اعتراض  
 الفاضل المحض وهذا وان كان نقضاً اذ المتبادر بيان مفهوم لو صريحاً الا ان  
 بعض الشرط اكون من بعض وانما خبير بالقول المحض فالاول اشارة الى احتمال  
 التوجيه **قوله** والمآل واحد فان قلت كلام السكاه على توجيه الشارح يقتضي صحة  
 قولنا ان لو وجد الجزاء وجد البيت ضرورة ان امتناع وجود البيت مرتبط بامتناع  
 وجود الجزاء ولا يصح على تقدير تعليل الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء فكيف  
 يصح وحدة المآل قلت التعليل في عبارة السكاه بمعنى الربط وجوداً او عدماً على  
 تحققة فلا صحة عندهم للمثال المذكور قطعاً فتأمل **قوله** والسبب قد يكون  
 اعم من المسبب هكذا وقع العبارة في اكثر النسخ لكن المذكور في نسخ شرح الترحمة  
 نقلاً عن ابن الحاجب والمسبب قد يكون اعم من السبب وهو الصواب فتأمل  
**قوله** اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سبباً للجواب انه لا حاجة  
 للشيخ ابن الحاجب في اتمام اعتراضه على الجمهور دعوى اخصار الشرط في السبب  
 بل يكفي ان الشرط قد يكون سبباً للجزاء واعم والسبب الاعم لا يترتب على انتفاء  
 المسبب فلا يكون دعوى الكلية ما هو المشهور بين الجمهور صادقة فماده  
 ان الاول سبب في بعض الصور والمناقشة في ظاهر العبارة ليس من ادب المحققين  
**قوله** وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس آه اجاب السيد  
 عبد الله بان ما قاله النجاة في الشرط انما هو بحسب اللغة لا بحسب حكم العقل فيه  
 حتى يلزم عليهم الاعتراض بان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم لجواز  
 عموم فاد اذا قلت ان قام زيد قام عمرو فهو قد انجب عرق اللغة على انه ان لم يبق  
 زيد لم يبق عمرو لان الاصل فيما علق على شيء ان لا يكون معلقاً على غيره ولهذا فهم

وغيره من كلامه



عدم جواز القصر في السفر عند عدم الخوف من قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة  
 ان خفتم فعلمنا هذا اذا قلنا لو جئناكم اكرامكم فقد دلت لوعيان المجزئ مستلزم للاكرام  
 وعيان انهم فيهم منه ان الاكرام ايضا ممنوع ونقص الجواب بقولك مثلا ان كان هذا  
 انسانا كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل هذا العلم انه اذا لم يكن انسانا اللهم الا ان يكون  
 المثال المذكور ونظائره واردة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة **قوله**  
 مع انتفاء مفهوم الشرط التقيف بقولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا بحال اذ ليس  
 انتفاء الحيوانية في الواقع لان انتفاء الانسانية بخصوصا وبالجملة هذا لا يتم في صورة  
 كون الشرط معلولا والجزء اعلية لوضا العالم لطلعت الشمس وكذا في صورة  
 كونه علمه خاصة يمكن ان يوجد المعلول باخر من نحو لوضا الدار لطلعت الشمس فان  
 عدم العلة المعينة ليست علة لعدم المعلول اللهم الا ان يصار الى ما شرنا اليه من  
 ان امثال هذه الامثلة واردة على قاعدة ارباب المعقول **قوله** ولودامت  
 الدولات كانوا كغيرهم البيت من فصيلة مطلمة لقول ان يسهل الجوع لجام وان  
 مملك القيقب لا يرام وبعده الوعد بان لا يرام وانما هم البيت والبيت  
 الرقاق سواء قوله كغيرهم خبر كان وقوله رعايا عطف بيان للكاف كذا ذكره  
 الا فاضل ومعنى البيت يحتمل ان يكون لودامت الدولات كان جميع السلاطين رعايا  
 للاول والا قرب ان معناه لودامت الدولات للذين يرغبون عن طاعة الممدوح لكانوا  
 منخرطين في سلك رعيته لكن لما لم يعد واربعا عصوه فاستاصلهم **قوله** لا ينتج  
 شيئا علم ما تفرغ المنطق ومقربا قد ينتج حيث جعل انتفاء دوام الدولات اعلية  
 للانتفاء كوزنهم رعية فعلم ان ليس المراد بها الاستدلال بانتفاء الاول على الثاني **قوله**  
 للدلالة على ان العلم بانتفاء العلم للعلم بانتفاء الاول سوق الكلام يقتضي ان يقول  
 او علم ان العلم بوجود الاول علة العلم بوجود الثاني لان استثناء تقيف الثاني  
 كما ينتج تقيف المقدم كذلك الاستثناء عن المقدم ينتج عيني الثاني وانما يتوض  
 لهذا لان التعرض بتعيين العلة والمعلول في صورة الانتفاء فانه المتنازع فيه

قوله  
 لا ينتج  
 شيئا علم ما تفرغ المنطق

على ما سبق **قوله** لكن قد يستعمل على قاعدة لا وجه يحمل الآية على مقتضى اوضاعهم  
 ومن حيث يجهل كذلك بل من حيث انه استعمال مجازي بالنسبة الى اهل اللغة في  
 لا محذور في حمل الآية على هذا اذ لا يرد في وقوع الاستعمال المجازي بالنسبة الى اهل  
 اللغة في القرآن وقد يقال تخصيص الآية باب المعقول لكون اصطلاحهم مقصورا  
 عليه لا ينبغي كونه معنى لو عذ من عذاهم ولا ينافي ورود الآية على اهل اللغة حقيقة  
 ايضا **قوله** وكمن غايب قولنا صحيحا صدر بيت عجزه وآفته من النظم السقيم  
 الظاهر خبرية ويحمل الاستفهامية وقولا مفعول غايب لا اعتمادا على حرف الجر  
 عند الامام المروزي وعلى الموصوف المحدثين عند جمهور النحاة وقد سبق تفصيل تعليق  
 بهذا المقام في اوائل احوال المسند فليتنبذ **قوله** في نحو قوله عدم ووقع في عبارة  
 ابن الحارث في شرح المفصل ان ذلك في الحديث وظاهر انه عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم وقال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام في شيء من  
 كتب الحديث لامر فوعا ولا موقوفا لا عن النبي عم ولا عن عمر رضي الله عنه مع شدة  
 التخصيص وقال الدماميني سالت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن  
 ذلك فلم يقف عليه نعم ذكر في الحلية لا ينعيم الحافظ مرفوعا من طريق عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان سالما شديدا يحب الله  
 عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه **قوله** لان الغرض مخرج صهيبي رضي الله عنه  
 ولان ترتيب المعصية على الخوف غير معقول انما المعقول ترتيب عدم المعصية عليه  
**قوله** ما نفدت كلمات الله اي كلمات العلم والحكمة والمراد معلوما الله تعالى ووجه غير  
 متناهية بالاتفاق كذا ذكره الزمخشري فوجود عدم هذا الشرط بالطريق الاول  
 وقد يستعمل لتقريب الجواب على كل حال من غير تعرض للاولوية نحو ولورد والعبادوا  
 لما نوا عنه فهذا وامثال يعرف بثبوت بعلة اخرى ستمرة علم التقدير والتيق في  
 هذا تحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصلا لكنه ليس بمق  
**قوله** وقد يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك آه فان قلت ظاهرا ان لولا

قيل ما هذا الجواب  
 من لولا عليه بالذكور لا  
 معصية



في قوله صلى الله عليه وسلم لو ان اشق عيا مني لامرهم بالسواكة عند كل صلوة ليس بذاك المنع  
ولا بالمنع المذكور قبل في قوله لو ان عليا لم يكن عمره ربط امتناع التمسك بوجوه الاول والا  
لا تنكس معناها اذا امتنع الشقة والموجود الامر بما معناها قلت التقدير لولا الحاجة  
ان اشق عيا مني لامرهم امر ايجاب فهو لربط امتناع التمسك بوجوه الاول ومن مشكلات  
لولا ايضا ما في قوله تع ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمحت طائفة منهم ان يضلوك وذكر  
لان القاعدة ان يكون جوابا متنعاً فيقتضي ان ينتج الهم لوجود الفضل وقد عمو  
والجواب ان المنع ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاضلوك اذ هم لو ان غير مطلع عيا  
حقيقة الحال **قوله** وليس كل ماله دخل في لزوم شيء آه يعني الارتباط بالشرط وان  
كان له دخل في لزوم الجزاء لكن لا يلزم ان يكون ملاحظا للعقل وقيد للجزاء حال الحكم  
يلزم للشرط والله **قوله** هو نفس الاكرام آه فيه بحث لان المراد بنفس الاكرام ان  
كان الاكرام المطلق لزم ان لا يصح فوكك لو دخلت الدار لادعوك فمن قد عاه في عمره  
ومن البين انه ليس كذلك وان كان المراد الاكرام المخصوص ففقدتم الكلام لان الانواع  
لا ينحصر في نوع مخصوص مرتبط بالمجئ ولا يلزم التكرار لان مراد القائل الاكرام  
المخصوص الذي يلزمه الارتباط ولذا عبر عنه بالمرتبط ولا يلزم من التعيين ارتباط  
لان التعيين يجوز ان يكون لجزء اخر مثل الكون في اليوم ونحوه فليتنا **قوله** وزعم  
ابن الحاجب آه التنفر المذكورة على تقدير صحة مبنية على عدم اعتبار النسخ الضمنية  
والا فالمثبت مني ضمنا والمنع مثبت ضمنا فتأمل **قوله** بخلاف المنع فانه يفيد العموم  
فيه بحث اذ قد يكون الجزاء نفي الكل لان في كل فلا يفيد العموم فتدبر **قوله** فبتنا قض  
ان يقع تناقض اذ لو قدر انتفاء عدم العصيان بعموم كان العصيان ثابتا  
على كل تقدير وقرينة المدح يدل على انه غير ثابت فبتنا قض المعنى الذي يفهم من القرينة  
المعنى الذي يفهم من ظ جوال **قوله** وان لم يعتبر بل اجرب على اطلاق آه قد شئنا ان لا يلزم  
من عدم اعتبار الارتباط الاطلاق لجواز ان يخص بجزء اخر الا انه مناقض لا يضر  
لانه يمكن ان يفرر هكذا ان اعتبر المخصوص في المثبت فليعتبر في المنع وقد يقال مراد

قوله ليس كل ماله دخل في لزوم شيء آه يعني الارتباط بالشرط وان كان له دخل في لزوم الجزاء لكن لا يلزم ان يكون ملاحظا للعقل وقيد للجزاء حال الحكم

قوله هو نفس الاكرام آه فيه بحث لان المراد بنفس الاكرام ان كان الاكرام المطلق لزم ان لا يصح فوكك لو دخلت الدار لادعوك فمن قد عاه في عمره

ابن الحاجب ان الارتباط الحاصل قرينة على ان المطلق في المثبت انما يتحقق في ضمن فرد  
في الحقيقة هو الجزاء فان انتفاء فرد لا ينافي ثبوت فرد واقع واما المنع فالجزاء فيه  
عدم شيء وعدم شيء من حيث انه عدم مضاف لشيء مخصوص في محل مخصوص وزمان  
مخصوص لا يتعدد افرادها وهذا الكلام هو لا يرد عليه اعترض انا شارح وانت  
خبير بعدم تعدد افراد المنع بما لا يسلم فتأمل **قوله** فاستحال النتيجة ممنوعة اي  
استحال انما على تقدير وقوع المقدم واما قوله والمحال جازان سنلزم المحال بالنظر  
الاستحالة فلا ترفع بينها **قوله** وهذا غلط اه يمكن ان يدعي ان لفظ هذا اشارة  
الى السؤال التيقن لا الى الجواب فهذا تغليب السؤال وتقوية الجواب في لابرر شتى  
الفاضل المحيى وهذا التوجيه وان كان فيه نوع بعد النظر الى سياق الكلام لكن التزام  
اهون من التزام فاده **قوله** وارد على قاعدة اللفظ ويجوز ان يستعمل على طريقة  
قوله تع لو كان فيهما الالهة الا الله لغدنا اشارة الى انه لا خير فيهم بل هم اشرا **قوله**  
كلما افر على طريق قوله لو لم يخف الله لم يعصه اعترض بان المراد من الاسماع ان كان  
مطلقة ففيه شبهة الكافي والمؤمن فيلزم ان يكون في الكافر خيرا وان كان اسما اجابة  
لا يلزم التولي على فرضه ولا يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه اجيب بان المراد اسما  
حقيقة فيجوز ان يوجد التولي في الجماعة المذكورة اعني بن عبد الدار بن قيس عبادا  
ومكابرة **قوله** واقول يجوز ان يكون التولي رد بان انتفاء التولي لانتفاء سببه  
لامدخل له في ذمهم بل المفيد له كون اسما عنهم سببا لتوليهم كما ان المفيد له في قوله لا خير  
في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين كون قوله سببا لقتل المسلمين لانتفاءه  
لان انتفائها وحمل كلام الحكيم تع وتفسير على معنى لا يكون لبعض مشتمل الذي هو المتبادر  
بكونه بط النظر في لودخل فيما سبق له الكلام مع وضوح الوجه الصحيح المفيد لا يبلغ الاكاذ  
على ما سبق الكلام لاننا نعلمهم لا يلزم من ذلك دية في صناعة البلاغة هذا ما ذكره  
الفاضل المحيى ويمكن ان يجاب بان بيان كون سبب انتفاء التولي عدم الاسماع له  
مدخل في الذم باعتبار دلالة على ان عدم توليهم ليس من صلاحهم بل هو في الدرجة

نقطة



القصوى من الفاد لانهم بحيث لو سمعوا التولوا وانما لم يتولوا لعدم سماعهم فلينما مل  
**قوله** يعني لو جعلنا الرسول ملكا كان في صورة رجل والحكمة في ذلك والبداهة علم  
 ان الجنس للجنس اميل وان البشر لا يطبق رؤية الملائكة وذكر الامام في تفسيره  
 الكبير من جملة وجوه الحكمة ان النبوة فضل من الله يختص بها من يشاء سواء كان  
 بشرا او ملكا وفيه بحث ظاهرا لا يظهر كونه حكمة لما ذكره وقد يوجه بان هذا المصور الذي  
 قد ركنه نبيا لما اشتمل على جملة البشرية صورة والملكية حقيقة لا يبدل منه ايسر  
 ان يكون دليل على ان النبوة فضل من الله يختص به من يشاء من عباده سواء كان  
 ملكا كملك المصور فانه كان ملكا او بشرا كملك المصور ايضا فانه بشر الا ان ولا يخفى  
 انه نفس وقد ذكر من جملة وجهها ان طاعة الملائكة قوية فيستحقون طاعة البشر وربما  
 لا يعذر فيهم في الاقدام على المعاصي وفيه ايضا بحث ظاهر لانه انما يتم اذ تبدل حقيقة الملك  
 المقدر نزوله بحقيقة البشر وهو مع كونه من انقلاب الحقائق خلافا ما يفهم من كتب  
 التفسير فان المفهوم ههنا تبدل صورته بصورة البشر لا حقيقة بحقيقة فتأمل **قوله**  
 ويحتمل ان يكون اه لا يخفى على المنصف ان سياق الآية لا يلائم هذا المعنى فتأمل **قوله**  
 نحو اطلب العلم ولو بالطين لا يخفى ان الظن من قول المص فيلزم عدم الثبوت والمفرد  
 في جملتها لزوما في استعمالها على قاعدة اللغة وهي انتفاء جملتها لانه المذكور في المتن  
 وهذه الامثلة التي ذكرها الشارع لاستعمالها في الاستقبال على سبيل التدرج واردة  
 على استعمال آخر فظاهرها لا يناسب المقام وكان الشارع اشار بابا ردها الى جميع الامثلة  
 السابقة في الماضي **قوله** فيما مضى وقتا فوقنا اشار بقوله فيما مضى الى ان لو على مضاهيها  
 وان المضارع الواقع موقع الماضي افاد الاستمرار فيما مضى وبقوله وقتا فوقنا  
 الى ان الانتفاء ملازمة بحسب اوقات الوجود فان الطاعة في العرف بوجه وقتا فوقنا  
 فملاحظة انتفاءها كذلك فيكون المضارع المنفي كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد بتجويد  
 لا بثبوت **قوله** بدليل قوله في كثير من الامر هذا كلام الكشاف وفيه بحث اذ المفهوم  
 من هذا القيد ان مرادهم اطاعة الرسول اياهم في كثير من الامر لا كله فكيف يستدل به

على ان مرادهم انما عني لهم رأي في امر كان معولا عليه اللهم الا ان يجعل الاستمرار الطاعة  
 مقابلا للطاعة في قليل من الامر ويجعل قوله كلما عني لهم اي على المبالغة **قوله** وتجده  
 وقتا بعد وقت قد يقال هذا الاستمرار يبلغ من الدوام الذي يعطيه الجملة الاسمية  
 لان النفس في اعتادات الشئ الغنة ولا تجب مفارقتها **قوله** فهذا مخالف لما في المنقح  
 اه قبل ما ذكره صاحب المنقح غير موجه بحسب المعنى فلا ضير في مخالفة ذلك لان امتناع  
 عنهم ليس باستمرار امتناعه عليه السلام على طاعتهم حتى لو لم يستمر بل طاعتهم في بعض  
 امورهم لوقوعها في الغنة وانما وقوعهم اذا استمر على النبي عليه السلام على ما يصعبون  
 كما في ارادتهم فيمتنع الوقوع بامتناع الاستمرار وانت خبير بان انتفاء الوقوع لا امتناع  
 الاستمرار لا يقرح في انتفاءه باستمرار الامتناع ايضا لجواز تعدد الاستنباط فتأمل **قوله**  
 على البليغ وجه واوكد لانهم ادعوا احداث الايمان فنفاه نفيا مؤكدا فغير تأكيد النفي  
 ولو حمل قوله وما هم بمؤمنين على نفي الاستمرار والثبوت لما كان كذلك لانهم ما ادعوا استمرار  
 الايمان بل عدوه **قوله** وجواب لو محذوف ان لم ايت امر قطيعا لا يخفى ان الاول ان  
 يفر الجزء مضارعا مناسبا للشرط اي لبرن والكلمة التنزيل والاستحضار المذكوران  
 لانه كلام من لا خلاف في اخباره اه يعني ان في العبد والامتناع تنبيها على ان لفظ  
 المستقبل الصادر عن لا خلاف في اخباره بمنزلة الملك المعلوم المحقق وايضا لما كانت  
 تلك الامور ما فيه تاويلا مستقبلا تخفيفا وحي الجانبان معا فانه يلو وصيغه  
 المضارع **قوله** وان جعل الخطاب للنبي عم ولولم يمتنع فلا استشهاد غرض الشارع  
 نفي الاستشهاد اذا جعل لولم يمتنع ولا مدخل في ذلك خصوص الخطاب بل انما تعرض له بيانا  
 لما في الواقع من ان الحق كون المخاطب خاصا عند جعل لولم يمتنع لان النفي ههنا للمخاطب قطعا  
 لا استحالة من المتكلم كانه قال ليسك تربي والتمني للرسول عليه السلام كما كان التبرج على عم  
 في تعليمه بل قد ورن لانه يجرع منهم الغصص فجعل الله تعالى له عليه السلام نفي ان يبرأهم على  
 تلك الصفة العظيمة ليثبت بهم ثم الحق ان الآية تمثل الاستشهاد فان احتمال كون لولم يمتنع  
 يرفع الاستشهاد **قوله** بعد رب المكفوفة لما ذهب البصري الى انها حرف والكوفية



والاغتسل الى انما اسم فقيل مرفوع محلاً بالابتداء ولا خبر له وقيل لا محل لها من الاعراب اذ  
لا عامل لها لا فاضا رعت النفع والنفع لا يعمل فيه عامل **قوله** في احد قول البصريين والاول  
الاخر لهم ما ذكره ابو علي في غير الانصاح او ما ذكره بقوله واما جعل ما نكرة **قوله** ولا  
يخفى ما فيه من التعسف وبتري النظم اما الاول فلان فيه تعديراً بلا ضرورة داعية اليه  
واما الثاني فلغوات حسن ارتباط قوله لو كانوا مسلمين بما قبله كما لا يخفى **قوله** ويجوز ان  
يكون مستعارة للتكثير فله الودادة المستفادة من رب في التوجيه المذكور والابنية  
الى عدم الودادة نظراً الى غلبة الدهشة عليهم والكثرة المستفادة في هذا التوجيه كثره  
الودادة في نفسها فلكل وجه ولا تناقض بينها هذا وفي ابقاء رب على التقليل بالتوجيه  
الذي ذكره الشنكتي وهو الايمان الى مقتضى العقل ان يخبر الشخص عن كل ما فيه سوء  
عاقبة ووبال وان كان نادراً فكانه ادعى انه يكتفي في مقام الردع عن الكفر والتحريض  
على الاسلام ان الكفار يمتنون في القيمة احياناً كونهم مسلمين مطيعين لاوامره منهين  
عن نواهيهم عز وجل حين عاينوا فوايد الاسلام من النعيم القيم وشاهدوا مضرة  
الكفر من الدخول في دركات الحميم كما قال الله تعالى فتشبهوا بالذين آمنوا ولا يكون  
التعصير المضارع لكون اشارة السحاب مستقبله بالنسبة الى زمان ارسال الرماح وان  
كانت ماضية بالنسبة الى زمان تكلنا كما اشار الى مثل المحنة في بحث الفصل والوصل  
**قوله** الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم الآتية مبنية على ان الجملة الاسمية جواب  
لو وليس كما ينبغي اما لفظاً فلا طبق متحقق النجاة على انه لا يكون الا جملة فعلية ماضية  
معنى فقط نحو لو لم يخف الله لم يعصه او لفظاً ايضاً واما معنى فلان خبرية المثوبة  
لا يتقيد بآياتهم وابقائهم ولا ينبغي بانتمائها فالحق اذا لم يجعل للتمني ان الجواب محذوف  
وهو لا يشهدوا ثم ابتداء الجملة الاسمية على انها جواب لقسم مقدم **قوله** دلالة على اثبات  
المثوبة واستقرارها فيه كذا لان الاسمية انما تدل على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة  
خيراً لا على ثبات المثوبة وما ذكرنا انما تدل على ثبات المدلول فيكون يقال الاصل في الآية  
الكرمية لا ثباتهم الله مثوبة فالجواب ما مضوية تعديراً ثم عدل الى مثوبة لهم للدلالة على

بما لا يخفى من ان قوله تعالى ولو انهم الآتية مبنية على ان الجملة الاسمية جواب لو وليس كما ينبغي

والحقيق للثبات في حواشي الكثر من

ثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى ثم الى مثوبة من عند الله خير لهم  
على ما نهم المحنة وتزغيباً لمن سواهم في الايمان والتقوى فانه في الاعتراض الثالث **قوله**  
لانه علم لعدم التعرض لما ذكره واما عدم التعرض للعدول عن التمسك الى المضارع في الخبر  
ولعله لعدم وجوده في كلام البلغاء او الاكتفاء بانفهام لكنه من ذكره في جانب الشرط  
واما الجملة الاولى فلا يقع الافعلية واما قول المتبني ولو قلتم القيت في شق رأسه من الضعف  
ما غيره من خط كاتب فقيل لمن لانه يمكن ان يقال ولو اني قلم ورده ابن هشام بان الرفع  
بتقدير فعل دل عليه الخبر اي ولو جعل قلم او ولو الابس وقدير وي قلماً بالنصب فالامر  
ظاهر اذ التقدير لو لا بست قلماً هذا وقال الرضي ان شرط لوجوه اسمية في الضرورة قال  
لو تغير الماء حليفاً لاسروا واعلم ان تقدير الفعل في مثل قوله تعالى ولو انهم آمنوا ليحقق  
انهم آمنوا الوجهين احدهما ما ذكره اشارة من ان الجملة الاولى لا يقع الافعلية والتمسك  
ان الشرط جملة وان المفتوحة مع اسماً وخبرها في تاويل المفرد **قوله** فلما رادة عدم المحر  
والعهد فيه بحث اذ قد سبق في بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ان لا قصد للمحضر  
في قوله تعالى البطل المحامي مع وجود تعريق المسند ومثله رابت بكال الحذف الجبلا على ما  
سبق فالاول ان يزداد قيد يخرج امثاله **قوله** نحو ما زيد شيئاً اي ملحق بالمعروف فليس  
شيئاً حقيقاً فضلاً عن العظيم **قوله** يكون فراها عمل وماذا المضارع المحذوف ثابت من  
فصيحة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ويجوز ان يكون صدره كان شيئاً من بيت راس  
ويروى كان سلافة وبيت راس قمر بني غزاة ورملته اشهرت بجودة الخور يقال  
انما مولد الامام الشفيح رضي الله عنه والسنة بالحفرة الحمر المشتركة للشرب واما المحمول من  
بلد الى بلد في سببية بالباء لا غير على ما صرح به الجوهري ونبهنا اشارة في شرح الفتاح  
وفي القاموس ان الجوهري ومن في ذلكم والرواية في البيت الحفرة والسلافة والسلاغب  
ما يسال عن عصية العنب قبل ان يعصر ويسمى الخمر سلافة وسلافاً وقدير وي البيت  
برفع المزاج ونصب العمل على ما هو المشهور الاصل فارفع ماء بتقدير وخالطها  
ماء ويروى برفعين على افعال الثان واما قول ابن اسير ان كان زانية فخطا اذ لا يزداد



بلفظ المضارع بغير ضرورة ولا ضرورة دعت اليه ههنا ثم خبر كان قوله بعد البيت المذكور  
 على انما او قطع غرض من النفاخ ههنا اجتنابا شبرا ريقا بنجر من حيث يعمل وما  
 او يقطع نفاخ طري كره اجتنابا من الشجر لئلا ينفج ولطافته **قوله** لانهم يجوزون  
 كون المبتدأ ونكرة اسم استفهام قد سبق مناه او احوالنا الاول في بحث القلب بفصل  
 متعلق بهذا المقام فليست **قوله** لا يستلزم الحكم العلم به ان قلت الحكم على الشيء كما  
 يستلزم العلم بالمحكوم عليه يستلزم العلم بالمحكوم به فلو تم الدليل المذكور لزم كون المبتدأ  
 ايضا معرفة قلب الظان ذلك البعض لا بدعي في هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه  
 بل اصله وورجانه بناء على وجوب العلم به وكون المعارف بالمعلومية اقرب وبملاحظة  
 التنكير في جانب المسند ولزوم في اللفظ الاصلين في تعكيسها ثبت مدعاها على زعم  
 ثم الدليل المذكور على اصله تعريف المسند اليه في جانب المسند معارضا بما هو اقوى  
 منه وهو لزوم انتفاء الغاية في الاخبار بالمعرفة على زعمه فلا ورود لما ذكر **قوله** ان العلم  
 بحكم من احكام الشيء آه قبل الظان انه يريد العلم بالحكم على وجه ان يحكم له لان علم ذات  
 حكم المسند لا يستلزم الجواز المذكور ثم العلم المذكور يستلزم الحكم على ماله الحكم في الفعل  
 اي بضمه الا انه اكتفى بالجواز لقلته في المقاييس ههنا البحوث الاول انه لو صح الدليل الثاني  
 لا يستلزم وجوب كون الفاعل معرفة ايضا الثالث انه يستلزم وجوب تعريف المسند نفسه  
 لان الحكم يستلزم العلم بالطرفين على السواء ولا ينافي الاعتذار المذكور ههنا كما لا يخفى  
 الثالث انه يستلزم وجوب تعريف المسند اليه وان كان المسند نكرة الرابع انه لو صح لكفى  
 ان يقال المخبر عالم بالمخبر عنه لا متناع الخبر عن المجهول مطلقا فلا حاجة الى توسط الاقبا  
 لمعلومية المخبر به الخامس انه اذا حمل الجواز على عدم الامتناع مطلقا من الذات والامتناع  
 الغير نفي قوله على ان قوله جواز الحكم آه **قوله** في الفعل ايضا شيوخ لان قولك  
 جاء زيد آه اجيب بان المحتمل للكون على حاله الركوب وغيره انما هو الجحى المستفاد من  
 جاء في وهو اسم لا جاء في وكذا المحتمل في طاب زيد لان يكون من جهة النفس او غيره  
 انما هو الطلب المستفاد من طاب لا مجرد طاب فلا يكون الشيوخ في الحقيقة الا للاسم

انما هو الطلب المستفاد من طاب لا مجرد طاب فلا يكون الشيوخ في الحقيقة الا للاسم

ولا يكون التعليل واما وفيه نظر لان التقييد للفعل بالحوال وغيره انما هو باعتبار ما فيه  
 من الحادث فكما في تقييده باعتبار **قوله** معناه كذلك يصح تخصيصه بمعنى نفس الشيوع  
 بذلك الاعتبار فلا فرق بينهما من هذا الوجه فليتهم **قوله** فقولنا بآخرة آه لا يخفى  
 ان مجرد التغاير لا يكفي في الافادة لوجوده مع عدمه في الحيوان الناطق حيوان بل لا بد  
 من عدم اشتغال المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد الآخرة او كذا لزم عدم افادة  
 قولنا الناطق حيوان ناطق ثم التغاير في المفهوم شرط الافادة ويشترط للصحة اتحاد  
 الطرفين في الوجود الخارجي او في الذات فلا يرد على قوله ليكون الكلام مفيد التفسير  
 الجرح لان الافادة بعد الصحة **قوله** انا ابوان بنجر وشعرى شعري تمامه لله ذري ما فتى  
 صدري بنام عيني وفوادي بسرى مع العقارب بادفن قفري نقل عن الشاعر انا  
 باشب **قوله** النون ليكون مصراعا واحدا من الاحكام والعقارب جمع غفرت  
 وهو الخبيث من الجن والمراد ههنا الخيال الفاسدة **قوله** قول ابي نواس فان تكونوا  
 براء من جنات ابونواس كغيت الغرز رق والبراء بكسر الباء جمع نرس مثل كرام وكبرم  
 او بفتحها على انه مصدر في الاصل ولهذا لا يثنى ولا يجمع او بضمها على ابدال الضم من الكسر  
 كرهال ورباب على ما ذكره صاحب الكشاف في سورة المتحنة ثم لا يخفى انه يجوز ان  
 يجعل البيت من قبيل البطل المحايي وما ينبغي ان يعلم ان الجزاء في هذا البيت محذوف  
 عنه قامة مقام والمعنى فان يكونوا براء جناتية في زعمكم فقد كذبتم لان من نصر الحجة في  
 حوالجاء **قوله** والمذكور في بعض الكتب آه فيه بحث لانه ان اراد بالمعلومية المعلومية  
 بطريق من طرق التعريف فنحن في المسند بالاضافة يقتضيه معلومية المسند بطريق  
 من طرق وان اراد بالمعروفة فالحكم المذكور لا يختص بالاضافة بل بغيرها والتعريف  
 باللام وبالموصولية **قوله** لكن قوله بامر معلوم آه هذا نقل بالمعنى اذ ليس نظم الكلام  
 في هذا الكتاب والا ايضا على هذا الاسلوب **قوله** فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع  
 وما في الايضاح الى هو الاستعمال فارتفع بهذا الوجه المخالفة بين الايضاح والتخصيص  
 لكن يقع البحث في المخالفة بين كلاهما الايضاح ذاته قال اولاً واما تعريفه فلا فائدة



اما حكمنا على امر معلوم له بطريق من طرق التعرّف بما مرّ آخر معلوم له كذلك واما  
 لازم حكم بين امرين كذا كذا ثم قال تفسير هذا **قوله** قد يكون للشيء صفتان مضافا  
 التعرّف وسرّ الكلام الى ان قال كما اذا كان للشيء مع اخي يسى زيدا وهو يعرفه وباسم  
 لكن لا يعرف انه اخوه وارادة ان يعرف انه اخوه فنقول له زيدا اخوك سواء عرف  
 ان له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا أصلا فقد صرح اولاً بمعلومية  
 الطرفين مطلقا سواء كان يعرف المسند بالاضافة او غيرها وحكم آخر بان المسند  
 اذا كان معرفا بالاضافة لم يجب كونه معلوما للسامع والجميع بين كلامين في التفسير  
 وان امكن بما اشار اليه الشارح من ان الاول ناظر الى ما يقتضيه الاضافة بحسب  
 اصل وضعها والآخر ناظر الى الاستعمال لكن يرد عليه انه ذكر الكلام التفسير  
 الاول فالتفسير لا يطابق المفسر لما حقق من ان المفسر يدل على ان الخبر في الصورة  
 المذكورة معلوم كذا كذا والتفسير يوزن بخلافه على ان قول الشارح فلعط الكتاب  
 ناصرا الى اصل الوضع اه مبني على ان المراد بالمعلوم المعهود والمعهودية حاصل  
 في اصل وضع الاضافة وقد تقرر عند فهم ان المضاف الى المعرفة وذي اللام سواء  
 سببه في الاقسام فكلامه شعر بان لام الحقيقة ليست من الموضوعات الاصلية بل من  
 الظارية بحسب الاستعمال وظاهر كلمات القوم لا يساعده فالصواب ان يصار الى  
 ما ذكره الفاضل المحسن في وجه التلخيص وحاصله ان المراد بالمعلوم المعهود  
 وغيره وان لا منافات بين ان يكون المسند في قوله زيدا اخوك معلوما للسامع  
 بطريق من طرق التعرّف وبين ان لا يعرف ان له اخا أصلا لما ذكره **قوله** صفتان من  
 صفات التعرّف بالاضافة لاد في ملائمة اي صفتان معلومتان بطريق من طرق  
 التعرّف لكون الانسان مسمى بزيدا وكونه اخا لعمرو وكونه مضافا اليه وامثالها **قوله**  
 وايضا كان بحيث جعلناه اراد بيان نكتة التأخير على وجه الاستعلاء اهتماما والافقيا  
 سبب تقديم احد على استفاد من قوله فايها كان بحيث يعرف السامع آه يتفهم  
 بيان سبب تأخير الآخر **قوله** واذا عرف اخا ولا يعرفه على التعيين الى قوله ولا يصح

هذا هو الوجه في قوله  
 صفتان من طرق التعرّف  
 لان التعرّف بطريقين  
 احدهما بالاضافة  
 والآخر بالتسمية

هذا هو الوجه في قوله  
 صفتان من طرق التعرّف  
 لان التعرّف بطريقين  
 احدهما بالاضافة  
 والآخر بالتسمية

زيدا

زيد اخوك عدم صحة زيد اخوك ليس بمجرد ان ات مع عارف بان له اخا وان لم  
 يعرفه على التعيين فيجب ان يقدم اللفظ الدال عليه كقوله قد صرح في الايضاح  
 اننا نقول زيدا اخوك سواء عرف ان له اخاه كما نقله الفاضل المحسن بل لان مراد  
 المتكلم في هذا التصور تعيين الا في عندك مع وهذا يقتضي موضوعية ذلك  
 وبحولته ما به التعيين كزيدا كما ان مراده في زيد اخوك ان يعرف ان زيدا اخوه  
 وهذا يقتضي حمل اخوك على زيد والخاص ان السامع اذا عرف ان له اخا يجوز  
 تقديم اخوك وتاخيرها بحسب الاعتبارين وبهذا التفسير سقط ما يقال بغيره من  
 قول المصنف في الايضاح سواء عرف ان له اخا ان يقال زيد اخوك في صورة معرفة  
 السامع ان له اخا مع انه قال وان عرف ان له اخا في الجملة وان اردت تعيينه عند  
 قلت اخوك زيد وهل هذا لا تناقض **قوله** وللمثل قيل في بيت السقط نخوض بحر  
 قبل امثال من باب القلب وقيل المؤخر مبتدأ قدم عليه الخبر المعرف اعتمادا على  
 قرينة المقام **قوله** محل نظر لان قوله او لا اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب  
 يدل على انه عرف ان انسانا تاب ولا بد ان يتقدم اللفظ الدال عليه ويقول التائب  
 زيد على ما يقتضيه القاعدة السابقة المقررة في اخوك زيد والجواب عن طرف  
 الزمخشرى ان في تقييده الانسان بكونه من اهل بلدك اشارة لطيفة الى ان غرضه  
 ان ذلك الانسان ممن يعرفهم باشخاصهم واعيانهم وسماتهم فقد استوى المسند  
 والمسند اليه في المثال المذكور اعني زيد التائب في المعلومية بطريق من طرق  
 التعرّف وليس مقصود المستحجب العلم بالانتساب وكذا ان شال اي شخص  
 من تلك الاشخاص ثبت له هذه التوبة المعهودة وان سأل ان التائب المعهود  
 هل هو زيد او عمرو ثم انه اعتبر من في السؤال المذكور اعني من هو مبتدأ والضمير  
 الراجع الى التائب اعني هو غير الدال على ما هو المشهور وهو من سببويه وجعل  
 الجواب زيد التائب لئلا يلام المتكلم الذي هو ايراد النظر لقوله في واولئك هم المفلحون  
**قوله** على طريقة انت الرجل كل الرجل فيلحق العبارة ان يقول كل رجل اذا قد تقرر

هذا هو الوجه في قوله  
 صفتان من طرق التعرّف  
 لان التعرّف بطريقين  
 احدهما بالاضافة  
 والآخر بالتسمية

هذا هو الوجه في قوله  
 صفتان من طرق التعرّف  
 لان التعرّف بطريقين  
 احدهما بالاضافة  
 والآخر بالتسمية

هذا هو الوجه في قوله  
 صفتان من طرق التعرّف  
 لان التعرّف بطريقين  
 احدهما بالاضافة  
 والآخر بالتسمية



ان كلمة كل اذا دخلت على المعرف باللام يكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل الرمان  
 مأكوله والمراد ههنا الافراد اي كل فرد من افراد الرمان وايضا اللام بغير  
 الكلية فلا حاجة الى الجمع بينها والجواب انا نمنع عليه هذه الحكم كيف وقد  
 قال علمت كلمة كل الطعام كان خلا بنية اسرار المراد الجزئيات لا الاجزاء  
 وقد قال هم كل الطلاق واقع الاطلاق المعنوي ثم اذا دخلت كل على ما فيه  
 الالف واللام واريده الحكم على كل فرد فهل يقال حرف التعريف بغير العموم  
 وكلما كلف لها وانما لبيان الحقيقة حتى يكون تاسيسا كل الامر بما يحتمل بقى  
 ههنا الجائز الاول انه على تقدير ابتداء القصر على الاتحاد لم يصح ان يقال  
 الكتاب حيوان لا يستلزم ان يكون كل حيوان كتابا انما كان ما ذكر في بيان  
 المحصر لو لم يرد على كل معرق بلام الجنس مع ان قوله وانما قد يفيد جرئة الحكم الثاني  
 انهم صرحوا بان المصادر موضوعا للماهيات من حيث هي ولذا لا يشي ولا يجمع خصوصا  
 مثل رجبى وبشرى وذكرى ونظايرها فينبغي ان يفيد عملا على موضوعاتها حصرا  
 عليها ولم يقل احد وكن ان تجعل وجه النظر هذه الوجوه الراجع ان ما ذكره الشريفي  
 من المحمول في صورة كونه منكرا يجوز ان كان ما صدق عليه الفرد وكان عين  
 زيد لم يكن حمل حقيقة ليس بنظام لان تغاير وضع المحمول والموضوع كاف في حقيقة  
 الحمل عند اصحاب الفن فتأمل قوله اما بخاضا واما عشارا الخاض الحامل من  
 النوق ولا واحد لها من لفظها والعشار بالكسر جمع عشار وهو الناقة التي انت عليها  
 من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر ونزول عنها اسم الخاض ثم لا يزال ذلك  
 اسما حتى تنفع وبعدها يضع ايضا قوله ليس معناه انه الكامل في المحبوبة اه  
 الفرق بين المعنيين ان الاول ادعاء قصر الصفة المحبوبة على المخاطب قصر حقيقة  
 او ادعائيا وفي الثاني قصر صفة المحبة على كل فرد منها وهو محبة التكلم قصر حقيقة ادعائيا  
 ايضا لا يقال ليس في الاول قصر صفة المحبة على المخاطب حيث صرح بان المعنى الاول ان  
 الكامل في المحبوبة وليس فيه قصر المحبوبة المطلقة لانا نقول هذا الذي صرح به

قال بغير اتحاد اللفظ في قوله  
 في قوله عشارا بالجمع

المعنى في قصر الجنس ادعاء كما اشار اليه فيمليق بقوله او مبالغة كماله فيه هذا ثم لا يخفى ان  
 المثال المذكور يمكن ان يجعل من قبيل والده العبد يعني ان اتصافه بالمحبوبة ام  
 ظاهر لا يشك فيه كما في قولنا انت المظلوم لا يخفى جواز كون هذا المثال من قبيل  
 انت الشجاع لكن الشايح في الاستعمال والمعتبر عندهم هو ما ذكره الشيخ في اذا  
 قبح البكاو على قتيل البيت اوله الا يا صخر ان ابكيت عيني فقد اضحكته دهر  
 طويلا بكيته في سائر مقولات وكنت احق من ابي العولا ووقعت بك الخليل  
 وانت حتى فمن زايده الخياط الجيلا اذا قبح البيت لان القصر وعدم التعادل  
 المخلوط تعادل العدم والملكة ان وعدم القصر عما مرشانه ذلك فلا يرد ان فيما ذكره  
 ارتفاع النقيضين واعتراض عليه الشريفي بانه مع هذا التكلف مستدرك في البيان  
 قطعاً ويمكن ان يجاب بان فيه تحقق اعتبار العموم لانه واجب فيما شانه ان يقصر  
 كان وجوبه فيما قصر بالفعل اوله بقى فيه بحث وهو ان المعهود يجوز ان يكون كلياً  
 كما اذا قلت الحيوان ناطق فان اللام فيه للمعهود وبعض من مطلق الحيوان  
 وهو المدرك للكلمة نعم فيه شايته الجنسية لكن لا ملام المعهود عند ارباب الفن فيمكن  
 القصر في مثل هذه الحيوان في رد بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم  
 قبل المنطق بهذا المعنى صار كالاسم في دلالة على الشخص والذات وزيد بالمعنى  
 المذكور صار كالصفة في دلالة على معنى قائم بغير فالمتبادر هو الاسم او ما في اوله  
 وهذا مراد القائل المذكور لا متناع كون المنطلق ونحوه مبتدأ وامتناع كون  
 زيد ونحوه خبراً مطلقاً فالتحقيق ان النزاع لفظي قوله وانما المحمول عنده  
 اتصافه بكونه صاحب اسم زيد فيه بحث اذ قد يعلم الاتصاف بكونه بان يسمع  
 ان شخصاً ما في اهل بلده انطلق فاشتهر عليه انه اي من الاعيان فليست بالمتبادر  
 لان الجزئية الحقيقية لا يكون محمولا ابته فيه بحث لان الحمد في غير ما يكون المحمول فيه امر  
 عدم ما من غير اتحاد المتغايرين ذهناً بحسب الوجود الخارجى فحيث يصدق هذا  
 التعريف ينبغ ان يصح ولا شك ان المتغاير والاتحاد من الجانبين فكما صرح زيد ناطق فليصدق

قال بغير اتحاد اللفظ في قوله  
 في قوله عشارا بالجمع



زيد بلا تأويل اللهم الا ان يقال ما ذكر خاصته اضافة للحمل فهو تفسير بالاعم لا المساوي  
 فان قلت لا شك ان المراد بالناطق ذاته لكونه موضوعا فيكون حمل زيد عليه  
 بلا تأويل حمل الشيء على نفسه وهو ليس بمفيد قلت لما لا يكون التفسير باعتبار الوصف  
 العنوان في علم ان عدم الصحة غير عدم الافادة **قول** والاشياء ليس ثابته في نفسه  
 فلا يكون ثابتا لغيره فيه بحث اما اول فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت  
 في نفسه لا المطلوب الثابت هو ليس حاصله معه واما ثانيا فلان اخبار الواردة على  
 المستحيل غير ثابتة اتفاقا مع بثوتها لغيرها على معنى انصاف الغير بها ويمكن  
 ان يقال المراد بعدم بثوت الاشياء في نفسه انه مع قطع النظر عن اللفظ ليس  
 ثابتا لانه ايجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود فلا يمكن ان يخبر بثبوت المبتدأ  
 لانه يقتضي الثبوت قبل الاخبار فليست اميل **قول** لا ما يحتمل الصدق والكذب لاتفاق  
 على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الجملة **قول**  
 انما هو في الخبر والقضية اي في الكلام الخبري والقضية الموجبة **قول** الا يري ان الظرف  
 في نحو ان زيد واي كذا هذا ومنه القتال هذه الاشياء ونظايرها ليست  
 مما النزاع فيه انشاء ان مما اخبر فيه انشاء لان الاستفهام في الحقيقة داخل على  
 النسبة بين المبتدأ والمذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده **قول** وكذا قول  
 نعم بل انتم لا امر حياكم حكم المفاضل المحسوس بوجوب تقدير القول في الانشاء انتم  
 خبرا عن المبتدأ لكن فيه بحث لان الظاهر ان قوله نعم بل انتم لا امر حياكم انشاء  
 للرداء على المخاطبين لا اخبار عن استحقاقها اياه وكذا قوله نعم الرجل زيد  
 انشاء للرداء لا اخبار عن استحقاقه للرداء وقد سبق منا في بحث وهو بي ونعم  
 الوكيل بحث اخر فليتبين **قول** وزيد كان الاسد ليس المراد التشبيه واحتمال  
 الصدق والكذب بل الشئ مبالغة في شجاعة بل نقول المراد منه انشاء التشبيه  
 لا الاخبار عن تشبه اياه فلا يحتمل على هذا التقدير ايضا فليتبين **قول** بحال  
 ما هو قوله الباء اما زائدة والوصف مصدر والاول اول لان الخبر ليس بمصدر

ومقتضاه ان لا يكون الوصف مصدرا ايضا على ما لا يخفى **قول** فاذا جاء بعده وانما قال  
 بعده لان الاصل البعدية ويمكن التقديم في مثل في الدار رجل على ما لا يخفى **قول**  
 لضمير المصدر يخرج عن ظاهره مثل قولنا زيد ضرب ذلك الا ان يقال المراد الضمير  
 وما يودي مؤداه **قول** فعلى هذا يختص التقوى آه سياق الكلام يدل على ان المعنى  
 فعل هذا ما ذكره صاحب المفتاح لكن يرد عليه ان تخصيص الضمير المذكور في التعليل  
 بما يستند اليه تقييد بلا دليل فان المذكور فيه هو الضمير مطلقا ولا دليل على ان الكلام على  
 ذكر التقييد كيف وقول السكاك في زيد عرف ان الرفيع بغير تحقيق انكم عرفتم زيد  
 يدل على ان ما ذكره في تعليل التقوى محمول على اطلاقه فنقول في المثال المذكور زيد  
 عرف ان التقوى ما بعده وهو وقوع الضرب عليه ثم لا تقتضي الجزاء ان يقع الضرب على ضميمه  
 تحقيقا نكر انساب الوقوع له ويقوى الحكم وقس على ذلك نظايره وبالجملة انما  
 خص السكاك الضمير المذكور في التعليل بما يستند اليه الفعل ولا كان تقييدا اليه  
 دليله وان لم يقيده والتزم وجود التقوى في مثل زيد ابوه منطلق وورد عليه  
 انه جعل المسند اليه قسما لما يراى به التقوى فافهم **قول** كما سبقتم اليه الاشارة  
 بعينه في شرح قوله والمراد بالسبب نحو زيد ابوه منطلق **قول** وهو ان الاسم لا يؤتى به  
 معرر آه لا يخفى ان الحكم بعد التوطئة والتقدمة نعم مثل ان زيدا قائم وما زيد  
 بقايم وكان زيد قائما ومثاله اوله لغرض الشيخ ليس بحصر في الجرد عن العوامل  
 اللفظية لكن يلزم ان يوجه التقوى عنده في مثل في الدار رجل **قول** قلت هو داخل في  
 التقوى فيه بحث اما اول فلان اللام في قوله فالتقوى لغرض كما مر شره اليه تفصيل  
 الباعث لكون الخبر جملة وقدم سبق ان لا قصد للتقوى في صورة التخصيص اللهم  
 الا ان يقال بالقصد البيع وهو خلاف ما يقال به فيما سبق واما ثانيا فلانه لا احتمال  
 للتقوى في رجل جائء عند المصن كما صرح به اشار في بيانه تفهيم سند اليه اللهم  
 الا ان يحمل عليه على ان المصن سمي في نقل كلام الشيخ لانه من ذهب المصنف نفسه  
 وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد جوابه ان العرفان المسلم هو المطلق والمؤكد هو العرفا

بعض المثال الذي حكم ان  
 يخرج من افادة التقوى وهو  
 زيد ضميمه مسند



المضاف الى المتكلم وغيره لما مر ان لفظة الدوام والثبوت في الاسمية والتجديد والحدوث  
 في الفعلية والاعتبارات المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط في الشرطية **قوله** لان  
 الاصل في التعليق هو الفعل وذلك لان العامل انما يعمل لا فتقاره الى غيره والفعل  
 اشياء افتقاراً لانه حدث يقتضيه صاحبه او محلاً او زماناً وعلته فيكون افتقاره من  
 جهة الاحداث ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا التاورد جماعة منهم ابن مالك على  
 من قدر الفعل نحو قوله تعالى اذ انزلنا من السماء ماء فارتوي الارض فاحياها فاعلم ان الفعل  
 واما لا يقع بهما فعل الامر ونحوه في الشرط نحو قوله تعالى ان كان من المقربين فزوج  
 وريحان واجاب عنه ابن هشام بان الفعل يقدر مؤخر **قوله** ولانه قد ثبت  
 تعلقه الضمير في تعلقه بالراجع الى الظروف والمعلومة بقرينة ذكر الظرفية وبيان  
 الذهن اليه من لفظ التعليق اسبقاً فظاهر او يرد على الدليل المذكور ان الظروف الواقعة  
 صلة واقع موقعا لا يقع عنه المفرد بل اذا وقع فيه مفرداً ياول بالجملة والظرف  
 المخبر به واقع موقعا هو للمفرد بالاصالة واذا وقعت فيه ياول بالمفرد فلا يصح  
 ان يعامل احدهما معاملة الآخر **قوله** وكان ينبغي ان يقول اذا ظرف مقدر بالفعل  
 لما اعترف بصحة المعنى على هذا القول فليجعل ضمير هو في عبارة المقصود راجعاً الى الظروف  
 الدال عليها لفظ الظرفية بمساعدة المقام وليس في ذلك كثير تكلف لا يتركب لتصح  
 الكلام وليس في عبارة الايضاح ايضاً ما يوجب الرجاء الى الظرفية المذكورة  
 بطريق الاستخدام **قوله** لا فيها غول غالة الشئ واغثاله اذا اخذه من حيث لم  
 يدركه وقوله لا فيها غول ولا هم غم ينزفون اي ليس فيها غائلة الصداق لانه  
 قال في موضع آخر لا يصنعون وقال ابو عبيدة الغول ان يقتال عقولهم **قوله**  
 اي بخلاف غمور الدنيا فيه بحث لانه منافق لما صرح به في بحث المسوات رد اعلى من  
 من زعم ان تقديم الخبر على المبتدأ في قولكم في القصص صيغة للاختصاص من ان  
 تقديم الخبر على المبتدأ المنكر في مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يجعل  
 قوله لا فيها غول معدولة بل سائلة لا يمكن ان يفرق بين المثالين بان المفيد للاختصاص

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ما مر من ان  
 في قوله لا فيها غول  
 في قوله لا فيها غول

اشارة الى ان الضمير ان رجع الى الظروف المذكورة في قوله لا فيها غول  
 لا على الصيغة المصروفة وليس بمقتضى الفعل ذلك

تقديم

تقديم ما حقه التأخير كما صرح به اثاره في بحث القصص وحق الخبر في نحو في الدار رجل  
 التقديم ليتخصص المبتدأ المنكر به فلا يفيد الاختصاص واما فيما نحن فيه فحق  
 صحيح وقوع النكرة مبتدأ وبالوقوف في سياق النسخ وكان حق الخبر التأخير ولذا  
 افاد تقديم الاختصاص لا يقال الغول مصدر رفعه وقوعه مبتدأ وان لم يقع  
 في سياق النسخ كما في قوله سلام عليكم وثبت ان في الآية تقديم ما حقه التأخير لانا  
 نقول ذلك مخصوص بالمصدر المدعوى علم ما في اللب او المراد به التعجب ايضاً على  
 ما في معنى اللبيب فان قلت التنوين في غول للتنوين اذ ليس المراد الغول المطلق  
 كما ثبتت عليه فهذا القدر صحيح وقوعه مبتدأ بلا تقديم الخبر عليه وكان تقديم  
 الخبر عليه تقديم ما حقه التأخير مفيداً للتخصيص المذكور بخلاف قوله في الدار  
 رجل اذ يصح وقوع رجل مبتدأ تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين  
 للتنوين والافلام عدم افادته الحصر ايضاً قلت فلا يلزم من عدم افادة في الدار  
 رجل التخصيص عدم افادة قوله تعالى ولكم في القصص حجة اذ قد صرح ان التنوين  
 في حجة للتنوين فيمنع النظر الذي اوردته في بحث المسوات **قوله** فهو من قصر  
 الموصوف على الصفة دون العكس لان الحمل على العكس يستلزم جعل التقديم تقصير  
 المسند على المسند اليه والقانون انه لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق كلامه  
 وصرح به الفاضل المحقق فاجاب مولانا يوسف المعين بناء على ان التقديم يفيد قصر  
 المسند على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت نقل من الثقات **قوله** وكذا قوله  
 تعالى لكم دينكم ولا فيها غول قد بين فيما سبق ان القصر في لا غول غير حقيقي ولعل ذكره  
 هنا لانه ذكر الباعث الى عمل القصر على غير الحقيقي في نظائره فاشارة الى وجود مثل  
 هذا الباعث فيه ايضاً يتذكر ما سبق **قوله** من ان الاختصاص ليس على معنى ان دينكم  
 اي مني على انه يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يتجاوز دين رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم الى غيره من المؤمنين ودين النخاطيين الى غيرهم من الكفرة وقد اشار  
 اثاره الى دفعه بان القصر اضاف **قوله** بل على معنى ان المختص به الظاهر ان العلامة

لا على ان يلزم من الاختصاص قصر من على  
 لا يتجاوز دينكم ولا يتجاوز دينه ولا يتجاوز دينه  
 المختصون بان النخاطيين كغيره مختصون على الله  
 منهم انهم لا يتجاوزون دينهم



لم يرد بالتخصيص ثمنا معنى القصر بل قيل قوله في التمثيل معنى قائم زيد ان المختص  
 له القيام دون الغعود فان قائم زيد معناه قصر زيد على القيام وما ذكره اذا  
 حمل الاختصاص على معنى القصر قصر الاختصاص بزيد على القيام بل مراده بالاختصاص  
 هو التعلق كما في قولهم الحلول هو الاختصاص بالباعث فمراده ان معنى زيد قائم  
 ان الثابت له القيام دون الغعود فعلى هذا ينفع عن العلامة الخطأ الذي  
 ذكره الفاضل المحيى فتأمل **قوله** لتوهم انه نعت لا خبر اي يتوهم قويا لتعاضد  
 الامر بينه في ذلك استعانة المتكبر في مقام الابتداء الوصف وصلاية الطرف له فلا يرد  
 جواز زيد القيام ونحوه مع وجود الالتباس بالنعت عما ان المردى التقديم فيما حصل به  
 دفع الالتباس فلا يرد جواز ما ذكره لتحقيق التباس المبتداء بالخبر على تقدير تقديم  
 الخبر ثم كون قوله لا منتهى لكبارها صفة للهم لا يفيد لان احتمال الوصفية بعد  
 وصف آخر يكفى لما ذكره وتقدم الطرف في البيت احتمال آخر وهو الاسمية لكن لا يفي  
 في التمثيل فافهم **قوله** يجوز ان يكون قائم مبتدأ ورجلا به لا منتهى ويكون الخبر  
 محذوف فاحذو الدار او نحو ولا يجوز ان يكون رجل قاعدا لان الاعتماد شرط لعمل  
 الرفع والنصب عند تحقيق النجاة ولذا ذكر في اللب في نعتي المبتداء او سنده نعت  
 رافع ظاهر بعد عمرة الاستفهام او ما التافيت فليراجع الى شروحه لا يقال قائم  
 لا يصلح للابتداء لكونه نكرة محضه والبدل ليس من المخصصة لانا نقول بعد التشرى  
 عما ذكره ابتداء هان بقدر الخبر مقدم ما نحو عندي او في الدار قائم رجل او يحمل تنوين قائم  
 على الافراد او النوعية فيحصل التخصيص كما في شراهم ذئاب عما انه قد يجوز جمهور  
 النجاة الابتداء بالنكرة اذا كانت موصوفة وخلفا من موصوف كما قالوا في قولهم ضعيف  
 عاد بقرملة اي رجل ضعيف فيمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل اي شخص قائم رجل  
 فتأمل **قوله** اولانهم استهوا معطوف بحسب المعنى على قوله فانه يتعين **قوله** فلا يجب  
 التقديم كقولهم مع واجل مستمع عنده الا ان الاكثر في الاستعمال تقديم الطرف على النكرة  
 الموصوفة يقال عندي ثوب جليل ولا عيب كس وذكرا لانه لو اطر لاحتمال ان يكون وصفا

آخر وانما لم يقدم في الآية الكريمة لان المعنى واي اجل مسيح عنده تنجي ثا ان الساعة  
 فقد تضمن معنى الاستفهام المقتضى للصدارة **قوله** ضرورة ان التخصيص لا يحصل  
 الا بعد حصول الحكم قد يتكلف في الجواب عن الابراد بان التخصيص بسبب تقديم الحكم  
 اي المحكوم به عليه امر اعتباري اعتبره المتكلم في ذهنه وجعل تقديم في الذكر دليلا  
 عليه بحيث يعرف الال مع ان حكمه بالخبر على محض وليس المراد به ان المتكلم حكم اولاً  
 على غير تخصيص ثم يتقدم الحكم عليه تخصيص المحكوم عليه فتدبر **قوله** على تضمين تشرق  
 معنى فعل متصلا وعلى كونه متعديا بنفس على ما في الكشاف وهذا كنهه ينبغي ان يبين  
 وحي ان اللفظ في صورة التضمين مستعمل في معناه الحقيقية والمعنى الآخر مراد بلفظ  
 آخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز  
 فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة يعكس فان قلت اذا كان المعنى  
 الآخر مراد لا عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل يتضمن اياه قلت  
 لما كان مناسب المعنى المذكور بعونه ذكر صلة قرنية على اعتباره جعل كانه في ضمنه  
**قوله** وهو سهو او اما وجه السهو في التوجيه الاول فهو ان الغرض اضافة الذي سبب  
 هذه التثنية ادفعه المبالغ المناسبة للمرجع وعلى الوجه الاول بينهم هذا المعنى كما لا يخفى  
 واما وجهه في الثاني فلاننا تشرق نحن متعديا بنفس كما ذكره صاحب الكشاف في قوله  
 تشرق الارض بنور ربها فعلى تقدير صحة المعنى لا احتياج الى التضمين على ان  
 المعنى في الوجه المختار انهم ذو اشراف والدينا مشرفة سيما جنتهم وانعكاس اشقامهم  
 سواء قصدوا اشرافهم ام لا وعلى هذا الوجه انهم متعلبون على اشرافهم وانادتها والاول  
 افون قال الشرنوب في شرح المفتاح وقد يقال الاولى ان يجعل ثلثة مبتدأ خبره محذوف  
 اي لثا ثلثة موصوفة بكننا فيكون شمس الضحى وما عطف عليه بدلا او بيانا او يكون  
 المثال خارجا عما نحن فيه ولا يبعد ان يقال ان فيه ضعفا لتبادر الذهن الى ان يكون  
 الغرض الاصل مدح ان عرفت كما لا يخفى **قوله** لانه كلام يعبر عن غبط او اشكال وذكرا  
 لانه قال اه اقر فلان ضاحكا اي ابدن اسنانه وكان تقديره بعن تضمينه معنى الكشف

وهذا الثاني ان من قال يجوز ان يكون ثلثة جملتين وكسب الضمير بالمتن وخبره بشرق والضمير  
 هو الاشارة والتضمين على وجه المجاز فلا يكون جائزا فيه وروى بان القول اذا كان عن المبدء  
 لا يجوز توسط الخبر بينهما لا كما حكم على الشيء قبل تامة وهذا احتمال آخر بحسب ما قد مر ان يكون  
 ثلثة موصوف فافهم والوجه الثاني بجنتهم وشمس الضحى خبره وهو فاعلم ان لا يجوز كون الخبر معترفا للابتداء  
 كونه وان تخصصه كما سبق مسر



هذا وقد يقع ههنا بحث وهو انه لا اختلال ولا اشكال في اصل مدعى السكك وانما الاشكال  
في تضييق تفصيل هذه الزيادة اشارة الى انما يقتضيه وجه لعدم ايراد المصنف قول السكك  
بتمامه لعدم عدمه **قوله** فصار افادة التجرد من مقتضيات تقدم السند والظاهر ان  
يشترط المصنف ذلك لظهوره فافهم **قوله** خارجة بقوله في الدرجة قال الفاضل المحقق اذا  
كان الاسناد الاول في هذه الامثلة هو اسناد الفعل الى المبتدأ كان هذا الاسناد  
في الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج هذه الامثلة بهذا القيد بل يجب ان يكون داخل فيه  
واردة نقضاً عما ذكره من القاعدة القائلة ان الفعل مقدم البتة على ما اسند اليه  
في الدرجة الاولى وفي بحث ظاهر وهو ان القاعدة ليست مما ذكره بل ان الجملة اذا قصد  
بها التجرد يجعل سندها فعلاً ويتقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى حتى  
اذا قدم ما اسند اليه الفعل في الدرجة الاولى على الفعل كما في هذه الامثلة لا يغير  
سلك الجملة التجرد فيخرج الامثلة بهذا القيد وقد يقال في توجيه كلام الشريفي قول السكك  
ويتقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى بيان بجعل السند فعلاً يعني اذا جعل  
السند فعلاً فلا يتقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى والحاصل ان ضابط كون  
المراد من الجملة افادة التجرد دون الثبوت جعل السند فعلاً على الاطلاق قوله وقد  
يتقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى بيان بجعل السند فعلاً بقرينة قوله البتة على  
ما يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم فلا غبار على كلام السيد رحمه الله وانت فغير  
بان عبارة السكك ليست نصاً فيما ذكره حتى يرد اعتراض الشريفي اذ يجوز ان يكون  
معنى البتة وجوب تقدم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وقد ارادة التجرد  
لا مطلقاً والحق ان كلام الشريفي ههنا محل نظر وان اسناد السكك الاخر المذكور  
الى قوله في الدرجة الاولى من قبيل اسناد الشئ الى ما منسبه وان كان المحترز به  
بمجموع قوله ويتقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى فتأمل **قوله** ولا طيف حبال بالنصب  
معطوف على الضمير المنصوب فلم يره وطيف الجبال بحبس في النوم والمق ان المعترض  
لم يرد مق السكك بعينه ولا بصورته الحالية **قوله** فالقول بان كلامه اسمية

المراد من الجملة افادة التجرد دون الثبوت جعل السند فعلاً على الاطلاق قوله وقد يتقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى بيان بجعل السند فعلاً بقرينة قوله البتة على ما يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم فلا غبار على كلام السيد رحمه الله وانت فغير بان عبارة السكك ليست نصاً فيما ذكره حتى يرد اعتراض الشريفي اذ يجوز ان يكون معنى البتة وجوب تقدم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وقد ارادة التجرد لا مطلقاً والحق ان كلام الشريفي ههنا محل نظر وان اسناد السكك الاخر المذكور الى قوله في الدرجة الاولى من قبيل اسناد الشئ الى ما منسبه وان كان المحترز به بمجموع قوله ويتقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى فتأمل قوله ولا طيف حبال بالنصب معطوف على الضمير المنصوب فلم يره وطيف الجبال بحبس في النوم والمق ان المعترض لم يرد مق السكك بعينه ولا بصورته الحالية قوله فالقول بان كلامه اسمية

يفيد ثبوت وهم القول بما ذكره وان لم يكن مصرحاً في شرح اشارة الى انه لما ذكر ان كلامه اسمية  
اعني انما عرفت وانت عرفت وزيد عرفت يفيد الثبوت وما ذكره الا كونه اسمية لزم منه ان كل  
اسمية يفيد **قوله** بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية يريد ان ذلك الحكم الكلامي انما  
يصدق اذا كان الموضوع مقيداً بما ذكره اي بعدم كون الخبر جملة فعلية وما اذا كان  
كذلك فهي يفيد التجرد الا ان يفهم قرينة على الثبوت كالعدول عن النصب فافهم **قوله**  
ما لا يخفى بطلانه لان السند اليه واجب بالذات ونسبة السند الواحد الى شئ واحد لا يكون  
بالثبوت والتجرد معاً وهذا لا وما قيل من انه انما اعتبر ثبوت حقيقة العرفان فهو ثابت  
وان اعتبر ثبوت افراده فهو متجرد فلا بطلان فكيف عدم خفائه مما لا يلتفت اليه لان  
اعتبار حقيقة العرفان في احد الاسنادين وافراده في الآخر حكيم مع انه تعالى لا يطلق  
الحكم بافادة التجرد بطريق التعصير في المثالين **قوله** كالمجروح في قولنا دخلت على زيد  
فقام فان زيد ليس سنده اليه اصطلاحاً لانعدام الرفع فيه لفظاً ومحملاً مع لزوم ارجحها  
فيه **قوله** ليس الا بين المبتدأ والخبر وبين الفعل وفاعله واسناد جملة عرفت مثلاً  
الى انما من اول واسناد عرفت الى الضمير المنصل من التا وما اسناد مجرد عرفت الى الضمير  
المتصل بالمقدم اعني انما خلبس شيئاً من القسطنطين **قوله** فلا به ههنا من زيادة اعتبار ما  
يعني ان اشارة لم يتعرض لذلك لاعتبار الزاوية وحاصل هذا الاعتراض في ان ظاهر كلامه  
وافي بالمق **قوله** لا يخفى عن اعتراض حيث قال انما يدل على اولوية اسناد الفعل الى الفاعل  
**قوله** واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرفت حاصلاً ان الاخر ازرع عن  
الخروج لا الدخول يعني انه لو قال ويتقدم البتة على ما اسند اليه بلا تقييد بقوله في  
الدرجة الاولى لورد عليه نحو زيد عرفت فانه مقيد للتجرد مع انه خرج عن الضابط  
لانه لم يقدم على ما اسند اليه وهو زيد فلما قال في الدرجة الاولى علم من حذف التقييد  
ان افادة التجرد انما يقتضيه وجوب تقدم السند الذي هو الفعل على ما اسند اليه  
في الدرجة الاولى على ما اسند اليه مطلقاً وهو موجود في نحو زيد عرفت **قوله** لان كل فعل  
سند دائماً واما الافعال المكفوفة بما مثل فلما يكون للعلة لم يلتفت اليه لانها فلا يكون



هذا هو المقصود من قوله  
ما ذكرناه من ان الفعل  
يكون متعلقا بالفاعل  
او بالمفعول او بالمتعلق  
او بالفاعل والمفعول  
والمتعلق معا

**قوله** واما يقال آه يعني ان المصنف لو قال جميع ما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير  
مختص بالبابين لزم ان يكون جميع ما ذكر فيهما يعني كل واحد واحد جاريا في كل واحد  
واحد مما يصدق عليه انه غير هذا البك والليل على ان مراد القائل بهذا انه مثل عدم  
جريان الجميع في غير البابين بقوله كالشعر في الحال والتميز فان الشعر في بحر في المفعول  
وهو من غير هذين البابين وكذا الحال والتميز فعلم ان الجريان في غير هذين البابين  
عند هذا القائل ان يجري في كل واحد واحد من غير هذين البابين فيرد عليه ردان اح  
**قوله** في احوال متعلقا بالفعل المحققون على كسر اللام وان صح الفتح ايضا والم اديها  
معمولات الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسره  
ان التعلق هو التثبيت والتثبيت بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل  
**قوله** قد سبقت اشارة اجمالها يعني في التنبيه الى بقوله كثير مما ذكر غير مختص بهما  
**قوله** وارا دبالا احوال بعضها بقرينة المقام وان كان الجمع المضاف ظاهرا في العموم  
**قوله** الفعل المفعول كالفاعل مع الفاعل الظان الظرف معمول مضاف مقدر ان ذكر  
الفاعل وادخل ههنا كلمة مع على التابعين اعني الفاعل والمفعول اللذين كل منهما  
قيد للفعل مريدانها مجردين الصاحبة فانها قد يستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشريفي  
في حواشي المفتاح وان كان ان يقع دخولها على المتبوع رعاية لامر خطا وهو ان الكلام  
في متعلقا بالفعل من حيث مضافته اليه وحق المضاف اليه ان يقدم في الذكر التفصيل  
ثم جري على الاستعمال ان يقع من دخولها على المتبوع والوجه هو الاول وان كان الاشبه  
فيه رعاية امر لقطعة مقتض لو ضوع الفهم وهو ارجاع الاولين من الضمائر لارجعة  
الى شئ واحد وكذا الثانيين ووجه الوجاهة التي احوال على التام مافصله الفاضل  
المختص غير ان لقائل ان يقول لان قوله فيما بعد فاذ لم يذكر متعلق بالمفعول  
لم لا يجوز ان يتعلق بالفعل كما هو المتكلم بقوله الفعل مع المفعول ويكون النفع  
مستورا الى القيد اذ لم يذكر الفعل مع المفعول بل ذكر وعده ولجيب ان يرجح  
تعلقه بالمفعول بقول المصنف في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب بعد قوله

هذا هو المقصود من قوله  
ما ذكرناه من ان الفعل  
يكون متعلقا بالفاعل  
او بالمفعول او بالمتعلق  
او بالفاعل والمفعول  
والمتعلق معا

هنا

هذا هو المقصود من قوله  
ما ذكرناه من ان الفعل  
يكون متعلقا بالفاعل  
او بالمفعول او بالمتعلق  
او بالفاعل والمفعول  
والمتعلق معا

هذا هو المقصود من قوله  
ما ذكرناه من ان الفعل  
يكون متعلقا بالفاعل  
او بالمفعول او بالمتعلق  
او بالفاعل والمفعول  
والمتعلق معا

هناك حال الفعل مع المفعول كحال مع الفاعل آه واذا تقرر هذا فنقول الفعل  
المتعمد اذ السند الى فاعله ولم يذكر له مفعول وبان مطلع النظر والمق بالبيان فيما  
نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل والتعلق بالمفعول صريح فيه على ان فيما ذكره  
القائل مخالفة الاستعمال الشائع اعني دخول مع على المتبوع في مواضع وفيما ذكره  
الشئ والمختص بهما انه مخالفة في موضع واحد لتكتمه خطأ بينه يقتضيه كما بيناه  
ان تلبس الفعل بكل منهما في العبارة مساحية اذ ليس الغرض من ذكر كل واحد منهما  
مع الفعل اذ تلبس الفعل بكل منهما فالظاهر ان يقول ان تلبس الفعل بما ذكره  
والتق واضح **قوله** ومن هذا يعلم الى آخره ان ما ذكره نقلا عن الايضاح من ان تلبس  
بالمفعول من جهة وقوعه عليه وان لم يصرح بكونه نقلا عنه وكان الاولى بتصريحه به لان  
تصريحه في الايضاح بجملة التلبس بالمفعول هو المحجة في حمل المفعول في كلام المصنف نفسه  
على المفعول **قوله** مطلقا ان من غير اعتبار عموم في الفعل هذا كلام ذكره للمصنف  
في الايضاح وفيه حرازة لان سلب اعتبار عموم الفعل لا دخل في ترتيب الجراء  
المذكور اعني التميز بل منسلة اللازم لجواز ان يقصد التعميم المذكور وتنزل الفعل  
مع ذلك منسلة اللازم كما لا يخفى تأمل **قوله** ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء  
غيره الذي لا يبرهان به على ان التخصيص بالذكر عرفا واستقالات يدل على نفي الحكم عما  
عده كما قالوا ان التخصيص بالذكر عرفا واستقالات يدل على نفي الحكم عما عده كما قالوا  
ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل على نفيه عما عده بخلافه لكنه نفى مستغنى اعتبا  
في تعيين المفعول اذ لو اريد التخصيص لقيل الذي لا يبرهن على تقديم المفعول ويمكن  
ان يجعل قوله غير الذي لا يبرهن صفة للاعطاء على حذف المضاف اي غير اعطاء الذي لا يبرهن  
والغيرية باعتبار ان الاعطاء المثبت اعطاء مجهول المتعلق فيكون مغايرة للاعطاء  
تعيين متعلقه بان الذي لا يبرهن في قول المعنى الا ما اشار اليه الفاضل المختص فنامل **قوله** لا مع  
من نفي ان يوجد منه اعطاء يدل على ان قوله هو مطلق كلام من نفي الاعطاء ان قلت  
فيكون ملحقا بالمتكلم فان التاكيد قلت اسمية الجملة مؤكدة ان قلت فينبغي ان لا يوجد

هذا هو المقصود من قوله  
ما ذكرناه من ان الفعل  
يكون متعلقا بالفاعل  
او بالمفعول او بالمتعلق  
او بالفاعل والمفعول  
والمتعلق معا



سورة الفاتحة  
الحمد لله رب العالمين  
الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لا نشكره  
الحمد لله رب العالمين  
الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لا نشكره



لازم المطلق الروية كما هو المدعى لتحقيقها بدون في تلك الصورة على هذا القياس سماع  
 الواقع فيه **قوله** فالفرق بين تعميم آه جواب عما توهم الخلق في ان تعميم الامر  
 الفعل يستلزم تعميم المفعول فلا معنى لتجويز ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار  
 تعميم المفعول **قوله** وهما وان فرض ان يجوز ان يكون الجملة الشرطية خبرا للمبتدأ  
 والواو زائدة بينهما لتأكيد التصديق وجوز ان يكون الخبر قوله فلا يلزم والفاء زائدة  
 في الخبر على ما يراه الاخفش والشرط على هذا لا يحتاج الى الجراء كما مر وفي قوله وان فرض  
 تلازمها اشارة الى منع التلازم في الواقع لجواز تحقق تعميم افراد الفعل بدون تعميم  
 المفعول بان يقع كل افراد الاعطاء في حق شخص معين فلا تلازم بين التعميم بين  
 لاف الوجود ولا في الاعتبار **قوله** فلا بد من ذكر المفعول آه مبني على ان المستحسن  
 عند البلغاء في حكم الواجب عندهم والا فاذ اعلق بالحذف نكتة وقامته قرينة قوية  
 على نفس المفعول جاز الحذف كما اشار اليه الشيخ في دلائل الاعجاز بقوله اذا كان تعلق  
 المشبه بمفعول غريبا فحذفه غير مستحسن على ما سبق الى الوهم آه وعلى هذا الوهم ينبغي  
 ان يجعل في تفكير اول الفعلين المتنازعين اعني ابيك لاثا بينهما اعني بكيته لان الغرابة  
 في تعليق المشبه بكاء التفكير ومنشأها تعلق البكاء بالتفكير فلما جعل الغرابة سببا  
 لذكر مفعول المشبه ناسب ان يذكر استعادة ما هو منشأ الغرابة مما ذكر مر **قوله**  
 بكاء مطلق يحتمل ان يقال المراد ان ابيك دمعاً فحذف المفعول للاختصار فلا يكون  
 البكاء الذي اراد ايقاع المشبه عليه بكل مطلقاً **قوله** وهو مجاز عن تمكنهم واقدارهم  
 بدليل قوله تع ان الله لا يامر بالفحشاء والمنكر وقيل المراد امرناهم بالطاعة على ان رسول  
 الله بعثناه اليهم فلم يمتثلوا ويحتمل ان لا يكون له مفعول منقول كقولهم امرتهم ففعلنا  
 وفيه وجوه آخر من كونه في تفسير الفاعل وغيره **قوله** متعلق بقوله توهم انما يجعل  
 متعلقاً بالدفع لانه قوله اذ لو ذكر الهم لربما توهم قبل ذكر ما بعده على تعلقه بالتوهم  
 ولان التعلق بالدفع يوهم ان يكون الدفع لاف الا بتداء غير حاصل كما ان التعلق بالتوهم  
 يدل على ان التوهم في الانتهاء اعني بعد ذكر الهم العظيم غير محقق مع ان التكرار في الدفع

هذا هو الوجه في قوله لا يلزم  
 في قوله لا يلزم ان يكون  
 في قوله لا يلزم ان يكون

المطلق اعني ابتداء وبقاء على ان نفس الدفع يشعر بالابتداء لانه الظاهر ان ما يكون في ثالة  
 الحال هو الدفع وان جاز استعمال احد في مقام الآخر مسامحة وقد اشار ايضا الى  
 جواز التعلق بالدفع في الجملة بقوله وتصور في نفس من اول الامر **قوله** وتم زرت  
 فديروا بصيغة الخطا فالمعنى ظاهراً وقديروا بصيغة المتكلم في يصف ثوباً تثبت  
 على الخن ونعني بحسن صبره على الوقايح والبلايا **قوله** فزرن وانما قال بلفظ الجمع  
 وان كان راجعاً الى السورة لان لكل يوم منها سورة **قوله** فحذف المفعول اعني الهم  
 اذ لو ذكر آه فان قلت هذا التوهم يندفع بذكر المفعول بعد قوله الى العظم فلا يلجأ  
 الى الحذف قلت من حق المفعول بلا واسطة تقديمه على المفعول بواسطة وقد عرفت  
 ما فيه مع ان ذكر الهم اذن لغو لا طائل تحته على انه لا يلزم الاطراد ولا الانعكاس  
 في مقتضى هذا وقد يقال البيت من قبيل التنزيل لا الحذف كما يتبادر اليه الذوق  
 السليم من قولهم بلغ السكين العظم **قوله** على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظ  
 سواء كان الفعل المتقابلة بين الفعل المحذوف ومفعوله كما في قوله ضرب زيد  
 وضربت عمراً وغيره كما في قوله التجري فان قلت حذف المفعول سوق الكلام على خلاف  
 مقتضى الظاهر واذا سبق عليه فيذكر المظهر مقام المضمرة ثانياً يحصل تلك التكرار ولا  
 يحتاج الى حذف المفعول اولاً قلب الحذف احياناً لكثرة في المفعول الذي هو فضلة  
 وعكس في الرمة الرمة بضم الراء قطعة من الجبل بالينة والجمع رمام ورمام وبالقب  
 الشاعر واسم غيلان والبيت من قصيدة في بلال بن ربيعة بن ابي موسى الاشعري يعني  
 ان عرقب علو المحمة وقلة الحرص والطبع من الناس وبعده ولكن الكرام اللهم تأسر  
 والاخرى اذا ما قيل قال **قوله** ان يكون اصحاب مال لا وقت ان يكون اولاً ان يكون  
 وانما قال يكون بلفظ المضارع لتصوير حال اصابته المال واكتضارها **قوله** لكن التامل  
 الذوق تشبهه يؤيد ذلك ذكر المفعول في قريبه اعني ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم  
 فان المتبادر الى الذوق ان المتق تعميم الدعوة لكل وتخصيص الهادية وهذا التعميم  
 انما يظهر ظهوراً تاماً بتقديم المفعول العام لا بالتشديد كما لا يخفى **قوله** وجرنا بحث آه يندفع

الهم التمام والافضل  
 اذا جازى لا يحسن  
 انما جازى في غير ذلك  
 انما جازى في غير ذلك  
 انما جازى في غير ذلك

وليس المذكور من غير ان يكون  
 في قوله لا يلزم ان يكون  
 في قوله لا يلزم ان يكون



هذا البحث بما سبق في حذف مفعول الانعام حيث ذكر ان الحذف ليدفع نفس السامع  
كل من ذهب وقد فعله صريحا في شرحه للمفتاح بما فصله الفاضل المحض فالمراد بعدم تغير  
احد الوجهين عن الآخر الذي لا ذلك الفاضل المحض عدمه في هذا الشرح هذا وقد يورد  
على الفاضل المحض ان ما ذكره نصرة للمص لا يناسب تمثيله بقوله والله يدعوا الى دار  
السلام لان عموم المقدر قد يفهم من قرينه عقلية في حكم العقل بان دعوة الله تعالى غير  
مختص ببعض المكلفين اللهم الا ان يمنع حصر الانعام في كونه من تلك القرينة فتأمل  
**قوله** ولا حاجة اليه فيه بحث لجواز ان يكون المراد عند قيام قرينه غير الحذف على عموم  
المقدر فيحصل التعميم في من عموم المقدر المدلول عليه بقرينه غير الحذف ويكون الحذف  
بمجرد الاختصار والقرينة على ارادة هذا المعنى ذكره عقيب قوله واما التعميم مع  
الاختصار وعدم دلالة لفظ الكتاب على ما ذكرته فصاحرا لا يقدر **قوله** وقد  
عرفت هذا البحث اشارة الى الاشكال المذكور بقوله وهما بحث اخر عن قوله واما  
بمجرد الاختصار مع اثلثه لشد اتصال هذا القول بالبحث السابق كما يدل عليه  
سوق كلامه **قوله** اذ لو كان الدعاء المتعدي الى المفعول آه اللهم المفهوم من كلام  
الكشاف ان الدعاء المتعدي الى مفعول واحد قد يكون بمعنى الذكر حيث قال في تفسير  
الآية سموهم بهذا وهذا ان ذكروا ما هذا وما هذا او يؤيده ما نقل في سبب نزول  
الآية وهو ان اهل الكتاب قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم انك تتقلد ذكر الرحمن  
وقصا كثر الله تعالى في التوراة هذا الاسم فقلت قللا دعوا الله او ادعوا الرحمن  
اياما تدعوا فله الاسماء المحضة فلا يلزم الشك ولا عطف الشيء على نفسه ويصح اطلاق  
ايانعم لوجعل الدعاء بمعنى النداء لكان لما ذكره وجه على انه قد يجعل او تجيبه بان  
يدعوه بهذا الاسم تارة وبذلك اخر في شدة البيان واعلم ان جعل الدعاء بمعنى التسمية  
المتعدية الى المفعولين يناسب ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه في سبب نزول  
الآية وهو ان ابا جهل سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا الله يا رحمن فقال انه عليه  
السلام ثم انان نعيم الالهين ويدعوا لهما اخر فانه حمل الاسمين على المسمين فرد بان

لم يذكر في هذا البحث ان الدعاء قد يكون بمعنى التسمية او بمعنى النداء او بمعنى الدعاء على وجهين  
الاولى ان الدعاء بمعنى التسمية وهو الذي هو المراد في هذا البحث  
والثانية ان الدعاء بمعنى النداء وهو الذي هو المراد في هذا البحث  
والثالثة ان الدعاء بمعنى الدعاء على وجهين وهو الذي هو المراد في هذا البحث  
فالمراد في هذا البحث هو الدعاء بمعنى التسمية او بمعنى النداء او بمعنى الدعاء على وجهين

المراد الاسم لا المسمى وجعله بمعنى التسمية المتعدية الى مفعول يناسب ما مر من سبب النزول  
وكلا السمينين المذكوران في الكشاف **قوله** وان صح بالواو باعتبار الصفا آه ان قلت  
لم جاز تعاطف الصفا بالواو ولم يجر عطف الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد يجب  
الذات والتغاير يجب المفهوم جاز في الموضعين قلت انما جاز تعاطف الصفا بالواو  
لان لم يقصد شيئا من الذات التي هي جهة الاتحاد بل المفهومان متغايران بخلاف الموصوف  
والصفة فان ما به الاتحاد مراد بالاول الرقم السيد والمقام كثير العدد والليث الاسير  
والكثيبة العسكر والمزدهم موضع القتال **قوله** ولما ورد ما مدبرين فميرور در ارجع  
الى محس عليه السلام ومدبرين قرينة شعيب عليه السلام والميراثان بنبأ عام والزود  
النظر **قوله** حتى لو كانت تزودان غير غنمها آه الشنخين ان يقولوا الترحم باعتبار ان  
السيف من الامة لاجل انفسهم والزود من المراتين لاجل انفسهم لا بد من ملاحظة  
خصوصية السيف **قوله** وتنزيل الفعل منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول الصريح  
المعين لا ينافي عم التنزيل باعتبار المفعول بالواسطة فلا فاد في المعنى عما ذكره كما روي  
الفاضل المحض ونظير هذا ما ذكره الفاضل في قوله تعالى اقرء باسم ربك عما يحسن واجبا  
بجمال الدين الاسفرا في شرح الايضاح بان الوضع كان يجمع الناس بسيف ومجرد عدم  
اشتغالها بالسيف واشتغال الناس به مع ذكر ضعف ايها كان في اجاب الترحم وفيه  
ما فيه **قوله** فكان على المص ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول آه حكم ان رجع  
اولا بوجوب ذكر قصر الافراد ثم اضرب عنه على وجه الترفيع مدعى احسنه العبارة  
الثانية اعني لا فادة الاختصاص لا شتمها على قصر التعيين ايضا وقصر الانشاء فاجاب  
الشرين اولاً عن دعوى وجوب ذكر قصر الافراد وثانياً عن دعوى احسنه ادراج قصر  
الانشاءات وهذا الكلام جزيل لا غبار عليه ثم الورع في اكثر النسخ ليدخل القصر بانواعها  
الثالثة فكان ثابت الضمير باعتبار تاويل القصر بالحقيقة القصرية والله اعلم **قوله**  
لا يخ عن تكلف وهو ان الانشاءات يستلزم شيئا خيرية فالخطا في اعتقاد المخاطبة بالنسبة  
الى تلك الوازم فيعتبر مثلاً ان المخاطب يعتقد ان المتكلم طالبه الاكرام ثم روي او المجموع اكرام

اشارة الى الجواب عما يقال من ان هذا  
اعترض عن دعوى الوجوب لا الاحسنه  
فانما ينافيه







عن التكلم في نفسه فان عين مطلق الالهام بنصرف اليه كما يقال ذكر الله اهلهم لاسيما  
وقد قيل ههنا بالبركة والاستعداد وغيرهما واما الالهام الذي لم يرتض الشيخ  
الاختصار على ذكره في بيان وجه التقديم كما سيجي فانما هو بالمعنى الاعم **قوله** وان  
عليكم حافظين ان جعل عليكم صلة لحافظين فالتمثيل فكذلك الاله يبيّن ان بلاخير  
مذكور فيحتاج الى تقديمه وان جعل خبرا فالظاهر ان يحمل على التنظير دون التمثيل  
لان الكلام ههنا في احوال متعلقات الفعل وان كان تقديم ما حقه التاخير مطلقا  
فدريد التخصيص **قوله** مما لا يخفى فيه اعتبار التخصيص في الحسن لا في القبح في  
الصحة ولهذا حمل صاحب الكشاف والتأني قوله ثم الجيم صلوه على التخصيص  
ان لا تصلوه الا بحجيم ويمكن حمل الالة الاولى ايضا على التخصيص ادعاء وبالفاء  
تنزيل ظلمهم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم انفسهم بمنزلة العدم **قوله** لم اعات حسن النظم  
السجع الصواب بتبديل لفظ السجع بالفاصل رعاية للادب **قوله** استشهد  
بما ذكره ائمة التفسير آية النظم من عبارة المصنف تفرغ الاستشهاد والا كان الانسب  
ان يقول ولهذا ائمة التفسير وهو **قوله** اهتماما بالمقدم سواء كان ذلك من  
جهة الاختصاص او من غيره ولا ينافي هذا المعنى قوله وراه التخصيص لدليل اعني  
قوله لانهم اه على المدعى **قوله** وفيه نظر وجهه على ما نقل عنه رحمه الله واثار اليه  
فيما سبق اننا لانم ان القول بالتقديم لرعاية القافية والفاصلة خطأ **قوله** ليفيد  
مع الاختصاص الالهام ولانه لو قدر متقدما لعاد الى موضعه بالنقض اذ الحق  
ينبغي عن عدم الاعتداد بشانه والتقديم ينبغي عنه فالجمع بينهما كالمجمع بين الضب  
والنون **قوله** لانها اول سورة نزلت قال الازهرى اول ما نزلت سورة اقرأ  
الى بالم يعلم وقيل اول سورة نزلت هي المدثر وقيل هي الفاتحة واهل الحديث  
وقفوا بان اقرأ اول ما نزلت مطلقا والمدثر اول ما نزلت بعد نبوة الوحي  
من الايات والفاتحة اول ما نزلت من السورة وكان الامر بالقرءة اعم دون  
تخصيصا المتوقف بالعلم باصلها وايضا المخاطب به هو النبي عم ولا يتصور

هذا هو الوجه في قوله  
بما ذكره ائمة التفسير  
آية النظم من عبارة  
المصنف تفرغ الاستشهاد  
والا كان الانسب ان  
يقول ولهذا ائمة التفسير  
وهو قوله اهتماما  
بالمقدم سواء كان  
ذلك من جهة الاختصاص  
او من غيره ولا ينافي  
هذا المعنى قوله وراه  
التخصيص لدليل اعني  
قوله لانهم اه على  
المدعى قوله وفيه  
نظر وجهه على ما  
نقل عنه رحمه الله  
واثار اليه فيما سبق  
اننا لانم ان القول  
بالتقديم لرعاية  
القافية والفاصلة  
خطأ قوله ليفيد  
مع الاختصاص  
الالهام ولانه لو  
قدر متقدما لعاد  
الى موضعه بالنقض  
اذ الحق ينبغي عن  
عدم الاعتداد بشانه  
والتقديم ينبغي عنه  
فالمجمع بينهما كالمجمع  
بين الضب والنون  
قوله لانها اول سورة  
نزلت قال الازهرى  
اول ما نزلت سورة  
اقرأ الى بالم يعلم  
وقيل اول سورة  
نزلت هي المدثر  
وقيل هي الفاتحة  
واهل الحديث وقفوا  
بان اقرأ اول ما  
نزلت مطلقا والمدثر  
اول ما نزلت بعد  
نبوة الوحي من  
الايات والفاتحة  
اول ما نزلت من  
السورة وكان  
الامر بالقرءة اعم  
دون تخصيصا  
المتوقف بالعلم  
باصلها وايضا  
المخاطب به هو  
النبي عم ولا  
يتصور

هذا هو الوجه في قوله  
بما ذكره ائمة التفسير  
آية النظم من عبارة  
المصنف تفرغ الاستشهاد  
والا كان الانسب ان  
يقول ولهذا ائمة التفسير  
وهو قوله اهتماما  
بالمقدم سواء كان  
ذلك من جهة الاختصاص  
او من غيره ولا ينافي  
هذا المعنى قوله وراه  
التخصيص لدليل اعني  
قوله لانهم اه على  
المدعى قوله وفيه  
نظر وجهه على ما  
نقل عنه رحمه الله  
واثار اليه فيما سبق  
اننا لانم ان القول  
بالتقديم لرعاية  
القافية والفاصلة  
خطأ قوله ليفيد  
مع الاختصاص  
الالهام ولانه لو  
قدر متقدما لعاد  
الى موضعه بالنقض  
اذ الحق ينبغي عن  
عدم الاعتداد بشانه  
والتقديم ينبغي عنه  
فالمجمع بينهما كالمجمع  
بين الضب والنون  
قوله لانها اول سورة  
نزلت قال الازهرى  
اول ما نزلت سورة  
اقرأ الى بالم يعلم  
وقيل اول سورة  
نزلت هي المدثر  
وقيل هي الفاتحة  
واهل الحديث وقفوا  
بان اقرأ اول ما  
نزلت مطلقا والمدثر  
اول ما نزلت بعد  
نبوة الوحي من  
الايات والفاتحة  
اول ما نزلت من  
السورة وكان  
الامر بالقرءة اعم  
دون تخصيصا  
المتوقف بالعلم  
باصلها وايضا  
المخاطب به هو  
النبي عم ولا  
يتصور

تجويز القرءة بغير اسم تعني بقصر احد وجوه القصر كذا في شرح المفتاح للسيد  
وهذا انما يظهر اذا جعل باسم الله تعني حالاً اي متبركاً باسم الله تعني اذ لا يتصور منه  
البركة بغير اسم تعني واما اذا جعل مفصلاً كما توهم ان ارجح من ظاهر عبارة  
المفتاح فلا اذ يتصور منه ان يكون مرقوه اسم الله وغيره على ان فيه جشاً  
لانك قد حققت ان اعتبار حال السامع انما هو في القصر الاضافي فيحمل القصر  
على الحقيقة بلا محذور اللهم الا ان يتعين الاحتمال الذي اشترت اليه من عدم محذور  
تقديم متعلقاً الفعل الا للاضافي **قوله** وهو مبني على انه يتعلق باسم ربك اه  
لا شك ان ادخال الباء على ما هو مفصول بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام  
ام نادراً لا يمكن تخرج التنزيل على ذلك فالوجه ههنا ما ذكره الفاضل المحشي وان  
كان فيه صرف عبارة المفتاح عن ظاهره في مواضع لان حرف عبارة السامع عن ظاهر  
صرفاً يسيراً باقتضاء المقام احسن من بناء تخرج الآية على امر نادراً فان المحققين  
من النجاة منعه وقد اشار اليه ابن هشام في الباب الخامس من منغية اللبيب  
في موضع آخر **قوله** والباء للاستعانة او للملازمة رجح الكا لكونه في اكثر من الكلام  
من بقاء الاستعانة لان في الاول اسم الله بمنزلة الالة التي لا يكون مقصودة بالذات  
ففيه تركة التاديب **قوله** اي اقرأ القرآن قد يقال السورة لما كانت اول ما نزلت  
لم يناسب هذا المفعول الذي قدره اللهم الا ان يصير الى الروايتين الاخرين فيقول  
النازل وانت جيبه بان الجمهور على جواز تاخير البيان عن وقت الخطاب وان لم  
يجز تاخيره من وقت الحاجة الا عند القائلين بجواز تكليف الحال فلا عبارة في التقر  
المذكور فتأمل **قوله** ولا يسع على المذهب الصحيح اراد به مذهب الشافعي فان  
الارجح شافعي المذهب ثم هذا التوجيه انما يقرب اذا لم يكن التخصيص نايباً عن  
المقام بان يحمل على الحقيقة على ما ذكرته والا فان حمل التقديم على التخصيص الاضافي  
فقد عرفت ما فيه وان حمل بحمد الالهام فهو وان صح الا انه موهم لما هو ناد عن  
المقام في ما ذكره ان ارجح تخصيص للفاء فضلاً عن عدم الاستبعاد **قوله**

انما هو في القصر الاضافي  
فيحمل القصر على الحقيقة  
بلا محذور اللهم الا ان يتعين  
الاحتمال الذي اشترت اليه من عدم  
محذور تقديم متعلقاً الفعل  
الا للاضافي قوله وهو مبني  
على انه يتعلق باسم ربك اه  
لا شك ان ادخال الباء على ما  
هو مفصول بلا واسطة دلالة  
على التكرير والدوام ام نادراً  
لا يمكن تخرج التنزيل على ذلك  
فالوجه ههنا ما ذكره الفاضل  
المحشي وان كان فيه صرف عبارة  
المفتاح عن ظاهره في مواضع  
لان حرف عبارة السامع عن ظاهر  
صرفاً يسيراً باقتضاء المقام  
احسن من بناء تخرج الآية على  
امر نادراً فان المحققين من  
النجاة منعه وقد اشار اليه ابن  
هشام في الباب الخامس من منغية  
اللبيب في موضع آخر قوله  
والباء للاستعانة او للملازمة  
رجح الكا لكونه في اكثر من  
الكلام من بقاء الاستعانة لان  
في الاول اسم الله بمنزلة الالة  
التي لا يكون مقصودة بالذات  
ففيه تركة التاديب قوله اي  
اقرأ القرآن قد يقال السورة  
لما كانت اول ما نزلت لم  
يناسب هذا المفعول الذي قدره  
لهم الا ان يصير الى الروايتين  
الاخرين فيقول النازل وانت  
جيبه بان الجمهور على جواز  
تاخير البيان عن وقت الخطاب  
وان لم يجز تاخيره من وقت  
الحاجة الا عند القائلين بجواز  
تكليف الحال فلا عبارة في  
التقر المذكور فتأمل قوله  
ولا يسع على المذهب الصحيح  
اراد به مذهب الشافعي فان  
الارجح شافعي المذهب ثم هذا  
التوجيه انما يقرب اذا لم يكن  
التخصيص نايباً عن المقام بان  
يحمل على الحقيقة على ما  
ذكرته والا فان حمل التقديم  
على التخصيص الاضافي فقد  
عرفت ما فيه وان حمل بحمد  
الالهام فهو وان صح الا انه  
موهم لما هو ناد عن المقام  
في ما ذكره ان ارجح تخصيص  
لفاء فضلاً عن عدم الاستبعاد  
قوله

انما هو في القصر الاضافي  
فيحمل القصر على الحقيقة  
بلا محذور اللهم الا ان يتعين  
الاحتمال الذي اشترت اليه من عدم  
محذور تقديم متعلقاً الفعل  
الا للاضافي قوله وهو مبني  
على انه يتعلق باسم ربك اه  
لا شك ان ادخال الباء على ما  
هو مفصول بلا واسطة دلالة  
على التكرير والدوام ام نادراً  
لا يمكن تخرج التنزيل على ذلك  
فالوجه ههنا ما ذكره الفاضل  
المحشي وان كان فيه صرف عبارة  
المفتاح عن ظاهره في مواضع  
لان حرف عبارة السامع عن ظاهر  
صرفاً يسيراً باقتضاء المقام  
احسن من بناء تخرج الآية على  
امر نادراً فان المحققين من  
النجاة منعه وقد اشار اليه ابن  
هشام في الباب الخامس من منغية  
اللبيب في موضع آخر قوله  
والباء للاستعانة او للملازمة  
رجح الكا لكونه في اكثر من  
الكلام من بقاء الاستعانة لان  
في الاول اسم الله بمنزلة الالة  
التي لا يكون مقصودة بالذات  
ففيه تركة التاديب قوله اي  
اقرأ القرآن قد يقال السورة  
لما كانت اول ما نزلت لم  
يناسب هذا المفعول الذي قدره  
لهم الا ان يصير الى الروايتين  
الاخرين فيقول النازل وانت  
جيبه بان الجمهور على جواز  
تاخير البيان عن وقت الخطاب  
وان لم يجز تاخيره من وقت  
الحاجة الا عند القائلين بجواز  
تكليف الحال فلا عبارة في  
التقر المذكور فتأمل قوله  
ولا يسع على المذهب الصحيح  
اراد به مذهب الشافعي فان  
الارجح شافعي المذهب ثم هذا  
التوجيه انما يقرب اذا لم يكن  
التخصيص نايباً عن المقام بان  
يحمل على الحقيقة على ما  
ذكرته والا فان حمل التقديم  
على التخصيص الاضافي فقد  
عرفت ما فيه وان حمل بحمد  
الالهام فهو وان صح الا انه  
موهم لما هو ناد عن المقام  
في ما ذكره ان ارجح تخصيص  
لفاء فضلاً عن عدم الاستبعاد  
قوله



كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا احتراز عن نحو ضرب غلاما مريدا فان في هذا مقتضا  
 للمفعول عن ذلك لاصل **قوله** والمفعول فضلة يستغنى عنه ان قد يستغنى عنه الفعل من حيث  
 هو فاعل وان كان الفعل المتعدي يحتاج اليه تعقلا ووجودا كاحتياجه الى الفاعل  
 بخلاف الفاعل وهذا القدر من الفرق يكفي في تقديم الفاعل على المفعول مطلقا **قوله**  
 فقبل الاصل تقديم المفعول المطلق لانه جزء مدلول الفعل ثم المفعول به لان طلب الفعل  
 اشرف من طلبه لغيره ووجه تقديم ما هو مفعول بلا واسطة على ما هو مفعول برباط  
 ثم المفعول فيه الزمان لانه الفاعل عليه بصيغته ثم المكان لان الاحتياج اليه اشرف  
 بخلاف العلة والمصاحبة كذا قبل ثم المفعول به لان الفعل الذي لا علة له ولا غرض  
 منه قليل بخلاف المصاحبة وقيل بتقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى وكان نظر  
 الى قلة الفاعلية في المفعول المطلق واعلم ان ما ذكره الشارح ههنا من عدمه المفعول  
 على انه مذهب الجمهور ولذا اورد المفعول معه والمفعول له مع ان الخارج سقط  
 واسقط المفعول منه مع ان السير في اثباته كما بين في كتب النحو **قوله** الاصل تقديم  
 النعت لانه مع المنعوت كشيء واحد فيكون بمنزلة الجزء ثم التاكيد لكونه ارسخ  
 في التابعية من البدل اذ هو متق بالنسبة دون متبوعه فانه في حكم المنح والمصرف  
 عنه ولهذا صرح صاحب المفتاح اولا بان البدل ليس موضع للعطف لفقدان  
 شرط العطف حكما وهو تقديم المفعول عليه وبهذا تبين ان ما ذكره الشارح  
 والشرافي في توجيه قوله ثانيا ليس واحدا من الانواع الاربعه يعني البدل والوصف  
 والبيان والتاكيد موضع للعطف بالواو من ان التقييد بالواو بناء على ان بعض  
 الانواع الاربعه صالح للعطف باي عارضا وبيل نحو اعجبني زيد اي حسنه او بل حسنه  
 محل حيث واشكال لان ما ذكره السكاك من فوات شرط العطف حكما وكون تقديم  
 سلب زيد ثوبا على تقديم العطف سلب وثوبه قائم في العطف ببل وان فالظان  
 شيئا من الاربعه ليس محلا للعطف مطلقا فان قلت مراد على الصلوح بحسب  
 تادية اصل المعنى قلت ان ضحى فانما يصح في اي دون بل لغير المعنى عند اظهاها فالنوا

في قوله المفعول به لان الفعل الذي لا علة له ولا غرض منه قليل بخلاف المصاحبة وقيل بتقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى وكان نظر الى قلة الفاعلية في المفعول المطلق واعلم ان ما ذكره الشارح ههنا من عدمه المفعول على انه مذهب الجمهور ولذا اورد المفعول معه والمفعول له مع ان الخارج سقط واسقط المفعول منه مع ان السير في اثباته كما بين في كتب النحو قوله الاصل تقديم النعت لانه مع المنعوت كشيء واحد فيكون بمنزلة الجزء ثم التاكيد لكونه ارسخ في التابعية من البدل اذ هو متق بالنسبة دون متبوعه فانه في حكم المنح والمصرف عنه ولهذا صرح صاحب المفتاح اولا بان البدل ليس موضع للعطف لفقدان شرط العطف حكما وهو تقديم المفعول عليه وبهذا تبين ان ما ذكره الشارح والشرافي في توجيه قوله ثانيا ليس واحدا من الانواع الاربعه يعني البدل والوصف والبيان والتاكيد موضع للعطف بالواو من ان التقييد بالواو بناء على ان بعض الانواع الاربعه صالح للعطف باي عارضا وبيل نحو اعجبني زيد اي حسنه او بل حسنه محل حيث واشكال لان ما ذكره السكاك من فوات شرط العطف حكما وكون تقديم سلب زيد ثوبا على تقديم العطف سلب وثوبه قائم في العطف ببل وان فالظان شيئا من الاربعه ليس محلا للعطف مطلقا فان قلت مراد على الصلوح بحسب تادية اصل المعنى قلت ان ضحى فانما يصح في اي دون بل لغير المعنى عند اظهاها فالنوا

الاقتصار على ان التقييد بالواو بناء على ان الملق بالبحث هذا وانما دخل او في قوله او البيان  
 تنبيها على ان عطف البيان مع البدل من واد واحد حتى ان بعض النحاة لم يميزه عن بدل الكل  
 فان قلت لما اعتبرتها من واد واحد حتى ان بعض النحاة لم يميزه عن بدل الكل فان قلت لما  
 اعتبرتها من واد واحد لم يبق شئ من التوابع حتى تقدم احد على غيره فكيف يصح تقديم احد  
 على ما هو مال المعنى قلت بل يقع العطف بالحرف المتأخر عن الكل نعم يرد ما ذكرته في قوله ثم المفعول  
 معه الا ان يبين على المشاكلة او يقرر معنا ثم ذكر المفعول معه فافهم **قوله** فمراد المص لا الجملة  
 ههنا اه فيه نظر لانه قد عطف عليه باو قوله اولان في التأخير خلا لا ببيان المعنى او بالنسبة  
 وهذا العطف باو كذلك لارادة الان يبين فائدة يعتبر بها في الافراد بالذكر **قوله** لتوهم انه  
 من صله كنتم يمكن ان يقال تقديم الصفة الثانية لانها اعم والفايدة فيها اكثر لان ايمانها مع  
 كونه من آل فرعون يستبعد فاراداه **قوله** وجعل السكاك التقديم للعناية مطلقا عبارة  
 السكاك حكما والعناية التامة بتقديم ما قدم والاهتمام بشانه نوعا ان احد مما ان يكون  
 اه فالمنقيلين في عبارة نفس العناية الا ان انقسام الى القسمين يستتبع انقسام  
 التقديم لاجلها فلذا قال الشارح وجعل السكاك التقديم للعناية ثم ان في قوله احد مما ان يكون  
 اصل الكلام اه مساحته لان ما ذكره سبب العناية والتقديم لا قسم فمراد بتقديم اللام اي  
 احد مما ان يكون وقد جعل على المبالغة في اقتضائه للتقديم وهذا لا يرفع التسامح فان  
 قلت ما فائدة تقييد المبتدأ وذي الحال بالمعروف باللام قلت الاحتراز عن التكرار المحض ذلك  
 لان التمثيل لمجوع قوله الاصل هو التقديم ولا مقتضى للمعدول عنه كما يدل عليه النظر في المقتض  
 فلو كانا كترتين مختلفتين يوجد مقتضى للمعدول عن التقديم وان كانا صلهما التقديم ايضا  
 كما في قوله في الدار رجل وجاء في راكبا رجل وانما لم يتعرض للتكرار المخصص لان التخصيص  
 يجعلها في حكم المعرف **قوله** نصب عنكم بضم النون وفتحها اي منصوبا بآدم من نصب  
 الشئ ائمة وجعلته تجاه عيسى حيث لا يضيف عنها كاية انظر اليه دايما **قوله** لمن قال كواكب  
 تمنع الاولي ان لا يذكر الموصول ويقول ما تمنع حتى يكون ما مفعول تمنع فيكون السؤال  
 جملة فعلية مطابقة للجواب بالنفعلية على ما صرح به سيبويه فيما اذا صنعت اذ على تقدير

في قوله المفعول به لان الفعل الذي لا علة له ولا غرض منه قليل بخلاف المصاحبة وقيل بتقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى وكان نظر الى قلة الفاعلية في المفعول المطلق واعلم ان ما ذكره الشارح ههنا من عدمه المفعول على انه مذهب الجمهور ولذا اورد المفعول معه والمفعول له مع ان الخارج سقط واسقط المفعول منه مع ان السير في اثباته كما بين في كتب النحو قوله الاصل تقديم النعت لانه مع المنعوت كشيء واحد فيكون بمنزلة الجزء ثم التاكيد لكونه ارسخ في التابعية من البدل اذ هو متق بالنسبة دون متبوعه فانه في حكم المنح والمصرف عنه ولهذا صرح صاحب المفتاح اولا بان البدل ليس موضع للعطف لفقدان شرط العطف حكما وهو تقديم المفعول عليه وبهذا تبين ان ما ذكره الشارح والشرافي في توجيه قوله ثانيا ليس واحدا من الانواع الاربعه يعني البدل والوصف والبيان والتاكيد موضع للعطف بالواو من ان التقييد بالواو بناء على ان بعض الانواع الاربعه صالح للعطف باي عارضا وبيل نحو اعجبني زيد اي حسنه او بل حسنه محل حيث واشكال لان ما ذكره السكاك من فوات شرط العطف حكما وكون تقديم سلب زيد ثوبا على تقديم العطف سلب وثوبه قائم في العطف ببل وان فالظان شيئا من الاربعه ليس محلا للعطف مطلقا فان قلت مراد على الصلوح بحسب تادية اصل المعنى قلت ان ضحى فانما يصح في اي دون بل لغير المعنى عند اظهاها فالنوا

في قوله المفعول به لان الفعل الذي لا علة له ولا غرض منه قليل بخلاف المصاحبة وقيل بتقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى وكان نظر الى قلة الفاعلية في المفعول المطلق واعلم ان ما ذكره الشارح ههنا من عدمه المفعول على انه مذهب الجمهور ولذا اورد المفعول معه والمفعول له مع ان الخارج سقط واسقط المفعول منه مع ان السير في اثباته كما بين في كتب النحو قوله الاصل تقديم النعت لانه مع المنعوت كشيء واحد فيكون بمنزلة الجزء ثم التاكيد لكونه ارسخ في التابعية من البدل اذ هو متق بالنسبة دون متبوعه فانه في حكم المنح والمصرف عنه ولهذا صرح صاحب المفتاح اولا بان البدل ليس موضع للعطف لفقدان شرط العطف حكما وهو تقديم المفعول عليه وبهذا تبين ان ما ذكره الشارح والشرافي في توجيه قوله ثانيا ليس واحدا من الانواع الاربعه يعني البدل والوصف والبيان والتاكيد موضع للعطف بالواو من ان التقييد بالواو بناء على ان بعض الانواع الاربعه صالح للعطف باي عارضا وبيل نحو اعجبني زيد اي حسنه او بل حسنه محل حيث واشكال لان ما ذكره السكاك من فوات شرط العطف حكما وكون تقديم سلب زيد ثوبا على تقديم العطف سلب وثوبه قائم في العطف ببل وان فالظان شيئا من الاربعه ليس محلا للعطف مطلقا فان قلت مراد على الصلوح بحسب تادية اصل المعنى قلت ان ضحى فانما يصح في اي دون بل لغير المعنى عند اظهاها فالنوا

في قوله المفعول به لان الفعل الذي لا علة له ولا غرض منه قليل بخلاف المصاحبة وقيل بتقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى وكان نظر الى قلة الفاعلية في المفعول المطلق واعلم ان ما ذكره الشارح ههنا من عدمه المفعول على انه مذهب الجمهور ولذا اورد المفعول معه والمفعول له مع ان الخارج سقط واسقط المفعول منه مع ان السير في اثباته كما بين في كتب النحو قوله الاصل تقديم النعت لانه مع المنعوت كشيء واحد فيكون بمنزلة الجزء ثم التاكيد لكونه ارسخ في التابعية من البدل اذ هو متق بالنسبة دون متبوعه فانه في حكم المنح والمصرف عنه ولهذا صرح صاحب المفتاح اولا بان البدل ليس موضع للعطف لفقدان شرط العطف حكما وهو تقديم المفعول عليه وبهذا تبين ان ما ذكره الشارح والشرافي في توجيه قوله ثانيا ليس واحدا من الانواع الاربعه يعني البدل والوصف والبيان والتاكيد موضع للعطف بالواو من ان التقييد بالواو بناء على ان بعض الانواع الاربعه صالح للعطف باي عارضا وبيل نحو اعجبني زيد اي حسنه او بل حسنه محل حيث واشكال لان ما ذكره السكاك من فوات شرط العطف حكما وكون تقديم سلب زيد ثوبا على تقديم العطف سلب وثوبه قائم في العطف ببل وان فالظان شيئا من الاربعه ليس محلا للعطف مطلقا فان قلت مراد على الصلوح بحسب تادية اصل المعنى قلت ان ضحى فانما يصح في اي دون بل لغير المعنى عند اظهاها فالنوا



ذكر الموصول يتعين كون ما مبتدأ لأن مفعول الاصل لا يتقدم على الموصول كما مر مناه الاصول  
**معاً قول** وتقدم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الآية على ان الله مفعول به  
 بواسطة قدم على الله بلا واسطة اعني شركاء وانتصاب الجن بفعل مفعول عليه السوال المفعول  
 وهو من جعلوا شركاء وهذا اختيار السكاك والقول المنصور على ما عرفت في شرح الفتح وذا  
 جماعة منهم صاحب الكشاف الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعول الثاني ولما ظفر  
 لغو متعلق بشركاء فيجوز التمثيل بالآية على رأي هؤلاء ايضاً باعتبار ان الظرف المتعلق بشركاء  
 اقدم عليه فان قلت هل يجوز على تقدير ان يجعل مفعولاً ثانياً ان يحلل تقديمه على المفعول  
 الثاني اعني شركاء بان الاول منكر يستحق الثاني غير قلت جوزه الشريف وكذا الشارح في شرح  
 المفتاح وجعلناه من قبيل في الدار رجل لكن لا يجوز ان يقول لم لا يجوز ان يكون تقدم  
 الفعل مخصوصاً كما ان تقدم الخبر مخصوصه على ان اعتبار المتبدي به والخبر به يطل في الحال  
 ولذلك قيل قد يقع التكرار المحضة اسم ان كما سبقت اشارة الشارح الى ذلك في قوله ان شواء  
 ونشوء البيت **قوله** بتقديم الحال اعني من تقدم على الوصف اعني الذين كفروا فان قلت  
 يجعلان بجمل قوله ومن قوم وصفاً ايضاً ما بتقدير متعلق معرفة بان يجعل للثبوت  
 لا للحذف ويكون اللام الدخلة عليه حرف التعريف لا اسم موصول كبلا يلزم حذف الموصول  
 مع بعض صلته على ما مر اشارة الى مثله او يجعل اللام في ملاء العهد الذي صفة فلا حاجة  
 الى تقدير المتعلق معرفة لا يقال لو اعتبر الملا في حكم التكرار لم يقع الذين كفروا صفة لانا  
 نقول ثم اذ لم يخط من التعريف فكما يجوز ان يعامل معاملة التكرار يجوز ان يعامل  
 معاملة المعرفة على انه قد سبق الموصول قد لا يعتبر فيه التعريف ايضاً فيقع صفة للتكرار  
 قلت هذا الاحتمال لا يضر بالنظر الى اصل المق اذ لا شك ان المق الاصل هو الوصف بالكفر  
 كما في الآية الاولى فتقديم الوصف الاخر منها العارض واما الحكم بان قوله من قوم حال فيانظر  
 الى النظم الذي لا يعدل عنه بلا ضرورة **قوله** مسوق لما نثار التوجيه الفرق بينه وبين  
 الانكار لا يطل ان التوجيه يقتضيه ان ما بعده واقع وان فاعله ملزوم على ذلك  
 ولا يطل يقتضيه ان غير واقع وان مدعيه ذاب خوفاً صفيكم ربكم بالبنين واتخذ من

هذا القول في قوله وجعلوا لله شركاء  
 في قوله وجعلوا لله شركاء  
 في قوله وجعلوا لله شركاء  
 في قوله وجعلوا لله شركاء  
 في قوله وجعلوا لله شركاء

اللاكمة انما ناكذ في معنى البيب **قوله** فيمتنع ان يكون متعلق جعلوا آية قد يقال متعلق الانكار باحدة  
 باعتبار الاخر لا ينافي ان يلا حظ احده المتعلقين اصلاً ومهما وان شئت فتأمل في قوله  
 اعطيت ديناراً سائلاً فان في اعطاء الدينار زيادة مباهاة يقتضيه تقديمه وان كان  
 لخصوصية المفعول الاول دخل في تلك المباهاة والحكم هو الزوق **قوله** والجواب ان ليس  
 في كلامه رده بعض شراح الايضاح بان مفعول جعلوا يجب ان يكونا حاضرين في الزمن  
 وقت الانكار لتوقفه عليهما فيكون كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت واذا كان  
 كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت لم يصح كون احدهما نصب العين على التقديم  
 كما فعله صاحب المفتاح لان على تقديم المقدم يجب ان يكون مختصة به ونصبته العين  
 مشتركة بينهما كما تحققت واقول جعل السكاك سبب التقديم كون المقدم في نصب العين  
 وكون كل واحد من مفعولي جعلوا حاضراً في الزمن وقت الانكار لا يقتضيه كون كل  
 واحد منهما في نصب العين غايه ما في الباب انه يقتضيه ان يكون كل منهما نصب العين  
 باعتبار متعلق الانكار وهذا لا ينافي كون المقدم منفرداً لكونه نصب العين باعتبار آخر  
 مقتضياً للتقديم والسكاك قد صرح بهذا القيد اعني بنفسه المقترض غفل عنه او عن فائدة  
 فان قلت الا هتمام الشيء من كون احده المفعولين نصب العين في نفس يقتضيه التقديم على  
 مجرد المفعول بل على جميع اجزاء الكلام وانما يقتضيه الاهتمام الناشئ باعتبار متعلق الفعل  
 وقد عرفت انتفاء قلت لا جرم في التصرف الفعلية الذوقية فليعتبر في تأخير المفعول الثاني  
 عن العامل تقدم مرتبة العامل وينظر في تقديمه على المفعول الاول كونه في نصب العين  
 فلا حذر اصلاً **قوله** وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور فيه مناقشة وجب ان الاحتراز  
 المذكور كما يتعلق بالمقدم يتعلق بالمؤخر فوجب كونها نصب العين فيلزم ان يقدم  
 ما عرفت الدنيا في الآية الاولى وموسى في الثانية لا يقال الاحتراز المذكور يوجب كون  
 تقدم احدهما وكذا تأخر الآخر نصب العين لا نأقول اذا ثبت ان نصب العين يكون مقوماً  
 لغيره ان يكون تقدم احدهما وكذا تأخر الآخر مقوماً وليس كذلك ولكن ان تقول الموجب للتقديم  
 هو كون الشيء نصب العين من جهة التقديم فتأمل **قوله** وان كان مناقشة في المثال لكنه حق

برقة شاة وملة داود صلوات الله عليهم اجمعين  
 في قوله وجعلوا لله شركاء  
 في قوله وجعلوا لله شركاء  
 في قوله وجعلوا لله شركاء  
 في قوله وجعلوا لله شركاء  
 في قوله وجعلوا لله شركاء



قد يدفع المناقشة بان صاحب المفتاح لم يدع انه مفهوم منه انما هو صحيح بل قال التوهم  
ان من صلة الدنيا والتقديم له دفع مثل هذا التوهم صحيح وانت خير بان عبارة المفتاح  
آب عن هذا الدفع حيث قال لا احتمال ان يكون من صلة الدنيا واشتباه الامر في القائلين  
اهم من قوم ام لا كيف ومثل هذا الاحتمال البعيد المضمحل ياد في تأمل لا يكون سبباً لاشتبا  
الامر على من ادعى استعداده لان مخاطب بكلام الله تعالى وبالحجة القرينة الدالة على ان من  
قوم ليس صلة للدنيا اقوى من كثير من القران الحالية المحيطة للاستعمال المجازية **قوله**  
وقد يجب ان تبين اشار بلغة قد لا ضعف لانه مبني على ان يكون الكلام في تقديم بعض  
المعروف على البعض فقط وليس كذلك وبالحجة لا يقطع عرق الاعتراف لانه انما يكون  
جواباً عن قوله وجه الجيب اتني دون سائر الامثلة من تقديم المبتدأ على الخبر وفي الحال  
على الحال ونظائرهما **قوله** يقال قصر في التقى والتقى بكسر اللام والقوطة بفتحها  
في اناقة الحلق **قوله** وفي الاصطلاح تخصيص شئ بشئ بطريق معلود اما على الاطلاق  
او على سبيل الاضافة الى معين صرح به الشرح في شرحه للمفتاح فكلام معني القصر حقيقة اصطلاحاً  
**قوله** اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر الحقيقة ههنا مقابل للاضافة كما صرح به  
فيتناول الادعاء وقد فسره بوجه اخر ظاهر او كما انه نظر الى ان التحقيق هو الاصل  
ولو اريد الشمول واضحا ليقول ان تخصيص الشئ بالشئ اما بنفيه عن جميع ما عداه  
او عن بعضه وقد يقال قول بحسب الحقيقة ونفس الامر اعلم مما هو كذلك حقيقة وادعاء  
فيتناول تعريف القصر الحقيقة والادعاء ولا يخفى انه خلاف المتبادر ثم انه اعتبر التحقيق  
مقابلاً للاضافة دون المجازي مع ان اطلاق التخصيص على الاضافة مجازي بحسب اللغة  
كما فصله الفاضل المحقق لان الاضافة قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما اعترف به في المثال  
في شرحه للمفتاح وحل تقسيم ارباب الاصطلاح على اعتبار اللغة غير مقبول مع ان المتعارف  
اطلاق الاضافة على قسمين دون المجازي ثم ان ارباب الادب استعملوا الاضافة المقيدة  
للقصر والحصر والتخصيص في مقابلة الحقيقة وان اهل الميدان استعملوا الاضافة في المقيدة  
للمخاصة في مقابلة المطلقة ولا مشاحة في الاصطلاح فان قلت الحقيقة الاصطلاحية

هذا هو الوجه في قوله تعالى  
فان من صلة الدنيا والتقديم له دفع  
مثل هذا التوهم صحيح وانت خير بان  
عبارة المفتاح آب عن هذا الدفع  
حيث قال لا احتمال ان يكون من صلة  
الدنيا واشتباه الامر في القائلين  
اهم من قوم ام لا كيف ومثل هذا  
الاحتمال البعيد المضمحل ياد في تأمل  
لا يكون سبباً لاشتبا الامر على من  
ادعى استعداده لان مخاطب بكلام  
الله تعالى وبالحجة القرينة الدالة  
على ان من قوم ليس صلة للدنيا اقوى  
من كثير من القران الحالية المحيطة  
للاستعمال المجازية قوله وقد يجب  
ان تبين اشار بلغة قد لا ضعف لانه  
مبني على ان يكون الكلام في تقديم  
بعض المعروف على البعض فقط وليس  
كذلك وبالحجة لا يقطع عرق الاعتراف  
لانه انما يكون جواباً عن قوله وجه  
الجيب اتني دون سائر الامثلة من  
تقديم المبتدأ على الخبر وفي الحال  
على الحال ونظائرهما قوله يقال  
قصر في التقى والتقى بكسر اللام  
والقوطة بفتحها في اناقة الحلق  
قوله وفي الاصطلاح تخصيص شئ  
بشئ بطريق معلود اما على الاطلاق  
او على سبيل الاضافة الى معين صرح  
به الشرح في شرحه للمفتاح فكلام  
معني القصر حقيقة اصطلاحاً قوله  
اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس  
الامر الحقيقة ههنا مقابل للاضافة  
كما صرح به فيتناول الادعاء وقد  
فسره بوجه اخر ظاهر او كما انه نظر  
الى ان التحقيق هو الاصل ولو اريد  
الشمول واضحا ليقول ان تخصيص  
الشئ بالشئ اما بنفيه عن جميع ما  
عداه او عن بعضه وقد يقال قول  
بحسب الحقيقة ونفس الامر اعلم  
مما هو كذلك حقيقة وادعاء  
فيتناول تعريف القصر الحقيقة  
والادعاء ولا يخفى انه خلاف  
المتبادر ثم انه اعتبر التحقيق  
مقابلاً للاضافة دون المجازي مع  
ان اطلاق التخصيص على الاضافة  
مجازي بحسب اللغة كما فصله  
الفاضل المحقق لان الاضافة قصر  
حقيقة بحسب الاصطلاح كما اعترف  
به في المثال في شرحه للمفتاح  
وحل تقسيم ارباب الاصطلاح على  
اعتبار اللغة غير مقبول مع ان  
المتعارف اطلاق الاضافة على  
قسمين دون المجازي ثم ان ارباب  
الادب استعملوا الاضافة المقيدة  
للقصر والحصر والتخصيص في  
مقابلة الحقيقة وان اهل الميدان  
استعملوا الاضافة في المقيدة  
للمخاصة في مقابلة المطلقة  
ولا مشاحة في الاصطلاح فان قلت  
الحقيقة الاصطلاحية

في المعنيين على ما فهم من لفظ المفتاح لفظ القصر لا لفظ التخصيص وكلام الشرح في اطلاق  
التخصيص للاضافة قلت باني هذه التفرقة قوله انما يحصر او تخصيصاً **قوله** لقلة جدواه  
اي لقلة جدوى التصريح فانه ساق الكلام على وجه دخل فيه القسمان فالنصرح بالتقسيم  
قليل الفائدة وقد يقال كيف يكون قليل الجدوى وفيه دفع توهم خلاف الحق وازالة  
الغفلة الا ليرى كيف اشبه الحال على صاحب سبب انتفاء ذلك التصريح على ان ذلك  
التقسيم وسيلة الى التنبيه على عدم جريان الانقسام الى الافراد والتعيين والغلب في الحقيقة  
فانه فائدة عظيمة لما نفع في مواضع وقيل الضمير في جموده راجع الى الحقيقة والمعنى لم يصر  
بالتقسيم لقلة جدوى احد القسمين يعني الحقيقة لان بعض اقسام هذا القسم وهو قصر  
الموصوف على الصفة يكاد يمتنع وقسم الآخر وان كان جائزاً الا انه غير وارد في الكلام  
وفيه ان القصر الحقيقي الادعاء بتسمية كثير في الكلام والقسم الثاني منه موجود وان كان  
قليلاً حقيقياً كقولنا لا واجب بالذات الا الله **قوله** وهذا التفسير شامل للحقيقة وغيره  
يرد عليه ان عبارة السكك هكذا او حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند التامع  
بوصف دون شان كقولك زيد شاعر لا ضم لمن اعتقده شعاعاً او منجاً او قوفاً زيد قائم  
لا قاعد لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين من غير ترجيح فتقوله عند التامع شعراً ان المراد  
هو القصر الغير الحقيقي كما يشعر به ايضا قوله لمن يعتقده شاعر او منجاً الا قوله من غير ترجيح  
فان الحقيقة لا يعتبر فيها اعتفاء ذات مع ولا تردد اصلاً **قوله** مثل زيد شاعر لا غير  
لا غير زيد فهو على هذا التقديم من قصر الصفة على الموصوف ويجوز ان يعقد لا غير شاعر  
فهو من قصر الموصوف على الصفة وسيرد عليك استواء لا غير في كلا القسمين وعلى هذا  
فالظن كون القصر حقيقياً ادعائياً وان جاز ان يعتبر قصر اضافة فاكراً ما بعده من  
الامثلة **قوله** التي هي معنى قائم بالغير ان اراد بالمعنى مقابل للفظ كما هو الظاهر في قوله  
لتصادقهما على العلم اه فان النسبة بينهما باعتبار البصر في هو الباطن ليس الا وان اراد  
به نفس اللفظ تسمية للدال باسم المدلول او على هذا المضاق اي دال معنى يصح ذلك القول  
لكن الظان اطلاق الصفة المعنوية وكذا اطلاق القيام بالمعنى المراد ههنا على نفس اللفظ

على ان السكك جعل شرط سلق القصر  
كون الخطاب حاكماً مثلاً باصوات  
وخطاه وانت زيد تغريم صوابه ورد  
خطاه وهذه الشرط لا يوجد في الحقيقة  
وايقض القصر الذي لا يوجد في الحقيقة  
واخويه وهذا القسم لا يخرج من الحقيقة

لان المقصور والمقصود عليه  
هو المعنى لا اللفظ مسته



والله اعلم  
بما فيه  
الكتاب  
والله اعلم  
بما فيه  
الكتاب

من قبيل المسامحة **قوله** تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول المراد بالذات ما يقوم به غيره لا ما يقوم بنفسه لا يخرج عن التعريف النعمه في قولك العجينة هذا السواد الشدي بالمعنى ما يقوم به غيره ان قلت فيرد النقض باليدل في العجينة زيد حسنه لانه يصدق على الحسن انه ذات حيث يقوم به العرضية مثلاً وانه من حيث يقوم بوصفه قلت لفظه فيها يدل على وجوب التفاضل بين الذات والمعنى المولدين وقيام اثبات الاول فان قلت الحسن يدل على المعنى بلا شبهة وعلى الذات اذ لا يدل من محل يقوم به قلت ما ذكرته دلالة التزم فيه غير معتبرة فيما نحن فيه فان قلت التعريف غير متعكس لخروج الوصف في جاز في القوم المجتمعون اذ المعنى المول على الشمول قلت المراد بالشمول الذي اضيف اليه غيره في التعريف ما هو في باب التاكيد وهو ان لا يشترط من افراد التبوع والافتتاح المول عليه بالوصف فيما ذكرته غيره فانه لمعنى عدم التفرق وهذا المعنى التام وان توهم الزجاء والمراد كونه مدلول التاكيد التام في قوله فيجوز الالاف كهم اجمعون الا ان الشارح رده في بحث التاكيد **قوله** وكذا بين النصب والصنف المعنوية اه قال الفاضل المحشي واما الفرق بين معنيي المعنوية فاللفظ هو المباني الكلية اذ المعنى الاول هو نفس الامر القايم بالغير كالمعلم لللفظ الثاني هو ذات ما مع انتفاء ذلك الامر اليه كالتايم هذا كلامه ولك ان تقول ان عمل معنيا المعنوية عما ما يتبادر من تعريفها كانا المباني ظاهرة لما ذكره الفاضل المحشي بل لان المعنى الاول يكون نفس المعنى والمعنى الثاني نفس اللفظ وان حمل اول معنيي المعنوية على اللفظ ايضا على سبيل التوسع كانت الشبهة على ما ذكر ينبغي ان يصار الى الحذف الموضعين من عبارة المحشي بان يقال المراد ان المعنى الاول هو ذات نفس الامر القايم بالغير والمعنى الثاني هو ذات ما منع انتساب ذلك الامر اليه بقية فيبحث وهو ان لفظ المعارض مثلاً يصدق عليه انه معنى قائم بغيره على الوجه المذكور وانه يدل على ذات باعتبار معنى هو الملق فقد تصادق فيه معنيي المعنوية فالنسبة بينهما العموم من وجه فمما وجه الحكم بالمباني ولا يخفى ان اعتبار قيد فقط في الاول من معنيي المعنوية تعسف لا يصار اليه بلا ضرورة فتأمل **قوله** والاول اسب لان الاعتبار بالمعنى الثاني

في مثل  
الشيء في ذاته  
والله اعلم  
بما فيه  
الكتاب

في مثل ما زيد لا يقوم او قام وغير ذلك من صيغ الافعال يحتاج الى ان يقال تقديره الا قايم وان المقصود عليه هو مفهوم القايم لانفس القايم ولا يخفى انه تكلف **قوله** فنقص الموصوف على الصنف منه على ان التاويل في جانب المقصور عليه ومنها هو اللفظ لكونه خبرا وقد يعكس ويعتبر التاويل في جانب المقصور على معنى قصر المعنوية على زيد والكون زيداً على اخصه والبانية على الساج في يكون من قصر الصنف على الموصوف لكنه لا يخفى عن ثبوت لتعدي احاطة التكليم بالاكثرة حتى يتوجه عليه امكان الاحاطة الالمانية وكما يتراءى القصر كما في لفظ الدار الا زيد بل لان الصنف امور خفية خصوصاً النفسية فلا يقع من العاقل التجربة للصدق اثبات واحدة منها وفي ما سواها مطلقاً واما في ليس في الدار الا زيد فالحسن حاكم **قوله** الا ان يراد الصنف الوجودية فيه بحث لان من الصنف الوجودية ما يستلزم نقض احديها عين الاخر كحركة جسم وسكونه فيلزم ذلك المحال قطعاً فليست امل **قوله** نحو ما في الدار الا زيد آه فيه بحث لان قصر الكون في الدار على زيد انما هو بالنسبة الى باقي افراد الانسان ضرورة تحقق الهواء بل الاسطوانة فيه فيقول الى القصر الغير الحقيقي فالظاهر التمثيل ان يقال لا وجب بالذات الا الله فان قيل التقدير في المثال المذكور ما في الدار انسان الا زيد لان المقدر في الاستثناء المفرغ من جنس المستثنى منه ويكفي في كونه هذا القصر حقيقياً انتفاء الكون في الدار عن جميع من سوي زيد من افراد الانس فيحقق قصر الموصوف على الصنف قصر حقيقياً في مثل قولنا ما هذا الثوب الا اسود اذ التقدير ما هذا الثوب ملوناً الا اسود فيكفي في كون القصر حقيقياً انتفاء سائر انواع اللون عن هذا الثوب ولا محذور فيه مع انه قد ادعى سابقاً اقتضاؤه هذا النوع من الحكم المحال **قوله** او بالتمثيل ارجاع الضمير الحقيقي مطلقاً كما ذكره الفاضل المحشي بل الى مطلق القصر اصح واشمل اذ ما منع من اعتبار القصر الادعائي في الاضاح اللهم الا ان يقال لم يقع مثله في كلام البلغاء وان جاز وافاد عقلاً **قوله** مجاوز صنفه اخرى اشارة الى ان دون وقع حالاً ودون الحال اما المنفصول المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو المنفصل فانه براد بحسب المعنى فهو في قوة اللفظ واما مكانها فتقبل حال ومعناه حال كونها مكان اخرى وفي شرح المفتاح للشرح

فان قلت السكون عدم الحركة على خلاف ما في قوله  
قلت اولاً الخ اولاً ان السكون كون ثابتاً في مكان ثابت  
والثاني كون ثابتاً في مكان متحرك وهو وجوده في مكان متحرك  
انما هو كون ثابتاً في مكان متحرك وهو وجوده في مكان متحرك  
نقضاً لحدوثه في مكان متحرك وهو وجوده في مكان متحرك  
السكون عدم ما يكون في مكان متحرك وهو وجوده في مكان متحرك  
وبينهما نقضاً على الوجه المذكور

فان قلت السكون عدم الحركة على خلاف ما في قوله  
قلت اولاً الخ اولاً ان السكون كون ثابتاً في مكان ثابت  
والثاني كون ثابتاً في مكان متحرك وهو وجوده في مكان متحرك  
انما هو كون ثابتاً في مكان متحرك وهو وجوده في مكان متحرك  
نقضاً لحدوثه في مكان متحرك وهو وجوده في مكان متحرك  
السكون عدم ما يكون في مكان متحرك وهو وجوده في مكان متحرك  
وبينهما نقضاً على الوجه المذكور



انه منصوب على الظرفية او بصفة واقعة في مكان صنف اخر واحد كانت او اكثر **قوله**  
او في مكان من الشيء الجاري متعلق باد في باعتبار اصل المفعول كما يقال اد في منه وقرب منه  
الى باعتبار معنى التفضيل فلا يلزم استعمال الفعل التفضيل بلاضافة ومن **قوله**  
ولما لان يقول ان قوله لا يمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني ولما كان الحقيقة  
معلوما قبل اراد ههنا ما لا يكون على الوجه المعتبر في الحقيقة اعتمادا على ما ذكره قبله كان  
يراد به اعم من الواحد والثلاثين والجمع لكن لا الى ما لا نراه فيه حتى لا يتناول الحقيقة ولما لم يكن  
المصنف قصد التعريف كما سيذكره الشارح الآن لم يبال بهذه القدر من حرف الكلام عن  
الظ **قوله** فان قلت تخصيص ام بصفة او حصل هذا الجواب كما حققنا شرعا ان التخصيص  
بالمعنى الذي ذكرناه غير واقع لا يتنازع على ما لا يوجد اصلا وفيه بحث لان المعنى في التعريف  
المنع عن جميع الاغيار الواقعة وغير الواقعة ولذلك لا يكون الجنس تعريفا للنوع النحوي  
ذلك الجنس فيه اللهم الا ان يقال تلك قاعدة العقول ولا يلزم توافق القاعدة بين هذا  
ولذلك ان تقرر هذا الجواب بوجه يندفع عنه قوله قلت هذا لاقتضاءه وذلك بان يقول  
قول المصنف او مكانا بعد قوله دون صنف اخر يدل على اعتقاد المخاطب على الحكم او يجوز  
الامر من كما سبغ به الشئ في النظر الآتي في الصفحة الثانية فمعنى دون اخر بهذه القرينة  
هو التجاوز بحسب اعتقاد المخاطب ايضا فقد خرج القصر الحقيقة لعدم وجود تخصيص  
فيه مطلقا لعدم التخصيص متفاد من دون اخر او مكانا وبهذا الوجه اندفع قول  
الشارح قلت هذا لاقتضاءه وكذا قوله ويمكن ان يجاب ولا يرد على هذا بحث الفاضل  
المحقق ايضا ان يقال المحرر الحقيقة الادعاء داخل فيه لان حال المخاطب قد يعتبر فيه  
كما يشير اليه **قوله** قلت هذا لاقتضاءه مختصا به عما ينبغي ان يعلم انه لا يحجب القصر الاضا  
فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا او يتردد فيه بل ربما يعتقد المتكلم ان السامع يعتقد  
اعتقده منجما وشاعرا مثلاً او اعتقده عا خلافا هو عليه من الشعر والتجيم او يتردد  
في امره فيقول ما انت الشاعر بناء على ظنه خطأ او صوابا ومنه قوله تعالى انتم انتم الا  
تكدون كما يشير اليه الفاضل المحقق الا ان هذا القسم لعله لم ينفرد **قوله** وهذا التقييم

بمعنى التخصيص  
بمعنى التخصيص  
بمعنى التخصيص

بمعنى التخصيص  
بمعنى التخصيص  
بمعنى التخصيص

بمعنى التخصيص  
بمعنى التخصيص  
بمعنى التخصيص

لايجز آه لعل المدعى عدم جريانه فيه على الاطلاق وبالكيفية ان في جميع اقاصم والا قاله ليل  
المذكور اعني قوله اذا العاقل لا يعتقد اه لا يدل على عدم جريانه في القصر الحقيقة الادعاء اذ  
يمكن ادعاء الاعتقاد المذكور في جميع الاقسام المذكورة **قوله** بين ذلك ان بين الاتصاف  
بجميع الصفات صنف واحد وبين الاتصاف بتلك الصنف الواحد **قوله** والمخاطب  
بالاول كون المخاطب كذا ليس بمعتبر في مفهوم القصر بل هو شرط الاستعمال بحسب الغالب  
ولفظ الايضاح صريح في ذلك حيث قال والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس اما من  
ساوى عنه الامر ان ولولا عبارة الايضاح لا يمكن توجيه عبارة التخصيص بان قوله  
او ساوى معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قبل المخاطب في القسمين من اعتقاد  
الامر من كذا او ساوى عنه **قوله** ويسمى قصر تعيين فان قلت اذا اعتقد المخاطب  
ان زيد اقيم وانه له وصفا اخر اما الكتابة والشعر من غير تعيين احدهما فقلت له  
ما زيد الا كاتب فقد اجتمع فيه تعيين احدهما وبين وقطع الشبهة ايضا من اني  
اقام القصر هذا قلت انظر انه قصر التعيين اذ لو لوحظ في الشبهة يبيح ان يقال ما زيد  
الا كاتب او شاعر لان اعتقاد المخاطب هو الشبهة بين القيام واحده الوصفين لا بين  
وبين وصف منهما معين **قوله** وهذا ظاهر لا مدفع له وقد يعتقد رعه بانه لما كان معنى  
التساوي المعتبر في قصر التعيين تجوز امر الامر من لا تجوز الامر من معا كان المناسب  
ادراج قصر التعيين فيما يندرج فيه قصر القلب لان فيه قلب جزم المخاطب باحد الامرين  
وهو ما استعمل فيه المكان لا فيما يندرج فيه قصر افراد الذي مخاطب به من يعتقد الشبهة  
وهو ما استعمل فيه لفظ دون لان المناسب لا اعتقاد الشبهة تجوز الامر من وهو منها منقول  
لا تجوز امره الذي هو الموجود فليتامل **قوله** وغاية ما يمكن آه قد اشرنا فيما سبق  
الى انه يمكن توجيه عبارة التخصيص بما يفيد هذا المعنى بتوجيه آخر ايضا لكن عبارة  
الايضاح آية عن كلا التوجيهين كما سبق الا ان يعتبر مثل هذا التمثل في عبارته ايضا  
قاسم وقيل ايضا لما كان اعتبار المكابنة في قصر التعيين خفيا واعتبار امر دون  
امر جليا مذكور في كتب القوم فحق البيان بادخال قصر التعيين في القسم التمثل

فيل انصاف ان النظر غرور ولا ان كان  
مكان ام يقتض ان يكون الاخر محجورا  
فكذلك دون وان جار الاقتضاء دون محجور  
تجوز الاخر كذا جاز في مكان ولا كان المقصود  
بعد ونصاحب الشئ حاله ايضا منها  
في ادراج قصر التعيين بحسب المكان ولو ورد  
عليه انه لا وجه لتخصيص ادراج في ذلك  
فجاءت كلام المشايخ وراك كلام القوم لا  
وجه له



وإذا قال بطل  
الوصف لا في الحال  
الاشارة لا في العرف  
فإن كانا في العرف  
فإن كانا في الحال  
فإن كانا في العرف  
فإن كانا في الحال

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

على الكافية واضرب عن ذكر التا اعتقادا على الوضوح **قوله** وشرط قصر الموصوف على الصفة  
افراد من هذا الشرط علم ان شرط قصر الصفة على الموصوف افراد اعدم تناه في الانصافين  
اذ لو كان الوصف على الاصح قيامه بمجلين لم يثبت اعتقاد المخاطب لشبوتة لموصوفين  
ولندرتهم لم يتعرفوا **قوله** وقلبا تحقق تناه فيهم هذا من قبيل العطف على معولين  
مختلفين مع عدم تقدم المجرور والاخفى بجيزه مطلقا **قوله** وايضا يخرج آه قيل ان شرط  
تناه الوصفين في قصر القلب انما هو اكثرى لا كما وقوله ليكون اثباتا آه معناه ان الاصل  
ذلك لان الاستقراء الصحيح يشهد بوقوعه في الوصفين المتناهين اكثر وقيل ايضا  
انما اشترط التناهي ليمكن الاستدلال من احد جزئي القصر وهو مجرد الايتان مع قطع  
النظر عن جزئه الآخر وهو النفي على استفاء الصفة الاخرى خصوصا اذا كان القصر بطريق  
التقديم نحو قولهم تمسنا فان النفي فيه نفي والا ثبات صريح فشرط التناهي ليثبت المق  
في جميع المواضع وهو استفاء الاخر بطريق اصرح واوكد فان قيل فما فائدة الجزء الآخر  
للقصر مع حصول المق من مجرد الاثبات اجيب بان التبيين على رد خطاء المخاطب وكل  
ذلك نفي لا يخفى **قوله** بل ياباه لفظا لا ايضا حيث قال في الشرط الاول لقصور اعتقاد  
المخاطب اجتماعهما في التناهي ليكون اثباتا مشعرا بانتفاء غيرهما فمطلق الشرط في الوصفين  
وساق الكلام على اوتيرة واحدة فحلاهما على شرط الصحة والاخر على شرط الحسن تعقظ  
**قوله** بان لا يجتمع فيه الوصفان اي في نفس الامر لان يعتقد المخاطب عدم جواز اجتماعهما  
كما يتبادر من التناهي في الاعتقاد اذ لا وجه لهذا الشرط اصلا ومنها يظهر صحة قوله لانه  
قد علم آه ويندفع التضييق بان اعتقاد العكس لا يستلزم التناهي **قوله** ونعني المسند  
انما قصص تعريف المسند بالذکر بخصوصه مع ان تعريف المسند اليه يفيده القصر توطئة لقوله  
مع التعرض لهما فيما سبقت لان المقص لم يذكر فيما سبق افادة تعريف المسند اليه بل ذكره ان  
فلا يصح ان يقال انما ترك المق ذكره ههنا لتعرضه لم يفتق **قوله** فكانهم جعلوا القصر  
بحسب الاصطلاح في الكلام مرتب بقوله والمذكور اربعة والمراد ان الاقتصار على  
تلك الاربعة في الذكر اما لان الكلام في القصر الاصطلاح وهو عبارة عن تخصيص يكون

بشرط  
في حاله  
في حاله  
في حاله  
في حاله  
في حاله  
في حاله  
في حاله  
في حاله

وإذا قال بطل  
الوصف لا في الحال  
الاشارة لا في العرف  
فإن كانا في العرف  
فإن كانا في الحال  
فإن كانا في العرف  
فإن كانا في الحال

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بطريق من هذه الاربعة لا غير واما لانها طرق عامة **قوله** لكنهما يعان غير المسند اليه  
كأن طرق المذكورة ههنا وعلى هذا كان لا نسب ان يورد المثال لهما من غير باب المسند اليه  
والمسند ليظهر عمومهما على ان عموم طريق التقديم كان قد علم في الباب الرابع فهو لا يصح  
بكتة لاعادة ذكره والاولى ان يقال ذكره تمهيد لبيان احكام له غير مذكورة فيما سبق  
شمالا في العبارة ان يقال كأن طريقين المذكورين ههنا **قوله** ومنها العطف قدم على الطرق  
الثلاثة الباقية لان النفي والا ثبات فيه مصرح بخلاف غيره فان النفي هناك ضمنه ثم النفي  
والاستثناء اصرح من انما واخر التقديم عند الكل لان دلالة على القصر ذوقه لا وضعت  
وههنا بحث وهو انه قال في معنى اللبيب قد يمنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا  
نحو ما زيد قايما لكن او بل قاعدا لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف  
على المحل اعتبارا لا ابتداء مع زوال بدخول النواحي قال والصواب الرفع على اعتبار  
مبتدأ وقيل مثله لسبب عاطفة وانما حرف ابتداء فلا معنى لجعل ما زيد كاتبا بل شاعر  
من قبيل القصر بالعطف اذ لا عطف فيه لا على اللفظ وعلى المحل منها ويمكن ان يندفع بعد  
التنزيل عن اعتبار عطف الجملة بالتمام العطف على المحل وزوال الابتداء بدخول النواحي  
لا يضر عند بعض البصريين ولهمنا جواز والعطف على محل اسم ان بعد مفعول الخبر كما سبق  
في او احوال المسند اليه والمسئلة ايضا منفصلة في معنى اللبيب **قوله** وقلبا زيد قايما  
لا قاعدا قصاره على القصيرين ربما توهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين لكن المفهوم  
من دلائل الاجاز جريانه فيه فالاقصار على ما سبقت به الشارح **قوله** فله طريق القصر  
دلالة على انه المخر في منع لجواز ان يستعمل الطريق القصير التعيين والاعتقاد عكس  
الهم لان يقال طريق القصر يدل على ان المخاطب يعتقد ثبوت المنع او تجويزه وبالقرينة  
يتعين حاله **قوله** وقام جمع النخاة كانه برير اجماع اكثرهم والافان عصفور على ان الخبر  
المقدم اذا كان ظرفا لا يطل عملها وقال ابو علي ان قوما جوزوا اعمالها اذا تقدم ظرفا  
كان او غيره **قوله** اما لان اصل العمل واما التوافق للغة العاملة يعني انه لا امتنع  
تقديم خبره على اسماء عند العمل بناء على ضعفها كما تقرر في كتب النحوا متنع التقديم اذ لم يعمل

بشرط  
في حاله  
في حاله  
في حاله  
في حاله  
في حاله  
في حاله  
في حاله  
في حاله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين



ايضا اما عند الحجازيين فلان اصلها العمل وان جاز ان لا يعمل لما منع مثل الفصل بان وغيره  
فاجرى حكما في جميع موادها عا ما هو حكما في اصلها طرد البتة واما عند بني تميم فلان وان  
كانت غير عاملة الا انه قصد موافقتها باللغة العاملة فتح التعميم كما منع في تلك اللغة  
**قوله** فان مثالا واحدا يصلح لهما قد اشترنا فيما سبق الى ان القيلس تقتضي اشتراط  
الشروطين في القصر للصفه افراد او قلبا الا ان عدم الاشتراط للمندرة **قوله** كقولك  
في قصره افرادا ما زيد الاشاعرا اعلم ان الشيخ صرح في موضع من دلائل الانحياز  
ان فوكا ما زيد الا قايما بقصر القلب لا بقصر الافراد ومن هنا توهم بعضهم ان النفي  
والاثبات مطلقا مخصوصا بغيره بقصر القلب وليس الامر كما توهم بل صرح الشيخ قبل  
ذلك الكلام بحقيقة لكل من القصرين واما نفيه بقصر الافراد في المثال المذكور فنحن نخصه  
ذلك المثال وسره ان المنع فيه عرفا ما ينافي في القيام من الاوصاف مثل الاضطجاع والالتكاه  
وغوهما لا مثل السواد والكتابة ونحوهما فلم يتحقق شرط قصر الافراد وهو عدم تناف  
الوصفين والى هذا الذي ذكرته اشار الشيخ في ذلك الكتاب ايضا كما لا يخفى على الناظر فيه  
**قوله** ومنها ان الموجب للحصر في انما بالكسر قايما في انما بالفتح فمن قال سبب افادة انما  
للمحصر تضييها معنى ما والا قال في انما بنه كذا لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب  
اجتماع صفة في توكيده قال ب في انما ايضا لانه كذا ومن هنا صح انما بالفتح  
ينفي المحصر كائنا وقد اجتمع في قوله قل انما يوجب الى انما الحكم له واحد فالاول قصر الصفة  
على الموصوف والثانية بالعكس وقول ان جباين هذا شئ انفرادي بالزحشر مردود  
بما ذكرنا وقوله ان دعوى المحصر هي باطللة لاقتضاها ان لم يوجب اليه غير التوحيد  
ايضا مردود بانه حصر ضا في اذ خطاب النبي صلى الله عليه وسلم للمشركين فالمنع ما اوجبه الى  
في امره بوجه الا التوحيد لا الاشراك **قوله** دون الافراد ذكره تنبيها على ان المراد في  
دلالة عنده على قصر الافراد لا في دلالة على قصر التعيين **قوله** وذلك لان لا يدخل  
الا على الاسم ان قلت ما الكافة حرف فكيف دخل ان عليها على المذهب الصحيح قلت هي  
زاوية فلم يدخل ان في الحقيقة الا على ما بعد ما بخلاف الناف في قال الفاضل المحسن وايضا

يلزم تجويز اعماله ان اذ لم يكف عن العمل فان قيل الفصل مانع عن اعمالها فلنا ان صح ذلك  
فما مانع من اعمال حرف النفي فيجوز انما زيد قايما على لغة غير بني تميم وفي بعض النسخ  
على لغة بني تميم وهو من القلم فان العمل لغة اهل الحجاز بلا خلاف وقد يقال عليه مانع  
من عمل ما انه ليس بداخل على المذكور في المعنى ولا يخفى ان هذا بعيد ما ذكره المحسن بقوله  
ويذبح هذا بانتقاف النفي بمعنى الا فتأمل **قوله** وحرم مبنيا للفاعل الظان مبنيا  
حال من المعطوف على خبر المبتدأ ويجوز تقدير كون مضاف الى حرم ليكون هذا خبره  
**قوله** اذ لو كانت موصولة لبي ان بلا خبره واما المصير الى حذفه كما في ان محلا وحذف  
ضمير المفعول العايد الى الموصول وجعل انتصاب المبتدأ بتقدير اعني او على البدلية من اسم  
ان اي ان الذي حرمه الله عليكم المبتدأ ثابت فتعسف لا يعارض اليه مع وضوح الوجه الصحيح  
**قوله** لان ما فيها موصولة او ما جعله من قبل انما تيمنا بان يجعل جملة حرم خبرا  
مقدما باعتبار ضمير محذوف عايد الى المبتدأ المقدم رتبة فيجوز تكلف مستغنى عنه  
بوضوح الوجه الصحيح **قوله** نحو المنطلق زيد وزيدا المنطلق ذكر المثال التام استطرادا  
والحق هو الاول فان المنطلق زيد والذي انطلق زيد واحد في المال **قوله** لكننا نقول  
جعلنا آية في هذا القول ايا على الفارسي لكن رسم كتابة ما الموصول الانفصال ولهذا  
اختاره الشيخ في شرح الكافي في كون ما في الآية كافة وانت خبير بان رسم القرآن لا يجوز  
على القيلس المقرر في الكتابة بل هو سنة يتبعه وكما فيه من اشياء وخارجة عن قياس  
الخط المصطلح كما اشار اليه القاض في تفسيره او احوال عمران ثم ان وجه الموصولية قوة فالحمل  
عليه او **قوله** ولقول النجاة انما لا ثبات آية لا يخفى ان قول النجاة انما يدل على وجود  
معنى القصر في انما لا خصوص تضمنها معنى ما والا وكذا المنكبة التي يستعملها الشيخ  
عن علي بن عيسى الرعي انما هي مناسبة افادتها القصر لا تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم  
الا ان يقال تضمنها معنى القصر انما هي تضمنها معنى ما والا فأي دل على وجود الاول يدل على  
وجود الثاني وكذا ما هو مشكوك لانه فتأمل **قوله** ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة  
لان كان يصح آية هذا مبني على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية عبارة عما

وهو العالم في المثال وان الداخل  
عليه حقيقة الا ان المعنى ما زيد  
ان كان محلا



لا منه وحقه لا عر عنه ورده الـ مامنه في شرح مغني البليغ بان هذا يقتضيه عدم  
تحقيق الضرورة دائما او غالبا لان الشراء قادر وون على تعبير التركيب والابتداء  
بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مغيب لا منه وحقه لهم عندهم ثم قال والمختار  
في تفسير الضرورة عندهم ان يقال مع ما لم يرد الا في الشعر واد كان لك عرغم من حجة  
ام لا **قوله** ان يكون اننا ناكيد ا فان قلت كيف يجوز عطف او مثله على المستتر  
في اد افع مع انه لا يصح اد افع مثله قلت كما يجوز عطف ز وجك على ضمير المخاطب في قوله  
تج اسكن انت وزوجك الجنة مع انه لا يصح اسكن زوجك وخلاصته انه يعتبر  
في الثواني ما لا يعتبر في الاول وان شئت فاعتبر قولهم ضربتني هنت وزيد مع  
عدم جواز ضربتني زيد على ان يحذف الفعل وجعل العطف في مثله من قبيل عطف  
الجملة بان يقدرا وياد افع مثله ما غا **قوله** لان قوله انا الزايد على اه يعنى انه يدل  
على كون المتكلم مخبرا عنه في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان مخبرا به فلا  
يستحسن **قوله** في العمدول عن لفظ من الى لفظ ما قد يوجب ذلك العمدول بان المراد  
الوصف ان قوما ياد افع انما كما اشار اليه صاحب الكشاف في ما دأت سورة الكافري  
وبغيره **قوله** قلنا لا ثم ان الفعل غائب لما كان في الجواب المنفي نوع بعد اعماله في شرح  
المفتاح وفيه حجاب ايضا بان ضمير الفاعل لما كان منفصلا مع ان الاصل الاتصال اعطى  
حكم اسماء الظاهرة فاستدل به الفعل الغائب وبان مجموع الا ان يتضمن مغني لا غير  
فيجوز اسناد به افع اليه كما انه قبل ما ياد افع غير ولا يخفى بعد ذلك ايضا **قوله** ما عمل  
الصفه الواقعة بعده اذ لا احتمال اعتماد على شئ سوى النفي **قوله** عن علي بن عيسى  
الربيع هو من ابا برحمة بغداد منسوب الى قبيلة ربيعة كمنع في خفيه **قوله** وذلك  
لان قولك زيد جاد لا عرواه فان قلت ما ذكر من الاثبات الصريح والضمي غايبا في صورة  
العطف دون قولك ما شاعر لا زيد وتبي انا قلت نصحيح المشبهة بكيفية بعض الصور  
**قوله** ان تقديم ما حقه التاخير سواء بقى بعد التقديم على حاله كما في زيد اضربت او لا  
كما في انكفيت تمك كذا في شرحه للمفتاح وهذا على قانون السكاك حيث يعتبر في التخصيص

في قوله لا عرواه فان قلت ما ذكر من الاثبات الصريح والضمي غايبا في صورة العطف دون قولك ما شاعر لا زيد وتبي انا قلت نصحيح المشبهة بكيفية بعض الصور

كون انا في الاصل ناكيد كما سبق تحقيقه الا انه غير ط عار اى المص فان تقديم المسند  
اليه يفيد القصر عنده وان كان من قبيل القار فتقديم التقديم يكون ما حقه التاخير  
غير مناسب ههنا الا ان يبنى على الاعم الاغلب **قوله** يجب ان يكون ها كما هو موباه قد  
سبق منا اشارة الى ان هذا الوجوب بالنظر الى الاعم الاغلب وان كان في القصر للاضاف  
قال الك ر ج في شرحه المفتاح هذا اللزوم في كثير من الصور انما هو بطريق الغرض والتقديم  
بمعنى ان المخاطب لو كان ممن يجوز عليه الخطا كان كذلك لا بطريق التحقيق لا متناعه في مثل  
اياك نعيم واياك نستعين وفيه نظر لان المثال المذكور من قبيل القصر الحقيقي لا يعتبر  
فيه حال المخاطب فالاول في التمثيل قوله تج حكاية عن عيسى عليه السلام ما قلت لهم الا  
ما امرتني به فانه قصر قلب اضافة **قوله** والخطاء تجوز كل منهما على التساو قال الفاضل  
الحشمي ان كان التجوز عبارة عن تردده وتشككه فيها فذلك ليس حكما حتى يوصف  
في الصواب والخطا بل الشك ينشأ في الحكم لانه يقتضي رجحان احد الطرفين المناهض للشك وفيه  
بحث لان منبى ما نحن فيه على الامور العرفية والصواب والخطا لا يخصان الحكم في العرف  
بل قد يوصف بهما الافعال فيقال الاساة الى من يحسن اليك خطاء والاحسان الى المحتاج  
صوابهم قولهم في الكتب الصواب في العبارة ان يقال كذا حيث لا حكم وقد صرح في بعض  
كتب الاصول في مباحث بل بان الانشاء يتصف بالخطا مع انه لا حكم في الانشاء بالمعنى  
المعتبر ههنا فالاول ان يقال في رد هذه الشك نفس التردد عند عدم الدليل المعين لاه  
الطرفين فعل لا يوصف بالخطا بل لا يبعد ان يقال الخطا ج عدم التردد **قوله**  
زيد يعلم النحو لا غير حكم صاحب القاموس عن السير في ان الحذف انما سيجل اذا كان  
الاو غير بعد ليس ولو كان مكانها غيرهما من الفاظ الجرح لم يخبر الحذف ولا يتجاوز ذلك  
مورد السماع وتبع في ذلك ابن هشام وحكم في مغني البليغ بان قولهم لا غير نحن والمختار  
انه يجوز تقديم حكم ابن الحاجب لا غير وتبع على ذلك شار هو الكلام وفيه الفصل حكاية  
لا غير وليس غير وانشد الامام جمال الدين ر ج في باب القسم من شرح التمهيد مستشهدا  
على جواز جوابه بنحو اعتمد قوب بن العن عملا سلفت لا غير نال وهو ثقة لا يستشهد

ف

فانما هو ج كذا حيث قال فلا بد في الفاظ الجرح  
الاصح التبرئة وليس بخلاف هذا الا في جرحه  
زيد ليس بغيره والتمتة جرحه لا يفسد  
لام به ان وجه الشك ان لا يعلم ان التبرئة  
لا تفقد بالتحقق ولا التبرئة لا يفسد  
لان التبرئة لا يفسد بالتحقق

فانما هو ج كذا حيث قال فلا بد في الفاظ الجرح  
الاصح التبرئة وليس بخلاف هذا الا في جرحه  
زيد ليس بغيره والتمتة جرحه لا يفسد  
لام به ان وجه الشك ان لا يعلم ان التبرئة  
لا تفقد بالتحقق ولا التبرئة لا يفسد  
لان التبرئة لا يفسد بالتحقق



الابتناء **قوله** والمطورة كلام بعض النحاة اه ايراد على المص حيث عده من طرف  
 العطف والمراد ببعض النحاة هو الفاضل الرض **قوله** واجيب بان ترك النص اه لا يخفى  
 ما في هذا الجواب من التكلف وصرف الكلام عن المتبادر لان السابق الى الفهم من اقتضاء  
 كراهية الاطناب ترك النص على المثبت والمنع في طريق العطف كون العطف موجودا  
 والاصل متروكا لكنه اهون من حمل كلام السكاك على الفاد فان قلت اي حاجة الى  
 هذا التكليف فليجعل ايراد هذا المثال المذكور اشارة الى تعميم الحكم بانه قد يترك  
 النص عليها في طريق المنع والاستثناء ايضا كراهية الاطناب وله نظاير كثيرة في الفتا  
 قلنا الكلام في طريق العطف لا غير بقرينة المقابلة للطرق الثلاثة الاخيرة واعلم ان كلمة  
 غير ليس يغني عن محل النص عند الميرد على انه خبر ليس واسمه مضمرة يظهر وتقديره  
 ليس معلوم غير النحو وفي موضع الرفع عند الفاج بانه اسم ليس وخبره محذوف  
 والتقدير ليس غير النحو معلوم **قوله** وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط يعني  
 ان الاصل فيها والكثير الرابع هذا وكما ترك الاصل الاول كراهية الاطناب كما سبق بترك  
 هذا ايضا في مثل قولك ما زيد اضربت وما نانا قلت اذ الحق به قصر الفعل على غير  
 المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينبغي لا بما ثبت **قوله**  
 لان الحكم مختص بلا دون بل فيه مسامحة لان الحق ان الحكم لا يجري في بل لانه غير مختص  
 كما يشعر به العبارة **قوله** لانا موضوعه لان تنفيها ما اوجبه للمبتوع فان قلت هذا  
 الموضوع لا يثبت في نحو قولك زيد قائم لا قاعدا لان المثبت هو القيام والمنع هو القعود  
 فلم يتجر مورد الايجاب والسلب على ما يقتضيه وضع لا العاطفة فكان هذا الاستعمال  
 على خلاف الوضع مع شيوع قلت بلا هو وارد على الوضع والمثبت في المذكور للمبتوع  
 اعني قائم هو الاستناد الى المنع عن فاعل **قوله** فكان الاحسن ان يصرح اه اذا قلت  
 ليس في الدار غير زيد يتبادر منه انه ليس فيها مما يجانس غيره فقوله المص بغيره  
 يتبادر منه سائر كلمات النفي لكن الاحسن هو التصريح فافهم فهذا وجه غير ما ذكره الشرفي  
**قوله** فقوله بغيرها اه يعني ان ضمير غيرها ليس راجعا الى العاطفة المطلقة حتى يتوهم

في قوله بغيرها اه يعني ان ضمير غيرها ليس راجعا الى العاطفة المطلقة حتى يتوهم  
 ان قوله بغيرها اه يعني ان ضمير غيرها ليس راجعا الى العاطفة المطلقة حتى يتوهم  
 ان قوله بغيرها اه يعني ان ضمير غيرها ليس راجعا الى العاطفة المطلقة حتى يتوهم

انه يجوز ان يكون منفيًا قبله بلا العاطفة الاخرى بلا العاطفة المخصوصة التي  
 اوردتها في كلامك ونفيت بها شيئًا ومعلوم انه لا يمكن نفي الشيء بهذه المخصوصة  
 قبل ايرادها **قوله** علم ان يكون التاكيد فيه نظر لانه اذا كان ما كيد لم يكن عطفًا والكلام  
 فيه اللهم الا ان يقال انه ما كيد للتاكيد وعطف على الاول **قوله** احسن بين الفاضل المحسن  
 وجه الاحسنة وظهر ما ذكره ضعف قول الشرف في هذا المقام من شرح الفتا فان  
 قوله وهو ياتى لا عمرو وفيه احتمال التخصيص والتفوي على السواء **قوله** فيقال انما  
 انما ياتي لا قيس فان قلت عند اجتماع الطرفين او اكثر الى ايها ينسب افادة القصر  
 قلت الى الاسبق والا قوى في مثل انما جاء زيد لا عمرو الى انما والعاطفة في موكرة  
 لذلك القصر في مثل زيدا ضربت لا عمرا الى التقديم وفي مثل انما زيدا ضربت وانما ياتي  
 انما استفاد من انما وافق اشارة في الباء وان شئت فارجع الى شرح الفتا **قوله**  
 غير مصرح به فان قلت كيف جاز قولك ما جاء زيد ولا عمرو مع تقدم النفي المصريح به  
 قلت الكلام في لا العاطفة ولا فيما ذكر من المثال من حروف الصلة لان الحروف العاطفة  
 لا يدخل بعضها على بعض **قوله** ويمتنع انما من الله الله وانما احدا لا وهو يقول ذلك  
 قد وجه في اكثر النسخ حرف الاستثناء في الموضعين اعني الله الله والا هو وقدر على  
 في النسخ المصححة من نسخة الشرف وهو الوجه المناسب للسياق اذ لا يخفى ان معنى النفي  
 والاثبات استفاد من انما فالاستدراك قطعًا لان يقال جئ بها على سبيل التوكيد ان  
 كان الاستعمال لا ياباه على ان فيه مناقشة ظاهرة في وجه ان لو وقع الامر على ما لم يجعل  
 النفي في حكم المصريح به فيجوز زيادة من وقوع احد كما جعل النفي في حكم المصريح به في قولنا  
 انما زيد الا القيام لا القعود حتى امتنع كما سبأ في انشاء **قوله** ثم ظاهر كلامهم يقتضيه جواز  
 اه انما قال ظاهر كلامهم لجواز ان يكون المراد بالنفي النفي الحقيقي او نافيًا **قوله** لعدم الغاية  
 في ذلك عند الاختصاص منع ذلك بان الاختصاص الواقع لا يستلزم العلم به فيجوز ان يكون  
 المخاطب جاهلاً او منكراً او يحصل الغاية لذلك وغاية ما يقال لا شك ان اصله ليس  
 الاستعمال وما ذكر ابراهيم مناسبة فيه فيمكن ان يقال اذا كان الوصف مختصاً بالموصوف

وجه الاحسنة ان في المثال المذكور  
 ان يكون لا عمرو وعطف على العاطفة المستتر  
 في النفي وان كان غير موكرة بغير متقبل  
 على النفي التخصيص لا لا مطلق العطفون  
 القيد بالقصر سواء كان مطلقاً على النفي  
 ام لا  
 في قوله بغيرها اه يعني ان ضمير غيرها ليس راجعا الى العاطفة المطلقة حتى يتوهم  
 ان قوله بغيرها اه يعني ان ضمير غيرها ليس راجعا الى العاطفة المطلقة حتى يتوهم  
 ان قوله بغيرها اه يعني ان ضمير غيرها ليس راجعا الى العاطفة المطلقة حتى يتوهم



١٢٤

[illegible]



عاظم ما استفاد من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيه مراده وانما قال والاو لا احتمال ان يكون المراد  
 بقوله يعلم ذلك ويرى به يعلم ويقرب به في تنبيه **قول** مشاركة رباعية كما مر وجوب كون  
 المخاطب شوباً بصوابه او خطأ **قول** كما شتركة الاخيرين في صحة الجماعته وكما شتركة الاولين  
 في عدمها **قول** انه يعقل من الحكمة ان لا يخفى ان هذه امر قد ثبت للتقديم ايضاً وان ثبت  
 بما ذكر من ثبوت البتة من ثبوتها على النفي والاستثناء ايضاً لان العلم المذكورة مشتركة بينه وبين  
 العطف واحسن ما قرأه آه قيل وجه الاحسن ان انما يستعمل في حكم معلوم يعلم المخاطب  
 ويقرب بها ما فهم من كلام الشيخ فلا فائدة اذا نفي القصر بالنسبة الى مدلوله الجمله والمعنى  
 التمرين فائدة جديدة فمن موقع الكلام بمكانه حسناً لا يوجد به **قول** ثم قال  
 الشيخ اعلم انما اذا استقرت آه مفعول استقرت بخلافه اذا استقرت مواقع  
 انما وخبر وجهه تراجيع الى انما واقتوى مبتداء وخبره اذا كان والجمله مفعول ثان لوجه  
 وما في الموضعين مصدرية وكان تامه ومعنى اعلق اشد تعلقاً بالقلب ويجوز ان يكون  
 اقوى وما عطف عليه به لان المفعول الاول والمفعول الثاني الطرفين والمعنى علم الاول  
 وجهت انما متصفاً بان اقوى اكونها اذا ارى به بالكلام بعده التمرين وعلم التام وجهت  
 اقوى اكونها حاصله اذا ارى به التمرين **قول** سبب المفعول مع وانما استثناءه  
 لان المفعول مع لا يجزى بعد الا لا يقال لا يمتنع الا وزيد اقال الفاضل الرضى ولعل ذلك  
 لان ما بعده الا كان منفصل عما قبله لاختلافه ثانياً وثباتاً فالاموزون من حيث المعنى  
 بنوع انفصال وكذا الواو فاستعمل عمل الفعل مع حرفين مؤذين بالفصل ولذا لم  
 يقع من التوابع بعد الاعطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمر وكما يقع الصفة  
 وما وقع الحال بعدها في نحو ما جاء زيد الا وعلا مراكب فلهم ظهور عمل الفعل  
 لفظاً فيما بعد الواو بل هو مفرد انتهى كلامه هذا وكذا ان يقول في الفرق بين قولنا  
 ما جاء زيد الا مع عمرو بن قولنا ما جاء زيد الا وعمر احيث اجاز الاول دون الثاني  
 ان الواو في المفعول مع ليس الا آلة بملاحظة اشتراك الشئيين في الفعل وليس معناها  
 مستقلاً بالمفهوم فلا يصح القصر لان المفعول عليه يجب ان يكون متعناً مستقلاً

بالمفهومية بخلاف مع فانه اسم مستقل معناه بالمفهومية فافهم **قول** ومنه قول الشاعر  
 لا اشتى اى من قبيل تقديمهم بحالها لا من قبيل قصر الفاعل على المفعول او على العكس  
 وانتصاب باب عما انه مفعول لا اشتى لا على انه مفعول كما رثا لان دفاع الحاجب  
 به ففهم **قول** كان لم يمت حتى سواكه آه البيت للاتباع السلي من قصيدته اولها مفر ابن  
 سعيد حين لم يبق مشرق ولا مغرب الا له فيه مادم وبعده وما كنت ادري ما فواضل كفى  
 على الناس حتى غلبته الصفا فاصبح في لحد من الارض ميتاً وكانت به حيا يصف الصالح  
 سالكك ما فاضت ما فاضت دموعي فان نقص فحبك مني عن الجوانح وما انا من رزاوان  
 جعل جادع ولا سرور بعد موتك فارح كان لم يمت حتى سواكه ولم يبق على احد الا عليك  
 النوايح لمن حسنت فيك الموت وذكرها القدر حسنت من قبل فيك المدايح الصفايح الاحجار  
 العراض التي شقت بها فيه الصالح جمع محصيه **قول** وهو المكان المستوك وكذا الصالح  
 والصالحان والجواز الافلاح التي تحت التوايب ويع ما ياب الصدر كالضلع وما ياب الظهر  
 واهر حاجته والرزاء المصيبة **قول** لاستلزام قصر الصفة قبل تمام الاقرب ان يحمل على حرف  
 المضاف ان لا يرام استلزامه والا فلا استلزام في نفس الامر كما ان الكلام انما يتم باخوه **قول**  
 واعلم ان تقديمها بما جاءها مما منع بعض النجاة هم الاكثرون واختاره ابن الحاجب حيث  
 قال لا يستقيم ما ضرب الاعمر ازيد ولا ما ضرب الازيد عمر الا ان يجوز تعدد الاستثناء  
 المرفوع مع يكون التقديم ما ضرب احد الاعمر ازيد وما ضرب احد الازيد عمر  
 كان القصر فيها جميعاً والكلام فيما اذا كان القصر في احد فقط وان لم يخلزم في ما ضرب الازيد  
 عمر بقا الفعل بلا فاعل لان زيد مرفوع بضم بناء على ما ضرب به المحققون من النجاة من  
 انه لا يمتنع ان يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها كما يمتنع ان يعمل ما بعده فيما قبلها و ما ضرب  
 الازيد عمر ان يكون عمر منصوباً بالمضمر لما حقت ويصير الكلام جملتين ولا يكون من تقديم  
 الفاعل على المفعول في شئ واجاب الشارح في شرح التتبع عن الاول بان الفاعل مضمرة قبل  
 الذكر كما ضرب به واكرمت زيداً بما عمل الثاني او فمير عابد الى مصدر الفعل وعن الثاني ان المفعول  
 في نية التقديم فلا يكون الكلام جملتين واعلم ان شيخ الشرح هنا مختلفة وقد ذكر في بعضها الابل

والبيت المذكور من جابر بن عبد الله  
 الرجل الذي لا يدركه من الغنى والفقير  
 شلوهم كالحاجب منهم ليون لا تزام ويغلبهم  
 لا فست به وجعل المخاطب الفاعل ومنه في البيت  
 وهو جادع من كل شئ من الضيق والهم  
 والعجز الشئ من الضيق والهم  
 افع منهم موت ما اندب الشئ في شئ كل من  
 وكونه مفعول الجار والمجرور مثل قولهم  
 من فعل كذا مبتدأ ما بعده خبره وقدم  
 هنا تحقيق في الباب الاول فليكن كذا  
 واجمع الفاضل الرضى لعدم جواز الصفت  
 اداة الاستثناء حيث قال اذا حصل فيه  
 والا فغيره فلا يقال في البدل ما بين احدهما  
 الاعم ودمهم كيجي احد شئ الاعم والذبا رسة



الذي نقلته من ابن الحاجب مع تفصيل كما يدل عليه النظر في النسخ **فقد** الظرف في قوله المحو  
 لا هذا التوجيه هو ان الظرف في الالة معمول اتبعه فيكون من جملة والصفة المقصورة على الاراد  
 مع الاتباع المتعلق ببادي الران فقد قدم المقصور على المقصور ان ذكر قبل تمام المقصور  
 الذي هو الاتباع المقيد وكذا القيل في سائر الامثلة كما مر **فقد** اي لا اشتمل باب الامر لا يخفى  
 ان المناسب لتقدير قامت في البيت الثاني بقدر ههنا اشتمل بدون لا وكذا وقع في شرح الفتح  
 وان كان لتقدير لا اشتمل ايضا وجه للمناظر **فقد** والتوجيه في البيت الثاني قد وقع في بعض النسخ  
 بعد قوله ان قامت النواحي هكذا وفي بحث لان الفعل الاول يقع بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخفى  
 عن تصني نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قبل ان غرا في قولنا ما في  
 الاذيد اعلم منصوب بغير كانه فعل آه **فقد** فخرج الفعل فيه اشارة الى ان الفرع في الحقيقة  
 هو العامل في هذه الاستثناء به مجاز ثم الاول ان يقول فخرج العامل ليكون اشمل **فقد** ولما يلزم  
 التخصيص من غير خصوص هذا ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى منه عاما محصورا ان الاغما  
 يدل على مخرجه منه مطلقا ونسبته الى جميع الخواص على السوية فلو قد حاص دون خاص لزم  
 التخصيص بلا تخصيص فلم يندفع ما يقال لما كان تقدير المستثنى منه ضرورة اقتضا المستثنى  
 مخرجا عنه وقد تقرر ان ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها وتلك الضرورة تندفع بتقدير  
 خاص لم يجز الى تقدير العام **فقد** ولذلك ترائنا ان ولاستلزام الا العموم في المستثنى منه المقدر  
 كذا في شروح الفتح وهو مستفاد منه والتحقيق ان منشاء الحكم بان تانيث الضمير للنظر  
 الى الظ بمجموع الاحكام الثلاثة وكلام الفتح وشروحه لا يخفى عن تصديق وههنا حيث وهو ان  
 تانيث الفعل في الآيتين وفي البيت لا يتعين ان يكون بالنظر الى الظ لجواز ان يقدر المستثنى  
 منه في الكل مؤنثا بان يقدر في الالة الاولى فعلة وفي الثانية اشياء وفي البيت اعضا  
 فليست **فقد** وفي بيت ذي الرمة وما بنيت آه صدر بيت ذي الرمة على ما في شروح الفتح  
 طوى النحر والاهراز ما في غرضه نصف النوق بالهزة من السير والخط طورا اخر وهذا والخ  
 بالنون والحاء المهملة والراء المعجمة الضرب بالاعتقاب والحث على السير والاجرا من الجمل والراء المهملة  
 والراء المعجمة الدخول في الارض الجرز وهو التيه لانتبات فيها وقد نبتت نمرة الارجاء على اجمع

جزر والسنة المحمية والغرض بالضاد والغين المعجيين على وزن القلس للرجل كالحرام للسرير  
 والصلوع الجراشع والاضلاع العظيمة القوية والجراشع من الابل هو العظيم القوى **فقد** وفيه  
 اشكال آه اجيب بانه يسمى علاما تانيث ضمير على سبيل المجاز من باب اطلاق احد المتجاورين  
 على الاخر اعتمادا على فهم السامع **فقد** فكيف يستند الفعل المنع آه هذا الكلام واردة في البدل فان  
 زعم وجه الجواز انتقاص اللفظ بالواقع الفاعل كذلك **فقد** فعلى مذهبه يكون آه رد الشرح هذا  
 التوجيه في شرح الفتح بان قوله السكك للنظر الى ظاهر اللفظ ياله عنه اذ على تقدير الابدال  
 لا يكون الفعل في الظاهر مستندا الى المؤنث المذكور بعد الا وكيف يؤنث بالنظر اليه وقد تكلف بعضهم  
 بان معنى الكلام انه انب الضمير العايد الى ذلك العام بالنظر الى ظ اللفظ المذكور بعده كانه المستند  
 اليه ظاهر اذ الابدال عنه بمنى على الظ ثم قال فقوله بالنظر الى ظ اللفظ باقحام الظاهر متوقفا  
 لا مناف وان علم ان هذا البدل في باب الاستثناء يخالف سائر الابدال في وجهين الاول عدم  
 احتياجه الى الضمير العايد الى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض وانما لم يحتج لان الاستثناء  
 المتصل بغيره ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير والثاني  
 مخالفة المبدل منه في الإيجاب والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثناء **فقد**  
 كائنا على حال ظاهره يدل على ان المثال من قبيل القصر للحقيقة ولما استشكل بانه يؤدى  
 الى المحال واجيب بانه من باب التاكيد والمبالغة يجعل ما سوى الركوب في حكم العدم **فقد**  
 بل المراد اخص من ذلك ان من كون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى والحاصل انه  
 لا بد مع ذلك من مشابهة بخصوصية يقتضيه المقام رعيتها ولا يقدر فيما جاء في الاذيد شي  
 ولا جسم ولا حيوان بل يقدر احد وفيما كسوة الاجنة بقدر كسوة ومبلس وفيما صليت  
 الاغ المسجدة يقدر في مكان او في موضع وعلى هذا القيل وقد بناقش في هذا بناء على  
 ان التقدير للضرورة كما عرفت بيان الضرورة اذا اندفعت بالبعد فلا حاجة الى تقدير  
 القريب فان فيه زيادة على الحاجة وكذا ان تقول هذا لما يرد اذا كان في تقدير الخاص  
 زيادة تقدير بحسب اللفظ وليس كذلك مع ان المقام شاهد صدق عند من لا ادنى  
 ذوق على تقدير المناسب فتأمل **فقد** وفي الحديث ما آيس الشيطان من بنى آدم الا اتاهم من

والى اصل ان القصر حقيقة ادعاء لا حقيقة حقيقة  
 كذا ذكره اثنى منها الا انه غالى لا ذكره  
 الا صوابه من ان القصر في قولنا لا اجالس  
 الا رجلا رجلا لاننا كما ذكره في قوله لا اجالس  
 فليست مستقلة



المعنى منه  
يجوز بناء التقيق  
وكذا الكلام في نظائره ولا  
ما علم حصوله في امره الخارج ولا  
الموجود في الخارج والمط  
هو من الكيفيات النفسانية  
فحصل العلم للذي طب الذمير

كبرياء والطوب عبارة عن اشتغال القلب  
 اسباب مودة الاراد حصولها بطريق  
 كالنظر او فعلية ولا يوجد ذلك في  
 ميل النفس الى حصول النعم من  
 ولذا قال صاحب الكافي والغني ليس  
 من افعال القلوب بل فعل القلب نهي  
 لان الطوبى في الاستغفار ما دخل عليه كلمة فالط  
 في ازيه عام مثلا قيام زيد كذا لا من حيث حصول  
 في الذهن ولذا قال الشرن في شرح الفتاوى انك لا تستغفر  
 بجعل متعلقا بما هو ثابت في الخارج كقيام زيد مثلا  
 بجعل في ذمك نفسا لم يلق في الحرام كقيام زيد مثلا  
 في علمه مثلا فهو نفس الحصول هو اعم من العلم وان  
 المحط نفس العلم واما اذا جعل ان العلم والتفكير  
 كما ذكره في الجواب فالأمر في شرح الفتاوى للشرنوب  
 تفصيل متعلق بالقيام فليطلب منه صفة















المشهور الذي لم يعتبر فيه التحقق بقدرية حكم بتقديم مطلب عمل البسيط عليه **قوله** يعني  
ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اوله لشرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفس فيه بحث  
قال المطب بما لا ريب في الاسم بحسب الاصطلاح تمام ما هيته الاسم حتى يقع في جواب الحد الثاني  
ولا يشهد في ان طلب التصديق بالوجود غير متوقف على تصور بالوجه المذكور وعلى  
تقدير ان يراد به الاسم من المعنى الاصطلاحي لم يكن لابد من ان يكون المقيد نوع حصول  
المفهوم الاسم ويجوز ان يعلم ان لهذا اللفظ مفهوماً وقيل ان يتصور ذلك المفهوم بخصوص  
سال عن ذلك المفهوم وهو موجود ام لا ثم بعد العلم بوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة  
لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه بما اشار به للاسم على ان معنى عمل فلم لا يكتفي هذا التصور  
في طلب وجوده لا يقال ما ذكره من الاقتضاء بناء على ما هو الاول لانا نقول قد صرح  
الفاضل المحشي بان هذا الترتيب قطعي واجب في نفس الامر لا باعتبار الاول واجب  
في نظر البلغاء اذ قد جعله مقابل ما هو الاول فتأمل **قوله** لا ما هيته ولا حقيقة كانه الا حق  
عطف تفسيره سابق **قوله** والمعدوم لا هوية له اي لا وجود فان الهوية كما يطلق على الحقيقة  
الجزئية يطلق على نفس الوجود الخارج وخلاصة الكلام ان الما هيته المرادة هي ما به الشيء  
بالمعنى المتعارف اعني الموجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلما هيته ايضا بالمعنى المراد ههنا  
**قوله** صار تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات اما اذا تصور الواضع حقيقة الشيء وعين  
الاسم بازائها فقط واما اذا تصور بعض عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بازائها فالترتيب  
انما يكون حذو اسمها بالنظر الى تلك الاعتبارات فبعد العلم بالوجود يكون حذو حقيقتها بالنظر  
اليها بلا اشتباه واما بالنظر الى نفس ذلك الشيء فرسم اسم قبل العلم بالوجود ورسم حقيقته  
بعده فلا حاجة ههنا الى التقييد كما زعمه الفاضل المحشي رحمه هذا ريب بالجر والرسم المعنى  
المصطلح بين ارباب العقول واما اذا اريد بالحد المعرف مطلقا فالامر ظاهر **قوله** وبمن العارض  
الشخص لانه العلم ولم يقل لانه العقل ليتناول البار من غير اسم نحو من ربكم واعلم ان  
السائل بمن ونحوه مما يطلب به التصور سوى الصورة المالم يتصور خصوصية زيد او غيره  
ومقتضى هذا السؤال كان مطلوبه اصاله تصور لخصوصية وكان التصديق بثبوت الشيء

لذلك المخصوص تابعا له ولم يرد حكوا بان هذه الكلمات لطلب التصور فقط واما الحكم بان الصورة  
في مثل ازيد في الدار ام عمرو لطلب التصور مع ان مطلب النظر فيه طلب ثبوت شيء لشيء  
بعينه فامر توسيع وهذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي واما بالتأمل فيه وبهذا اندفع  
اعتراض بعض الفضلاء بان اللازم من تحقيقه ان من واما ان يكون لطلب التصور والابتن  
منه ان لا يكون لطلب التصديق فلا يستقيم حكمهم بانها مختصة لطلب التصور **قوله** اي ان  
اجناس الاشياء عنده نوقش في العبارة بانه لو صح ذلك لكان مطلب ما عين مطلب  
اي وحق يخرج الجنس جوابا في السؤال عن الفصل وهو ظاهر البطلان وقد يجاب بان  
السؤال بان اجناس الاشياء عنده لا لازم للسؤال بما عن جنس ما يحصل عند المخاطب  
فان السائل اذا طلب بما جنس ما عند المخاطب كان بالضرورة لتمييز هذا الجنس من بين الا  
فلما اصح ان يذكر انما يعني اللازم لبيان الاول يعني الملزوم فلا يلزم والمخبر **قوله** ففسيق  
المفردون آه اما من الافراد او التفريد على الروايتين ومعناه الجاعلون انفسهم فردا ممتازا  
عن غيرهم بكنزة الطاعة والاشتغال بذكر الله جل جلاله او الجاعلون الله فردا في الذكر بان لا يذكر  
مع غيره وانما لم يقولوا في السؤال ومن المفردون على ما هو الظاهر لان مرادهم السؤال عن  
صفة المفردين وهم ليست من ذوات العلوم قال بعض الفضلاء جواب جم المذكور ان الله  
آه من باب الاسلوب الحكيم يعني دعوا سوالكم هذا لان معنى الافراد ظاهر واسئلوا عن  
اوصاف المفردين **قوله** وفيه نظر اذ لا تخفى خلاصة النظر منع ورود من في اللفظ للسؤال  
عن الجنس وقد يستدل على وروده فيما لذلك بيت الكتاب اتونا فقلت منون انتم فقالوا الجن  
فقلت عواظا فلما كان الجواب دليل على ان المسؤول عن الجنس وفيه بحث اذ اللفظ ان الشاعرين  
انهم انما يتبين فيهم عن شخصهم فردا عليه بانا من الجن لا من الانس الذين ظنننا منهم **قوله**  
فساده يظهر من جواب موسى عم بقوله آه فيه بحث لاحتمال ان يكون جواب موسى عم بانه انه  
لا يخافه له مع غيره لانه خالق كل شيء وكاديه فليس كمثل شيء وبالجملة يجوز ان يكون الجواب  
من باب الاسلوب الحكيم كانه قال ودع السؤال عن الجنس فانه معلوم بطلانه لانه ذاته مع لا يدخل  
تحت جنس بل الاين بجانه ان يسأل من صفاته الكلمة **قوله** عما يميز احد المتشاركين هو على صيغة



انثنية اخذ بالاول والا فم يكون السؤال عما تميز احد المتشاركين وقوله بغير زيادة تأكيد  
 والا فالام المشاركة فيه ليس الا كذلك **قوله** كقولنا اياهم يفعل كذا ان قلت لو قال انا هو لا  
 يفعل كذا لكان اظهر لان المضاف اليه فيما ذكر من المثال ضمير الاسم اشارة قلت لم يقل اذا اضيف  
 الى اسم الاشارة بل قال الى مشار اليه وهذه الاضافة تحققة بحسب المعنى فيما ذكر لانهم عبارة  
 عن الاشخاص الانسانية التي من شأنها ان يشار اليها اشارة حسيّة فنامل **قوله** في جواب  
 اسم متضمن للاشارة الحسية الظاهرة للجواب بالمعنى بلام العهد وما في حكمه من الموصول  
 ايضا وتعيم الاشارة الحسية بعينه **قوله** فاذا اضيف الى كذا جوابه كما رد عليه بان منقوض  
 بقولنا ان رجل ضرب بك فيجاب بهذا او بزيد فالحق ان ما اضيف اليه ان يكون كلياً دائماً  
 لعل الاشارة في اعرام المتشاركين فصاعداً واما الجواب فقد يكون جزئياً اذا اريد بالتميز  
 التعيين الشخصي وقد يكون كلياً اذا لم يقصد ذلك **قوله** والغرض من ذلك السؤال تفريع لا حقيقة  
 استفهام الرسول عليه السلام منهم عن نكته المعجزات لان **قوله** يا باه فلو ذكر مثلاً كانت كم فيه  
 على اصله نحوكم درهما ما لك وكم رجلاً رابت لكان اولي وانما يبال بابراد المجاز لانه فرع  
 الحقيقة فالمعنى الموضوع له ملحوظ ههنا ايضا **قوله** كما مر في الخبر في الفرق بين كم الاستفهامية  
 والخبرية ان كم الاستفهامية تعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية  
 تعدد عند المخاطب ربما يعرف المتكلم واما التعدد فهو مجهول في كليهما فلهذا اوجب الى الخبرية  
 المبين للتعدد ولا يحذف الال ليدل وان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه  
 مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً لانه خبر والمتكلم بالاستفهام  
 استدعي لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في معنى اللبيب وغيره **قوله** واقول سل في اسرائيل  
 كما يتناهم من آية بيته رد على ذلك البعض وهو الفاضل الرضى وقوله بيته اما مرفوع على الخبرية  
 مبتدئة ما قبله من النظم بنا ويل هذه الآية واما بحر وعيانه من تنمة الآية واقول بعض اقرأ  
 وكان الآية لوضوحها في هذا المعنى مجرد قرأتها كافيّة وقد يجاب عن هذا الرد بعد تسليم ان الرضى  
 يجوز كونه كم في الآية استفهامية كما جوزه الزمخشري ان مراده عدم العثور على جره بمن اذا لم  
 يفصل بيته وبين كم بفعل متعدي وقد دل عليه سبباً كلامه حيث قال اولاً اذا كان الفصل

بين كم الخبرية وميمراً وجب الايتان بمن لئلا يلتبس الميمير بفعل ذلك المتعدي غوقوله تناف  
 كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المحرور بميمراً مع الفصل كما ان  
 كم الخبرية في جميع ما ذكرنا فقدر درج في هذا العموم وجواب ايتان من اذا فعل بنهما  
 بفعل منع ثم قال ويدخل من في ميمراً اما في الخبرية فكثير نحوكم من ملك في السموات وكم من  
 قرية واما ميمراً كم الاستفهامية فلم اعثره **قوله** وانت خبير بان عبارة ذلك الفاضل اعني قوله  
 وحال كم الاستفهامية المحرور بميمراً مع الفصل لا يلزم ما ذكره من الادراج نعم لو قيل وحال  
 كم الاستفهامية وجر ميمراً عما نفعه مثله هذا الجيب لكان الادراج ظاً والحق ان قوله وحال كم  
 الاستفهامية المحرور بميمراً مع الفصل يؤيد الجواب بان المراد عدم العثور على جره بمن اذا  
 لم يفصل فتامل **قوله** وبان عن الزمان المستقبل قبل احوال ايتان اني ولن في حق احد  
 البائين من اتي والمهرة منا وان فصار ايوان فقلت الواو باء وادغمت التاء في الباء فصار  
 ايان ورد بان كسرة المزة فيه لغة مستعولة وهو بان ان يكون اصله ذلك لانه يشغل في مقام  
 التحفيف اللهم الا ان يقال الكسر عوض عن الياء المخدوفة والحق ان كون الاسم غير ممكن يانع  
 التصرف المذكور **قوله** مثل سأل ايتان يوم القيمة المضاف محذوف والى وقوع يوم القيمة فلا يلزم  
 وقوع ظرف الزمان خبراً عن غير الجنة **قوله** بعد ان يكون انما موضع الحث وهو القبل دون  
 الدبر و في الآية رد على اليهود حيث كانوا يزعمون ان من جامع امراته من دبرها في قبلها كان الولد  
 احوال والله اعلم **قوله** وبعضها تختص بطلب التصور كير الاسماء الاستفهامية فان قلت  
 قد صرح ابن هشام بان امر من كلمات الاستفهام وصريح بعض النحاة بان ام المنقطعة لطلب  
 التصديق فقط وكلام الشارح يشعر باختصاصه بطلب التصور فما وجه ذلك قلت مراد ان  
 تفصيل الكلمات المذكورة ههنا ولذا قال فظهر ان كلمات الاستفهام اه ان ظهر عما ذكر من اول  
 الباب الى ههنا وام لم يذكر ههنا فالحالها مسكوت عنها على ان كون ام من كلمات الاستفهام محل نظر  
 اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الخبرية فثبت مشاركتها ما قبلها في كونه  
 استفهامية بتفسيره العطف كما في اريد قايم او عمرو واما المنقطعة فلان ان الاستفهام  
 جرد معناه ولا احد معنيها بل المفيدة المفعلة **قوله** ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر

فان قيل اذا كان حاله منقوضاً قلت  
 ان جعل فعلان من ايتان في موضع منقوض وان جعل  
 فعلان من ايتان في موضع منقوض لان  
 والنون المربوطة في العلية مسته

لان النون المستفهامية عن الاستفهامية  
 ذكره الاستاذ في اللزوم الصور فانها تطل  
 على لا يفتي على النصف مسته



لاستفهام سوى الحفرة اية لعراقه الحفرة لم يجز وقوعها بعدة لاقتضاها كالانصاف كما قرع  
 به في معنى اللبيب ولهذا اذا وقعت في جملة معطوفه بالواو وبالفاء او يتم قدمت ايضا على  
 العاطف كما مر تحقيقه **قوله** ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به آخره رمان اني اذا ما ضئ  
 فرجع الرمان فرد عليه الاصبع باللين هذا البيت شذون بعد الجميل ولا يفعله لانطواء  
 قلبه عاضده وقما شذو الكش في مجلس الرشيد بحضرة الاصبع وقال انه بالنصب  
 فقال الكش اسكت ما انت وهذا يجوز الرفع والنصب والجر فكت ووجهه ان الرفع  
 على الابرار من ما والنصب يتعطف وانخفض بدل من المعاء وصوت ابن الشجر انكار الاصبع  
 لان رمانا للبو بانها مر عطينها اياه لا عطينه لها غيره فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت  
 لان في رفعها خلاا يعطى من مفعول لفظ او تقدير او فيها ذكره ابن الشجر في نظر الحوازان  
 يقال من طرف الكش الباء في به زائدة في المفعول والتقدير ما يعطيه العلوق او تضمنين  
 يعطى معنى جود في يكون العطية نفس الرمان كما في صورة النصب او يقال نزل يعطى منزله  
 اللازم كما في خبر في عراقيها نصيا **قوله** وام ههنا بمنع بل وليست منقطعة ولا متصلة كما قرع  
 به في طائفة الكشاف فلا وجه لوقوع ما الاستفهام منه بعدة قد يجاب بان الثانية تأكيد الاولى  
 اشار اليه ابن هشام في المنع **قوله** محالم يحمد عوده قد مضى الفاظ المحلل لذكر ما يتضح به  
 وجه المجاز في الكل لكن فيه بحث لانه لم يرد على ان بين اللزوم بين المعنى الحقيقي والمجازي ولا  
 يخفى على العارفين بقانون المجاز انه لا يكفى في تعيين العلاقة لان مطلق اللزوم معتبر في جميع احوال  
 فالحق ان العلاقة في البعض علاقة السببية وفي الاستبطان مثلا استعمال ما وضع للسبب  
 في السبب يوسيط في التنبه على الضلال بالعكس كل ذكره بالتأمل الصادق فيما ذكره ذلك  
 الفاضل في تحقيق اللزوم واما ما ذكره في صورة التعجب حيث قال الاستفهام عن سبب  
 عدم رؤيته لله ههنا يستلزم الجهرل به المناسب للتعجب من السبب فيه فحقا لان الاستفهام  
 عن السبب سبب عن الجهرل به والجهرل به ليس بسبب عن التعجب بل الفاعل فليس من استحال  
 ما وضع للسبب سبب ولا عكس بل تركب من الامرني على ان الاظهر في بيان اللزوم ههنا ان يقال  
 لا كان عدم رؤيته لله ههنا غريبا وكان الاستفهام عن سبب استلزم العلم بوقوعه والجهرل بسبب

قوله في سبب جوارحه ووجهه  
 وهو ان السبب هو الجهرل به

قوله في سبب جوارحه ووجهه  
 وهو ان السبب هو الجهرل به

وادراكه الغريب مع الجهرل بالسبب استلزم التعجب لزوم التعجب لكن هذا ايضا لا يفيد خصوصية  
 العلاقة **قوله** الالم وقيم بتلعبان ركاب اه لفظ الامر في قوله الامر مخفف من الاستفهامية  
 فانه يجب حذف الفاء اذا جرت وابتقاء الفقه دليل على قربا بين الاستفهام والخبير وما تبعث  
 الفقه الالف في الحذف ويمكن الميم وذكر مخصوص بالشعر وقد صرح صاحب الكش في سورة  
 الاعراف حيث تكلم على قوله تعالى فيما اغويته لا تعدن لهم ان اثبات الالف اذا دخل عليها حرف  
 الجر قليل شاذ ورد بذلك حمل في الآية المذكورة على الاستفهامية كما يقتضيه سياق كلامه وهذا  
 هو القول الحق اذ لا يجوز حمل القراءة المتواترة على الوجه الثالث الذي نادى بلا ضرورة لكنه يجوز  
 في بعض حيث تكلم على قوله تعالى بما غفر ان يكون ما استفهامية وقال الا ان قولك يغفر بطر الالف  
 اهود وان كان اثباتا جازما فانها تعارض بين كلاميه فلا مكشوف والوجه ما في سورة الاعراف  
 والله اعلم **قوله** والتعجب ما لا ادري الله ههنا حمل على التعجب وقد تقرر ان الحمل على المجاز  
 فيما يتغير فيه الحقيقة بناء على انه لا معنى للاستفهام العاطف من حال نفس **قوله** وهو الذي  
 قصده النصير على ذلك لفظه اذ لو حمل على المعنى الاول لقال باطلا **المقرر** واجيب عنه  
 بانه يدل عليه ما قبل آه رده بعض شراح الايضاح بانه لا دلالة لشي مما ذكره عليهم قطعا  
 ويقتضينا وكيف وقوله تعالى حكاية عنهم من فعل بالتمتسا صريح في السؤال عن الكاسر حتى قبل لهم  
 سمعنا في يذكروهم والسؤال عن الكاسر دليل على عدم العلم وانت خبير بان كون قولهم من فعل  
 عن بالتمتسا سؤالا عن الكاسر لا يفيد عدم علمهم وقت قولهم انت فعلت آه لان هذا القول  
 بعد قول بعضهم سمعنا في يذكروهم يقال له ابراهيم والنظر تحقيق العلم بعد ما سمعوا هذا  
 مع ما صدر منه من اطلاق على اهل التفسير ذكر واخ قوله تعالى فاقبلوني فوننا يا سرعون ان  
 بعضهم قد شاهدوا انه يكسر الاضمار فاسرعو اليه يمنعون كما ذكره الشار **قوله** والانكار  
 بالجر عطفا على التقرير وقوله كذا حال من الانكار ان كان كونا لانكار مثل التقرير في حيث  
 الايلاء **قوله** واما غير ما وان صح مجيئه آه لفظ ان الفاء جواب واما محذوف مع الجواب وان جازم  
 في السعة والتقدير واما غير ما فليس كالحفرة لانه وان آه وقد سبق في اوائل الكتاب بيان شيوخ  
 مثل هذا التركيب وفي بعض النسخ واما غير ما فان صح مجيئه لانكار فلا يجز في هذا التفصيل



سبب في استنباط ما في المتن  
من انما هو في سبب ما في المتن

فلا اشكال **قوله** ومن اين يدري ما الفزار من الزيد مصراع بيت صدره وتقبوا الي  
زيد الحجج وعذاره وقبله خليل ان الحب ما تعرفانه فلا تنكر ان الحنين من الوجه احسن  
ولانفشاء باليقين حسه اذا ذكرت او طائرا برما يحتمل ان يكون ما في يعرفانه نافية ويحتمل  
ان يكون موصولة والانفشاء جمع نفث ونحو وهو المهرزول والغور موضع باليهامة وفيه في الاصل  
المطهر من الارض والنجم المرتفع منها والرند بالراء المهملة شجر طيب الرائحة وتقبوا ال  
قيل **قوله** اتقيلني والمشرقة مضاجع المصراع صدر بيت لامر القيس اخوه وسنونة زرق  
كنايب اغوال المشير في سيف قال ابو عبيد بن نسيب الى شارفي وفيه قرين من ارض العرب  
يدنو من الربق يقال سيف مشرق ولا يقال مشرق لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على  
هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرقة منسوب الى مشرق وهو قين كان يعمل السيف كذا  
في فراء السقط السنونة المحددة يقال سن السيف اذا حده وصنفها بالزرق لانه لا يخالط  
صنائها وكونها بحلوة **قوله** فالتنكر هو نفس اتحاد الالهة فيه ايماء الى الفرق بينه وبين قوله  
تبع اغير الله اتخذ وليا وشارة الى دفع اعتراض بتعهم وهو ان المنكر اتخذا اصناما لا مطلقا  
فيجب ان يقال اصناما يتخذ الهة على غلط قوله تبع اغير الله اتخذ وليا وتوضيح الدفع ان المنكر  
في الآية الاولى احد المفعولين حتى لو اسقط ذلك المنكر مع ان يقام مقامه ما هو غير المنكر ويجب  
تقديم ذلك المفعول والمنكر في الآية الثانية كلا المفعولين حتى لو لم يكن مثل الاسقاط السابق  
فلا يجب تقديم احد على الفعل ولهذا لم يقل اصناما ما يتخذ الهة ولا الهه يتخذ اصناما تامل  
كانه يعتقده قدرته على ذلك هذا بينه على ان قوله تبع افانت تكرر افانت تسمع لا تكرر القدرة  
على الاكرام والاسماع على معنى افانت تقدر على اكرام الناس افانت تقدر على اسماع الضم لا لا تكرر  
نفس الاكرام والاسماع كما هو المنبأ من ظاهر الآية والا فلا تغريب لجعل شفقة كاعتقاد القوة  
**قوله** مراد من تقوية حكم الانكار لم يقل انكار التقوية مع ان الظاهر هنا هذا الا ان التقوية داخل  
على كلام يغيب التقوية لما سبق تحقيقه في بحث لو حيث جوز حمل قوله تبع لو يطيعكم في بعض الامر  
على استمرار الامتناع مع ان الظاهر امتناع الاستمرار وكان بين هذا على من ذهب القوم اه واعتد  
ايضا بان اراد ان في الآية ما نعاخره ما تقدم وبان قوله في الفن الثالث في باب تقديم المند

وسبب

سبب في استنباط ما في المتن  
من انما هو في سبب ما في المتن

سبب في استنباط ما في المتن  
من انما هو في سبب ما في المتن

واما نخوز يد عرف ورجل عرف فلما من قبل هو عرف في احتمال الاعتبار بنا على السواء بل حق  
العرف علمه على وجه تقوي الحكم وحق المنكر علمه على وجه التخصيص شير الى ان زيدا عرف بجمل  
اعتبار التخصيص مر جوهها كما اشير اليه فيما سبق **قوله** فعلم ان التقرير آه فيه ايماء الى ان شرط المنص  
فيما سبق ابلاء المفردة للمفردة ليس كما ينبغي **قوله** قل آه الذكر من حرم ام الانثيين المفردة لانكار  
والمراد بالذكر من الذكر من الظان والذكر من المفرد بالانثيين الانثيان منها وكانوا يحرمون  
ذكر الانعام تارة وانا ثانيا اخرى واولادها تارة كيف ما كانت ذكورا او اناثا او مختلطة  
وكانوا يقولون قد حرم الله فالتنكر ذلك عليهم والمعنى لو وجه والتحريم لكان المحرم اما هذا واما  
ذاك ولا حرمه في شئ منها فلا حرمه اصلا **قوله** ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان لفظه  
كان بصيغة الماضي بشر بان هذا معنى الانكار التوخي في الماضي ولا شك ان قوله او لا ينبغي ان  
يكون معنى الانكار التوخي في المستقبل كما بدله عليه قوله وذلك في المستقبل فينبغي معنى الانكار  
التوخي في الحال مسكوتا عنه محالا على المقايضة على الماضي ويمكن ان يقال المراد بقوله انه كان  
في الحال والماضي **قوله** افوق البدر يوضع في مراد مصراع بيت لانه العلل المعترض تمام ام الجوز  
تحت بدو سبب الاستفهام للتقرير وام منقطعة فتر اولاد عاة وافتحار ان فراسة فوق البدر  
ثم افرغ عن ذلك وترت الى جعل الجوز دوسادة لان الجوز في زعمهم في الفلك الثامن والبدر  
في الفلك الاول **قوله** وقول الشاعر وهل يدخل الفرع ام البيت لانه العلل من قصيدة مطلعها  
يرفك مك والجوزاد دون مراد من وتغيب البدر عند تمام تقول يطيبك العود بالمضادة  
والمعاداة والحال ان الجوز قبل مراد لا يصل اليك الا بعد الوصول اليه لانه قد جرت مرتبه  
ومن المعلوم انه لا يصل اليه فكيف يصل اليك وهذا العود في غيبة اياك كغيبة البدر عند تمام  
**قوله** والا فكل مصلحة فيه ان لو لم يكن المراد التوخي بل كان الاستفهام على حقيقة لم يبع لانه  
سوال عن خصوصية الوبال بقدرية على الاوبال فيه بل كل مصلحة فيه **قوله** من فرعون نبت الميم  
فرع فرعون على انه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره او بالعكس على اختلاف الروايتين وليس  
المراد حقيقة الاستفهام اذ لا معنى له وهو مذهب المراد انه لما وصف العذاب بالشدة والنفاسة  
زادهم تهويلا بقوله من فرعون ان هل يعرفون من هو في فرط وعقوبة وشدة سكبته فما ظنكم

بالحق



بغضب يكون المعذب منه مثل **قوله** ان لهم الذكركم وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه  
اول الآية فارتعب يوم تاتي السماء بدخان مبين يغمي الناس هذا غضب الرب انما اكتشف  
عنا الغضب انما يؤمنون ان الله الذكركم الآية روي انه خذ بقة قال بارسل الله على الله عليه  
وسلم ما الذي كان فقال بلاء ما بين المشرق والمغرب يكلف اربعين يوما وليلة اما المؤمن  
فيصيب كهيئة الزكام واما الكافرون فهم كالسكران يخرج من مخبرته واذنه ودره  
ومغني الآية والله اعلم كيف يدكرون ويتعطون ويغنون بما وعدوه من الايمان عند كشف  
الغضب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل في جوب الادكار من كشف الدخان وهو  
ما ظهر عاين رسول الله صلعم من الايات البينات والكتاب المعجز وغيره فلم يذكر واوا عرضوا  
عنه **قوله** ولا يخجل المؤمنون فيما ذكره المص بل قد ينزلوا اظفارهم على مخاطب كقولهم ما  
منعك ان لا تسجد اذ امرتك واظفار تخيم الشان كقولهم مع نبياء لون وغيره **قوله**  
على جهة الاستعلاء واما قوله مع حكاية عن فرعون ما ذا تامر ونهي فجاز عما ذا يشيرون وقد  
يقال انه اخضع فينزل نفسه منزلة الاد في قيل ينبغي ان يتراد في التعريف قيدا فهو طلب  
الفعل بالقول ليخرج طلب الفعل على جهة الاستعلاء بالاشارة فانه ليس امره ان  
قلوع عرف الامر بان طلب الفعل هو مدلول جوهر الصيغة التي وقع الطلب بها لم ير شي  
**قوله** وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو الكف عن الفعل اجاب الشارح عنه في التلويح بان المراد  
غير كفي عن الفعل الذي اشتقت منه صيغة الاقتضاء ويرد عليه نحو الكف عن الكف  
الله لان يراد غير كفي عن المشتق منه من حيث انه مشتق منه او يقال يستدال  
على الكف عن الكف نفس الكف بل المجموع كما مر نظيره **قوله** وروى بكرة الحركة الدال  
لالتقاء الساكنين ونصب نصب المصادر فهو مصغر ما مور به لانه تصغير الترخيم  
من الرواد وهو مصدر رود ومعنى روي بكرة روي بكرة روي بكرة روي بكرة روي بكرة  
يكون صفة نحو سار واسبار روي بكرة روي بكرة روي بكرة روي بكرة روي بكرة  
مصدر روي بكرة روي بكرة روي بكرة روي بكرة روي بكرة روي بكرة روي بكرة روي بكرة  
روي بكرة روي بكرة روي بكرة روي بكرة روي بكرة روي بكرة روي بكرة روي بكرة روي بكرة  
روي بكرة روي بكرة روي بكرة روي بكرة روي بكرة روي بكرة روي بكرة روي بكرة روي بكرة

بعب

بعب غالب الاستعمال وقد يستعمل نادرا في امر المخاطب كما ذكره في كتب التفسير وفيه نظر  
لانا لانهم ان الامر به عبارة المص في الايضاح فكذلك وفيه نظر للتحقيق على التام وما ذكره ان  
هنا اجود ما قيل في وجه النظر وما قيل فيه ان الاضافة لا يدل على كون اللفظ حقيقة في  
الطلب المذكور لانما يصح باد في ملازمة وان يجوز ان يكون الاضافة الى الامر لشدة الصيغة  
فيه مع كونها حقيقة في غير ما ايضا يدل انهم يستعملون ذلك في مقابلة المافخر والمضارع  
وقد يقال الاصل والشارع في مثل هذه الاضافة هو الاضافة الى المدلول الحقيقي كالفاضل  
الاستفهام وحروف الشروط وحروف النداء واسماء الاضواء وافعال المقاربة ونحو ذلك  
لان الوضع اخص النسب التي بين اللفظ والمعنى ولهذا قال الفاضل الرضي تسمية ما واما ونظيرها  
بحروف التبيين او من تسميتها بحروف الاستفهام لاقتضائها صدر الكلام وما ذكره الشارح  
من الاحتمال بعيد ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر هنا هو المعنى اللغوي الذي هو الحقيقة  
الاصلية وهذا القدر كاف في الامتداد على ان يكون اضافة اللام ببيان مستبعد **قوله**  
وقد يستعمل لغيره كالاباحة آه عدم عدم المص من الاغيار شعر بان الطلب على جهة الاستعلاء  
شامل للندب وغيره وان الاظهر عنده كون الصيغة موضوعا للغة المشتركة بين الوجوب  
والندب عنده وان كان مخالفا لما في الجمهور من حيث كونها موضوعا للوجوب فقط عندهم  
فلا يرد اعراض الفاضل المحي عن الشارح حيث اعتبر القدر المشترك بين الوجوب والندب  
الطلب على سبيل الاستعلاء لا مطلق الطلب ودلالة كلام المفتاح على نفي اشتراكه لا يصح  
عليه على ان السكاه من علماء المعاني لا الاصول وكلام الشارح موقوفا على بيان اقولهم لانه البلاغ  
مع تحوير قبل الاظهر ان يقال تحوير مع ابلاغ **قوله** نحو فاقوا بسورة من مثل هذه الآية  
وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاقوا بسورة من مثل المراد من الامر التخييل لا طلبه الايتا  
بسورة من مثل لكونه محالا وقوله من مثل متعلق بقوله فاقوا والضمير المحرور بعدنا  
للموصول فيما نزلنا لانه يفهم ان ثبوت مثل هذا القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة  
الذوق اذ النجيم انما يكون عن التأمل وكان مثل هذا القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن ان ياقوا  
منه سورة او صفة سورة والضمير لعبدنا والموصول ولا يلزم المحذور انما على هذا

مع  
ان قوله ان الامر فان هذا الاستعلاء  
شكوك في جملة الحالات

قد يقال على تقدير ان جعل الطرف انما  
ويجعل الضمير لعبدنا لا يفتقر الى ان لا يفتقر  
لاننا نعلم ان شدة سورة حاملة صادرة  
عن شدة فانما ان الطرف يستقر صفة سورة  
فما مل مستر







الذين ظلموا منكم خاصة على تقدير كون لا نصيبين جواب الامر ان اصابتكم لا نصيبين الظالمين خاصة  
 محال فلهذا جوب العموم بل التقدير على الجوابية ان تنقوا لا نصيب الظالم خاصة وليس يستقيم  
 فلا يحسن الا بالاولى والى الية نقصد بعضها اصحاب الجوابية بقول انه تمام اها وقلت ارشاد في فصيل  
 مرشد ام اشتمت ناديه قد مرر مؤدته وجوابه ان مرادك عدم حسن مثل قولنا انظر بنا  
 وهو اخوك على ان يكون الغاء تعليلاً للنفي الضمني والثا قد بدك هو الزوق السليم كما ان ارب  
 الشريف في شرح المغناح ولا نقض لذلك بقول انه تمام لجواز ان يكون الغاء تعليلاً لمقدر  
 ان لا حاجة الى ارشادك لان عطف مرشد في كما ذكر واشمل قوله في الحق زين له سوء عمله فراهنا  
 فان الله يفضل من يشاء حيث قالوا التقدير لاجد في النحر وقوله فان الله يفضل من يشاء تعليل  
 لهذا المقدر وهذا وقد علل الشريف في شرح المغناح عدم جواز كون الغاء في قوله تعالى ام اخذوا  
 من دون الله اولياء قاله هو الولى تعليلاً للنفي الضمني بان قوله فانه هو الولى ليس بمعنى المفعول  
 ان يعطى ما هو ما فاض وفيه بحث اذ يكفي في صحة التعليل استفادة الدوام من الجملة الاسمية التي  
 خبرها صفة مشبهة بمعونة المقام لشمود الما في ان القرينة قائمة بان نصب الاكثار نفساً  
 غير الله اولياء من غير تقييد بالزمان فتدبر **قوله** واي والحرة للتقريب ونقل ابن الجياد عن  
 انها المتوسط وانما الذي للتقريب باوهذه احرف لا جماع النجاة هل يعتبر اجماعهم في الامور  
 اللغوية تردد فيه بعض العلماء **قوله** اسكان نجان الاراك البيت نجان الاراك يقع النون واد  
 في طريق الطائف الاعراف والاراك جمع اراك وهو شجرة طيبة الراجحة يتخذ منها السواك والبرج  
 المنزل **قوله** واما بافصيل آة القول الاول قول ابن الجاهب والثاني قول الزمخشري والاول اقرب  
 لاستعماله في القريب والبعيد على السواء ودعوى الجاهز في احد هما خلاف الاصل فان قلت لم يذكر  
 الشارح ما هو موضوع لهذا المتوسط وكذا كذا النجاة فكذلك لم يوضع له حرف من حروف النداء  
 مع انه معني في الجاهزة لا التعبير عنه قلت بعد تسليم ان ليس المراد لبعد خلاف القريب  
 المعني الظاهر قد يستغنى عن الوضع له خاصة ونحوه كخوص الروايح والطعوم التي اكتفى في التعبير  
 عنها بالاضافة وكراية المسكر **قوله** واما الاستقصاء الداعي لنفسه واستبعاده عن مرتبة النداء  
 نحو يا الله هذا كلام صاحب الكشاف وفيه بحث لان الداعي ربما يقول في دعائه يا قريب يا غريب



وربما قال يا من هو اقرب اليك من جبل الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور فالظن هنا قول  
 ابن الجاهب على ما اشرنا اليه **قوله** لكن مجموع في محل نصب على الحال وهو على اليه سبحانه في  
 حيث قال اي الرجل مبتدأ خبره مخذوف ان مراد او بالعكس اي المراد الرجل **قوله** اقره  
 الناس اي اكثرهم قرأ وهو الضيافة **قوله** انا معاشر الانبياء اشارة الى قوله عم انا معاشر  
 الانبياء فينا بكاء اي قلة كلام او الى قوله صلعم نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقت  
**قوله** يكشف النصب بالنصب بالفتح جمع ضيافة ومع سحابة تفضي الارض كالدخان يقول منه  
 اذهب يومنا **قوله** قال ابن الجاهب المرفق ليس منقولاً آة قال الفاضل الرضي الاول ان يقول  
 الجميع منقول عن النظم وانتصاب انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحداً  
 ثم يقول لكن جواز والنصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لا ليس بمنادى حقيقة ولان  
 لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعة مع اللام **قوله** في قول انا بنو نسل البيت  
 لامت بن حزن النسل قضية اولها انا نحن نوك يا سبي فحينئذ وان سقيت كرام الناس  
 فاسقين وان دعوت الى طاعتكم يوم سرارة كرام الناس فارعبنا انا بنو نسل البيت لا ندعي لابي  
 عنه ولا هو بالابناء بشرنا يقول انا مسلمون عليكم ايها المرأة فعاملينا بجله وان خدمنا  
 الكرام وسقيتم فاجرينا مجراهم فاننا منهم وحياتنا بين الاحل وسرارة كل شيء ظهره ووسط  
 والجمع سراواة او سرارة الناس خيارهم وادع فلان غيبه فلان اي عدل نسبهم وادع فيهم  
 اذا انقسم اليهم والشراء يحى بمعنى البيع وبمعنى الشراء فهو من الاضداد والمراد ههنا البيع **قوله**  
 وما يستعمل فيه النداء الاستغاثات نحو يا الله من الم الفراق ومن التعجب نحو يا لئلا قد تفرق في قلب  
 النحوان اللام الجارة الداخلة على المستغاث والمنعجب منه المكسب معناه وهو الاختصاص  
 بمثلها باعتبار ان المستغاث والمنعجب منه مخصوصان من بين امثالهما بالدعاء وبالاختصاص  
 لتعديته اذ هو المقدر عند سبب سبب ضعفه بالافعال وحرف النداء النادى قائم مقامه عند  
 المبرد حقاً ان يكون مفتوحة فرقاً بين المستغاث والمستغاث له وبين المنعجب منه والمنعجب  
 اذ قد يلحق حرف النداء المستغاث له على حرف المنادى نحو يا المظلوم بكسر اللام الداخلة على المظهر ليوافق  
 علماً وان كانت اصل ما هو على حرف واحد البناء على الفتح تحقيراً وانما لم ينعكس لان المدعو منادى واقع



موقع الضمير فليتهم **قوله** يأناف جدي البت لا في العلل من قصيدة كتبها الى الخادم الاسود عنده  
 كونه ببغداد مطلعها لا وضع للرجل الا بعد انضاع فكيف شأ همت احفان وازماج الاتضاع  
 البتر السير فكيف شأ همت خطاب لنا فتم يشكون فتور ما والا حفا بالحفا الململة والغاء  
 من الحفا مقصورا يقال الذي رقت قدمه وحافره من كثرة المشي وهو حفر بين الحفا واحفا  
 غيره والازماج على الشئ الغرم عليه وجدي من الجدة والاناة على وزن الفاعلة والاحلاس  
 جمع حليس وهو كمن يطرح على ظهر البعير والانساع جمع شيع بكسر النون وهو ما يبع عريضا للتصغير  
 الى الحرام في مصدر البعير **قوله** يا عين بك عن كل صباغ تمام جودي باربعة على الجراح وجوده وقد كثر  
 حبلا الوذ بظلمة فتر كثر اضحى باجر ضاحي قوله يا عين بكسر النون وحذف الياء لوقوعها موقع  
 ما يحذف في النداء وهو التثنية ولان الكسرة يدل عليه وباب النداء باب الحذف والابحار كذا  
 ذكره المرزوقي وقوله بك اما بعينه اكثر البكاء واما بعينه كريمة فان تصغير العين اذ لم يكن للتعبير  
 بحق الكلمة وقيد البكاء بوقت الضباغ اما لانه يربد اجعل مبداء نرا كذا لانه اول ان هذا الوقت  
 كان وقت المكايبة بالعداء وشين الغداة على المتبادرين وقوله جودي باربعة او باربعة قبائل  
 الراس وجوانبه والدم يخرج من الشون وجع مواصل قبائل الراس وملتقا فاجمع شأ ان جودي  
 بل معك كله وقوله قد كنت انتقال من الاخبار الى خطاب الجراح على عادتهم في خطاب المونة  
 والاجرد الامس والشمس البارز **قوله** ان ينسب اليه الكذب اشارة الى ان الكذب في عبارة المتن  
 على صيغة الجرمول من باب التفعيل **قوله** ويحتمل ان يجعل كناية في البعض قبل كناية المثال الثالث  
 فان حصول النظر لا العبد من المونة في المستقبل لازم لطلب لعبه بالارم عن الملزوم كما هو طريق  
 الكناية وانت خبير بان كون طريق الكناية يعتبر لانتقال من اللازم الى الملزوم منه ذهب السكاك  
 واما عند المصنف فالكناية انتقال من الملزوم الى اللازم كالمجاز والفرق بتحقيق القرينة المانعة عن  
 اعادة الموضوع في المجاز دونها في اختصاص الكناية ببعض تامل **قوله** ونحو ذلك من الاعيان  
 كان يقصد في قوله وفعلك الله للفقير بدل فوكك اللهم وفقه للفقير الاخر اذ غنى شبه الخاط  
 الى ما يكره من عدم انصافه بالفقير بالنظر الى ظ اللفظ وادخال السرور في قلبه كقولك عطاك  
 زيه مقام يعطيه الى غير ذلك مما يهتدى اليه بالتامل في الاعتبار **قوله** الانشاء كالجبر في كثير مما

ذكر قبل انما قال في كثير لانه قد يكون كالجبر في بعض احواله فان مسند الاشياء مثلا لا يكون الا مقودا  
 بخلاف مسند الجبر اذ قد يكون جملة وهذا انما ينم في مسند الامر والنهي واما المسند في التثنية مثلا فغير  
 يكون جملة **قوله** لان الاصل الفصل والوصل طار عليه ولان مدار الفصل على جريتين افعي الاتحاد  
 والمباينة ومدار الفصل على جملة واحدة وفي الوسط ولا يقدر في المدارية الجلف على سبيل القدرة  
 كالوصل لدفع الايهاام مع المباينة والفصل للاحتياط مع الوسط **قوله** لان الكلام ما تضمنت الاسناد  
 الاصل قبل ظاهره مخالف لما ذكره ابن الحاجب مع ان الكلام ما تضمنت كلمتين بالاسناد حيث لم يقيد  
 بكونه مقصودا اصليا وانت خبير بان نفس الاسناد قد يفسر بما يخص الكلام بالمعنى الخاص كما  
 انه يحتمل ان يكون ابن الحاجب ساق الكلام على الترادف كما هو منه وجب النجاة ودل عليه ظاهر قوله  
 الفصل وبين الجملة وبين الشارح على الاصطلاح المشهور ثم المراد بالاسناد ما لا يكون للثابتة  
 فخرج اسناد المصدر الى فاعله لانه انما يعمل المشابهة الفعل باعتبار ان يتقيد به مع الفعل  
 ولهذا لا يتقدم معوله عليه ولا يعمل المصدر المصغر والموصوف والمقترن بالحال والمعرف  
 باللام على الاكثر كما خرج في شرح اللب للسيد وكذا خرج اسناد اسم الفاعل والمفعول لان عملها  
 ايضا المشابهة الفعل ولهذا يشترط اقتران معانيها بالحال او الاستقبال لينم مشابها له وكذا  
 خرج اسناد الصفة المشبهة لانها لما جعلت اسما للفاعل الجار على الفعل **قوله** فالمصدر  
 والصفة المسندة الى فاعله ليست كلاما مراد ان الصفة المسندة الى فاعله من حيث انها صفة  
 ليست كلاما لما عرفت في بيان الاسناد الاصل من عدم اشتغالها عليه فلا يرد اقيام الرزق لان  
 اسناد الصفة باعتبار تاولها بالفعل **قوله** فانه اذا قصد تشبيهه آه واما اذ لم يقصد التشبيه  
 فلا يقصد وان وجدت الشركة في نفس الامر كما في الجبر بعد الخبر والصفة بعد الصفة ونحوهما **قوله**  
 الا وجه واقعة موقع المفرد واقعة موقعها يكون الاصل وقوع المفرد فيه وان لم يكن هذه  
 الجملة بنا وبالمفرد فلا يرد النقص بالحمل الواقعي خبرا عن ضمير الشأن ولا بالحمل الى الية الى الية  
 من الضمير كقولك آيتك والجيش قادم اذ قد تقرر ان الاصل في كل من الخبر والحال الا افراد **قوله**  
 مقبولا بالواو ونحوه اس نحو الحال اس مما يكون مدلول الجمع المطلق كالفاصلة بمعنى الواو  
 الواصلة ونحوه الدخلة على الجملة كما نقلناه في اول الكتاب عن الامام المرزوقي وغيرهما من حروف

ولان الوصل كونه امرا خارجا الى من يشق  
 وانما الجلف الفصل فانه لا صفة كونه في اعتبار  
 الا صفة ونظره في ذكره الشرح في وجه تقديم  
 هذه الصفة على ذكره ويمكن حمل تعبير الشرح  
 على هذا فتأمل  
 المراد بالاسناد اسناد الجبر الى البتة  
 واسناد شئ الى فاعله حيث لو اسند  
 الى ضمير يتغير في الكلام والخطاب والهيئة  
 فانه اذا لم يتغير في لغة فقد شبه الحال  
 عن الضمير فاعلم انه لم يوضع ان يسهل  
 بل انما حصل له ذلك بسبب العارض  
 فيكون اسناده خارجيا لا اصليا  
 ويجوز فصله عن الثاني خبر البتة مثلا  
 لا يوجب قصد تشبيه الاول الا لا يتحقق  
 ملاحظة الاول ففصل عن قصد تشبيه الثاني  
 لان هاتين الجمليتين لما حملت على الاعراب  
 وبسبب واقعيتين موقع المفردات منه  
 ولا بالحمل الواقعي مقول القول في  
 قوله قد يرد قيام نحو ما ذكره



العطف المستعمل في مجرد التبريد بجاز القبط بهذا ما اوردته النجاشي بقوله هذا  
**قاسم** ولما بين الكتاب والشعر من التماسك باعتبار ان كلا منهما مشتمل على التاليف كما ذكرنا في اواب  
 الكتاب **قوله** لان لكل من الفأو ثم ومنه يشعر بوقوع منه في عطف الجمل كما يشعر به قول السكاك في عطف  
 العطف ولا بد في منتهى من التدرج كما ينبغي عنه قوله وكنت في من جنه ابلين فارتمنه الحال  
 حتى صار ابلين من جنه وسبغ **الآن** في التفسير **الآن** بان حتى لا يقع في عطف الجمل  
 الا ان يحمل على اختلاف القولين لكن المختار على ما في ما ذكره في التفسير لان شرط العطف  
 المفرد في كتب النحولا يتحقق في الجمل **قوله** بخلاف الواو هـ حاصل الفرق ان لكل حرف من حروف العطف  
 سوى الواو معنى معينا مفصلا في نفسه يستدعي ذلك المعنى مبينا من الجمل خصوصا يشتمل  
 ذلك البين على قابلية العطف وكونه مقبولا لعدم توقف القبول فيما عدا امر غير محصل معاينها  
 واما الواو فانه يدل على معنى غير محصل هو مطلق الجمع في معنى من المعنى على احتمال المقارنة  
 والتعقيب والمهلة والجمل المشتركة في التحقق مما لا يكاد يحصى واكثرها غير مناسبة بحيث اذا  
 تعاطفت عدت من قبيل الهزل واودعت كتب المضامك فلا بد بين المتعاطفين بان خصوصية  
 جامعة **قوله** ولما عيب على ان قيام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر آه الصبر بكسر الباء  
 هو الود والمر المعروف ولا يسكن الباء الا في ضرورة الشعر واعتقد رضى العيب بان كرم الى الحسن  
 سبب رفع مرارة النوى فكانه قال والذي هو عالم بمرارة النوى ورافعها وبان كرم الى الحسن  
 حلوا والنوى مرارة متعاقبة ولا يخفى انه تعسف والاقرب ان يقال الجملة الجامعة منها يجوز  
 ان يكون خالية بان يكون ابو تمام ممن كان في خياله هذا ان الامران مرارة النوى وكرم الى الحسن  
 وتوضيحه ان من عادة القدماء من شعراء العرب الاقتضا وهو الانتقال مما بدأ منه الكلام  
 من تشبيب وغيره الى الحق اغنى المديح ملازمة ثم كما ان عادة متأخري التخلص وهو الانتقال  
 مع رعاية الملازمة كما سيجري في البدع ان شاء الله تعالى فابو تمام لما اراد اختيار هذه الطريقة عطف  
 كرم الى الحسن على مرارة النوى لتقاربهما في خياله فليعلم **قوله** زعمت هو آه عفا الغداة آه هو آه  
 ويعني مفعولا زعمت والغداة ظرف لعين ان اندرس وفيه ايذان بقرب الاندراس وفيه غير غدا  
 للديار وهو حال من طلال قدم عليه على غنط لعمرة نوحا طلل قديم وطلال فاعل على التاء والنوى

هذا هو المعنى المستعمل في مجرد التبريد بجاز القبط بهذا ما اوردته النجاشي بقوله هذا  
 قاسم ولما بين الكتاب والشعر من التماسك باعتبار ان كلا منهما مشتمل على التاليف كما ذكرنا في اواب  
 الكتاب قوله لان لكل من الفأو ثم ومنه يشعر بوقوع منه في عطف الجمل كما يشعر به قول السكاك في عطف  
 العطف ولا بد في منتهى من التدرج كما ينبغي عنه قوله وكنت في من جنه ابلين فارتمنه الحال  
 حتى صار ابلين من جنه وسبغ الآن في التفسير الآن بان حتى لا يقع في عطف الجمل  
 الا ان يحمل على اختلاف القولين لكن المختار على ما في ما ذكره في التفسير لان شرط العطف  
 المفرد في كتب النحولا يتحقق في الجمل قوله بخلاف الواو هـ حاصل الفرق ان لكل حرف من حروف العطف  
 سوى الواو معنى معينا مفصلا في نفسه يستدعي ذلك المعنى مبينا من الجمل خصوصا يشتمل  
 ذلك البين على قابلية العطف وكونه مقبولا لعدم توقف القبول فيما عدا امر غير محصل معاينها  
 واما الواو فانه يدل على معنى غير محصل هو مطلق الجمع في معنى من المعنى على احتمال المقارنة  
 والتعقيب والمهلة والجمل المشتركة في التحقق مما لا يكاد يحصى واكثرها غير مناسبة بحيث اذا  
 تعاطفت عدت من قبيل الهزل واودعت كتب المضامك فلا بد بين المتعاطفين بان خصوصية  
 جامعة قوله ولما عيب على ان قيام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر آه الصبر بكسر الباء  
 هو الود والمر المعروف ولا يسكن الباء الا في ضرورة الشعر واعتقد رضى العيب بان كرم الى الحسن  
 سبب رفع مرارة النوى فكانه قال والذي هو عالم بمرارة النوى ورافعها وبان كرم الى الحسن  
 حلوا والنوى مرارة متعاقبة ولا يخفى انه تعسف والاقرب ان يقال الجملة الجامعة منها يجوز  
 ان يكون خالية بان يكون ابو تمام ممن كان في خياله هذا ان الامران مرارة النوى وكرم الى الحسن  
 وتوضيحه ان من عادة القدماء من شعراء العرب الاقتضا وهو الانتقال مما بدأ منه الكلام  
 من تشبيب وغيره الى الحق اغنى المديح ملازمة ثم كما ان عادة متأخري التخلص وهو الانتقال  
 مع رعاية الملازمة كما سيجري في البدع ان شاء الله تعالى فابو تمام لما اراد اختيار هذه الطريقة عطف  
 كرم الى الحسن على مرارة النوى لتقاربهما في خياله فليعلم قوله زعمت هو آه عفا الغداة آه هو آه  
 ويعني مفعولا زعمت والغداة ظرف لعين ان اندرس وفيه ايذان بقرب الاندراس وفيه غير غدا  
 للديار وهو حال من طلال قدم عليه على غنط لعمرة نوحا طلل قديم وطلال فاعل على التاء والنوى

اسم موضع والباء فيه بمعنى في ورسوم عطف على طلال والسنة الطريقة لاغت اياها صارت  
 وقوله على الفراء ما لوف متعلق بنحو الام تطوف ويدور وهو خبر غدت **قوله** لانه بيان لانا معكم  
 اراد بالبيان المعنى اللغوي وهو الايضاح وهو موجود في انما نحن مستزرون سواء حمل  
 على التاكيد او على الاستيناف او البعد كما فصله الناضل المختار ما على اولين فظ واما على الثاني  
 فلما سبق في احوال المسند في بحث الابدال منه فظهر ان الشرح ذكر البيان لعموم فان قلت  
 البيان يجب ان يكون او فتح من المبين وذا انما يكون بعد الايام ولا ايام في انا معكم قلت فيه  
 ايضاح بالنسبة الى الايام التفسير بناء على احتمال ان يتوهم ان معناه ظاهرا كما ذكره في قوله  
 تبع الابدال العاد قوم هو دو او واما واما آه لافرق بين او واما لا يجب التفظ وبشرط  
 في اما ان يتقدم قبل ما عطف به عليه اما الاخرى ولا خلاف في ان اما الاول ليست بعاطفة لاخر  
 بين العامل والمفعول وبين احد مجموعي العامل ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية  
 غير عاطفة ايضا لما لا رتبا غالبا الواو والعاطفة مع انه لا بد من عطف على ما عطف والصحيح  
 ان الاجماع بل الاكثر على ان عاطفة وفي ايضاح المفضل ان العاطف في مثل جاء في اما زيد واما  
 عمرو وهو مجموع واما حيث قال لا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض  
 حرف في موضع آخر كما في ايا وزعم بعضهم ان اما عطف الاسم على الاسم والواو عطفت اما على  
 اما عطف الحرف على الحرف غريب واما الفرق بين ام واو فهو ان وضع ام للعلم باحد الامرين  
 اوليت كذا فانت في از يد عنده ام وعالم بان احد ما عنده مستفهم عن التعيين ولهذا  
 يكون الجواب بالتعيين ولا يستقيم فيه نعم وفي از يد عنده او عر وسفهم عن احد ما عنده  
 ام لا ولذا كان جواب نعم او لا مستقيما والله اعلم **قوله** وقوله مائة الف او يزيدون اختلف  
 النحاة في هذه الالة فالنحاة على ان او بمعنى بل كما ذكره الشرح وقال بعض الكوفيين بمعنى  
 الواو ونقل ابن السكيت عن سيبويه ان التخيير اذا راها نبحر بقولهم مائة الف او يقولهم هم  
 اكثر وورد ابن هشام بانه لا يصح التخيير بين الشئين الواقع احدهما وفيه بحث اذ حصل ما نقل  
 عن سيبويه انه يجوز ان لا يكون عدد هم في نفس الامر شيئا من الفحين المذكورين بل يكون  
 عددا كثيرا جدا بحيث اذا راها لم يكن له ان يقول هم مائة الف وكان له انا يقول هم از يد

هذا هو المعنى المستعمل في مجرد التبريد بجاز القبط بهذا ما اوردته النجاشي بقوله هذا  
 قاسم ولما بين الكتاب والشعر من التماسك باعتبار ان كلا منهما مشتمل على التاليف كما ذكرنا في اواب  
 الكتاب قوله لان لكل من الفأو ثم ومنه يشعر بوقوع منه في عطف الجمل كما يشعر به قول السكاك في عطف  
 العطف ولا بد في منتهى من التدرج كما ينبغي عنه قوله وكنت في من جنه ابلين فارتمنه الحال  
 حتى صار ابلين من جنه وسبغ الآن في التفسير الآن بان حتى لا يقع في عطف الجمل  
 الا ان يحمل على اختلاف القولين لكن المختار على ما في ما ذكره في التفسير لان شرط العطف  
 المفرد في كتب النحولا يتحقق في الجمل قوله بخلاف الواو هـ حاصل الفرق ان لكل حرف من حروف العطف  
 سوى الواو معنى معينا مفصلا في نفسه يستدعي ذلك المعنى مبينا من الجمل خصوصا يشتمل  
 ذلك البين على قابلية العطف وكونه مقبولا لعدم توقف القبول فيما عدا امر غير محصل معاينها  
 واما الواو فانه يدل على معنى غير محصل هو مطلق الجمع في معنى من المعنى على احتمال المقارنة  
 والتعقيب والمهلة والجمل المشتركة في التحقق مما لا يكاد يحصى واكثرها غير مناسبة بحيث اذا  
 تعاطفت عدت من قبيل الهزل واودعت كتب المضامك فلا بد بين المتعاطفين بان خصوصية  
 جامعة قوله ولما عيب على ان قيام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر آه الصبر بكسر الباء  
 هو الود والمر المعروف ولا يسكن الباء الا في ضرورة الشعر واعتقد رضى العيب بان كرم الى الحسن  
 سبب رفع مرارة النوى فكانه قال والذي هو عالم بمرارة النوى ورافعها وبان كرم الى الحسن  
 حلوا والنوى مرارة متعاقبة ولا يخفى انه تعسف والاقرب ان يقال الجملة الجامعة منها يجوز  
 ان يكون خالية بان يكون ابو تمام ممن كان في خياله هذا ان الامران مرارة النوى وكرم الى الحسن  
 وتوضيحه ان من عادة القدماء من شعراء العرب الاقتضا وهو الانتقال مما بدأ منه الكلام  
 من تشبيب وغيره الى الحق اغنى المديح ملازمة ثم كما ان عادة متأخري التخلص وهو الانتقال  
 مع رعاية الملازمة كما سيجري في البدع ان شاء الله تعالى فابو تمام لما اراد اختيار هذه الطريقة عطف  
 كرم الى الحسن على مرارة النوى لتقاربهما في خياله فليعلم قوله زعمت هو آه عفا الغداة آه هو آه  
 ويعني مفعولا زعمت والغداة ظرف لعين ان اندرس وفيه ايذان بقرب الاندراس وفيه غير غدا  
 للديار وهو حال من طلال قدم عليه على غنط لعمرة نوحا طلل قديم وطلال فاعل على التاء والنوى

هذا هو المعنى المستعمل في مجرد التبريد بجاز القبط بهذا ما اوردته النجاشي بقوله هذا  
 قاسم ولما بين الكتاب والشعر من التماسك باعتبار ان كلا منهما مشتمل على التاليف كما ذكرنا في اواب  
 الكتاب قوله لان لكل من الفأو ثم ومنه يشعر بوقوع منه في عطف الجمل كما يشعر به قول السكاك في عطف  
 العطف ولا بد في منتهى من التدرج كما ينبغي عنه قوله وكنت في من جنه ابلين فارتمنه الحال  
 حتى صار ابلين من جنه وسبغ الآن في التفسير الآن بان حتى لا يقع في عطف الجمل  
 الا ان يحمل على اختلاف القولين لكن المختار على ما في ما ذكره في التفسير لان شرط العطف  
 المفرد في كتب النحولا يتحقق في الجمل قوله بخلاف الواو هـ حاصل الفرق ان لكل حرف من حروف العطف  
 سوى الواو معنى معينا مفصلا في نفسه يستدعي ذلك المعنى مبينا من الجمل خصوصا يشتمل  
 ذلك البين على قابلية العطف وكونه مقبولا لعدم توقف القبول فيما عدا امر غير محصل معاينها  
 واما الواو فانه يدل على معنى غير محصل هو مطلق الجمع في معنى من المعنى على احتمال المقارنة  
 والتعقيب والمهلة والجمل المشتركة في التحقق مما لا يكاد يحصى واكثرها غير مناسبة بحيث اذا  
 تعاطفت عدت من قبيل الهزل واودعت كتب المضامك فلا بد بين المتعاطفين بان خصوصية  
 جامعة قوله ولما عيب على ان قيام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر آه الصبر بكسر الباء  
 هو الود والمر المعروف ولا يسكن الباء الا في ضرورة الشعر واعتقد رضى العيب بان كرم الى الحسن  
 سبب رفع مرارة النوى فكانه قال والذي هو عالم بمرارة النوى ورافعها وبان كرم الى الحسن  
 حلوا والنوى مرارة متعاقبة ولا يخفى انه تعسف والاقرب ان يقال الجملة الجامعة منها يجوز  
 ان يكون خالية بان يكون ابو تمام ممن كان في خياله هذا ان الامران مرارة النوى وكرم الى الحسن  
 وتوضيحه ان من عادة القدماء من شعراء العرب الاقتضا وهو الانتقال مما بدأ منه الكلام  
 من تشبيب وغيره الى الحق اغنى المديح ملازمة ثم كما ان عادة متأخري التخلص وهو الانتقال  
 مع رعاية الملازمة كما سيجري في البدع ان شاء الله تعالى فابو تمام لما اراد اختيار هذه الطريقة عطف  
 كرم الى الحسن على مرارة النوى لتقاربهما في خياله فليعلم قوله زعمت هو آه عفا الغداة آه هو آه  
 ويعني مفعولا زعمت والغداة ظرف لعين ان اندرس وفيه ايذان بقرب الاندراس وفيه غير غدا  
 للديار وهو حال من طلال قدم عليه على غنط لعمرة نوحا طلل قديم وطلال فاعل على التاء والنوى



من مائة الف ولا كذب في شئ منها اذ ليس المقابلة كية العدد بحيث لا يربى ولا ينقص وانما المراد بالمبالغة **قوله** وحكم لكن قد عرفت فيما سبق ان بحث العطف على المسند اليه **قوله** وقد بقيه كون المذكور بعد آية قال الفاضل الرضوي بعد ذكر هذا الكلام وقد بحثنا العاطفة للمفرد بمن لا على ما حكاه الزجاج من انه يقول العرب مطرنا ما بين ربنا فالعطفية بمعنى ما بين ربنا الى العطفية **قوله** نحو ونادي نوح رباه وفي الاية وجه آخر وهو انه ارى بالنداء ارادة النداء **قوله** فجاء فاسما بياننا وهم قائلون بيان حال والبيات مصدر البيوت والعايلون من القبولة وهو النوم في الظهور يقال قال يقبل قبلا وقبولة ومقبلا وبالحالة ايضا حال معطوفة على بياننا كانه قيل فجاء فاهلنا بلساننا بيننا او قائلون وانما خفض هذين الوقتين لانها وقتا الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب اشد واقطع **قوله** فان الاغصان يتبدى عقيب نزول المطر فان قلت الاغصان لا يتبدى عقيب نزول المطر قلت ذكر ان رج في بحث الاستعارة ان الفأ موضوعا لما بعد في العادة مرتبة غير مترا في قال وهذا يختلف باختلاف العاداة فقد يقصر الزمان والعادة يقتصر اعتبارا للمهلة وقد يكون بالعكس والاية من قبيل **قوله** ثم انشأناه خلقا اخر المراد بالخلق الآخر نفع الروح في الجسم فكانه استبعد مرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسان من الاطوار المتقدمة **قوله** ونحو ثم الذين كفروا بهم يعدلون جوز في الكشاف عطف على جملة الحمد على معنى انا الله حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلق الا نعمة ثم الذين كفروا بهم يعدلون وعلى جملة خلق السموات على معنى انه خلق ما خلق مما لا يتقنه رعيه احد سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شئ منه والظان يعدلون على الوجه الاول من العدول وبهم صلة كفر او على الثاني من العدول بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام وهذا تخصيص من غير تخصيص لثاني التفسيرين على كل من الوجهين كما لا يخفى وبالجملة انما يحمل على الترخيل لعدم طباق المقام اما على الوجه الاول فلا استحقاق الحمد امر مستمر بوجه قبل العطف وبعده ومع فليس المعطوف مهنا متراجعا بالزمان عن المعطوف عليه البتة ولو سلم فلا فائدة معتد بها في الحمل على ذلك وما على الثاني فلا من قبيل توضيح الواضح وهذا ما لا حاجة اليه **قوله** فلا تقم العقبة اعترض عليه بان لا لا يدخل على الماضي الا مكررة خوفا لصدق ولا صلي ولا تكبر في الآية اجاب الشيخ ابو علي الفارسي

من مائة الف ولا كذب في شئ منها اذ ليس المقابلة كية العدد بحيث لا يربى ولا ينقص وانما المراد بالمبالغة **قوله** وحكم لكن قد عرفت فيما سبق ان بحث العطف على المسند اليه **قوله** وقد بقيه كون المذكور بعد آية قال الفاضل الرضوي بعد ذكر هذا الكلام وقد بحثنا العاطفة للمفرد بمن لا على ما حكاه الزجاج من انه يقول العرب مطرنا ما بين ربنا فالعطفية بمعنى ما بين ربنا الى العطفية **قوله** نحو ونادي نوح رباه وفي الاية وجه آخر وهو انه ارى بالنداء ارادة النداء **قوله** فجاء فاسما بياننا وهم قائلون بيان حال والبيات مصدر البيوت والعايلون من القبولة وهو النوم في الظهور يقال قال يقبل قبلا وقبولة ومقبلا وبالحالة ايضا حال معطوفة على بياننا كانه قيل فجاء فاهلنا بلساننا بيننا او قائلون وانما خفض هذين الوقتين لانها وقتا الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب اشد واقطع **قوله** فان الاغصان يتبدى عقيب نزول المطر فان قلت الاغصان لا يتبدى عقيب نزول المطر قلت ذكر ان رج في بحث الاستعارة ان الفأ موضوعا لما بعد في العادة مرتبة غير مترا في قال وهذا يختلف باختلاف العاداة فقد يقصر الزمان والعادة يقتصر اعتبارا للمهلة وقد يكون بالعكس والاية من قبيل **قوله** ثم انشأناه خلقا اخر المراد بالخلق الآخر نفع الروح في الجسم فكانه استبعد مرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسان من الاطوار المتقدمة **قوله** ونحو ثم الذين كفروا بهم يعدلون جوز في الكشاف عطف على جملة الحمد على معنى انا الله حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلق الا نعمة ثم الذين كفروا بهم يعدلون وعلى جملة خلق السموات على معنى انه خلق ما خلق مما لا يتقنه رعيه احد سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شئ منه والظان يعدلون على الوجه الاول من العدول وبهم صلة كفر او على الثاني من العدول بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام وهذا تخصيص من غير تخصيص لثاني التفسيرين على كل من الوجهين كما لا يخفى وبالجملة انما يحمل على الترخيل لعدم طباق المقام اما على الوجه الاول فلا استحقاق الحمد امر مستمر بوجه قبل العطف وبعده ومع فليس المعطوف مهنا متراجعا بالزمان عن المعطوف عليه البتة ولو سلم فلا فائدة معتد بها في الحمل على ذلك وما على الثاني فلا من قبيل توضيح الواضح وهذا ما لا حاجة اليه **قوله** فلا تقم العقبة اعترض عليه بان لا لا يدخل على الماضي الا مكررة خوفا لصدق ولا صلي ولا تكبر في الآية اجاب الشيخ ابو علي الفارسي

من مائة الف ولا كذب في شئ منها اذ ليس المقابلة كية العدد بحيث لا يربى ولا ينقص وانما المراد بالمبالغة **قوله** وحكم لكن قد عرفت فيما سبق ان بحث العطف على المسند اليه **قوله** وقد بقيه كون المذكور بعد آية قال الفاضل الرضوي بعد ذكر هذا الكلام وقد بحثنا العاطفة للمفرد بمن لا على ما حكاه الزجاج من انه يقول العرب مطرنا ما بين ربنا فالعطفية بمعنى ما بين ربنا الى العطفية **قوله** نحو ونادي نوح رباه وفي الاية وجه آخر وهو انه ارى بالنداء ارادة النداء **قوله** فجاء فاسما بياننا وهم قائلون بيان حال والبيات مصدر البيوت والعايلون من القبولة وهو النوم في الظهور يقال قال يقبل قبلا وقبولة ومقبلا وبالحالة ايضا حال معطوفة على بياننا كانه قيل فجاء فاهلنا بلساننا بيننا او قائلون وانما خفض هذين الوقتين لانها وقتا الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب اشد واقطع **قوله** فان الاغصان يتبدى عقيب نزول المطر فان قلت الاغصان لا يتبدى عقيب نزول المطر قلت ذكر ان رج في بحث الاستعارة ان الفأ موضوعا لما بعد في العادة مرتبة غير مترا في قال وهذا يختلف باختلاف العاداة فقد يقصر الزمان والعادة يقتصر اعتبارا للمهلة وقد يكون بالعكس والاية من قبيل **قوله** ثم انشأناه خلقا اخر المراد بالخلق الآخر نفع الروح في الجسم فكانه استبعد مرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسان من الاطوار المتقدمة **قوله** ونحو ثم الذين كفروا بهم يعدلون جوز في الكشاف عطف على جملة الحمد على معنى انا الله حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلق الا نعمة ثم الذين كفروا بهم يعدلون وعلى جملة خلق السموات على معنى انه خلق ما خلق مما لا يتقنه رعيه احد سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شئ منه والظان يعدلون على الوجه الاول من العدول وبهم صلة كفر او على الثاني من العدول بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام وهذا تخصيص من غير تخصيص لثاني التفسيرين على كل من الوجهين كما لا يخفى وبالجملة انما يحمل على الترخيل لعدم طباق المقام اما على الوجه الاول فلا استحقاق الحمد امر مستمر بوجه قبل العطف وبعده ومع فليس المعطوف مهنا متراجعا بالزمان عن المعطوف عليه البتة ولو سلم فلا فائدة معتد بها في الحمل على ذلك وما على الثاني فلا من قبيل توضيح الواضح وهذا ما لا حاجة اليه **قوله** فلا تقم العقبة اعترض عليه بان لا لا يدخل على الماضي الا مكررة خوفا لصدق ولا صلي ولا تكبر في الآية اجاب الشيخ ابو علي الفارسي

من مائة الف ولا كذب في شئ منها اذ ليس المقابلة كية العدد بحيث لا يربى ولا ينقص وانما المراد بالمبالغة **قوله** وحكم لكن قد عرفت فيما سبق ان بحث العطف على المسند اليه **قوله** وقد بقيه كون المذكور بعد آية قال الفاضل الرضوي بعد ذكر هذا الكلام وقد بحثنا العاطفة للمفرد بمن لا على ما حكاه الزجاج من انه يقول العرب مطرنا ما بين ربنا فالعطفية بمعنى ما بين ربنا الى العطفية **قوله** نحو ونادي نوح رباه وفي الاية وجه آخر وهو انه ارى بالنداء ارادة النداء **قوله** فجاء فاسما بياننا وهم قائلون بيان حال والبيات مصدر البيوت والعايلون من القبولة وهو النوم في الظهور يقال قال يقبل قبلا وقبولة ومقبلا وبالحالة ايضا حال معطوفة على بياننا كانه قيل فجاء فاهلنا بلساننا بيننا او قائلون وانما خفض هذين الوقتين لانها وقتا الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب اشد واقطع **قوله** فان الاغصان يتبدى عقيب نزول المطر فان قلت الاغصان لا يتبدى عقيب نزول المطر قلت ذكر ان رج في بحث الاستعارة ان الفأ موضوعا لما بعد في العادة مرتبة غير مترا في قال وهذا يختلف باختلاف العاداة فقد يقصر الزمان والعادة يقتصر اعتبارا للمهلة وقد يكون بالعكس والاية من قبيل **قوله** ثم انشأناه خلقا اخر المراد بالخلق الآخر نفع الروح في الجسم فكانه استبعد مرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسان من الاطوار المتقدمة **قوله** ونحو ثم الذين كفروا بهم يعدلون جوز في الكشاف عطف على جملة الحمد على معنى انا الله حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلق الا نعمة ثم الذين كفروا بهم يعدلون وعلى جملة خلق السموات على معنى انه خلق ما خلق مما لا يتقنه رعيه احد سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شئ منه والظان يعدلون على الوجه الاول من العدول وبهم صلة كفر او على الثاني من العدول بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام وهذا تخصيص من غير تخصيص لثاني التفسيرين على كل من الوجهين كما لا يخفى وبالجملة انما يحمل على الترخيل لعدم طباق المقام اما على الوجه الاول فلا استحقاق الحمد امر مستمر بوجه قبل العطف وبعده ومع فليس المعطوف مهنا متراجعا بالزمان عن المعطوف عليه البتة ولو سلم فلا فائدة معتد بها في الحمل على ذلك وما على الثاني فلا من قبيل توضيح الواضح وهذا ما لا حاجة اليه **قوله** فلا تقم العقبة اعترض عليه بان لا لا يدخل على الماضي الا مكررة خوفا لصدق ولا صلي ولا تكبر في الآية اجاب الشيخ ابو علي الفارسي

بان لا مهنا بمعنى لم فالنكر غير واجب كما لا يجب مع لم وان جاز كما في الآية المذكورة واخرون بان لا مهنا مكررة تقدير الآية قال الله تعالى وما لا يدرك ما العقبة فمكررة او اطعام في يوم ذي مسغبة فغيره بمكررة الرقبة وبالا طعام فالمنع فلا تقم العقبة ولا فكر رقبة ولا اطعم مسكنا ووجه بعد الغزلة بين الايمان وكسر الرقبة ففان الايمان هو ان يقم المقدم على غيره ولا يثبت على صالح الالب **قوله** لمجرد الترتيب ان بيا الترتيب الترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه بان يكون احدهما مقدما على الاخر في الرتبة ومثله بمثابة ان يعلم ان الترتيب ان الله خول في درجة الارتفاع اما من الاعلى الى الاسفل كما في البيت فان سيادة نفسه في الرتبة على سيادة ابيه وسيادة ابيه على سيادة جده او بالعكس كما في الآية فاذا قيل او لا ما دراك فهم من اعتبار واهتمام واذا قيل ثانيا ما دراك فهم من زيادة اعتبار فاما فهم من التعجب والعظم مما ذكره الا مؤخر في الرتبة والاعتبار عما ينهم مما ذكر ثانيا فليفرم **قوله** كقول ان من سار ابوه البيت اجاب ابن عصفور بان ثم على ظاهره والبيت من قبيل ادعاء الرتبة في السببية بان يدعى ان الجدا تاه سودد من قبل الاب والاب اناه ذلك من قبيل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا عمرى ولكن منه شيبان من اب قد علا بابن ذي حسب كما علا برهون الله عم عديان وقد ردوا عليه بان قول انك عر قبل ذلك بقرح بما بنا في هذا المعنى وذكر لان مضمون الكلام على ما اجاب به انه سودد الاب سابق على سودد الجدا كما ان سودد الابن سابق على سودد الاب وقوله قبل ذلك بقرح بان سودد الجدا مقدم على سودد الاب وهذا لا سودد جعل قبل ذلك متعلقا بساد او حالاً من جده قدمت عليه اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلا ان اجعل قبل ذلك حالاً من جده وجب ان ينصف الجدا بالقبلية وقت انصاف بالثبوت لانه مبين لهيئته الفاعل حال كونه فاعلا والجدا لا ينصف بالقبلية الا قبل ان يجامعها الاب في الوجود اذ لو جامع لزال القبلية الى المعية وقد يجاب عن ذلك بان دعوى ان ساد سيادة الاب لما حصلت عند سيادة الابنا امتدت واستندت الى اول وجود الجدا فسيادة الاب مرتبة على سيادة الابن باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى اول وجود الجدا فلا يكون قول انك عر قبل ذلك بقرح مخالفا للمعنى الذي قال ابن عصفور فتأمل **قوله** وهذا

فغير ذلك فانه ان كان حيث اجاب عن الروي جعل قبل ذلك حالاً من جده







مما يعم المفرد والجملة فيلزم ان لا يصح اولا يحسن العطف التفسير بالواو في المفرد مع انه شايح  
 عن الهم الا ان يقال حسنه ثم عند البلغاء وشيوخهم في عبارة المصنفين لانه كلامهم **قوله**  
 وكل حنف امر يخرج بمقدار ادخال الكل على الحنف انما هو باعتبار الاستبانة كونه بالمرضى  
 وبالسيف وبالرمح وغيرهما والا ما حنف المضاف الى الامر واحد وانما لم يقل حنف كل  
 امر مع بقاء الوزن لان ما ذكره هو المكسب لمقام الحرب حيث يات فيه اسباب الموت من  
 السيف والرمح ونحوهما من كل جانب ان قلت فقول ان ربح فان موت كل نفس يخرج  
 بمقدار ما لا يلزم غرض ان عروا ان كان مطابقا للواقع قلت مراد ان ربح الاشارة  
 الى وجوب عموم الاعتبار في المضاف اليه اعني امر من كما اعتبر صريح في المضاف ايضا وهو  
 الحنف لان المعنى عا دغول ان عرو وغيره من اهل السفينة فيه وقد تقرر فيما سبق ان النكرة  
 في الاثبات قد يعم بواسطة المقام وانما لم يتعرض في بيان حاصل المعنى للعموم المعبر في المضاف  
 لظهوره فقول ان ربح يلايم غرض ان عرو جدا **قوله** اذا جبرتها بالمراسة المرساة الى  
 الاراء ووجه الحديفة التي يلتقي في البحر لتقف السفينة يقال لها بالفارسية لسكر **قوله** والضمير  
 للحرب فانها مؤنث سماعي يقال وقعت بينهم حرب عظيم قال الخليل تصغيرا حرب بلاها ورواية  
 عن المغرب وقال المبرد الحرب قد نكر وقيل الضمير للكتيبة ووجه الجيش **قوله** وقيل الضمير للسفينة  
 والمعنى قال مقدم القوم للملاحين ارسوا ان السفينة ولا تجروا كما نعالها **قوله** والوجه  
 ما ذكرناه وهو الارجاع الى الحرب لان المصراع الثاني يلايم اشتراط ملائمة واما على القولين الآخرين  
 فيحتاج الى التكليف وهو ان يقال انهم عجلوا بخروجها من السفينة خوفا من الفرق والهلاكة فلم  
 يقيموا ولم يتوقفوا على المعالجة السفينة ولا للاشتغال بشرب الخمر **قوله** لان الغرض تعليل  
 الامر اه فيه بحث لان المزاولة ليست عللة خارجية للامر بالارساء بل غاية له والخزم ايضا  
 بنفسه هذا المعنى اعني كون التا غاية للاول ولا ينافي كون الاول عللة خارجية للتا لا يبرر  
 ان الاسلام عللة خارجية لدغول الجنة والدغول غاية له فالاول في ان يقال لو جزم كان المعنى  
 على التعليل ان ان يقيموا نراولها والمراد ليس الا التجبير ان اقيموا السفينة البتة لاجل  
 تحصيل هذا المهم فليتامر **قوله** قلت لما ذكرناه فيكون اه قال ابن هشام في المعنى لا حاجة

لاهم الجواب لان كلاما من الجملتين على الاستفراد لا محل لها من الاعراب اما في كلام الحاكم فلانه جزء  
 من الحكم اذا الحكم انما هو مجموع الجملتين وهذا المحل هو الحكم لاجزه واما في كلام الحكم عنه فخط  
 وكان هذا مما يمكن ان يصار اليه ههنا لولا ان المصنف فيما سبق قوله نه انا معكم مما له محل من الاعراب  
 واعلم ان خلاصة مراد ان ربح في هذا المقام والدر علم ليس الا ان يقول ههنا مران الاول  
 كمال الانقطاع والتا وجوب الفصل عنده فيما لا محل له من الاعراب والمصنف مثل الامر الاول  
 ولم يتعرض للتا اذ لم يورد في المثال الا المصراع وليس فيه الفصل فيما لا محل لها كمال الانقطاع  
 فقول الفاضل المحتسب لالكال الانقطاع كما توهمه ان ربح توهم محض اذ ليس في كلامه ما يفيده  
 قطع بل ما اشرنا اليه من ان تمثيل المصنف لمجرد كمال الانقطاع لا لشركه العطف لاجله ولو كان فيما له  
 محل من الاعراب واما قوله ان ربح فيما سبق لما كان ارسوا ان لفظا ومعناه فخصيصه من  
 لوجود الفصل في الحكم لا توضيح لمثال المصنف ومراده وسياق كلامه يكاد ينادي عليه لمن كان  
 رسمع وبهذا التوجيه اندفع الاعتراض الاول ايضا من اعتراض ذلك الفاضل **قوله** اولاد  
 لا جامع بينهما هذا على تقدير اتفاق الجملتين في الخبرية والاشارة لان عدم الجامع بينهما انما  
 بعد سببا للانقطاع على تقدير اتفاق الاتفاق والافالا فلتا في سبب انتقال كمال الانقطاع بحيث  
 اذا جامع عدم الجامع لم يعتد به ولا يقال اجتمع ضاهة للانقطاع سببان **قوله** مؤكدة للاول  
 او بدلا عنها او بيان لها فيلزم ان يرد بكل واحد من هذه الامور ما يفيده فائدة ذلك الواحد كما يظهر  
 من التفسير في موضع كل منها لا معناه الاصطلاحي لان كل واحد منها من التوابع والتابع هو التا بغير  
 سابقه فلا بد ان يكون للمقبوع من اعراب لفظ او تقدير او محيل مع ان الكلام يشمل الجملتين لا محل  
 لها من الاعراب ولكن ان تقول المراد من قولهم هو التا باعراب سابقه كونه كذلك فيما لا محل  
 او انه باعراب سابقه نفيا واثباتا وان كان خلافا لظاهر الظاهر وان كون التوابع ما يتلو السابق  
 في احوال اخرى على الاكثر فالتمثيل به كذا بنا على الغالب صرح به في اللب وشرحه للسيد يؤيده  
 ان الدما بينه صرح في شرح المعنى بان قوله كما امدهم بانعام وبنين بدل اصطلاحا من قوله معا  
 امدهم بما تولون مع انه لا محل لها من الاعراب كما استحق **قوله** واما ما لفت فلان يتميز عن عطف البيا  
 اه واما عن التاكيد وعن البدء فيتميز بان الحق من التاكيد التفسير وندفع توهم غلط او تحوز من البدء

لم يترك شيئا من الاعراب بخلافه الطريق  
 بالرفع لا محل له من الاعراب في جاز  
 في عدد الاعراب ولو بطريق عدم الجازمة  
 سبب العطف على الجملة لا محل لها من الاعراب  
 ان ربح توهم محض ان ربح في شرح المعنى بان  
 فائدة العطف في مثل قام زيد وقعه عن التفسير  
 في الوجود مست



توفية المراد كما سبغ واستبنا في الفصدة الى الجملة الثانية وليس بشئ من ذلك مقصودا في النعت  
وهو ظاهر **وهذه** المعنى عمالا تحقق في الجملة قال الفاضل المحشي ان كون التابع دالة على بعض  
احوال المتبوع عمالا تحقق في الجملة والا لكان الجملة محكوما عليها بكن الجملة من حيث لا يصلح  
لذلك هذه كلامه والمتبادر من عبارة ان ضمير به راجع الى كون التابع عمالا في اصل كلامه ان  
الجملة الثانية لا تجزى بحرف النعت والا يلزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على بعض احوال  
متبوعها مع انه باطل لان المحكوم عليه حقيقة يجب ان يكون مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه  
اصالة والجملة بمنزلة عن ذلك وفيه نظر اما اولاً فلان هذا منقوض بوقوع الجملة بدلاً او عطف  
بيان مثلاً نقول لو كانت الجملة عطف بيان للزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على نفس  
المتبوع وهكذا نقول في البدل واما ثانياً فلان المحذور لزوم صحة الاخبار عن معنى الجملة  
معبراً عنه بمجرد لفظها على قبيل ما قيل الفعل لا يجزى عنه ولزومها ممنوع واما ثالثاً فلان هذا  
البيان يدل على عدم جواز كون الجملة صفة للمفرد ايضا وقد صرحوا بجواز توصيف النكر بالجملة وان لم  
يجز توصيف المفرد بها ونقل عن بعض الافاضل ان ضمير به راجع الى بعض احوال المتبوع والمعنى  
لو جعلت الجملة الثانية بمنزلة النعت من الجملة الاولى لزم ان يدل الثانية على بعض احوال الاولى  
فيلزم ان يكون الاولى محكوما عليها بالثانية كما يجوز حمل بعض احوال الشئ عليه وبرده عليه ايضا  
الوجه الثاني والظاهر في عدم وقوع الجملة نعتاً للجملة ما ذكره في شرح الفوائد الغانية وذكره الشرح ايضا  
في شرح المنهاج وغيره من ان المنقوض يجب ان يكون ذاتاً او مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه والجملة ليست كذلك  
كما يشهد به الوجه ان ولكن هذا ايضا لا يخفى عن اشكال اذ قد سبق ان ليس المراد بالنعت والبدل وغيرها  
معان بل الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالنعت ونحوه ولا مانع في ان يصور الذوق السلم  
بين الجمليتين تصويرات مختلفة يجب اقتضاها متغايرة بشأنا اعتباراً متغايرة فتارة تفسر الجملة  
بمنزلة الصفة الاولى وتارة بمنزلة عطف البيان وهكذا وقد كرر الشيخ في مواضع من دلائل الانحياز  
الاشارة الى هذا من جملة ما انه قال في موضع ومن اللطيف في ذلك قوله في ما هذا بشر ان هذا الاملك  
كريم وذلك ان قوله ان هذا الاملك كريم مشاركة لقوله ما هذا بشراً ودخل في ضمنه من ثلثة اوجه  
وجهاً هو فهمها بشبيه بالثاكيد ووجه فيه تشبيه بالصفة ثم قال بعد ذكر وجهي التشبيه بالثاكيد واما

الوجه الثاني الذي فيه تشبيه بالصفة فهو ان اذا نفي ان يكون بشراً فقد ثبت له جنس سواء اذ من الجمال  
ان يخرج من جنس البشر ولا يدخل في جنس آخر واذا كان الامر كذلك كان اثباته ملكاً تشبيهاً وتعييناً  
لذلك الجنس الذي اريد اذ حاله فيه ثم اوضح ذلك بنوع بط كيف ولو حمل على المعنى الاصطلاحي ثم بخان  
يكون جملة عطف بيان للجملة اذ قد ذكر ابن هشام في معنى اللبيب ان ما لا ينعت لا يعطف عليه  
عطف بيان لان عطف البيان في الجوامع بمنزلة النعت في المشتقات وابتدأ بنقل عن ابن مالك قوله  
بنا السند فليرجع اليه **فهي** ان يكون ألم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة الاولى على  
تقدير ان يكون ألم اسم السورة او القرآنة والثاني ان يفرد بالمؤلف من هذه الحروف ثم ان في العبارة  
ما يحتمل ان يكون ألم طائفة من حروف المعجم مستقلة لا يتبادل كون جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين  
اما مبتدأ محذوف الخبر او بالعكس فالنقد على الاول ألم هذه وعلى الثاني هذه ألم ثم المعجم مقبول  
صفة محذوف ان حروف الخط الذي وقع عليه الاجسام وهو النطق او مصدره كالاجسام وعليها  
فاطلاة حروف المعجم على الكل من باب التعليل وجوز ان يرجع في شرح الكشاف ان يكون معنى الاجسام  
ازال البعثة بالنقط وهذا انما يتم اذا جعل كون المفردة للسبب مقبلاً او سموها في هذه الكلمة **فهي**  
وهنا وجه آخر خارج عن المتن مثل ان يكون لا ريب فيه خبر ألم او ذلك الكتاب او اعترافها او حالاً  
او غير ذلك مما هو مذکور في الكشاف وتفسير الكفا وغيرهما **فهي** وان الذي يستأمله الصالح يقال  
فلان اهل مكة ولا يقال مساهل والعامية يقولون لكن العلامة التي تحشى قد صح هذه العبارة في الاساس  
**فهي** مما يرمى به جزافاً الجراف بالسكر مصدر جازف بجازفة ان اخذ بغير تقدير ومعرفة بالقيمة  
فارسم معرب كزافي والمجازفة التكلم من غير خبرة ويقط ونصب على المصدر راي يرمى به ريباً جزافاً  
اي ريباً بطريق الجراف **فهي** فوزان وزان بنف الوزان مصدر فوك وزان الشئ اي سواه  
في الوزان وقد يطلق على النظر باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشئ اذا كان  
ساوياً لمرتبة شئ آخر في امر من الامور وهو المراد منها **فهي** اي هو هدى اشارة الى ان خبر  
مبتدأ محذوف وانما لم يجعل مبتدأ محذوف الخبر على تقدير فيه هدى لفوات المبالغ المطلوبة **فهي**  
فوزان وزان زيد التا اعترض عليه الفاضل المحشي بان لا نسب في عطف هدى للتعين على الارب فيه  
لاشتركا في التاكيد لذلك اكتب ثم اجاب عنه بكونه سبق منه وجه عدم العطف في قوله في فجي

وقد عجب ان يضاف الى عطف  
انه عطف على الكتاب مع العطف بالام  
خلافاً للمعنى ولذا ترك محشي



الملائكة كلام اجمعون مع اتحاد كلام واجمعين في التاكيد للملائكة فليتنا مل **قوله** ولكن ذكر الشيخ  
 يعني ان كلام الشيخ يدل على ان لا ريب فيه بمنزلة التاكيد اللفظي فيكون محالاً لما عليه المص ومن  
 يتبع من كونه بمنزلة التاكيد المعنوي **قوله** اي القسم الكافي من كمال الاتصال ان يكون قال في شرح  
 القوابب الغيائية وفي كون الفصل في البدل من باب الاتحاد نظر لانه ليس للاتحاد بدل لانه  
 في حكم الجمل العارضة عن المعطوف عليه اللهم الا ان يقال ذلك الحكم ان يكون المبدل منه في حكم  
 المطروح في المفرد والتوابع الحقيقية بخلاف هذه فانها كالتوابع انتهى كلامه **قوله** لانه لا يتميز  
 عن التاكيد اه واما عن عطف البيان فيتميز بان البدل لتوفية تمام المراد وعطف البيان لا ينافي  
 وازالة الخفاء **قوله** وهذا مما لا يخفى له في الجمل لاسيما انه لا محل لها من الاعراب ان التمييز لم يجر  
 الامر من المذكورين لا يجرى في الجمل لاسيما انه لا محل لها من الاعراب فانه لا يجرى التمييز بشئ من قوله  
 اشارة الفاضل الى تحقيقه فلا يرد ما يقال من ان هذا الكلام يدل على عدمه من له ذوق سليم على ان علم  
 تحقيق كونه التاكيدية مع جميع الجمل سواء كانت ذوات محل ام لا مع انك اذا قلت ضربت  
 رجلاً ضربته اخوك ضربت زيدا فالتعريف النسبة اليه لعمى بدلك الكل بالامرية هذا وفي شره القوابب  
 الغيائية ما يدل على جوار جعل الجمل من الجمل بدل الكل من الكل مما اذا عن التاكيد بالاعتبار ان في  
 حيث قال في حق قولنا فنحن بالاسوديين فنحن بالما والتمران كان المقام ذكر الجمل الثانية وذكر  
 الاولى في نوطه له كانت الجملة الثانية بدلا من الاولى بدل الكل من الكل وان كان المقام ذكر الاولى  
 وذكر الثانية لبيانها كانت الجملة الثانية عطف بيان للاولى وتاكيد لها **قوله** نحو قوله امدكم بما تعلمون  
 امدكم بانعام وبنين اه فان قلت الكلام في الجملة التي لا محل لها من الاعراب وقوله امدكم بما تعلمون  
 في محل نصب لان اول الآية واتقوا الذين امدكم بما تعلمون قلت لو سلم ان الكلام في ذلك فلانم ان  
 الجملة الاولى ههنا محال محل من الاعراب فانه الاعراب بمجموع الموصول والصلة على ما اشار اليه الشرح  
 رحمه في اواخر الحالة المستفيدة لتقديم المسند من شرح المقام او للموصول وحده والصلة لا محل لها  
 كما ذكره ابن هشام رحمه الله في الباب الثامن من كتاب المعنى **قوله** فدلالة عليه بالاتزام دون الموصول  
 قال الفاضل المحشي يمكن ان يجاب عنه بانه مبني على منه يجب من لا يفرق بين الطلب والارادة فتقول  
 طلب الفعل من الغير ارادة منه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهي هو الكراهية وفيه بحث

لان مقتضى عدم الفرق بين الطلب والارادة كون مدلول النهي الذي هو من اقام الطلب بلا خلا  
 اما ارادة الكف او ارادة عدم الفعل وايا ما كان فالكراهية لازمة لمدلول النهي لان **قوله**  
 والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فيه بحث لان هذا شرح لا يطابق المشروع اذ المفهوم من  
 هذا الكلام ان يكون التاكيد بالنون سبباً لصل الدلالة على ان يكون استعادة الكمال في لا يثبت  
 من النون والمفهوم من القول المعنى لا يثبت او في تبادله المراد له لانه عليه بالمطابقة مع **قوله**  
 ان يكون التاكيد سبباً لوصف الدلالة فانظر ان التاكيد كالمطابقة وجه كونه او في تبادله اصل  
 الدلالة اللهم الا ان يقال مراد الشرح من الكمال في قوله التاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى الكمال  
 البالغ لان درجة الكمال متناهية ودلالته على الكمال ابلغ عن وجه كونه او في تبادله اصل  
 الكمال فيتميز مؤد الكلامين تدبر **قوله** وقريب من هذا ما يقال اه لا يخفى ان التاكيد والمطابقة  
 في هذا الوجه القريب وجه يكون اللفظ او في تبادله المراد بخلاف ظاهر الوجه الاول فالقريب اقرب  
 لغرض المص وتقريره ثم انه قد بين الفاضل المحشي وجه القريب بان اللفظ اذا فهم منه قصداً  
 وصرحاً غير الموضوع له فاما لكونه حقيقة فيه او مجازاً مشهوراً وانما يصل الى حقيقة اه  
 لكن فيه نظر لان القصص يحصل باستعمال اللفظ في المعنى فاذا استعمل اللفظ في غير الموضوع له  
 وكانت القرينة في غايه الموضوع حصلت الصراحة ايضا وان لم يكن اللفظ حقيقة ولا مجازاً  
 مشهوراً **قوله** ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشئ يتضمن النهي عن ضمة بمعنى انه جزؤه  
 كما ذهب اليه جمع وقد مر في هذا الشرح في شرح المقام فلا يرد عليه ما اورد به البعض من ان  
 معنى تضمن الامر بالشئ النهي عن ضمة اقتضاه واستلزامه عقلاً لان هذا النهي جزء من الامر  
 نعم يرد على هذا التوجيه ان مقتضاه انما هو دلالة ارجل على اظهار الكراهية فمما هو ليست بمقتضى  
 بل المقام دلالة على كمال ذلك الاظهار والفرق ظ واضح واعلم ان مجرد كون الامر بالشئ متضمناً  
 للنهي عن ضمة لا يكفي في كون التضمن المذكور اصطلاحاً بل هو موقوف ايضا على ان مدلول  
 النهي الكراهية وهذا ظ ثم ان قوله وهو اظهر كراهية اقامته لا يوافق المراد لما عرفت الان بجل  
 على حذف المخافا وهو كمال اظهار اه وفيه ان السوف لا يلائم فمما **قوله** وزان حسنهما  
 في المعنى الدارجتها بربان في حكم الاستئصال وهذا ظ على توجيه المص واما قول من يقول الامر

في قوله ان التاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فيه بحث لان هذا شرح لا يطابق المشروع اذ المفهوم من هذا الكلام ان يكون التاكيد بالنون سبباً لصل الدلالة على ان يكون استعادة الكمال في لا يثبت من النون والمفهوم من القول المعنى لا يثبت او في تبادله المراد له لانه عليه بالمطابقة مع قوله ان يكون التاكيد سبباً لوصف الدلالة فانظر ان التاكيد كالمطابقة وجه كونه او في تبادله اصل الدلالة اللهم الا ان يقال مراد الشرح من الكمال في قوله التاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى الكمال البالغ لان درجة الكمال متناهية ودلالته على الكمال ابلغ عن وجه كونه او في تبادله اصل الكمال فيتميز مؤد الكلامين تدبر قوله وقريب من هذا ما يقال اه لا يخفى ان التاكيد والمطابقة في هذا الوجه القريب وجه يكون اللفظ او في تبادله المراد بخلاف ظاهر الوجه الاول فالقريب اقرب لغرض المص وتقريره ثم انه قد بين الفاضل المحشي وجه القريب بان اللفظ اذا فهم منه قصداً وصرحاً غير الموضوع له فاما لكونه حقيقة فيه او مجازاً مشهوراً وانما يصل الى حقيقة اه لكن فيه نظر لان القصص يحصل باستعمال اللفظ في المعنى فاذا استعمل اللفظ في غير الموضوع له وكانت القرينة في غايه الموضوع حصلت الصراحة ايضا وان لم يكن اللفظ حقيقة ولا مجازاً مشهوراً قوله ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشئ يتضمن النهي عن ضمة بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وقد مر في هذا الشرح في شرح المقام فلا يرد عليه ما اورد به البعض من ان معنى تضمن الامر بالشئ النهي عن ضمة اقتضاه واستلزامه عقلاً لان هذا النهي جزء من الامر نعم يرد على هذا التوجيه ان مقتضاه انما هو دلالة ارجل على اظهار الكراهية فمما هو ليست بمقتضى بل المقام دلالة على كمال ذلك الاظهار والفرق ظ واضح واعلم ان مجرد كون الامر بالشئ متضمناً للنهي عن ضمة لا يكفي في كون التضمن المذكور اصطلاحاً بل هو موقوف ايضا على ان مدلول النهي الكراهية وهذا ظ ثم ان قوله وهو اظهر كراهية اقامته لا يوافق المراد لما عرفت الان بجل على حذف المخافا وهو كمال اظهار اه وفيه ان السوف لا يلائم فمما قوله وزان حسنهما في المعنى الدارجتها بربان في حكم الاستئصال وهذا ظ على توجيه المص واما قول من يقول الامر







هذا هو الكلام  
الذي هو المطلوب  
في هذا المقام

اقرب منه في تركه فلذا اختير الفصل **قوله** لا للوجوب كما زعم السكاك لانه لم يبين اه وجه الفاضل المحي  
زعم السكاك وبين وجه عدم ذلك البيان الا ان كلامه ال آخر الى ان عدم عطف السكتهم عنهم على قولوا  
مع انه اذا وجدت قرينة على عدم اشتراك القيد جازا اعتبار العطف على الجزاء المقيده بدون لزوم الاشتراك  
بين المعطوفين في المقيده السابق لعدم ظهور قرينة على ان المعطوف عليه نفس المقيده اعني قالوا بدون  
الاشتراك في القيد وهو المحل فظهر كانه في قوله مع فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون  
وانت خبير بان عدم الاعتماد على القرينة الضعيفة عني الاحتياط فلا يدل ما ذكر على وجوب الفصل  
**قوله** لا نأقول الاول ثم فان عطف الشرطية آه قبل رعاة المناسبة واجبة في الكلام البليغ فلا يجوز  
عطف الجملة الاسمية على الشرطية ولا عكس لتحقيق المناقاة بينهما دائما من حيث لزوم الشرطية ولزوم  
عدم السكتة الاسمية وكذا لزوم العطف للاسمية ولزوم العطف للشرطية وهو ان عطف الاسمية على الفعلية  
وبالعكس لتحقيق اصل للمناسبة بينهما من حيث ان كلا منهما جملة مقطوعة بها واما ما اورده من المناقاة  
فلا يدل على صحة ما لان الاول محمول على تقدير المبتداء والشرطية خبره فلا يكون المعطوف جملة شرطية  
واما الثاني فلجواز ان يعطف ولا يستقدمون على لا يستأخرون مع ان اعتبار اشتراك القيد اعني اذا  
جاء اجلهم بناء على ان معنى قوله مع لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون لا يستطيعون تغييره  
على غلط قوله مع ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وقولهم كلمة فارد على سواد ولا يبيض **قوله**  
بدليل انه على منطلق بقوله لظهور المناسبة فان قلت لا تقرب لهذا الاستدلال فانه انما يشر  
بوجود الجامع بين جملة الله يستزهم وبين جملة قالوا اناسكم واسائل انما منع وجود الجامع بين  
جملة الله يستزهم وبين الجملة الشرطية قلت الجملتان من اجزاء الشرطية فالجامع فيهما جامع فيهما فانهم  
**قوله** فلو جوا لسؤال اقتضاه الاول صرح الشيخ في دلائل الابحار بوجوب العطف في هذه  
الصورة وهو المفهوم من شرح المقام وانما الخلاف في سبب العطف فزعم من يقول السبب هو  
كمال الانقطاع لاختلافهما طلبا وخبرا ومنهم من يجعله كمال الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق  
ارتباطا ذاتيا ومنهم من يجعله بان حقيما ان يكونا كلاما شخصيين فلا مجال للعطف اذ لا مجال لعطف  
القبيلتين ههنا وربما يقال لو جى بالاول ولهم من ان جملة السؤال وعلى كل حال وجه فهو متوض  
بوصول قوله مع وما كان استغفار ابراهيم لآبيه فان صدر الآية وهو قوله واما كان للبين

هذا هو الكلام الذي هو المطلوب في هذا المقام

هذا هو الكلام الذي هو المطلوب في هذا المقام

هذا هو الكلام الذي هو المطلوب في هذا المقام

والذين آمنوا يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انه اصحاب الحج  
منقطع لسؤل وقع قوله مع وما كان استغفار ابراهيم لآبيه الآية جوابا له وهذا ظاهر الهم  
الا ان يقال الواو الاستينافية لا عاطفة فلا اشكال وقد يجاب بان الاعتبار في صورة الاستيناف  
التردد في حال السؤال عنه بان حاله كذا ام لا والغرض من السؤال الاعتبار في الآية الكريمة ونظرا  
النقص فليس من صور الاستيناف والفرق واضح فان المطلوب في الاول بيان ما حمل فيعتبر  
كمال الاتصال الموجب للفصل في التام في ما ورد وكان كل واحد مما يؤدى الغرض  
من السؤال والجواب في طرف وكان المقام مقام وصل يقتضي المناسبة من وجه والمغايرة  
من وجه وفيه ان تيمم القطع وجه الوجوه الثلاثة التي ذكرته فيما سبق جارية في هذه الصورة  
فالوجه فيما القطع الهم الا ان يقال لم يقدر السؤال في الآية الكريمة لاستبعاد حضوره في الاذنا  
وغناء الجواب عن البيان وقد لم يعتبر الاتصال بين الجملتين بل يلاحظ كانه بيان آخر لكنه مناس  
بالجملة الاولى وكان المقام بهذا الاعتبار مقام وصل وفيه ايضا تحقق لا يخفى اذ لا يلزم هذا  
الاستبعاد ذكر الجواب والله اعلم **قوله** كالمورد للسؤال قال الفاضل المحي في شرح المفتاح  
هو على صيغة اسم الفاعل فان الكلام بسبب كونه منشاء للسؤال كانه يورده والتفصيل  
بالفحوى زيادة توضيح انتهى ولكن ان تقول هو على لفظ اسم المفعول والمعنى ان الكلام بوجه  
دلالة فحواه على السؤال كالكلام الذي له دلالة على السؤال **قوله** وغير ذلك قال الفاضل  
المحيي مثل تنبيه المتكلم على كمال فطانه وادراكه ان الكلام السابق مقتضى للسؤال او على بلادة  
السامع وعدم تنبيهه لذلك لا بعد ايراد الجواب وفيه بحث لان التنبيه لكون الكلام السابق  
مقتضى للسؤال اذا كان كمال الفطانه كما يدل عليه اول كلامه لا يكون عدم التنبيه بلادة  
فلا يصح الاعتبار انما الهم الا ان يجعل الاضافة في كمال فطانه ببيانته ويراد بالبلادة عدم  
كمال الفطانه **قوله** بخلاف ان الابرار في نعيم وان الفجار في عذاب لان من باب التعايل فان  
المحكوم عليه في احد هما متعايل للمحكوم عليه في الآخر وكذا المحكوم به بخلاف جملة الذين يؤمنون  
لان المحكوم بالحقيقة في الكتاب وهو ليس في مقابلة الكفار وكذا المحكوم به وانه من غير على تقدير  
السؤال لانه لما خص المتقون بان الكتاب ومن لهم خاصة انجى السؤال بان يقال ما بال المتقين

والذين آمنوا يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انه اصحاب الحج



فحقوا به لك فوقع الذين يؤمنون جواباً بهذا السؤال وفي قوله على تقدير سؤال الإشارة الى ان الجواب  
 منفصل هو منشأ للسؤال من غير احتياج الى تقدير تشبيهه بالسؤال وتنزيل منزلة لانه جعل الادراج  
 في حكم المتضمنين مترتباً وتبيننا على تقدير سؤالنا ناشد على قبله **قوله** اما ما بالكره عيلاً قال في الصحاح  
 ما بالكره ان ما حاكك والسؤال عن الحال بعد العلم بكونه مريضاً يكون غرضاً من غرضه احراراً يستعمل  
 كد ام رطوبة بقلبك حال كونك عيلاً **قوله** انها بعد استبان المرفوض ان سبب بعينه بحسب الوقوع لانه  
 سبب السبب **قوله** وعدم انك اكد ايضا مشعر بذكر هذا اذا جاز الكلام على مقتضى ظاهره واما اذا  
 عمل على خلافه فيمكن ان يكون السؤال عن سبب خاص وتركه انك اكد بناء على اذعاء ان كون سبباً على  
 العاقل سراً او حرزاً امر متعين لا ينبغي ان ينكره العاقل او يشك فيه **قوله** فالتاكيد دليل على ان السؤال  
 عن السبب الخاص وهذا ايضا مبني على اسوق كلامه مساق مقتضى الظاهر المنبسط والافلتاكيد معان  
 يغرد في الشك ورواياتنا كاسبق وليس فائدة مخصرة فيها من يقال لو كان السؤال عن مطلق  
 السبب لكان سؤالاً عن تصويره الذي لا يتصور فيه شك وتردد حتى يوكده في الجواب كما اوضحه الفاضل  
 المحقق **قوله** فهو بيان على مطلق السبب فان قلت كيف يتصور ترتيب السبب على السبب بالفاء مع ان  
 الواقع ترتيبه على السبب قلت من حيث ان ذكر السبب يقتضي ذكر سببه **قوله** وهذا يبلغ الوصلين  
 واقواهما لانه ادعى فيه ان ذلك ابلغ في كماله الى حيث لا يحتاج الى حرفي دال على الوصل وقد بينا  
 فيه بان كلامنا من هذه الاقسام امر يتعلق بالمقام وكل منهما ابلغ في مقامه من الاخرين مثلاً اذا  
 اقتضى المقام الوصل الظاهر يكون قولك فبالعبادة حق ابلغ من قولك العبادة حق فليكن حكم  
 عليه بانه ابلغ الوصلين على الاطلاق والجواب ان مراد ان المقام اذا اقتضى مطلق الوصل فهذا  
 التركيب ابلغ لما فيه من تعليل اللفظ وتكثير المعنى **قوله** فيتناوت هذه الثلاثة بحسب المقامات قال  
 الشارح في شرح المفتاح اذا قلت اعجز ربك فان كان المخاطب منكراً الاستحقاق العبادة او  
 متردداً فيه او خالاً بالدين مع امارات الانكار او سواه كان قولك ان العبادة حق له جيداً  
 في الغاية لمصادقة مقتضى المقام والعبادة حق له رد بالخلق عنه ذلك وفالعبادة حق  
 متوسطاً لشماله على شأيتك بأكبر واشعار بالسببية وان كان خالاً بالدين من غير امارات  
 انكار او تردد او فكير او متردداً مع اعتبار ما يزيل الانكار والتردد كان قولك العبادة

حق له في الغاية وان العبادة حق له رد يا وفالعبادة حق له متوسطاً المقدم من الكلام  
 الالهي وان كان ممن لا مناسبة له لا وصل الكلام بما قبله بحرفي دال على السببية كان  
 فالعبادة حق له جيداً في الغاية والعبادة حق له رد يا وان العبادة حق له متوسطاً لان  
 ان يغني عناء الغناء في الجملة وان كان ممن يناسب الوصل الخفي كان الاجود العبادة حق له  
**قوله** نحو فالو اسلاماً قال سلام يحتمل ان يكون تقاو لهم بلغته يعتبر فيها مثل ما يعتبر في اللغة  
 العربية ويحتمل ان يكون بالانهم كانوا على ما قيل عالمين باللغة العربية نعم شيوخ هذه اللغة انما كان  
 من اسمعيل عليه السلام **قوله** زعم العواذل آه فيه ان الزعم اكثر ما يستعمل في الباطل ولهذا  
 قيل زعموا مظنة الكذب فلا يناسب المقام ولو بدل زعم بعلم لكان احسن جمع عاذلة بغية انه  
 ليس جمع عاذل لان فاعل صفة لا يجمع على فواعل وقد مر فيه الكلام في شرح الديباجة فلينبذ  
**قوله** واما كون عاذلة صفة جماعية فينبغي على الظاهر الذي لا بعدل عنه الا لصار في اذ القول بانه  
 يجوز ان يكون جمع عاذلة بمعنى رجل عاذلة على التاء للبالغة مما لا يلتفت اليه لان ليس بغيا  
**قوله** اي اوقع عنه الاستيناف بشير الى ان الفعل في كلام المصنف اخذ استوفى مستنداً في مصدر  
 بالتاويل المشهور في قوله وقد جيل بين العبر والنزوان ولكن تقول هو مستند الى الظرف بعد  
 كما يشعر به قوله كما اذا عقيب المتنازع عنه آه والوجه ان مطردان في مثله **قوله** اي اعادة ذكر  
 ذلك الشيء آه الاظهر ان يقال ان قوله باعادة صفة من باب المثاكلة على نطقه قالوا افترح  
 شيئاً تجد كذا طمخه قلت الطمخ لا جهة وفيها على ما سبق في البدع ان شاء الله تعالى والمراد  
 بذلك الصفة وقد يقال المراد بالاسم العلم وهو موضوع للذات مع جميع الأشخاص فاذا ذكر او لا  
 كان الصفة مذكورة بالاتباع فاذا ذكر بعده وجدت الاعادة فيحصل الدلالة **قوله** قلت وجهه  
 انه اذا ثبت لشيء حكم او رد عليه الفاضل المحقق ان سؤال المخاطب غيره عن سبب احكامه  
 مما لا وجه له اذا هو اعلم بالاسباب الحاكمة على افعال الاختيارية ثم بين ما هو الصواب في تفصيل  
 فان قلت ليس في كلام الشارح ما يدل على ان السؤال المقدم من جانب المخاطب حتى يرد ما ذكره  
 بل قوله لما اذا احسن بصيغة الماضي دون لما اذا احسن يدل على ان السائل غير المخاطب قلت  
 قول التكميل في الجواب صديقك بالمخاطب يدل على اعتبار السؤال من المخاطب فالجمل على خلافه

يعني انما قيل باعادة صفة  
 على قوله باعادة اسمها استوفى  
 حقه



نفس قد فان قلت رد الفاضل المحيى انما يتوجه لو كان كلام الشارح في المثال مخصوص بالتبني  
 ذلك متعين بل ظاهر قوله فان قلت كان السؤال في الاستيفان عن السبب آية يدل على ان كلامه ليس  
 في خصوص المثال ولذلك لم يقل فان قلت ان كان السؤال فيما سبق من المثال فيمكن ان يصور السؤال  
 والجواب في مثال يمكن ان يقدر فيه السؤال عن السبب مثل ان يقول احسن زيد العمر وصديقه  
 القديم اهل له ثم انه لم يرد ان يقدر السؤال عن السبب واجب في كل مثال كيف وقد سبق منه تجويز  
 تقدير السؤال عن الاستيفان في مقصوده الاشارة الى الجواب بالنسبة الى تقدير واحد فيها يمكن فيه  
 ذلك التقدير واحاله الجواب بالنسبة الى تقدير آخر الى المقابلة قلت هذا لا ينبغي لان قوله والسؤال  
 المقدر فيها لما ذا احسن نفس في جواز اعتبار السؤال عن السبب وقوله فان قلت ان كان السؤال  
 في الاستيفان وان لم يكن مخصوصا بالمثال السابق لكنه يتناول قطعاً فيرد اعراضه اللهم الا ان يقال  
 لفظ او في قول الشارح او هل هو موقوف للاضرب بمعنى بل ومغيب الاضرب ابطال تقدير السؤال المذكور  
 رد اعراضه من زعم ان المقدر هو واعلم ان ايراد المحيى بنسبة على ان احسن في المثال على صيغة الخطاب  
 كما نص عليه الشارح وما اذا كان على صيغة الحكاية ولا يخفى ان صدقة المخاطب قد يكون **سبباً**  
 لاحسان المتكلم فلا بد كما لا يخفى على الفطن بقى في كلام الشارح في جتان الاول ان قوله نعم يتصور  
 ذلك اذا نسي او اراد ان يمتحن غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنها عما نحن فيه على مراحل محل منع لان الاصل  
 اعني قوله احسن بطريق الخطاب ليس الا لافادة لازم فائدة الخبر وصيغة الكلام انما علم احسن  
 الزيد ولا يخفى ان الانسب ان يقدر السؤال والجواب مناسباً للاصل فلو قيل معنى السؤال المقدر  
 هل تعلم لما ذا احسن الله والجواب اعلم انه يستحق للصدقة القديمة لم يكن بعيداً برحلة فضلاً  
 عن مراحل التماثل السؤال اذا كان هل هو موقوف بالاحسن استحسان التاكيد في الجواب لكونه جملة ملغاة  
 الى السائل المتردد وذكر موجب الاستيفان المعنى عن التاكيد انما هو في القسم الثاني والاولى خال عنه  
 فيكون المثال الاول مستقيماً وهذا هو الذي عمله الشارح على تقدير السؤال عن السبب فقوله السؤال المقدر  
 لما ذا احسن او هل هو موقوف بالاحسن لى ونشر مرتب تأمل **قوله** وليس يجوز في ما يرد صور الاستيفان  
 فتأمل اي ليس يجوز كون الجواب باحد الامرين اعني باعادة الاسم تارة واعادة الصفة اخرى  
 في جميع صور الاستيفان بل يجوز ان يقع جواباً عن السؤال عن السبب او غيره بدون اعادة

اسم او صفة وانما امر بالتأمل لتأنيدهم من قوله منه ما ياتي باعادة الاسم ومنه ما ياتي على الصفة المحم  
 فان المقيد لذلك اما واما دون منه ومنه **قوله** بالعقد والاصل العقد في الاصل في غير الرواج والمراد  
 منها العقد فعبارة الفعل عن الوقت كما يقال استكمل طوع الشئ او وقت طوعه وانما لم يجمع اعتباراً  
 للاصل لان المصدر لا يثنى ولا يجمع والاصل جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر المغرب وقد جمع على  
 اصيل واصائل كانه جمع اصيلة وجمع على اصلائن مثل بعير وبعيران **قوله** كانه قبل من سجد آية الشيخ  
 صرح في دلائل الانحياز بان السؤال المشتمل على الفعل اذا كان مقدر لا يجوز حذف الفعل في الجملة  
 الجوابية ان قلت قلت في الآية قلت له ان يقدر من المستحسن فقيل رجال اسم رجل فصدر الاستيفان  
 هو الاسم لا الفعل **قوله** لهم الف وليس لكم الا الف مصدر الف بالفاء اذا سكن اليه واجبه والالف مصدر  
 الله يؤلفه والايلاف مصدر الله يؤلفه **قوله** فخذ في هذا الاستيفان آية قيل يجوز ان يكون الاستيفان  
 في هذا البيت مذكوراً لا محذوفاً ووجهه انه لما قال زعمهم حركة ال المعين ان سألوا ويقولوا لم ينكر  
 ذلك فاجاب بقولهم لهم الف آية والدليل على انكار المتكلم ذلك لفظ زعم لان استعمال الزعم في الكذب اكثر  
**قوله** مؤكدة الجواب او بياناً له لان المراد بكذبهم انهم يخالفون لهم في مقتضى الاخوة فحاصل معنى  
 قولهم لهم الف وليس لكم الا الف عين مقتضى قوله كذبتم **قوله** فخذ في هذا الوهم جي بالواو والعاطفة  
 يحكي عن صاحب ابناء عبادة انه قال هذا الواو احسن من واوات الاحد اعني على خذ وذا المراد الملاح  
**قوله** وقد توهم بعضهم آية نوحه الزوزن ووجهه كونه خطاً انه يحتاج كما اعترف نفسه ان يقدر  
 اصل الكلام هكذا او اما الوصل فاما لرفع الابهام واما للتوسط ففيه تقدير محذوف ليس بخذ فـ  
 فيظهر بلا ضرورة داعية اليه **قوله** لان لا يعينه وناخبار في معنى الاشياء اي لا تعيدون لان اخذ  
 الميثاق يقتضي الامر والتمس والمعنى على تقدير القول اس قابلين لا تعيدوا وقيل اخذ الميثاق في قوة  
 القسم ولا تعيدوا جواب له فلا حاجة الى تقديره وقيل لا تعيدون مقدر بان المصدرية بد لا  
 من الميثاق فلما حذف ان عاد الفعل الى الرفع فعلى هذا يكون قولوا صله لان ولا يكون الآية مما نحن  
 فيه بل يكون من عطف المفرد على المفرد لان الامر ما قول بالمصدر معطوف على خبر ماوله **قوله**  
 لانه بمعنى امنوا لان يؤمنون ارشاد الى التجارة النجحة وتعليم لهم والمتعارف في التعليم هو الامر  
 والنهي دون الخبر **قوله** الا عند الضرر بالنداء فيه بحث لان هذه النصريح في مثله انما يلزم اذا لم يوجد







الارثاء في الامالات متعددة كالحواش الظاهرة فلا يثبت المشترك بالعدليل المترا على الاقرب  
 ان الحكم المثال المذكور للوهم لا المشترك لان القوى الباطنة عند شئها كالمرايا المتقابلة ينعكس  
 لكل منها ما ارسم في الاخر والوجهية سلطان تلك القوى فلما نعرف في مدركنا بل لها سلطان على مدركنا  
 العاكسة فينا زعما فيه ويحكم عليها بخلاف احكامها **ولس فان** استعمالها بواسطة القوة الوهمية  
 فيج التخييلة ان استعمالها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية سميت  
 تخيلة كما فرضوا به فان قلت كيف يستعمل النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية  
 والصورة المحسوسة ليست مدركة للوهم قلت لما ثبتت عليه انما من ان القوى الباطنة كالمرايا  
 المتقابلة فلا تغفل وان استعمالها بواسطة القوة العاكسة اشارة الى مغايرة العقل  
 للنفس الناطقة فان النفس الناطقة جوهر موجود في الجنون والعقل عرض مفقود فيه  
 وبعضهم يزعم الاتحاد بينهما كما بين في موضع **ول** مثل الاتحاد في الخيرة اما التمثيل بالخبرة  
 والخبرة ببول المسند والسفاد بناء على انه في قانون الخبرة **ول** وكذا احكم بان هذا اللون غير  
 هذا الطعم مخالف لما سبق من ان الحاكم هو المشترك الا ان يربى بما سبق هو ان الحاكم هو العقل  
 بواسطة المشترك كما ارشرت اليه مع ماله وما عليه **ول** وفيه نظر لان التضاييف اه ويمكن  
 ان يقال مراد ان روح العلامة ان الاقلية والاكثرية قد يكونان محسوسين وذكر عند كون  
 معروضهما محسوسين لا على معنى انهما المحسوسان بالذات بل بمعنى انهما من المحسوسات بالعرض كما ذكرنا  
 وامثالها بناء على ان العقل يحكم بحجج الاحساس بثلاثة من الامور المحسوسة مثلا انه اكثر من اثنين  
 في ضمنا وهذا بخلاف كون شئ من الامور المحسوسة على فاعلي شئ فانه لا يدرك بمجرد الاحساس  
**ول** او وجع بان يكون بين تصورهما شبهة تماثل قال الفاضل المحقق في شرح الفتح لما كان  
 العقل يميز بين الاشياء الحقيقية وينسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل ذلك  
 من الاتحاد والتماثل والتضاييف سبب في نفس الاجتماع ينسب اليه الاجتماع والعقل ولما كان الالوه  
 مما يشبه عليه الامر بما يناسب وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة تلك الاشياء  
 الحقيقية في نفس الاجتماع ينسب اليه الاجتماع والوهم ولما كان الخيال محللا لتفاوت صور  
 التي منها ينتزع صور الوهم والمعتق لا ينسب اليه الجمع بسبب تقارنه الصور كلية كانت

ادخريته محسوسة او موهومة لا الخيال والتضاييف في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن  
 في خزانة الصورة او لا فالاول هو الخيال والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع ونفسه  
 بحسب نفس الامر فهو العنقل والافق هو **ول** نوع واحد زيد في احد هما عارض اذ به  
 الصغرة والسواد وكان الوهم يدعي ان الصغرة بياض زيد فيه شئ يسير لا يخرج عن  
 حقيقة وكذا السواد خضرة زيد فيه شئ يسير **ول** ويوم ان هذه الثلاثة نوع واحد  
 بسبب اشتراكها في اشراق الدنيا بهما انما اشراقها حسبها بالاول والثالث وعقلها بالثاني لا فاخته  
 انواع العدل والاحسان **ول** وتضاد وهو ان تقابل بين امرين وجود بين متعاقبان على محل  
 واحد بينهما غاية الخلاف خرج بقوله وجود بين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والمملكة  
 ودخل بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر اعني الصور النوعية للعناصر ومن لم يثبت التقا  
 بينها اعتبر الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل المتعاقب باعتبار التحول  
 لا باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد الحقيقي فليما يكون  
 التقابل بين السواد والحمرة مثلا فاما خامس من مطلق التقابل مسمى بالتقابل وقد لا يعتبر فيها  
 الفيد فيشمل التضاد تقابل السواد والحمرة ويستتضيضا امشهورا ونجس التقابل في الاربع  
 يتج منها بحث وهو ان تعريفه للتضاد الحقيقي الدال عليه غاية الخلاف لا يناسب المقام لان  
 السكاح اورد الخلاوة والخوض من جملة امثلة التضاد وليس بينهما غاية الخلاف وانما هو بين  
 الخلاوة والمرارة اذ لا يخفى على المنصف ان تعاند الخلاوة والخوضه ليس اشرا من تعاند الخلاوة  
 والمرارة وقد فرضوا بان ضد الواحد اذا كان حقيقيا لا يكون الا واحدا نعم بشر ان مراد السكاح  
 هو التضاد الحقيقي انه لو لم يجعل البياض والصغرة متضادين بل عدهما من قبيل شبه التماثل  
 ولعل الباعث لان روح على اعتبار غاية الخلاف في تعريف التضاد دين لا يتمكن من الجواب الاول  
 عن الاعتراض على السكاح الاول والثاني من شبه التضاد لانفسه كما زعم الفاضل المحقق **ول**  
 لكنها لا يتواردان على المحل لكونهما من الاحكام دون الاعراض ظاهر في الكلام يدعي ان  
 التوارد على المحل انما هو في الاعراض وفيه نظر لما عرفت من ان المحل اعني الموضوع والمختص  
 بالاعراض هو الملك الاول فتأمل **ول** ولذا اختلف الصورة ان لا تختلف اسببا التقارن

وقال ان روح والحق ان بينهما تقابل لعدم  
 الملك وانما قال ذلك لئلا يشوب الظاهر  
 الحاقا وغنا التصديق والكذب والاعراض  
 والجوهر على الحقيقة في شرح المقاصد  
 على الدين

قول الشرح مع العدم مغفلة في مذهبنا  
 اما الاول فلفظ واحد وانما اثنان في مخرج  
 من العدم من لفظ فقط فليست ملكا



وقوله ترتيبا اجتماعا على هيئة مخصوصة تميز من نسبة اختلاف الفاعل وقوله من صورته  
اشارة الى اختلاف الصور في الترتيب وقوله من صور لا يغيب اشارة لا اختلاف في الموضوع  
واختلاف التصور ترتيبا وان كان يتضمن اختلاف في موضوعها لكنه قصد التنبه عليه اصالة **قوله**  
وظائفه لا يمكن جعل صورة مرشدة في الخيال قبل هذا لما يتم اذ لم يجعل تغارة الصور بمعنى  
الصور المتعارضة ولا يخفى ان تعسف لا يساعد عبارة السكك فان عبارة هكذا والخيال  
هو ان يكون بين تصورهما تغارة في الخيال **قوله** للقطع بامتناع العطف في نحو فم الامير  
الجنادة رد عليه الشريفة شرح المغلف بقوله قلت لان ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد  
بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف لان المق الاصل هو هذا الغية فاذا قصد بيان  
وقوع ملك الامور في الواقع ويجعل يوم الجمعة قيدا تابعا لمجر العطف لانه ليس مقدا  
بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح في فني ضيق قلت فعلم هذا يكون حالة ثالثة مقتضية  
لكمال الانقطاع لان لا يلتفت الى وجود الجامع ولم يتعرض له السكك وغيره اللهم الا ان  
يتعسف ويقال مراده بعدم الجامع المذكور في الحالة المقتضية لكمال الانقطاع عدم الجامع  
الملتفت اليه سواء كان هذا لعدم الانتفاء اصل الجامع او بانتفاء الانتفاء فانهم **قوله** ونحو  
والشمس باذبحانه ومراره الارنب محدثة هذا نقل بالمعنى وعبارة السكك هكذا الشمس  
ومرارة الارنب وسورة الاخلاص والرجل اليسرى من الضمير ودين الجوسية والى باذبحانه  
كلاما محدثة فلفظ كلاما دليل قطع على ان المثال من قبيل عطف المفرد على المفرد واما المثال على الوجه  
المذكور الذي اوردته الشارح والمحشى فليس يتعين كونه من عطف المفرد لانه كونه من عطف  
المجمل بجذ في الخبر الاولين فظهر ان حزم المحشى يكون المثال من قبيل عطف المفرد بالنظر لانه عبارة  
السكك **قوله** فموض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده قد بين الفاضل المحشى ما قبل هذا الكلام  
وما بعده ثم اورد بحثا في كل منها لكن في البحث الاول بحث لان التاخير المذكور لا يمنع التقييم  
بحسب الاعتبار وهو كما في فاضل اذ اردت تعداد الامور الحادثة والحكم عليها بالحدوث  
فظان يكتفي في صحة العطف ان يحكم بصفه الحدوث فالاولى ان يجاب ههنا ايضا بان الجامع غير  
ملتفت اليه **قوله** والمص لا اعتقد كلامه آه حيث قال في الايضاح واما ما يشعر به فلكلام السكك

في موضع من كتابه انه يكتفي ان يكون الجامع باعتبار الخبر عنه او الخبر اوقبه من قيودها منقوض  
بنحو ما مر يعني زيد شاعروا كما تبانه غير صحيح كما عرفت ونحو قولك فم الامير الجندي يوم  
الجمعة وخطا زب ثونه فيه ولعله سمعوا فانه صرح في مواضع اخر منه بامتناع عطف قوله القائل  
فيض ضيق على قوله خاتمة ضيق مع اتحادهما في الخبر **قوله** فظهر الفساد في قوله الوجه آه برب  
ان المص لما ذكر مكان المجملتين الشينيين واقام قوله في التصور مقام قوله اتحاد في تصور  
مثل الاتحاد آه ظهر انه اراد بالتصور الذي اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم فظهر  
الفساد في القولين المذكورين وهذا الفساد انما لم يرد من تفسيره ولا يرد على نفسه عبارة السكك  
لانه مثل الاتحاد في تصور الاتحاد في الخبر عنه وفي خبر وفيه من قيودها فعمل ان مراده بتقريبها  
والخيال ان يكون بين تصورهما متصورا على قياس ما سبق **قوله** هذا غلط لانه قد رد هذا  
الكلام آه فيه بحث لان المص بعد ما حمل في الايضاح كلام السكك على السهو وخرج منه قال ثم  
قال الجامع بين الشينيين عطف ووجه وخيال اما العطف فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور  
الآخر ما ذكره فلا يتعين ان قصده بهذا الكلام اصلاح كلام السكك بل يجوز ان يريد نقل كلام  
بعبارة اخبر منه فلا يبعد ان يريد بالشينيين المجملتين وبالنصور المعلوم التصور ويقصد  
بتدكره معرفا لجنس المعلوم التصور المتناول لكل متصور سواء كان خبرا عنه او خبرا اوقبه  
من قيودها كقوله ولولم يحمل على هذا لم يصح قوله قال السكك الجامع بين الشينيين آه ولهذا قال  
جمال الدين في شرح المراتب بالشينيين المجملتين لانه يصدر بيان الجامع بين المجملتين بعطف احدهما  
على الاخرى ولانه قد صرح السكك بلفظ المجملتين فوجب حمل كلام المؤلف عليه والام يصح النقل  
**قوله** ولعمري انه كلام في غاية السقوط اما اذا حمل على مذهب البصريين فلا امتناع في تقديم الفاعل  
حال كونه فاعلا بانفاقرهم واما اذا حمل على مذهب الكوفيين فلان توجيه عبارة صدر عن السكك  
بمذهب ضعيف لا يقول به مع الضياء عنه توجه حسن في غاية السقوط عند رباب هذا الفن لان  
ما يستحقونه في جز الامتناع في غاية توجيهه وانت خبير بان احتمال التركيب للوجهين ولو  
عند البعض يكتفي في الفصل **قوله** ولا يحصل المناسبة بان يؤخذ بالثانية فعلية صفة نحو زيد قام  
وقعد عمرو والاسباب في الكلام ان يقول او اسمية صفة نحو زيد قام وعمرو قاعد وهو غلط



**قوله** وهذا منه على ما ذكره السيرافون من تابع آه الظان ان امر الالبنا بالعكس عنه ما ذكره  
السيرافون على هذا المذكور **قوله** والذي يشعر به كلام بعض المحققين اراد به ابن الحاجب حيث  
قال في الابيضاح واما الموضع الذي يستوي فيه الامر ان كان يكون الجملة الاولى ذات وجهين  
مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تاويل الاسمية والنصب على تاويل الفعلية  
وفي هذه العبارة تكلفاً فان احدهما في معنى الاشتغال على جملة اسمية لان المشتمل على الاشتغال والاشغال  
في معنى التاويل بالاسمية فان الاسمية صريحة لاحاجة فيها الى التاويل اللهم الا ان يقال منه عاكس كل  
**قوله** تنزيه قبل الفرق بين التذنيب والتعذيب مع اشتراكهما في ان كلا منهما يتعلق بالمباحث  
المتقدمة ان ما ذكر في غير التذنيب لونا مل المتامل في المباحث المتقدمة لغيرها من اختلاف التذنيب  
**قوله** وهو جعل الشيء ذائبة في الصيغ الذناب بالكره عقيب كل شيء وذائبة الوادي الموضع  
الذي ينهي اليه السيل وكذا الذناب بالضم والذائب التابع **قوله** عن مكلف متعلق آخر بالكره شيء  
آخر للتعلق ان قلنا فاما حاجة الى التفسير فقلت قبل مجئ التفسير ليس للربط بل لفروزة كون الحال  
مفرداً مشتقاً **قوله** تثبت بالحال المعنى لذكر الحال واما الجملة في قوله ان ينسك والجيش فادم في  
حال وبيان للآزم الفاعل وهو زمان الايتان فكانا بيان الفاعل **قوله** لاحال لان المتعلق بالحال  
المتعلقة بيان ان الفعل صادر من الفاعل او وقع على المفعول مقيماً بتلك الصفة والهيئة والتقدير  
انما يفيد اذا كان بالصفة المنفردة المتباعدة لان كون الفعل صادراً او واقعاً على الهيئة والصفة  
اللازمة امر معلوم **قوله** فلا صرح الشرفا ميم وهو عريان تمام ولم يبق سوى العدوان ونامهم  
كما دانوا والببيت لسهيل بن شيبان من قصيدة مطلعها صفحا عن بني ذهيل وقلنا الغوم  
اغوان عيسى الابام ان يرجعن قوماً كالذي كانوا صفحت عنه اى عفوت عن جرمه وصرح الشرافا  
وانكشف دناهم اى جزيناهم **قوله** نشيباً بالحال وجه التشبيه كونها حكماً لصاحبها يكون نكرة مخصوصة  
يريد ان ذالحال الذي لم يتقدم عليه الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وذو الحال ههنا  
اعني قرب بسبب وقوعه في سياق النسخ يخصص لانه في حكم الموصوف والمضمر على قرينة من القرين ولذا  
لم يجب تقديم الحال عليه كذا في شرح المغناج ورد هذا التوجيه ما لا يجازي في قوله في سبعة وثلاثين  
كلمهم اذ ليس سبق في حكم الموصوفة حتى يصح العمل على الحال فالحق ان قوله في وثلاثين كلمهم مستبعد

كما يشهد به اخواه اعني ثلثه رابعهم كلمهم وخمساً دسهم كلمهم اذ لو عمل على الحال بخروج النظم عن  
الانتظام ولا شئ ان معنى الجمع يناسب معنى الموصوف وباب المجاز مفتوح فلجمل الوادى كيدا  
للموصوف المذكور فيكون هذا الواو ايضا فرعاً للمعاطفة كالتى بمعنى مع والحال والاعراضية وههنا  
بحث وهو ان المذكور في كتب النحوان وجوب تقديم الحال على ما جرت عندهم من تنكيره بناء على  
انها لو تأخرت لا تلبست بالصفة في حال النصب نحو قولنا ضربت رجلاً راكباً ثم قدمت في حال  
الرفع والمجروان لم يلبس طرد اللبا وهذا لا يلبس عاب فيها اذا كان ذوالحال نكرة مخصوصة  
لجواز الصنف بعد الصنف فيلزم ان يجب تقديمها عليه ايضاً والا فالفارق نعم الواو رافع لا تنبأ  
الحال بالصفة ولذا لم تقدم على ذبها في الآية الا ان الكلام في بناء عدم التقديم على كون ذى الحال  
في حكم الموصوف وكذا ان تفرق بان لا يلبس فيها اذا كان ذوالحال نكرة مخصوصة اشد لان الحال  
يبين الهيئة والوصف يبين الذات والنكرة الى بيان الذات اخرج منها الى بيان الهيئة فالجمل  
على الوصف اخرج واما اذا ووصف مرة ففقد حصل بيان الذات وناسب ان يبين الهيئة بعده  
فالجمل على الحال اخرج يقع ان يقال اذا كان مطلق تخصيص ذى الحال في دفع وجوب تقديم الحال  
عليه لم يجب ذلك التقديم في مثل جاء في راكباً رجل بل لم ينصور محض تنكير ذى الحال لتخصيصه  
بتقديم الحكم عليه وهذا خلاف ما ضرعوا به ولا يرد على هذا ما ورد على القول بتخصيص الفاعل  
في مثل جاء في رجل بتقديم الحكم من ان التخصيص لما كان بالحكم كان التخصيص حاصل بعد الحكم  
فالحكم كان على غير تخصص وهذا فليتنامل والا وجه عنده ان يعلل جواز الحال في الآية بلا تقديم  
ذبا عليه لما اشترت اليه من كون الواو رافعاً للانباس كما اشترى اليه الالف في آخر هذا البيت في لا يرد قوله  
في وثلاثين كلمهم تدبر **قوله** كما هو منسوب صاحب الكنى في سهواً لم تثبت واو بهذا المعنى **قوله** والنكرة  
محفزة ينبغي ان يقدم بعد تقييد الحال اذ يجوز وقوع النكرة المحفزة ذالحال اذا تقدم عليه الحال نحو  
جاء في راكباً رجل على ما هو المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الحالية عن الضمير بالواو لا يجوز تقديمها على  
ذبا رعاية لاهل الواو الذي هو للعطف لكن نص ابن اصبغ على جوازها عند الجمهور وان منع المقابلة  
نقل الدمايين فتأمل **قوله** اولى بال لزوم لذلك الكلام الباقى قوله لذلك الكلام طرف مستقر ومعنى الكلام  
اولى بال لزوم الثابت لذلك الكلام لان الموصوف بال لزوم حتى يرد ما ذكره الفاضل المحشي من ان الصحيح



ان يقال بالاستلزام وهذا الوجه وان كان لا يخرج عن نوع خبره بناء على ان المفهوم من كون هذا  
الشرط المذكور اول بالضرورة كونه اول بالانحصار والضرورة ان ثبت للكلام السابق لا ينصف به غيره  
لكن يخرج الكلام عن خضيق الفاد ومنهنا وجه آخر في التوجيه اذ ان الضرور مصدر من  
الجنس للمفعول ومعناه الكون ملزوما ونظيره تغيير التفسير فيما يليق بكون الكلام معقدا  
وثانها ان قوله الكلام السابق مرفوع بقوله اول لانه افضل التفضيل وذلك اشارة الى  
الضم وثالثها انه مرفوع بالضرورة لانه مصدر واعمال المصدر للمعرف كثير **قول** واكرمه وان لم  
تستعملوا العلم ولمواظبين اعلم ان كلمة لو وان في امثال هذا المقال ليست لانها الشيء  
لانها غير ولا المضير ولا قصد التعليق والاستقبال بل كل منهما مستعمل في تأكيد الحكم البتة  
ولم يأت من القوم بقولون انما لنا كيم **قول** فانت طالق والطلاق البتة اخره بما المرء تجوز  
من ثبابة الطوامث الالية اليمنى والسبابة الحيايل والطوامث الحيف من طشت المرأة ارماض  
وفي وقوع هذه الجملة متوسطة بين اجزاء كلام واحد كما هو الظاهر من كلام نوع غفاه اذ الظاهر  
ان قوله بما المرء كلام مستعمل وقيل واخر المصراع المذكور ثلثا ومن تحرق اعتق واظلم لكن الرواية  
في هذا البيت غريبة مكان اليه ولعل فيه رواية اخرى لم اطلع عليه **قول** يره كل من فيها وحاشا  
فانيا المصراع لانه الطيب المتين في صرح الكافور لا خشمه صدره ويحترق الدنيا احتقار بحرب  
ويروى في اكثر الكتب ما يدل **من قول** ان لا يعط حاة كونه بعد ما تعطيه كثيرا اخذ على احد الوجهين  
في قراءة الرفع في شكتهم والوجه الاخير فيه ان يحذف في ان ويبطل علمها واما اذا اقراء بالجرم على  
بدل من تمن من المن ان لا تمن ولا شكتهم فليس مما نحن فيه وفي الآية وجه آخر مذكورة  
في التفسير **قول** فيمنع دخول الواو كما يمنع في المفردة انما عدل عن عبارة الابقصاء حيث  
قال فوجب ان يكون بالضمير وحده كالحال المفردة لانه يرد عليه بحسب الظاهر انه لم يذكر دليلا  
على كون الوصف المذكور في الحال المفردة مؤثرا في وجوب الاقتصار فيها على الضمير بتم كلامه ووجه  
عدم الواو على ما ذكره من ان ليس المحو اصالته الحاق المضارع المثبت بالحال المفردة في وجوب  
الاكتفاء بالضمير بل الحاقه بما في امتناع دخول الواو في الحال المفردة حيث استدل اولاه ان  
اصل الحال مطلقا ان لا يكون مع الواو بغير اسم على النعت والمجهر ثم بين وجه مخالفة الاصل

في الجملة فبين بقاء المفردة على الاصل واما ما اورد عليه ايضا من ان هذا فيس في اللغة وقد  
منه كثير من المحققين فاجاب ان ما ذكره النجاة من قبيل الحمل على النظر لا قبيل فقول من غير مقبول  
اذ قد صرح في ايضا في الفصل وغيره من ان التعليق المذكور في امثال هذه المباحث بيان  
مناسبة والا فاصل الدليل هو الاستعمال **قول** اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال  
بما ذكر في الاستقبال وانما لم يذكر المذهب الثالث وهو انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال  
لان بعيد عن افادة مطلوبه وهو لانه المضارع على المتأخرات تمسك الفرق الاول بان المضارع  
يطلق عليها كما يطلق الاسماء المشتركة على معانيها وبانه وضع للاخبار عن حدث ما في لفظ الماضي  
وعن حدث حاض لفظ المضارع فلم يكن هو مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو  
من امات الفاصلة لم يوضع له لفظ فيلزم القول بالاشتراك وتمسك الفرق الثاني بان المتبادر منه  
الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى قرينة وبان المناسب ان يكون للحال حقيقة كما لا يخفى فخر  
وللمستقبل نحو ضرب وتمسك الثالث بان وجود الحال في حقه ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود  
والفضل المتقدم كما لا يخفى **قول** ومنهنا نظروا ان الحال آه جواب النظر ما يستحقه الفاضل الخش  
في وجه وجوب تقدير الماضي الواقع حاله **قول** واصكروا هذه الصك الضرب قال الرفع فصكت  
وجهرها ان ضربت **قول** فلما خشيت اظا فيهم البيت الاظا فيهم جمع اظفار وجمع ظفر ويراد به الشوكة  
والقوة وتدل المراد بالاظفار الاسلحة وما كل اسم رجل قال الشعلب الرواة كلهم على ارضهم ما ضيا  
على ان ارضهم بمنى رهنه الا اصبح فانه رواه وارهنهم على انه مضارع وحاصل معنى البيت  
لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت ما كان هونا عندهم وميقا لديهم **قول** وشمل قول  
نعم لم تؤذوني في الاية في شرح اللب لسبب عجب الله ان وجوب الاقتصار على الضمير في المضارع المثبت  
اذا لم يكن مصدرا بقدره واما اذا كان مصدرا بما فيه دخل الواو وكقول نعم لم تؤذوني وقد تعلمون  
ان رسول الله اليكم وما ذكره اشرار اظهر **قول** ومعناه ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي آه  
وانما لم يفعل هذا في الفعل الماضي المستقر كان يحضره للتخاطب بصورة يستجيب منه كما يقال رابت  
الاسد فاخذ السين فاقطع ثم ان قوله فعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال الذي وقع الكلام  
فيه لان مطلق حكاية الحال الماضية هذا اذ قد يكون التفسير عن الماضي بلفظ اسم الفاعل من قبيل



الحكاية كما هو جواب في قوله تعالى وكلمهم باسط ذراعيه بالوصية ولما عمل باسط في المفعول مع  
 ان بشرط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال او الاستقبال وبالجملة ليس معنى حكاية الحال الماضية  
 ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكي الآن على ما يلفظ به كما في قولهم وعنه من غير ثمان على ما زعم الفاعل  
 المحكي في حواشي شرح المفتاح بل الحق حكاية المعنى هذا وقد ذكر الان لمسه ان معنى حكاية الحال  
 الماضية ان يقدّر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان او بعد ذلك الزمان كأنك موجود الآن  
 لكن ما ذكره الشارح ما خوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى حكاية الحال ان يقدّر  
 ان ذلك الماضي واقع في حال السكك كما في قوله تعالى فلم تقمّلون انبياء الله من قبل وقد استحسنته الفاعل  
 الرضى **قوله** دون النعم لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا قال ابو البقاء في الترتيب  
 بالتخفيف وجها ان احدهما ان نهي ايضا وحذف النون الاولى من التعليل تخفيفا ولم يحذف الثانية  
 لانها لو حذفت لكانت متحركة فاحتاج الى اخر كبر الى كنه وحذف الى كنه اقل تغييرا الثاني ان الفعل  
 معرب مرفوع وفيه وجها ان احدهما انه خبر في معنى النهي كما في قوله تعالى لا تعبدون الا الله الآية والثاني  
 هو في موضع الحال والتقدير فاستقيم غير متبعين هذا وقد يجوز ان يكون لا يتبعان نهيما لحذف  
 نون التاكيد التخفيف على انه يجب بوزن فكسرت النون في ايضا يتبعان ان شاء ويجوز  
 العطف فظهر ان الآية لا تصلح للاستشهاد بل للتشليل **قوله** والمعنى ما تصنع حال كوننا آية اشارة  
 الى ان العامل في الحال ما في اللام من معنى الفعل **قوله** خلوقا عن حرف الاستقبال كل اثنين وقد يوجب  
 كلام القوم في هذه المقام بان عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب التجريد هناك عن حرف  
 الاستقبال وفيما عداه طرد الباب فلا حاجة الى التوجه المستبشع الذي ذكره الشارح **قوله** لتناقض  
 الحال والاستقبال في الجملة فيه بحث وهو ان التناقض في الجملة كما هو ثابت بين الحال والاستقبال  
 على ما زعمه كذا ثابت بين الماضي والحال فلم يستبشعوا مقدير الجملة الحالية بعلم المضارع مثل لم ولما  
 فلا بد من بيان الفرق فان قلت منافات المضارع المصدر بعلم الاستقبال من حيثين صيغة  
 الاستقبال وعلامته وضافا المضارع المصدر بعلم المضارع من جهة المعنى ليس الا قلت هذا  
 انما يتم لو كانت صيغة المضارع حقيقة في الاستقبال مجازا في الحال وقد ذكر ان رجاءه مشقة  
 بينهما او حقيقة في الحال ومجازا في الاستقبال كيف ولو ثبت التنازع بين نفس صيغة المضارع

على ما في الحال كما في الترتيب

والحال لا تنمو في المضارع الواقع حالا لفظا قبل الجواب الحق ما سمر عليكم في وجه دلالة  
 الماضي على المقارنة من ان لا استغراقا لازمة وغيره لا تنفاه المتقدم لكن الاصل استمرار ذلك  
 الانتفاء فيحصل المقارنة للحال ولا منافاة بهذا الاعتبار فافهم **قوله** افادوا من ذي البيت اول  
 بقائه مصعب وتوابه فابن اصبه عنهم لا اصبه صفاء مصعب ونوا ابيه ان طلبة مصعب  
 بن الزبير واخوته والاستغرام في ابنا اصبه ام اصيل واعرفه لا تشارك فلا اصبه تاكيد واقادوا  
 من افادوا اميرائ مكنه من القود والمفعول في البيت محذوف والمعنى مكنوا في القمل من ذي  
 دينهم من منتهى الرجل عن الشئ فمنهم من كلفه وزجرت فكف وانزحوا الاصل في منتهى  
 منتهى ثلث هاء وانما ابدلوا من المعاد الوسطى نونا للفرق بين فعل وفعل وانما زادوا نونا  
 من بين ساير الحروف لان في الكلمة نونا **قوله** ان كان تامة ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ان كان  
 ذو عسرة الآية ان كان التامة حتم ان تدخل على الاحداث والحق انه يدخل الذوات ان كان فيمنه  
 ومنه ان تامة سرية كما بينه الفاضل المحكي ولذلك ذكر في شرح اللب وغيره ان كان في الآية تامة ايضا  
**قوله** ولا معنى لجعلنا ناقصة وجعل الواد مربية لانه خلاف الاصل فلا يصار اليه الا للضرورة  
 والضرورة في البيت اللهم الا ان ثبت وجوب دخول كان التامة على الاحداث وقد مرنا **قوله**  
 ان يكون في كلام وقد بلغني الكبر فان قلت الكلام في الحال المستقلة على ما سبق والكبر بعد حلوله غير  
 مستقل فكيف اوردته ههنا قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ كما يتحقق فيمحل **قوله** ولم يستبشع  
 فان قلت لم ينتقل عدم مسس البشرى يا فليكن عدم من الاحوال المستقلة قلت ليس في اللفظ  
 دلالة على عدم انتفاءه بخلاف قولك زيب ابوك عطوف وهذا القدر يكفي في عدمه من الاحوال المستقلة  
**قوله** شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة كلامه مشربا به عام لكن من ذهب البصريين ان قد  
 انما يجب في الماضي المثبت الواقع حالا اذ لم يوجد الواد فيه كذا ذكره المحشي واعلم ان وجوب قد في الماضي  
 المثبت الواقع حالا اذ لم يكن بعد الا والا فلاكتفاء بالضمير وحده من دون قد والواو انما هي بالنية  
 الا كره في لانه يتاويل الا مكرما لان الاغلب في الان يدخل على الاسم ونفط قد لا يدخل عليه وقد سبق  
 في آخر الباب الخامس من الشئ بنه من الكلام فليتنه **قوله** او مقدره كما في قوله تعالى او جاءكم حصرت  
 صدمهم ان قد حصرت وضاق في سبب وجوب فانه لم يجوز حذف قد من الماضي المثبت



وذهب الى ان حضرت لم يتبع مهننا حال بل هو صفة موصوفى محذوف اي جاؤكم قوم حضرت ورد  
بان الموصوفى المذكور اذا قدر يكون حالاً موطئة وصفة الموطئة ايضا اذا كان ماضيا يجب  
تقدير ما بقى لا سيما اذا حذف الموصوفى فانه يكون في صورة الحال القائمة مقام **قول** لان  
قد تغير الماضى من الحال فيه بحث لان قد يغير المقاربة بالباء لا المقارنة بالنون والمطغ في الحال  
هو **الاول** لا **الاول** وقد اشار المحذوف الى دفع حيث قال المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من  
في حكمه ولذا اطلق الآن على الزمان القريب من الحال وفي بعض نسخ شرح اللب للسيد ولقط قد يغير  
الماضي من ذلك الزمان فيكون المقاربة بمنزلة المقارنة والكلام بعد لا يخفى عن شوب لان النظاران المقبر  
في الحال حقيقة المقارنة لا ما هو في حكمه ولذا قال الفاضل المحشي اذا قلت جاء في زيد ركب كان المظهر  
منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى الجنى متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت  
عليه قد قرب من الجنى وبهم المقارنة بينها وكان ابتداء الركوب كان متقدما على الجنى لكن قارب  
كيف ولو كذا المقاربة في الحال لم يحتج في مثل قولك جاء في زيد ركب الى قد اصلا لان المفهوم منه على  
تقدير التسليم بكون الركوب ماضيا بالنسبة الى الجنى متقدما عليه لا كونه بعيدا منه فيهم المقارنة  
من جعله قيدا للعامل ولا فرق في ذلك بين وجود وعدمه كما ذهب اليه الكوفيون نعم لو اطرده  
الاستعمال ولم يوجد فعل ماضى مثبت وقع حالا بدون قد لا يمكن ابداء المناسبة بان المقاربة  
في جاء في زيد قد ركب بينهم من قد وجعل الحال قيدا للعامل وفي جاء في زيد ركب من التا لا غير  
فروع قوة الدلالة عليها لكن وقوعه بدون ذكر قد كثير في الكلام فالحاجة الى التفسير **قول**  
قول الى العلماء اصدقه في مرتبة آه البيت من قصيدة تورع فيما بغداد مطلعها نبتة من الغريان  
ليس بنى شرع يخبرنا ان الشعوب الى الصدى اراد بالبنى الخبير والغريان جمع غراب والشرع الطريق  
الستقيم والتخبر الاخبار والشعوب جمع شعب بنى الشين وهو الجمع والصدى الشق والجراد التفرق  
وهذا بنى على عادة العرب من التطير بالغراب وفي المثل انشأ من غراب البين اصدقه في مرتبة  
او اصدقه هذا البنى حال كونه في شك عما اخبره لا سبلا خوف الفراق على مع ان خبره غير حقيق بالنسبة  
ويمكن ان يقال اصدقه استغلام انكارى حذف المعرفة والاغشى نعيته في الاخبار عندها من اللبس  
والاول الظاهر والمراد بالآيات التسع ما اشير اليه في قوله في فتح آيات فرعون وملأه ورجح اليه السيف

والعصا والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم والطمس وانقلاب اموالهم الى الحجارة  
بدرء موسى عليه السلام ربنا اطمس على اموالنا والمجذب في بواجرهم واما الايتان الاخرتان وهما  
العلق والنفثا في مزارعهم فالاول لم يبعث بها موسى عليه السلام الى فرعون والثانية من قبيل المجذب  
في المزارع وهذه اندفع اعتراض الكشاف على الآية ان بقى بان الآية احدى عشرة **قول** فيحصل لها  
الدلالة عليها فيه نظر اذ قد سبق ان المعبر الدلالة المطابقة ولهذا قبل المنفى من المزارع لا يدل  
على الحصول وتحققها فيما نحن فيه **قول** اذ استمر الفصل اصعب بيان ستر انتفاء العكس  
اعني قصد الاستمرار في الاثبات والاكتفاء في النفي بالانتفاء في الجملة **قول** وكان في النفي اثباتا مشغلا  
ما زال وما انتمى ونحو ذلك لا يخفى ان الافعال الدالة على النفي مثل زال وانفرد ونحوها يدل  
بحسب الوضع على التجرد واصل التحقيق كالافعال الدالة على الاثبات مثل وجد وتحقيق ولهذا  
كان ما زال ونحوه اثباتا دالما لا اثباتا في الجملة والمبتدأ من كلام الفاضل المحشي ان كون زال  
بمنزلة الاثبات بعد ورود النفي عليه علما انه قد يتعرض على الجواب الذي ذكره ذلك الفاضل بالاثبات  
على عمومه والاطلاق لانه اذا قلت في جواب ما زال زيد غيبا لا رد اعلى من يدعي دوام النفي لا يكون  
النفي المورد عليه بمنزلة الاثبات وان امكن ان يدفع بان ما ذكره في الحقيقة من قبيل ورود النفي  
على الاثبات فمائل **قول** وقد عرفت ما فيه من ان المطغ في الحال مقارنة حصول مفهوم الحصول  
مفهوم العامل وكان في الاستقبال لا بزمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة  
بزمان التكلم فان هذا من ذاك **قول** فيمن رفع عوده وفوه على الابتداء الرفع رواية بسبويه  
وقد نص عليه الشيخ محمد القاسم ايضا فاعترض الفاضل الترمذي على الكافي بان رواية الرفع ليس  
بثبت وان مخالف لنص الفحول بمحل عن القبول وفي شرحه للفتاوى وقد يروى عوده على بئر  
ينصب الاسم الذي هو مصدر الجملة الحالية تنبيها من اول الامر على انه حال وفي التحقيق من نصب  
المبتدأ والقطع بان الحال الجملة ويجوز ان يكون نصب عوده على الظرفية اي رجع في عوده على  
بئرته اي ذهب في طريقه الذي جاء منه وان يكون على المفعولية فان رجع فيجب متعديا كما في  
قوله في فان رجعت اليه اطابقت منهم وذكر ابن الانبار في الاسرار ان عوده من المصادر التي  
اقيمت مقام الحال نحو اسرار العراكة وفعلته جهده وطافتم **قول** لعدم دلالة النفي على النبوة او اذا



انتفع الدلائل كانت مخالفة للحال المفردة من هذه الجبته مع ظهور الاستيناف وكان دخول الواو اول  
**قوله** مع ظهور الاستيناف على الايضاح ظهور الاستيناف في الاسمية باستقلالها بالغايرة ومنها  
 بحث وهو ان الاستدلال على اولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من تركها اما بكل واحد من عدم دلالتها  
 على عدم الثبوت وظهور الاستيناف او لمجموعها لا سبيل الا الاول اذ كل من التعليلين باطل **قوله** اما الاول  
 فلانه احد شيخي الدليل الذي ذكر على جواز الامر من وجه مقابلة الشق الآخر وهو دلالتها على المعارضة  
 فكيف يستدل به على اولوية دخول الواو مع وجود معارضة واما الثاني فلان ظهور الاستيناف في الاسمية  
 كظهورها في الفعلية لا شراكة الدليل وهو الاستقلال بالغايرة اللهم الا ان ثبتت انه في الاسمية يظهر  
 منه في الفعلية ولا سبيل الا الثاني ايضا والا لكان بحث المضارع المنع وكذا الماضى مثبتا او منقيا بالواو  
 او لم يتحقق ظهور الاستيناف مع وجود حيثية مخالفتها للحال المفرد كما مر **قوله** ان وانتم منا أهل  
 المعرفة او وانتم تعلون ما بيننا آية الاولى على تنزيل المتعدي منزله اللازم والتا على حذف المفعول  
 وقوله حتى ذهب مرتب في المعنى على قوله وان دخولها اول وفيه خلاف ابن مالك فعنه الاكتفاء  
 بالضمير اقبس من الاكتفاء بالواو لشبهها بالخبر والنعت وورد في كلام رب العزة اكثر نحو  
 امبطوا بعضكم عدو لبعض واليه يحكم لا محقق حكمه وفي النظم نحو قوله ما بال عبيدك معي لا يرفقا  
 وحكمه عن يمينه الاستغناء عن الواو بنية الضمير اذا كان معلوما نحو بيع التمر منوان بدرهم من  
**قوله** حتى يدخل في صلة العامل المراد من الدخول في صلة العامل ان يجعل قيد من قيوده تابعه له  
 في الاثبات وعدم جعله اثباتا مستقلا والمراد بالاستيناف في النقول الذي ذكره **قوله** قرب  
 في المعنى من قوله وحده حاضره آية بربر ان مجموع الجملة في البيت لا يظهر تأويله بالمفرد لعدم استيفاء  
 الذهن الى ذلك كما يشهد به الذوق السليم لكن سبب تقديم الخبر على المبتدأ الذي هو ما عمل  
 في المعنى صار كانه مسندا الى الظاهر ومفرد في التقديم هذا ثم التوجيه الذي ذكره الشيخ انما يحتاج الى اذا  
 جعل الوجدان بمعنى الاصابة والنبيل متعديا الى مفعول واحد كما بسا عده خبرا للمعنى اما اذا جعل  
 من افعال القلوب والمعنى وحده متصفا بمضمون الجملة فلا وقد يجوز ان يكون الجور والكفر  
 فاعلا بجأضه وآه ولحق الالف في مثل مقبث او مسومغا فيه **قوله** والذي يلوح منه كانه اعتراض على الص  
 كما اشار اليه الفاضل المحقق هذا والذي نقله اثره من الشيخ ثانيا بقوله وقال في موضع آخر ان

في قوله وحده حاضره آية بربر ان مجموع الجملة في البيت لا يظهر تأويله بالمفرد لعدم استيفاء  
 الذهن الى ذلك كما يشهد به الذوق السليم لكن سبب تقديم الخبر على المبتدأ الذي هو ما عمل  
 في المعنى صار كانه مسندا الى الظاهر ومفرد في التقديم هذا ثم التوجيه الذي ذكره الشيخ انما يحتاج الى اذا

اذا قلت آية يلوح منه ان امر الاولوية بالعكس والذي يلوح من مجموع كلام الشيخ ان جعل قول  
 بمنزلة في الموضوعين على التماسب والنسب **قوله** خذفت الواو من واو الحال كما يدل عليه سياق  
 كلام الكش في الآية المذكورة وكلام الشارح ايضا فانه اورد كلام الكش في دليلا على ان مجرد الجملة  
 الاسمية من واو الحال يفرق من التاويل والتشبيه بالمفرد **قوله** والذي يبين ذلك انه ان يكون جائز  
 زيد هو فارس حيثما **قوله** اذا التكرار بلمة آية على حذف الضمير ان اهل بلدة او على الاستناد  
 الجازي وانكر وانكر بكرة العين واستنكر كل ما يعنى واحد يقال نكرت الرجل نكرا ونكروا اذا استنكرتموه  
 البازي يسكون الياء طارعا معروفا وجعيزة والبارقة فيه وجهه ابرار وبراز **قوله** وان امر  
 اسم الكبر ودونه آية موضع الاستشهاد قوله ودونه موما شيوا الاسراء السرة البلب لا بعضه  
 كاطن يقال اسرى بنف واسراه غيره يتعدي ولا يتعدي واسرى به كما يقال اخذت الحطام  
 واخذت بالحطام والمومتا واحدة الواو في المغازة قال ابن السراج المومتا اصلها مومتة عاوزه  
 فعلته وهو مضاعف فليت الواو التاويل كرها وانفتاح ما قبلها وذكر مصدر الا فاضلة فمram السقط  
 ان تسمية المغازة بالمومتا بناء على انه لما فيها من المخاوفي والمهاك يوم بعض ساكرا الى البعض ولا  
 بقدر على رفع صوته حذرا عن حقوق الهلاك بهم والبيد المغازة من باد يبيد اس هلكه في بيئتها  
 بالمغازة من باب تسمية العطف تاهلا سليمان والسلق القاع المصنوع وهو المستوي مثال  
 لاثبات فيها وجه السلق والسلق بمضاه وجه سلقان كخلق وخلقان **قوله** فالواجب ان يذكر صاحب  
 نقضه اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت كما يدل عليه قول الشيخ ان يقدم ههنا  
 وفيه بحث لان هذا انما يرد اذا جعل خصوص ما احترازنا عن الخبر والنعت واما اذا جعل احترازا  
 عن النظم الواقع صلة للموصول كما هو المشهور فلا تامل **قوله** ولحق ان نحو على كنف سيف آية  
 لا يخفى عليك ان هذا ليس بتوجيه لكلام الشيخ فانه لم يبين من هذا وجه اختيار الافراد في الحال  
 على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شئ **قوله** فقلت ان تبصره اه كانه يحتاج امرأ  
 عذلة على اغتائه ثباته بنية يقال فعه وحواله وحواله ولا يقال حواله بكسر اللام كذا في الصحاح **قوله**  
 بردا كنجيل وتعظيم اي شتم على التعظيم والتعجيل استعمال البرد على صاحب **قوله** وقال بعضهم هو  
 الاندلس نقله الفاضل الرفيع **قوله** يصف النهار الماد غامرة تمامه ورفيقة بالغيث لا يبرك البيت

واو العطف كانه يفتقر الى  
 الخاتمة



هذا هو الوجه الثاني في بيان ان  
المتعارف لا يكون في نفس الشيء  
بل في نفس المتعارف له  
فان المتعارف لا يكون في نفس  
الشيء بل في نفس المتعارف له  
فان المتعارف لا يكون في نفس  
الشيء بل في نفس المتعارف له

لمسبب بن علي بن عوف ما طال مكث في الماء واشده ابن السكيت في كتابه المسح ما صلاح المنطوق والظاهر  
يروي بالنصب على ان نصف من فوكه نصف الشيء اي بلغت نصفه ففعل نصف ضمير مستتر فيه  
عابدا عن الغائض وعلى هذا فلا يكون في البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مثله على  
ضمير في الحال وهو كاف في الربط وقد يروى بالرفع من نصف الشيء بمعنى انصف فبالجملة الحالية  
خالية عن الضمير فيحتاج اما الى تقدير الواو او الى تقدير ضمير يعود الى التاراي عامره فيه فليس فيه  
شاهد على جواز حذف الواو الحالية على هذا التقدير ايضا كما يشعر به كلام الفاضل المحض في شرحه المقام  
نعم الارجح تقدير الواو ويكون وارده على الاصل **قوله** في اليجاز والاطن والمساو قدم اليجاز تنبيها  
على انه يناسب التقديم في الكلام وارده بالاطن لكونه متبلا **قوله** اما اليجاز والاطن تنعزم للمساو  
مع انها سبب ايضا لانه لا فضيلة للكلام الاوساط فما يصدر عن البليغ مساويا لا يكون فيه نكتة  
يعتبر كذا في شرحه الشريفي للفتاوى وفي بحثه لان عدم الاستعداد انما يكون اذا قصد البليغ التبريد عن  
النكت وليس بمنع لجواز ان يكون في الكلام مقتضيا وخصوصا لا يراد به غير البليغ واما البليغ  
فنحن حتم ان يراد به وبشر البليغ مع كون لفظة مستطابقتين ويؤيده ما يشاهد من جواز كون الموجه  
بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا للمتعارف الاوساط مع براعة اللام الان يقال مراده ان ليس  
بليغا من حيث انه مساو لمتعارفهم ان قلت وكذا في اليجاز والاطن اذ ليس بلاغ الموجه مثلا من حيث  
اذا قل من متعارف الاوساط بل من حيث اشتغالها فواضح قلت كونه اقل من متعارفهم شعره  
فواضح بخلاف المساو وانما **قوله** او كلام ازيد منه يشير الى انه لا يتقدم في كون الكلام موجزا كونه  
زايدا على كلام آخر وكذا الكلام في كونه انقص وقد يجعل ان من قبيل الشنا ابره من الصنف والعمل  
احيا من الحل **قوله** ولا يوحى وفراجه وكلاهما بمعنى واحد قال في الصحاح ابع خلاف البيان وقد عرفت منظر  
وعليه ايضا فهو يوحى ويحى على وزن فعل وفي المثال ابع من امل والفره والغرامه البحر ورجل فر وامة  
**قوله** عن حكم النقيق النقيق صوت الراعي في غنمه وقد يقال نقيق الغراب ايضا معين غير محتمل  
**قوله** من عبارة المتعارف اي من عبارة الكلام المتعارف وكلالة والاضافة بيانية **قوله** والاطن  
اداءه باكثر من الاطناء على اصطلاح السكاكيم المساو لما سيجي وهذا التفسير لا يلزم اللام الان يقال  
هذا على اصطلاح آخر **قوله** ان يكون عبارة المتعارف اكثر من الاطناء لانه كونه اقل من عبارة

المتعارف

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان  
المتعارف لا يكون في نفس الشيء  
بل في نفس المتعارف له  
فان المتعارف لا يكون في نفس  
الشيء بل في نفس المتعارف له  
فان المتعارف لا يكون في نفس  
الشيء بل في نفس المتعارف له

المتعارف مع انه المذكور فيما سبق لان مقتضى الاختصار فلا وجه للعول برجوع الاختصار  
اليه واما حديث السبق فربما لان هذا المعنى ايضا قد سبق ضمنا وكذا الكلام في قوله واخرى الاكون  
الكلام خليقا باسط مما ذكرنا فهم **قوله** وليس المراد ردة على الخلق ووجه الرد انه لا معنى لان  
يقال مرجع كون الكلام موجزا ان المقام خليف باسط من متعارف الاوساط الان بلا حفظ ان  
هذا الكلام على متعارفهم فيقول بعد هذا التكليف الى ما ذكره ان رجح واما ما ذكره في وجه الرد  
من لزوم التكرار بلا فائدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه فلا وجه له اذا كانت شتما ما كان مساويا  
لمتعارف الاوساط لكن يكون الكلام خليقا باسط من هذه المتعارف **قوله** ولكنه الجاز بالنسبة  
الى ما يقتضيه المقام فان قلت اذا كان الكلام خليقا باسط كان هذا الموجه الذي ذكره غير مطابقا  
فلا يكون بليغا فليقتضيه الظاهر الا بسط لكن عدله عند لغرض كالتبيين على قصور العبارة عن وصف  
امراض الشبابة واللام المشيب **قوله** فعلم ان اليجاز بآه هذا منبه على ما ذكره الزمخشري وغيره من انه لا فرق  
بين اليجاز والاختصار عند السكاكيم فهو يستعمل اليجاز تارة والاختصار اخرى وقوله فيما سبنا  
لو قيل اليجاز اخص آه بيان لما مال اليه ان رجح **قوله** بخذف حرف النداء وباء الاضافة  
وظاهر كلامه يشير بان حذف كل منها بعيد كونه اقل من عبارة المتعارف وقد سبق منه الاشارة الى  
ان اليا محذوفة من عبارة المتعارف فاما ان يكون للاوساط عبارة تارة او يراد ان وجه الاقلية  
حذف مجموع الامر من الاكل منها بالاستقلال **قوله** اذا قال الجيوش نعم صدره لا يبعد التلبث في الغار  
التلبث الثمر والتمنيو والخيال الجيوش الذي له خمس اركان قدام وخلف ويمين وشمال وبار وقلب  
والغنى لا يبعد اسم الشمر للغرب والاحمد اذا قال اهل الجيوش بعضهم لبعض هذا نعم فافهم **قوله**  
والنسبة بين الاطناء بين ايضا من عموم من وجه فربما في الفاضل المحض مادة الاجتماع ومادة الافراق  
الان اعتبار النسبة الحفنة في العمودين اللتين ذكرهما فالسبب بضرورة في اداء الحق وانما اعتبر التبيين  
الفرق في صورة بلاغة المشكل **قوله** وجوابه ان المراد بعدم تيسر حقيقة آه نوقش فيه بان قول السكاكيم  
فلان التبيين لا تيسر الكلام فربما يدل على انه يستدل على مدحاه بمطلق النسبة ولا شك ان مطلق النسبة  
لا يقتضي ذلك كما ذكر **قوله** الحارث بن حذيفة البشكر الحليزة بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسر حاء  
والراء المعجمة المفتوحة **قوله** فيه نظرا لانه قد اشهر قبل هذا النظر لا يدفع الاختلال المذكور لان

قوله مولانا حميد مشتهر



هذا هو الوجه الثاني في بيان ان يكون العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيث الشاق كناية عن عيش العقلاء فيكون معناه العيش الناعم خير من العيش الشاق وليس هذا مقادير الشاغر بل مقصوده ان العيش الناعم وان كان مع رزيلة الجهل والحاجة خير عندنا من العيش الشاق ولو كان مع فضيلة الفعل والعلم ولا خفاء ان عبارة قاصرة عن اداء هذه المعنى فمامل **قوله**

وينب عما ذكر لفظ الضلال لانه يشربانه بحسب العرف بان النوك شئ خطير يلحق بالضلالة وبطبيب حال الملتجئ اليه وهذا نحو قول عدي بن الابرش البرش في الاصل نكت صغار في شعر الفرس بخان ساير لونه والابرش اسم رجل كان ببرص فكنوا به عنه **قوله** بذكره عذر انما باجته الابرش الزبا اسم ملكة وحيدة اسم ملكة قتلها باقا وقيل زوجها واستولى على مملكته وبعد وجود استولت الزبا على مملكة المقتول فارسلت الامة عترة ان رغبت فيك وازدت ان تزوجني فيضم ملكي الى ملكك فسميت بذلك وشاور اهل السرا من الشفاية وهو يومئذ يتبع من شاطئ الفرات فاجمعوا على ان المصلحة ان يسير اليها وخالهم قصر بن سعد وقال المصلحة ان يكتب اليها وتطلبها فخالها وسار اليها واستخفى على ملكه عمرو بن عدي فلما قرب قال لعمر ما ترى قال تبعه خلفت الرأى ثم ادخل بعد اللتيما والى عازبا فامرت به فاقعده على نخل وجيء بطشت من ذهب وشده عضاه بالادب كما يفعل القضا فقطعت راحته فلما ضعفت برأه من سيلان الدم سقطت فقطر بعض الدم خارج الطشت فقاتل لا تضيقوا دم ملكي فقال جديهم دعوا ما ضيعه احيا فلهذا خلاصة القصة فيالها قعد في شرحا طول **قوله** كذبا ومبنا وزعم بعضهم ان الرواية كذبا ومبنا فلا تطويل **قوله** فلان قابلية للبح بينهما فيه نظر لان هذا من عطف احد الخرافتين على الآخرة فابدية تقرر المعنى في الاذهان كالتوكيد ولا يخفى انه مناسب للمقام فلانم اخلاصه بالبلغة **قوله** اسم للمعنى من الشعب ومع الفرقة سميت المعية بشعوب لانه يفرق ومع معرف لا يدخلها الالف واللام **قوله** من شأنه الهلاك فان قلت الاهلاك لا يتصور على تقدير عدم الموت فما معنى قوله من شأنه الاهلاك قلنا لا يلزم من انتفاء الاهلاك عيش بالفعل ان يكون من شأنه الاهلاك **قوله** وهذا بعينه معنى الشجاعة ولا يخفى ان بذل النفس اعم من الشجاعة لان من يجتار هلاكه في رغبة محبوبه لا بعد شجاعة لغة بل من ثبت جنبه بالادليل الناطقة قد يجتار هلاكه جنبا ووحما ولو سلم الاتحاد فهذا انما يريد اذا كان غرض القائل تبيين كلام

ابن الطيب بالكلمة واما اذا كان مقصوده اخراجه عن رتبة الخشوا المفسد فلا اذا غايته ما يلزم من كلامه ان رج كونه من التطويل **قوله** فاعلم علم اليوم البيت من قصيدته مطلعها امن ام او في دمنة لم تكلم بجمانة الدراج فالمتكلم وبعده ديار لها بالرقمين كانا مراجع وشم في نواشر معصم وقد مر شرح المطلع في شرح الديباجة والرقمة في جانب الوادي والمراجع جمع مرجوح من رجعه رجعا يعنى مراجع وكرر يقال فلان يرجع صوته اي بكره والوشم من وشم اليد اذا اغرز قائم ذرعيه العذر وهو السليح والمعصم موضع السوار من اليد ونواشر المعصم عروة الواحدة ناشرة شبه الاثار التي في الدبار بمراجع الوشم ويروى دار لها بالرقمين وقوله وعلم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدرية اي اعلم على متعلقا بهذين اليومين او يجعل معقولا بان يقال اعلم بمعنى احصل وقوله عن صفة مشبهة يقال رجل عن القلب **قوله** فعناه انه قول لا يقصده بمركان يريان قوله باقوا مهم لتاديه اصل المعنى لالتاكيد قد مر لاننا الاصل والمفهوم عليه قبل الاوله ان يذكر وجه تقديمه في الضبط الاجمال **قوله** ولا يجيئ اعني قوله والا قرب ان يقال آه فانه المقصود لبيان فائدة العمدول عن اسلوب قوله باب اليجاز والاطفا والمساواة واما التقديم فيما نحن فيه ففرع التقديم في الضبط الاجمال **قوله** ولا يجيئ الحكم السني الا بامله يقال حاق بالشئ اي احاط به ووصف الحكم بالسني ايماء الى ان بعض الحكم ليس سني كما في قوله تع وعكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء السني وجزاء السني ليس سني **قوله** عنك واسع الشهور ان اسم المكان لا يجعل في الظروف ولا في غيرهما فالظرف متعلق بالجزاء اعني واسع على تضمين معنى البعد وجود البعض علم في الظروف بناء على التوسع فيما تجاوز عليه ان يتعلق بالمنشأ **قوله** اعتبار ذلك امر لفظي فان لو قلت لو سلم ذلك في الآية فلازم في البيت اذا الشرط يقتضي الجزاء البتة فان كان منكورا والا فمخوف فيجب تقديره اذ لولا لا لاقتل اصل المعنى فتقديره ليس لامر مخوف لفظي بل لتاديه اصل المراد قلت معنى الجزاء يفهم من الصراع الاول بلا احتياج الى تقديره بحسب تاديه المراد **قوله** ناقضا عن اصل المراد ممنوع هذا المنع يمنع عما جعل السؤال المذكور معارضة كما هو الظاهر من تقدير الشرح واما اذا جعل منشأ **قوله** حتى لو ذكر كان تطويلا الا حسن ان يقول حشوا لان الزايد متعين **قوله** من شأنه

قال الاصمعي الرقمان احد جانبيه من اليد والاخر من قرب البصر ومنه قوله بن جنيح كان در من جالس العيس قبل حرم بن خفي المنة الذي يتولى له غيره ولقد خشت بان اصحابه ولو لم يكن لهم دابة على ابن خفي قلة في حرب عيس وديسان قبل الفقة خلف لا يغفل عنه حتى يقتل واد من جالس او رجلا من جالس داره ثم من غاب ولم يطلع على ذلك احد وقد عمل الحال الحزب بما عوقا انا حارث فاقبل رجل من عيس حتى نزل للمعنيين بن خفي فخال من انت ابا الهميل قال عيس فلم نزل ينسب حتى انتب اما غاب فقتله حصين فبلغ ذلك حوث بن عوف وعمر بن منان حارث فبلغ الحزب الحزب ركنه من عيس فربوا نحو بنو عيس عليهم من صاحبهم وانما ارادت من الابل سمعا ابي وقال للمرسول قل نعم الا ان احب اليكم ام الال فاصل الرسول لوع فقال لهم ما قال فقال ربح بن زياد ان احاكم قد رسل اليكم وقال الابل احب اليكم ام اني تقتلوه فقالوا بل ما احب الابل وتضايقوا وبع الصلح فقال زعيمهم الحزب ورحم من شأنه انما اذ انقصه من







في الاستثناء لا يفيده في دفع الاعتراض شيئا من جهة ان مبني كلامه ان الماضي بعد تحقق فيه فلا يلزم  
 ان يكون جوابا لشرط مستفيل ويمكن ان يجاب عنه اصل السؤال بان حرف الشرط ان ضربت خلفت  
 الماضي الداخل عليه قد تحققت للاستقبال وقابلية قد فيه هو تحقق ترتيب الانجاء على القرب  
 نعم يحتاج الى التاويل في قوله ان يسرق فقد سرق اذ لا من قبل لا مجرد وقوع الجزاء ما ضيما  
 بقدر ان السرقة المنسوبة الى الاغ كان متقدمة في نفس الامر على السرقة المنسوبة الى يوسف عليه السلام  
 كما يدل عليه لفظ من قبل عيانا ان لنا ان نقرر حكمنا قبل قد والمعنى ان ضربت فكيف بان قد انجرت وكذا  
 في الآية الثانية فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ما ضيما بقدر تقدير **ع** وكلام الكافي ان سميتم  
 فصيحت الى عبادة الكافي في سورة البقرة هكذا الفاء يعني فاء فانجرت متعلقة بحرف في ان ضرب  
 فانجرت او ان ضربت فقد انجرت كما ذكرناه في قوله في كتاب عليكم وجع على هذا فاء فصيحت فيهم  
 من ط قوله على هذا اشارة الى التقدير الكافي الاقرب وليس بمعين لجواز ان يكون اشارة الى متعلق  
 بحرف في ذكر صاحب الفناء ان الفاء في فانجرت فاء فصيحت ثم قد ضرب فانجرت ولم يتعرض  
 لتقدير الآخر فيهم من ظاهر ان كون الفاء فصيحت انما هو على ما يستفاد من ط الكافي والحق  
 خلافا لان العلم عندهم في فصيحت البيت المذكور في الشرح اعني قوله قالوا اخرا البيان آه وهو تقدير  
 الشرط وفاقا وانما اقتصر السلك على اختيار العطف لعله التقدير فيه لولا ان الفاء الجزائية لا تدخل  
 على الماضي المتصرف الامع لفظ قد واظهار ما ضعيف واعلم ان المختار في وجه التسمية هذه الفاء فصيحت  
 كونها مبنيته عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحذف مع ان حسن توفيقها ذوق لا يمكن  
 التعبير عنه **ع** خراسان اقصى ما يراى اياه البيت للبعس ابن الاصفه وكان الرشيد بالفت  
 فلما خرج الى خراسان استعجبه وطال ما مبرأ ثم خرج الى ارمينية ومعه البعس فاشاق الى  
 بغداد فعارض الرشيد في طريقه واشده قالوا خراسان اقصى ما يراى اياه ثم المقول فقبضنا  
 خراسان ما قدر الله ان يذني على شحط سكان دجلة من سكان صيخان من يكون الذوا رجوا وامله  
 اما الذي كنت اخشاه فتمكنا ما عن الزمان اصابتنا فلا نظرب وعسى لصوق البحر الوانا ويرى  
 بده الغليظنا الهائم المكسور احيانا فقال الرشيد اقد شغقت يا بعس واذن له بالعود وامر  
 بشلثين الف درهم المقول الرحول وقوله ما اقدر تعجب من كمال قدرته الله تع وبه من الادب

في بيان ما مر من قوله في فانجرت فاء فصيحت فيهم من ط قوله على هذا اشارة الى التقدير الكافي الاقرب وليس بمعين لجواز ان يكون اشارة الى متعلق بحرف في ذكر صاحب الفناء ان الفاء في فانجرت فاء فصيحت ثم قد ضرب فانجرت ولم يتعرض لتقدير الآخر فيهم من ظاهر ان كون الفاء فصيحت انما هو على ما يستفاد من ط الكافي والحق خلافا لان العلم عندهم في فصيحت البيت المذكور في الشرح اعني قوله قالوا اخرا البيان آه وهو تقدير الشرط وفاقا وانما اقتصر السلك على اختيار العطف لعله التقدير فيه لولا ان الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي المتصرف الامع لفظ قد واظهار ما ضعيف واعلم ان المختار في وجه التسمية هذه الفاء فصيحت كونها مبنيته عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحذف مع ان حسن توفيقها ذوق لا يمكن التعبير عنه **ع** خراسان اقصى ما يراى اياه البيت للبعس ابن الاصفه وكان الرشيد بالفت فلما خرج الى خراسان استعجبه وطال ما مبرأ ثم خرج الى ارمينية ومعه البعس فاشاق الى بغداد فعارض الرشيد في طريقه واشده قالوا خراسان اقصى ما يراى اياه ثم المقول فقبضنا خراسان ما قدر الله ان يذني على شحط سكان دجلة من سكان صيخان من يكون الذوا رجوا وامله اما الذي كنت اخشاه فتمكنا ما عن الزمان اصابتنا فلا نظرب وعسى لصوق البحر الوانا ويرى بده الغليظنا الهائم المكسور احيانا فقال الرشيد اقد شغقت يا بعس واذن له بالعود وامر بشلثين الف درهم المقول الرحول وقوله ما اقدر تعجب من كمال قدرته الله تع وبه من الادب

الرد وهو القرب وانت اليها ساكنة مع تقدير النصب ضرورة وهو قبل والشحط بالثبوت المجهدة  
 والماء المائلة المفتوحين البعد واصلا ساكنة العين لانه مصدر شحط شحط بنفع العين فيها  
 ولكنها صرحت للضرورة او يكون الشحط بالتسكين مصدر وبالفتح كذا **ع** ومنه بيت السقط  
 طربنا لغوا آه الضمير في طربنا راجع الى الابل والباء في بغدا بغد في متعلق به وبغدا ذبالا  
 المملة والذال المجهدة وبالنون ايضا كذا في الصحاح وكان الاصمعي سميها مدينة الاسلام  
 ونحوه عن ان يقال بغدا لانه سمع في الحديث ان بغد ضم واد بالفارسية عطية فكان معناه  
 عطية الضم والوهم نحو من نصف الليل وانتصاب على الظرفية وما في الموضعين التعجب وانما  
 فصل البيت بقوله منه ولم يقل ونحو لاحتمال ان يكون المعاني المذكورة معني ما الهن وما  
 في لا يكون البيت من الجازا لانه في شئ **ع** فان العقل دال على ان الاحكام الشرعية المستله  
 مذكورة في كتب الاصول وما ذكره الشرح من ذهب الفخر والعراقيين من اهل السنة واما  
 على مذهب الجمهور من اهل السنة فعلقوا بالاعيان حقيقة يراد به تحريم العين كالحمر والخمر ونحوها  
**ع** قد شغفها حياء الصحاح الشقاق غلاف القلب وبع جلدته دونه كالحجاء يقال شغف القلب  
 اي بلغ شغافه **ع** والعادة دلت على التاكيد فلت الموافق لغرض زينا بعد الحب لا غير لانهم  
 لما لم ينجوا وكانت مغرورة العشق مغلوطة الهوى ارادت ان يظهر لهن ان لو من اياك لم ينفع  
 موقعه لانه مخالف للعادة وكانها قالت فذلك الذي لم تنفع فيه في وجه لو ما نحي لفا للعادة قلت  
 لا شك ان المقدر يجب ان يكون ما وقع فيه اللوم في نفس الامر والالكان كذا بالعادة انما يدل  
 على ان لوم النسوة انما كانت في المراودة لا في نفس الحب الذي لا اختيار فيه وانما ذكر الحب  
 حيث قلن امرأة العزيز تراءى ودفنا ما عن نفسها قد شغفها حياء انما لفظ ضلال مبين لا لاجل  
 اللوم على نفس الحب في لا يجوز التقدير في وجه بناء على ما يقتضيه العادة من انهن فيه ما فيها في نزل الامر  
**ع** ان مكانا يصلح للقتال انكم قالون في موضع لا يصلح للقتال ونحوه عليكم منه وبه عليه  
 انهم اشاروا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يخرج من المدينة وان الحرم القتل فيها والقصة في غزوة  
 الاعداء مشهورة **ع** كقولهم للمعرب بالرفاء والبنين هذا عاء الجاهلية حيث يجترئون بسن عن البنات  
 فقد ورد النهي عنه **ع** او معارضة المخاطب بالاعتراض ليس له ان يذكر هكذا في بعض النسخ وهو انما ينبغي

ذكره البعض في شرح الشرح وهو  
 اشارة الى ما ذكرناه في شرح البيت  
 من ان المصدر من الباب الثاني فصل  
 بالكون او فعل لا فعل



ولم يوجه في اكثرها فكان تركه اكتفاء بقوله سبأ والمخاطب بالفعل **قوله** تعالى رقات التوراة  
اذا اصلحت ما وقع قد شرنا في مفتح البناء الثالث الا ان القطب رحمه الله رد في شرح الكشاف امثال  
هذا التركيب بان المناسب ان يقال مثلاً يقول رقات الثوب بدل يقول او يقال اي اصبحت بدو  
اذا اصلحت وشرنا هناك الا ان ما ذكره هناك انما يرد اذا قرأ الفصل بعد يقال على صيغة الحكاية  
واما اذا قرأ على صيغة الخطاب فلا تكن هذا الجواب لا نأني فيما نحن فيه الا بتعريف لان المناسب  
رقات على صيغة الخطاب ارقائه وهذا ظ فلا بد ان يعتبر مهننا وفي مثاله كونه القائل هو المخاطب  
ومع ذلك في عبارة قلعه كما صرح به ان راجع في حواشي الكشاف **قوله** وما يدل ذلك ما في قوله من هل  
ينظرون الا ان تأتهم الله وجه الموثق في كل ما حصول شئ عقيب ما ينفذ فيه وهو اقوى تأثيره في نفس  
فان الله عقيب الامم اكمل واقوى فكانا لذتان لذة الوجهان ولذة الخلاص عن الالم فكنا  
اتبان العذاب من مظف الرحمة فان فيه المين الم العذاب والم اليكس من الرحمة والظلم جمع ظلمة  
كقوله وقيل وجه ما اظلم قال القاضى في تفسيره وهل ينظرون استغرابهم في معنى النفي ولذا جاء  
بعده الا ان ياتهم امره او باسمه كقوله تع او يا ايها المرءك فجا هم يثنا او ما ياتهم الله بياسه فخذ في  
المائة به الله لا عليه بقوله فان الله عزيز حكيم وجوب فاعلوا ان الله عزيز وقد وقع في هذا السهو  
اتباعا لصاحب الكشاف في العجب انه اورد الآية الكريمة في المتن قبل هذا بسطرين على ما ج عليه فكيف  
غفل عنه مهننا **قوله** لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اشد وفي بعض النسخ كان اعظم  
من النعم والاوله انبى بقوله في جانب الحرثا الشرط بين اللغطين من التجنيس **قوله** يحتمل ان يكون  
للاغراض الثلثة يعني ان هذا التركيب من شأنه ان يغيبا لا غرض الثلثة وان امتنع اعتبارها في بعض  
المواضع كما في الآية فان المخاطب هو الله تع فلا يتصور فيه الغرضان الاخيران وتحقيقه ان القرآن نزل  
على اسلوب العرب فلا بد ان يكون في نفي بحيث يفيد ما هو مطلوب به بليغ ما لا فائدة مع قطع النظر  
عن خصوص المخاطب وقد مر مثله غير مرة **قوله** كقوله تع قضينا اليه ذلك الامران هؤلا مقطوع  
مصححين في الكشاف عند قصيبا بالانتم من معناه او حيناً كانه قيل واوجبا اليه مقتضيا وقد ذكر الام  
بقوله ان دابر هؤلا مقطوع وفي ابراهيم وتفسيره تعظيم ذلك الامر وتجنيس له وهذا دابر القوم  
اخرهم مصححين اي حين دخولهم في الصبح والمراد انقطاع سلمهم بسلامهم بالمرّة **قوله** ايضاً الايضاح

بعد الايام لم يقل من الاقطا للايضاح بعد الايام مع انه الانسب للسبب في اختصار **قوله** وقيل الاجمال  
والتفصيل اشار بلفظ قيل انه لا ينج عن ضعف لان الاجمال والتفصيل عين الايام والايضاح  
فهذا التفسير للايام قول المفسر ما ذكره وكلان يقول المراد بقوله سورة ما ذكر من الايضاح بعد الايام  
للامور الثلاثة المذكورة والايضاح بعد الايام باعتبار ما فيه من الغرابة المستطرفة غير باعتبار  
الامور الثلاثة المذكورة فلا محذور **قوله** نحو شيئا بن آدم آه لم يقل نحو قوله عليه السلام لان من الخيش  
على ما ذكر في جامع الاصول وغيره لحر بن آدم وشيب من اثنتان المحص على المال والحرص على العمر  
وفي رواية يكره بن آدم ويكره من معه اثنتان حب المال وطول العمر وكان قوله في الايضاح كما جاء  
في الحديث شيب بن آدم آه بناء على انه نقل بالمعنى وقوله شيب بالكسر من شيب الغلام **قوله**  
بمنزلة العطف بعد النفي فان قلت التعبير عن المعنى الواحد بالثنى بمنزلة اللف وتفسيره بسمين  
متعاطفين بمنزلة النفي وكان الاظهر ان يقول بمنزلة نفي العطف بعد اللف قلب لا شك ان اللف  
المقصود في العطف متأخر عن نفي ثم ان الثنى بعموم يجب مفهومه وشيوعه بمنزلة المنفرد في تعين  
المراد منه بالاسمين المتعاطفين بمنزلة النفي فيكون التوسيع من قبيل اللف بعد اللف ولا احتياج الى  
اعتبار القلب وغيره **قوله** وهو صلوة العصر على قول الاكثر في اختلف فيها وذهب الى كل صلوة سوى  
صلوة العشاء طائفة منهم ولم ينقل عن احمد من السلف انما صلوة العشاء وذكره بعض المتأخرين  
لانها بين صلواتين لا يقتصران وقال بعضهم هو احد صلوات الخمس لا يعنيها اتمها الله تع تحريفا للعبارة  
على الحافظة على ادراك جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة **قوله** لان المصابرة باب من ابصر  
المصابرة الصبر في مقابلة العدو **قوله** والا يتعاطف غشبه الغفلة بحور معطوف على التنبيه او مرفوع  
معطوف على زيادة التنبيه قال صاحب الكشاف في تفسير الله زيادة تنبيه لهم وايضا عن سنده  
الغفلة وفيه انهم قوم وعشيرة وهم فيها بولهم وهو يعلم وجه خلاصهم ونصيحتهم عليه واجب  
فهو يجدد لهم وينلفظ بهم ويستدعي بذلك ان لا يجمع فان سرورهم سروره وغمهم غمه ونزولوا  
على نصيحتهم لهم كما كرر ابراهيم عليه السلام في نصيحة ابيه يا ابت **قوله** وكما مر في قول ان علفه علم الى  
اليمانون البيت لسجيان بن وقر بن انا بن عبد شمس وهو الذي يفر ببه المثل في الغضا دخل على ابيها  
وعنده عطبا الا فاق فيما رواه خرجوا من عنده لعلمهم بقصورهم عنه فقال لقد علم الى اليمانون فقال



معاوية اخطب فقال انظروا الى عيسى نعيم من اودى فقالوا وما يصنع بها وانت يحضره امير  
 المؤمنين قال ما صنع بها موسى وهو مخاطب به فاخذ معاويكم من الظفر الى ان قرب فوت صلتى العهر  
 فانتحى ولا توقف ولا ابتداء في معنى فخرج منه وقد بقيت عليه لعنه فيه ولا مال عن الحسن الذي  
 هو فيه فقال له معاوية ابن اخطب العرب فقال العرب وعهد قبل اخطب الجن والانس فقال انت  
 كذ لك لى القبيلة واليهانون جميع بيني كما سبق في تفرق السند اليه بالاضافة **قوله** ثم كونه البيت من قبل  
 التكرير لتذكر ما بعد عمار وانتهى بالفتح واما عمار واية بالكسر فلا تكرير فيه لان انه يكون خبرا لان  
 جواز وقوع المكسورة خبر الاخر والسند كذا في شرحه **قوله** وبه تبين بطلان ما قيل آه وجه  
 التبيين ان عيون الظماء حال حيوتها فلا يشبه الحز التي الذي فيه سواد وبياض قيل المراد بالمحال  
 فانها تعبير لونه التبرؤ و يكون قوله لم يهزم سمسلا حال من باب التذييل لا الا يقال له دفع ثوب  
 خلاف الملق في فرام السقط الحال هو المثال وعنه به هذا الملك المتكبر حقيقة ان الحال بمعنى الكبر يقال  
 رجل ذو حال اس ذو كبر فاطلق على المتكبر بالفتة كقولهم رجل عدل اشبه فاقاة الطعم والسندارة  
 بالكاس الا ان الكاس يكون منفردة والتم غير ضيقة فتدرك ذلك بان شبه فاهامة ثابته بالخام  
 لكن الخاتم انما يكون شيئا لا يشبه التفرق فلا في ذلك بان جعل الخاتم من الدر ثم الكاس في الغالب يكون  
 مستندة بحيث يكبر فيها من اهل المجالس كلا احد عنى كان يقبلها فتدرك ذلك بصيغة التثنية بان  
 لم يتبدل ملك عظيم الشان فكيف غيره **قوله** دفع ذلك بان وضعه بانه لم يقتله ملك كبير آه فان قلت  
 اذا كان الملق دفع ثوبهم خلاف الملق كان البيت من قبيل التكيل فلا معنى لابراده في الايقال قلت  
 ان بين الايقال والتكيل عموما من وجه فان الايقال اعم من اعتبار الغاية لجواز ان يكون الغاية  
 فيه غير دفع غير الملق واخص باعتبار الموضع لوجوب كونه في آخر الكلام وليس هذه الكاس اما  
 متباينة فان ان رجع بان بين التذييل والايقال عموما من وجه فلا محذور في ايراد ما هو  
 من قبيل التكيل في الايقال **قوله** وهل تجازي ذلك الجزاء المخصوص المراد بالجزاء ارسال سبيل المزمع  
 عليهم وفي ذكر الكفور دون الكافر من ابدان بان ذلك الجزاء المخصوص لمن بالغ في العناد والكفر  
**قوله** واحذر من عن الوجود الاخر في الآية وجه ثالث وهو ان يقال المراد بالكفور في قوله وهل  
 يجازي الا الكفور العام لكن عبر عنه بالكفور ليشكل قوله بما كفووا فعلا هذه الوجة تكون

من الغريب **قوله** وكل منها سبيل على ما قبل المتبادر من هذا الكلام ان قوله كل نفس ذائقة الموت  
 تأكيد لتأكيد وتذليل لتذليل ويجوز ان يقرر كلاهما تذييلا لقوله وما جعلنا بشر قبل ذلك  
**قوله** ولولا قوله ايضا لثبوتهم آه قبل القول بان ايضا تنبيه على ان التفسير بمطلق التذليل  
 يحكم لا دليل عليه ولا يذهب اليه الذوق السليم اذ لو رجع ضمير هو الى الغريب ان كان المعنى  
 الغريب انما ينقسم لا قسمين كان مطلق التذليل ينقسم لا قسمين وهذا المعنى صحيح بل لا يبعد  
 ان يقال لفظة ايضا بعد ذكر الضمير يدل على ان التفسير للغريب انما والوجه ان يفهم على الضمير  
 كالا يخفى على الذوق السليم **قوله** وليس متيق آه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال لما حجة اى  
 شعركم القائل وليست متيق البيت قالوا هو ناسا قال هو اشعر الشعر **قوله** او عن ضمير  
 المخاطب في لست لا وجه لتخصيص الضمير في لست يكون ذا حال يجوز ان يكون لا تلهى عن الضمير  
 في متيق اللهم الا ان بينه الكلام على الاتحاد الذي بين الضميرين **قوله** بغير انما لا تفرق على استبعاد  
 مودة آه يشير الى ان قوله افا انا على هذا المضاف واعطى المضاف اليه اعرابه كما في قوله نوح واسئل  
 القرية والتقدير ليست بمسبوق مودة آه **قوله** لان نزول المطر قد يكون سببا آه فيه بحث اذ لا ينفك  
 في ابراهم خلاف الملق مجرد الاحتمال له بحسب نفس الامر كما يشهد به الانصاف والالزام ان يكون اكثر صور التفسير  
 داخل في التكيل بل لا بد من نوع سبق الى الذم من ولا سبق من سبق الا الاصطلاح في شيوخ الاعمال  
 فيه وكثرة وقوعه على وجه الاصطلاح ولذا ابرى البلغاء بكتفون في مقام الدعاء بذكر المسح فكون  
 البيت من قبيل التكيل محل تأمل **قوله** فان قلت يتبادر كونه سببا لخراب الديار ههنا ليس مجرد ذكر  
 السبق بل باعتبار دوام المطر استقام فان الدوام معتبر في مفهوم الديم قال في الصحاح الديم المطر الديم  
 الذي ليس فيه رعد ولا برق قلت تقدم قوله غير منفع على قوله وديمه ممرير في هذا التوجيه كما لا يخفى  
**قوله** ولذا اعدى الذل معلى والا فهو يعسر باللام يقال ذل له **قوله** ويجوز ان يكون التسمية آه الفرق بين  
 التا وبين ان الاول باعتبار التفتين والتا باعتبار التذليل لكونه من القاع الى السافل يدل على حصول  
 معنى العلو في التمدل فلا حاجة الى التفتين كذا في شرحه الايضاح **قوله** وفيه نظرا لانهم آه قال بعض الفضلاء  
 الانصاف ان هذه النظر غير وارد لانه اذا وصف واحد من الملوك بانه ليس بحكيم يتبادر منه المبالغة بالمتة  
 وفيه نظرا لان غاية الملك انما يتبادر عنه وصف بعدم الحكم بالنسبة الى الرعايا واما بالنسبة الى اعدائهم وهم الملوك



منه لا يخرج من كونه  
بشيء من الصفات  
التي هي من صفاته

فان اعداء الملوك ملوك فغير مسلم كما يشهد به الفرق السليم وبهذا يتدفع ما قبل نصرته للعلم ان ما قال  
الشارح باعتبار برهان العقل والظن يكفي في مقام الخطبة والاقناع فتأمل فبمع ذلك التوهم  
بقوله مع العلم انه قد يناقش فيه بان حال البشاشة والتواضع يذهب ما به الشخص ولو كان مستغنيا  
مع ان ما لا يدل مطلقا على ان العلم بوجود حال المباشرة اذ يحتمل ان يكون معناه مريب في عين العبد  
وغير علم في وقت مصادفة اياه مع ان له حلا وتواضعا مع الاحياء وجواب ظاهر فان ما ذكره  
الشارح امر خاطئ ادعاوا اذهاب البشاشة من مائة الشخص باعتبار الغالب والاقر بسلطان  
يسيطر مع من يجالطه وتبسط به ومع هذا لا يرفع اليه المخاطب راسه من مائة وهذا مما لا يخفى  
على المنصف وعدم دلالة بطريق القطع على ما ذكره لا يضر اذ جواز حمل عليه كاف في مثل هذا  
المقام نعم اعتبار البشاشة وطلاقة الوجه بالنسبة الى الاعداء كما يقتضيه كلام الشارح لا يخفى  
عن ركاكته بفضله لكنه اراد بالفضل نحو المفعول او الحال او نحوهما ليس بحمل مستعلة  
ولا ركن كلام لا ما يتم اصل المعنى بدون كما يدل عليه النظر في الامثلة التي ذكرها المتن في الابيضاح  
اول تحليل اللمعة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبيد ليلة الالاءة هذا ما هو من كلام الكافي واغرض  
عليه بان البعضية المستفادة من التنكير في البعضية في الافراد لا البعضية في الاجزاء فكيف يستفاد من  
قوله ليلة ان الاسراء كانت في بعض من اجزاء ليلة اجاب صاحب الكافي بان ما ذكره ما هو من  
قولهم سرى ليلة وسرى الليل فالتأنيق يقتضي الاستيفاء الاول يصح على التقديرين وذلك لان ما يصير  
محذوفا من قول حرف التعريف عليه والليل وان كان موضوعا لمجموع الزمان المعلوم الا ان منكره  
يقع على البعض والكل فيحمل على المتعارفين والاسراء في الغالب لا يكون الا في بعضه وقد حجاب عنه  
ايضا بما ذكره الامام المروزي من انه يجوز ان يراد بذلك الليل منكره بواسطة الليل والدخول في محظ  
بقال جاء فلان ليلة او ليلة اي في معظم ظلمته فيستفاد البعضية بهذا الوجه فلا اشكال ولا وجه  
ان يقال اذا حمل التنوين على التقليل يكون الكلام في قوة اسرى بعبيده ليلة قليلا ومثله يستفاد من  
العلم بحسب الاجزاء على ما يشهد به مواد الاستعمال يقع هنا بحث وجوانه تبين بما ذكره ان المتن بيان  
وقوع الاسراء المذكور في بعض الليل فانه دال على كمال قدرته في ولو اكنى بذلك الاسراء لتوهم خلاف  
المتن فلا يكون من قبيل التخييم اللهم الا ان يقال لانه في الالهام التبادر الى الذهن في الجملة كما ذكرنا فيما سبق







[illegible]

يتبعها وقيل صفة لها لا اختلافا فيها بالظهور في نفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة فلا يتبعها  
 الا ذكر الخفا بل لا وجه له لان الخفا من حيث انه خفا لا يدخل تحت القصد والارادة اولا وبالذات  
 يخرج ملكة الاقتدار على التعبير لا يخرج ملكة المذكورة عنها كونها مشمولة تعلم البشائر وجزء  
 من سماء والا فالملكة بالنسبة للمعنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال لان المراد  
 بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والارادة ومن علمها المعاني التركيبية اولى من تعريف  
 بمعرفة ايراد المعنى الواحد لان البشائر ليس نفس معرفة ايراد المعنى المذكور بل به يعرف ابراده  
 ووجه صحة ذلك التعريف ان يحمل على التجوز بذكر المسبب وهو المعرفة وارادة السبب وهو الاصول  
 والقواعد او الملكة المسببة من تلك الاصول وتعرف المعنى خال عن هذا التجوز فله احكام عليه الاولية  
 ودلالة المؤثر على الاثر اقتضاه في تمثيل الدلالة الغير اللفظية على نوعين من امثله اشارة  
 الى انحصارها في الوضعية والعقلية كما دل عليه كلام الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع والخمار  
 على ما صرح به الاسناد المحقق في شرح المطالع وغيره من المحققين وجود الدلالة الطبيعية  
 في غير اللفظية فان اخذ المستمع للنفقات الطبيعية في الرقص على وزانها يدل على تاثير تلك النفقات في نفس  
 ذلك المرتقص وعلى ان طبعه يقتضي ان يحرك تلك الحركات اذا تاشرت من طيب الاحوال وملاءم الاصوات  
 وفي علم ذلك عرف بعض الاوضاع لوجه المثال وحاجبه عند شدة الله اما ان يكون  
 للوضع مدخل فيها اولا فيجتمع الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ واحد بالنسبة الى مدلول  
 واحد لكن باعتبارين ثم قول القائل من وراء الجدار انا فيجب مقتضى الطبع ان طبع الدلالة  
 او طبع اللفظ او طبع السامع كما حققه الفاضل المحشي في شرح المطالع كدلالة الخ على الوجود  
 مثلا هو يفتيح الخفة ومنها وسكون الخاء البجمة المشددة يدل على التحرك واما الذي يدل على الوجود  
 فهو بالضم لا ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه  
 بالنسبة الى ما هو عالم بالوضع قال الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع مستظرا بما نقله شارح  
 من عبارة الشافعي طريق العلم باللفظ هو السماع ومحل ارسام الخيال وطريق العلم بالمعنى متعمد  
 ومحل ارسامه هو النفس وفي بحث من وجوه اما اولا فلان طريق العلم باللفظ في السمع مخالف  
 لما ذكره سابقا من ان نقوش الكتابة دالة على اللفاظ واما ثانيا فلان اللفظ المسموع وان كان







في المشتركة لرفع مزاحمة الغير وفي المجاز لفهم المعنى المجازي حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان يكون  
 موضوعا بآراء المعنى المجازي بان اعتبروا في معنى الوضع قيد بنفسه وادخلوا المشتركة وقالوا انهم  
 في المجاز بواسطة القرينة لا بنفس بخلاف المشتركة على ما سيجي في بحث الحقيقة والمجاز الثالث ان قول  
 ما ذكره الشيخ في حيدرة الاله لانه على الجزم واللازم مطابقة لا تضمن ولا التزاما بينه على  
 مقدمتين احداهما ان اللفظ موضوع بآراء المعنى المجازي وضعا نوعيا اثنائية ان اللفظ اذا دل  
 على معنى بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل عليه في تلك الحال باحد من الباقين محل نظر لان مساق الكلام  
 على ان يفي التضمن لعدم انهماج الجزم في ضمن الكل لانه لم يفرق بين الغم والغصه وكان الغصه لا في  
 ضمنه كان الغم ايضا لا في ضمنه فبالضرورة لا يكون تضمنا نعم عدم التفرقة باطل كما حققه الفاضل  
 المحض فكون هذه المقدمة بمنه على ما ذكره الشيخ في حيدرة الاله انهم الا ان يقال مراد المحض ان منه ما ذكره  
 على ما بين مقدمتين في نفس الامر في كلام القوم لا على ما ذكره الشيخ في حيدرة الاله لا يظهر انما مطابقة  
 ام تضمن قال الفاضل المحض قد بينا انما مطابقة ولا يجوز ان يكون تضمنا فينتقض برأيه التضمن وكذا  
 وكذا الحال في اللازم والظان ان اعتراض على ان ربح فيه بحث اما اولاً فلان هذه التناول حرج بان  
 حقيقة الاله لا تضمن الاله لا على الجزم المراد وحقيقة الاله لا تضمن الاله لا على اللازم المراد وقد  
 حكم ايضا باستلزام المطابقة فتنفي التضمين الاول كون الاله لا على الجزم المراد تضمنا وعلى اللازم  
 المراد التزاما ومقتضى الحكم انما كونها مطابقة فلا وجه يست القول بنفي الاليتين متساوية بانها  
 وبالحمل لما جعل المحجب المذكور الارادة مسارة الاله لا لم يتصور له ان يعين احد بهما في الصورة المذكورة  
 ولهذا قال ان ربح لا يظهر انما مطابقة ام تضمن وهذا ظاهر جدا واما ثانياً فلان تعيين كون الاله لا  
 فيما ذكر من ان الصورتين مطابقة كان منبياً على استلزام التضمن والالتزام اياها كما صرح به في ما سبق  
 حيث قال لا تضمن ولا التزاما لاستلزامهما الاله لا المطابقة على الكل والمعلوم وقد استغنت لانتفاء  
 الارادة وقول الشيخ لا يظهر انما مطابقة ام تضمن بينه على تسليم جميع ما ذكر من نوقال الاله لا على الارادة وما يلزم  
 من امتناع اجتماعهما وبالحمل الكلام منها بمنه على التمثل فلا وجه للاعتراض وغير ذلك مما يجري  
 مجرى عرف خاص كما بين النحل والجود في مقام التعليل والتكلم وكلام ابن الحاجب في اصوله مشرأة عبارة  
 وكما ودلالة اللفظية في كمال معناها دلالة مطابقة وفي حيزه دلالة التضمنية وغير اللفظية التزام وقيل

الاجابة في مقام الاستدلال  
 ان في مقام الاستدلال  
 ان في مقام الاستدلال  
 ان في مقام الاستدلال

لما بين في حيدرة الاله  
 ان في مقام الاستدلال  
 ان في مقام الاستدلال  
 ان في مقام الاستدلال

اذا كان ذهنيا نخرج كثير من المعاني المجازي والكتابات جوابه ان من اشترط الكلية في الدلالة لم يجعل  
 تلك المجازي والكتابات دالة على تلك التماثل الدلالة عليها عنده وهو المجموع المركب منها ومن قرأها الحالية او المعاليم  
 نعم من لم يشترط ذلك الدال نفس تلك المجازي والكتابات اذ ذكره الفاضل المحض واعتبر عليه بان الدال على المعنى  
 المجازي بان كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يكن المجاز في رتبة اسئلة الحمام مجازا مفردا بل هو مجاز  
 فيه وهو خلاف ما صرحوا به واجيب عنه بان المراد هو اللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع له ولا يشترط ان المستعمل في المثال  
 المذكور في المعنى المجازي الذي هو الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة اعني لفظ الحمام في ذلك الاستعمال  
 وانما هو لاجل فهم المعنى المجازي منه والحاصل ان لا يلزم من كون القرينة جزءا من الدال على المعنى المجازي ان يكون  
 الجاز هو المجموع المركب لجوان ان المستعمل في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط وان كان الدال عليه  
 المجموع المركب من اللفظ المستعار ومن القرينة فيكون المجاز مفردا وان كان الدال مركبا على ان كونه ما ذكره  
 في مثال اسد في الحمام فلا يلزم ان لا يوجد مجازا مفردا وانما يتم ما ذكره في القرينة اللفظية لا العقلية  
 وان جعلت القرينة العقلية في حكم لفظي فمفهوم او يقال المجموع المركب من اللفظ والقرينة العقلية ليس  
 بلفظ والمجاز هو اللفظ فلا يكون المركب مجازا فضلا عن ان يكون مجازا مفردا فصح لزوم ان لا يوجد  
 مجازا مفردا قلنا قد سبق ان اللفظ اذا استعمل في غير الموضوع له لم يكن للقرينة تعلق بفهم المعنى المجازي  
 بل بالارادة فاللفظ في مثله مجاز مفرد فلا يلزم انتفاء المجاز في المفرد مطلقا فتدبر بل لم يكن دلالة  
 الالتزام اوردته الفاضل المحض بان لازم لان الشيء وان كان لازما لشيء لكن دلالة اللفظ على لازم  
 اظهر من دلالة على لازم لازم وقد حقق بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لانه انما يتم اذا كان لازم لازم  
 الشيء لازما له كما صرح به وليس بل لازم سواء كان اللزوم بينا بالمعنى الاسم او الاخص اما في الاول فظ  
 اذ كفاية تصور او تصور في الجزم باللزوم بينهما وكفاية تصور ونصوري في الجزم باللزوم بين بوجه  
 لا يستلزم كفاية تصور او تصور في الجزم باللزوم بينهما بل بما يجتنب في هذا الجزم لا اعتبار للزوم بل للزوم  
 في كفاية او كفاية في فلان تصور الشيء انما يستلزم تصور لازم تبعا غير ملتفت اليه قصد الاستلزام لتصور  
 اللازم انما تصور اللازم الاول مقصودا ملحوظا في نفسه الاله الا ان يثبت لازم يستلزم تصور ولو تبعا  
 غير ملتفت اليه قصد تصور لازم في بعض المواد ولو لم يكن كليا فتأمل لا يتأتى بالوضعية فان قلت  
 التفسير اوضح دلالة على المتق من المفسر مع اشتراكها في الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسر انما يختلفان بكون

المفسر هو السيف الدين  
 والابن في حيدرة الاله

فانما ما لازم ان الجزم وحده  
 لا يكون والاول هو المستلزم  
 عنده

ذكر لازم البين بالمعنى الاسم لتسبع  
 الاله لانه المعنى في اللزوم في حيدرة الاله  
 اولان المعنى الاسم يعني عند تعميم الكلام  
 على وجهه ايضا



احد مما دل على الهيئة التفصيلية والاخر على الاجمالية فالاختلاف فيما راجع الى نفس المدلول الى الدلالة  
 والا لم يكن كل واحد الآلة لا يمكن ان الوضوح والحقا معتبران بالنسبة الى الال مع وكذا الدلالة المرادة  
 بهذا المعنى الارشاد معتبر بالنسبة اليه فلا يبرر ان يقال الدلالة معتبرة بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة الى الال  
 فلا يلزم من انتفاء علم بالوضع انتفاء الدلالة مقام كل كلمة منها ان من كل الكلام السابق ما راد  
 ان يراد في تلك الكلمة لكل كلمة اذ ليس ما يراد في كل كلمة. ويجوز ان يكون بعض مراد الال فان قلت قوله ويجوز  
 معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد بقيد متقدم عليه اعني قوله وعلى التقديرين فيفيد كون بعض دالا  
 على كل من التقديرين مع انه لا دلالة لشيء من الال احد التقديرين وهو ان لا يكون عالما بوضعي شيء من اقلت  
 قوله ويجوز معطوف على مجموع القيد والقيود والحاصل انه لو حفظ التقيد والاشتمال المعطوف فيكون القيد  
 جزءا من اجزاء المعطوف عليه لاحكام احكامه حتى يلزم اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم لو كان المعطوف  
 عليه مقيدا بنقيد سابق والفرق ظاهرا. وقريب منه ما يقال انه الفرق بين الجوابين ان اعتبار الاول  
 التقدير بحسب الاطلاق والتقدير في الزمان التقدير بحسب الزمان. وقلة تكرار اللفظ على المحس  
 والمعنى على العقل فان قلت الكلام في ايراد معنى الواحد بطريق مختلف وانتفاء الاختلاف بالوضوح والحقا  
 بالنسبة الى معنى واحد وفيه فلا يدخل لعله تكرار المعنى على العقل ولا وجه لذكره قلت نعم المدعى  
 ذلك لكن الدليل ان بنى كان عامافا كما يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح بالنسبة الى مدلول واحد  
 وضع كذلك يدل على انتفاء بالنسبة الى مدلولين وضعيين اعني ان يكون دلالة لفظين معناه الوضع  
 اوضح من دلالة لفظ اخر على مدلول آخر وضع والسؤال على الدليل على انه يمكن ان يراد بقله تكرار المعنى  
 على العقل قل تكرار معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان الكلام في الالين على معنى واحد وضع قلنا  
 ذكر قل تكرار المعنى على العقل ايضا في غيره. فليكن تاديه ذلك المعنى الملزوم بالانفاظ الموضوعه فيه  
 مناقشه وهو ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع للملزم على الالتزام ولاد دلالة لازم من حيث  
 انه لازم على الملزم فتاديه الملزم بالانفاظ موضوعه لتلك اللوازم المختلفة الخرافات ليست بطريق  
 الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد بالملزم التبعية وبالملزم المستتبع وباللازم التابع وبلا حفظ  
 في كل منها الملزومية بالمعنى المعتبر في دلالة الالتزام عند اهل هذه الفن فتأمل. مثل ذكره كثير الزماد  
 وجبان القلب ومزول الفصيل ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احوال الخطب تحت القدر ومنه الى كثرة

الطبايح ومنه الى كثرة الاكلمة ومنها الى كثرة الضيفان ومنه الى الحق اعني الجود وينتقل من هذا الفصيل الى قوله  
 لبن امر ومنه الى كثرة جملها ومنها الى كثرة الاكلمة ومنها الى كثرة الضيفان ومنه الى الحق او ينتقل من هذا الفصيل  
 الى اخر امر لاجل الضيف ومنه الى الحق كما يدل عليه قول ابن هرمة لا امتنع العود بالفصال ولا اتباع الى قرية  
 فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس قد فهم من الكلام ان بقا ان دلالة الكل على جزء اوضح من دلالة  
 على جزء الجزء والعكس المذكور بالنسبة الى المفهوم الضمني لا بالنسبة الى ما ذكره الكلام صرحا من ان دلالة الحيوان  
 على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه كما وهم فيه بعض المحشين فان نسبة الجزء الى الجزء كمنه الجزء الى الكل  
 فغاية الامر ان تجد في مرتبة الموضوع لان يكون دلالة الكل على الجزء جزءا اوضح من دلالة الجزء على جزءه والى هذا  
 المعنى يشبه كلام الفاضل في حاشيته فتأمل قلنا الامر كذلك لكونه في قوله فكانهم ينواذ كل ردة  
 الفاضل المحسن في الجواب ثم جاب بجواب مطابق لقواعد القوم لكن في كلامه جتان الاول ان لغائل ان يقول  
 يجوز ان يكون مراد الال رجح بالقوم اهل البيان لا الميزانيين وما ذكره الشريف بناء على ما ذهب اليه الميزانيون  
 في هذا المقام غاية الامر مخالفة الاصطلاحين ولا يابس به وجوابه ان ما ذكره اصطلاح جدير لا نقل عليه من  
 اهل البيان فلا وجه لتحول الكلام عليه مع ان الاستشهاد بقول الشريف في الشأ مما يصرح بان المراد من القوم  
 المنطقيون الثاني ما ذكره في الجواب المطابق لقواعد القوم من ان الاختلاف الذي يوجب في التضمن ليس  
 باعتبار فهم آه عملا حاجة اليه في تحقق الاختلاف في دلالة التضمن وضوحا وخفاة اذ قد سبق في بيان  
 ثمة الموضوع واللفظ في دلالة الالتزام على من ذهب الى ان ترتيب الملاحظ ولو بالذات يوجب تفاوت  
 الترتيب في الموضوع فالدلالة على جزء الجزء اوضح من الدلالة على الجزء اللهم الا ان يبرر ان الاختلاف المعتبر  
 فيما بين القوم الموجود في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء في ضمن ارادة الكل كما فصله الا انه يلزم مما ذكر  
 ان يمتنع ذهن عند ارادة الجزء الى جميع الاجزاء واحدا بعد واحد وفيه منع منه الوجهة السليم  
 ومعنى النوع بالبال آه الواو والحال ان معنى النوع بالبال معنى بالاجمال لا بالتفصيل  
 والا فصوله بالبال مفصلا بدون حصول الجنس بحال والى هذا اشار بقوله ولم يراع النسبة  
 بينهما في هذه السال اي نسبة انه جنس له جزء حقيقة والمراد عدم اعتبار التفصيل وهو وجه  
 موضوع نظر وجه النظر اورد ما الفاضل المحسن على الوجه الذي نقل من الال رحمه الله الا ان في  
 الالحاق التي اورد ما من عنده انما الاول ان قوله في توجيه مراد الشئ اقول في تصور اختلاف في الخطا

لا يفتقر الى ما ذكره المحسن  
 لا يفتقر الى ما ذكره المحسن

العود الى الحديث في توجيه ما يستلزم من ظاهر الكلام بان  
 والجمل والابل واحده عارضة وانما  
 ولما دلالة قوله اذ فعل من امر واحد  
 وقيل ان في توجيه ما يستلزم من ظاهر الكلام بان  
 الا وفتحة الكاتبة باعتبار الترتيب والسبق فان  
 الذي يكون اكثر سببا بالنسبة الى امر كان دلالة اللفظ  
 الدلالة على ذلك الامر على هذا الشئ اوضح فيكون دلالة  
 اللفظ الذي هو على كل من الجسم اوضح من دلالة الحيوان على  
 لان عدم الجسم على مدلول الانسان يرتب على مدلول  
 الحيوان بمرتبة واحدة ولا يخفى ان تعنى  
 لا يحتاج اليه مسر  
 وقد يقال فلفظ العربة يفسر في الدلالة  
 بالفهم اذ اللفظ في الدلالة على الجزء بغيره دلالة  
 يفتقر عند عدم ارتقاء وجوب الدلالة في وجه دلالة  
 غير ان العرب لا اجل لها في فهم الجزء بل في كونه ملحقا  
 فنزل الى ما ذكره المحسن مسر



القول اذا اشعار في التعريف بهذا القيد يدل على ان الاختلاف المذكور ليس بحسب الدلالة وليس مراد ان  
ما ذكر بل ان اختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف العلم بالوضع اختلاف بالنظر الى نفس الدلالة المطابقة لان  
معنى الاختلاف بالنظر الى ان يختلف سبب الدلالة فيختلف الدلالة ايضا بحسب كمال لزوم في الالتزام كيف وكون  
مراد ان راجع ما افاده لما احتجنا الى اعتبار كفاية الظن في الوضع اذ قد تبين التفاوت سابقا على وجه  
في العلم المجازم الثاني قوله ورعا يقال لا يتصور في المطابقة اختلاف وضوحا وخفاءا لا بحسب الاختلاف  
في العلم بالوضع يحجب عليه منع المحصر اذ يجوز ان يكون الاختلاف بحسب كثرة المواضع ونحوها كما سبق  
من ان راجع الاشارة اليه فان قلت هذا راجع الى ذكر الوضع في قوله العلم بالوضع قلنا هذا الاعتقاد  
كما يمكن ضبطه بالنسبة الى ارباب العلوم والصنائع واصحاب العرف الخاص واللفظ الخاصة لعدم الانضباط  
غير علم وبالمجمل غاية الامر عدم انضباط خصوصيات مراتب العلم ونحوها يستلزم بحسب المطابقة اذ يمكن الاطلاع  
على مراتب العلم من البقن والظن الخ وما دونه بدلالة المقام وان لم يحفظ قدر ما يوجد من الكيفية بعينها  
الثالث ان معنى قوله ورعا يقال آه ان يقال ذلك في بيان عدم نافي الابرار المذكورة في الدلالة الوضعية  
لا في المناقشة المذكورة فيما نقل عن الشارح بقوله ما اولاه كما ظن اذ قد صرح في هذا القول بانه الاختلاف  
المذكور بحسب الاختلاف في العلم بالوضع فلا يرفع المناقشة الرابع ان قوله نعم اذا كان اللفظ مشتركا  
آه بخلاف ما ذكره في شرح الفتح من ان لا تنافي هناك في نفس الدلالة بل هناك نزاع يحتاج في دفعه  
الى قرينة وجوابه ان معنى ما ذكره في شرح الفتح انه لا تنافي في نفس الدلالة كما صرح به ومعنى ما ذكره  
هنا انه لا يمكن في التعريف اشعار بذلك القيد وهو وجود التفاوت في المشتركة بالنظر الى القرآن الى ان  
ان قوله وايضا لو سلم ما ذكره دل آه قد اجاب عنه في شرح الفتح بان التركيب الذي يدل على معانيها  
الوصفية فقط بمنزلة اصوات الحيوان فلا اعتمد بالوضعية لوجودها ولا مع غيرها ثم ظاهر  
في الكلام يدل آه انما قال ظاهر في الكلام لانه يصعد بيان حال المجاز مطلقا فيستفاد من مسا  
الكلام ان لا بد في كل مجاز من ان يذكر المألوم ويراد اللازم وليس عبارة تنافي في قوله ثم المراد  
به لازم ما وضع له آه يقتضي مجازية هذا اللفظ لا اللفظية المذكورة في كل مجاز وهذا لا يصح آه انما  
فالظاهر ان علاقة اللزوم وان تذكر في بعض اقسام المجاز الا ان مرجع جميع العلاقات هو اللزوم والحق  
ان هذا الكلام آه وانت خبير بما فيه من الاضطراب قد بيني الفاضل المحي في الاضطراب الان في كلام

في قوله وايضا لو سلم ما ذكره دل آه قد اجاب عنه في شرح الفتح بان التركيب الذي يدل على معانيها الوصفية فقط بمنزلة اصوات الحيوان فلا اعتمد بالوضعية لوجودها ولا مع غيرها ثم ظاهر في الكلام يدل آه انما قال ظاهر في الكلام لانه يصعد بيان حال المجاز مطلقا فيستفاد من مسا الكلام ان لا بد في كل مجاز من ان يذكر المألوم ويراد اللازم وليس عبارة تنافي في قوله ثم المراد به لازم ما وضع له آه يقتضي مجازية هذا اللفظ لا اللفظية المذكورة في كل مجاز وهذا لا يصح آه انما

نكتة

نكتة ينبغي ان يتبين لها وان قوله وله مراتب في الوضع والفتح مع ان دلالة مطابقة آه توجيه للكلام  
على ما اختاره الشارح في شرح الفتح عن ان دلالة التشبيه وصنعية لا اذ مختاره كيف وقدره  
في شرح الفتح حيث قال وما يقال من ان الحق في التشبيه هو المعنى الوضعية فقط ليس بشي فان قوله  
وجه كالبدر مثلا لا تريد به ما هو مفهومه وضعا بل تريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة  
لكن ارادة هذا المعنى لا تنافي ارادة المفهوم الوضع وقد اشار اليه صريحا بما نقل من كلام كمال الدين  
في شرح النجاة وعنوانه بالعلمية فلا ينبغي ان توهم المخالفة بين كلاميه في كنهه ولا يعترض عليه  
بان الغاية التي نقلها عن بعض الافاضل بغيره فاما ذكره او لا كما وهم فيه البعض بانه في وجه الضبط  
الذي ذكره بحث وهو ان المعنى المراد في التشبيه على ما ذكره اعني الوجه في غاية الحسن ليس بشي بل المعنى الوضعية  
انما المشابهة بين الوجه والبدر فكيف يجعل كون العلاقة مشابهة متساوية للتشبيه والاستعارة وجوابه  
ما ذكره في حواشي شرح الفتح من ان ارادة هذا المعنى متفرقة عن تلك المشابهة فافهم ان  
العلاقة مع المشابهة وظاهر هذا التفسير من نحو قولنا آه قبل ليس مراد الاعتراض على تعريف  
التشبيه اللغوي لشمولة الاشارة المذكورة كما يدل عليه كلام الفاضل المحي فيما يستفاد من ظاهره  
اذ دخلها في تعريف التشبيه اللغوي ليس بمحذور بل ملتزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف  
التشبيه الاصطلاحي الذي استعمله في كلام المصنف كما يشير اليه بقوله وينبغي ان يراعى ثم ورد  
الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي يتوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان قصد به المشاركة  
التي لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على انهم قد اوردوا قوله في اتخاذ الهمزة هو من قبيل التشبيه  
وكذا قول ابن الطيب فان اتفق الانام وانت منهم فان المسك ببعض دم الفزال وهو امثلة التشبيه  
فمنها فالظاهر ان مثل قابل زيد غير اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي  
وينبغي ان يراعى فيه قولنا بالكافي ونحوه لا يخفى ان هذا الزيادة بغية عن قيد لا على وجه الاستعارة  
آه فتأمل لان الاستعارة انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار به بالكيفية مراد به ذكر المستعار  
هنا ذكره على وجه ينبغي عن التشبيه لا مطلقا كما مر اليه الاشارة في آخر احوال الاسناد الخيري  
صالح لان يراد المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال اذ نحوى الكلام اراد به لانه الحال القرينة  
الحالية ونحو الكلام القرينة الحالية ثم الكلام منه على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به في كانه

في قوله وايضا لو سلم ما ذكره دل آه قد اجاب عنه في شرح الفتح بان التركيب الذي يدل على معانيها الوصفية فقط بمنزلة اصوات الحيوان فلا اعتمد بالوضعية لوجودها ولا مع غيرها ثم ظاهر في الكلام يدل آه انما قال ظاهر في الكلام لانه يصعد بيان حال المجاز مطلقا فيستفاد من مسا الكلام ان لا بد في كل مجاز من ان يذكر المألوم ويراد اللازم وليس عبارة تنافي في قوله ثم المراد به لازم ما وضع له آه يقتضي مجازية هذا اللفظ لا اللفظية المذكورة في كل مجاز وهذا لا يصح آه انما

ان قوله وايضا لو سلم ما ذكره دل آه قد اجاب عنه في شرح الفتح بان التركيب الذي يدل على معانيها الوصفية فقط بمنزلة اصوات الحيوان فلا اعتمد بالوضعية لوجودها ولا مع غيرها ثم ظاهر في الكلام يدل آه انما قال ظاهر في الكلام لانه يصعد بيان حال المجاز مطلقا فيستفاد من مسا الكلام ان لا بد في كل مجاز من ان يذكر المألوم ويراد اللازم وليس عبارة تنافي في قوله ثم المراد به لازم ما وضع له آه يقتضي مجازية هذا اللفظ لا اللفظية المذكورة في كل مجاز وهذا لا يصح آه انما

ان الكلام الذي هو هذا الاصطلاح



من افراده يصلح لفظ كما يصلح لافراد الحقيقة واشترط في القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى للغير  
فلابد ان يكون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازي على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم  
اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب ايضا بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال  
الارادة وصلاحيته اذ قد تقرر ان كل حقيقة تجتمعا للمجاز وان كان احتمالا مروجها غير ناشئة بل  
وهذا لا ينافي افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما تقرر في الاصول وقال الفاضل المحقق في هوائيه الكاشان  
الظان الخلو شرط ارادة المنقول اليه وعدم الدلالة شرط ارادة المنقول عنه ولو قدم المنقول اليه في الذكر  
لا صاب كل مشروط بشرط انتهى وآه واطلاق لفظ الاكان على الاربعه يعني مع خروجهما عن التشبيه  
المصطلح الذي هو نفس الدلالة فان قلت في التعريف امور ما خوزة غير الاربعه قلت الكلام في الملق  
بالبحث لا في كل ما اخذ في التعريف لكنه قد استمر في العرف ان يقال ابصرت الورق وسميت العبرة  
فيه بحث اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه الكلمة التي هي راجحة الفهم بنفس العبرة الذي هو مشهور في بل برأيه  
فلما كان التشبيه بالعرف في دفع التماثل عن هذا المثال يقال سميت بالكسر شتم بالفتح وسميت  
بالفتح شتم بالضم لان عدم الحيوة عما من شأنه انما لم يقل عدم الحيوة عن ان تصف بها مع انه الظاهر  
والمذكور في عامة الكتب لا تنفاه بقوله وكنت امواتا فاحياكم والاصل الحقيقة واما انتفاء التفسير  
بقوله تع لنحيي به بلدة ميتا فجوابه المصير الى المجاز بان تعاقب اهل اللغة واذا كان الحسوس اصلا  
للمعقول فتشبيهه به يكون جعل اللفظ اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز قد يقال ليس كل حسيو اصلا  
لكل معقول فيجوز ان يكون بعض المعقول اوضح واغنى عن العقل بواسطة كمال وضوح اصله الذي  
هو محسوس مخصوص فيشبه محسوس اخر ليس باصلا ولا بواضح مثل وضوح بند كل الملق وجوابه ان وضوح  
المعقول ان معقول كان لا يبلغ درجة وضوح الحسوس ان محسوس كان فضلا عن ان يكون اقوى  
منه فلا يصح تشبيه الحسوس بالمعقول الا بطريق الادعاء والتنزيل وهذا ظ غير المعنى فنامل  
فيه الخيال يمكن ان يقال انما جعلوا الخيال لتماثل فيقبل الحسوس لانها مشتركة في ادراك الصور غير ان الحسوس  
يذكرها بحسوس المادة والخيال بدونها وهو المصروف الذي فرض مجتمعا اه انما يسمى هذا النوع بالخيال  
لا اجتماع من صور محفوظ في الخيال الذي هو خزانة الحسوس المشتركة الذي ينادي اليه جميع المدركات الحسية  
ولكن بحيث لو ادركه كان مدركا بما اعترض عليه مولانا جعفر رحمه الله بان المراد بالادراك المذكور

في الشرط ان كان مطلقا لادراكه فالملزم لان الحسوس قد يدركه اذا كان غلبا بدون الحسوس وانما  
المراد الادراك بالحسوس تحت الشرط والجزاء وجوابه ان المراد من الادراك موجودا او الادراك بنفسه لا بصورته  
فلا يخار بخلاف الذلة والام العقليين محصل الفرق بين الذلة العقلية والحسية لان الحسية ما يكون  
المدرك بالكل من الحسوس والمدرك ما يتعلق بالحسوس واما العقلية فيع ما يكون المدرك في العقل والمدرك  
من العقل كالا ادراكا وفهما هذا الفرق بين الامرين وتحقيق ذلك ان الذلة ادراكا وبطل ما هو عنه  
المدرك كمال وخبر من حيث هو كذا تحقيق هذه التعريف ذكرته في هوائيه المواقف فيطلب ثم واعلم ان  
المعنى لما اتيه اثر الكمال في التقسيم وابراد الامثلة على اصل الفلاسفة عرف ان راجع الامثلة على ما عرفها  
فالعمدة في ايراد مثال هذه الحقيقة عليها لا على الاربعه فكاد ادراك القوة الغضبية او الشهوية  
القوة الغضبية بمبدأ الاقدام على الاحوال والشوق الى تسلط والرفع والقوة الشهوية بمبدأ جذب  
المنافع وطلب اللذات من المأكول والمشرب وغير ذلك من الشهوات كتكليف الذابذاه مثال لما هو كان  
وغيره القوة الشهوية لا الادراك كانيوم من ظاهره وهو ادراكها المجردة البعينة المجردة  
بالرفع صوابا وكما ترى فالمراد المعنى الذي آه نقل عن ان راجع ان هذا اذا كان وجلا شبه امر اخر جيا  
اما اذا كان داخلا وانما ما فيه الشيء فلا ينبغي ان يشترط هذا القيد على زيادة الانحصار  
والضمير اليه او النجوم اراد بالبيان الكتاب المستفادة من باب الدان على الكثير والنعمة المذكورة في البيت  
ان يتق والاضافة في دجها على تقرير ارجاع الضمير للنجوم لا في القلب وهو كون النجوم بنها هذا ورايت  
في نسخة صحيحة من نسخة مقروءة عما اثنى بعد قوله او النجوم فكذلك الرواية الصحيحة دجها والضمير لليل في قوله  
رب ليل قطعة بعدد اوزاق ما كان فيه وداع موحش كالشليل تغمر به العين وبان حديثة  
الاستماع الصعود الاخرض والباء فيه للملاسة وضمير في الليل والفرق في وجود الوداع فيه  
مع ان سياق الكلام يدل على ارادة وصف ذلك الليل بزيادة الابحاش بناء على ان وجود الوداع  
يسند على سابقة التلا في فيه فعدم المتقضي لعدم ذلك التلا في عن اصله مورش لزيادة الملاان  
وموحش بالجراس مورش وحشة صفة ليل كالشليل ان كالحرجل الشليل تغمر به العين ان يكون  
فاوسج مجر دونه وبان ان يمنع ولا تغيب الاستماع حديثة الصادر عنه ولزم بطريق العكس  
اه هذا اول من اعتباد كل من التشبيهين اصلا على حده كما فعل الكمال لما فيه من تغليب الاصول ومن جعل



شبيه السند بالنور أصلاً ونزولاً في البعد بالنظرة عليه لما صرح به الشارع في بحث الاستعارة  
 من ان النظرة اصل والنور طار عليه بين الذم صفة للجحوم لا طرفي للاشتراك وانما طرف قوله في كونه  
 وعلم ان قوله ستن لا يبين ابتداء من باب القلب لا يتعين القلب في هذا المصراع لاحتمال  
 ان يكون في المصراع الاول والمعنى وكان النجوم بينهما دجاها وكان لم يذكره لان النكتة انما يظهر في القلب  
 كما بينه حتى كان البعد في التي لمع من بينها لا يخفى ما في اسناد المعاني الى البعد التي هي  
 كالنظرة من الركاكة وقيل لا ينظر في الطرفين الى معنى الاشراف بل الى مجرد الظهور وانما لم يجعل ابتداء  
 مبتدأ خبره بينهما والجملة صفة للمتن لان الظاهر لاحت ونحو ذلك مما ينسب الكلام مثل ان يكون  
 في الكلام وجوه من الاعراب بعضها مؤدية الى المعنى المراد وبعضها غير مؤدية اليه فان حمل على الوجه  
 المؤدية كان تعديلاً للنحو مصلحاً وان حمل على الجميع كان كثرة المعنى في كونها كبرياء او ثوبا  
 او قطعاً فيه شرعاً ترتيب اللف وقد يفرض على كون من العطف فصلاً بانه ليس سائلاً ولا كبرياء  
 اذ يصدق على ما لا يشيخ بعد اجيب بعد التسليم بان الفصل يجوز ان يكون اعم من النوع اذ كانت  
 فصلاً بعيداً حصول الجسم مكانه الصواب انما يقول حصول العين في خبره حصوله في آخر  
 لان الجواهر الفردة متخيزة عنهم وليس يمكن والتجزم عموم فالحق التعيين المذكور اللهم الا ان يريد تعزني  
 حركة الجسم لا تعزني مطلقاً نظر لان المقدر آه ان قلت فليحط على الكيفية حتى لا يلزم كونها  
 منها قلت حوق الكلام على تفصيل الكيفية الى ما يردك بالحواس نو عا حيث قيل بالبر او السمع آه باع  
 خروجه من المذكور في خلال التفضيل عن تلك الانواع وكلا استقامة والاغناء والتجرب  
 والتفكر الدخلة تحت الشك الاستقامة والاغناء بعمان غير الخط بحسب العرف حيث يقال فلان متفكر  
 القائمة وتجنسها واما التجرب والتفكر فيعمانه بحسب الحقيقة ايضاً فان للكرة المجوفة سطحاً مقعر ومجرباً  
 مع انه لا يخط بالفعل لعدم اتساع سطحه وضعاً كما في اوتاد الاغارة الممتدة الاغارة والاصل  
 جمع اغنية بمعنى التفكر ومن بحسب متعارف اهل الالة ذوات الاوتاد وكالعود والغانون ونحوهما  
 والمزمار ذوات النفث كالبلوق ونحوه واصولها تسعة الحراف والمرارة العلم لا بد من فاعل وهو  
 الحرارة والبرودة او الكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل وهو الكثيف او اللطيف او المتوسط بينهما  
 واذا ضرب اقسام الفاعل في اقسام القابل حصل اقسام تسعة ينقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت

في اللطيف حدثت الحراف وفي الكثيف حدثت الحرارة وفي المعتدل الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف  
 حدثت الجوضة وفي الكثيف حدثت العقوصة وفي المعتدل حدثت القبيص والكيفية المتوسطة بين الحرارة  
 والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت البرودة وفي الكثيف حدثت الحلاوة وفي المعتدل حدثت  
 التساهة هذا خلاصة ما ذكره والحق ان ما حدث الطعوم دعاوي خالية عن الدلائل كيف والافون  
 فربار ود العمل حلو حار والقرت وسم حار ولو جوه آخر لا يتجمل المقام ذكرها والعفوصة والقبيص  
 الفرق بينهما ان القابض يقبض ظالمات وعدة والعفوص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما  
 بالحدة والضعف ولهذا اعترض عليه بان الاختلاف بينهما ان اقتضى الاختلاف النوعي فالانواع غير  
 متحصرة في التسعة وان لم يقبض فلا معنى لعددها نوعين والتفاهة قد يقال التفاهة نوع من الطعم  
 ويسمى حقيقياً وقد يقال لكون الجسم بحيث لا يحس طعمه لكثافته اجزاء فلا يتخلل منها ما يجالط الرطوبة  
 اللعابية فاذا جسد في تحليل احد منه بطعم والمعدود من الطعوم هو الكا على ما عليه المختار فتشأنا  
 تفرق المختلفات وجمع المتشاكلات اما انما تفرق المختلفات فلان فيها قوة معدة فاذا اشرت في جسم مركب  
 من اجزاء مختلفة باللطافة والكثافة ولم يكن الاتساق بين سائر اقسامه في الغاية فيفعل اللطيف  
 منه فينبأ الى الصعود والالطف فاللطيف دون الكثيف فيلزم بسببه من المختلفات واما يجمع المتن كلاً  
 فيمفعول كونه معدة ل ذلك لان الاجزاء بعد تفرقها يجمع بالطبع فان الغلبة عليه للضم والحرارة معدة  
 لذلك الاجتماع فغلب بها كاسب الافعال الى معدتها والبرودة كيفية من شأنها تفرق المتشاكلات  
 وجمع المختلفات ذكر الشيخ في الشفاء ان البرودة يجمع بين المتشاكلات وغير المتشاكلات وهذا هو النظم فتأمل  
 وكون هذه الاربعة من المتشاكلات بحسب بعض الحكماء واما عن غيرهم فالمتشاكلات استواء وضع الاجزاء والخشونة  
 عدمه فليس الا من الاعراض النسبية والصلابة في الاستعداد الشديد نحو الانفعال فيمنه من الكيفيات  
 الاستعدادية واللين عدم الصلابة عما في شأن ذلك كاليث والحناف وقال الفاضل الحنفى البلدة الرطوبة  
 الجارية على سطوح الاجسام والحناف تتأيلوا وفيه نظراً لانه صريح في حواشي شرح الترمذ بان البلدة بمعنى الرطوبة  
 الجارية على سطح الجسم المتصل جوهر فلا يصح عدتها من الكيفية والجواب بان البلدة وكذا الرطوبة قد يطلق على الكيفية  
 المتشعبة بسهولة الاتساق ايضاً وهذا هو المراد مما ذكره ومنها والمذكور في تلك الحواشي معنى آخر يرد  
 نمرجه في حواشي الطوايح بان الوصف بالجريان يمنع الحمل على الكيفية واللطافة والكثافة المشهور



ان اللطاف التي بعد من الموشاة بمعنى دفعة القوام والكثافة التي بعد من ما يقابل المعنى المذكور وقال  
 بعضهم اللطاف بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين البسوت على استعمال موضوعا ما اراد  
 بالموضوعات الات بتصرف بما سواه كانت خارجة كما في الخياطة او ذهنية كما في الاستدلال وهو حركة  
 النفس مبتداه ارادة الانتقام هذا بظاهرة لا بل لايم قوله في تفسير الحكم لا يحركها الغضب فانه يدل على  
 ان الغضب يحرك النفس لانفس حركتها فاما ان بينه تفسير الغضب على التسامح والمراعاة حاله بوجب  
 حركة مبتداه كالحالة ارادة الانتقام او براد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها استبا الغضب وقد  
 يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان الحكم الطمان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة  
 في الغضب لا يجعلها متحركة بحركة اخرى كالصورة الوهمية الشبيهة بالمحلب المفهوم من كلامه ان  
 حمل الاعتبار الواقعي في الفناء على الاعتبار الحسي والنسي على الاعتبار النسي فيكون تقدير قوله وبين  
 اعتبار ونسي وبين اعتبار محض واعتبار نسبي وقال الفاضل المحقق في شرحه الفناء لما كان  
 الاوصاف الاعتبارية نسبية والاضافه باسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسي على الا  
 اعتبار عطفها قريبا من العطف التفسير كما ان تصاف الشيء يكون مطلوب الوجود او العدم  
 مثال للنسي فان مطلوبة المطلوب ليست وصفا متفرقا في ذات المطبل وصفه اعتبره العقل بالنسب  
 الى الطلب القائم بالنفس لو كانت تصاف شي تصور وهي محض مثال للاعتبار الحسي وفي هذا  
 التمثيل تبين على ان العقل وجه الشبه يتناول الوهم كائنا ووجه الطرفين وبهذا يشعر لفظ الفناء  
 آه ان لعدم ما هو بمنزلة الواحد الحقيقي الملتزم من امور مختلفة والمهيئة المترعة من عدة امور شتى لفظ  
 الفناء حيث قال وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد  
 لكونه اما ان يكون حقيقة ملتزمة واما اوصاف آه وفيه نظر كما سنفره ان في هذا التفسير المستفاد  
 من الفناء وجه النظر ما ذكره في بيان قوله والمركب الحسي آه حاصله ان الحقيقة الملتزمة كالانسانية مثلا  
 من قبيل الواحد دون المنزل منزلة وجوابه ان المراد من الحقيقة الملتزمة من كثرة النيات ما يحجب اعتبار الحكم  
 انضمام بعضها وقصده الى مجموعها حتى يصير تلك الكثرة بالآخرة كشي واحد وقد صرح بهذا المعنى  
 في الوصف حيث قال واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى ما هي واحدة والمتعدد الذي يركبها  
 ما هو بمنزلة الواحد ايضا ما هي او عقلا او مختلف الذي يقتضيه النظر الصائب انه لا مجال للتركيب الحقيقي

استعمل الجسد في الوجود  
 كقولنا الجسم في الوجود  
 كقولنا الجسم في الوجود  
 كقولنا الجسم في الوجود  
 كقولنا الجسم في الوجود

صحة الجواب في الجواب

من الحسي والعقل نعم قد بينا الامر على المسامحة وبعد الانشأ في العرف مركبا من نفس مجردة وبنو مادي  
 فالافتقار المذكور انما هو في المركب الاعتباري دون الحقيقي بالمعنى الذي توهم ان ادرج والحسي طرفان  
 حسي لا غير وجه الشبه الحسي طرفان حسيان لا غير وهذا الحكم اعني وجوب حسيه الطرفين جارية وجه الشبه  
 المركب من الحسي والعقل وان لم يندرج في قول الحسي طرفاه حسيان اما الجريان فلان تحقق وجه الشبه  
 في الطرفين يستدعي تحقق كل من جزئيه فيها والحسي لا يتحقق في العقل ولا يقوم به واما عدم الاندراج  
 فلان وجه الشبه هو المركب وجزء وجه الشبه فلا يصدق على الجزء وجه الشبه الحسي ولا على المجموع لانه وجه  
 شبه عقلي فان المجموع المركب من الحسوس والمعقول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا معقولا سواء  
 كان بتمامه حسي او متعدد اختلفا فمعنى قوله والحسي ان وجه الشبه الحسي سواء كان معتبرا كالأجزاء  
 فيه دخل فيه جزاء المتعدد واما جزء المركب فليس بوجه الشبه فلا يدخل فيه فافهم الجسم او قابلا  
 لا القائل ولا الجزاء فالحصر اضاه فلا ينقصه بالجوهر الفرد ويقال لذلك وجه الشبه بالوجه العقلي  
 اعم من الشبه بالوجه الحسي الطرفان اعني قوله بالوجه العقلي وقوله بالوجه الحسي في موضع الحال  
 والعامل فيها اعم من الشبه كائنا بالوجه العقلي اعم منه كائنا بالوجه الحسي تقرير السؤال آه يريه  
 ان تقرير السؤال بقياس مفصول النتائج مركب من قبليتين اولها من الشكل الاول مولف من  
 موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيها من الشكل الثاني مركبة من موجبة كلية صغرى ونتيجة  
 القياس الاول وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية في المطلوب وهو ان لا شيء من وجه الشبه يحجب  
 بآه هو ان يكون غير عقلا ظاهر التفسير اعني قوله نعم توهم رجوعه الى التحقيق لكن وجوب كون طرفي  
 بسقط اثنين غير قائما فيكون وجه الشبه واحدا حسب بسقط ثلثة كون الطرفين عقليتين وكون الشبه  
 عقليا والشبه حسب ذلك ويكون مركبا حسيًا بسقط ثلثة اخرى ويكون المتعدد حسب بسقط ثلثة اخرى  
 ويكون مختلفا ثلثة اخرى وفيه تسامح لان الحفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الخلق وجوابه ان المراد  
 بالحفاء ههنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله فلا تسامح فيه نعم التسامح موجود في طيب الرائحة ولذة الطعم  
 لان الشموم هو الرائحة لا طيبها والمذوق هو الطعم لانه لذة والجودة على وزن الجرعة وقد بكرة حمزة  
 ويقال جرعة مثل كره كما قالوا المرأة مرة ويقال جزء الرجل آه في بعض النسخ يقال بلا واو والصواب الواو  
 والافتقار وجوه بظهور الارتباط بخفضه بزيادة الانفس الى الانفس الناطقة بقرينة آخر كلامه والافتقار

والمركب من الحسوس والمعقول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا معقولا سواء كان بتمامه حسي او متعدد اختلفا فمعنى قوله والحسي ان وجه الشبه الحسي سواء كان معتبرا كالأجزاء فيه دخل فيه جزاء المتعدد واما جزء المركب فليس بوجه الشبه فلا يدخل فيه فافهم الجسم او قابلا لا القائل ولا الجزاء فالحصر اضاه فلا ينقصه بالجوهر الفرد ويقال لذلك وجه الشبه بالوجه العقلي اعم من الشبه بالوجه الحسي الطرفان اعني قوله بالوجه العقلي وقوله بالوجه الحسي في موضع الحال والعامل فيها اعم من الشبه كائنا بالوجه العقلي اعم منه كائنا بالوجه الحسي تقرير السؤال آه يريه ان تقرير السؤال بقياس مفصول النتائج مركب من قبليتين اولها من الشكل الاول مولف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيها من الشكل الثاني مركبة من موجبة كلية صغرى ونتيجة القياس الاول وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية في المطلوب وهو ان لا شيء من وجه الشبه يحجب بآه هو ان يكون غير عقلا ظاهر التفسير اعني قوله نعم توهم رجوعه الى التحقيق لكن وجوب كون طرفي بسقط اثنين غير قائما فيكون وجه الشبه واحدا حسب بسقط ثلثة كون الطرفين عقليتين وكون الشبه عقليا والشبه حسب ذلك ويكون مركبا حسيًا بسقط ثلثة اخرى ويكون المتعدد حسب بسقط ثلثة اخرى ويكون مختلفا ثلثة اخرى وفيه تسامح لان الحفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الخلق وجوابه ان المراد بالحفاء ههنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله فلا تسامح فيه نعم التسامح موجود في طيب الرائحة ولذة الطعم لان الشموم هو الرائحة لا طيبها والمذوق هو الطعم لانه لذة والجودة على وزن الجرعة وقد بكرة حمزة ويقال جرعة مثل كره كما قالوا المرأة مرة ويقال جزء الرجل آه في بعض النسخ يقال بلا واو والصواب الواو والافتقار وجوه بظهور الارتباط بخفضه بزيادة الانفس الى الانفس الناطقة بقرينة آخر كلامه والافتقار

وقد صرح به في بعض النسخ حيث قال بعد قوله وفيه تسامح لان الحفاء ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة مثله



نفسه حيوانية واذا قلت للرجل العليل المشي المشي بالعين المجردة جمع من غير علم انه مصدر يمشي بمعنى  
القضاء بالفتح وهو النفع فالعلم يوصل الى الحق اه اندفع بهذا ما قيل ان العلم ليس بضروري  
الا يوصل فالنفس ان يفسر الهداية فيما مر بالدلالة على ما يوصل لكن فسر الدلالة الموصولة بالصفة في هذه  
شان العلم وجه الاندفاع ان العلم ليس بضروري الا يوصل الى العمل مثلاً لكنه ضروري الا يوصل الى الحق  
والفرق بينه وبين الباطل واللام يكن علماً قاطعاً وفي بعض الامثلة تسامح آه جواب انه لم يفسد  
في شيء من تلك الامثلة الى هيئة منتزعة من عدة معان حتى ينافي الوعدة بالمعنى المراد منها بل قصد  
في كل منها الى معنى واحد لكنه قد يفسر اخر جعل تابعاً وتمت له وكلم بين التقييد والتوكيد  
وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة قد تقدم منها في الاول الفن الاول انه يجوز ان يراد بالعلم المشي بالحق  
الاصول والقواعد ولا يجوز ان يراد الادراك فليفسر كذا وتبرهن من هذا ما يقال ان المراد بالعلم  
هو العقل لان العقل آلة الادراك كان الملكة كذلك بمعنى ان لا يكون آه قبل عليه عدم كونه الشيء  
منتزعة من عدة اشياء على مادة له واجزاء لا ينافي انتزاعه من عدة اشياء طرفاه وهو مد فوج  
بما يستحقه الفاضل المحض في بحث الاستعارة التمثيلية ويستدل عليه من ان الانتزاع من عدة اشياء  
مطلقاً يستلزم تركيب المنتزعة وان اثاره في حيزه بذلك محل نظر فما هو النظر الذي اشار اليه في منتزعة  
تقييد وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر ستعرف وقد اشارنا الى جواب هناك والحاصل ان الهيئة  
الركبة فسمان قسم ينتزع من الاشياء المختلفة وقسم ينتزع من الاوصاف المختلفة شيء واحد كما ذكره  
اشاره فاشار صاحب الفتاوى الى الاول بقوله اما حقيقة ملتبس وانما بقوله واما اوصافه واولاد  
فيه فليعلم احسنه بن الجلاء لفظ احسنه يحاين ملتبس مفتوحين بينهما باء ساكنة والجلاء يحجم  
مفتوحة ولام مشددة وحاء مملوءة وقد لا في الصبح الثريا كما ترى الكافي في قوله كما ترى ليس التشبيه  
بل لجره التقييد والمراد ان انصاف الثريا بمثلة العنقود امر جلي لا يخفى فيه ولو كان قوله كما ترى متافراً  
عن قوله كعنقود ملاحظه لكان اظهر في افادة هذا المعنى وفي اعراب كما ترى وجوه منها انه خبر مبتدأ اي  
هذا التشبيه فظهر المحسوس ان لا خفا فيه ومنها انه حال من الثريا بجمله في حكم التكرار ويجعل الصنف  
في حكم المعرف ان الثريا بالثريا الذي مر كونه على ذلك الوصف واقرباً انه في موقع المصدر اي اظهر ظهور  
مثل تراه وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت قال ابن قتيبة في ادب الكاتب لا يعلم اهل لغة ام ضرورية

في كل منها الى معنى واحد لكنه قد يفسر اخر جعل تابعاً وتمت له وكلم بين التقييد والتوكيد  
وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة قد تقدم منها في الاول الفن الاول انه يجوز ان يراد بالعلم المشي بالحق  
الاصول والقواعد ولا يجوز ان يراد الادراك فليفسر كذا وتبرهن من هذا ما يقال ان المراد بالعلم  
هو العقل لان العقل آلة الادراك كان الملكة كذلك بمعنى ان لا يكون آه قبل عليه عدم كونه الشيء  
منتزعة من عدة اشياء على مادة له واجزاء لا ينافي انتزاعه من عدة اشياء طرفاه وهو مد فوج  
بما يستحقه الفاضل المحض في بحث الاستعارة التمثيلية ويستدل عليه من ان الانتزاع من عدة اشياء  
مطلقاً يستلزم تركيب المنتزعة وان اثاره في حيزه بذلك محل نظر فما هو النظر الذي اشار اليه في منتزعة  
تقييد وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر ستعرف وقد اشارنا الى جواب هناك والحاصل ان الهيئة  
الركبة فسمان قسم ينتزع من الاشياء المختلفة وقسم ينتزع من الاوصاف المختلفة شيء واحد كما ذكره  
اشاره فاشار صاحب الفتاوى الى الاول بقوله اما حقيقة ملتبس وانما بقوله واما اوصافه واولاد  
فيه فليعلم احسنه بن الجلاء لفظ احسنه يحاين ملتبس مفتوحين بينهما باء ساكنة والجلاء يحجم  
مفتوحة ولام مشددة وحاء مملوءة وقد لا في الصبح الثريا كما ترى الكافي في قوله كما ترى ليس التشبيه  
بل لجره التقييد والمراد ان انصاف الثريا بمثلة العنقود امر جلي لا يخفى فيه ولو كان قوله كما ترى متافراً  
عن قوله كعنقود ملاحظه لكان اظهر في افادة هذا المعنى وفي اعراب كما ترى وجوه منها انه خبر مبتدأ اي  
هذا التشبيه فظهر المحسوس ان لا خفا فيه ومنها انه حال من الثريا بجمله في حكم التكرار ويجعل الصنف  
في حكم المعرف ان الثريا بالثريا الذي مر كونه على ذلك الوصف واقرباً انه في موقع المصدر اي اظهر ظهور  
مثل تراه وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت قال ابن قتيبة في ادب الكاتب لا يعلم اهل لغة ام ضرورية

وقال شارحه الدينوري وليس بمعجم بفتح اي تنفتح نوره النور يفتح النور التفتح وكانه اراد  
بمقدار مخصوص بمجموعة مقدار الثريا لا ما ذكره الشيخ لئلا يلحقوا ذكر الكيفية وارا مجموع مقدار الثريا والعنقود  
بمجموعة مقدار الثريا من طول وعرضه وبمجموعة مقدار العنقود من طول وعرضه لا بمجموعة مقدار الثريا  
ومقدار العنقود وسيحى ان المفرد قد يكون معياد فمع ما يتوهم من ان المشبه به وهو العنقود  
ملاحظه حين كان كذا مركباً لا مفرد كان مشار النفع اه المثار يفهم الميم اسم مفعول واضافه الى النفع  
من اضافة الصنف الى الموصوف اي النفع المثار فقد اخل بكثير من اللطائف المراد من اللطائف ما استذكره  
من المعاني المختلفة وسراخلال الماخر بها ان تكون المعاني انما يفهم اذا جعل المشبه به اللبيل المثاره تهاوي  
حال كونه مقارناً له وهذه المقارنة انما يستفاد من صيغة المضارع الدلالة على الحال واما اذا جعل ما ضياء  
فالمبدأ درج هو التشبيه بليل تهاوي كواكب في الزمان الماخر بالنسبة الى حال اعتبار التشبيه وبهذا اظهر  
ان تفسير الفاضل المحض في شرح المعاني تهاوي كواكب بقوله انما سقطت بسمك كما ينبغي فان تشبهه لا جعل  
تهاوي ما ضياء كما لا يخفى ينتج الماء وكسر الواو وتشديد الباء واما يفهم الماء فهو بمعنى الصعود  
من جانب قبل قوله من جانب متعلق بكل واحد من اللبيل والنفع ولو قال تشبيه النفع الذي هو من جانب  
باللبيل الذي هو من جانب لكان اظهر وانت خبير بان قوله من جانب متعلق بقوله تشبيه اي ليس من اثاره  
اعتبار هذا التشبيه من جانب واعتبار ذلك التشبيه من جانب وليس المراد جانب المشبه والمشب به  
في حكم الصلة للمصدر انتم لفظ الحكم ولم يقل صلة مصدر اشارة الى ان صريح الصلة لاسم المفعول  
ولكنها صلة للفعل الحقيقي الذي في ضمنه اعني المصدر حكماً فهو لم يقتصر الحاجة النفع وسأل السيف  
ان خرج والاخذ جميع فمرد وهو غلاف السيف وترتب من رتب الشيء في الماء رسوباً اسفل وجعله  
من رتب السيف ان مضرة الضربة لا يلزم قوله تعلو وقوله والارتفاع والاختصاص وفي بعض النسخ  
ترسوه رست افرامهم في الحرب ان ثبت والاول اظهر واحتدم الحرب اشتدادها يقال احتدم النار  
بمعنى التهب واحتدم صدر فلان غيظاً وبوم مختدم شديد الحر بل هو مما يتعلق به معنى الاشارة  
ان نعلق المقارنة والمصاحف لا انه يسحب عليه حكم الاشارة كما ينسحب على بكثرة المثال المذكور حكم القرب  
ما يحى في الهيئة ظاهراً هذه العبارة يفهم ان وجه التشبيه في الهيئة لا انه نفساً مع ان المراد كما صرح به  
ودل عليه بان المصن الموصول في الموضعين بالهيئة فلا بد ان يقال هذا من قبيل اعتبار العام في الخاص

في كل منها الى معنى واحد لكنه قد يفسر اخر جعل تابعاً وتمت له وكلم بين التقييد والتوكيد



كما يقال الحيوان في الاشياء يتحقق فيه وهذا التكلف انما يلزم من تغييره عبارة الشيخ فانما يتغير  
بيان حال التشبيه وتغييره في غير ما عايد التشبيه لا الى وجهه فيهم من كون الهيئة وجه التشبيه بلا شائبة  
تعيين احد ههنا ان يتغير بالحركة غير ما في التركيب احتياج الى هذا التغيير اذ لا عايد في الجملة المتغيرة  
الى المبتدأ لان فاعل تقرن هو غير ما في الضمير في غير ما عايد الى الحركة فيقع المبتدأ اعني احد ههنا بلا عايد  
فلان ان يتغير لفظ فيه ان يتقرن بالحركة غير ما في او يجعل اللام في بالحركة عوضا عن المضاف اليه ان يتغير  
فتحصل الربط بلا احتياج الى التغيير فيه نعم يحتاج الى ان يجعل الاضافة لاداة التلبس وهذا ايضا انما يلزم  
من تغيير عبارة الشيخ لان ضمير تقرن في غير ما عايد الى المبتدأ بلا احتياج الى تكلف تقدير الربط لكن لا بد ان  
يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من ان المصدرية مع الفعل في قول الشيخ ان يتقرن بغيرها اسم الفاعل  
ليصح حمل على المبتدأ الذي هو عبارة عن وجه التشبيه وان يتغير مضاف في عبارة المصدر ان ذوات يتقرن  
على ان الاضافة لاداة التلبس لكن لزوم التأويل في الموضوعين انما هو اذ جعلنا على وجهين بمعنى انه على  
نوعين وان كلا منهما هو قسم من الهيئة نفسها واما اذا قلنا معناه انه مشتمل على صفتين فلا لزوم لان كلا  
من الاقران والتجديد كما في عبارة الشيخ صفة للهيئة فلا حاجة الى اعتبار الرابطة في كلام المصدر ايضا  
اعلم ان ما يزا به التشبيه دقة وسحر ان يجن في الهيئة لفظ ما في قوله مما زاد ليس عبارة عن وجه التشبيه  
حتى يلزم فيه ما يلزم من عبارة المصدر بل هو عبارة عن الاحوال ان من الاحوال التي يزداد بها التشبيه دقة  
فهذا الحال وهي المحل المذكور وانما ان مجرد هيئة الحركة اعاده لفظ الهيئة اعني عن ذكر ضمير عايد الى  
المبتدأ لا اتحادا للمبتدأ والشمس كالمرأة في كيف الاشكال لم يرد بالاشكال المتلوج بل المرتفع اذ في كذا  
يؤده المرأة الهيئة المقصودة مع نموج الاشراق من وضع اللفظ موضع المصدر المتقصر اللفظ ان يتولد  
مع نموج وهو حال من الحركة ان كانت زمان نموج يقال بدله اذ اندم ومصدره ممدود يقال  
بدله بداء وقوله والمخنة ظهر له رأى غير الاول اشارة الى ان فاعل بدل ضمير راجع الى الرأى المعلوم بدله القائم  
فان الشمس اذا عايد الاشياء النظرة لتفصيل المعنى الكلام ان شبه الشمس بالمرأة فيما ذكر من الهيئة  
لان الشمس اذا عايد الاشياء النظرة اليها يعلم جرمها آه بخلاف القمر ان غار في قلبه القمرية يا ثم  
فعل به ما فعل بقا من فانطبا قامة وانقضاء الفاء السببية كانه جواب للسائل عن وجه التشبيه  
بين البرق والمصنوع وقيل بمعنى ان للتفصيل كاصريه الشيخ في دلائل الاعجاز ثم الانطباق والانقضاء

للحق السحاب الذي يخرج منه البرق لانه منفرد فيخرج البرق ثم ينطبق فليتم اطرأوه ولعل انقضاء البرق  
ظهوره من خلال السحاب منتزعه ووه وانطباقه وانقضاء اجزائه بحيث يفسد على الابصار بالكلية قوله  
ومنا لطابق ذلك قول الشاعر في صفة الرياض خفت سرواه ضمير خفت اس احبطت راجع الى الرياض  
والسرواء شجر معروف واحد سرواه والفيان جمع فينة وهي الجارية مغنية كانت ام لا وبغير انفس  
فلفظ الفينة المغنية وليس كذلك وقوله تخفت اس نفطت حال من الفيان اوصف له ان جعلت  
اللام فيه للعرض الذهني وفي اثار تخفت على تلبست ايماء الى اخفار السرواء وتجاهه فان الحافة  
ما يستر المرأة من راسها الى قدمها وخضر الحبر من اضافة الصفة الى موصوفها ونصبه بخلاف الجار  
وايصال الفعل الى بخضر الحبر وقوله على قوام في موضع الحال من ضمير تخفت وقوام الرجل يفتح القاف  
قائمة وعن طول والغاء فكانها للتعقيب والترتيب يعني اذا حصل تشبيه السرواء بالفيان فتنبه  
للتشبيه التام والواو في والريح جابليا الى الحال وتذكير جاء مع ان الريح مؤنث سماه في قوله  
ريح في عذاب اليم تدرك كل شئ بما مر بنا بناء على ما قبلها بالمدح كالهواء التي وبمبيلها حال من ضمير  
جاء او خرجاء بتضمين مع الصبر ورة والحمل بفتح الجيم مصدر اما بالكسر فهو صفة مشبهة لا يناسب  
المقام والمعتدل وان كان بكسر الدال الا ان حركة ما قبل حرف الروي لا يلزم رعايتها ومن وجوه لطايف  
ما فيه من التفصيل الدقيق وذلك لانه راسي الحركة بين حركة التهيؤ للذنوب والعناق وحركة الرجوع الى اصل  
الاقرار وادب الى ما يكون في الثانية من سرعة زائدة نادية لطيفة لان حركة الشجرة المعتدلة في حال  
رجوعها الى اعتدالها اسرع لا محالة من حركتها في حال خروجها عن مكانها من الاعتدال وكذلك حركة  
من يدركه الخجل فيرتدع اسرع من حركة من يهيم بالذنوب لان اذاع الخوف ابد القوي من ازاء الرجاء كذا  
في الابضاح من اجل انه لا من اجل الاشياء اشارة الى دفع التناقض اللفظ بين قوله مجرولة  
وبين قوله لم يجد قوله الشاعر في صفة مصلوب كانه علق آه البيت للاعطل والصفحة الجانب والراد  
ههنا البعد وقيل الخد وقيل العنق وهو المناسب للمصلوب والنحاس هو ما يتقدم النوم من الغنوفان  
النوم ربح يقوم من اعشنة الدماغ فاذا وصلت الى العين فترت واذا وصلت الى القلب نام واللثة  
الاسترخاء والبطون والتمطد وفي تشبيه المصلوب الذي لا اثر للحبوة فيه للحب الذي ترحل حببيه  
وهو يد صفته لاجل توديقه لطيفة لا يماه الى ان الحب في هذه الحالة في حكم الاموات بل ان مواع

قوله











والفرض منه الاغلب يعود الى المشبه لما كان التشبيه بمنزلة القيلس في ابناء دمشق على اركان  
الوجه ان يكون الفرض منه عايد الى المشبه الذي هو كالمفرد ولا كان عوده اليه اغلب واكثر وايضا المشبه  
محكوم عليه وسوق الكلام في كل حكم لبيان امر المحكوم عليه فلا استبعاد في ذلك لان المسالك  
في المنزلة فيه اشارة الى ان جواب الشرط المحذوف اقيم سببه مقام او مقدار ثابت اذا علم من  
حال المشبه دون المشبه وانما تركه لظهوره مما ذكره أولا من فروع معطوف على بيان امكانه لا يوجد  
معطوف على نفس امكانه اذ لا معنى له وتكون في شانه الغيبة شانه راجع الى المشبه وان كان  
بمعنى الحال فتكون تقوية شأن بمعنى تقوية حاله من لا يحصل من سببه على طائل الطائل ان الغاية  
ينال هذا الامر لا طائل فيه ان لا غناء ولا فزيرة وعلم بحتم ان يكون زائدة كما في قوله ان الكريم واليك  
ان لم يجد جويا على من ينال فطائل فاعل يحصل ويحتمل ان لا يكون زائدة ففاعل يحصل فغير راجع الى  
الوصول كما هو الظاهر وبمعنى يحصل معنى بطلع لتقدم الحشا وفرط الف النفس بكان النفس  
في مبداء الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها للجزئيات بواسطة الالب وتبينها لما بينها من الشاكا  
والنباتات لاجل حصولها علوم كلية في الحقيقة ما جرد في قوله ويوم كفل المرح اه البيت  
لشدة بنا الطفيل اولابن الطرية وبعده لذن غيرة حتى ادوا ع وصحبت عشاء على الفاضل ثم  
المشاخر كان اباريق الشمول غيبة اوز باعلى الطعف عوج الحناجر المراد بدم الرق الخمر وعنا حال من  
ابن تناول دم الذي صادرا عننا او لغو متعلق بقعر او المزاج من جمع فربن وهو العود الذي يفرغ  
به ويقال له بالعارسية جار ياره واصطكا كها ضرب بعضها ببعض وفي الصحا اصطبا و بدل  
اصطكا كة وهو الغرب الذي يسمع له صوت والغدوة ما بين صلوة الغداة وطلوع الشمس فاذا  
لم ينون يكون معرفه كسحر وانون يكون نكرة والرواح نقيض الغدوة والصحبة هي ناهج صا  
مثل فرمة وفاره والشم جمع اشم من الشم وهو ارتجاع في قصبة الانف مع استواء اعلاه والمنح  
جمع منح وهو في الاصل ثقب الانف وشم الانف كناية عن الرفعة والرياسة والشمول على وزن القبول  
الخمر والا وز بكسر المعزة وهو في الواو وتشديد الزاء المعجمة البظ وقد جمعه بالواو والنون وقالوا  
اورنون والطف اسيم موضع بناحية الكوفة والصورة جمع اعوج والحناجر جمع حجرة وهي الخقوم  
وشلها الحنجور شبه اوان الخمر وقد فرغت وامليت بطيور ماء اجتمعت عشية ما على الطف موف

في قوله ويوم كفل المرح اه البيت  
لشدة بنا الطفيل اولابن الطرية وبعده لذن غيرة حتى ادوا ع وصحبت عشاء على الفاضل ثم

المشاخر كان اباريق الشمول غيبة اوز باعلى الطعف عوج الحناجر المراد بدم الرق الخمر وعنا حال من

من انشا قول اذا هم القوي بين عينيه غرمة آه البيت لسعد بن ناشب ومطلع القصة  
قد سبق وهو قوله ساغل عن العار بالسيف جالبا على قضا والبر ان ما كان جالبا وبعده ولم يستمر  
في راوي غير ثقب ولم يرض الا قايم السيف صاغا المراد بالعزم المغموم عليه وثقب بمعنى ثقب الخرف  
وانتصاب جالبا اما على الظرفية ان في جانب او على الحالة ان تنجبا اعرف واشهر على الاطلاق  
بل يكفي ان يكون كذلك بالنسبة الى الت مع فان الامر متفاوت بحسب المرسوم والعادة اقل بوجه وصف  
نعم امر استناره كل الناس نقلا لا متناع وقوع المشبه به وقوله نقلا مفعول له تشبيه فحم  
اولا براره وقوله لا متناع مفعول به نقلا واللام دعامة وليست طرق تعليل لنقل الامتناع  
عند حضور المشبه فيه بحث لان الاستطراد الناقص من ندرته حضور المشبه به مع المشبه كما في حديث البنفسج  
لا نقل فيه لصورة التوارد الى كثير الوقوع اصلا لانه لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذكره  
ان يستطراد استطراد التوارد ردة الفاضل المحي في شره المتناع بان ليس بحسب لفظ المتناع في قوله  
ليست طرق تقيده لكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق لفظا والتعبير عن استطراد الندره بانه مثل  
لما ذكر من الاستطراد في الراجح عن شفاعته وفيه نظر لان العلامة يحتمل ان يعتبر لفظ المثل متجا وحمل  
الاشارة الى نفس لستطراد واما التفصيل الذي ذكره فقال الامر قيل معناه بمثل ما ذكر من  
تعريف المجهول فيه حذف مضاف الى امتناع تعريفي المجهول بالمجهول ولفظ المثل في هذا التوجيه  
متحمة بلا شبهة كما في ب الشرني في شره المتناع ورد هذا التوجيه باستلزامه ان يكون المشبه به  
في التشبيه الاستطراد في اما اعرف بوجه الشبه او اقوى فيه وكيف يلزم ذلك مع ان المشبه به كلما كان  
اندر حضوره في الذهن كان الاستطراد اقوى وبالجمله معلوم ان البحر المذكور ليس اعرف بالهسته  
المشتركة ولا اقوى فيها من النجم فيه عمر موقد وانت خبير بان لزوم المذكور لا يختلف باختلاف تفسير  
قوله بمثل ما ذكر لان قوله او معرض الاستطراد داخل في خبر قوله لم يصح الواقع جراءة لانتفاء كون  
المشبه به اعرف واخص واقوى كذا ذكره الفاضل المحي في شره المتناع و لا يبعد ان يكون  
يعني لما لم يكن قول السكاك ان حق المشبه به ان يكون اعرف بحجة التشبيه واقوى حالامعها كليا لانه  
لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة التفرير لا يبعد ان يكون مراد السكاك آه بغي ههنا شئ وهو  
ان المفهوم المتبادر من قوله نعم لابد فيما يكون للتفرير بين او التسوية او الاستطراد ان يكون المشبه به انم

في قوله ويوم كفل المرح اه البيت  
لشدة بنا الطفيل اولابن الطرية وبعده لذن غيرة حتى ادوا ع وصحبت عشاء على الفاضل ثم

المشاخر كان اباريق الشمول غيبة اوز باعلى الطعف عوج الحناجر المراد بدم الرق الخمر وعنا حال من



في الاستحسان او الاستبعاد مع قوله ولا يبعد آه ان يكون المراد بجملة التشبيه وجه الغرض منه هو الاستحسان  
 مثلاً مع ان الغرض نفس التزيين مثلاً والفرق ظاهراً وجه مجده ورسله جامعة آه المجده ورسله عليه  
 اثار المجده والسلمة البران نقرها ان نقتربا بالمتعار والديكة بكسر الدال وفتح الباء جمع ديك وفي لفظ قد  
 اشعار بان اثر الشرب في السلمة لانه يزول بالزمان وانما الشعر تقرب لانه للتقريب ولا ضرورة  
 الواو بمعنى رب ولا زورده بالراء المعجمة الى العفة لان التي اشرت صورة الشين لا يستعمل في كلام العرب  
 يجوز ان يربى بها آه ويحتمل ان يقع البواقيت على حقيقتها ويكون الاضافة بياناً لبيانها لا بمعنى اللام  
 كما في الاول قوله ضعفن بها اي ضعفن كذا لا فاقاً من علمها وانحت بسبب ثقلها فالضمير لازودية  
 المشاهدة غناق العناق بكسر العين المهملة مصدر بمعنى المعانقة خفض برفق الغرض الطرب  
 وبرق بالغاء منادى لونه ابرق وتلاً لا قال الشاعر مكي بن جهم في قصيدته التي ربا قبل الصبح او قبلت فاما  
 وحل رقت عليك قروه ربا دقيق الانجاب في دناءة كان ميل النفوس اه قيل هو من وضع الظ  
 موضع المفعول الظاهر ان يؤتى بضمير راجع الى الطبايع كتشبيه الجاهل اه حكمان فاضح سجد دخل  
 على الصاحب ابن عباد فوجه الصاحب متغنياً فافهمه حتم قال وبما لم يعرف بالسحر و اشار  
 الى انه ما به بان يمتوه فاستطرف كل ضمير حتى ان التوبة الى شرب في البين فقال اشهر الى النفس من الخمر  
 فامر الصاحب بان يقدم له ما يده ومنه الكلام محل فظن بما يتكلف ويقال المراد بالناقص النقص  
 في الجملة ولو في الاعرفية والائمة لا الناقص في وجه الشبه فقط نعم يريد ان يقال بيان الاهتمام  
 غرض عايد الى التشبيه ولا حاجة الى اعادة الكمال قطعاً ولا يلزم الكمال حقيقة وموظف في مثل  
 ما في الكاس عين تشبيه فان قلت قوله فمن مثل بدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فيلتماقفاً  
 قلت لم يقصد بقوله فمن مثل التشبيه المقابل للتشابه كما لا يخفى على المتأمل ام من عبرة آه  
 قبل قد نقر عند هم ان العطف بام يقتضي نبوت احد المستويين وان يطلب التبيين فربما قد  
 فوالله ما درسا آه على البيت السابق يقتضي ان يكون المطلوب تعيين ان المسبب به اما الخمر او العبرة او تعيين  
 ان المشروب من العبرة او الخمر وظاهر البيت لا يغيره فالوجه ان يقول المصراع الاول ان من الخمر الخ  
 اسبغت بما عرفت ام عبرة اشرب او المصراع الثاني اسبغت بعبرة التي اشربت والا قرب ان المعادة  
 باعتبار اقامة الملزوم مقام اللازم لان المشروب ان كان عبرة كان المسبب به ايضاً ونظيره قوله في

في التشبيه انما هو وجه  
 في التشبيه انما هو وجه

في التشبيه انما هو وجه  
 في التشبيه انما هو وجه

افلا تبصرون ام انا خير فالاصل ام تبصرون فاقم السبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا انت خير  
 كانوا عنه بصراء صريح بسبب وجه لوجب جعل العبرة مثبهاً والصحيح مثبهاً قال بعض الافاضل  
 الظان مراده كما يدل عليه ما نقله من كلام الشيخ انه يجب جعل العبرة مثبهاً والصحيح مثبهاً من غير ان  
 يجوز العكس كما قال الشيخ فيجوز ان يشي من ذلك لم يستقم ان العكس بقرينة ذكره عقيب قوله فان  
 العكس يستقيم في التشبيه الا بمراد قول الشارح لانه ان يرد في ذلك فان قلت كيف ذلك وقد يجوز  
 العكس ايضاً اذا قصده المبالغة واهرام الائمة قلت مراده لا يستقيم على الحقيقة واردة الحاق النقص  
 بالكمال حقيقة الادعاء فان اريد المبالغة واهرام الائمة والحاق النقص بالكمال ادعاء تعيين العكس  
 ولا يستقيم الاصل فتنبه له كما فانه قد وقع للشريفي مرند قول انتهى وقد يوجب حمل الشريفي كلام  
 الشارح على ما ذكره بان ماق كلامه على الاشارة الى حكم التشابه والتشبيه المقابل له مطلقاً فالمنا  
 ان يتعرض لنوعي التشبيه لان مدار الفرق بين التشبيه والتشابه هو ان المبالغة في وصف متي في الثاني  
 دون الاول فليس مقتضى التشبيه تعيين المشبه والمشبه به بخلاف التشبيه اذا قصده المبالغة  
 فيه حقيقة او ادعاء لزم تعيينها ضرورة وانت خبير بان نقل كلام الشيخ يؤيد ما ذكره العاضل  
 قال الشيخ في اسرار البلاغة حمل القول هذا انما يوجب في بعض النسخ وانما لم يذكر الشيخ عدم القصد  
 البيان اهتمام مع انه من جملة ما يؤيد فيه التشبيه لانه اقل الاعراض المذكورة وجود الكمال اشارة  
 الى ذلك في المنفرد بقوله وربما كان القصد اه او جمع وصفتين قبل الظان عطف على الصورة وقوله  
 على وجه يتعلق بالجمع السابق ويحتمل ان يكون معطوفاً على الجمع السابق ويكون اشارة الى الحكم بالتشابه بين  
 السببتين وقبل الجمع الاول اشارة الى ما هو احسن اعني ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه والاشارة الى ما هو غير  
 الاحسن فقوله على وجه يتعلق بالجمع الثاني والظان في الاصل حال من ضميره الرجوع الى الوجه  
 فان العكس يستقيم في التشبيه انما يستقيم في التشبيه الواقع في باب التشابه من غير ان يعد تشبيهاً معطوفاً  
 والظان التعليل المذكور لما ينهم من الشبهة المذكورة يعني ان الاقتصار على الجمع المذكور اذا لم يقصد  
 المبالغة او الحاق النقص بالكمال لا يوجب ايراد يرد من ذلك لم يقتصر على الحكم بالتشابه لتساخلاً لازماً لان  
 الثاني يقتضي جواز العكس من غير ان يعد تشبيهاً معطوفاً والا ولا يقتضي عدم الجواز في بحث وهو ان لا قصد  
 الى المبالغة في بيان الامكان والحال والمقدار بل في التزيين والتشويه ايضاً من غير استغناء العكس



فان المشبه وهو الشمس غير متغير فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال مررتها فيكون متغيرا قلت  
الحركة انما لا يلاحظ وجه التشبيه فلا يعتبر قيد المشبه فنسب  
المثل لا واديم السما وجهها وزرقتها الفاضية نعت على المصدرية والمشتري قد اجمعت اسمية وقعت  
حالا والعامل معنى كان وفي سائر الرفع ارا محل على الرفع من قبل جده حال من المستند قد اجمعت  
الراجع الى المشتري او خبره والمراد رفعته في المنظر بان يكونا مثلا في النصف البشرية ويكون المخرج اقرب  
الى الشرق والا فالمرح في الفكر اس دس والمشتري في الخامس وقد التزعت صفة المنصرف قال الفراء  
سكن الميم في شعبة وشمع من كلام المولدين والاصل النسخ فانه لو قيل المخرج آه بمعنى ان تشبه المشتري  
بالشعبة المسترجعة وان صح باعتبار التهيئة الثانية من حصول الشئ امر اللوة خلف شئ ابيض اللون  
مثلا لا بينهما مافة فربما الا ان تشبه المخرج بالمنصرف عن دعوة لا يصح وهو القول الخلل  
والمدحوب الجزل اراد بالخلل القوي والجزل القوي لانه في اللغة بمعنى غير الركيك وكذا تشبه  
الاشارة الجليل لم يقل الجبلية لان التاء في الشارة للوحدة لا للتانيث والتانيث وكذا التذكير انما يستفاد  
من الصنف زهر رنة الرنة جمع ربة وجمع ما ارتفع من الارض والظ من قوله فسقطت باحضر  
انه حمل الزهر على البناء بما جازا مرسل او استعارة ولا يخفى هذا عن ساج لان قوله سقم  
بتقدير ليل سقم كما صرح به فنيه تعدد وشايت تركيب قديح باب عنه بان الوصف او الاضافة لا يمنع  
الاقرار لما سبق ان المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة اشياء والمشبه به ههنا لا يتعين ان  
يكون كذلك وايضا تقسيم اخر للتشبيه لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما متقابلا للاقسام  
السابقة بان يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لمعد قسما  
رطبيا بعضا ويا بسا بعضا لا يخفى ان رطبيا ويا بسا حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه  
المستفاد من كان فانه انما يجب ان يكون مطابقة لصاحبه في التذكير والتانيث وقد  
انفردت منها حيث لم تغير رطبيا ويا بسا فاشارة شارح بقوله رطبيا بعضا ويا بسا بعضا الى  
دفعه لكن ظاهره يقتضي حذف الفاعل وبقا رافعه ولا يجزئه البصريون ولا بعض الكوفيين اهم  
الا ان يربوا ان تفصيل الحال يستدعي تفصيل صاحبه معنى وهو يجوز تركه ناثيرا فان الرطوبة بالنسبة  
الى بعض واليبوسة بالنسبة آخرو الاظهر ان يقال التفرير قسما رطبيا وقسما يابسا اي قوله المرقش

الاكبر

الاكبر المرقش التبرين والتحنين ويقال انه سمي مرقشا لانه البيت واسمه عوف بن سعد بن بنه  
سعد وس واما المرقش الاصغر فهو من بنه سعد فتشبيه السوية سيم لان المتكلم سوس بن  
شيبين او اكثر في التشبيه فتشبيه الجمع سيم لان المتكلم جمع بن شيبين فصاعدا في التشبيه  
اعيد مجدول مكان الوشا في الغيد التقوية يقال امرأة غيدا وعادة ايضا انما تعني بغية  
الغيد والاعيد الوسا ان المائل العنق والوشا في نسج من اديم عريفا ويرصع بالجواهر ثم ثد المرأة  
بين عاتقها وكشحا ووشا واشا واشا بالكر والضم واراد بمكان الوشا الصدر وقيل  
لما تشبه عن لؤلؤ فمنها تبسم معنى يكشف فعداه بعض يفقر عن لؤلؤ رطب  
يقال افتر عن امهانة اذا تبسم بحيث اظهر اسنانه واللؤلؤ رطب الجيد مستخرج عن الصدقة والطلع  
ما يظهر من الكم وهو نور ابيض يشق عنه الكفر وجب الماء والنفاس الى ملوه ايتية بالاس  
ايتية آه علمه بالشي لراه به كما يعمل الصبي شي من الطعام والروح بالفتح قيم الروح والروح  
الدائمة ايضا ويرد شي بضم الباء من قبيل لبن الماء او شياب المشبه بالبرد وهو الثوب في الطراوة  
والنظارة وقيل هو يفتح الباء بمعنى النوم فان النوم شياب طبيب من نوم الشجوة والاول اظهر  
والامان الامن وفي بعض النسخ الاقان جمع اقية جمع فناء الدار وهو ما اندم من جوانبها والاول  
اسب بالاسم وهو جمع امية وعهد القبار زمان والدنان جمع دن وصنفوا خالصا والقيان جمع قينة  
وج الاتية كما سبق غير حقيق ارا غير متحقق حشا ولا اعتلا ولا يقال آية فيه تمثلا فعدا كشي شي  
في التمثيل بان لا يكون الوصف متحققا حسا في التمثيل اربعة من اذهب وما ذكره المرحون اعلم من الكل  
فنه ما هو ظاهر وجهه قوله ظاهر هو المتن وقوله وجهه من الشرح ولم يرد ان فاعله محذوف  
اذ قد سبق في بيت امر القيس كان قلوب الطير اه ان البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزونه  
بل مراده ان اسناد الظهور الى المحل مجازي واذا المراد ظهور وجهه فاذا ذكره مال المعنى لا توجيه  
التركيب معتق الجوانب المصنعة التي لا جوف له بينها الكلمة قال صاحب الكشف ان  
جعل ما بعد هذه الاسماء القابا كان قوله الكلمة تغليا وان كانت صفا فلا اشكال وفيه نظر لان  
كود القابا لا ينافي انصافهم بالكمال حتى يحمل الكلمة على التغليب ولعله اراد احتمال التغليب وان  
كان ظاهر عبارة ياباه وهم ربيع الكمال اه فبذلك راع الكامل والوقاب بالرفع انها صنفان

كان صاحب الكشف لا يخطا ان ما بعد هذه  
اذا كانت القابا كان قوله الكلمة جمعا للفظ  
الكامل الذي هو لقب الربيع فيكون تغليا على  
كوتريا وحامل النظر ان الكلمة ج مجوز ان يكون  
جمعا للفظ الكامل الذي هو صنف القلب وهو  
ظاهر كين وتغليب الاقل على اكثر مما لا وجه له

وفي العلامة الشريفة في شرحه  
قوله الاسماء بالوجه والوجه  
م ج م لا يضاف الاسم الى التغليب ان  
اللفظ صنف صالحة على الاسم



کتابخانه ملی افغانستان  
کابل

وَمِنْ الْأَشْرَافِ مَنْ تَابَهُ قَوْلُهُ  
وَأَمَّا بَعْضُ مَنْ يَرَى بَعْضَ الْفُلُوكِ  
فَلَا حَاجَةَ لَهُ إِلَى عِلْمِ الْأَعَادَةِ مَعَهُ

وبهذا ينبغي دفع ايضا ما يقال من ان دفعه الى العالم  
ما سببه من انتقال من انتقال الى وجه الشبه انما هو  
من الطرفين لان الانتقال من الطرفين اليه يكتفي  
بكونه ظهوره سببا للانتقال من احد هما الا ان  
يكونا قتيق متصين



المراد به عن فهم من ان معنى الرد في ربح منسوب الى الالردن ففقه وهم بدله على ما ذكرنا قوله وزعموا  
 انه كما لا يخفى على من له ذوق سليم فمامل ويعتبر الجميع كما مر من تشبيه الشربا فان قلت جميع  
 اوصاف الشئ ظاهرا وباطنا لا يطلع عليه احد حتى يتاخر ان يعترف في التشبيه قلت ليس المراد بانها  
 جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه بحيث لا يشتر منها شئ بل المراد ان يعتبر  
 جميع الاوصاف الملحوظة في وجه التشبيه من حيث الوجود والاثبات وهذا يتحقق فيما اذا اعتبرنا اوصافا  
 من حيث الوجود واردة في غير خفي على من لا ادنى مسكة سيما اذا لوحظت المقابلة بقوله ان تأخذ بعضا  
 وتترك بعضا اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعاه قوله التفصيل نصب على انه بدل من قولنا  
 بدل الكل من الكل او عطف بيان وقوله عبارة خبران ولا يجوز ان يكون التفصيل رفعا على الالبتة  
 وعبارة خبره والجملة مع البيان لقولنا لان قوله معناه ان معك وصفين آه لا بل لا يحد وهذا ظاهر فان  
 قلت القول هو المركب والتفصيل مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من الكل وعطف بياه ولا اتحاد  
 في الذات قلت القول بحسب اللغة بنسب اول المفردات بل قيل انه يتناول المهملا ايضا الا انه بحسب العرف العام  
 اختص بما دللنا واما التخصيص بالمركب فبحسب الاصطلاح الميزان كما صرح به الفاضل المحشي في بحثه واد  
 الخبر من حواشي شرح المعراج ولا منسوخ عليه الغناكب قد ذكرنا في شرحه الديباجة انه على حذف  
 المضاف من بيوت الغناكب لان الغناكب ما يجت لا منسوخا ويعني بعدم الظهور آه هذا مر بطل بقوله  
 واما بعيد غريب وهو بخلافه لعدم الظهور من الخفاء وجهه في بادى الراس ودفع توهم ان هذا يورث  
 التعقيد المحل بالمصاحفة المستبعدة في البلاغة فكيف يجعل التشبيه البليغ من هذا الضرب ونجده  
 عن الالبتة ان الظان ان قصاره على اخراج عن الالبتة الى ايمان عدم اخرج عن الغريب ويؤيده قوله  
 فيما بعد قريب مبتدل لكن حديث الخفاء قد اخرج عن الالبتة الى الغرابة فمثل هذا قريب غريب لا بعيد  
 غريب لان اسباب البعد المذكور في السابق لا يوجد هنا كما لا يخفى على المتامل الا بوجه ليس فيه جفاء  
 استثناء مفرغ من الحال تقديره لم يلحق هذا الوجه شمس نارا ملتبسا بوجه الا ملتبسا بوجه ليس فيه جفاء  
 يستجراه الندي العطاء ومعنى البيت ان السجى اذا فطرت الى عطاء الحمد فقامت تلك العطايا  
 بما فيها من القدرات يعلم انما اكثر من قطر انما فيسحق لذلك وانما فصل هذا البيت بقوله ومثله قوله الاخر لان  
 التصرخ في قوله الى الطيب بامر عدمه وهما بامر وجوده والى وجرى من السجى ان الجبال يوم القيمة

في قوله الى الطيب بامر عدمه وهما بامر وجوده والى وجرى من السجى ان الجبال يوم القيمة

بالبته

بالبته الشجار وفيه هو اجراء الهواجر مع فاجرة ومع ما بين الزوال الى العصر واصل جميع اصيل فاعل  
 فضلت بمعنى ابتلت وحصل لها النظارة وقوله والشمس نعت حالية ونعاس الشمس تغيرا  
 عند قربها من الغروب كما انها تضعف بكثرة السير والمراد ان هو ارجو الربيع تشبه الاصال في الطلب الطاف  
 وهكذا يجب ان نقتد بالذهب والليجين آه لان ما ذكره معنى لطيف وتخل على صنعة مرعا النظر  
 اعني الجمع بالذهب والفضة واما التوجيه بان الاخير ان فلا يخفى برودتها اما الاول الذي للمخالي في فلانة لا معنى  
 تشبيه وجه الما بطلق الورق اسقط من الشجر وموطن مع فقد ان تلك الصنعة واما الثاني الذي  
 للزينة فلانة لا اختصا من الورق المصغر ببرد الخريف بالشجر الذي له اصل وعرق فلا وجه لاضافة الذهب  
 الى الاصيل ولا يخفى لطفا ليراد النعمة في انما ينقذ الذهب والليجين لان النعمة تميز الجبال من الرقوق  
 فان المشبه به مذكور قطعنا اعترض عليه بجواز زينة في جواب قول القائل من تشبه الاسد فانه تشبه قطعنا  
 اذ معناه يشبه الاسد زينة ففقه جاز حذف المشبه به ولم ينحصر المراتب في الثمانية اجاب الشريفي في شرح  
 المعراج بانه يشبهه اذ لم يقصد بيان اشتراكها في امر بل يقصد بيان الفاعل هو بالسواء ولو لم  
 فالكلام في تشبيهها بالملق ولم يرد مثله في او كبر في الشجاعة قد سبق من ان الشجاعة  
 عند الحكماء خفية بنوات الانفس ويجب عدم رعا عن رونية فلا صواب ان يبدل الشجاعة بالجرأة وكان  
 زينة الاسد فيه مبالغة ليست في الكافي لا لرام كان يظن الاتحاد بين زينة والاسد او الشكر فيه والقوم بان  
 في لفظه كان افادة الشك المومن لا من التشبيه وهم فقولنا باعتبار يتعلق بالاختلاف آه لاسك  
 ان قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى واعلم المراتب كانية بهذه الاعتبار فلا حاجة الى ما يشعر به كلام  
 الش من اعتبار متعلقه بالاختلاف الى الال على سياق الكلام ولعل مراده بيان محصل المعنى لا التعريف في الكلام  
 فليست اصل ثم في ان الاعلى بعد هذه المراتب ينبغي ان يجرد الاعلى من معنى التفصيل ويراد به العالي  
 اذ لا علو فيها بعد هذه المراتب الاربع كما سيتضح من تقريره اما بعوم وجه الشبه من حيث الطلب لا بحسب  
 الحقيقة لانه بحسبها لا يكون عامما ضرورة ان التشبيه لا يكون الا في اخص اوصاف المشبه به واشهرها  
 والطلاق لفظا راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين اذ من المعلوم لكل عاقل ان المراد بقوله لا يرد اسد  
 ليس اثبات الربيعة المخصوص لزم بدلا اثباتا عائنة له في ضمن دعوى انه هو فانه فسر الاستعارة باعطاء  
 الم المشبه به لثبوتها اذ ذكر الرتبة الحقيقية او تقديرها قريبة او لم يذكر والتشبيه بالذلة على ما شاركه في غيره

نعم لو كان التشبيه كان من اجل حاله  
 كان الاصل على ما ذكره وليس كذلك  
 ان قدر المتعلق كسرة كما هو الظاهر  
 وان قدر معرفة آه انما كانت باعتبار آه  
 فنعت وقد مر من ان حقيقة آه لا يلزم  
 حذف الوصول مع بعض صليته  
 فليست كسرة مستعدة

فصل الطمان في قوله  
 انما كان في ما ذكره بعض الاصلان انما كان في ما ذكره  
 انما كان في ما ذكره بعض الاصلان انما كان في ما ذكره  
 انما كان في ما ذكره بعض الاصلان انما كان في ما ذكره

انما كان في ما ذكره بعض الاصلان انما كان في ما ذكره  
 انما كان في ما ذكره بعض الاصلان انما كان في ما ذكره



مع كون اداة مذكورة اجعل المثال المذكور استعارة ومن فساد الاستعارة باعطاء اسم التشبيه للمتشبه  
 مع كون اسم التشبيه مطوياً المذكور حقيقة او تقديرًا وبنو وقد تشبيه باللام المذكورة مع كون الطرفين  
 مذكورين ولم يشترط ذكر الاداة جعل تشبيهاً وان لم يكن كذلك بخواريت يريد اسم الاداة ان اقل  
 يكن اسم التشبيه خبراً عن التشبه او في حكم الخبر بعد ان يكون مذكوراً كما دل عليه مساق الكلام فلا يستعارة  
 بل تجزئاً وهو ان يتخرج من امر ذي صفه امر اخر مثله في تلك الصفه مباينة في كل تلك الصفه موصوفها  
 فكانه قبل في المثالين المذكورين بل في المثالين في الاسمية مرتبة بعين معاً ان يتخرج من امر اخر فكانه  
 اسدي من كمال الشجاعة ويسمى هذه الباء تجريدية وكذا الكلمة من وانما قبلنا بقولنا بعد ان يكون مذكورين  
 لانه اذا ذكر اسم التشبيه فقط كما في الاستعارة بالكناية او اسم التشبيه فقط كما في الاستعارة التورية  
 صدق في كل منهما انه لم يكن اسم التشبه خبراً عن اسم التشبه ولا في حكم الخبر مع انه استعارة بالانفاق  
 على اختلاف المذهبين في الاستعارة احدهما المذهب المشهور الخمار وهو وجوب اجراء اسم التشبيه على  
 ما يدعي استعارة بطريق استعماله فيه وثانيهما المذهب المشار اليه بقوله ومن الناس من ذهب  
 وهو كفاية اجراءه عليه بطريق اثباته وانما التشبيه مكنون في الضمير ان قلت فلم لا يكون استعارة  
 بالكناية عند المص مع ان التشبيه المضمرة في النفس منه قلت لانعدام شرطه عنده وهو انه لا يعلم ذلك التشبيه  
 المضمرة بذكر لازم من لوازم التشبيه وهذا الخلاف ايضا لفظ فان من اطلق الالة المذكورة  
 في تعريف التشبيه عن كونها لا على وجه التجريد والاستعارة وعن كونها على وجه التصريح سماه تشبيهاً مضمراً  
 ومن قيده لا فان ابيت الا ان يطلق ان امتنع عن جميع الامور الا عن اطلاق اسم الاستعارة  
 وحصوله ان ان اردت اطلاقه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه لان الاستعارة يقتضي تناسل التشبيه  
 والاداة ولو تعدت يقتضي تذكره في بيان وانما في الحسن لا يجوز لعدم الاداة صورة وعدم  
 لزوم التعديل بان يكون اسم التشبيه معرفة مستحق الفرق بين المعرفة والمعرفة لكن ينبغي ان  
 يقتضي المعرفة بما لا يكون موصوفاً بصفة لا بلايم التشبيه فانها اذا كانت موصوفة بما لم يحسن دخول  
 ادوات التشبيه لا مشتركة المعرفة والمعرفة الموصوفتين بها في علة عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد في كلام  
 البلاغ معرفة مشبهة بها موصوفة بصفة لا بلايم التشبيه فتأمل وذكر بان يكون معرفة موصوفة  
 بصفة لا بلايم التشبيه فهم من كلامه ان تقدير الاداة يحسن في المعرفة ولا يحسن في المعرفة الموصوفة بغير بلايم

فيتنايان  
 ٢

للمتشبه

للمتشبه ولم ينههم حال المعرفة الغير الموصوف بها ولم يحسن تقدير اداة التشبيه فيها ام لا والتحقيق انه  
 لا يحسن فيها ايضا والفارق بين المعرفة والمعرفة بحيث يحسن التقدير في الاولى دون الثانية ان المتق من  
 الكلام المباليغ في التشبيه والفردية المستفادة من المعرفة اعني اسم زيد اسم كاسترة في تلك اللفظة  
 لان التشبيه بالجنس يبلغ من التشبيه بفرد منه لان الحقيقة المطلقة المكنون الحقيقة المعينة وكما كان التشبيه  
 الكلي في وجه التشبيه كان التشبيه ابليغ وبالجمله اذ اعرف الخبر باللام ينبغي ان لا يقصد به مجرد صدق على  
 الموضوع والاضاع التعريف ظاهر الحصول المتق بالمعرفة ايضا كما صرح به الفاضل المحي في بحث تعريف الحسنة  
 وليس المراد منها الاتحاد كما في قولنا زيد القاييم لظهور التباين في تعين الحد على دعوى التشبيه لعدم خلافه  
 بالمبالغة المطلوبة وما اذا كثر فالظ دعوى حمل الاسم عليه وان فرد من افراده مندرج تحت مبالغة فلو قدر  
 اداة التشبيه فالتباليغ هذا اذا كان المقدر هو الكافي مثلاً وما اذا كان كان شلاً فالتباليغ بالمبالغة  
 الحاصل من التشبيه بالفرد تجزئاً فيها من المبالغة لا شاعراً في ظن الاتحاد او الشكر كما عرفت ولا يحسن فيه  
 تقدير كان بخلاف الكافي ونحوه كما صرح به الفاضل المحي في شرح المعاني قال ان عرشمس تائق بضم  
 القاف على انه مضارع حذفت احدى تائيه ولو كان ما ضياً لغير تائق يقال تائق البرق ام لمع والواو  
 في قوله والفراق غروباً عاطفة الجملة الاسمية على الفعلية اعني تائق ويحتمل ان يكون تائق كيداً للصوف والجملة  
 مضمرة شمس ولا يحسن جعلها حالة كما لا ينبغي على الذوق السليم والصمد والاعراض وانما ذكر الكسوف مع ان  
 الشبيخ في غير الكسوف وان جاز استعمال الكسوف فيه ايضا كما صرح به الجوزي و اشار اليه صاحب الكشاف في  
 تفسير سورة الفلق بناء على ان النور في الخوف زائل فلا يحسن استعماله في الجيب فانه لا يحسن دخول  
 الكافي ونحوه في شيء من هذه الامثلة اه اذ ليس لنا بد ربسكن الارض مثلاً وانما لم ينف الجواز لجواز ان  
 لا يكون التشبيه بوجوده كما في اتياب الاغوال مثلاً والتشبيه بالامور المعهودة وان تضمن اعتبار اللطف  
 الا انه خلاف الظ فان وجدت الاداة صريحاً بلا حفظ ذلك الاعتبار ويقطع النظر عن كونه خلاف الظ وان لم  
 يوجد بلا حفظ كونه خلاف الظ ولا يضمن الة تضمنه الاعتبار اللطيف وهذا كما ان الجواز يبلغ من الحقيقة وتضمن  
 الغاية ليست فيها الا انه اذا وجدت القرينة المصارفة بلا حفظ ما تضمنه وبصار اليه والافقير ولا يعتبر  
 تضمنه الغاية ما يحيل تقدير اداة التشبيه ان يجمع متعاقباً فلا ينافيه قوله فقرب من اطلاق اسم الاستعارة بناء  
 على ان استعماله تقدير الاداة اعلى استعمال اطلاق التشبيه عليه ودلالة قوله فيقرب به على جوارحه على انه الالة الاولى نحو قوله

بغيره  
 ٢



فان اتفق الالام البيت ولولم فلا استحال بالاعتبار البليغ وقوله فيقرب بالنظر الاصطلاح  
 كقولهم اسد دم الاسد النهر برخصا به موت فربس الموت منير على النهر بر الاسد القوي والفرقة التي  
 بينا الجنب والكلف لا يزال نزع من الدابة عند الفرج وجمع فربس وفربس ويرعد على صبيح الجمل  
 من الارعاد يقال ارعد الرجل اذا اخذه الرعدة او الاضطراب او علم ان استحال تقدير اداة التشبيه  
 في هذا البيت انما هي مدلول الكلام فقط على نية عند قوله لان تشبيهه آه والاستحالة في بديسكن الارض  
 ليس باعتبار مدلول الكلام فقط بل بلا حفظ الامر الواقع وهو ان البدر لا يسكن الارض واما قول النحر  
 وبدر اخاء الارض البيت فهو مثل قول اسد دم الاسد النهر برخصا به من حيث انه مع كون العصف  
 فيه مما لا يلزم التشبيه به بجمل تقدير اداة التشبيه في نفس المفهوم من العصف اذ من السجمل عادة ان  
 ما يصف شرفا وغربا يكون موضع غير مستضي به وان فرضنا انه غير البدر وهو الجلال في بديسكن الارض  
 قائل لان تشبيهه بجنس السبع المعروف اه فربنا على الاغلب والا ففقد مراد بجوز الجمع  
 بينا التشبيين في التشبيه ايضا فلا تناقض فان قلت حمل البيت على الاستعارة لا بدفع التناقض لان  
 حمل المدوح في فردا جنس الاسد بدل على مماثلة اياه والعصف المذكورة على فوقه قلت المدح على  
 تقدير الاستعارة ان الاسد نوعان متعارف وغير متعارف وان زيدا من النوع الغير المتعارف ولهذا  
 يلزم نصب القرينة الحافظة عن ارادة المتعارف كاذكرة المتعارف فالماثلة لغير المتعارف والقوية على المتعارف  
 فلا تناقض بينه فيه بحث وهو يوم التناقض في البيت المذكور على الاغلب انما هو اذ جعل الجملة المذكورة  
 خبرا بعد خبر للبناء المحذوف والمذكورة الالام المستعملة والظاهرة انما هي الاسد لان تشبيه المدوح  
 بالاسد الجبال الذي صفته كذا وكذا البليغ في تشبيهه بالاسد المعروف ويؤيده تنكير اسد الاول وتقرين الثاني  
 فكانه قال هو نوع من الاسد غير ما يتعارفه الناس صفته ان دم الاسد المسموم دغضابه وهذا الظ  
 عند من له ذوق شعر وشعر قول النحر وبدر اخاء الارض البيت غير الاسلوب حيث قال  
 ومثل ولم يقل وكقول النحر نصا على مماثلة البيت السابق لما فيها من نوع الخفا كما تحققت من التقدير  
 واخاء مهننا متعده وتبين ان ما وشرقا وغربا غير من المفعول او حال بمعنى جميعا كما في قوله تعالى  
 ولهم رزقهم فيها بكرة وغشاوان دائما وموضع رحله منزل الا تشبيه ال ذبح ان الذي الاستعارة  
 موصوفا بما ليس فيه وهو تشبيهه الشرق والغرب مع اسوداد موضع الرجل منه فان النهر المعروف

فربس الموت منير على النهر بر الاسد القوي والفرقة التي بينا الجنب والكلف لا يزال نزع من الدابة عند الفرج وجمع فربس وفربس ويرعد على صبيح الجمل من الارعاد يقال ارعد الرجل اذا اخذه الرعدة او الاضطراب او علم ان استحال تقدير اداة التشبيه في هذا البيت انما هي مدلول الكلام فقط على نية عند قوله لان تشبيهه آه والاستحالة في بديسكن الارض ليس باعتبار مدلول الكلام فقط بل بلا حفظ الامر الواقع وهو ان البدر لا يسكن الارض واما قول النحر وبدر اخاء الارض البيت فهو مثل قول اسد دم الاسد النهر برخصا به من حيث انه مع كون العصف فيه مما لا يلزم التشبيه به بجمل تقدير اداة التشبيه في نفس المفهوم من العصف اذ من السجمل عادة ان ما يصف شرفا وغربا يكون موضع غير مستضي به وان فرضنا انه غير البدر وهو الجلال في بديسكن الارض قائل لان تشبيهه بجنس السبع المعروف اه فربنا على الاغلب والا ففقد مراد بجوز الجمع بينا التشبيين في التشبيه ايضا فلا تناقض فان قلت حمل البيت على الاستعارة لا بدفع التناقض لان حمل المدوح في فردا جنس الاسد بدل على مماثلة اياه والعصف المذكورة على فوقه قلت المدح على تقدير الاستعارة ان الاسد نوعان متعارف وغير متعارف وان زيدا من النوع الغير المتعارف ولهذا يلزم نصب القرينة الحافظة عن ارادة المتعارف كاذكرة المتعارف فالماثلة لغير المتعارف والقوية على المتعارف فلا تناقض بينه فيه بحث وهو يوم التناقض في البيت المذكور على الاغلب انما هو اذ جعل الجملة المذكورة خبرا بعد خبر للبناء المحذوف والمذكورة الالام المستعملة والظاهرة انما هي الاسد لان تشبيه المدوح بالاسد الجبال الذي صفته كذا وكذا البليغ في تشبيهه بالاسد المعروف ويؤيده تنكير اسد الاول وتقرين الثاني فكانه قال هو نوع من الاسد غير ما يتعارفه الناس صفته ان دم الاسد المسموم دغضابه وهذا الظ عند من له ذوق شعر وشعر قول النحر وبدر اخاء الارض البيت غير الاسلوب حيث قال ومثل ولم يقل وكقول النحر نصا على مماثلة البيت السابق لما فيها من نوع الخفا كما تحققت من التقدير واخاء مهننا متعده وتبين ان ما وشرقا وغربا غير من المفعول او حال بمعنى جميعا كما في قوله تعالى ولهم رزقهم فيها بكرة وغشاوان دائما وموضع رحله منزل الا تشبيه ال ذبح ان الذي الاستعارة موصوفا بما ليس فيه وهو تشبيهه الشرق والغرب مع اسوداد موضع الرجل منه فان النهر المعروف

فربس الموت منير على النهر بر الاسد القوي والفرقة التي بينا الجنب والكلف لا يزال نزع من الدابة عند الفرج وجمع فربس وفربس ويرعد على صبيح الجمل من الارعاد يقال ارعد الرجل اذا اخذه الرعدة او الاضطراب او علم ان استحال تقدير اداة التشبيه في هذا البيت انما هي مدلول الكلام فقط على نية عند قوله لان تشبيهه آه والاستحالة في بديسكن الارض ليس باعتبار مدلول الكلام فقط بل بلا حفظ الامر الواقع وهو ان البدر لا يسكن الارض واما قول النحر وبدر اخاء الارض البيت فهو مثل قول اسد دم الاسد النهر برخصا به من حيث انه مع كون العصف فيه مما لا يلزم التشبيه به بجمل تقدير اداة التشبيه في نفس المفهوم من العصف اذ من السجمل عادة ان ما يصف شرفا وغربا يكون موضع غير مستضي به وان فرضنا انه غير البدر وهو الجلال في بديسكن الارض قائل لان تشبيهه بجنس السبع المعروف اه فربنا على الاغلب والا ففقد مراد بجوز الجمع بينا التشبيين في التشبيه ايضا فلا تناقض فان قلت حمل البيت على الاستعارة لا بدفع التناقض لان حمل المدوح في فردا جنس الاسد بدل على مماثلة اياه والعصف المذكورة على فوقه قلت المدح على تقدير الاستعارة ان الاسد نوعان متعارف وغير متعارف وان زيدا من النوع الغير المتعارف ولهذا يلزم نصب القرينة الحافظة عن ارادة المتعارف كاذكرة المتعارف فالماثلة لغير المتعارف والقوية على المتعارف فلا تناقض بينه فيه بحث وهو يوم التناقض في البيت المذكور على الاغلب انما هو اذ جعل الجملة المذكورة خبرا بعد خبر للبناء المحذوف والمذكورة الالام المستعملة والظاهرة انما هي الاسد لان تشبيه المدوح بالاسد الجبال الذي صفته كذا وكذا البليغ في تشبيهه بالاسد المعروف ويؤيده تنكير اسد الاول وتقرين الثاني فكانه قال هو نوع من الاسد غير ما يتعارفه الناس صفته ان دم الاسد المسموم دغضابه وهذا الظ عند من له ذوق شعر وشعر قول النحر وبدر اخاء الارض البيت غير الاسلوب حيث قال ومثل ولم يقل وكقول النحر نصا على مماثلة البيت السابق لما فيها من نوع الخفا كما تحققت من التقدير واخاء مهننا متعده وتبين ان ما وشرقا وغربا غير من المفعول او حال بمعنى جميعا كما في قوله تعالى ولهم رزقهم فيها بكرة وغشاوان دائما وموضع رحله منزل الا تشبيه ال ذبح ان الذي الاستعارة موصوفا بما ليس فيه وهو تشبيهه الشرق والغرب مع اسوداد موضع الرجل منه فان النهر المعروف

والمدح على النهر  
 المدح على النهر  
 المدح على النهر

ولا يفرق في التنوير بين موضع وموضع وفي جعل الصفة المستقيمة عن النهر المعروف او خفاء ما به  
 الرجل جميعا لانها على الفرق بين التنوير والاضاءة بان الثنا انما يوجد من المضيئة بانه فلا يتحقق في النهر  
 لانه بعيد عن المتعارف بل لان الواضع التي لا يعمل اليها نور النهر من الكهوف والمواضع المخايبة اكثر من  
 ان تحصى والاول اظهر كما لا يخفى ان يثبت من المدوح بدرا من قوله من المدوح بانه حال  
 من البدر قدمت عليه او تجرديه والمعنى اراد المبالغة في التشبيه بالبدر الموصوف فهو كقولك  
 زيد رجل كيت كيت قوله كيت كيت كناية عن حديث دال على اوصاف زيد وكونه فاضلا زاهدا مثلا  
 او فاسقا فاجرا والكتا اقرب بحسب العرف والاعتقال وكما يمنع دخول الكافي آه كانه جواب  
 عما يقال لم لا يجوز ان يغير غير الكافي من اداة التشبيه حتى يكون اطلاق التشبيه على الامثلة المذكورة اقرب  
 امر اثباتا في الجملة فيه بحث لانه ان اراد بالثبوت في الجملة ما يعم الثبوت الحقيقي والوحي فعدم  
 ثبوت البدر الموصوف بما ذكره ثم وان اراد الثبوت الحقيقي فقط فانفصلا كان وحسب ذلك الثبوت  
 لم يجوز ان يقول كان الشقيق اعلام يا قوة منتشرة على رماح من زبرجده والقول بان دلالة كان وحسب  
 على الثبوت الحقيقي معلوم من استعمال اهلنا كما اشار اليه جمال الدين في شرح الايضاح ثم يؤيده قول ان  
 كان بحر الشقيق البيت ولو علم امتناع كان مثله نحو اسد دم الاسد المضر برخصا به على امتناع  
 دخول الكافي لكان اقرب لان التشبيه مطلقا سواء كان بالكافي او بكان او بغيرهما يقتضي في الاغلب  
 او المماثلة والواصف الكمال فيلزم التناقض او خلاف المسط كقولك كان زيدا اسد قبل مثل المص  
 في الايضاح المشكوك بقوله كان زيدا منطلقا وبخلاف الظاهر بقوله كان زيدا اسد وهذا لان الانطلاق  
 ليس بقطع الثبوت لزيد ولا قطع الانتفاء عنه فيمكن الشك فيه واما الاسدية فتبوتها لزيد خلاف  
 الظاهر فلا شك فيه بل يحرم بخلافه ويجعل على التشبيه واما تمثيل الشارح فيهم ففاء واقول لعل وجه  
 ما ذكره الشارح من ثبوت المشكوك كونه صورة المعرف وبخلافه الظاهر في صورة المنكر هو ان الظاهر صوق  
 المعرف دعوى التشبيه لا الاتحاد ولا الحمل كما صرح به الفاضل المحشي في بحث الاستعارة ولذا احسن تقدير  
 اداة التشبيه كما مر وتشبيه زيد بالاسد في الشجاعة ليس فيه مخالفة الظاهر اغايبه ان تلك المشابهة  
 مما يشك فيها واما في صورة المنكر فالظاهر دعوى حمل الاسد عليه وان فرد من افراد ه مندرجة تحت مبالغة  
 ولذا لم يحسن تقدير اداة التشبيه فيها كما صرح به هذا الفاضل في ذلك البحث فظهر ان ما ذكره الشارح

نعم وصفي البدر المذكور  
 كما هو اقرب في البدر المعروف



هو التحقيق وان لا مخالفة بينه وبين ما ذكره المصنف في الايضاح بل المؤدى واحد والاختلاف  
 في التعبير والمكثرة فيما نحن فيه غير ثابتة ان المكثرة الموصوفة بصفة غيرية غير متعارفة التي  
 كلها فيها ليست ثابتة في نفس الامر فدخل كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول اذ قد تقرر  
 عندهم ان المشبه كالمقيس المشبه به كالمقيس عليه وايضا عند الفن اذا تأملت هذا دليل ثان  
 على امتناع تقدير اداة التشبيه في النوع المذكور وهو ما كان المشبه به موصوفا بصفة عجيبة والفرق  
 بين الاليلين ظاهر اذ لا حاجة بنا في هذا الاليل الى ملاحظ لزوم القياس على المجهول او تغيير صورة  
 الكلام في تقدير اداة التشبيه بل حاصله ان الدوق السليم يشهد بان الحق في مثل معنى لو قد اداة التشبيه  
 فانت ذلك المعنى والفرق بين الاليلين بان الاول لم يكن متناولا بنحو علمت والثاني متناولا في غير ظ  
 اذ لزوم احد الامرين جار فيه ان هذا بحث الحقيقة والجاز اشارة الى وجه التركيب بانه عند  
 المبتدأ وكذا المضاف الى الخبر واقيم المضاف اليه مقامه انما هو بحث الجواز اذ به يتاخر اختلاف  
 الطرق دون الحقيقة معنى لما بينهما من شبه تعادل العدم والمكثرة وانما يكون بينهما حقيقة تعادل العدم  
 والمكثرة لو كان الجواز عدم استعمال اللفظ فيما وضع له عما من شأنه ان يستعمل فيه وليس فيه كذا بل هو  
 لازم الجواز فرع الدال على ما وضع له في الجملة انما قال في الجملة لان الفرعية ليست من ذات الاليلين  
 لا اتحادهما بين الاليلين فان دلالة الجواز فرع له لانه الحقيقة فالدال على غير ما وضع له فرع الدال  
 على ما وضع له من حيث هما دالان لا مطلقا والمطلق الى غيره ان يفرق المطلق الى غير الفعل ويتبادر  
 منه ذلك تبادر الجواز في الاسناد من التقييد بالمعنى وبهذا يندفع ما يقال التقييد باللفظ بوجه خروج  
 الشرط والعرف والاطلاق بوجه دخول الفعل في كل منهما توهم خلاف الحق فوجه ترجيح احد هما على  
 الاخر على ان ابرام خروج امرين رجايز يدعي ابرام دخول امر والتأثير في الفعل من الوصفية معنى  
 كون الدال للنقل عن الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا صار بنفس اشياء لغيره الاستعمال بعد ما كان  
 وصفا كانا اسمية فرع الوصفية فتشبه بالمؤنث لان المؤنث فرع المذكر فيجعل التأ علامة للفرعية  
 كما جعل علامة في رجل علامة لكثرة العلم بنا، على ان كثرة الشيء فرع تحقق اصله يذكر ويؤنث  
 سواء اجره آه فان قلت قد جاء قوله في من يحسن النظام وريم فيعمل بمعنى فاعل لانه من دم العظم  
 فعلى ما ذكره يجب ان يقال ريمته فلم قبل ريم قلت ذكر صاحب الكشاف ان ريمها من ليس بعنقه بل اسم

والجواز هو الجواز في الجملة لا في اللفظ

للنظام الرامة فاذا ن لم يسم فاعلا ولا بمعنى مفعول بل هو اسم وفعل لا بمعنى مفعول  
 انما يستوي آه فان قلت ما لفرق بينه وبين فعليل بمعنى فاعل حيث استوي في الاول المؤنث والمذكر  
 اذا اجر على موصوفه دون اثبات قلت الفرق انما انما اقرب الى الفعل من المفعول والفعل هو الاصل  
 في الحاق العلاقة به فالحق انما انما اقربا بقرابة الاصل ولم يلحق بما هو بعده فرقا بينهما  
 الكلمة المستعملة آه قيل بالكلمة يخرج المعنى لانه لا يوصف بواحد من الحقيقة والجاز حقيقة ثم الظاهر  
 ان التعريف يصدق على الجواز الذي وقع استعماله في الموضوع لايضا فلا بد من فيه الحقيقة او قوله حين  
 استعماله فيه فتأمل ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه اذ لا دليل على ان لفظ الحقيقة قبل  
 التسمية والنقل من الوصفية الى الاسمية مستعمل بالتأنيب ومن موصوفه المؤنث او به مع الاستغناء عنه  
 بالوجه الذي ذكر قال ان في شرحه المصنف وانما اختار السلك في هذا التكلف جريا على قضية اصل البناء  
 بخلاف ما ذهب اليه الجمهور اذ لا معنى له عندنا ما بناه على ان المتبادر من استعمال الكلمة في شيء  
 اطلاقا واردة ذلك الشيء فاما المستعمل فيه نفس المعنى لا اصطلاح النحاطب وهذا اذا جرب  
 في علم النظام المتبادر من انما اذا جعلت بمعنى على كاذب قوله تعالى لا صليتم في هذا من النحل فلا يلزم ذلك  
 الا انه صرف الكلام من المتبادر في قال الناضل الخشوع وايضا يلزم انقضاء التعريف بالجاز الذي يخرج  
 هذا التعبد على تقدير تعلقه بالموضوع يعني الانقضاء على زعم المصنف فانه لم يعتبر فيه الحقيقة فعلى هذا  
 يندفع الاعتراض عليه بمنع الانقضاء بناء على ان اعتبار قيد الحقيقة لكن ينفى الاعتراض عليه بمنع  
 بناء على ان الجواز المذكور ليس مستعملا في اصطلاح النحاطب بالمعنى الظاهر المدعى بطلانه فيلحق بهم الال  
 ان يحل الاستعمال في اصطلاح النحاطب على معنى اخر يدخله الحقيقة في المحل هذا قبل ليس المراد بكونه  
 المعنى المستعمل فيه موضوعا له في اصطلاح النحاطب عند وث الوضع في ذلك الاصطلاح والالزم ان لا يكون  
 لفظ الاسم الذي وضع في اللغة وقرر عليه في الاصطلاح والعرف عند استعماله نحو او غيره من  
 اصلا اصطلاحا لما حقه حقيقة بل المراد ثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فيه ام لا  
 وفيه نظر لان خروج الجواز الذي احتج به القيد عنه على هذا التوجيه غير ظ كالا يخفى على المتأمل  
 فالاقرب ان يقال اصطلاح النحاطب اذا استعمل النحاطب الاسم فيما وضع له لغة اصطلاح اللغة ولا شك  
 في عدم وث الوضع المذكور في هذا الاصطلاح فلا يلزم خروج امثال عن تعريف الحقيقة فليست متأمل

وليس على هذا النظام بعد لزوم خروج  
 جميع افراد المحل وعن المحل خلق من  
 جرمين واحد بفعل واحد بلا تبايع  
 وهذا لا يجوز مست



لان الاستعارة وان كانت موضوعية بالتساويل في ذلك التاويل كما سيجي ادعاء دخول المشبه  
 وكونه فردا من افراده بان يجعل افراد الاسم متعارفا وهو الذي له غاية الجراحة  
 في ذلك الهمك المخصوص وغير متعارف وهو الذي له تلك الجراحة لكن في غير الهمك المخصوص  
 ان لم ينفذ اشارة الى ان قوله بنفس متعلق بقوله للدلالة كما يدل عليه قول المصنف في الجواز لان دلالة  
 بقرينة لا بالنفس والا لعدم على قوله للدلالة دفعا للبس فخرج المجاز عن ان يكون  
 موضوعا ان بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر فوجبه في المجاز وضع نوب  
 بثبوت قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو عند القرينة المانعة عن  
 ارادة ذكر المعنى متعين لما يتعلق به ذلك المعنى متعلقا بمخصوصا ودال عليه بمعنى انه مفهوم بوجه  
 القرينة لا بواسطة هذه التعيين حتى لو ثبت من الواضع كانت دلالة عليه وفهم منه عند قيام القرينة  
 بحالها والوضع النوع بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس بمعتبر في كون اللفظ حقيقة  
 بل الوضع النوع المعتبر فيه هو ما يكون ثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكميفية كذا فهو متعين  
 للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة بمعنى له مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل  
 فهو لذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح في التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين  
 على معناه الافراد قبل المعنى بالافراد لان اشتراط الغير في الدلالة على معنى التوكيدية مشتركة بين  
 الحرف والاسم فان دلالة زبد في قوله جاز زبد على الفاعلية بواسطة جاز بل ما اشار اليه بعض  
 المحققين من النجاة اه قال الفاضل المحقق قد رد هذا الجواب بتفصيل لان ابطال للشق الرابع حيث قال  
 وان اريد به تعلق بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الانفاذ الدالة على معاني  
 متعلقة بمخاطب غير ماحر وفا محل بحث لان الظاهر ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق بالغير  
 وانما المتعلق هو جزئيات هذا المفهوم التي هي الموضوع لها الكلام الاستفهام وعلى تقدير تسليم  
 تعلقه بالغير لا ورود له ايضا لان معنى التعريف على هذه الارادة ما يدل على معنى متعلق بالغير  
 من حيث انه متعلق به ودلالة لفظ الاستفهام على ذلك المفهوم ليس من حيث ذلك المتعلق فمثل  
 سلمنا لكن معنى الدلالة بنفسه لا سلمنا ان سلمنا هو الذي منه اولاد هو كون معنى الدلالة  
 على معنى في غيره اشتراط ذلك المتعلق في الدلالة على المعنى الافراد في ما ذكره ههنا مناقض لما ذكره

فصل في بيان معنى الاستعارة  
 في قول المصنف في الجواز

في قول المصنف في الجواز

في غير

في غير الدلالة بنفسه هناك يكون العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ  
 حكم بان هذا شامل للحرف ثم قال نعم لا يكون هذا اشكالا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما يدل  
 على معنى في غيره انه مشروط في دلالة على معناه الافراد في ذكر متعلقه فالمفهوم من كلامه ههنا شمول  
 التعريف بوضع الحرف اذا جعل معنى الدلالة بنفسه ما ذكره من كون العلم بالتعيين كافيا في فهمه وان الدلالة  
 على معنى في غيره باشتراط ذكر المتعلق والمفهوم مما ذكره في المختصر عدم شمول التعريف بوضع الحرف على  
 هذا التفسير قطعا وهذا يقول اعتراض الفاضل المحقق اذ بعد اشتراط ذكر متعلق الحرف في نفسه دلالة  
 على معناه فكيف يقال العلم بنفسه من بمعنى في دلالة عليه وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال مراد الشارح  
 ان معنى الحرف بعد تقييده بالمتعلق عين الحرف بازائه وذلك النفس كاف في الدلالة فان المتعلق لم يحصل  
 المعنى لعدم حصوله في نفسه لكونه عبارة عن النسبة المخصوصة وبالجملة عن ذكر المتعلق من اعتبره  
 الواضع فيكون هو ايضا من متعلق العلم بالتعيين فلا ينافي اشتراط ذكر المتعلق كون العلم بالنفس كافيا  
 والحق ان الاوضح في دفع الاعتراض بعد ما ابدى به في بعض النسخ كما نقله الشارح لكنه معنى لا يفهم من  
 العبارة فان قيل بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة ولكن تقييد القرينة بالمادة عن ارادة المعنى  
 الاصلي وهو المعنى في دفع الاعتراض كما لا يخفى مما لا دلالة عليه وهذا مراد الفاضل المحقق وان غفل عن بعض  
 ودفع اعتراضه باننا لان ان هذا معنى لا يفهم من العبارة لان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة  
 قرينة نعم قول الفاضل المحقق على انه اراد بالمعنى آه محل بحث اذ يمكن ان يقال المراد بالمعنى الاصلي المعنى  
 السابق المرتب عليه هذا المعنى ولا يخفى ان الكل مجاز معنى اصلي بهذا المعنى فلا محذور فتمت  
 وعدم الدلالة على احد المعنيين لعارض الاشتراك اه الاظهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع هو التعيين  
 للدلالة على معنى بنفسه فالدلالة به ما لا جملها التعيين وعدم ترتيب ما لا جملها التعيين لعارض الاشتراك  
 لا ينافي وجود التعيين الذي هو الوضع ويحتمل ان يقال المشركه يدل على كل من المعنيين على التعيين  
 اذ يفهمان منه غاية ما فيه ان احد هما ليس بمعين الارادة لعارض الاشتراك وعدم تعيين المراد  
 محال مدخل في تحقق الدلالة بنفسه وعدم تحققها قطعا كالقراء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الظاهر  
 والحيض آه والقرء بنفسه القاف وضما والنجى افصح وقوله ان لا يتجاوز ما يتاويل مصدر بمعنى الفاعل  
 ان مدلوله غير المتجاوز وهو الاحد الدابر واما بتقدير مضاف ان مدلوله ذو ان لا يتجاوز وقوله

فصل في بيان معنى الاستعارة  
 في قول المصنف في الجواز

فصل في بيان معنى الاستعارة  
 في قول المصنف في الجواز



بمعنى الظاهر أو لا بمعنى الخفي قد اورد الفاضل الخشي منها جوابا وسوالا ووضح الفرق بين قرينة الجاز  
والمشتركة لكن الجواب الذي ذكره انما يحتاج اليه اذا اريد بالدلالة الدلالة على المراد من حيث انه مراد  
كما يفهم من كلام السكاك والافلام الوضع الدلالة العرفية والارادة امر آخر فمما تقيمه المراجعة الدلالة  
على احد المعنيين بالتعيين حقيقة ودفعها المستفاد من القرينة لا مدخل له في تحقق تلك الدلالة قطعا  
ثم ان اطلاق قوله وما قرينة الجاز في معبرة في الدلالة على المعنى الجازي اه محل بحث اذ قد مر  
ان اللفظ اذا استعمل في جزء معناه مجازا لم يكن قرينة مدخل في الدلالة بل في الارادة فمطل اطلاق قوله  
وان الجاز لا يدل على معناه المجازي بنفس بل بالقرينة وظهر عدم ايضا الفرق بين قرينة المشتركة  
وقرنية هذا المجاز فليست امل والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اشار بلفظه من وجمع  
الدلائل الى ان الدليل غير منحصر فيه فلا يرد ان التبادر لا يتحقق بالنظر الى خصوصية شي من المعنيين  
فيلزم ان لا يعلم كون اللفظ حقيقة في هذا وقد يجعل دليل الحقيقة عدم تبادر غيره والفرق ظاهر  
وهصل من قرينتين الوضعيتين وضع اخرضا في بحث اذا استلزام الوضعيتين للوضع الثالث  
يستلزم استلزام الاوضاع الثلثة للوضع الرابع ونضقل المعنى الرابع وهكذا فيلزم تحقق معان  
غير متناهية للفظ واحد ونفعلها اللهم الا ان يقال استلزام الوضعيتين الصريحين الوضع الضمني  
لا يستلزم استلزام الوضعيتين مع الوضع الثالث الضمني للوضع الرابع الضمني فتأمل واعلم ان المفهوم  
كما ذكره الفاضل الخشي منها حيث قال بل الواقع التردد بين المعنيين مطلقا عنه من لا يقول بعموم  
المشتركة اذا كانت متناهيين كما في المثال المذكور اعني القراءة عند الكل يدل على ان المراد بالتناهي بحسب  
المفهوم والمفهوم من التلويح وغيره من كتب الاصول ان المراد هو التناهي في الارادة بان لا يمكن  
الجمع بين المعنيين فيما مثل قوله فاعل مراد به الوجوب والاباحة حتى لو قيل اقررت فمضى بمعنى  
اظهرت وحاضرت وفي الدار الحيوان اس الاسود والابيض يجوز عند القائل بالعموم قليلا ممل  
وعلم هذا لا يتوجه اعراض المعنى بان لا يلزم ان معناه الحقيقة اه اس وجه انه دفاع في الاعراض  
ما مر من ان التبادر الى الفهم من امارات الحقيقة لكن يورد عليه ان ما مر من امارات الحقيقة هو  
التبادر اليه بسبب الوضع والافهم سماع لفظ زيد يتبادر حيوة لافظه مع انما ليست معناه  
الحقيقة والتبادر فيها ذكره بسبب المراجعة لا بسبب الوضع اذ الوضع لكل من المعنيين بخصوصه

لا يستلزم

بمعنى الظاهر أو لا بمعنى الخفي

لا يستلزم الوضع لمفهوم الواحد المطلق المشتركة بينهما لا حقيقة الفاضل الخشي واستدعيه بل لا جعل  
التبادر الى الفهم بسبب الوضع امارات الحقيقة شالبيبة اللغوية اذ يكون معنى التبادر بحسب الوضع  
امارة الوضع فتأمل في بان قول القراء بمعنى الظهور وجه انه دفاع هذا الوجه بما يوجب هو ان هذه  
القرينة لدفع المراجعة لا تحصيل اصل الدلالة ان من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له ارادة بارة  
الموضوع له ارادة ولو لم يحل آخر يستحال آخر فالكنائية قد يفترق بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له  
في خصوص محل كقولنا تعالى العرش استوى وقوله عز وجل والسموات مطويات بيمينه وظايرها وقد  
مقتناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فليست فيها لانا نقول الاول يستلزم الدور  
وقد اشرنا فيما سبق الى انه لو اريد من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصل السابق التفرع عليه  
هذا المعنى لم يلزم الدور والثاني يستلزم انحصار قرينة الجاز في التفسير وكذا يستلزم انحصار قرينة  
الكنائية في غير التفسير وهو ايضا فاما قبل معنى كلامه انه خرج عن تعريفي الحقيقة والمجاز  
دون الكناية كان معنى قوله فخرج المجاز دون الكناية على التوجيه السابق انه خرجا التعيين الذي في المجاز  
عن تعريفي الوضع دون التعيين الذي في الكناية فانه لم يخرج وقد بين في فاه فاوردها ان لم  
لا يجوز ان يكون المعنى فخرج المجاز عن تعريفي الحقيقة دون الكناية لان الكناية لم يستعمل في الموضوع  
ظاهر هذا مناقض لما سلف في تعريفي المسند اليه بالعلمية من ان طويل النجاد استعمل في معناه الموضوع  
وقد ذكره في التلويح ايضا وقد اشرنا في ذلك الى وجه التلويح بان في الكناية منه هين وان الاختلاف  
في الوضعيتين بالنظر اليهما والى ان ميل المعنى الى المعنى المذكور منها ولذا لم يلتفت اشرنا في توجيه  
ما وقع منها في اكثر النسخ الى المعنى الاخر مع انه يمكن تهيجه اخذ ان ذلك وهو انه نظر الى لفظ  
الابيض فتوهم ان لفظ الابيض معناه حقيقة ذكره نظر لانا لان ان معناه الحقيقة ذكره ما لا دليل  
على انه عند الاطلاق يدل عليه ثم قوله اذ قيل التردد بمعنى الظاهر ولا بمعنى الخفي فمرد ان بنفس الظاهر  
بالتعيين سموا فان القرينة كما يكون معنوية يكون لفظية وكل من قوله بمعنى الظاهر وقوله لا بمعنى الخفي  
قرينة وقيل لانه اللفظ على معناه لذاته وهو ظاهر الفاء لاقتضاء ان يمنع النقل الى المجاز وجعله على  
ووضع النصا دين كالجوز للاسود والابيض فان ما بالذ لا يزول بالغير ولا خلافا للشيء باختلاف  
الام بمعنى قطر ذكر من الخذاق وهو الفاضل العلامة صدر الشريعة الى ان قوله وقيل لانه اللفظ اه

اللفظ انما لا يكون في جازة اشارة لان  
معنى بلفظه غير قرينة بل لا بد من غير قرينة

لا يخفى انه لو قال والظاهر يستلزم ان لا يخرج  
المجاز الذي قرينة معنوية عن ان يكون  
موضوعا كان اشارة ملازمة مست

فان قلت فظهر من سياق الكلام ان الكناية  
خارجة عن الحقيقة على انه فلو لم يخرج  
الخروج عن تعريفي فقلت فيمكن ان يكون  
المراد بالمجاز في قوله فخرج المجاز مطلقا  
المستعمل في غير الموضوع لا في الكناية







والفرعية كذا في شرح المفتاح للفاضل المحشي وفيه بحث اما اول فلان تعريف علم العرف في صدر كتابه  
 يشتمل على علم اشتقاق قطعاً وكذا سباق كلامه فيما يليه واما اطلاق اسم العلم على جزءه فليس من دفع  
 ونظير قوله ولما كان تمام علم النحو يعلم الجدل والاستدلال مع ان اسم المجموع المركب من مباحث النحو  
 والتصديقات غيره هو علم الاستدلال واما ثانياً فلان استقاصه بالكل الميغرة عن اصلها بالابدال ونحوه  
 كما يقال قال اصله قول فان هذا من علم العرف مع ان فيه البحث عن انتساب احد هما الى الآخر بالاحاطة  
 والفرعية فان دفعه باشتراط ان يكون كل من الاصل والفرع مستعملاً في الكلام ولا استعمال لقوله مثلاً  
 اعمد النقص بالبحث عن الانتساب بالاحاطة والفرعية بين خواصها واحملت الواقع في علم العرف  
 فان الاصل ايضا مستعمل وعليه قوله فيتمثل الذي عليه الحق سبحانه والمخلص ان يبراد الاصل والفرعية  
 المخصوصتان اما التي بحسب اللفظ والمعنى ولا يوجد ان بين احليتها واحملت للاتحاد معناه بخلاف  
 الفصل والمفصل فليست بمر كالجهر والهمس الشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك من التفصيل  
 الذي هو وظيفته حرف ان يكون بكيف كلمة بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قول كان الحرف بمجرى  
 وان في بعضه بلا صوت بجر معه كان مسموئاً والشدة ان يحمر الحرف عند سكتها في غير ما انحصاراً  
 تاماً فلا يجر والرخاوة ان يجر الصوت جرياناً والتوسط بينهما ان لا يتم الاخصار والجر واقطع  
 الكل قد مر في بحث الفصاحة لا يعمل التناسب بينهما قطعاً بل الحق الكلمة لا يخفى عليك ان  
 اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيب بان يتاخر في بعض الكلمات  
 كما ذكره واما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظن انه متعذر فظاهر باعتباره في كل ما جمع  
 اللغات كالنحوان والجمد والنحوان ضرب الفعل والجمد صفة مشبهة من حاد او ما يقال  
 حمار جمود او ماثل عن ظلال نشاطه ومثلها الحيوان والنفقان والجولان للافعال الطبيعية  
 اللازمة وجه المناسبة ان هذه الافعال من اقوال الافعال لانها لا يحتاج في حصولها الى الغير  
 كما ان الفهم من اقوال الحركات لانها كالمنصوم الى صاحبها والجماد مفعل في الاصل من حال المكان  
 آه يبريد انه مصدر ميم اما بمعنى اسم الفاعل او الجائز او المفعول او المجوز بها وزعم المص  
 ان الظاهر اشارة الى ان الوجه الاول غير ظ قال المص في الايضاع بعد نقله وفيه نظر ولعل وجهه  
 ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل او المفعول خلاف الاصل لانه مجاز واما المناقشة التي ذكرها

للافساد في معنى التجوز المذكور المص بان المسموع منه في غيره من المصادر ولا يلزم من صحة في غيره  
 المص صحة فيه فليست بشي لان المعية في معنى التجوز وجود العلاقة وسامع نوعها من العرب لا سماع تخصها  
 وينبغي على الوجه الذي ذكره وزعم انه هو الظاهر لا بل لايم ما ذكر في التسمية بالحقيقة لغوات التقابل  
 فان التسمية لما كانت باعتبار ثبوت الكلمة في مكانها الاصل لزم في مقابلتها ان يكون التسمية بالمجاز  
 باعتبار تجاوزها وكان في لفظ الزعم اشارة الى هذا فاعتبار التناسب في تسمية الشئ آه  
 كان دفع سؤال مقدر وهو انه يلزم مما ذكر ان سمع الحقيقة بالحقيقة بالمجاز ايضا لانها ايضا من طريق  
 ان تصور معناه ووجه الدفع ظ ولهذا اشترط بناء المعنى في الوصف دون التسمية اطلاق  
 الاسم عليه كما انه اراد بالوصف اطلاق الصفة لا وضع الاسم كما يتبادر من العبارة وهذا من  
 سياق الكلام فلا يمكن جمعها في تعريف واحد بحيث يحصل معرفة تمام حقيقة كل منها بخصوصها  
 والافقه جمع الاشياء والفرس في تعريف الحيوان بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة مرتجلاً كان  
 او منقولاً او غيرهما المرتجل المنقول للمناسبة والمنقول المنقول للمناسبة وغيرهما لا نقل فيه  
 كالمشركه فلا بد من العلاقة العلاقة بالفتح علامة الحب والخصومة ونحوهما من المعاني  
 وبالكسر علاقة السيف والسوط او نحوهما من الحركات قبل وعكس العوج واما قوله في لانه فيهما  
 ولا امتا فاعيا ضرب من التاويل ثم المراد من قوله فلا بد من العلاقة انه لابد من ملاحظة العلاقة  
 واعتبارها وهو ظ وقد يكون مرتجلاً او المرتجل ايضا من اقسام الحقيقة لان الاستعمال العجيب  
 في الغير لا علاقة دليل وضع جديد فيكون اللفظ مستعملاً فيما وضع له فيكون حقيقة كما مر في سابقا  
 حيث قال وبقوله في غير ما صنعت له عن الحقيقة مرتجلاً كان او منقولاً او غيرهما وانما جعله منها  
 من اقسام المستعمل في غير ما وضع له نظر الى الوصف الاول فانه لو لم يلاحظ اعتبار والنقول منه  
 ما غلب في معنى مجاز آه اس معنى مجاز غير فرد للوضوح له الاول بقرينة المقابلة والافراد  
 من حيث خصوصه معنى مجاز للكلمة والطلاق الكلي عليه من حيث خصوصه بطريق المجاز  
 كما يستفهم ذكر ان الشئ الذي وقع النقل في ذلك الاصطلاح اما من حيث العرف فهو موضوع له  
 او الاصطلاح الذي وقع النقل في ذلك الاصطلاح اما من حيث العرف على البطل ايضا بخلاف الحقيقة  
 ابتداء وفي شرح المفتاح للفاضل المحشي ان الدابة بحسب العرف على البطل ايضا بخلاف الحقيقة

قوله هو متعلق بقوله وضعت لبعدها  
 من تعلقه بان يعتبر حد واثم ان يكون لفظ الاسد  
 الاصطلاح وان لزم ان يكون لفظ الاسد  
 وضع في اللغة وقر عليه في الاصطلاح والعرف  
 فعدم استعماله في غير من اصطلح  
 مصطلحاً انما هو حقيقة بل المراد به كونه  
 موضوعاً في ذلك الاصطلاح سواء احدث  
 الوضع بذلك ام لا  
 مع ان المراد على ما ذكر في تفسير التام في  
 لا تسمى في العوجا ولا يسمونها اذا تاملت بالحقا  
 الهندس في ذلك العوجا كما لم يسمها الا بالحقا  
 دون الاصل من الحق بالحقا فليقل فيه عوجا  
 كذا في الكافي



في نفسه من جهة واحدة بالاعتبار

وبخلاف المجاز آه اراد الحقيقة المطلقة العادية عن النقل والمجاز المطلق المستعمل في غير الموضوع  
لعلاقة ولذا جعلها متقابلين للنقول فانه حقيقة من وجه مجاز من آخر اذا استعمل المصطلح  
يعرف اللغة انما قبل هذا مع ان لفظ الاسد ليس مما يتفاوت بحسب عرف عرف حتى لو استعمل النحور  
او المشرق يكون الامر على حد الامر عند استعمال النحور بناء على ان اطلاق الحقيقة اللغوية عليه  
انما هو بهذه الحقيقة ان باعتبار ان الخطأ يعرف اللغة وايضا يمكن ان يكون احتراز عن اعتقاد  
اصطلاح طارئة فيه وكون الخطأ باعتبار انه وان لم يتحقق بعد فمطلوع فعل اللفظ والحدث  
اعتراض عليه بان الذي هو الحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالفتح بالاسم كما صرح في القارة  
في غير هذا الكتاب وقد صرح به الجوزي ايضا قلت هذا انما يريد لو كان المراد بالحدث مدلول المصدر  
فعل بفعل وانما المراد القرب مثلاً فتعبر عما ذكر بلفظ النكرة او كانه المراد بلفظ النكرة  
صورة والمراد بالنكرة في قوله وما ذكر بعد كل نكرة النكرة صورة والافعل لفظاً في صورة  
النكرة معرفة حقيقة اذا المراد من اسد وصلح وفعل ودابة الفاظ ووجه اعلام حقيقة عند  
اشارع كونها موضوعاً للفاظ معينة فتأمل والمجاز مرسل ان كان العلاقة غير المشابهة  
انما هي مرسلان لان الارسال في اللغة الاطلاق والاستعارة مقيمة باعادة ان المشبه من جنس  
المشبه به والمرسل مطلق من جهة القيمة والا فالاستعارة آه الاصوليون يطلقون الاستعارة  
على كل مجاز فلا تغفل عن مخالف الاصطلاحين كيلا يقع في العبث اذا رايت مجازاً مرسلان اطلق  
عليه الاستعارة اي يصح رفرها ويصلح الى المتى بالضمير في ضمها راجع الى اليد وفيها  
الى النسخة صرح به في القارة في شرح المفتاح اما الذي قصده بالضمير وهو المنع عليه فالغايه مقام  
الغافل للمنع هو الضمير المستتر فيه الراجع الى اسم الموصول الذي اخل عليه ومع هذا فلا بد  
من اشارة الى المنع لتلايحل بانتقال الزمن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفاً  
بالضمير المصنوع المحل بالفصاحة وقد ذكرنا في ادبيل شرح الديباجة تفصيلاً متعلقاً باستعمال  
اليده وان لا يبرهن حقيقة عرقية في المنع فيظهر منه ان الاحتياط في ذكر المنع فليقتصر  
في قوله عليه السلام تفصيل للمجاز في ذهن السامع ومعنى تكلفه وما هو مما تتناول في القصاص  
من الكفو وهو التل لا فضل شريف على وضع والذمة المراد ومعنى يسميهم اذناهم ان ادناهم

ان احقرهم وقيل الادب العبد والحرارة اذا اعطى اما ان ليس للباقي نقيض ووجه كون الحر  
من باب التشبيه لا المجاز المرسل ظاهر لان العلاقة مع المشابهة واما عدم كونه استعارة فلذلك  
الطرفين يعني في هذه التسوية مجازاً مرسلان ويمكن ان يوجه ايضا بحذف المضاف من  
وجه المجاز المرسل وطرف وهذا هو الظاهر من الايضاح في العبارة تسامح فان قلت  
المجاز مصدر ميمي نقل للمجاز وكان التسمية كذلك فلا تسامح قلت الموصوف بالمرسل هو المجاز  
بالمعنى المصطلح وتوصيف المعنى المصدر به تعصف بل نفس الحمل على المعنى المصدر بطريق الانحرام  
تصف يربطه عما ارتكابه السامح كما لا يخفى على المنصف ووجه الشخص الرقيب وانما للباقة  
في الصحاح ريات القوم رياء وارتبائهم اس رقتهم والربنية الطبيعة والجمع الربايا  
والاغلة جزء من الاصابع الاغلة بالفتح واحدة الانامل ووجه رؤس الاصابع قولهم فلان  
اكل الدم ومنه قول ابن جرير طبا امراته اكلت دما ان لم ارعك بصره بعينه ملوك القوطيين  
النشر دعاء على نفسه بالكل الدم وهو الدية ان لم تزوج عليها واخذ الدية عند العرب عار عظيم والمراد  
ببعينه ملوك القوطيين طوبى له وطوبى العنق وظاهر انه سهل لانه من شيمته آه وقد  
يجاب بان مراده ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب الاكل فهو من شيمته السبب باسم السبب  
واما قوله ان الدية المسببة عن الدم فاشارة الى وجود مجاز باعتبار آخر ولا يخفى على الذوق السليم  
بعده وقد يقال الدم وان كان سبباً لاخذ الدية لكن اكل الدية سبب لاكل الدم والتشبيه كاف  
بمنه الاعتبار فتأمل لانه لا يتم بعد البلوغ لانه التيمم هو الطفل الذي لا ابل له يقال يتم الصبي  
بالكتب يتم تيماً وتيماً بالفتح والضم مع التمكن فيها واعلم ان التيمم في بني آدم من قبل الاب وفي البراءة  
من قبل الام او محله نحو فليمدع ناديه ويحتمل ان يكون الالية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف  
المضاف واعطى اعراب المضاف اليه كما قيل في قوله تعالى واسئل القرية لكن لا يضر التشبيه  
قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما خلاصته ان ليس المراد باللزوم امتناع الانفكاك في الزمن  
او في الخارج بل اتصال في الجملة لينتقل الزمن من واحد الى الآخر وهذا متحقق في جميع انواع المجاز  
واما في غيره فيظهر آه الضمير في غيره راجع الى الاستعارة وعبارتها عبارة عن اللفظ  
فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالعقل بالمعنى الموضوع آه فيه نظر لان الاتصاف بالفعل ليس بلازم

على ان قولهم فلان اكل الدم ليس بمعنى قولهم فلان اكل  
الدم لان هذا في مقام التفسير والتوضيح فلا يعنى  
في الاخذ بل في اكل الحقيقة الواحدة وتصفين  
بمعنى المرحل عند الالة وتعبير كما لا يخفى على من نظر







هذا هو التشبيه الذي هو من جنس واحد  
 كقولنا هذا كذا في تشبيهه  
 كقولنا هذا كذا في تشبيهه  
 كقولنا هذا كذا في تشبيهه

رايت رجلا مع ان المراد زيد بعينه نعم يلزم ضمنا من تشبيه الذات المطلقة تشبيه الذات المحصورة  
 لكنه غير قصد تشبيه زيد فيكون مستوعلا في معنى الحقيقة لا يشفي العليل ثم ان قوله فيها ثالث  
 مراتب الاول ادعاء المشابهة باداة التشبيه لفظا او تقدير المخويز كالاسد وزيد الاسد  
 الى قوله تشبيه اتفاقا محل بحث اذ يستفاد منه دعوى الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه وهو  
 كين وقد مر ان التشبيه اذا كان مذكورا او مقدر او كان اسم التشبيه خبرا عنه حقيقة او حكما  
 فعند البعض يسع تشبيها وعند البعض استعارة من غير فرق بين المشرق والمغرب على قول الشيخ  
 فان ابيت الا ان يطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن دخول ادوات التشبيه فلا يحسن  
 اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم التشبيه به معرفة بخويز الاسد فيفيد ان المعرفة داخل في القسم  
 المختلف فيه اللهم الا ان يكون مراد المحسن بثبوت الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه على تقدير ان يراد  
 منه ادعاء المشابهة بتقدير اداة التشبيه لا بيان حال المثال مطلقا ولا يخفى انه نقس  
 اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه اما لا ملازمة بين زيد واسد ولا دلالة للاسد عليه في المثال  
 المذكور اعني رايته اسدا يرمي ونظائره مثل رايته اسدا في الحمام اذ لا دلالة للفرقة المذكورة  
 على خصوصية زيد فانه قد وقع ما توهم من ان الملازمة المستعملة في باب المجازح الملازمة في الجملة  
 وكذا المراد بالدلالة على المعنى المجازي الدلالة في الجملة ولو بسبب التعاشا والقرابن وهذا المعنى مما  
 يمكن ان يوجد بين الاسد وخصوصية زيد فلا وجه لقوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه  
 وبطل عليه ما ذكرناه آه قال الفاضل المحسن ليس في تعلق الجارية دلالة على كونها استعارة  
 بل لوجعل دليلا على كونه حقيقة لكان اوله لان فهم المعنى الذي تعلق به المجاز على تقدير كونه حقيقة  
 اظهر وفيه بحث لان وصف الشجاعة في الاستعارة مثلا منتفعا اليه البتة اذ لا انتفال  
 الى المعنى المراد لا بملاحظة مجملها فالتوابع على حقيقة فان ملاحظة المعنى الحقيقي كثير ما يخلو  
 عن ملاحظة اوصافه الخارجية فظهر ان تعلق الجارية بالاسد بالاستعارة وان صح على الحقيقة  
 ايضا وهذا اظن جدا كقول اسد علي وفي الحروب مقامه المصراع لعمر بن الخطاطبة في الخوارج  
 وزاهدنا وتماما فتنى وتنفر من صغير الصافر الغتاء المسترخية الجناحين من الفتح وهو اللين  
 يقال عتابه فتنى لاننا اذا الخطت كسرت جناحيها وهذا لا يكون الا من اللين والمراد من قوله

ان عتاب  
 طويلا قوسا

تنفر

تنفر من صغير الصافر وان ينزعج من مجرد الصداد وبعد البيت المذكور هذا البرزخ في الوعى  
 بل كان قبله في جناح طائر غزال امرأة شبيب الخارجي وكان يغربا المثل شجاعا تعل  
 انما تحت الكوفة في ثلثين فارسا وفيما ثلثون الف يتناول فصيلة صلوة الصبح وقراءة سورة  
 البقرة ثم هرب الحجاج ومن معه والوعى الحرب وكقول والطير اغرب عليه بعض من البيت  
 لانه العلاء المعمر في قصيدة يرمي بها الشريفي الطاهر الموسى مطلعها اودى فليت الحاد ثا كفاف  
 مال المينى وغيره المتان وغمام المصراع المشرا ليد في الشرح والطير اغرب عليه باسراف فتح السراة  
 وساكنها صافى اودى ان ملكه وفاعله مال المينى وكفاف اسم معدول فظام الكف الا ان  
 الرجل اذا ذهب ماله والاستيساف الشم والفتح بالفهم جمع فتى وقدر تفسيره والسراة بفتح  
 السين المهملة جبال باليمن يكون فيها هذيل وغيره وبضم السين المعجمة جبال بالشام ولصافى جبل  
 على والمعنى ان كل الطيور في الحزن على الميراث مثل الاغربة الباكية عليه وانه كثيرا ما يكون بحيث  
 لا يحسن دخول اداة التشبيه بل قد لا يصح كما اذا اقترن نوع جنس التشبيه على نفسه كما يقال هو  
 اسد ليس بآدي وفي التنزيل ما هذا بشر ان هذا الاسد كرميم اذ لا معنى لاني يقال هو تشبيه  
 بالاسد ليس بآدي فان الادمية انما ينافي الاسدية لا كون الشيء تشبيها بالاسد صرح بذلك الشيخ  
 في اوخره لا يلزم الا عجز قيل وهذا دليل لطيف على ان نحو زيد اسد استعارة لا تشبيه فقل عنه  
 القاريون وفيه نظر اما ولا فلان المق في المثال المذكور ونحوه بحسب الظاهر جعل زيد فردا  
 من افراد الاسد كما هو المعنى في التشبيه البليغ وهذا الاعتبار صحيح في جنس الادنى عنه وهذا لا ينافي  
 كون المثال من قبيل التشبيه في نفس الامر واما ثانيا فلان هذا الدليل لو تم لدل على ان المثال المذكور  
 ليس باستعارة ايضا كيف لا وقد اعترف هذا القائل بنفسه بان معيار الفرق بين الاستعارة والتشبيه  
 هو انه ان صح حذفا التشبيه به واقامة التشبه مقامه بحيث لا ينفوت الا المبالغة فاستعارة والا  
 فتشبيه ولا يخفى ان استحالة قولنا رجل وليس بآدي اقوى من استحالة قولك هو كاسد وليس  
 بآدي فتأمل ولاحت من بروج البدر بعدا بروج البدر في ان يختار بها في مبرة ورج  
 اثني عشر اولها الجمل واخرها الحوت وبعدها نصب على التميز والمبا مع مائة ورج البقرة الوحشية  
 والبقرة في اظهر المرأة زينتها ومحاسنها للرجال قبل معنى تبرجها كالثان انهن نجمات لا يبرزن من الغمر

فمنها استعارة اقوى  
 من

قائمة المصنوع على مسة  
 كما صرح به الفاضل المحسن



هذا هو الوجه الثاني في بيان الاستعارة  
 وهو ان يبين ان اللفظ مستعمل في غير  
 ما هو المراد به في الكلام  
 في قوله تعالى ان الله يمشي على الماء  
 فانه لا يمكن ان يمشي على الماء  
 بل هو مستعمل في غير ما هو المراد به

وبهذا يفارق قولنا اننا متبرجة بخلافه فان تبرجها استعار فكان من قبيل قولهم تحته منهم  
 ضربا وجميع وفيه نظر لان قوله ولاحت لا يلزم هذا المعنى بل الوجه ان يقال وجه كون تبرجها كذا ان  
 الناظر لا يستطيع اجتهادها لانه يخرج صحتها ويحتمل ان يكون المعنى انهم يسرعون في الاكثان عند التبرج  
 حتى كان تبرجهم عين اكثان فمن قيل ومنها معنى اخر وهو ان يراى بالتبرج الدخول في البرج كما هو المراد  
 للبدر والمعنى انهم اذا رزقوا من المهرلست واستترن وكانهم دخلوا في برج اخر ولا يخفى ما فيه من التكلف  
 والظاهر ان هذا من باب التشبيه لا قوله كما في قولنا رأت اسماء شجاعة فان قوله في شجاعة يعنى  
 تقدير المشبه ان رأت رجلا مثالا لاسم في شجاعة ولا يصح ان لا يتعد المشبه ويصار الى الاستعارة انه لا يصح  
 وقوع اسم المشبه موقعا في تشبيهه فانه لو قيل رأت رجلا شجاعا في شجاعة لكان لغوا من الكلام والله  
 لان بيان الخيط الابيض بالبحر في قوله هذه التبيين لا يدل على التشبيه بل على الاستعارة لانه يدل على ان المراد  
 بالخيط الابيض مثلا هو البحر فيكون ذلك اللفظ مستعملا في تشبيهه معناه وهو بيان الاستعارة وقد تكلمنا  
 في الجواب بان ليس المراد كون البحر بيانا للخيط انه بيان له باعتبار ذاته بمعنى انه بين ان اي شيء ابيض بهذا اللفظ  
 بل بيان له باعتبار ما يتعلق به بمعنى انه بين ان الخيط الابيض وان كان في الظاهر فاعلى تبيين في قوله  
 بل الفاعل في الحقيقة الامر المتعلق بالخيط الابيض والمشبه به وذلك الامر هو البحر فيكون قوله من البحر بيانا للخيط  
 الابيض في الظاهر وبيان لذلك الامر في الحقيقة فليتامر فان قيل هذا ترك البيان ولم يقتصر على الاستعارة  
 التي في ابلغ وادخل في الفصاحة اجيب بان في هذه الاستعارة نوع خفاء لا احتمال توهم القصص المعنى  
 الحقيقية وان كان مرعوبا جمة افا حيتج الزيادة بيان في حكم هو من الاحكام التي يجتاز بها كلامه  
 وابعده من ذكره ان من كون ما ترك فيه المشبه وان وجه التشبيه يكون الابين من قبيل التشبيه علم ما ذكره  
 صاحب الكشاف وجه الابعده ان المشبه مقدر فيما مر بخلاف الابين ومعنى ضرب الله مثلا وصفه وتبين  
 والمثل الاول مضروب للمشرك والى الموقد وقوله رجلا بدل من مثلا وقيل يحتمل ان يكون مفعولا بتفويض  
 معناه صبر وفيه صلة شركا والتشاكس تخاصم معناه مسامحة وسامحا عن الشركاء والفرق الذي بين العطف والتأني  
 الشرا الذي لا يسهل مدخله في الخلق والاجاج صفة مؤكدة كما في امس الدابر او خبر بعد خبر والعرض ايضا التاكيد  
 يقال ما اجاج اس ملح فروع الماء يوجد اجوجا على ما ينظر بالتأمل وذلك لانه لا يصح وقوع  
 الكافر موقع الرجل الاول والمؤمن موقع الرجل الثاني لا يناسب ضرب المثل فان المؤمن ضرب الانتقال

البيان  
 في قوله

من حال شيء الى حال شيء اخر هو الموقد وهذا مفعود علم ذلك التقدير كما لا يخفى لان قوله ومن كل ناكلون  
 على طريقا يخرجون حلية تلبسونها يبين عن انه قسمة التشبيه لا الاستعارة اعترض عليه بجواز ان يكون قوله  
 نفع ومن كل ناكلون آية ترميها للاستعارة واجيب بان سوق الكلام لبيان ان ليس في الكلام نفع اصلا  
 وهذا الغاية اذا جعل الكلام تشبيها بمنزلة كالجماعة او اشبه قسوة كانه قيل الكافر كالبحر الاجاج بل ليس  
 مثله اذ فيه هذه المنافع وفي الكلام لا نفع اصلا واذا جعل ترميها لم ينسب من المعنى الى المعنى اذ المستعار منه في الاستعارة  
 المرساة هو تشبه موصوفها بالصفة التي يقال لها الترمي مثلا اذ قلنا رأت في الحمام اسدا يغترس اقرانه كان  
 السحار منه الاسد الموصوف بهذه الصفة فيكون التشبيه في مثالنا البحر الموصوف بهذه المنافع فيلزم ان  
 يكون للكافر التشبيه ايضا نفع وهو خلاف سوق الكلام واعلم ان صاحب الكشاف في تفسير الحلية باللؤلؤ والمرجان  
 بعد ما فسر قوله ومن كل ناكلون بقوله اس ومن كل واحد منهما والمشهور ان اللؤلؤ لا يخرج من العذب حتى  
 قال نفع قوله نفع يخرج منها اللؤلؤ والمرجان فان قلت لم قال منها وانما يخرجان من الملح قلت ما التقيا وصار  
 الشيء واحدا جاز ان يقال يخرج منها كما يقال يخرجان من البحر ولا يخرجان من جميع البحر ولكن من بعضه فم  
 قال وقيل لا يخرجان الا من ملتقى الملح والعذب ولعل تفسيره الحلية باللؤلؤ في سورة الفاطر بين على القيمة  
 الاخير الذي نقله في سورة الرحمن لان الخروج من الجميع خروج من العذب من وجه ومن الملح من وجه  
 فليتامر ولا يخفى ضعفه علم من يتأمل لفظ الكشاف في قوله او كصيب من السماء  
 الآية فان قلت هذا تشبيه اشياء باشياء فافين ذكر المشبهات قلت كما جاء ذلك صريحا فقد جاء مطويا ذكره  
 على سبيل الاستعارة كقوله وما ينوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج ضرب الله مثلا  
 رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا مسلما للرجل ولا يخفى ان قوله كقوله تشبيل للتشبيه المطوي فيه ذكر التشبيه  
 على سبيل الاستعارة لا تشبيل لنفس الاستعارة كما توهمه الطيبر وصاحب الكشاف فان الاول اهو في التمثيل  
 في هذه المقام من الكمال وفيه الكلام صريح اذ حيث استدل على كون الاستعارة مجازا لغويا بان اللفظ  
 ليس موضوعا للتشبيه ولا لا علم فانه يدل على انه لو كان موضوعا لاعم لم يلزم ان يكون مجازا لغويا  
 وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى الحقيقة حيث قال هناك وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة  
 في الذهن والاطلاق على الفرد الوجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود  
 لا باعتبار الواقع بمعنى ان التعريف في امر على اشارة بهذا البيان ان المراد بالمجاز العقلي هنا غير ما هو المراد

لان الناسب الحكم بالخروج من كل واحد  
 ولو كان دليلا الحكم بالخروج من كل واحد  
 الى ما ذكره في سورة الرحمن

كأن وقع في عبارة الكشاف في الاول  
 بالعطف لان ترك العطف في مثله ليس  
 بمتيقن حتى يرتكب ذلك اشارة الى ما  
 بينه في شرحه في التبيين ويمكن ان يدفع  
 بان الغرض من التعدد في تفسيره العاطف  
 في مثله كما ذكره الحكم على الكتاب صريح



في السابق من الجواز الحكم وهو لا فان المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاستناد والكلام  
 كان الاعلام المنقولة بزيادة وبسكرة استعارة ولو فرقنا بان لا وضع في الاستعارة وبانه قد اعتبر  
 فيما كون العلاقة المشابهة يكون مجرد اصطلاح لا رعاية لمعنى الاستعارة هكذا قيل وفيه بحث لان الوضع  
 يجعل اللفظ للموضوع له اصالته فلا يصح في معنى الاستعارة نعم يلزم ان يكون معناه المجاز اكلها استعارة  
 والفرق بالعلاقة في مجرد اصطلاح لكن في بطلان اللزوم بحث فليتنا مل الا لا بالمعنى في اطلاق  
 الاسم المجرد فيه بحث لان طريق الاطلاق اذا كان قوة المشابهة بحيث يعرب الحسنة يستفاد المبالغة فيكون  
 الاستعارة ابلغ ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا ان جعل اسدا فيه انه يحتمل  
 ان يراد به انه جعل شيئا بالاسد مشابهة تامه هذا قيل فيجوز ان يكون الوجه ان قول جعل اسدا مجر  
 في زيدا اسد مع انه لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضرورة انه تشبيه وليس باستعارة وجوابه ان  
 الادعاء المذكور متحقق ايضا في زيدا اسد اذ ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه كما سبق تحقيقه بل جعل  
 فردا من افراد الاسد ادعاء نعم ليس باستعارة اصطلاحا لانه ذكر المشبه في الكلام كما سبق فان قلت ذلك  
 الادعاء لا يتحقق في المعرف اعني زيدا اسد بل المعنى على تقدير اداة التشبيه مع انه يقال لمن قال انما  
 جعل زيدا اسدا قلت ان ثبت قولهم لذلك في الصورة المذكورة وان المعنى على تقدير اداة يكون  
 المراد ان جعل شيئا بالاسد ولا يجوز هذا في الاستعارة فتأمل قد زار زاراه على القمر  
 قد سبق في بحث المجاز العقلي ان مطلق ذكر المشبه لا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه يبين على التشبيه  
 وان هذا البيت من الاستعارة لا التشبيه فليتم ذكر وبهذا يندفع آه الى بيان ان القرينة مانعة  
 عن ارادة المعنى المتعارف لتعيين غير المتعارف في يندفع آه ووجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى  
 الاسم بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة  
 واما التعجب والنهي عنه فللمبالغة على تناهي التشبيه قضاء لحق المبالغة فيه بحث لان يحصل الجزاء  
 السابق تسليم الادعاء المذكور ومنع كوز الاستعمال فيما وضع له وصحة التعجب وكذا النهي عنه انما يترتب  
 على نفس الادعاء كما يشير اليه كلام التائيل في لاهاجته الى الاعتذار بانها مبنيان على تناهي التشبيه  
 قضاء لحق المبالغة الواجب والاستعارة تغارق الكذب آه اي الكلام الذي فيه الاستعارة  
 يغارق الكلام الكاذب خلا ليرد ما يقال الاستعارة في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما غير خفا

والافرق وزعم صاحب المفاتيح آه اراد بالدعوى الباطلة المدعى اليه لا يطابق الواقع مع ان صحتها  
 يعتقد مطابقة اذ لا يتصور من صاحبها قصدا لتاويل فضلا عن نصب القرينة المانعة من اجراء الكلام  
 على ظاهره واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقة فانه لا ينصب تلك القرينة  
 كما ان ذلك المدعى لا ينصب الا الكاذب المذكور ليس مثل ذلك المدعى في التبرئ عن قصده التاويل لان  
 مقصوده تبريح ما دل عليه ظاهر كلامه ولا يقدر في مقصوده هذا قصدا لتاويل بل ينصب القرينة  
 فلهذا كذا كذا ههنا بان نفي نصب القرينة واقصر في الدعوى الباطلة على ذكر التبراء عن التاويل لانه  
 اذا تبرأ عن التاويل كان نصب القرينة اشتراعا قطره وجه التخصيص في كل واحد من التبراء ونفي نصب  
 القرينة كذا في شرع المفاتيح للشرقي وليس مراده تفسير مطلق الكذب ههنا يقال ان فيما ذكره ميلا الى  
 منه حب الحافظ وعدمه وان منه حب الجمهور كما توهم بل تعيين مراد السكاك من لفظ الكذب وحاصله  
 انه اراد بالكذب ههنا احد قسميه اعني ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد بقرينة ان يسمي قسمه الآخر  
 وهو ما لا يطابق الواقع مع اعتقاد المطابقة الدعوى الباطلة ولا يكون الاستعارة على الاغناء  
 في ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم وكذا ما رد في النحل وسجبان في الغضاه وباقل  
 في الزاوة قد سبق في شرح فصاحة سجبان وخطبة عند معاوية واما ما رد فانه رجل من هلال بن عامر  
 بن صعصعة قيل يبيع ما ردا لانه سقى ابلا من ماء حوض فلما فرغ الا بلبق في اسفل الحوض ما قليل  
 فسلج فيه ومد الحوض به فجلا من ان يسق من حوضه واما ما قل فهو اسم رجل من العرب وكان اشترطيا  
 باحد عشر درهما فيقول له بكم اشتريتني ففتح كفيه وفرق اصابعه واخرج له اذ بشير يذكر الى احدى عشر فانتقلت  
 الظبي ففرب به المثل في اليه قال جمد الارقط يحجوضيغاله اتانا وما دناه سجبان وابلبيا وعلما  
 بالذي هو فائق لما زال عنه المقيم حية كانه من اليه لما ان تكلم بالاقل واعلم ان اذا اعتبرت  
 تشبيه زيدا بعرو في الشكل والهيئة وقصدت المبالغة في التشبيه وادعاه انه عين عمرو وكما تشبه به  
 فقلت رايت عرو فانظرا الاستعارة لكون علاقتها المشابهة ومن ههنا قيل تقوم انما تعرفوا بالجنس  
 في بيان الاستعارة بناء على ان اكثر الاستعارات في الانشاس لا الانشاس ولهمذا علل المحقق في شرح المفاتيح  
 عدم جريان الاستعارة في الاعلام بان منية الاستعارة المبالغة في حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به  
 وذلك انما يحصل اذا كان المشبه به مشهورا بوجه الشبه ولا سكران الاجناس مشهورة باوصاف لها فان اسماها

فان قلت هذا الكلام انما يسمي لو نقل من العرب  
 هذا النوع قلت هذا من نوع التشبيه المنقول  
 عنهم ولا يلزم النقل في كل خصوصية مستمرة



تنبه عن اوصافها ابتداءً تاماً واما الاشخاص فقلبت بمتباو صاف كذا وكذا والقول بان يمكن ان يجعل  
لفظ غير موضوع الذات ماله الشكل ادعاء وان كان موضوعاً لذات معين لا شك بخصوص حتى  
يتأه اعتبار الجنس تعسف لا احتياج له لان الحق بالعدد عن التشبيه الاستعارة هو المجاز في حال  
المشبه اعني وجه الشبه حتى كان يساوي المشبه فيه وذلك يحصل اذا جعل المشبه من افراد المشبه  
داخلاً في جنس كان المشبه به جنساً او جعل عينه ان كان شخصاً ولا يشبه ان ادخله في جنس بمنزلة  
دعوى انه غير قائل والله الموفق فان تعافوا من عوف يعوف كعلم يعلم واصله تعاف وفون  
سقط النون بالمجاز يقال عاف الرجل طعامه وشربه اي كرهه له لانه علم ان جواب هذا الشرط  
يجارون ويلجأون فان قلت لم لا يجوز ان يرب بالثبوتان حقيقة بان يقصد تخويفهم بالاحراق قلت  
القائل يدعي الاخذ بالشرعية وليس فيها احراق كاره العدل والايمان واما عدم حمل النون على الرماح  
فلتعا هذه العرف وغلبة استعمال في السيوف من فصل اي من فصل سيف المدوح ويحتمل ان يرجع  
الضمير الى المدوح والاخافه لاد في القيس على رؤس الاقران فحسب حكاية الاقران جمع قرن وهو الكفو  
في الحرب وحسب حكاية فاعل يتكف وبعبء البيت المذكور كما دال الذين من يفيض على العدى مع السيوف  
في ثني فتا وقواضب الشئ واحد اثناء الشئ ان تقاعد والقنا جميع فتاة وهي الترجيح والقواضب القواضب  
اي انا ماله الخبيث يحتمل ان يرب بالانامل وهو رؤس الاصابع نفس الاصابع مجازاً ويحتمل  
ان يرب المعنى الحقيقي مباينة والمراد بالرؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدوح وكذا ان  
تحمله على انه جمع قلت لما فيه من الاشارة الى قلته الكفاية في الحرب وقلته امثاله فيما ولا يخفى ما فيه من اللطف  
وهذا اول من قول المص ان الحيوة والمهادية آه يعني قوله في الايضاح ووجه الاولوية ان  
المستعار منه هو الاحياء لا الحيوة وانما قال او لم يحكم يكون كلام المص خطأ لا محال ان يكون  
مراده اتباع الاستعارة بين لازمة المهادية والاحياء المنعدية فالمراد من المهادية في كلامه ما هو  
مصدر المني للمفعول وهو الاحتمال مع ان في كل من المرس والطيران خصوصاً وحقق ليس  
في الانف والعدو واما في المرس فكونه انما مرسون واما في الطيران فقطع المسافة بسرعة في الهواء  
فانهم عدو وحالة الاستعارة الضمير في عدوها راجع الى وضع المرس في موضع الانف ونحو ذلك  
ان الجماعة ولهذا انشأ او يكون تانيث الضمير باعتبار كونه وضع المرس في موضع الانف استعارة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دليلاً على قدرته وقوته  
وآياته على خلقه وعباده  
وآياته على خلقه وعباده

على الاطلاق المذكور ان مجاز آه كالمرس والانف فان كلاهما عضو مخصوص وهو طرف الجسم  
وانما الاختلاف بالاختصاص بالانشاء وعدمه وحاصل ما ذكره ان اطلاق الاستعارة على هذا  
القسم من المجاز المرسل على سبيل الاستعارة لان نقل الاسم من المجاز الى المجاز يشابه لنقل الاسم  
من المشابه الى المشابه بناءً على ان المجاز والمثابته من واحد وفي كون استعارة الطيران  
للعدو من هذا القبيل فظاهر اوجب بان الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين  
الاختيار في الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التحريك على الارض ولا يخفى ان  
الجواب انما يصح اذا ثبت النقل من اية اللفظ وهو ضم حلق الدرر الحلق بفتح الحاء جميع حلقه  
بالسكين على غير القياس وقال الاصمعي المجمع حلق بكسر الحاء كبدر وبدرته وهي بوس عن انه عمرو  
بن العلاء حلقه في الواحدة ليمركه والمجمع حلق وحلقان قال ثعلب كلامه بغيره على ضعفه  
على ان الاسم موضوع للجماعة ان الشجاع لا الرجل ووجه ما عرفت انه لا ملازمة بينها ولا دلالة  
عليه لا المجموع المركب منها اعترض عليه بان القول يكون المستعار له هو المقيده لا المجموع قول  
بخالف قانون المجاز اذ قد تقرر ان اللزوم في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي الذي  
استعمل فيه وهما اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقي وقبل المجازي كد كد بينه وبين المقيده لا ينتقل  
من المعنى الحقيقي الى الشجاعة ومنه الى الرجل الشجاع كما حققه الفاضل المحشي فيمكن وقد التفت  
كاف في اللزوم فاذا اختلفت قربوسه او القربوس بفتح الراء ولا يخفى ان في الشعر ان فعلوا  
نادر لم يأت غير ضعفوق ووجه اسم المحشي غير منصرف للعلية والجمعة وما عرفت بفتح الحاء وهو ثبت  
بتدوينه فضعيف والضعيف الضم وكذا السحنون وهو اول الترجيح قلت الاصل ما ذكرناه  
اولاه رجا يقال نسبة الاغتناء الى القربوس مما يوبه الوجه الاخير لانه جعل القربوس كالشخص  
بحيث يكون الرأس من استيعانة واجزائه ولا شك ان الاصل من الشخص جانب الظاهر ثم المحشي  
فريض الثوب في اسفل الركبتين فيمته الى جانبها مستعلياً قليلاً ولم ينتظر الغازي الذي هو  
رايح النظر اذ استعمل بلا صلة فهو بمفعول الانتظار والغاية وهو ان سر من القبايع الى الظهور والريح هو  
منه النظر الى المغرب سيرا حثيثاً اي سرباً يقال ولا حثيثاً اي سرعاً حثيثاً والشد فيها ظعاج  
وجه الشبه قطع المسافة بسرعة ولين وسلاسة وتبين امرها في الهواء كجمع هادية ومع العنق يقال

وتبع المعنى المجازي لالفة وهو جواب  
ان اللزوم كما يتحقق بين المعنى الحقيقي







فيما لا يكون مترقباً بل يحصل بغتة بلا ترقب كما ذكره الشريف في حواشي شرح المفتاح فحمل الجمل الاسمية على الالهام  
لا بد منها كما لا يخفى على المتأمل فتأمل واقول تقوية لذلك في بحث لان الالام على ما يتبادر من نظم  
الاية سلب الزمان بحيث يتفاجيه الظلام ولا شك ان سلبه مع انبساط التام بحيث لا يتبع منه اثر بل ينعدم  
في الحال ويترتب عليه الظلام دفعه اية كمال العذرة اية اية والتقوية التي ذكرها الشارح انما يظهر لو كان  
الاية نفس مفاجاة الظلام فتأمل ومنها بحث آية قد يقال لما كان الرقاك كثير الوقوع في الحسن  
وسكر المشاهدة عندهم جعل عدم ظهور الفعل الذي هو لازمه اشهر واقوى ما هو في الموت وانت خبير  
بان افادة كثرة الوقوع للقوة محل نظر وان كان افادتها للاستشهادية مما لا شك فيه وقد يقال ما ذكره  
انما يريد لو لم يكن هذا من باب التشبيه المقلوب ولا يخفى انه لا نكتة يعتد بها في التشبيه المقلوب  
وفيها نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت يمكن ان يقال البعث المطلق في صدر ذكر البقرة واحوالها انما  
هو البعث من الموت فيصلي لكونه قرينة للاستعارة على انه لا يبعد ان يدعى كون البعث حقيقة شرعية  
في البعث من الموت والمعنى ان الامر بان لا ينحصر في الفرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتزم احدهما  
بالآخر كما لا يلتزم الرجاء المكسرة والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان فان قلت كان  
التعب على الشخص محسوساً كذا احاطة البقرة بحسوسة فلم يعد عقلياً قلت المعدود من الجامع العقلي هو  
الاحاطة المعنوية المتحققة في الذات بالنسبة اليهم كما انما تحققت البقرة بالنسبة الى الشخص تحقق الاحاطة  
الحسية فيها ولا يخفى انما عقلياً وهو ما دل على نفس الذات آية مرادهم بالذات في هذا المقام ما يستعمل  
بالمفهومية وفي تفسير اسم الجنس اشارة الى انه لم يرد به هنا ما اصطلي عليه النحاة لان ذلك شامل للصفات  
المشتقة واسماء الزمان والمكان والآلة وما ذكره هنا لا يتناولها من غير اعتبار وصف من  
الاوصاف اي من غير اعتبار وصف متعلق بالذات فلا يتوهم ورود الاشكال بان القتل  
وصف وهو ملحوظ كيف وسياق الكلام يدل على تغاير الذات والوصف وكذا ما يكون متناولاً  
باسم الجنس كالعالم لا يشهد في ان اسم الجنس بالتفسير الذي ذكره لا يتناول العلم الشخصي اذ ليس مدلوله  
ذاتاً صالحاً لان يصدق على كثيرين والا لكان كلياً واذا تضمن مفهوم نوع وصفي لم يصح كليا بل اشهر  
ذاته الشخصية بوصف من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهر بالاجناس باوصافها الخارجة عن المدلول  
الاصلية لا سيما بخلاف الاسماء المشتقة فان المعاني المصدرة المعبرة داخله في مفهومها الاصلية

التي يعتبر فيها التشبيه ادلا  
فذلك  
الاعلام ايضاً

الاعلام ايضاً  
التي يعتبر فيها التشبيه ادلا  
فذلك

فذلك كانت الاعلام ملحقة باسم الاجناس دون الصفات والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات صالحة  
للموصوف مشتملة بمعنى يصلح ان يكون وجه الشبه فكذلك العلم اذا اشتمل بمعنى فالاستعارة فيها اصلية  
والافعال والحروف لا يصلح للموصوفية وكذا الصفات المشتقة والافئدية القوم انما تعرضوا  
للاستعارة التبعية المرفة والظ تحقيق الاستعارة التبعية المكنية كما في قوله المكنية اراقه الفاتر  
دم زيد ولعلم لم يتعرضوا لعدم وجه انهم ايا في كلام البلفا او بكونه مشاركا للشبه به  
في وجه التشبيه انما ذكر لفظه او اشارته الى انه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على الموت وانما يصلح  
للموصوفية المتعاقبات من الامور المقررة الثابتة اه هذه التفسير ذكره العلامة في شرح المفتاح حيث  
قال المراد بالمخاتيق الذوات الثابتة المقررة كالجسم والبياض والطول لا غير الثابتة كحالة الافعال  
فانما تتجدد غير متغيرة لدخول الزمان في مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة ايضاً وان كان الزمان  
عارضاً لها فمفعول الشارح هو هنا توطئة للمرد عليه ما اشار اليه بقوله بعد تسليم صحة وجه المنع كما نقل  
عنه رحمه ان كلامه من الحركة والزمان انه ليس من الامور المقررة الثابتة يقع موصوفاً وقد مر  
الشارح في نفي شره للمفتاح بان دفعه هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال بعد نقل تفسير العلامة  
والحق ان الحقيقة هي الماهية باعتبار تحقها وثبوتها في نفسها من غير اعتبار المعبر ولا خفا في  
ان القيام والحركة كذلك بخلاف القاييم والمتحركة واما ما ذكره الفاضل المحي جوا بامر اشار اليه  
الشارح من المنع المذكور حيث قال المراد بالمخاتيق المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما توهم  
من الامور المقررة الثابتة فيبحث لانه يمكن ان يقال بعد الانخفاض عن مظهره الرد على العلامة  
انما لم يفسر الشارح المتعاقبات بما ذكره هذا الفاضل لان غرضه توجيه كلام المعص على وجه لا ينافي ما ذكره  
نفسه في ايضاه الذي هو كالشرح لهذا الكتاب وكلامه هنا آت عن هذا التفسير لانه هكذا الان  
الاستعارة يعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفاً وانما يصلح للموصوفية المتعاقبات كما  
في قوله جسم ابيض او بياض صافي دون معاني الافعال والصفات المشتقة والحروف انتهى ولا يمكن  
ان يراد بالمخاتيق هنا ما ذكره الفاضل المحي لعدم صحة مقابلة على هذا التفسير بالصفات ولما استعمل  
المحيي من البين في السياق ترويحاً للكلام حيث قال او لا وبما قرناه كما ظهر ان ما ذكره القوم من  
ان الاستعارة في الافعال والحروف تبعية الى ان يقال وانما يصلح للموصوفية المتعاقبات دون معاني الافعال

والمجلة في ان اشارة الكتاب الى انفسه  
التشبيه اول الامر في المقصود كما لا يخفى



والحروف وثانياً فكل من الحركة والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهوم دون الافعال والحروف  
دون معاني الافعال والصفات كما انه اشار باقحام لفظ المتعلق الى اندفاع البحث الذي اوردته فخر في شرح  
المفتاح وهو ان الموصوف بالمشاكة تشبيه والمشببه وهو لا يختلف باختلاف التعبير لعدم صلوح  
العبارة الذاتية عليه للموصوف لفظاً لا يعبر في انصافه بالمشاكة فيجوز ان يستعار الناطق للدلالة  
باعتبار تشبيه الدال بالناطق وانصافها بالمشاكة وان لم يصلح لفظاً للموصوفية ووجه الاندفاع  
عليه ما ذكره في ذلك الشرح ان المعبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قال لقيت ضماً عن الخبر كان المتعلق  
منه مفهوم الهم تبعاً لمفهوم الضم لا ذواتهم فيعتبر في صحة موصوفية وعدمها اللفظ الدال عليه اذ  
يعلم انه من الحقائق ام من الصفات العقلية وعروضها لها فيه بحث لان العروض ان منع جريان  
التشبيه ينبغي ان لا يجري في المصادر ايضاً لان عروض الزمان لها حقيقة الهم الا ان يقال مفهوم الصفات  
يشتمل على النسبة بخلاف مفهوم المصادر ومالم يلاحظ نسبة الضرب مثلاً الى شئ لا يعرض له الزمان كما لا  
يخفى على المتأمل ولهذا عرض الزمان للصفات بخلاف المصادر او يقال المراد بعروض الزمان للصفات لانها  
عليه دلالة بحسب العرف الطائر على اصل الوضع الفعولي لا بحسب العقل فقط ولا كذا كذا المصدر وقد  
مر من الفاضل المحقق في توجيه زيادة اختصاصه حل بالافعال تحقيقاً يردك الى ما ذكرته فارجع اليه  
ودون الحرف وهو لا تار وابط وآلات الملاحظة فلا يكون موصوفاً اصلاً كما حققه الفاضل المحقق  
وهو ما بحث وهو ان معنى الحرف لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجري فيه الجواز المرسل ايضاً اصالته  
فلم يعتبر واقسم التبع في المرسل ايضاً الهم الا ان يقال ما وجد في الجاز في الحرف بحيث لا يكون علاقته  
التشبيهية فلذا لم يكثر والاقسام واكتفى بالاستعارة التبعية لكثرة ما كان هذا لا يتاخر في الافعال  
لكثرة الجازات المرسل فيها تأمل واما الموصوف في نحو شجاع ما سله ابا سله هو شجاع الكامل  
والغياض الوفا المبالغ والتحرير العالم المتيقن فالوصف الكافي منه الا مثله ابلغ وازيد في المعنى  
من الوصف الاول فلذا كذا صنع تقديره عليه فظن منه ان الثاني وصف للاول ولهذا الذي ذكر من  
ان الصفا لا يصلح للموصوفية ظهر ضعف ما ذكره الكافي قوله في انها بقرة لا ذلول تثير الارض ولا تنفخ  
الحوت ان لا ذلول صفة لبقرة والفعالان صفتا ذلول لان ذلولاً من صيغ الصفة وتاويل كلامه  
بمثل ما اول به قولهم شجاع يا سله سباق كلامه فتأمل نحو مقام واسع ومجلس فسيح اه

هذا هو الوجه في قوله لا يكثر والاقسام  
وهو ان معنى الحرف لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة  
فلا يجري فيه الجواز المرسل ايضاً اصالته  
فلم يعتبر واقسم التبع في المرسل ايضاً الهم  
الا ان يقال ما وجد في الجاز في الحرف بحيث  
لا يكون علاقته التشبيهية فلذا لم يكثر  
والاقسام واكتفى بالاستعارة التبعية لكثرة  
ما كان هذا لا يتاخر في الافعال

لأنه الصفة الموصوفية لا الوصف  
بالصفة الموصوفية وهو قوله  
في الاستعارة واما الانصاف  
في تشبيه الام فلا يتقدم فيه  
لأنه الاستعارة بالانصاف

المراد بالصفة الذي سلب بثبوت لغير الحقائق وهو الوصف المعنوي لا الصفات النحوي وانما اورد النحوي  
هنا وفي قوله واما الموصوف في نحو شجاع باسلة تتضمنه الوصف المعنوي فيجب ان يكون الاستعارة  
فيها اصلية لا تبعية فيه بحث لان غاية ما نلزم ان يجوز فيه الاستعارة اعني الاصلية والتبعية بحسب  
الاعتبارين اللهم الا ان يريد فيجب الاستعارة فيها حال كونها اصلية ايضاً لا تبعية فقط قال في التشبيه  
في الاولين بمعنى المصدر قال الفاضل المحقق فان قلت هل يجري في نسب الافعال الاستعارة تبعاً على  
قياس الحروف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشترط بمعية يصلح ان يجعل وجه التشبيه في الافعال بخلاف  
متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه  
متناسب الافعال ليس مطلق النسبة على جهة القيام ولها خواص واصناف يصلح بها الاستعارة  
فاذا اسند الضرب الى المحرف دلالة على قوة نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريف بنسبة  
الما ينسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب والجمل يمكن الاستعارة في الافعال  
باعتبار نسبها اليه بان يشبه ما يرجع نسبها اليه بنوع استلزام مطلق الاتصاف والقيام مثلاً ما يرجع  
اليه نسبة اخرى كذا كذا مطلق الاية مثلاً فيقال قلن السوط والسين فان تبعية في الافعال لا تختص  
باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيق قال صاحب المفتاح المراد بمتعلق  
متعلق الحروف ما يعبر عنها غير تفسير معانيها الضمير في ما راجع الى ما والتاثير لكون ما عبارة عن  
المتعلق في المعنى وفي غير ما راجع الى ما وفي معانيها الحروف وفي قوله عند تفسير معانيها وضع اللفظ  
موضع المفرد اللفظ عند تفسيرها واعلم ان لفظها بما غير موجودة في عبارة المفتاح بل عبارة فكذا  
واغني بمتعلق معاني الحروف ما يعبر عنها وظاهره يفيد ان تلك المتعلقات معبر عنها لا معبر بها مع انه  
خلاف الواقع فكانه اشار منها باقحام لفظها الى توجيه عبارة المفتاح بان العايد محذوف والتقدير  
ما يعبر عنها ويحتمل ان يريد بيان حاصل المعنى لان في العبارة تقدير انظر الى ان الالفاظ المذكورة  
عند التفسير كلفظ الابتداء واخواته عبارة عن تلك المتعلقات في هذا الاعتبار معبر عنها كما اشار اليه  
الفاضل المحقق في شرحه للمفتاح وفي عبارة المفتاح احتمال اخر وهو ان يجعل يعبر على صيغة المعلوم ويرجع  
ضميره الى ما يجعل المعبر به معبراً بجاز لكن لا يخفى انه تكرر ظاهره ونحوه في نسخ الرواية النهاية  
مثل قولنا من معناه ابتداء الغاية المراد بالغاية المسافة اطلاقاً لا سم الجذر على الكل اذ الغاية هي

هذا هو الوجه في قوله لا يكثر والاقسام  
وهو ان معنى الحرف لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة  
فلا يجري فيه الجواز المرسل ايضاً اصالته  
فلم يعتبر واقسم التبع في المرسل ايضاً الهم  
الا ان يقال ما وجد في الجاز في الحرف بحيث  
لا يكون علاقته التشبيهية فلذا لم يكثر  
والاقسام واكتفى بالاستعارة التبعية لكثرة  
ما كان هذا لا يتاخر في الافعال



وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم لا الا انها غاية كذا ذكره ان في التلويح واعترض عليه بان  
 نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء والشيء انما ينتهي بفضة قها به الشيء فكيف يكون جزءا منه بل انما  
 يطلق على آخر جزءا منه لمجاورة بينه وبين النهاية ولكن نقول غاية ما في البقاء ان يكون الغاية في المسافة  
 مجازا في المرتبتين ومثله غير غير والتوجيه الخالي عن شائبة التعسف ان يقال الغاية مستعملة في مقام الحقيقة  
 ومع جنس الابتداء والانتفاء فدان له فكان اضافتها اليها اضافة الاجزاء الى الكل والامكانات حروقا  
 بل اسما قال في شرحه للمفتاح وهو ضعيف اذ ربما يمنع الملازمة بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا  
 بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ غير مستعمل بالنظر الى وضع لفظ اخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الوضع في دلالة  
 اعمه للفظين عليه ذكر متعلق بخلاف اللفظ الآخر مثلا يعني الكاف الاسمية والحرفية هو المثل لان هذا  
 المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبني على انه يجب ان يشار  
 وقد بطله الفاضل الحنفى وعق مع الحرف بوجه لا مفر به عليه وظهر به ضعف التضعيف فليتنظر فيه  
 غير صحيح كما انشأ به وقد بوجه كلام الحق بالمعبر لا عن في المضاف كمتعلق المحرور في قولنا زيد  
 في نعمة وهو التلبيس بخصوص والتمثيل للمتعلق اللغوي وتوضيح ان مقتضى قوله زيد في نعمة كون النعمة  
 ظرفا للزيد مع انما ليست كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقة فحمل على الاستعارة بان شبه ما بين زيد  
 والنعمة من التلبيس بخصوص بالنظرية فوقية التشبيه اولاه النظرية المطلقة ثم سرى الى النظرية المخصوصة  
 التي هي معنى في استعمال اللفظ الموضوع للتشبيه به الضميمة وهو النظرية المخصوصة في التشبيه اعني  
 تلبيس زيد بالتلبيس تعارل والنظرية مستعار منه لفظ في مستعار فلا خلل في هذا الكلام  
 هذا ما قبل ولا يخفى فانه اذ لا يلائم سياق كلام الحق فانه اعتبر التشبيه في لام التعليل في نفس  
 المحرور كما لا يخفى باعتبار ذكر الملزوم واردة اللازم قد اشير في اوائل هذا الفن الى  
 ان الملزوم امر لازم في جميع انواع المجاز استعارة او مجازا امسلا فاعتبار ذكر الملزوم واردة  
 اللازم لا يكفي في بيان العلاقة بل لابد من بيان انها من اي نوع من انواع العداوة او غير  
 تشبيه العداوة فيه نوع تعسف لان موجب كلامه السابق ان لا يتعد تشبيه الحرف في مجرور تاو على  
 هذا اسباق شرح انار حيث قال فيما بعده تبعا للاستعارة في المحرور ولا شك ان المحرور في الآية  
 كونه عدو لنفس العداوة والتشبيه به على هذا كونه مجازا وانما لا نفس المحبة والتشبيه نعم هذا يرجع

هذا هو الوجه في الاستعارة  
 في قوله تعالى لا اله الا الله

في المعنى الى العداوة والتشبيه والمحبة لكن الاستعارة في المنطوق فالتمسح به اوله خصوصا اذا كان  
 الكلام محابوهم بخلاف ما هو المراد كالمحبة والتشبيه ونحو ذلك في الترتيب على الانقاط اراد  
 بالمحبة الملتقط وهو موسى عليه السلام او اراد اشرف والافحمة الملتقط وهو آل فرعون على الانقاط  
 متقدمة عليه انه شبه ترتيب العداوة والحزن على الانقاط بترتيب العلة الغائية عليه والجامع  
 هو الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى انه اشهر في ترتيب العلة الغائية عليه فانه دفع ما قبل هذا غير واضح  
 لاستدعاء التشبيه الجامع ولا يظفر فيما ذكر من التشبيه ومدار قرينته في الاولين انما قال في الاولين  
 لما سجد من ان قرينه التشبيه في الحروف وغير مضبوط جمع الحق في امام البيت لعبد الله بن المعفر  
 بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد يوم بعد خلع المعتز بالله ولقب بالمرتضى واستوزر اسناده وكان  
 واحده عمره في الكرم والمفضل وقد ادر كنه حرفة الادب فاضطر بامره ولم يكن خلافتا لثلاث  
 ستمائة من الزمان لم يلق قوما هم شره الطرف اعني من متعلق شره العيشة ما بين المغرب والعشاء والمراد  
 منها مطلق الوقت وفي الحقيقة الى الجملة بعدها او الجملة بعدها صفة لها بتقدير فيها فانصبا على التوبيخ  
 بالنظرية وانتفاء التنوين على الوجه الثالث لكونها غير منصرف للتأنيث والعلمية لانه علم جنس كما نقرر  
 في النحو والوارد في فاعلي جرح على طريق الاسناد المجازي والمراد بجران الوادي فيها بالدم ظهور الشر  
 وكثرة الفتن نقر بهم من قرين الضيف قرين وقراء اذا احسنت اليه اذ اكسرت القاف فحرف  
 واذا افتحت مددت والجامع بين القرين والطعن ايضا الى الباطن كقول الجرجاني واقرأ  
 السامع آه البيت من قصيدة ذكرها الجرجاني في المقام الثاني والثلاثين مطلعها ليست لك زمان  
 لبوسا ولا بيت مرفية نعم وبوسا فعند الترواة ادبر الكلام وبين السخاة ادبر الكوسا  
 وطوار ابو عظم اسبل الدموع وطوار يلهو اشير النوسا واقر السامع البيت حرف الدخلة  
 والنعيم بضم النون والقمر النعمة واذا فتحت النون مددت وبوسا مصدر قولك ليس الرجل يئس  
 بوسا ان اشتدت حاجته فهو يئس والسامع جمع سمع بكسر الميم الاول بمعنى الاذن وان شرطية  
 وما زائدة وجوابه الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق او هو ان بق نفسه على اختلاف البصرية  
 والكوفية والحروف الفرس الذي يقع في انشاء الجرح والشمس الذي يصعب الركوب عليه  
 او الى الجميع لانها بمعنى على كما يقتضيه السوق ونظيره في مجرور بجح الى بمعنى على قوله صلى الله عليه وسلم

بجرح جرحا



من تركه مالا فلورثته ومن تركه كلا او عيالا فاليك  
 و مع في الاصل ما غلظ من الارض ويزهره حال من الرياض يقال ان من البنت اذا ظهر نوره واذا سدى  
 طرفه لينقر فغير صحيح لان الجوراء قبل المراء بالجميع الاكثر ذكره الثاني والثاني في شرح  
 للمفتاح ولا يخفى بعده وقد بوجه بان المراد من نسبة العقل الى الجوراء ارتباط به بحسب المعنى بحيث يكون  
 مفعولا به لذلك الفعل اما بواسطة حرف الجر كما في الآية او باعتبار حاصل المعنى كما في البيت فان الافتاح  
 مفعول به لتقرى بذلك الاعتبار اذ ليس المراد بها اجفان الحيوان كما توهموا بل المراد بها اجفان  
 الرياض ومع الزهر الشبيه بالوالد عوض عن العفاف اليه وهو الضمير المراجع الى الرياض وسير ان  
 النوم فبما نزل تلك الزهر وانما اطراف النور بعضها لبعض وتقرى الرياض الايقاظ  
 فتح تلك الزهر وشرائطها واعطى النظارة والظراوة اياها فانه لما جعل الايقاظ مفعولا  
 ثانيا لتقرى والرياض مفعولا اولاه والنظر ان الايقاظ لا يكون الا للنسيم تعين ان يراد بالاجفان  
 الثاني في النوم اجفان الرياض فيكون ذكر اجفان الرياض قرينة على ان يتقرى استعارته  
 بمعنى يفتح انتهى كلام الموجب وهذا معنى واضح الا ان المفهوم من البيت قرى الايقاظ وقت النوم  
 واجتماعهما في وقت واحد ولا يتأتى هذا على ما ذكره اللام الا ان يقال تنزل تعارب الزمان منفرته الاتحاد  
 اشار اليه ابو الفتح في الحبيب مطلقه ومع ما لم يقرن بصفة ولا تفرع مثل الفاضل الخ في شرح  
 المفتاح للاستعارة المطلقة بقوله ثبت اظفار المنيه وفيه نظر لان ثبت ترشيح فانه من شبه  
 الشيء بالشيء بالكثر شيئا الى علق فيه فهو ملائم للاستعارة منه والا لولم ان يقال اهلكت بدل ثبت  
 اللام الا ان يجعل ثبت ترشيح التخييلية على منه حسب السكك ويعرف الاطلاق الى المكنية فكذلك قيل  
 والحق ان ثبت من تمة القرينة اذ لو قلت انهم من اظفار لما كان الامر على الاستعارة واعلم  
 ان السكك ذكر في لطائف الارض ابلح ما ذكره الآية ان الخطا في ما ذكر ترشيح وليس الخطا وصفا  
 ولا تفرع كلام واعتبارا لوصف الفم في الحماطة تعسف لا بصار اليه فكانه تخصيص الصفة  
 والتفرع بالذكر بناء على الغلب لا الحصر فتأمل يعني اذا ثبت غلظت رقاب امواله في ابد  
 النفس حاصل المعنى ان السالكين باخه ون مال المرد و من غير علمه ويجيبون لا حفره فينبش ولا  
 ياخذ منهم فيمككون كانه قيل فاصابا بلباس الجوع فان قلت فقه فانت النكتة السابقة من

من تركه مالا فلورثته ومن تركه كلا او عيالا فاليك  
 و مع في الاصل ما غلظ من الارض ويزهره حال من الرياض يقال ان من البنت اذا ظهر نوره واذا سدى  
 طرفه لينقر فغير صحيح لان الجوراء قبل المراء بالجميع الاكثر ذكره الثاني والثاني في شرح  
 للمفتاح ولا يخفى بعده وقد بوجه بان المراد من نسبة العقل الى الجوراء ارتباط به بحسب المعنى بحيث يكون  
 مفعولا به لذلك الفعل اما بواسطة حرف الجر كما في الآية او باعتبار حاصل المعنى كما في البيت فان الافتاح  
 مفعول به لتقرى بذلك الاعتبار اذ ليس المراد بها اجفان الحيوان كما توهموا بل المراد بها اجفان  
 الرياض ومع الزهر الشبيه بالوالد عوض عن العفاف اليه وهو الضمير المراجع الى الرياض وسير ان  
 النوم فبما نزل تلك الزهر وانما اطراف النور بعضها لبعض وتقرى الرياض الايقاظ  
 فتح تلك الزهر وشرائطها واعطى النظارة والظراوة اياها فانه لما جعل الايقاظ مفعولا  
 ثانيا لتقرى والرياض مفعولا اولاه والنظر ان الايقاظ لا يكون الا للنسيم تعين ان يراد بالاجفان  
 الثاني في النوم اجفان الرياض فيكون ذكر اجفان الرياض قرينة على ان يتقرى استعارته  
 بمعنى يفتح انتهى كلام الموجب وهذا معنى واضح الا ان المفهوم من البيت قرى الايقاظ وقت النوم  
 واجتماعهما في وقت واحد ولا يتأتى هذا على ما ذكره اللام الا ان يقال تنزل تعارب الزمان منفرته الاتحاد  
 اشار اليه ابو الفتح في الحبيب مطلقه ومع ما لم يقرن بصفة ولا تفرع مثل الفاضل الخ في شرح  
 المفتاح للاستعارة المطلقة بقوله ثبت اظفار المنيه وفيه نظر لان ثبت ترشيح فانه من شبه  
 الشيء بالشيء بالكثر شيئا الى علق فيه فهو ملائم للاستعارة منه والا لولم ان يقال اهلكت بدل ثبت  
 اللام الا ان يجعل ثبت ترشيح التخييلية على منه حسب السكك ويعرف الاطلاق الى المكنية فكذلك قيل  
 والحق ان ثبت من تمة القرينة اذ لو قلت انهم من اظفار لما كان الامر على الاستعارة واعلم  
 ان السكك ذكر في لطائف الارض ابلح ما ذكره الآية ان الخطا في ما ذكر ترشيح وليس الخطا وصفا  
 ولا تفرع كلام واعتبارا لوصف الفم في الحماطة تعسف لا بصار اليه فكانه تخصيص الصفة  
 والتفرع بالذكر بناء على الغلب لا الحصر فتأمل يعني اذا ثبت غلظت رقاب امواله في ابد  
 النفس حاصل المعنى ان السالكين باخه ون مال المرد و من غير علمه ويجيبون لا حفره فينبش ولا  
 ياخذ منهم فيمككون كانه قيل فاصابا بلباس الجوع فان قلت فقه فانت النكتة السابقة من

من تركه مالا فلورثته ومن تركه كلا او عيالا فاليك

استلزام الذوق للمسئلة لا يفتوت بل يكفى فيها كونه كذا بحسب الوضع الاصلي والا فله مكنية  
 وهو انه شبهه فيه بحيث فان الاستعارة بالكناية لابد ان يذكر فيها المشبه وينت من لوازم التشبيه  
 وهو منقود ههنا فالظن ان اذا قام ههنا بعبارة ترمجية والجواب انه قد ذكر المشبه لكن بغير لفظ الحقيقة  
 وفي الآية وجه آخر ذكره الرزق في شرح المفتاح حيث قال ولو قيل ان الضمان منكم كانه قوله تعالى واما من  
 خاف مقام ربه لم يبعده ولا يخفى بعده من طعم المراد في الصحاح الطعم بالفتح ما يؤدى الذوق  
 يقال طعمه مر والطعم ايضا ما يشبه منه يقال ليس له طعم وما فلان يذوق طعم اذا كان غنا والطعم بالفتح  
 الطعام فلا يكون ترشيحا قبل الظن ان يقول فلا يكون تجريبا لان مساق الكلام على ان اذا تجر به  
 وليس شيئا فان مساق الكلام على انه تجر به للاستعارة المعصية للاستعارة المكنية التي ذكرها وانما  
 التوهم ان يكون ترشيحا لها لكونه ملائما للاستعارة منه في هذه الاستعارة وهو طعم المراد من هذا  
 التوهم وانما لا يكون ترشيحا لان قرينة الاستعارة بالكناية لا يستلزم ترشيحا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام  
 الاستعارة والقرينة من تحتها حاوت اليوم بما اذا خلا طم الامواج حاوت بالي المهمة  
 من المجاورة بمعنى المكاملة فهو قرينة للاستعارة ولو جعلت القرينة حالية لكان حاوت تجريدا  
 كما ان اذا خلا طم الامواج ترشيح يقال بحرا خلى محتمر ترفع جسا وتلاطم الامواج ضرب بعضها  
 الى بعضها هذا تجريدا لانه وصفه آه منه على ان قرينة الاستعارة حالية اذ في البيت السابق والاشارة  
 السلاع قرينة للاستعارة لا تجر به حتى لظن اللام في لظن لام الابتداء دخلت على التام بتقدير قد  
 ويرون يظن وخص هذا الظن بالجهول بالغة واما ان الجهول هو الذي يخفى عليه حاله فيظن  
 ان له حاجته في السماء وما غيره فهو يعلم ان الله تبارك وتعالى غناه عما سواه وجعله متصفا بجميع الكمال فلا حاجة  
 في شيء اصلا ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه لكان تقدير  
 الكلام واد كان مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه ولا يخفى ركائسه كقوله في الشمس مكانها  
 آه فان قلت الاستشهاد على ما ذكره بالبيت لا يصلح لجواز ان يحمل الضمير المنفصل عنه على ضمير القصة  
 قلت قوله فخر الفوائد عزاء جميلة يدل على ان الضمير راجع الى الحبيبة وايضا شرط ضمير القصة ان يكون  
 ما بعده من النسب المشكوك في الجملة فانه يفيد التاكيد وكون الشمس في السماء لكل احد  
 ان اراك تقدم رجلا ونوحا اخر قال الثاني في شرح المفتاح ينبغي ان يكون المراد بالرجل بالخطوة

من تركه مالا فلورثته ومن تركه كلا او عيالا فاليك

من تركه مالا فلورثته ومن تركه كلا او عيالا فاليك











تقديم انبساط الذهن اليه لا يعتمد فيما نحن فيه لان قولنا من حيث موضوعه له متعلق بالاستعمال  
اذ لا معنى لتعلقه بالوضع فان ارد به بالوضع الوضع الذي هو وضع الخطاط لم يكن حاجته الى  
التفصيل بالحيثية وان ارد به اي وضع كان كان استعمال لفظ الصلوة في الدعاء اذا استعمل  
الخطاط بعرف الشرع فيه استعمال فيما هو موضوع له بوضع ما من حيث انه موضوع له فلا اعتداد  
ايضالا بالخطاط بعرف الشرع عبارة عن رعاية اوضاع ذلك العرف في استعمال الالفاظ فمن  
استعمل لفظ الصلوة في الدعاء كيف يكون خطاطا بعرف الشرع ولو سلم انه خطاط بعرف الشرع  
فلان ان استعمالها فيه من حيث انه موضوع له وهذا غلط لان اشارته آه فيه بحث لان حاصل  
كلام الجيب الى قوله مع قرينة معناه مع نصب المتكلم قرينة ولهذا قال اذ لا ينصب في الغلط والنصب  
فعل اختيار مسبق بالتصديق والارادة ولا قصد للخطاط الى ان ينصب قرينة يدل على عدم ارادة  
معنى الفرس على ان ثبوت قرينة في مادة لا يستلزم ثبوتها في جميع المواد فالخطاط الذي لا يوجد فيه قرينة  
داخله في تعريف المجاز وان لم يوجد فيه جميع افراده ثم ان اللفظ اذا استعمل في معنى غير ما وضع له ونصب  
القرينة لكن لم يعتبر العلاقة بل لم يوجد يرد ذلك نقضاً على التعرّف ولا يندفع بما جيب وقد يقال  
في الجواب عن الاعتراض باللفظ المراد بالغير هو الغير المتعلق والاضافة للمعنى يرشد الى ذلك ثمرة  
استعمال لفظ غير ما وضع له في المتعلق وتبادره من عند الاطلاق فعلى هذا ان دفع الاعتراض باللفظ  
سواء كان بقرينة او بدونه وظاهر ايضا ضعف قوله فيما سبق وثانياً انه لو تركه آه فتأمل الرابع  
المعنى الكلمة المتضمنة للفايدة القيمة الاول اعني الرابع الى معنى الكلمة احتراز عن الرابع الى حكم الكلمة  
كما في قوله تعالى وجاء بك والاصل وجاء امر بك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله تعالى هو الخيرة واما الرفع  
فما زو مداره ان يكتسب اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها ولاجل اثبات كلمة مستغنى عنها  
استغناءً وافعى كالكاف في قوله تعالى ليس كمثل شيء والقيمة الثا اعني المتضمنة للفايدة احتراز عن استعمال  
القيمة في المطلق كالمس في انفس الانشا في انه كذلك ينبغي ان السمع كذلك سمى وهو ان يكون له  
اظهار ونقطة كذلك حال من المستتر سماع وكلامه في مناسبة التسمية آه كلامه في وجه التسمية هو الذي  
ذكره في مفتاح الفصل الثالث وقد ورد الشارح خلاصته بقوله والمفيدة قد برزت مع الاظهار آه  
ولا يخفى وجه اشعاره بان المستعار هو الاظهار وسيجي من كلامه ما يبين في جميع ذلك وهو قوله

في قوله تعالى وجاء بك والاصل وجاء امر بك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله تعالى هو الخيرة واما الرفع فما زو مداره ان يكتسب اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها ولاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناءً وافعى كالكاف في قوله تعالى ليس كمثل شيء والقيمة الثا اعني المتضمنة للفايدة احتراز عن استعمال القيمة في المطلق كالمس في انفس الانشا في انه كذلك ينبغي ان السمع كذلك سمى وهو ان يكون له اظهار ونقطة كذلك حال من المستتر سماع وكلامه في مناسبة التسمية آه كلامه في وجه التسمية هو الذي ذكره في مفتاح الفصل الثالث وقد ورد الشارح خلاصته بقوله والمفيدة قد برزت مع الاظهار آه ولا يخفى وجه اشعاره بان المستعار هو الاظهار وسيجي من كلامه ما يبين في جميع ذلك وهو قوله

في القسم الرابع الاستعارة بالكناية كما عرفت ان تذكر المشبه وتريد المشبه به دال على ذلك ينصب قرينة  
تفسيراً ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المفيدة وسيجي توفيق الشارح بين اقوال انشا الله تعالى  
ومن الامثلة استعارة وصف احد صورتيين متفرعين من امور لو وصف صورة اخرى فيه  
بحث لان المستعار بدأ هو اللفظ الدال على الصورة المشبه بها لا وصفها كما يدل عليه ظاهر العبارة  
وان تأول ذلك فذكر بان المراد بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ كوصف يكتسب المعنى فلا ينافي هذا  
التأويل في قوله بوصف بوصف الاخر لان المستعار له يكون نفس المشبه لا اللفظ اللهم الا ان يراد بهذا  
معنى البنية فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخر فيكون اللام في قوله  
لوصف الاخر دال على القرينة لاصلة الاستعارة ولا يلزم من قسيم المجاز المفردة حاصله  
ان قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه وهذا كلام ظاهر والتحقيق ان القسم اخص منه مطلقاً فانك  
اذا قلت الحيوان اما ابيض او اسود فالمراد اما حيوان ابيض واما حيوان اسود وهذا وقد رد جمال  
الدين الجواب المذكور بان كون القسم اعم من المقسم انما يصح في التقسيم الذي لا يراد به المحصر كما في المثال  
المذكور والتقسيم الذي يذكره شريح ابواب الكتب وفصولها يراد بها استيفاء جملة الاقسام فلا يكون  
من ذلك التقسيم الذي لا يراد به المحصر وقولهم ليس شيء من المجاز العقلي والمجاز الرابع الى حكم الكلمة داخله  
في المجاز المفرد المعرف بالكلمة ليس دليلاً على صحة كلام السكاك بل هو دليل على ضبط اخر وقع منه هذا  
كلامه وفيه بحث لانه ان اراد بالمحصر الذي اوجبه في شريح ابواب الكتب حصر المنقسم في الاقسام بمعنى ان  
لا يوجد قسم لذكر المقسم الا وقد ذكر كايده عليه قوله ويراد به استيفاء جملة الاقسام فهو حاصل  
في المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اراد به حصر التقسيم المقسم على معنى ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق  
المقسم فلان وجوبه في ذلك المشرع كيف والكتب المشكونة بالتقسيم التي لا يوجد فيها المحصر المذكور كقول  
المنطقيين التصديق اما بدعي او كسبي وكل منهما اعم من التصديق انشا اننا لانم ان التمثل  
يستلزم التكرير اه للفاضل الحنفي وهذا كلام طويل الذي بل لكن تخطيطه في آخر البحث وعبارة الشارح  
في شرح الكافي وهو قوله فان بين التمثل على تشبيه الحالة بالحالة بل وصف صورة متفرعة من عمدة  
امور بوصف صورة اخرى بان لفظ الوصف مستدركة والصور بل صورة لان المشبه مثلاً هو الصورة  
المتفرعة لان وصفها انما يتم اذا جعل الوصف في عبارة الشارح معطوفاً على الحالة وليس كذلك بل على

انما ذكره ان روع وهو قول الجيب  
اما حيوان او غيره لا الذي ذكره وهو  
الحيوان اما ابيض او اسود فمستدر



سنة ١٢٦٧ هـ  
 شهر ربيع الثاني  
 يوم الاثنين  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٦٧ هـ

والمراد بالوصف الاول المعنى المصدرى وبالثاني الصفة المعنوية التي وجه الشبه فلا يتجه الاستدراك  
 الذي ذكره اصلا فتأمل وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذه التشبيه يمكن ان يجاب عنه بان علم  
 تقدير ثبوت جريان التمثيل في المفردات لا ريب في صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل بالتمثيل المركب  
 لا يفتقر حصره فيه غاية ما فيه انه لا يمثل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفرد اعتمادا على ان  
 المذكورة في فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى ان ما يصح مثالا للتشبيه يصح مثالا  
 للاستعارة بان يترك التشبيه الى الاستعارة ومثل التمثيل المركب على عادة المجازية في كل باب من  
 تعميم مباحثه وازداد الشك من غير ذلك البتة فالتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد للقطع  
 بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا آه قد يناقش فيه بان هذا الكلام مستعمل في المتروك بين الاقدام  
 والاحجاب ولا يوجد فيه تقديم الرجل وتاخير حقيقته فالحق ان التجوز كما هو حاصل في نفس الكلام  
 كذلك حاصل في مفرداته فانه شبه رجلا في الخاطر نحو الفعل بالتقديم ونفس الخاطر بالرجل وانقباض  
 الخاطر عنه تارة اخرى بالتاخير فاطلق الفاظ المشبه بها على المشبه استعارة وهذه المناقشة على  
 تقدير صحتها مخصوصة بهذا المثال والافق المسئلة اذ اعتبار التشبيه في مفردات التمثيل غير ملزم  
 واما قول ان مقام الاستعارة هو الملام آه تمام البيت لا تسقى ماء الملام فانه صواب قد استغفرت  
 ما بكان الصباية رقة الشوق وحرارة يقال رجل صبا ان عاكش مشتاق واستغفرت  
 الشئ عنه عذبا ومعنى البيت لا تلمني ايها اللام على كثرة بكائي فانه مستغذب عنده لا يوشرك فيه لومك  
 ان لا تسقى ايها اللام ماء الملام فانه ريان بماء البكاء لا التفت الى ماء ملامك واعلم ان قوله تعالى  
 واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ليس من قبيل الموت المذكور كما توهم الطائفة حيث نقل ان بعض  
 ظفراء اصحابه بعث اليه قارورة وقال ابعت لنا من ماء الملام فقال في جوابه ابعت لنا ريشا  
 من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام وذلك لان الطائر عند اشتياقه وقطفه على اولاده  
 تحفظ جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تبعضه ووفائه والاشياء عند تواضعه يطأ من راسه  
 ويخفض من راسه فشبّه ذلك وتواضعه باحد حالي الطائر على طريق الاستعارة بالكناية ويضاف  
 الجناح اليه قرينة لها فانه من الامور الملازمة للحالة المشبهة بها على انه يجوز ان يحمل الآية على الاستعارة  
 التمثيلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه ووجه الشبه ان اللوم يسكن حرارة الغرام كما كان

يسكن

يسكن غليل الادم كذا في الابيضاح وفيه نظر لان ما ذكره ليس بناسب للمقام فان الشاعر ينبغي ان  
 يدعى ههنا ان حرارة غرامه لا يسكن اصلا لا بالملام لا بشئ غيره فليكن يجعل ما ذكره وجه التشبيه  
 وقد اشار الى المعنى الذي ذكرته من قال دم درکش از عهد امم اربار ز غبار كايه درد عاشقي  
 بلامتنا دون شود وقريب منه قوله احد والملازمة في هذه لزيادة جبال ذكره فليعلم في اليوم  
 علم ان سكن غليل الادم لا يلائم وصف المشبه بالمكروه وبما في تفسيره التخييلية تفسير غير  
 لها اجميد بان السكاك في هذا الفن مخصوصا في مثل هذه العبارة ليس بعدد التخليد لغيره حتى يقرض  
 عليه وفيه ان تغيير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح اثبات من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها ام لا  
 يعتد بها وقال جلال الدين السيوطي في شرحه الايضاح بشكل على قول السكاك ما اذا جمع بين المشبه به والمشبه  
 في الاستعارة بالكناية كما تقول اظفار المنيه والسبع شبت بفلان فان اظفار المنيه مجاز عنه واظفار  
 السبع حقيقة فليزعم الجمع بين الحقيقة والمجاز واما على قول المص وغيره فلا يلزم هذا الحذور لان  
 الاظفار حقيقة وانما التجوز في اثباتها للمنيه واضافتم اليه انتهي كلامه والجواب للسكاك ان يعتد  
 في مثله اظفارا آخر بان يقال التقدير اظفار المنيه واظفار السبع كما تقرر في نظائره ولهذا قال  
 الشيخ عبد القاهر لا خلا في ان اليه استعارة آه اراد باليد ههنا من حيث اضافته الى الشمال بدليل  
 قولهم ثم انك لا تستطيع ان تزعج آه اراد باليد ثم اليد لا من نكاح الحبشية فلا يرد ان قول الشيخ حجة عليه  
 لانه لان كون اللفظ استعارة بنا في كونه حقيقة لغوية لاننا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة  
 حاصل الجواب اختيار الشق الثاني ومع صيرورة النزاع لفظيا وفي الترشيح بغير لفظ الكلام في ترجيح  
 الاستعارة فلا يرد ان الترشيح قد يفتقر بلفظ المشبه كما في قوله تعالى محالب المنيه الشبهة بالسبع فان المحالب  
 ترشح للتشبيه بالاستعارة كما مر لكن يرد عليه ترشح الاستعارة بالكناية كما سنذكره الآن وجواب  
 ان الامر الذي هو من خواص المشبه به آه فيه بحث وهو ان هذه الجواب منقوصة بمثل انبت الربيع البقل  
 فان المراد بالابنار المعنى الحقيقي كما اشار اليه السكاك في اخر الفصل الخامس مع اقراره بلفظ المشبه على انه  
 مبني ان الترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيها يفتقر  
 بلفظ المشبه نحو محالب المنيه شبت بفلان فافتترسه اللهم الا ان يقال التخييلية كسورة الاستعارة  
 فلا يحتاج لما افتراء صورة وحية اخرى او يقال الترشيح في مثله معتبر بالنسبة الى التخييل فتأمل

حاصل ان التخييل ما كان باسرها غير مجازيا  
 بوجه حلال المجاز وما الترشيح فقط ما كان بالملام  
 في الجملة نظر الى لفظ التخييل وهذا القول في الفرق

في التخييل











وفيه بحث لان ظهور قصد التشبيه وادراكه ان المشبه بالقرينة لا يظهر وجه الشبه فاننا اذا قلنا جاوزت  
 ابلا مائة لا نجده فيها راحلة تظهر قصد التشبيه ظهورا تاما فلا فرق بين الاستعارة المصروفة والمكنية في ذلك اللهم  
 الا ان يقال ففاء وجه التشبيه كبير بسورة القرينة ويكاد يجعلها مؤنة واما المكنية فتقرينها لازمة له مدخل في وجه  
 الشبه فلما دلالة عليه فتأمل في كل النصب على الحال ولكن ان تجعله صفة اذ لا توفيق في الابل المائنة بل اللام  
 فيه للمصدر الذي منه كانه قوله ولقد امر على السليم بسنة ان كل مائة فيه اه فيه بحث لان هذه التفسير  
 متاخر لما يتصل به اللهم الا ان ياول ما يتصل به بما شئتوا به ولو اقتصر في بيان العموم على قوله وليس كل مائة  
 اه لم يجز الى التكلف حتى ان كانا انما في الكلام محمول على المبالغة وتعمت الاستعارة لعدم  
 ارادنا يتعين اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يكن لانه تعينت الاستعارة البتة ولا يصح  
 التشبيه فلا منافاة بينه وبين قول الشاعر فيما سبق ان كل مائة آه لانها لا يكون الا تابعة  
 آه فيه بحث لان التخييل عند المصانبات اللازمة وفي اللوازم ومراتب كثيرة وتفاوت فلم لا يجوز ان يحسن  
 بحسب قريب اللزوم وقوة اختصاصه بغيره وغير ذلك اللهم الا ان يقال المراد حسنا بحسن التشبيه تابع بحسن  
 متبوعا لان حسنا مطلقا تابع له فليتأمل وقيل يحسن الحسن البليغ غير تابع له حكم بالقله دون  
 النفع لاننا قد يحسن الحسن البليغ على قلته اذ لم يكن تابعه للمكنية كان يقال اظفار النية الشبيهة بالبيع  
 ونظايره فان التخييل في هذه الامثلة حسنة حسنا كاملا وان لم يكن هذه الامثلة واردة في كلامهم كذا  
 في شرح الشرح للمفتاح وهو اشبه وتامل ان يقول آه قد يجاب بان التخييل في غالب الاستعمال  
 تابعة للمكنية مبنية على حال التشبيه فيما اعني اختراع الصورة الوجيهة على التشبيه المعتبر في المكنية والتابع  
 لا يكون لها حكم نفسه الا لما كان تابعا ولذا لم يقل السكاك بان حسن التخييلية برعاية جهة التشبيه وان كانت  
 التخييلية عنده استعارة تفرقة مبنية على التشبيه والاقرب في الجواب ان يقال لما لم يتفاوت وجه  
 الشبه في التخييلية كبر تفاوته ولكن الجميع شبيه بصورة الشيء التخييلية بنفسه معتبر ذلك الشرط  
 وظاهر عبارة المفتاح اه حيث قال في قوله تعالى وجاء ربك فاحكم الاصل لقوله ربك هو الجوز واما الرفع  
 فمجاز وصرح ايضا بان النصب في القرينة من قوله تعالى واسئل القرينة والجوز كمثل مجاز وانما قال  
 ظاهر عبارة المفتاح لا مكان تاويل الرفع بالرفع من حيث هو مرفوع وكلمة الكلام في النصب  
 والجوز ان يقال المراد ان الرفع حكم مجازي الكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي في المجازي المعنوي كما ان

هذا هو الوجه في قوله تعالى وجاء ربك فاحكم الاصل لقوله ربك هو الجوز واما الرفع فمجاز وصرح ايضا بان النصب في القرينة من قوله تعالى واسئل القرينة والجوز كمثل مجاز وانما قال

للمحكم اصله لا بمنزلة المعنى الحقيقي هناك وورد على التاويل سياق كلام السكاك وسباقه كما يظهر لمن  
 ينظر فيه وفي شروحه ثم ان قول الشاعر وفيه اظفار القرينة شعر بان وصف الاعراب بالمجاز ظاهر في الخذف  
 مطلقا ولا سكاك ان وصف به في مثل سؤال القرينة غير ظاهر اللهم الا ان يقال هو الجوز الذي كان  
 في المضاف الخذف ولا جزم الاصل ولا يخفى انه تعنى للقطع بان الحق سؤال اهل القرينة لم يلتفت  
 الا قول القائل ان القرينة يطلق على اهل الجذر ان جميعا على وجه الاشتراك لانه معلوم ان القرينة موضوعة  
 للجذر ان الخصوصية دون الاصل فاذا ظلمت على الاصل لم تطلق الا بقية قرينة تدلنا على الخذف  
 ولو كانت مشتركة لم يكن كذا والحكم الاصل المثل هو النصب لانه غير ليس فان قلت اذا كان مثله  
 خبر ليس ولا سكاك ان اسم شي لزم ان يكون ما هو في موضع المبتدأ ككرة وما وقع في موقع الخبر معرفة  
 وهو باطل بالاتفاق كما سلف في النفس الاول قلت كلمة مثل لغاية توغرها في الابهام لا تعرف فلا محذور  
 والاحسن ان لا يجعل الكافي زيادة فيه بحث اذ لو لم يجعل الكافي زيادة لزم انشاؤه تعالى ذلك  
 علوا كبيرا وذلك لانه عز وجل مثل مثله والمقدر ان انشا مثل المثل لا يقال لانه صدق ان الله تعالى مثل  
 مثله وانما يصدق لو كان مثله موجودا لانا نقول صدق الغيبة ليس يتوقف الاعلى وجود الموضوع  
 وصدق وصف المحول عليه في نفس الامر ومما احتمقنا ههنا واما وجود متعلق المحول فلا يتوقف  
 صدق الغيبة عليه كما لا يخفى فالوجه ان الكافي زيادة اللهم الا ان يقال اذ لم يوجد متعلق المحول اعني  
 مثله تعالى يصدق وصف المحول عليه وفيه ما فيه فقامل على انه ربما يقال المفهوم من هذا التركيب على  
 تقدير عدم زيادة الكافي في ان يكون مثله مثل سواه بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم  
 ان دخل دار واحد سوي المتكلم وايضا لان له لوجه له مثل لكان مثله لان وجود المثل محال  
 والمحال جاز ان يستلزم محالا آخر ونقل الصفه في شرح اللامية انه لو قال بعضهم الكافي ليست بزيادة  
 بل مثل ومثل ساكنات متساوية في اللغة كشيء وشبه فمثل ههنا بمعنى مثل قال الله تعالى المثل الاعلى  
 ويكون المعنى ليس مثل مثله شيء وهو معنى صحيح انتهى فتأمل ويكون من باب الكناية فيه وجهان  
 قبل اتحاد الوجهين في المال وكون كل منهما كناية في النسبة لا ينافي عدما وجهين فظن الاجتهاد والاعتبار  
 المختلف فلا يرد اعتراض الفاضل المحض وانت خبير بان ما ذكره الشاعر في شرح المفتاح يؤيد  
 اعتراض الفاضل المحض حيث قال نعم وقد يقال انه يجوز ان يكون نفي الشيء نفي لازم فانما اذا نفيتم

هذا هو الوجه في قوله تعالى وجاء ربك فاحكم الاصل لقوله ربك هو الجوز واما الرفع فمجاز وصرح ايضا بان النصب في القرينة من قوله تعالى واسئل القرينة والجوز كمثل مجاز وانما قال

وانما قال شعرا لا احتمال ان يكون قوله كالتعجب في القرينة والرفع في ركنه في تحقيقه الخذف وان كان خلاف الظاهر كما يدل عليه اقتضاه في المقابل على قوله واما الجواز بالزيادة مست

وما احسن قول فلا فسد به في الجاهل السلفي كما يجوز والكافي ان انصرفت زائدة فيه فلا تعجب كما في شيبه وقيل اخذ من ان الطيب حيث قال كفاكبه وقول الكافي مقصود كما تضمنت وما لا تشعشع اشكال مست







لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة تورث عليه البرودة والنسيان فلا وجه لعدم هذا المثال مما لا اختلاف فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظ اهل العرف بل ينتقلون منه اولاً الى تلك البلاغة فلا يجوز والجواب انه لا امتناع آه رده جمال الدين في شرح الايضاح بان القرب والبعد بالنسبة لا لفظ والواست بمت مطلوبة والا كانت كثرة الرماد كناية فربما عن كثرة احراق الحطب ولا قائل به والجواب ان كون الشئ مطلوباً او غير مطلوب انما هو بالنسبة قصد المتكلم ويجوز ان يكون قصده لا جعل عريض الواسدة كناية عن عريض القفا ومثل هذا لا يحتاج الى السماع لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او غيرها عنه مع عدم ذكر الموصوف في محال نقض فيه بمثل الاستحالة كقولنا نعم كثير الرماد مخبراً عن مضايقة زيد عند سؤاله عن رماد بقوله ان زيد كثير الرماد ام لا ان هو كثير الرماد فعدم ذكر الموصوف ليس بحال عند التصريح باثبات الصفة وجوابه ان المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره لفظاً وتقييداً او قد صرح بهذا في مختصره حيث قال فلا يخفى ان الموصوف فيها يكون مذكوراً لفظاً او تقييداً او الموصوف فيما ذكر من المثال وان لم يكن مذكوراً لفظاً لكنه مذكور تقييداً وحكماً وفيه نظر وجهه ما سبق منه ان العموم لا ينافي الانقسام لجواز ان يكون بين القسم والقسم عموم من وجه كما هو المشهور قال في المختصر والاقرب انه انما قال وتفاوت لان هذه الاقسام يتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة الوسايط وكثرتها اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور الظاهر ان قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور موضع التفسير للمعنية ولهذا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح عرضية ان مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى ان فيه نوع قصور لجواز ان يساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور من غير ان يخص به التعريض كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤمن ووردت في الايمان عن المؤمن مطلقاً من غير قصد تعريفه بمؤد معين ومنه للتعريض في الكلام وفي المثال ان المعارضين المندوقة ان سمع عن الكذب وبعث التورية بالشئ عن الشئ ورب الخبر تورية ان سترته واظهرت غيره كانه ما خود من والانسان كانه يجعله وراده حيث لا يظهر فيختص باللفظ المركب لان الدلالة على المعنى المعروض به لما لم يكن من جملة الوضع الحقيقية والمجازي تعين ان يكون بالسياق فيظهر ذلك الاختصاص ان قلت الوسايط مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الواسدة ان قلت الوسايط يدل على وجود الواسطة في الجملة وقد عدا المثال الاول فيمليق مما لا انتقال فيه بلا واسطة وسبق منا تحقيقه فيمن كلامه مخالفت قلت

لا شئ

الطائفة في الالفاظ

لا شئ ان الغير العريضة اذا انعمت فيها الواسطة فان خفي فيها اللزوم بين الرمز وان لم يخفى بين الالفاظ والاشارة فالمراد بالعلة عدم الكثرة سواء كان بانتفاء الواسطة راساً او بوجودها مع قلة وقد صرح ابو علي القسوي بان قد يستعمل في النسخ العرف لكن ينبغي ان يحل امرنا على المعنى الاعلى ليشمل القسوي اذ يتبين فستعرف وانت تريد اناسا مع المخاطبة آه لم يرد بما ذكره انه يجوز ان تترتبة تارة بغير المخاطبة اذ يتبين فستعرف غير المخاطبة وعده فيكون مجازاً او تترتبة اخرى المخاطبة وغيره معاً فيكون كناية اذ ليس بين المخاطبة وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل اراد ان الكلام المذكور يدل عرفاً على تربية المخاطبة بسبب الايداء ويلزم من لزوم ما عرفياً تربية المؤذن مطلقاً فان اريد تربية المخاطبة مع تربية مؤد آخر كان كناية وان اريد تربية غيره فقط كان مجازاً مكرراً اذ لا يتصور فيه انتقال من اللزوم الى اللازم لما بينهما كما انفاً من ان ليس بين المخاطبة وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز ان الاستعارة ابلغ من التشبيه ان اكثر مبالغة فابلغ من المبالغة وكان من معنى علم ما نقل من البرد والاختفاء من جواز بناء الفعل التفضيل من جميع الثلاثة المزيد فيه كالفعل واستفعل ونحوهما قياساً والشئ في امثال هذه المقامات تارة تقول ابلغ وتارة تقول اشد مبالغة واعتراض القص بان الاستعارة اصلها التشبيه اه فان قلت لا دخل في الاعتراض لكون اصل الاستعارة التشبيه اذ يكفي ان يقال لا تشبيه في الاستعارة بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحي فان فيه تشبيهاً بالفعل والاصل في وجه الشبه اه قلت قوله اصلها التشبيه فيه حصر التشبيه في الاصل كما في زيد الامير والمراد ان لا تشبيه فيها بالفعل انما التشبيه اصلها فظهر دخله وليكن هذا آخر ما اردنا ايراداً في تحقيق مقاصد علم البيان واسرار المستعان وعليه التكلان ان يتصور معانيها اه فليكن هذا ايراداً بالعلم المدون او ما يتناول غير المسائل من المبادى حتى يعلم به المعاني التصويرية واحسن مما ذكره ان يراد بالوجوه الطرق فالمعنى يعرف به طرق تحيين الكلام فان من علم هذه الفن وما رسمه اقدر على ان يراعى الصنایع البديعية المذكورة فيه عند ايراد تركيب في قوله يتبعها وجوه اخرى اه فليكن هذا غير احتراز بل الغاية بذكر ما بعده ورعاية وضوح الدلالة لا يخفى ان البعدية عن هذا يستلزم البعدية عن الامر الاول لم يلحق من ان رعاية الموضوع بعد رعاية التطبيق فكان قصد التبريح باعتبار هذه الوجوه بعد الامر الاول ثم ان تخصيصه فيمن

تارة في الاستعارة بين معنويين في الالفاظ

كون الوجوه بعين الطرق ذكره في قوله ايراداً الى وجه بناء آه مسك



توهم ان اعتبار التحسين لا يلزم ان يكون بعد رعاية عدم الفزارة والتناظر ومخالفة القياس في التعقيب  
 اللفظي فلا يصوب ان يقال بعد رعاية البلاغة فليتناحل لانه يدخل فيها آه يندفع هذا بملاحظة  
 ان مرتبة العلين بعد مرتبة سائر علوم البلاغة فليعتبر بعد ما هو بعينه ليس الا الوجوه البديعية  
 ضربان معنوي قيل المراد بالمعنوي ما يحتاج في تصويره الى ملاحظة المعنى وباللفظي خلافه المطابقة  
 قال صاحب المصباح المطابقة ما خذوة من طابق النرس ان وضع رجله مكان يده وانما يقع الجمع  
 المذكور مطابقة لما فيه من ابعاد توافق وتطابق بين المتضادين وكونها من وجوه التحسين  
 يعرف بالدوق وكنابة الوجوه بين المتضادين هذا اخذ بالاول كما في قولهم الكلام ما تغيبن  
 كلمتين بالاسناد والا فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت  
 قال ابن الحاجب معناه ان الآية تدل على زيادة لطف من الله تعالى في شأن عباده بقتبهم على الخجة كيق  
 ما وقع ولا يجزىهم على الشر لا بعد الاعتقاد والتصرف تردى ثياب الموت تردى ان تجعلها رداء النفس  
 السندس ما رقى من الديباج وخضر مرفوع خمر جود خمر لا بحر ورصنة سندس لانه مفرد بخلاف الخضر  
 فلا مطابقة والتاويل عملا ضرورة اليه ولان التروى على الضم فان ما قبله عدا عده والحمل على رداه  
 فلم ينصرف الا واكتفاء الاجير وما بعده كان يني بنها ن بعد وفاته نجوم سما وآخر من بينها  
 البدر والاقراء عيب لا يرتكب بلا ضرورة فكقول الحريري قد غلب العيش الاخر وقوع في الخفايا  
 هنا بعد قول ازور المحبوب الاصغر حضرت العيش كناية عن نعمته وطيبه فان كل غصين طري  
 يوصف بالخفة والازورار بالخلاف والنود جانب الراس رقي ان يرق قلبه والازرق الخالص  
 العداوة الشديدة قيل انما وصف العداوة الشديدة العداوة بالزرقة لان من اعدائهم الاول اهل الزوم  
 والزرقة غالبية عليهم ثم يتبع كل عداوة شديدة وان لم يكن كذلك بازرق كذا في شرح الايضاح لجمال الدين  
 الشافعي والموت الاحمر الشدي يقال احمر اليك اي اشتد وقيل المراد بالموت الاحمر القتل واسمه  
 مثل السبية والزروم قيل لا وجه للحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل في تعريفه لان مناه اللازم  
 منافي للزوم فبين المذكورين تناف في الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به وقد عجاب عنه بان معنى قوله  
 في الجملة بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذا التقابل الذي ليس فيه تعابلا  
 بين عنيهما بل بين احدهما وملزوم الاخر فيكون ملحقا بالطباق لهذا الوجه وانت خبير بان هذا الوجه

هذه الآية تدل على زيادة لطف من الله تعالى في شأن عباده بقتبهم على الخجة كيق ما وقع ولا يجزىهم على الشر لا بعد الاعتقاد والتصرف تردى ثياب الموت تردى ان تجعلها رداء النفس السندس ما رقى من الديباج وخضر مرفوع خمر جود خمر لا بحر ورصنة سندس لانه مفرد بخلاف الخضر فلا مطابقة والتاويل عملا ضرورة اليه ولان التروى على الضم فان ما قبله عدا عده والحمل على رداه فلم ينصرف الا واكتفاء الاجير وما بعده كان يني بنها ن بعد وفاته نجوم سما وآخر من بينها البدر والاقراء عيب لا يرتكب بلا ضرورة فكقول الحريري قد غلب العيش الاخر وقوع في الخفايا

هنا بعد قول ازور المحبوب الاصغر حضرت العيش كناية عن نعمته وطيبه فان كل غصين طري يوصف بالخفة والازورار بالخلاف والنود جانب الراس رقي ان يرق قلبه والازرق الخالص العداوة الشديدة قيل انما وصف العداوة الشديدة العداوة بالزرقة لان من اعدائهم الاول اهل الزوم والزرقة غالبية عليهم ثم يتبع كل عداوة شديدة وان لم يكن كذلك بازرق كذا في شرح الايضاح لجمال الدين الشافعي والموت الاحمر الشدي يقال احمر اليك اي اشتد وقيل المراد بالموت الاحمر القتل واسمه مثل السبية والزروم قيل لا وجه للحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل في تعريفه لان مناه اللازم منافي للزوم فبين المذكورين تناف في الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به وقد عجاب عنه بان معنى قوله في الجملة بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذا التقابل الذي ليس فيه تعابلا بين عنيهما بل بين احدهما وملزوم الاخر فيكون ملحقا بالطباق لهذا الوجه وانت خبير بان هذا الوجه

انما يرفع الاعتراض عن النص واما عن الشارح فلا لانه لم التقابل في الجملة عن الاربعة فتامل ومقابلة  
 الاربعة بالاربعة آه فيه بحث فانه في الآية قسم الاربعة لان لفظ فسينسره تكررت في الايتين ولم يختلف  
 فقامت متعابدة الاربعة بالاربعة ويمكن ان يقال يحتمل ان يكون فسينسره في معنى ففسره لانه اذا نسر  
 نفسه كان معرا لكن ذلك غير صحيح واما اعتبار المتعابدة الاربعة بين نفس البسر والعسر فيتقدح  
 فيه ما سينقله من الايضاح هذا وقد ذكر الواحد من من متعابدة الخمسة بلغة قول المتن اذ ورهم وحواد  
 الليل شفع في واثني وبياض الصبح بوضي وفيه نظر لا في قول صلتان يشفع ويغوب فيها من تمامها  
 بخلاف اللام وعلم في قوله تعالى ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمتعابدة انما المستقلين كذا في الايضاح واما  
 متعابدة الستة بالستة فمعه قول غيره علم راس عندنا ج غير نبيذ وفيه نظر فربما في الشئ فان الصفوة  
 في سورة اللامية هذا بلغ ما يمكن ان ينظم في هذا المعنى وصدق بالحق ان بالتحصيل الحسن  
 ومع الايمان بالملء او بالملء الحسن ومع ملء الاسلام والثوبة الحسن فسينسره ان شئونه من البسر  
 اذا السرج والجملة منه قولهم كل ميتسرا لما خلق له جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد قيل فيه نظر لانه  
 نية المناسب بالتوافق داخل مع ان الجمع بين المتوفقين ليس من مراعاة النظر في شئ فلهذا قال السكا  
 في عبارة عن الجمع بين المشابها والشئ والقمر كجبان ان بحساب معلوم عبران في بروجها  
 وفاز لهما قول المحقق في وصف الابل وقيل يصفى الرماح حال اغتارها عند الطعن وحال استقامتها  
 بلا اختلاصا وفي حالهما معالان الوتر ينحطف ثم يستقيم كالقبة المعطفا القبة جمع قوس واحد  
 قوس برليل قولهم قوس الشئ واستقوس ان يخني ورجل مقوس ان مع قوس قدم اللام لا موضع  
 العين لكراتهم اجتماع الضمتين والواو بن فحصل قوس فقلبت الواو ونظرفه باء فصار قوسا فقلبت  
 الواو والباء والواو ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت فيما ثم كسرت السين تناسب الياء فصار  
 قوسا ولما نقل الانتقال من الضمة الى الكسرة قلبوا ضمة الغاف كسرة للتابع فحصل قوس فوزة فليق  
 قال في الصحاح واذا نسبت البراءة قلت قوس لانه فلو ع غير من فصول فتردها اليه وقال بعضهم قد  
 السين على الواو في قوس تتاوتيا من اجتماع الواو بن وقوع الضمة على احد هما في الجمع فجمع قوسا فليس  
 اسمعيل الوعد وفي بعض النسخ يوسف العنوب له العهد وروس عن ابن عباس رضي الله عنه  
 ان اسمعيل عليه السلام وعد صاهرا لانه ينظر في مكان فانظر سنة ووعده عليه السلام اباه عم بالصبر

بعد بالحق المكنة والزم  
 الجملة ان يبعد به



على النسخ ووقاه بذلك العهد معروفه وفصل شيعيا عم بالتوفيق لقوله تع حكاية عنه وما توفيقه الا بالسر  
واما حديث خلق نبينا محمدا فحسبك فيه قوله تع انك لم تعلم خلقك عظيم وفي شرح العلامة زيادة وجه البرهان  
الجود ففعل هذا يكون من قبيل الجمع بين الختمة كقول ابن دسوقه والنفس العطاء والمأثور المروي  
من الثرت الحديث اذا ذكرت عن غيرك والجماع بالحق والمطر والصفحة الرواية اخذ عن قول الراوي عن  
فلان عن فلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله على ما يقال ان عليا ما هو المشهور وان لم يكن كذلك فلهذا التحقيق  
بما يناسب ابتداءه في المعنى لو قال يناسب ما قبله لكان اوله لان قوله لا يدركه الابصار الذي  
يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه راس الآية لكن قوله وهو يدركه الابصار الذي يناسبه  
الخبر ليس ابتداء الكلام فان اللطيف يناسب كونه غير مدركه الابصار فيه تامل اذا المنا سبب  
هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس بمبراه ومنها واما اللطيف المشتق من اللطوق بمعنى الرفقة فلا يظهر  
مناسبتهم اللهم الا ان يقال اللطيف صرنا مستعار من مقابل الكشيق بما لا يدركه الحاسة ولا ينطبع  
فيها وهذا التعديل يكفي في المناسبة في ذكر الحروف والنون ايام بل في ذكر الرسم ايضا حيث يوهم الكناية  
ان افسد حال المفسد بن اعترض عليه بان الظاهر ان ابراهيم اصليج ولهذا يقال اعطى القوس  
باربها واجيب بان النعت قد يكون اصلاها وقد يكون افسادا ويعتبر الى الغمام ومقابلته من هنا بقوله  
رثش وهو بمعنى اصليج يدل على انه من هنا بمعنى افسد فلان بطبع الاشجاع يقال طبعت السيف والدرهم  
ان علمت وطبعت من الطين جرة اذا عرف الروي ففعل بمعنى منقول من الروية وفي النكرة يستعمل  
الحرف المخصوص لان الاشاعير يروي فيه وقال ابو علي من قولهم للرجل يروي ان منظر حسن يتجبه لانه  
عظمة الابيا وتما سكرها ولولا امكانه لفرقت ولم يصل شعر واحد وفيه وجوه آخر سيندره الشارح  
الحرف الذي الى اخره هذا البيان مما لا ينبغي تعيين الروي لان بعض الحروف على حسب تكراره وهو  
ليس بروي قطعاً كما يستفهم ولا ينهم من البناء معنى مخصوص بالروي يتبين منه ان نقل كلام  
ابن جني في تحقيق الروي قال رحمه الله واخفظ ما يقال في حروف الروي ان جميع حروف الجمع يكون رويها الا  
الالف والياء والواو والزوايد في اواخر الكلم غير مبنياً فيما بنا الاصول نحو الف الجواو والياء موباء  
الا يامى والافاء في التانيث والاضمار اذا تحرك ما قبلها نحو طلم وضربت الهاء يتبين بالركن نحو ارم  
واخره وفيه ونعم وكذا التنوين اللاحق لآخر الكلم للحرف كان اول غيره نحو زيد وصيه وعاقق وروميته

هذا هو الذي ينبغي ان يكون  
في قوله تع انك لم تعلم خلقك عظيم  
فان اللطيف يناسب كونه غير مدركه الابصار  
فيها وهذا التعديل يكفي في المناسبة

وقوله اقل النوم عاذل والعنابا وكذا الف الذي يبدل من هذه النون كما اذا قبل والعنابا وكذا الف  
التي تبدلها قوم من الالف في الوقف نحو رايت رجلاً وهذه حيلة يبريدان بغيرها وكذا الالف والواو  
والياء اللواتي تلحق الضماير نحو رايت رجلاً وهذه حيلة يبريدان بغيرها وكذا الالف والواو  
لم يكن من الحروف المشتتة فهو الروي وان كان ثنائياً نظراً الى ما قبله فان لم يكن منها فهو الروي وان  
كان منها فانظر الى ما قبله فانه لا بد ان يكون رويها اذا لا يمكن ان يلحق بعد حرف الروي اكثر من حرفين  
الاول فاه الوصل مثاله انا نظرن الى قول الشاعر وقائم الامان فمما هو الخرق فوجه تاليف الحرف الاخر منه  
وهو القاف من غير الحروف المشتتة فعرناه انه الروي ونظرنا الى قوله صلي القلب عن سيلي واقصر  
باطله وعدي افراس الصبي ور واحد فوجه تاليف الببت من الحروف المشتتة الا يبرى انما فاضار  
متحركة ما قبلها فخا وزنا الى ما قبلها فوجه تاليف غير الحروف المشتتة فعرناه انه الروي ونظرنا الى قوله  
عرف الديار توهمها فاعلمها من بعد ما يشمل لبللاء ابلاد فاه فوجه تاليف الحرفين الآخرين من الببت  
من الحروف المشتتة فحكما بان ما قبلها وهو الاله هو الروي والقصيدة دالية وهذه الطريقة اصح  
الطرق الى معرفة الروي واجلا فاه واوضحها ولا شيء يقوم في استخراج علم مقام انتهى كلام ابن جني ملخصاً  
فانه لو لم يعرف ان القافية مثلاً سلام آه ينهم من هذا ان معرفة حروف الروي قد لا يكفي في بعض الصور  
لا بد منها من معرفة القافية فان مجرد معرفة ان الروي ييم لا يكفي في معرفة ان القافية حرام لجواز ان ينهم  
انه محرم ومنه المشاكلة ان كان بين ذكر الشئ والغير علاقة مجورة بنحو من العلق المشهور  
فلا اشكال ويكون المشاكلة موجهة لمزيد حسن كما بين السببية وخرانها وان لم يكن كما بين الطبع والقيامة  
فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحة علاقة صحيحة للمجاز في الجملة والافلا وجه للتعبير عنه كذا قيل والتحقيق  
ان هذه الصحة علاقة باعتبار انما دليل المجاز في الخيال فهو علاقة في الحقيقة والافلا مصاحبة في الذكر  
بعد الاستعمال والعلاقة صحيحة الاستعمال فيكون قبلها كذا في فصول البداية فان قيل كان ينبغي ان يذكر المشاكلة  
في القسم الثاني لانها تتعلق باللفظ اجيب بانها اذا صوبت مع المطابقة والمطابقة لتجاسمها وضاعفت حكاما  
صاحب الكفا في المطابقة والمطابقة في قوله تع ان الله لا ينسج الآية وفيه نظر لان صاحب الكفا انما اطلق  
المطابقة على المشاكلة باعتبار المعنى اللغوي لا الاصطلاحي ونقصنا المطابقة اللغوية لا يستند الى ايرادها  
والا فصح ان يقال انما ذكرت هنا لان المحفوظ فيها اولاً وبالذات جانب المعنى ضرورة اعتبار الصلة

لم يتبع من القاف فظهر ان لا يكون  
بعد هاء الوصل الا الحرف المتولد من  
اشباع حركته  
فان الروي لا يكون في بعض الصور  
فانه لو لم يعرف ان القافية مثلاً سلام آه ينهم من هذا ان معرفة حروف الروي قد لا يكفي في بعض الصور



بلفظ غيره لوقوعه في صحبته هذا ما ذكره الشارح في شرح الكشاف في قول بعضهم في جواب من قال انك بسط الشراة انما لم يجعله عن حيث اطلق التفسير على ذات الشراة لفظا ان مراده ان المعنى ولا اعلم ما في ذلك فغير عن الذات بالنفس لقوله ما في نفسه وانت قبيح بان لا اعلم ما في ذلك وحقيقته ليس بكلام مرهق بل الوجه ان يقال انه غير عن لا اعلم معلومك بلا اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلوم تعلم ما في نفسه كذا في شرحه للكشاف فتعبر عن الاصطلاح بلفظ الغرس ايراد به للاصطلاح المأثور به الخطاب بقوله اغرس والغير الذي اعتبر هو مصاصا جباله في التقدير هو غرس الاشجار واما غرس في قوله كما يغرس فلان فهو واقع في محبة الغرس الاول تحقيقا لا تقدير فليس هو موضع التمثيل كالا يخفى فتدبر اي يوقع المواجهة

هذا هو الغرس وهو الغرس في قوله كما يغرس فلان فهو واقع في محبة الغرس الاول تحقيقا لا تقدير فليس هو موضع التمثيل كالا يخفى فتدبر اي يوقع المواجهة

ولكن ان تقرأ تراويح على لفظ الخطاب او يستند الفعل الى بين عما جوزه الاغترس في قوله في لغة تقطع بينكم حيل بين العير والنزوان اصل المثل ان من اخا الخنا طعنه ربيعة الاسدي في الحرب بجنبه فرفض حولا حتى ملته امراته وكان يكرها فتم بها رجل مال فقال ابتاع الكفل فقالت نعم عما قيل وقال كيف مر عليك فقالت لا يجزيه ولا يثني يستراح منه وكان ذلك سمع صراخا فقال اما والله ان قدرت لا قدمك ثم قال لربنا ولينى السيف فناولتها فاذا هو لا نقلت فقال ابياتا منها ايم بامر الخيرة لو استطعت وقد حيل بين العير والنزوان اصاحت الى الواشي آه قبل الصوا رواية ودراية اصاح بالتدبير لان ما قبله كان الثريا علقته في جيبه وفي غره الشعر وفي غده القمر وفي شره البيان ان في قوله فلج في الهوى وقوله فلي بها المجر قلبا لان المجاز من العشق في العشق لان العشق فيه ومن العشق في المجر لان المجر في العشق اذا اجريت يوما الاحواب الحرب والغير في احريت واما ما وثا الى انفسنا المدة كورة في البيت السابق لفظا معنيان قيل اراد به الزيادة على معنى واحد سواء كان معنيين او اكثر والا قرب انه اخذ بالاقول كما بينا فيما سبق اية لا تجامع شيئا مما يلزم هذا المعنى القريب هذا مما يعم بمجاعة ملازمة التعقيب وعدم مجامعة ايضا والناسب انما الاطلاق كما في الاستعارة لكن قصدا وامننا تحليل الاعتبار نحو الرجز على العرش استوه فيه بحث لان العرش يلايم الاستواء والجلوس بلا شبهة او العزلة من طول المدة فخرت العزلة منصوب معطوف على اسم كان في البيت السابق وهو قوله كان كانون احد من

شعر فرد اذا نزعنا من الخلل او مرفوع والجملة معطوفة على الجملة السابقة قبل كانون التور وقيل اسم من اسماء الشهور الشتاء وهذا السبب والمدى الزمان اعني الرشا الرشا على فعل الجرح ولد الطبيعة الذي قد تحرك ومثبه وفي كونه معنى قريبا للفران بحث لانهم غلطوا الحبر في قوله فلان رقون الفران ظم طر الفران وقالوا لم يكن العرب الفران الا للشعر فاذا ادادوا نائفا الفران قالوا طبيعة ذكره الصمد في شرحه اللامية اورد في سياق شرح قوله وان علاني من دون فلا يجب عجب في اسوة باخطاط الشمس عن رجل كبيت السقط اذ اعمت الجذات اه البيت من قصيدة معاذ اللوى من شخصك اليوم اطلاق وفي النوم معنى من خيال كدخلال وقيل هذا البيت سبطه ورز الذي لو طلبته لما زاد والديا خا طلو واقبال وبالحال الجملة المحملة الكبير لان تمثيله لما كان آه سياق كلام يشير الى ان المراد الاستعارة التخيلية لكن قوله جعلوا كناية عن الملك ولما منع آه ياء ذلك بل هو كالتصريح في انه استعارة في المفرد تبعية حيث اريد بالاسنواء الملك ويمكن التوجيه بان الاصل الكناية ويتعلق بها المجاز سواء حمل على الافراد والتكريب لان امكن المعنى الحقيقية شرط في الكناية عنده كما اشار اليه في تفسير قوله ولا ينظر اليهم يوم القيمة لكن الابلغ المحل على التكريب فلذا عينه اولاً والتحمل التشبيه من ضيق اللفظ المناج حول المورد وذلك التحمل ان يقال المراد النعم الدينية والنعم الاخرية وهو ان يراد بلفظ واحد معنيان المراد من المعنى اعم من الحقيقة والمجاز في شبهه النار وقال في الايضاح الشجر والاصوب ما ذكره الشارح لان الابقاد للنار لا للشجر نار الفضا قيل في اشياء النيران وهو ذكر منعه داه الضمير راجع الى اللف والنشر لانهما معانوع واحد من الحسنة المعنوية ومن رحمة جعل لكم السبل والنهار آه فان قيل قد تعين الضمير المجرور في لشكونا فيه للعود الى الليل فلا يكون الآية من قبيل اللف والنشر لما سبق من اشتراط عدم التعيين فيه قلت التعيين المنع فيلحق انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الآية الكريمة انما هو بحسب اللفظ والمعنى لا اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النار من حيث اللفظ فلا يتعين لفظ اصلاً ومنها نوع اخر من اللف لطبق المسلكه لم يرد ان مجرد المعنى الذي ذكره معنى لطبق مسلكه بحيث لا يمتد الى الا لا تنافي لاراد ان هذا النوع لطيف مسلكه بالنسبة الى النوع الاول ثم اشار بجعل الآية الكريمة منه وايراد قوله صاحب الكشاف في

وهو يعنى نزع الخلال من الشعر ايراد وهو قوله لا يمتد الى الا لا تنافي لاراد ان هذا النوع لطيف مسلكه بالنسبة الى النوع الاول ثم اشار بجعل الآية الكريمة منه وايراد قوله صاحب الكشاف في

الحال في الجمل والمحل ايضا كذا في قالم ادبت السقط الزيادة فائدة

نوع من الشعر ايراد وهو قوله لا يمتد الى الا لا تنافي لاراد ان هذا النوع لطيف مسلكه بالنسبة الى النوع الاول ثم اشار بجعل الآية الكريمة منه وايراد قوله صاحب الكشاف في

نوع من الشعر ايراد وهو قوله لا يمتد الى الا لا تنافي لاراد ان هذا النوع لطيف مسلكه بالنسبة الى النوع الاول ثم اشار بجعل الآية الكريمة منه وايراد قوله صاحب الكشاف في

هذا هو الغرس وهو الغرس في قوله كما يغرس فلان فهو واقع في محبة الغرس الاول تحقيقا لا تقدير فليس هو موضع التمثيل كالا يخفى فتدبر اي يوقع المواجهة







من ذلك اليوم فالمستثنى منه كونهم من ذلك اليوم في الجنة خالداً وهذا لا يناقض كون اعتبار الخلود  
 بعد دخول الجنة الا ان الكلام في تعيين مبدء من ذلك اليوم اذ لا يصلح ان يعتبر المبدء  
 اول اليوم والالم يكن تخصيص استثناء الفاسقين وجه لان اكثر فضلاء المؤمنين لا يدخلونها  
 من اول ذلك اليوم بل بعد طيباً فتأمل ساطلب حقاً بالتقوى ومشائخ القبايع فذاة  
 ومع الرمح وفي بعض النسخ بالفتح وهو المناسب لما قاله الواحد من اراد بالفتح نفسه وبالمشايخ قوم  
 والالتزام وضع اللثام على النعم والافتخار في الحرب وكان ذلك من عادة العرب لئلا يتفنى العمد وعلى  
 انه غير شايب كقوله لا يهيب لمن يشاء انا ثا الفظان مفعول يشاء هو ان يهيب انا ثا فقط  
 في الاول وان يهيب ذكر فقط في الثاني فلا يستقيم ما ذكره الفاضل المحقق في العطف باو اللهم الا ان يقال  
 مفعول بتقرينة العطف باو ان يهيب انا ثا فقط او ذكرنا انا ثا فكانه قيل يهيب لمن يشاء ان يهيب  
 انا ثا فقط او ذكرنا انا ثا فقط او ذكرنا انا ثا فليتنا مل فانه دقيق وهو ان ينشزع  
 من امره هذا لا ينشزع امر ذات في العرف يقال في العسكر اني رجل وهم في أنفسهم اني وبقا في الكفا  
 عشرة ابواب وهو في عشرة ابواب والمبالغة التي ذكرت ما خذوة من اسنوال البتة لانهم  
 لا يفعلون ذلك الا للمبالغة سعة اشتقاقها جميع شديداً وهو جانب النعم يستلزم الفظ  
 انه حال من المحرور في ويجوز لا بد ان على مذهب الاخفش كما في السكين اذ لا معنى لانتزاع  
 فيه بحث لان الرب وان كان اسماً لكنه متضمن لوصف التبرية فلم لا يجوز انتزاع المزمع دلالة على  
 كمال الله تعالى في تربيته عليه السلام اقول لها اذا جشأت جشأت ان اضطربت وجاشت اي فافت  
 وفي الصحاح جاشت نفسي اي تميت فان اردت ارتفعت عن حزن او فرح قلت جشأت مكان  
 ان الزم مكانه محمد بالشجاعة او شجر من الام الدنيا بالقتل ودع هريرة او هريرة اسم  
 امرأة وهذا استدراكه لكون خبر الكلام ما يولي عاب النابغة على ان بوجوه مذكورة  
 في الشرع ومن وجوه الاستدراك انه قال يلعبن واللغة بياض قليل وكان الواجب ان يقول  
 سرقن ونحو فان قلت قد مر في قول ان عمر بن الخطاب قال في القرآن غير شايب ان صيغة  
 جمع القلة يستعار جمع الكثرة وبالعكس وهذا يدفع استدراكه النابغة على حسن الاستعمال  
 جميع القلة في موضعين قلت بكفي في الاستدراك ما توجه ظاهراً العبارة من العصور في العبارة

صيفي تج من

غير

هذا خبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال في رجل قال يا رسول الله اني قد فعلت كذا وكذا فقال يا ايها الرجل انك قد فعلت كذا وكذا

غير متناه فيه ان غير بالغ فيه الى النهاية في طلق واحد الطلق بفتح اللام الشوط يقال عد اللوس  
 طلقاً او طلقين او شوطاً او شوطين فاعراق من قولهم اعرق النازع في القوس او استوفى مؤ  
 وينتبه الكرامة حيث مالا قيل ليس بهذا من باب المبالغة لان المراد من الكرامة الترويض ولكن  
 ان يزود الرجل جاره كما اذا توجه الى جهة ومشايعه الاستحباب واجبا المروءة وما قيل ان الكرامة هي  
 النزل ليس بشيء اذ النزل انما هو للقادم لا للذهاب وانما خير بان لفظه تنبه هو الذي ينبغي الاعتراف  
 كما علم من تقرير الشارح وعليه بيت السقط شجار كناية غير شجاعة اخرون راجع الى البرق في البيت  
 السابق وهو قوله سرى برق العرة وهو بعد من قباب برامة بمعنى الكلالا الوهن طائفة من الليل  
 والعرة النعان ومع بلدي الشام ورامته موضع معين والرجال بالحاء المهملة جمع رجل  
 وعقدت آه سنا بكها جميع سنبك وهو طرف الحافر والعقب بكسر العين الغبار كما ذكره ولا ينبغي فيه العين  
 وتنبه يحتمل ان يكون على صيغة الخطاب والعقب قيل هو السيل الجدير ومنها ما خرج بخروج  
 النزل والخلاعة النزل خلاف الجدة وهو الكلام الذي لا يرد به الا المطالبة والضمير ليس منه غرض  
 صحيح الخلاعة الشطارة يقال فلان خلع العذار ان يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق  
 والصوراب ما خوذ من قول الولد عند التبرى من الجحشون خلعت عذاره ان جنة لم اطلب وان جنة  
 عليه لم اطلب وكأنه اراد بذلك آه يرد منه جنة قطعاً قول الخليل صلى الله عليه وسلم لا تزل في قول النمر  
 لا احب الا فليق ان النمر اقل وزن ليس بقل فالقول ليس بوزن فتكر النعان من ذلك ان تغير يقال  
 كثره فتكره ان غيره فتغير وفي المغرب شكر آ خلقه ومنه جمع المنتجع الموضع الذي يطلب فيه  
 الكلام والنجفة بالغم طلب الكلام في موضع والمراد منها طلب المعروف ان الاعادة اهون  
 والسريل عليه من البدء لان المعهود استنفاد بالوجود الاول الذي كان قد انصف به ملكه الاتصاف  
 بالوجود اسرع ثم ان تكرار الامور بالقياس الى القدرة الحادثة التي يتفاوت مقدارها فيغيرها  
 وما القدرة القه بجمع مقرر وانما على المسوية لا يتصور هناك تفاوت بالامور واليه الاشارة  
 بقوله نفع ولد المثل ان على قال الزجاجة ان قول هو امون عليه قد ضرب لكم مثلاً فيما يصعب وبسمل وقيل  
 الهاء في عليه الى الخلق وقيل امون بمعنى معين لعدم تفرق فيه فيه بحث اذ لا يلزم من مطابقة  
 ما في الواقع عدم التفرق فيه لجواز ان يشتمل على خلاف الواقع فبيانه انه تفرق محض في الجواب انه اراد

في بعض النسخ تنجيم على صيغة الفاعل



بالواقع وفي نفس الامر ما يقع بحسب زعم القوم وبه يندفع ما اوردته الشريعة فيما سيجي  
 عن قريب لم يحكم نابلداً للشيء لو قال لم يحكم كفيلاً للشيء لكان اظهر فليتنا مل وقد وجدنا  
 فارسيًا في هذا المعنى فرحمه وقد صرح به في الابيضاح والبيت الفارسي المشار اليه قول كرنودي  
 عزم جوزا خد مش كس نه يد برميان او كمر وفيه نظر لان المفهوم من الكلام انه اجيب  
 عن ذلك بان الانطباق المذكور ليس صفة ثالثة بل صفة غير ممكنة الوقوع اذ الجوزا ليس مما  
 ينطبق بل وصفه بالنسبة الى الكواكب التي حولها يشبه الانتطاق لا يقال شرط مراد ان  
 هذه الحالة الشبيهة بالانتطاق لا حقيقة الانتطاق ولانا نقول لان ذلك بل مراده الحقيقة بالان  
 كما هو من جهة الكلام في قوله واذا المنية اظفارها ليكون من محسنة الكلام وهو مما يمنع وقوعه  
 فليتنا مل علمه نفس ذلك الوصف لا يعلم به اه وايضا شدة النطاق دليل شهور يستدل به  
 في الفرق الشايخ على تيمية الخدمة فلا يكون اعتبار لطيف اذ لا دقة مع الشبهة والظهور مدام  
 جمع مد مع اريد المدع بطريق ذكر الحمل واردة الحال وهو قوله في شغفت اريد جمع ربوة  
 وجه التل المرتفع من الارض شغفت ان كانت الرواية على صيغة المفعول فهو من الشفع  
 بمعنى الفهم وان كان على صيغة المبنى للفاعل فالظان من الشفاعة بمعنى ما المتعارف والتسميم  
 يطلق على نفس الريح وعلى هيوها لانه مصدر في الاصل وهو المراد منها والمرن جمع مرنة وهي السجى  
 الابيض والضمير في جادها للزم والشيء يطلق على الواحد والجمع وهو المراد في البيت الاول بقرينة  
 الوصف بالجمع يعني ساقن الريح اه بيان لما حصل المعنى لا بيان للغة كما توجه شارح الابيضاح  
 والله اعلم طلحان طال عليها الامم الطلل رسم الدار والامم الزمان كما سبق والرؤوس  
 الانحاء والعلم العلامة والنصب بالنحو الجارة بوضع بعضها فوق بعض والنفذ ايضا متاع  
 البيت المنضود بعضها فوق بعض والنفس السريعة الذي ينضد عليه المتاع بحسب تقييد  
 ومن اللطائف على هذا التقدير ان اسم الله تعالى حبيب الا ان صدر البيت الغراء الصبر والبلغة  
 الارض القوالت لا شيء بها ومنه التفرع بالعين وفي اللغة جعل الشيء فرعاً غيره وقد روي  
 بالغين المعجزة وهو الاضافة والصب فوجه تسميته هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو ان المتكلم  
 قد فرغ الحكم ان صلب من المتعلق الاول الى الله وهو احد رزقنا غلام زيد راكب وابوه

راجل النظر ان هو راجع الى قوله على وجه شعر آه فالوجه ان يحذر عما ذكر عن قولنا غلام زيد راكب  
 كما في اكثر نسخ المخطوط لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت وقع للمتعلق يخرج المثال الذي ذكره فان الحكم  
 المثبت لاصح المتعلقين الركوب ولا خلاف راجلية احكامكم لسقام الجمل السقام يقع السين  
 المرض وما في كما ما نكم زائدة لا يمنع الجار من العمل كما في قوله فيما رجمة من الله لنت لهم ان فرجة  
 فيكون منها مجروراً بالكاف وما بعده اعني شيخ من القلب في موضع النصب على الحال ويجوز ان  
 يكون مرفوعاً على الابتداء وما بعده خبره ولادوا له انجم من شرب دم ملكه انفع واكثر  
 تائيداً يقال تجمع فيه الدوادى دخل وانثريقيل يشترط الا يصح من رجلة اليسرى فيؤخذ قطرة  
 على تمرة ويطعم بها المعفوف فيجى الشفاء باذن الله تعالى واساة كلمة الاساة جمع اس من الاس  
 بالفتح والتعريف وهو المداوة والعلاج والكلم الجراحة والجمع كلوم فقد فرغ على وصفهم بشفاء  
 احلامهم آه اراد بالتفريع التعقيب الصور والاشعار بالذكر كما ينبغي عند لفظ الوصف لا الشفاء  
 الدماء من القلب متفرع في الواقع على شفاء احلامهم لسقام الجمل اذ لا تفرع بينهما في نفس الامر  
 اصلاً فلا يرد ان كافي التشبيه في قوله كما ما نكم يدل على ان امر التفريع على عكس ما ذكره الشارح اذ  
 اصل والمثبه فرع ولا حاجة الى اعتبار القلب على ان الكافي في مثله ليس تشبيه بل مجرد التعقيب  
 كما قيل في قوله تعالى واذكروه كما هو اكم على الاعمال الغلب والافتقار يكون آه فيه بحث لان هذا الكلام  
 يدل على انه لا جرة لمخصوص المذبح والذم منها وليس كذلك والافلاحة لجعل تاييد الذم بما يشبه  
 المذبح قسم آخر من المعنوي واندرج ما ذكره في تاييد المذبح ليس اولى من اندراج في تاييد الذم  
 ان لم يلاحظ المخصوص فيه ايضا اللهم الا ان يعتبر في الشفاء المخصوص ونعتبر منها العموم لكن  
 بحيث لا يتناول ما اعتبر في الشفاء فقط وانما ركيك جداً نعم ما ذكره الشارح صحيح في المفتاح لان  
 السكالك لم يذكر القسم الثاني وهو ضربان يريد ان الشهرة ضربان والافتقار ذكر ان فيه قسم آخر  
 بل فيه ضرب رابع مثل ليس زيد جافاً للتعريف الا انه اعلم بالنحو وضرب خامس مثل زيد عالم الفنون  
 الا انه متبج في البدع حتى يلج الجمل في سم الخياط اس حتى يدغل ما هو مثل في عظم الجرم وهو البعير  
 في ما هو مثل في ضيق المسك وهو ثقبه الابرة من نوع غلاب وتاجيد للقلب الحلافة المعجزة  
 باللسان والتأخير من الافقة بالضم ويقرية كالسحر ان ثبت شيء صفة مدح آه ينبغي



ان يقيم بعد العموم حتى يصح عدم المبالغة من الحزم الاولى والا فتكون لغتان جميع الاخلاق  
الكاملة انه متناه في الجود فيه مبالغتان والعجب ان المعنى عدمه الايضاح قول الشاعر  
كلت اخلافة غير انه جواد فما يتق من المال باقيا من قبيل الضرب الثاني ثم نزع المبالغة الاولى اللهم  
الا ان يري بالاثبات الحمل به وهو فيه ما فيه <sup>ويستثنى</sup> ويبعد بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا  
محرورا بل منصوبا ولا استثناء متصلا وانما يستثنى في الانقطاع وكونه بعبء بمعنى غير  
مذهب النجاة وقيل هو فيه بمعنى الاجل وانما بوعبده على جميعه بهذا المعنى قوله قد افعلت  
ذاك بيد الخاف ان هلكك ترني <sup>ترني</sup> من الرئين وهو الصوت فيحتمل ان يكون  
من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثاني قال الفاضل المحيى الظاهر انه من الضرب الاول فان  
قدر دخول السلام في اللغو فقد اعتبره من تأكيد والافلم يعتبر الاجتهاد واحدة وهذه الكلام  
بغير محيد بل على ان الآية من الضرب الاول على التفسيرين وفيه بحث لانه اعتبر في تعريف الضرب الاول  
تقديم الدخول فكيف يكون الآية منه على تقدير الثاني وليس فيه تقديم الدخول قطعاً والحق  
ان كوننا من الضرب الثاني ايضا لا يخفى عن تكليف لانه اعتبر فيه الاثبات والاثبات فيها اللهم الا  
ان يعتبر الاثبات الضمني ويفرق بين الضربين بتقدير الدخول في الاول وعدمه في الثاني لكن  
اكتفى بقوله لكنه لم يتقدم متصلاً عن ذكر عدم تقدير الدخول في تعريف الضرب الثاني فتأمل  
واما الجحمة اغنياً عن ذلك ان الدعاء بالسلامة للقطع بحصولها لهم بوعده الله الكريم وان لم  
يكونوا اغنياً عن مطلق الدعاء اذ يستوجبون فيها زيادة الدرجات والمرتبات ولا شك انهم  
يحتاجون الى تلك الزيادة الا قليلاً سلاماً ما ابدل من قوله قليلاً بديل قوله لا سمعون  
فيما لغوا الا سلاماً ما مفعول به لغيره بمعنى انهم لا سمعون فيها الا ان يقولوا سلاماً ما بعد سلام  
والمعنى انهم يفتشون السلام بينهم فيسمعون سلاماً ما بعد سلام والاستدراكه الدال عليه لفظ  
لكن آه فيه بحث اذ لا شبهة في عدم افادة لكن المبالغة من الجملة الاولى وفي افادته اياها من الجملة  
الثانية ايضا كلام لان معنى الافادة على ان لا يومهم الاخراج لان الاصل في الاستثناء الاتصال  
وليس الاصل في الاستدراك الاخراج اللهم الا ان يقال في الاستدراك شبه الاستثناء فيعلم  
فتأمل هو البدر الا انه يجوز اخراجه ان يرتفع عنه الفرقان الممد والويلع وابل

وهو المظهر الشريف انه نيب الاعار دون الاموال التخصيص الذكر وان لم يكن مستلزماً لغيره  
الا انه يفهم منه ذلك بالذوق السليم في كلام البلغاء وفي البيت وجوه وهو انه لم يحد من الاعار ولم  
يلفت الى العلة هو الشعر غير الاشياء حتى يبقى في النار تحلة او فيه دلالة على كمال الشجاعة ونهاية  
الجرأة قال الواحد من المدح احسن ما مدح به ملك <sup>اي دورنا</sup> الاستعفاف قفاً حاجه  
الاحتياج ونحاك بضم النون والقصر بمعنى النعمة واذا فتحت النون مددق وهو منصوب باضمار فعل  
يدل عليه قوله انما اتم نحاك فقد سمي لان الشكاية مخرجها وقد يحتاج بان مقصود  
الشاعر بالذات مدح الوزير ونهينته بالوزارة فمنه الا اعتبار يكون شكوى الزمان فيه مدح بالعرض  
وفيه تعسف ولا بد من جملة في وصاله يري ان وصاله لا يشي الا بركة الوقار ومدارة قبائه  
وملازمة غيبه والرضا بالطرد والشم وغيرهما مما هو من افعال الجبهلاء والخيل بالكسر الخليل ومعارضة  
نساء محاد شهن ومرارتهن والاسم الغزل وهو ايراد الكلام محتملاً الوجهين مختلفين اي  
احتمالاً على سواء فلما يتناول الايام خاط لي عمر وقبائه ليت جنيه سواء المصراع للشارع وقامه  
قلت شعر ليس يدري ام مديح ام هجاء وروى ان بشراً قال لم فط لي ثوباً لا يدري ان جنة او  
اقل فيك شعر لا يدري ان مدح ام هجاء فان قلت الظان مراد ان الشاعر المدح لانه بازاء فيها طنه  
وهو الاحسان ومقابل الاحسان يكون احساناً فلم ينو الا احتمالاً لان فلا يستقيم عنه من التوجيه قلت  
المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان يبرح الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام  
بعد محمل تأمل ومعارضة باعتبار آخر وهو انه وباعتبار آخر ايضا وهو ان المعنيين  
في التشابه ليس متضادين يكون احدهما مدحاً والاخر ذمّاً ونحوه وفي التوجيه لا بد ان يكونا  
متضادين ومنه الغزل الذي يرا د به الجدة حاصله ان يذكر الشئ على سبيل اللعب والمطابقة  
بحسب الظاهر والفرق او صحيح بحسب الحقيقة قال في الايضاح وترجمته يفخ عن تفسيره  
عد عن ذاك الى تجاوز عن المفاخرة ومنه تجاهل العار فان قلت ذكر الكثرة في تنكير المسمى اليه  
ان التجاهل لا يستلزم على كنهه بل على سحر البلاغة وما كثر فلا يكون من المحسنات البديعية لانها من الوا  
ولا يفيد البلاغة قلت هو من البديع ومن علم البلاغة من وجه آخر كما ينبغي ان يكون في المقدمة  
ايا شجر الخابور ما كثر مورقا البيت لليل بنت طريقي برثه اخافا وكان قد قتلته نريد سورقا قال حال



من الكاف والعامل مع الفعل كانه قبل ما وقع له حال كونه مورقا وسوى احوال ادب احوال  
بكسر الحمة على لغة من يكسر حرف المضارعة ان اظن قال الجوهرى الكسر صحيح من النسخ والفتح لغته في السد  
خاصة وهو العيسى وهلمبر جميع التليم او كسوا العراة وفي بعض النسخ او يرفع البكاء ويرجع من ارج  
والنسيم منقول وثالث الاثنا في وجه الصخرات التي جميع وتوضع عليها القدر فاعلم وكالتعريف  
في قول انا واياكم لعل هدى او في ضلال مبين وقال في الايضاح وفي بحث في اللفظ على هذا الابهام  
فايدة اخرى وانه يثبت المشركين على العقدة حال انفسهم وحال النبي عم والمؤمنين واذا فكر  
فيما هم عليه من اغارات بعضهم على بعض وكسي ذرايرهم واموالهم وقطع الارحام وابيان الفروج والول  
وقتل النفس التي حرم الله قتلها وشرب الخمر التي يذهب العقور ويجزي ارتكاب الفواحش وفكر  
فيما النبي دم والمؤمنون عليه من صلة الارحام واجتناب الآثام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
واطعام المسكين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله تعالى وعلو النبي عم والمؤمنين على الهوى  
على الضلالة فبعضهم الله ذلك على الاسلام ومع فائدة عظيمة كقوله قلت ثقلت آه ومن هذا  
البتا قول ابن دريدة المخرج من ابي يحيى طرب بارجلأ او دع بعض القضاة مالا فادع القضاة  
ان قالت قد ضاعت فيصدق انراعت ولكن منك يعني لو بقى او قال قد وقعت فيصدق انراعت  
ولكن منه احسن موقع وما ينبغي بحال هذا القضاة بل من قال ولما ان توليت القضاة وقاض الحكم  
من كفيك قبضا دجحت بغير سكين وان لا ارجوا الذبح بالسكين ايضا وما قيل في القضاة قضاة  
وما تناصا والصوماء في ما في القضاة لا خصه صايرون القتم اموال البتايه كانهم تلوا فيها  
منصوصا وخفنا منهم لو صا فحونا سلوا من فواتنا فصوصا من غير تكلف في السبك آه المراد  
من التكلف في السبك ان يقع الفصل بين السمل لفظ غير ال على سبب كقولك ايت زيدا لفاضل بن عمرو  
ابن بكر والتجديد النزل والاستجمام من استجم المطر والدمع ان سال وتضعضعت حالهم ان تضععت  
او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل فان التشابه بينهما ليس في مجرد الوزن بل في عدد الحروف ايضا  
قلت الحظرت فساد من لفظ مجرد اضافة بالنسبة لا التشابه المتبع فيها فلا محذور ويوم  
تقوم الساعة الآية الالف واللام زائدة لا يعتبر ولا كذلك الميم في مساق فناحل وزى ذمام  
الواو بمعنى رب واسناد الوفاء الى الذمة مجازي وكقول ابن العلاء مطايا مطايا آه من قصيدة

مطلعا

مطلعا بنجة كسرى في مستأه وبنج برتعل لا رافعة بنجة اربع كسرى ثعلبه ملوك الفرس وهو موسوم بجر وبنج  
مكمل البني وكان بنج الاول ملكا صالحا والاربع جميع ربيع وهو المنزل والخطا في ربيع الحبيبة وحاصل المعنى  
ان من دليك عند ي يقتضيه ان ارجع ربيع بنجة ملوك والارافعة ما معناه المجموع من بنجة اربع والمطلو  
الله والمنا القدر والمنازل اما منازل المحبوبة وفيه غير المطايا على الالتقاء من الخطا الى القيد او المنازل  
والوجه على الوجهين بمعنى القوة يقال يغفل احد في بعد ضعف ان قواني واما منازل الطريق والوجه  
بمعنى الحزن وحاصل المعنى يظهر من كلام الفاضل المحنى ويحتمل ان يكون الخرافة هذه المنازل التي مدح وحمد  
المطايا معجزة لم يتفق ربيعها كان الحوادث دلت عنها فلم تغيرها ولكن المعنى الذي ارتفع عن البيت ينقطع  
ان ان الحوادث لا يزل تصيبني ولاتله عن تذكار ذنبي ونكت البيت من قصيدة مظهر العز  
ما ينبغي المعاني ولا ينبغي اذا سكن المشتري وتون به فحة من مواض الله بالمال رافعا بما ينبغي من اجرة  
وثوابه وباد برب صرف الزمان فانه نجمة الاشيع يقول ذنابه وبعد البيت المذكور في الشرح وان قصا  
سكن الحق حفرة بنزلها مستنزلا عن قباية فواتا لجمد بيناه سوء فعله وايدى التلا في قبل اطلاق  
باب العز كلمة قسم والتمنا المنازل والمشتري صاحب المال الكثير والثروة الثراء ونوى به ان اقام والطلب  
للماسد بمنزلة النظر للامسان ويقول بمعنى ملك والذباب اعظم الامسان واما كلمة عجيب ونطاق الامر  
تذكره يريد به التوبة قبل ان يعلق باب التلا في نعم القدرة عليه كقولهم البهمة شركة الشكر  
بفتح المراء والمهلة حباله الصايد او زائدة على من ذهب الاغش حيث جود زيادة من في الاثبات  
خلافا للجمهور من عصاه ضرب بالسيف وقيل من العصيان ان عاصيه لا عداهم عاصه لاصد قائم  
كلمة نمر وكل آه او دلت على امثلة بينهما على ان الحرف المتفق بها ما في الاول او في الوسط او في الآخر  
وهو ثلثة لان الحرف الاجنبى الى آه لا سكن ان لفظه في كلام المص راجع الى الحرف الذي في قوله  
ثم الحرفان والتذكير باعتبار اللفظ وظ كلام الشن يدل على ارجع الى المضارع ولا ينبغي فساد المعنى  
الهم الا ان يقال مراد الشربان حاصل المعنى وان اختلف مرجع الضمير في البيان والبيان فليتنا مل  
بينه وبين كنه الكن البيت والدامس الشديدة الظلمة من دمس يد مس ويدس بالضم والكسر  
والطامس الدائر لا يتبين فيه اثر يته به لان في عدم تعارب الفاء واليم شفوئين نظر اذ عجايب  
عنه بان المراد من تعارب الخرج منها قصر المسافة بين الخرجين وان كانا مختلفين وليس بين خرج الفاء



واليم تغارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهرين الشفتين والغاء من باطن الشفة السفلى واطراف الاسنان  
وانت خبير بان هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخارجهما الاعلى طول المسافة فليتنا مل اقل جيبان وقل  
وكقولهم غرة غرة آه قبل هذه التكلما كتب على كرم الله وجهه الى معاوية رضي الله عنه وكثير معاوية  
في جوابه غيا قدرى على قدرى فصار ذلك انى نأينه وعلى لغة في جعل قولهم في مسعود مية يعود آه في كل  
من الاشكال الثلاثة تصحيح فان في مسعود ثلث سنة بعد الميم وكذا في مية يعود وان كانت منفصلة  
فيه وفي المستمرة خمس سنة بعد التمرين وكذا في البيه والستمرية مدرسة ببغداد بناء المستنصر بالله  
من الخلفاء العباسية وفي استنصر ثمة خمس سنة بعد الالف كما في ايش تصحيحه فكل من الثلاثة الاخرى تصح  
انما قلتم في الارض ان تغافلتم وقرن به وضمن معنى الميل فعه بال والمعنى ملتم الى الدنيا وكما  
وكرتم مشاق السفر ومناجاة وقيل ملتم في الاقامة بدياركم وارضكم ويردون اذا ما قلبوا الالف  
في قلب الاشباع وقلب هرون النورة قبل وقامه ان هرون اذا ما قلبا يجعل اللجة شاعجيا  
اذ لا صدره كحشو المصارع الثاني في جواب ما نه لو كان كحشو المصارع الاول صدره بالنسبة اليه  
لكان كحشو المصارع الثاني ايضا صدره بالنسبة اليه فتأمل سرى الى ابن العمارة وبعده حريص  
على الدنيا مضيق لديمه وليس لما في نبيه مضيق اقول لصاحبه والعيش آه العيش بكسر العين والسين  
المملة الابل التي تجالط بياض شئ من الشفرة والارفا عيسى والان في عيسى وهو بالفتح يهوى  
هو يا ان مضيق شدة او البنية والضرار موضعان والمجارات الماشاة هو الخفة وقلة العقل  
هذا على تقدير ان يكون سفاقا بفتح السين المملة فيكون نصيبا على التميز وقد يردون بكسر السين المجمة  
بمعنى الشافهة فيكون نصيبا على المصدر او ملامة ومثافهة او على الحال ان منعنا او نادى الام  
آه وقيل المراد بالكل ما يقال له بالفارسية دسيت در سبه وهو اقرب املتكم ثم ناملتم آه ومن  
هذه القصيدة قوله يا قوم قد طال متحابكم من غير نفع الزواج شره في الشره آه والعر الاول بفتح  
السر والكل بمعنى الكثير والنامل الغطاء قول الجبري فلا يريج على جره العنان آه ان اظهر الشيب  
يلوم على جره العنان الى موضع فيه اللهو فعود ال ومصطلح تلخيص المصطلح الشئ  
القوى عليه النامض به مفتعل من الضلعة ورج القوة وشدة الاضلاع ويقال مطلق لند الامر  
بمعنى مضلع به لكن الاطلاع من العلو من قولهم اطلعت على التفسير الى علوتها ان هو عال لذكر الامر

مالك له ولعل الحريص قصد تضمن القصيدة فلهذا جعل باله وتلخيص المصطلح انصار الناطق وتحسين  
عبارة تلخيص المعاني كما لا يسر وبعد البيت المذكور وم من قارن فيها وفارا اخر باب الجفون وبالجفان  
ضمير فيها راجع الى البصرة وفارا اس مطعم للضيغان واخر الاول بالجفون لكثرة قرابه بالليل واخر  
البا بالجفون لانه اطعم ما فيها وجعلها خالية نحو قوله تع مالك لا ترجون لله وفارا اس مالك  
لا تاملون له تعظيما والمعنى وما لكم لا تكونون على حال تاملون تعظيم الله اياكم في دار الثواب والله بيان  
للموقر ولتواخر لكان صلة للموقر وما لكم لا يعتقون له عظمة فيما فوا عصابة وانما عبر عن الا  
عتقاد بالرجاء التوابع لا في الظن بمالته وقد خلقكم اطوارا قال ابن الانباري الطور الحال  
والعنى خلقكم اصنافا مختلفين لا يشبه بعضكم بعضا فتر صبح قبل هو ما خوذ من رضى القول  
اذا جعلت ما في احد جانبيه مثل ما في جانب الآخر وذلك بان يكون ما في احدى القرنيتين او اكثر  
فيه نظرا لانه يقع قسم آخر يشمله قول المص والاموال وهو ان يكون نصيب ما في احدى القرنيتين وما  
يتأمله من القرنية الاخرى مختلفين في الوزن والتقنية مثلا والاية المذكورة من هذه القبيل لاختلاف  
واكواب في الوزن والتقنية واما لفظها فلا يتأمله من هذه القبيلة الاخرى ولكن ان نقول ما ذكره  
اخيه قوله وذلك بان يكون آه على سبيل التمثيل وانما لم يورد القسم الذي ذكرته لانه لاية عليه  
الاكواب جمع الكوب وهو الكوب الذي لا عرج له كقول القائل لا يدركه الا عين آه صدره احمد  
الذي لا يدركه الا عين آه واما قوله الرمن ولد الالاية الالاية الالاية الالاية والامر  
القطع في صدره مخفود وطلح منضود السدر ورق النبق ويقال له بالفارسية كند والمخفود  
الذي لا شوك له كانه مخفود قطع الشوك والطلح شجر الموزوله نور كثير طيب الرائحة وعن السدر  
شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمرا على من العسل والمنضود الذي نفسه بالحمل من اسفله الى اعلاه  
فليست له ساق بارزة في الصمغ نفسه متاعه ينضد بالكسر وضع بعضه على بعض وظل ممدود  
اس منه لا ينسج الشمس كقوله واذا اذقنا الانسان منار حمة ثم الالاية نظم الالاية هكذا واذا  
اذقنا الانسان منار حمة نزعنا فامنه انه ليؤسس كفور ولئن اذقناه نغما بعد ضامته  
ليقولن ذعب السيات غنى ان لغز غفور وارثت به ان صارت ذا شروية وغنى ربه  
لما افتتحت غارب الا غراب آه حكى المسعودي عن بعض اهل العلم افتتحت غراب فعود اذا



في كل حاجة وابتدله والعقود البكر الذي يمكن ركوبه والغارب ما بين السنام والحنق والاعراب  
 من الغربة واغاء تنه ابعه تنه والمترتبة الغر والارباب الاقران جمع ترب والظيوع الريح والظوايح  
 الزمان الحوادث المبعده جمع مطيحة على خلاف القيس وصنعاء قصبة اليمن مدينة كبيرة  
 افاطم مملأ المعزة حرف النداء وفاطم مفرقة فاطمة ومملأ منصوب على المصدرية ان اهلته  
 مملأ والتدليل بالادل الملهة النية والازماع القصص ولم يندم الى بلده من ندم يندم ان يندم  
 وهو جعل العروض آه ونا الصفا فيمنه التفرع تبعية العروض للقرب قافية وزنا  
 واعلا لا و على هذا فلا تصرح في قول الحارث بن علقم اربنا بيننا اسما اربنا ويعمل منه القول لان  
 العروض مفعولين والفرب فاعلان بخلافه على التعريف الذي ذكره الشارح مغااة الشعب  
 آه المغااة جمع المغيه وهو المنزل من غيبت بالمكان ان اقيت به والشعب موضع كثير الشجر والمياه  
 فتي كان شرب آه الشرب بالكسر من الماء والعناه جمع عاف وهو طالب المعروف والمرجع اسم  
 موضع من مرتعت الماشية ان اكلت ماشاءت قبل بصف المروج بالمجود والشجاعة والالان  
 يصفه بالمجود السابق والشهادة اللاحقة خارجة مما نحن فيه لعدم وجود السبع لعدم  
 الموافقة بل لا تصرح فيه بالمعنى الذي ذكره سابقا وهو جعل العروض متغاة تنقية الضرب  
 نمارق مصنوفة وزرانيه مثنوثة النمار جمع نمروق بالضم والفتح ومع الوساد  
 الصغيرة والزرانيه البسط الفاخرة جمع زربته مثنوثة اسبوسة والكرام جمادول جمع جردول  
 وهو النمر قول البحتر فاجم لم يجد بهج فتح بن خاقان وبذكر مبارزة للاسد والفيهر  
 في الجهم واقدم للاسد والجواب ان القافيتين مشعربتين لان القافية لا يكون الا البيت  
 من الشعر فيستلزم تحقها استقامة الوزن وان اشعر بصحة المعنى ايضا لان الشعر كلام وزن  
 على قصص بوزن غير مما ليس له معنى خارج بلفظة الكلام كما ان ما ليس له وزن خارج هو قوله  
 وزنا لان الاكتفاء بالشعار من الجوانز لا من اللوازم سيما اذا خفي ومن البين ان اشعار القافية  
 بصحة الوزن ايجل من اشعارها بصحة المعنى فهذه الابيات من الطويل فكذلك وقع في بعض  
 النسخ وهو مولا نا اصل الطويل فعولين متا عيلن غا في مرات ومن البين ان الابيات على  
 هذه الاسلوب والصواب من الكامل كما في اكثر النسخ لان الاصل الكامل متا عيلن ست مرات وان

سدس على الاصل تارة ومربع اخر وضرب الكنا هو سدس الذي عروضة سالم وضرب مقطوع وقد  
 بدله الاضمار ايضا كما في قوله واذا فتقرت الى الدهر فائلم بجده ودخل ان يكون كصالح الاعمال والابيات  
 المذكورة على القافية الثانية من هذا القبيل وما ضرب الشاعر فهو مربع الذي اجزاؤه الاربعة سالمة  
 والابيات على القافية الاولى كذلك كما لا يخفى جده در على المشهورة فلان مشعر بالشواب اس مولى به  
 لا يبال ما قيل فيه والصب العشق والحوس على فصيل من الجوس وهو الحرفة وشدة الوجه عن عشق  
 او حزن تقول منه عدى الرجل بالكسر فهو جوف مثل ذوق الشجر على وزن فصيل ايضا من الشجر وهو الحزن  
 وهذه الابيات على قوافي عديدة الاولى رائية في المشعر والتفكير والثانية بائية في الصب والقلب الثالثة  
 بائية في الجوس والشجر وعلى هذا القيس والاعيان من العنة وهو الوقوع في امر شاق وقد عنفت  
 الرجل واعنته غيره وهو الذي ينج عليه القصيدة وينسب اليه يد عليه ان هذا التعريف دور  
 ضرورة توقف معرفة الروي على ما اخذ في تعريفه وهو نسبة القصيدة اليه وتوقف النسب على  
 معرفة الروي اذ لا ينسب القصيدة الى حرفي حتى يعرف انه حرفي رويها فالتحقيق في حرف الروي  
 ما قد ضاه نقلنا عن ابن جني او من الروي وفيه وجوه اخذ ذكره فيمليق ساسك عمراه  
 قيل الابيات للمحمدين سعيد الكاتب بحدج الاشدق عمرو بن سعيد دخل عليه فركم قصيدته فمرفقا  
 عن تحته فبعث اليه عشرة آلاف درهم وفيه الابيات وان في قوله وان مع جللت للوصول اس  
 لم تمن وان كانت تلك النعم جلييلة في نفس الامر وقبل يحتمل ان يكونا قافية معطوفة على اتمن  
 اس ولم يكن جلييلة عن عمرو وان كان كذلك في نفس الامر وجعل يارم بدل اشتمال من عمرو  
 فينبغي ان يقر الرابطة اس ا مادي له لوجوب في بدل اشتمال والبعض وان لم يجب في الكل لعدم  
 وجوب في الجملة التي مع نفس المتبادر وقد جوزنا هذا الفصل في شرح المغناج كونوا اباد مفعولا  
 ثانيا ايضا وفيه سبق شرحه البباجة وهو انه مخالف لتعريف ائمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعينه  
 الا في مفعول واحد الا انه يبنى على التسامح يقال في الكنية عن نزل الشدة اه الكلام مبن  
 على تشبيه السقوط الذي هو الفقر بالسقوط المحبوس بجامع ملال القلب وانك البال وقد  
 يجوز ان يكون من قبيل اطلاق المشعر على شدة الانسان وارغب يقال عيشه رغب ورعنا  
 اس واسعة طيبة واما اشار العمل من اختيار الكل يقال شرب العمل شربا ان اجتنابها



والشئود عو يكون مشتار العمل قلت بحتل ان يريه ان قيل انما يستقيم هذا القول بفتح قود  
 ما لا يلزم في السجع فانه يدل على ان الالتزام المذكور انما هو في السجع وانت خبير بان الشارع على  
 قوله سابقا ما لا يلزم في السجع على ما لا يلزم في مدح السجع فانه في هذا القول اول عدم  
 رجوعه الى تحسين الكلام فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ علمه عدم دخوله في  
 فن البلاغة لا قيمة ولهذا جعل في الانضاح ما يرجع الى التحسين في الخط وما لا اثر له في التحسين اصلا  
 قسمن عملا به خل في فن البلاغة ولم يذكر في المختصر الا عدم الرجوع الى تحسين الكلام فالصواب  
 في العبارة ان يقول لعدم الرجوع آه ويمكن ان يوجه بان لفظة او اشارته الى التحسين في التعبير عن  
 علمه وجوب تركه التعرض ومثله شايخ في عبارة المفتاح **فتبينه فحينئذ ان صيرته بجونا**  
 وجنه اسم امرأة والتجني ان يدعي عليك ذنب لم تفعله تعني ان يتنوع غيب تجتن اي بعد بحث  
 من يلق يوما على علامة آه او على حال وهم بكسر الراء المهملة وهو من سنان بن اذ حارث  
 المزني صاحب زبير الذي يقول فيه ان البخيل ملوم حيث كان ولكن الجواد على غلاته هم وامامهم  
 بفتح الراء فهو كثير **صفر الابرار الا حزان** ساحتها آه الظ بصفدين الكفن في بعض نسخ ديوانه  
 صهبا فهو بصف غمرا كما به ل عليه البيت الكا وهو قوله في كف ذات حرة ذي ذكر لها بجان لوطي وزنا  
 ومثل التعديل آه قال العلامة في شرح المفتاح فان **معي في ذلك اذ دواج او عجين او مطابقة**  
 او نحو ذلك فذلك القاي في الحسن كقولهم وضعا في يد زمام الحل والعقل والقبول والرد والامر  
 والنهي والاثبات والنفي والبسط والقبض والمهم والبناء والمنع والاعطاء ومن ذلك قول المبتني  
 فالحجل والليل والبيداء يعرفني والفرب والحرب والترطاس والقلم **ومثل ما يسمي بيق الصفا**  
 آه مثاله من القرآن المجيد هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر  
 من الحديث النبوي **وم الا اخبركم باحكمكم الا و اقربكم مني بحال يوم القيمة احسنكم اخلاقا الموطون**  
**اكتاف الذين بالقون وبولغون الا اخبركم بايفضكم الى و ابعدكم مني بحال يوم القيمة اسوأكم اخلاقا**  
**الثرثارون المتغيثون ومن النظم قول عباس بن عبد المطلب في مدح النبي عم و ابيض ينسج النعام**  
**بوجه نعال ايتا عصمة لا رامل** وعلم بذكر الخاتمة اه قد سبق منا في بحث المقدمة تحققة فليست فيه  
 بالتمل اي الباشا والسرور **فرجل بالاراد المجمع والماء المملحة** عاروا احتضام هضمت

الشئ ان كسرتة يقال هضمه هضمه واقتضيه اذا ظلم وكسر عليه هضمه فانه في هضمته التي اولها  
 نكرة ما در آه اشء تبعه الى مفعولين يقال اشء في شئرا ففعله الاول منها محذوف او اشء  
 واو جمل من الوجله وهو الخوق وموضع على اينا نصب لانه مفعول لا ادري والى لاو جمل اعتذر نفسه  
 بالعين المجهولة اي يجمع الموت واو جمل بنه على الفهم لقطع عن الاضافة من بابا كما في قيل وبعد اي اول كل شئ  
 وحاصل المعنى وبفائدة وما اعلم اننا يكون اقدم من الآخرة غير الموت عليه وان خائف تر قب  
 ودع الكارم آه الكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والنفية الحاجة **وقد فابها صحنه آه** وقوف جمع  
 واقف من الوقوف بمعنى المجلس لا من الوقوف بمعنى اللبث لانه لازم والمذكور في البيت متعلق بالمفعول  
 مطهره وانتصابه على الحالية من فاعل كسراي وقد فاسكن في حال وقف اصحابه متركبين على قايدين لا تملك  
 اية والايه الحزن تقول اسبت علم الشئ آه بيه اساء اذا خربت عليه قال الكوفيون نصب اسب على المصدر  
 لان قوله لا تملك اية في معنى قوله لا ياسب اية وقال البصريون نصب لانه مصدر في موضع الحال والمعنى  
 لا تملك اية اية من حزننا ويحمله صبرا جميلا فان قلت الصحب جماعة وقوله وقوف فاعل متقدم لا ضمير  
 فكان الجواب ان يقول واقفا بها صحنه كما تقول مررت به اركه قايما ساكنا فالجواب ان الاختيار عليه يسو  
 فيما كانت متصفا مكسرا ان يقول فيه مررت برجل حسان قومه قال زهير بكسر ز على غنة وت فوجت فعدوا  
 له بالقرم ادله واذا كان ما يجمع جميع ال **كان الاختيار ترك التثنية والجمع فيقول مررت برجل**  
**صالح قومه على انه يجوز ان يكون قو قوفا منصوبا على المصدر من وقفا والتقدير وقوفا مثل وقوف**  
**صحنه ويجوز ان يكون مصدرا وقع موقع الوقت لا سحابة ويكون التقدير وقت وقوف شمس**  
**الانوق آه الاشع جمع من الشم وهو ارتفاع في قصبة الانف مع استواء في اعلاه وهو صفة مدح عند العرب**  
**والظان العلم والمراد ههنا المجد والشرف** **الاول في المجد والشرف** **وسيل غارة وسخا**  
**الافارة في اللغة نهب المال والنسخ تحويل الصورة ووجه تسميته ظاهر** **بسم القنا القنا جمع قناة**  
**وج الرمح والسم هو جمع سم من السمرة وهو لون الاسمر** **انيس ابانقراه احد الغريرين فيمكذوفة**  
**على غلط قوله تقا افترى على الله كذبا والاستفهام انكار وتنبه من الانالة وج الاعطاء** **قال**  
**الشئ في المسائل المشككة آه في جواب بان المراد بخيل الزمان بطل عدم تجويزه وجوده مثل فاذ لم تصور**  
**من الزمان تجويز وجوده مثل فكيف يتصور من الانسان فيكون حاصل المعنى ان الزمان لا ياتي بمثل**



لانه لا يجوز فضلا عن ان يات وانت خبير بانك في التصور ما يستفاد من ظاهره وعمل على الجازع  
 عدم ظهور العلاقة والتقريب لا بد منه اعد الزمان اه الاعدا وان يتجاوز الشيخ من صاحب الاخر  
 والاسم العروس وفي الحديث لا عدوس اي لا يعد من شيئا لان المعنى على المعنى والمراد لقد كان  
 فان قلت المعنى وان كان على المعنى الا انه عدل الى المستقبل فقص الى الاستمرار وحكاية الحال الماضية كما  
 تقرر في امثاله قلت فلم يبق بخل الزمان بعد عداء سخاء اياه لم يحسن حمل المضارع على الاستمرار ولا على  
 حكاية الحال تامل قال ابن جنين ان يعلم الزمان اه فالبيت على ما ذكره ابن جنين من الغلو كقول واخفت  
 اهل الشركه حتى كان لا يخافك النطق التي لم يخلق وقبل ان يجمع لها آه وح الهيئة المطبقة في اقصي العلم  
 وتجميع علم الهوا وليس مثل عظميا وكذا قول القافى الارجاء ان كانت الرواية في اسير على صيغة العلم  
 فمؤدى نفي الدال على انه مصدر او كم زمان اي وقت توديعي والسمع بكسر الميم الاولى الاذن والمدة  
 بكسر الميم الاولى ايضا مؤخر العين وقائلة ان رب عظمة قائلة وسطين سطين حال من ضمير شاذ  
 والسط الجبل مادام فيه الخرز والا فهو سلك خشبنا اي ملا برأ قيل قول الرخشي افضل لانه فيه صنف  
 المراجعة وح السؤال والجواب لقوله قال في يوم ما سأل وبعض القول اضعف قال صنفه عند عدينا  
 اتفق واورد ان قلت ان اقل ما فيك بالحق نجده قال صنفه قلت تغطي قال صنفه قلت يمنع واجيب  
 بان كون المراجعة من الحسنة البديعة محل نزاع ولذا لم كرها المص وكوسلم فهي ان يعتبر في السؤال  
 المكرر والجواب المعاد مقيم الظن ان انا مقيم الظن واراد بانظن محله وهو القلب والامانة  
 جمع امينة والقلق الاضطراب والحدوس الاعطاء وقول انه طبيب وانما مكانه لغاد لرعي وقناه  
 الدار ما امتد من جوابها محبكت في المجلس نقاص المتيل رجب الباغ الرجب الكوسج والباغ  
 قدر مد اليد من والده نديا جعفر ابن الغاية التي يبلغ اليها جعفر وقول انه قيام بعده  
 اه فيه بحث لان بيت انه تمام يشتمل على الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلة والكناية حيث  
 شبه الصبر باليكس واثبت كشي من لوازم المشبه به اعني اليكس وبينا شبيهة الجازع جازعا  
 ونلك يستلزم كون الجزع مجموع والصبر منه موصوفا فذكر اللزوم لينقل الى ملزمه والبيت الاول  
 لا يشتمل على هذه الطائفة فلا يكون هنا من القسم الثالث بل من القسم الاول ان يكون اهل البيت  
 شيئا يقال نسب الشاعر نسب بالكسر شيئا اي تشبه بها الى المعنى المختلص يقال خلست الشيء

واختلته

واختلته اي استلبته سلبوا على صيغة المجهول وهذا يشبههم وغيرهم وقع بعد  
 في بعض النسخ روي انه لما بلغ هرون كثرة افضال الفضل البرمكة وفرط احسانه في زمانه غارت  
 عليه غيرت اقتضت الى الشكره وامر بحسبه فكتب اليه ابو نوار هذه الابيات فوالله انما هو امام الهند  
 عندما احتفال المجلس اشد انت على بابك ما قدرة فلست مثل الفضل بالواجب ليس من الله شكر  
 البيت فامر هرون باطلاقه فخلع عليه الاحتفال الاجتماع والحاشد الجامع واذا جعله للعلم  
 رجحت الحاشية لما في العطف من ابرام تجوز عدم مجيئه مع حبه الملائمة فيه ونقمة معقاه نغمة  
 مبتداه على خبره وجدوى اه اعطاه مفعول معقوف بمعنى سأل وقد ظلت عقبان اعلامه  
 صحرا العقبان جمع عقاب الرابة وهو العلم العلم الضمير شبه بالعقاب من البطر لفضله كذا في الصحاح  
 وقال الخليل في المراد بالعقاب الاعلام هو الصواب المعلوم من الذهب وغيره عار ولام العلم  
 والعقبان التما جمع عقاب وهو الطائر المعروف الذي يضرب الارنب ويعرف به توقيع القرية  
 اه القرية ما افسد السباع والميرة الطعام فلم يمشي آه يمكن ان يقال ان قوله حتى ان يقال  
 كانها من الجيسر المام بمعنى قوله المرر عني فانها اقاين كونه من الجيسر اذا كانت قريبة محبته  
 كما يحكي ابن ميادة اه ميادة اسم امرأة والتميل طلاقة الوجه كما مر والاهتال النحر والتميل سيف  
 المطوع عن حديد الهند والحطيفة اسم شجرة رجي به لغمره وقبل له ما يته فاستمع فاعني يقال  
 اعني من الخروج معك ان دغني منه واستغناه من الخروج معه اي سأل الاعفاء فكانه قال  
 لا يستعمل ذلك السيوف الا ظالم او ابن ظالم الاخر القصة وذلك لانه ذلك السيوف لما لم يكن خادما لظالم للفر  
 كان الضرب المقتول به تعذيبا له وزيادة ابلاام اياه فكان الضرب بمثابة ظلم على المقتول يقال بنا  
 السيوف اذ لم يعمل في القرية والرعية الخوف والرهش الحيرة والصمصام والصمصامة الصام لا شئ  
 وغداد السيوف جعله في غداة اي غلافه وان في ان ما يتعار زيادة صبا مال الى الجمل والصوة كما عرفت  
 فيمكنه وكما بمعنى زل ومراغمة ام جبرير تعميها بالاختلال تعريضا باننا يترع عليها الرجال والمغارم جمع  
 مغرم على القيلس او جمع غرم على خلافه كالحسن جمع حسن وحاميلزم ادواه كالدب مثل وكذا الغرامة  
 وفيه زيادة مدح لهم لان وقت حمل المغارم وقت الاحتياج فاذا كان حالهم وقت الاحتياج هكذا  
 فما ظنكم بها في غير كذا قيل وانما يتم اذا فهم المعك بما تاتوا عليه السيوف طرفه منطاط البقرة والعورة التي



تعلق عنق الانسان وكليب اسم قبيلة ودارم اسم رجل واغرب ان الشئ غريب يري  
اذ كنت ازمعت ان قيل ازمعت يتعدى بنفسه ويعل كاجمعة واجمعت عليه والاول منه ذهب  
الكيس والكامد ذهب الفراء وما في غير ما جرم زابرة وبع المجاملة المتأدعة اذا صنف  
اه المنية في البيت على كونه من شعر الغفر قوله غملت بينا كانت بلمنسة الشبيبة سكرة اه وفي الصحاح  
هو بلمنسة من العيشة اي سبعة وهو ملحق بالمحاسة بالف في اخره صارت باء لكسرة ما قبلها والتشبيه  
الش والصحن خلاف السكر والسيرة الطريقة والمحل الا شئ جميل كانه كان مطويا اه الحسن  
جميع احسنه وبع المقدار اما سهلوا ان صاروا الى السهل وهو الارض اللينة والدخول فيها كناية  
عن الوصول الى العيشة الناعم وتعام ليوم كرمية وسد اشعر وبعده كان لم يكن فيهم وسيطا  
ولم تكن سنة في آل عمرو قد قلت لما طلعت اه الوجنا جمع وجبة ما ارتفع من الخدين والشفق  
وردا حمر والغض بالجمعين الطري والمراد به غيب الجبيب وروضة آس مفعول اطلعت والاس  
وردا حمر كذا في شرح الايضاح لجلال الدين الكاشي والمراد به ههنا الشعر انابت على وجهه والفرقة  
في اغذاره حرق بنياد به القريب ونقل ابن الجبان عن شيخه انه للموتوط وان الذي للقريب باو هو حرق  
لما جاعهم وغزار الرجل شعره انابت في موضع الغزار واد التادي بالنصب على انه صفة الغزار  
الاسكنة للضرورة وترققا امر من ترقق يترقق اصغر من قلبت النون الخفيفة ايضا  
كنا مع امس في بوس حكاية اه اراد بالامس الزمان القريب لا حقيقة والبوس الشدة والمكا  
المقاساة وقدر العين الحبث الذي يقع فيه حالة الومع مجرعو اليانا العوالي مع عالية الرمح  
وهو ما دخل منه في اسنان الى ثلثة السوابق الجبل اقول بعشرة احوال جلا ان ابن رجل  
وفج امره واشتد وطلاع الشنايا ان ركاب الصبا الامور وهذا كله منكم به والشنايا جمع ثنية وبع  
طريق العقبة اني بالذي استغرضت ان انلت اعطى والباء بالذي للبدل اه بدل الذي استغرضت  
والعشر الجماعة وفيما هو راجع الى الاستغرض المدلول عليه بالاستغرضت او الى الذي بالذات وقوله  
غنت ان خضفت وذلت جملة معترضة بني اسم ان وفجرها وابو الثبيات اراد بالشنايا بكثرة الشئ  
المعجزة وكسر الباء الاشياء التي يشبه الحلال ولا يتقطع بجلها من الشبهة فلانا كقول بعض المغاربة  
المغاربة جمع مغرمة والناء في الجمع عوض عن باء النسبة على اصاغره متعلق بالتوهم والفهم

المحور عايد الى الانسان والاخافة لاد في التلبس والمراد باصاغره هم الذين يكونون تحت يده غنا  
اليه ومن زعم ان قوله على اصاغره حال مما يخطر على مغير صدق مما يخطر بقلبه من جش التوهم كايها  
على اصاغره التوهم فقد ركب شططا لحقنا باصوهم وقد حرم الهوى قلوبا ان جعلتها دابرة  
حول الحبيب وظهر القلوب ما يحتاج فيها من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع كرفع جمع راجع ان  
والحال ان تلكا الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاول الشمس الحقيقية ادعاء والزعم الفويل واصلة لصولي ان  
بالرغام وهو التراب وذلة الليل بمن الشمس والحل الهودج ونظا بمن خلع والصبيغ اللون والمراد  
بالطواد الثوب المجزع غناء الكواكب والاعلام جمع علم بالغم وهو ما يراه النائم في النوم والناظر  
عطف على الرضاء او معطوف على عمر وكما ذكره في المختصر فيكون ادنى حالها معا وهو هو حاس  
ابن مره فيه سمولان عمر اهو عمر وابنه الحارث وحسن هو حسن بن مرة فليس احدهما الآخر وقد ذكر  
في شرح مجمع اللغات ان حسانا ركب فرسه واخذ رمح وانبعه عمر وبني الحارث فلم يدركه حتى طعن قلبا فمق  
صلبه ثم وقف عليه فقال يا حسن اغني بشربة ماء فقال حسن تركت الماء وراءك وانصرف  
عنه فلحقه عمر فقال يا عمر اغني بشربة ماء ففزع اليه واخذ رمحاً وصرخ فماتت  
وبع ان البوس اسم امرأة وبوس سوس من شدة التيمية وكليب اسم شخص والعناية ما فوق الجذ الى  
ارض تامة والما وراة مكة ومع المجازية صهار جعل بيت المرأة فانكر حال يعرف مستحب قبل  
فصاحب البوس واذا لاه واغرياه واناشة تقول لعمر كوا صبيحة في دار منتقل لما ضم سعد  
وهو جار لا يبال ولكن اصيحت في دار غربة يعرفها الذنب بعد عيشاه والعقل قتل الابل والفعل  
ذكر الابل احسن ان استبكي من هدم يهدى والعمرة الفعل فاجهرت عليه يعني القليل ان اسرعت  
قلد وشبه التراء علق وتغلب وبكر قبيلتان كانه سارته اه المساورة المواتية والذيلة النجبة  
الديقة والرقش جمع رشاء وهي الحية التي فيها نقط سواد او بياض نافع ان باسع انا النار  
المطل الاله المطل المثر ومن الحبل عليه الشرق وعمره وله الشرا الفير العايد اليها واسجد الشئ ان  
قدروا نصب بالنصب على التيم تيم لطف اليوم اهو وبعده ارس الليل يجلوه النهار ولا ارس للال  
تيم تحلت ولوان برغوثا على ظهر نخلة كثر على صبي تيم لوت ولو جمعت عليا تيم جموعا عازرة معقولة  
لا سفلت ولوان ام العنكبوت نبت لهم مظهر يوم الله لا سفلت ذبحناه قسيما فخر ذبحنا



وما ذبحت يوماً تميم فسميت لكثرة الكثر بصوت من الكثر وهو صوت الافرغ من  
جلده لا من فيه ترسّن تصلح وتبرى من برى القلم تحت لرفع وجلال الرفع للذوا ولسا الأبر  
وكذا كذا البرقوع وجلال جمع جل فعاكاه في معانته اقوال احدها ان يكون خاطباً فيعقده  
والثاني ان يكون خاطباً فيقتله واحداً واثنان لان العرب مخاطب الواحد مخاطبة الاثنين قال الله تعالى  
مخاطباً لما لك القيا في جهنم والقلة في هذا ان اقل اعون الرجل في ماله وابله اثنان واقل الرفة ثلث  
فجر كلام الرجل ما قد اف من خطابه لعاجبه والبصريون يتكبرون هذا لانه اذا خاطب الواحد مخاطبة  
الاثنين وقيل الاشكال وذهب المبرد في قوله تعالى القيا في جهنم الى انه اثنان للتوكيد ان القيا وقوله  
الرخاج انه مخاطبة الملكين وكذلك فعاً اقام مخاطبة صاحبيه والقول الثالث انه اراد قطع بالنون  
فابدل اللام من النون واجرى الموصل بحرف الوقف واكثر ما يكون هذا اسقط ما يسقط من الرمل  
وفي ثلث لثا سقط وسقط وشقط كلبني لهم آه ادعيني وانزكني وانهم الحزن ناصب اس ذي  
نصب والنصب التعب ووصف الهم بالتعب مجاز والتعب لصاحب الهم دليل قاسنه اي الكامة  
اهواله وبطو الكواكب في السير كناية عن طول الليل فراق ومن خافت غير مدهم آه مطلع قصيدة  
مدح بها كافود الاخشيد الولد بمصر حين فارق ليق الدولة ومن الهم المقصود كافود فواد  
ماسبل المدام ان لنا فواد وما فيه والدماء المحروقة ثلث ما يذهب الليام كناية عن قصر العمر قوله وفي  
الفرل آه معارضة النشأ مخادعتين ومراد نهن وفي المثل اغزل من امر القيس والاسم الغزل وقيل  
الغزل مدح الاعفاء الظاهرة والمدح مدح الامور الباطنة ويجب ان يحسب في المديحة ما ينظر به  
روى انه لما بنى المعتصم بانه قصره بميدان بغداد وبلقيش الشدة استحق الموصل بدار غيرك البلي وحكا  
يا ليت شعري ما الذي ابلاك فتنظر المعتصم بالله وادبر مدحه ودخل ابونواس على الفضل بن يحيى البرمكي  
واشده اربع البلي ان الخشوع لبادي عليك وان لم اخشك وداري فانزع الغفل متطيراً به كدوعا  
بكر بمجواله ما يشأ فلما انتهى الى قوله سلام على الدنيا اذا ما فقدتم بني برمكنا حاضري وباد اسحك  
نظيره ونهض قد خلد ارحم فلم يبق في المجلس واستفح ذلك من اختيار ابي نوحس ودخل البخري  
على ابي سعيد الشنوي فاشده لك الويل من ليل بطا واخره فقال له ابو سعيد بل الويل والحرب كلال ام لك  
وما ينبغي ان يحسب في المديحة اساة الادب فانه اذا حسن في نظمه واساة ادب مظهر الاساة على الاحسن

واسحق

واسحق الهوان يروى ان بالمنيح العجلي دخل على هشام بن عبد الملك وكان احوال فاشد ارجوار بالني  
يقال فيه الحمد لله الوهب المحر في حقه بلغ قوله والشمس قد صارت كعين الاحول فغضب هشام وامر بفرجه  
وسجن ومن ذلك قول بعضهم وقد مدح زبيدة وبعي شمع ارييدة لبنت جعفر طولة الزايرة المشا  
نعطين مارحليكم ما يعطي الاكن من الرزعا فم الخدم والحشم بطرير فقاتل دعوه فانه لم يرد الا قير ولكنه  
اخطأ الصواب الا انه سمع قولهم في الشعر شي كذا ندى عن يمين غيرك وظهره احسن من وجهه سواك فظن ان  
الذي ذهب اليه من هذا القبيل اعطوه ما امل وبنوه على ما اعمل فحجب الناس من علمه وفضيا حسنا وفهما  
وكقول انه الغرغ اساوراه وما بعد البيت المذكور فلا يفر كم حسا ابناي فغول مفتحك والعقل  
ملك نحر الدولة اعتبر واقا في احذر الملك منه سيف ملك وقد كان استطال على البرايا السيرة القبر في ضيق  
وضيق قدر انه الوعا ديوما الى الدنيا سير بل ثوب شك يقال فرغت قوسا اى علقهم بالشرق او بالبحر  
والضيق الضيق السبق اصدق ابتداء من الكتب آه المراد من الكتب كتب النجوم وحده السبق جابه  
الذي يباشر الضريبة والحد الثا بمعنى الحاضر وقوله في الصفائح مبتداء خبره جملة من منون من جلا  
والصفائح جمع صفيحة ومع السبق العريض والمراد سود الصمايق كتب التنجيم وباللعب والربى والحد  
قول المنجيين ان عمودية لا يفتح فيمن عرض سكا عظيم لعربي اي السكاه امر شريك منه وبعيد  
المذكور ولكنهم اهل الحفاظ والندى فيهم الزمان فاصوم فان بات مناهم وعكسلة فينا جراح  
منهم وكلام الحانظ جمع حفيظة ومع الغضب والحمة وسمات الزمان مصاينة النازلة والوعك  
مقت الحين نودعهم والبين اي البين الخراق والغليق الجيش والجمع فيالبق وهم الذين ادر كوا  
الجاهلية والاسلام الشعراء على اربع طبقات الجاهليون كاهم القيد وذرهم قطرة والمخضمون الذين ادر كوا  
الجاهلية والاسلام كحن واليبس والمتقدمون من اهل الاسلام كغز دق وجير وذي القرمه وبنو لا كلم  
يستشهد بكلامهم والمحدثون من اهل الاسلام الذين ينشأ القدر الاول من المسلمين كالبخري وانه الطبيب لا شهاد  
بكلامهم الا ان يجعل ما تقول بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذه الجمل وان صير عن صاحبه الكش فاذ انشاء تغزير شأ  
كلما اظنوا لهم شوا فيه واذا اظلم عليهم قاموا لان بين الرواية على الوثوق والقبض وبين القول على الدربة والاها  
والا تفاق في الاول ولا يستلزم الاتقان في الثاني والقول بان ما نقوله بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس به بل هو  
يعمل الراوي افيده وهو لا يوجه السماع كقوله راي الله في الشيب خيرا آه قد يقال لا يتعين كون هذا من لاقتضا



لان اول كلام يدوم اسيب ويحتمل ان يكون سجعاً شبيهاً فيكون مناسباً لاول الكلام واعترض على المعنى  
بان كلامه يدل على ان اتمام من المحضرين مع انه لم يدركه الجاهل عليه واجيب بان المراد ان الاقتضاب  
منهجه العرب والمحضرين وهذا لا ينافي ان سلمه الاسلاميون ويتبعونهم في ذلك ولذلك لم يرد بيت  
تمام بيت بقاء الدهر وشبهه الفارس طويلاً وعرفنا فواكسنا اين نامد را مصلحتنا شمسكستم خامد را واعلم  
ان المعنى لم يتعرض لذلك حسن الطلب وهو ايضا مما يستحسن رعايته في الكلام البليغ وفسره بان يخرج  
المتكلم الغرض بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيلة موصلة لقوله اياك نغيبه وراياك نستعين فانه قد  
الوسيلة التي هي العبادة على المطالب الذي هو الاستعانة لانه اسرع الى الظفرية كما يفعل ذلك عند المحضرون  
الى الملوك والكبار لاننا اذا نظرت فواكس السورة ببيان انه اذا نظرت في فواكس السور جعلتها ومنذ ان  
من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما يقتصر عن كنه وصفه العبارة كالتمجيد المفتوح بها او ان السور وكان  
بالنداء في مثل يا ايها الناس يا ايها الذين امنوا فان هذا الابتداء لوفظ السامع مع الاصفا اليه بحروف  
التهنئة نحو الحمد وهم فانه مما يبعث ويحرض على الاستماع اليه لانه يفرغ السمع لشيء غريب واما فواكس السور  
ففي رعايته الحسن الما يرسى للدعاء الذي ختم به سورة البقرة والوصايا التي اشتمل عليها خاتمة آل عمران  
والغرافيس في خاتمة سورة النساء والتجسيل والتعظيم الذي في خاتمة المائدة والوعده والوعيد الذي في سورة  
الانعام وغير ذلك وقد عجز مصارع البلغاء ورس خاسق الغصم ايقال خطيب مصقع

لا يبلغ بحجر خطبته امان مصقع الديك اذا صاح واما من صفح  
بمعنى الجأته لانه ياخذ في كل جانب من الكلام واما من صفحه اذا فرغ  
صوفته اياه من راسه والقاسق جميع صفته ومع

شبه ربة يخرجها النخل من كمره شبه تكلم الغصم بعبون  
النخل في كمر الحان فيقال دعنا شقيقة وخطيب  
وشقيقة والله اعلم والتميز في الكلام  
المذكورة في علم البقا والبيان وانما لم يفرغ  
بليغ كونه خارجاً عن البلاغة والله اعلم بالصواب  
هذا انظر الاربعة من الكتب النادرة  
قائمة الادب ومطبوعات دار  
مطبعة محمد  
والبرامج والابواب في الكتاب  
اسم الكتاب والوصف والتميز  
والادب والتميز





